المراجع المراج والما المالية عداله المالية البرهان لافضل المتأخرين * علامة العصر * وفريدالدهر الشيخ اسماعيل ابن مصطنى المعروف بشيخ زاده الكانبوي المتوفى سنة ١٢٠٥ ويليه حواشيه عليــه (يعني منهواته) ويليــه أيضا حاشــية العلامة المحقق ملاعبد الرحمن الينجيوني وحاشية الناضل المدقق المشهور بابن القره داغي ه كلاها من مشاهير محققي علماء الا كراد of ins وضعنا البرهان في صدر الصلب ٥ و بعده حواشي المصنف ٥ و بعدها حاشية الپنجيوني * و بعدها ايضا حاشية ان القره داغي * وفصلنا الكل مجداول مع مراعات موافقة المباحث في الجميع فليعلم قد وقف على تصحيح هذه المجموعه حضرة العلامة المحقق الشيخ محمود الامام المنصوري من كبار العلماء المدرسين بالازهر الشريف حقوق الطبع محفوظة لناشره ومباشر طبعه وتصحيحه (فرج الله زكى الكردى) يطلب هذا الكتاب مع شروح التلخيص * وشرح المسايره لابن الهام وحواشي المقائد النسفيه وفرائد اللآلي من رسائل الغزالي وشرح المضنون به على غــير أهله وآفات الاجتماع وغــيرها من ملتزم طبعها برالله ين ببوستة الازهر بمصر ويطلب ايضا مع الـكتب المذكوره في العراق العربي من الفاضل ﴿ ملا عبد الرحيم المربواني ﴾ بجامع همزه اغا بسلماني (مطيعة السعادة بجوار محافظة مصر)

﴿ رَجِهُ الصنف ﴾

هو علامة العصر * وفريد الدهر الشيخ اسماعيل بن مصطفى بن محود المعروف بشيخ زاده الكلنبوي نسبة الى مسقط رأسه بلدة (كانبه) النابعة لولاية آيدين بالاناطول * توفى ببلدة ينكيشهر التابعة لولاية تاليا سنة ١٢٠٥ ومكتوب على قبره الشريف هذه العبارة باللغة التركية (سابقاً ينكيشهر قاضيسي أفضل المتأخر بن عدة المصنفين * مرحوم ومغفورله كانسوى اسماعيل أفندي روحيجون فاتحه) ﴿ وترجمُها الفاتحه على روح المغفور له أفضل المتأخرين * وعمدة المصنفين * قاضي ينكيشهر سابقا المرحوم اسماعيل أفندي الكلنبوي ﴾ وهو من كبار محقق علماء الاتراك المناخر بن ذو النصانيف العظيمه والمؤلفات المفيده * أكثرها مطبوعة ومنداولة بين الطلاب * منها حاشيته على حاشية مير أبي الفتح على شرح ملاحنني على آداب البحث للمضد * ومنها حاشيته المظيمه على مير أبي الفتح على شرح تهذيب المنطق ، ومنها حواشيه على شرح العقائد النسفيه ، ومنها حاشيته على قاضيمير على الهدايه * ومنها جاشيته العظيمه على العقائد العضديه * يظهر أنها آخر مؤلفاته حيث قال في خطبتها (بعد المقدمه) واني كنت صرفت جل همتي في عنفوان الشباب في الفنون المقليه والنقلية لحسن المآب * وحررت ما يتعلق بفني المنطق والا والا وانتهى العمر الى أواسط الشيب بلا ارتياب * فكرهت أن تكون الآلات المهيأة مجردة عن الأثر * بحيث تكون خلافا بلا نمر * ودار في خلدي أن أكتب بعض مايتعلق بعلم الـ كلام ، حسب مانساعده الطاقة في تحقيق المرام ، الى قوله فلما اتفق لى الشروع في تعليم شرح العقائد العضديه قصدت أن أجمع مايتعلق به من كلام الاكابر * وماسنح في أثنائه للفكر الفاتر الخ * وله أيضا بعض الكتب في الفلك والرياضة مطبوع بالمطبعة العثمانية لم اطلع علما * وإذا اطامت علمها أدرج أسماءها في آخر الكتاب ، وأما رسائله التي اطلعت علمها فكثيرة منها رسالته المشهورة في الآداب المعروفه باسمه ، ومنها رسالة في علم المعاني ومنها رسالة في دخول الباء المتعلقة بمادة الخصوص الداخلة على المقصور عليــ أوالمقصور * ومنها رسالة في الواسطة في الاثمات والثبوت * ومنها رسالة في مدلولات الأنواب ودوال المقصود * ومنها رسالة في أحوال الاسناد الخبري * ومنها رسالة في تقديم الفن الثاني (علم البيان) على البديع ، ومنها رسالة في الألفاظ المخصوصة المعينة بالشخص عـلى المشمهور وبالنوع في التحقيق * ومنها رسالة في قول صاحب التلخيص (ولا شــك أن قصد المخبر بخبره افادة المحاطب) * ومنها رسالة في انكار المتكلمين الوجود الذهبي وحصره في الوجود الخارجي * ومنها رسالة في الخلاف بين الحكم، والمتكامين في أن علم المالم قديم أو حادث * ومنها رسالة في تحقيق مهني التقييم والمقسم * ومنها رسالة في تحقيق علم الله أنه الى بالمعدومات * ومنها رسالة في تحقيق ماهية الممتنع * وهذه الرسائل كالها مطبوعة ضمن مجوعة * ومنها رسالة في الربع المجيب أولها له الحمد في الارض والسموات رتبها على مقدمة وصبعة عشر مرصدا * وأينها في المكتبة الملكية بمصر مكتوبة سنة ١١٩٠ وأما مالم تطبع

﴿ ترجمة المحشى الاول المشهور بالمنجيوني رحمه الله ﴾

هو العلامة المحقق * الفهامة المدقق * الذي انتشر فتاواه وتآ ليفه وحواشيه شرقا وغربا وعباً سيدنا الامام العالم العلامة الحبر البحر الحجة الفهامة صدر المدرسين * بركة بلاد الله الأمين * ملا عبد الرحن الشهير بالپنجيوني رحمه الله رحمة واسعة بجاه محمد صاحب المعجزات الباهرة * اكتسب العلوم عند أفاضل الاكراد فنماق أكثر أهل عصره * واشتهر بمزيد الفضل بين مصره * وانتفع بعلومه كثير من الافاضل * و وصلوا الى أوج السكال * وأدرجوا في مسالك الابطال * وصرف عره النفيس في التحرير والتدريس وألف حواشي مفيدة * منها حاشيته على هذا الكتاب المشتهر المرغوب فيه بين أولى الالباب * ومنها حاشيته على رسالة الآداب للسكانبوي * ومنها حاشيته على الخيالي * ومنها حاشيته على رسالة الآداب للسكانبوي * ومنها حاشيته على الخيالي * ومنها حاشيته وثلما أنه وتسعة عشر * وعره اذذاك بين السبعين والنمانين * رحمه النبي الله رحمة الابرار * وأسكنه الجنة دار القرار * بحرمة النبي الخيار * وآله الاخيار * وأله الاخيار * منها حفيد الحال محمد الشهير الخيال خفور به ذي الجلال محمد الشهير المنان الخيال حفيد الحال حفيد الحال محمد المين

﴿ تُرجمة المحشى الثاني الشهير بابن القره داغي ﴾

هو شيخنا العالم الفريد * والـكامل الوحيــد . الشيخ عمر ابن العالم ذي المفاخر * جامع علمي الباطن والظاهر * الشيخ محمد أمين القره داغي الغفاري المردوخي قدس الله أسراره * ولد لا زال محط رحال الافاضل. وفاتح معضلات المسائل. سينة الف وثلثمائة واثنين من الهجرة النبوية على صاحبها آلاف صلاة وتحية * ثم تربي في حجر والده في بلدة السلمانية فلما بلغ سن التمييز قرأ القرآن الجيد ثم اشتغل بقراءة العلوم. واجتناء فوائد الرسوم. عند أفاضل علماء الأكراد. المشتهرين بجلالة القدر بين العباد . ودام على ذلك الى سنة الف وثلثمائة وسنة وعشرين . وفاق على جل أهل زمانه . وسها على أقرانه . فاجازه والده المرحوم . وسائر مشابخه بتدريس العلوم . فانتشر صيته في الآفاق . ووقع على سعة علمه وصحة استنباطه الاتفاق . فقصدته الافاضل من كل فج عميق . وافادهم العلوم العقلية والنقلية بكال التدقيق . وصعدوا بملازمته في مدة يسيرة سماء التحقيق . فهو تارة يشنف المسامع بدرر الفوائد . وأخرى يزين الطروس بسطور الفرائد . وبالجلة له في كل عــلم تأليف أو تأليفات لم ينسج على منوالها ولم يسمح بنوالها . منها هذه الحاشية اللطيفة المشحونة بالفرائد . ومنها حاشيته على تقريب المرام شرح تهذيب الـكلام للشيخ المهاجر قـدس سره. وحاشيته على شرح المحلى على جمع الجوامع. وحاشيته على رسالة الآداب للكلنبوي . وحواشي مدونة على تشريح الافلاك . وخلاصة الحساب . ورسالة الاسطر لاب كلها لهاء الدن العاملي. وحاشيته على تحفة الرئيس شرح أشكال التأسيس. وله شروح وحواشي أخرعدها ورث التطويل العلام علم الأفاضل بالقراءة والتدريس الجليل * متع الله الأكراد بل العباد بطول حياته مجاه سيد المرسلين. وآله وصحبه الطيبين . صلى الله عليه وعلمم أجمعين . الى يوم الدين وآخر دعوانا ان الحمد لله رب العالمين . حرره في نصف شوال سنة ١٣٤٧ ه المفتقر الى عفو ربه ذي الجلال محد الشهير بان الخال



أُواعٍ مُحَامَدٌ عَالَيةً بِسَطِّتِ مَقَدَّمَةً لَهُ إِنَّا الْعِوَابِ * وَاجْبَاسُ مَدَا عُ الْعِوَابِ * وَاجْبَاسُ مَدَا عُ الْعِوَابِ * وَاجْبَاسُ مَدَا عُ اللّهِ وَكُبْبُ مُوجَهَةً لَذَلكُ إِلْجَنَابِ *

م ماشية ابن القره داغي كالجون الملكة بالم

النبال الخالفي

محمدك يامن خصص نوع الانسان بدوام افاضة الاقوال الشارحة حمدا ينجينا عن غياهب الاوهام و ونصلي ونسلم على سيدنا محمد المؤيد بابراهين الواضحة لجميع الانام وعلى آله وأصحابه الملازمين لنشر ضروريات الدين وكليات الاحكام. مشروطة بالانصال وعدم الانفصال الى قيام الساعة وساعة القيام و و بعد في فيقول الفقير عمر ابن الشيخ محمد أمين الشهير بابن القره داغى عفا عنهما الملك الهادى همنه فوائد لطيفة. وفرائد شريفة. مشتملة على دقائق منيفة. كتنهاعلى كتاب البرهان وحواشيه للملامة المحقق والفهامة المدقق المعنوى. الشيخ اساعيل الكنبوى. أفاض الله عليه شآبيب الرضوان كاشفا عن وجوه خرائده اللنام. واضعا كنوز فرائده على طرف الثمام. دافعا لظامات الاوهام. معتمدا في جل ذلك على ما سنح بالبال. وان خالف أقوال كثير من الرجال. وأشرت الى قوله في المتن بقال الاستهلال وكذا في أكثر الالفاظ الآتية وعبر هنا بالنوع وفيا يأتى بالجنس تنبيها على أن الملح أعم من الحد لا نه خاص بالاختيارى بخلاف الميح كا رجحه الدواني. وقيل الحمد يعمهما أيضا. وقيل من الحمد خاص بالاختيارى فني اختلاف المعمير تفنن (قال عالية) صفة المضاف أوالمضاف أليه وكذا قوله وكذا قوله بسطت خبرأ وصفة لأحدها والمراد بالجلة إيجاد الحمد لا الاخبار به والالم يمتثل بها حديث ناليه. وقوله بسطت خبرأ وصفة لأحدها والمراد بالجلة إيجاد الحمد لا الاخبار به والالم يمتثل بها حديث ناليه. وقوله بسطت خبرأ وصفة لأحدها والمراد بالحلة إيجاد الحمد الونية المفاف أوالمضاف أي تعبه عليه أن المهمة أقوله المفتح منعلق بسطت أو حبين جعله خبرا وكذيا قوله موجهة (قال الذلك الجناب) يتجه عليه أن المهمة المناس المنتهدة وكذا قوله المفتول بسطت أله عليه أن

المتنزه كنه هذا من حدود مدارك الالباب * المتقدس جل صفاته عن رسوم النقض والنقص بلا ارتياب * على أن عمم آلاء جلية غير محصورة في مداد الكتاب * وخص الانسان بنعاء منتشرة سما المنطق الفصيح في كل باب * فسبحان من ردت الافكار والمحار عن غرائب ملكه وملكوته * وارتدت الابصار والبصار الى بدئهما في عائب عظمته وجبروته * واصناف صلوات مرتبة بيد التبحيل والانتخاب * محتوية على عظمته وجبروته * واصناف صلوات مرتبة بيد التبحيل والانتخاب * محتوية على

أسهاءه تعالى توقيفية على الاصح وهذا اللفظ غير وارد من الشارعالا أن يقال اختار مذهب المعنزلة من جواز اطلاق ما اتصف به علميه تعالى ان لم يوهم نقصا اسما أو صفة أو مذهبالغزالى منجوازه في الصفة (هذا) ومثلها اسم النبي عَيْنَاتُهُ (قَالَ المُتَنَرَمَ) تلمين الى حديث سبحانك ماعرفناك حق معرفتك (قَالَ عن حدود) بالمعنى اللغوى أو الاصطلاحي وعلى الثاني اضافته الى المدارك جمع مدرك بمعنى ادراك الى المتعلق بالكسر. والاختصاص الشخصي في قوله ذاته غير مراد فلا يتجه أن التنزه موجود في غيره تمالي لأن الشخص لا يحد فلا مدح في نعته تمالي به (قال جل) جملة معترضة أو الجل مصدر فاعل للمتقدس والاضافة الى الموصوف أى صفاته الجليلة (قال رسوم) أى علاماتهما او المراد بالرسم مقابل الحد أي رسم دال على النقص وهو الرسم النام المتوقف على وجود الجنس نقالي (قال بالاارتياب) متعلق المنقدس أو جل . والمراد نفي الارتياب الواقعي أو هو من تنزيل الموجود منزلة المعدوم كما في قوله تعالى (لاريب فيه) (قال على أن) على للتعليل متعلق بجملتي الحمد والمدح (قال في مداد) متعلق بالحصر أي الكتاب المهدود أو المداد الحبريعني أن نعمه تعالى لا عكن احصاؤها بالكتابة فضلاعن غيرها وفيه تلميح الى قوله تعالى (وان تعدوا نعمة الله لا نحصوها) (قال بنعاء) لم يصفها بالجلية لأنها لا تركون غريرها بخلاف الآلا. (قال المنطق) أي النطق المعرب عما في الضمير في كل مقصود. وفيه تنبيه على وجه احداث الموضوعات اللغوية وترجيحها على الاشارة والمثال بإنها تعم الموجود وغيره بخلافهما . و يمكن حل المنطق على علم الميزان (قال فسبحان) نصب على المصدر عمني التنزيه والتبعيد من السوء أي اسميح مسيحانا حذف الفعل لقصد الدوام وأقيم المصدر مقامه وأضيف إلى المفعول فهو مصدر مجرد استعمل بمنى المزيد كما في أنبت الله نباتا . ولا مجوز كونه من سبح كمنع أو سبح تسبيحا بمعنى قال سبحان الله للزوم الدُّور كما قاله عبدالحكم . أو النُّسْلَسُلُ كما نقول (قَالَ ردتَ) أي رجمتا الى مبدتهما لعجزها عن الخدوالاحبار جمع حبر على غير القياس عمني العالم أو محبرة وهي محل المداد. ومراده وللك ومقابله عالم السفلي والعلوى (قال جبرونه) فعلوت بالفتح المبالغة في الجبر أي القوة والسلطنة (قال سرتبة ﴾ خبر أو صفة المضاف أو المضاف اليه فالخبر حينيَّا. قوله على من الخ هذا وفي المرتبة استمارة

Section of the second of the s

State of the state

كليات الاخلاص وافراد الاداب * على من عرف حقائق الحق ورفع موجبات الاحتجاب * وميز حدود حدائقها بخواص البيان وفصل الخطاب * لما أنه المتوسط بيننا وبين نتائج أم الكتاب * بقوانين عاصمة عن الخطأ في طرق الصواب * وبراهين قاصمة لظهور مغالطات مصاقع الخطباء وواصمة لمشاغبات الشعراء ومجادلات الخيلاء وعلى آله وأصحابه الذي عرفوا كليات أحكامه الخسسة (١) الموصلة الى رب الارباب * وشرحوا أقواله ببينات مساقع المناس من من المناس المناس من من المناس المن

(١) قوله أحكامه الخسة • هي الوجوب والندب والاباحة والكراهة والحرمة ﴿ منه ﴾

مصرحة تبعية والاسناد الى ضمير الصلوات قرينة أو فى التبجيل استمارة مكنية واليد تخييل و مكن غـير ذلك (قَالَ كايات) أي وافراده وقوله وأفراد أي وكاياتها ففيه احتباك (قال عرف) من المعرفة أو التمريف (قَالَ الحَقّ) أي الامور الثابةــة في الواقع أو المراد به ذاته تمالي فاضافة الحقائق مبطلة للجمعية وفي استعالها له تعالى تسامح . ومعرفتها اضافيـة فلا ينافيها حديث ما عرفناك المار (قال حدائقها) جمع حديقة وهي بستان له حائط كما في الصحاح ففها استعارة مصرحه أصلية والاضافة الى الصمير قرينتها أو فيه استعارة مكنية والحدائق تخييل (قال بخواص) أي البيان المختص به والخطاب الفاصل أو المفصول به بين الحق والباطل وهو القرآن (قال لما أنه) تعليل لاستحقاقه عليه لهذه الصلاة (قَالَ نَتَاجُجُ) أَى ثَمَرات اتباع القرآن من معرفته تعالى وسعادة الدارين (قال بقوانين) الباء للسببية متعلق بالمتوسط والمراد مها القرآن أو البراهين الكلامية والمسائل الاصولية المستفادة منه وكذا قوله ببراهين (قال قاصمة) القصم الكسرمع بينونة والوصم الكسر بدونيها ففيه تنبيه على أن البرهان المذكور فى مقابله الخطابة بنبغى كونه أقوى مماذكر فى مقابلة مابعده (هذاً) و بينهما جناس ناقص (قال مصاقع) جمع مصقع وهو البليغ أي مغالطة الخطباء البلغاء وغيرهم فالاضافة كجرد قطيفة وفي الكلام اكتفاء بذكر الأقوى عن الاضعف (قال لمشاغبات) أي منازعات الشعراء والخيلاء التي تخيل الى الناظر القاصر أنها على الحق وفما ذكره أبماء إلى الصناعات الحنس (قال الذين) صفة الاصحاب أو والا ل ايضا لكن ثبوت تلك المعرفة لحكل منهم ادعائى (قوله هي الوجوب) الانسب بقوله أحكامه الايجاب وان كان النغاير بلاعاء الانعاء الانعاء الانعاء الانطاع الانطاع النظام اضوع الإضاب وقد قال سلام الديمليم رخم اصار الانجام التهام التباري العناء المنازية المنازية المنازية المنافية المنازية المنا وهو الفعل (قوله والحكراهة) أدخل فيها خلاف الاولى خلافًا لمتأخري الفقها، كما ادخل الفرض في الواجب خلافًا للحنفية رعاية ابراعة الاستهلال (قال الموصلة) أي العدمل بها امتثالًا الى زيادة معرفة رب الخ

تتمثل لها صور الصواب من وراء حجاب * حيث قضوا بالحق مع مقاساة العوارض في الامانات (۱) المحمولات * المشروطة بمداومة الانفصال عن أهل العناد وملازمة الانصال باشرف الممكنات * فتحوافي العراط المستقيم مسورات المقاصد والاسباب * وفدحوا في معنا وسيقا بين السقيمة من من خلفهم قدح شهاب * أذ يبنوا لوازمها الحفيمة بمصابيح جنود الظنون السقيمة من خلفهم قدح شهاب * أذ يبنوا لوازمها الحفيمة بمصابيح مقدمات دائمة بانوار اليقين * وعدلوا في تحصيل نظرياتها الموجهة الى ضروريات الدين * فيدههم مسلمات الحدى

(١) قوله الامانات المحمولات وهي الامانات التي عرضت على السموات والارض والجبال فاشفقن منها وحملها الانسان فاعرف ﴿ منه ﴾

(قَالَ تَنْمَثُلُ) أي تَظهر بسبب التأمل فيها صور الصواب الذي كان من ورا. حجاب هو ظلمة الـكفر فقوله من وراء مرتبط بالصواب ويمكن جعـله منعلقا بتنمثل (قال حيث) تعليل أو تقييد (قال مَقَاسَاةً ﴾ أي نحملها (قال في الامانات) أي في تبليغها أو العمل بها متعلق به أو بقولَه قضواً (فوله وهي الامانات) أي الفرائض وحدود الدين (ومعني) عرضها عليهم أنه تعالى خلق فيهم العقل والفّه وقل لهم ان أديتموها أثبتكم وان ضيعتموها عذبتكم فامتنعوا من قبولها اشفاقا وخوفا من تضييعها لا المكالرا وبهذا فارق إباء ابليس عن السجود (قوله فاشفقن) أي ولم بحمانها (وقوله وحملها الانسان) أي ولم يلفق منها ففيه احتباك (قال المشروطة) صفة المقاساة أو الامانات (وفيه) اشارة الى وجوب تقدم النخلية عن الرذائل على التحاية بالفضائل (قال باشرف) هو سيدنا محمد عَلِيْلَةٍ (وَفَيْهَ) أنه مشعربانه أشرف من صفاته تمالى على القول بوجودها وزيادتها على الذات الا أن يراد بالمكن ما هو غيره تعالى وصفاته تعالى ليست غيره (قال في الصراط) أي دين الاسلام ففيه استعارة مصرحة (قال مسورات المقاصد) كلجين الماء أي أزالوا الأمور المانعة عن نيل المقاصد ويمكن حمله على الاستنعارة (قَالَ وَقَدْحُواْ) أى طعنوا في الظنون السقيمة التي هي كالجنود مثل قدح الشهاب الثاقب في جنود الشياطين المبين بقوله تعالى (وجعلناها رجوما للشياطين) (قال من خلفهم) اشارة الى أن الطعن فيها بعد انهزامها (قَالَ اذْ بَيْنُوا) عَلَمْ قُولُهُ فَتَحُوا وَضَمَيْرُ لُوازْمُهَا لَلْمُقَاصِدُ وَكُذَا فِي نَظْرِياتُهَا ۞ والاضافة في قوله بمصابيح الخ كما في لجين الماء (قَالَ الموجهة) أي المقبولة أو المزاد-مها الآيات التي وجهها الخلف مثل يد الله فوق أيدبهم أى أنهم ماوجهوها وفوضوا علمها اليه تعالى ومالوا عنها الى ماهو معلوم من الدين ضرورة (قال المات المدى) اضافة الى السبب أي استقبلهم القضايا المسلمة التي هي سبب الهداية بان فاضت عليهم من

Selficial designation of the selficial design

متحدسة بمقبولات السنة ومتواترات الكتاب وشاهده المشهورات من و مُميّات السلال منعكسة الى سواء سبيل الوهاب * وقد أطلقوا في رياض المطالب عن قيود التقليد الى جهات التحقيق وحملوا في بوادي المبادي القريبة والبعيدة على جياد التوفيق ما طلع على جنان الجنان طوالع العرفان من افق الاكتساب * وما سطع إذعان الاذهان بمطالع على جنان الجنان طوالع العرفان من افق الاكتساب * وما سطع إذعان الاذهان بمطالع ايقان يوجب حسن ما ب * الرسوالي المرابع المرا

المبدأ الفياض (قال متحدسة) من الحدس أي سريعة ففيه تجريد (قال بمقبولات) الماء بمغني مع أو السببية فهو متعلق ببده أو بمتحدسة (قال وشاهدهم) أي أدركوا المشهورات متميزة عن وهميات هي سبب الضلال فالممني على القلب المشاهدمة متضمنة لمعنى التميز (قال منعكسة) أي رادة لهم من الضلال الى دين الاسلام (قال المطالب) فيه استعارة مكنية والرياض جمع روضة بمعنى البستان تخييل وكذا قوله في بوادي الخ (قال عن قيود) متعلق باطاقوا وهو بصيغة المجهول كقوله الآتي حملوا ضمن معنى التوجه والانتقال ولذا عدى بالى (قال بوادى) جمع بادية (قال جياد) بالكسر جمع جواد وهو الفرس والاضافة هنا كما في لجين الماء وكذا قوله المار عن قيود الخ و يمكن حملهما على الأستمارة (قال ماطلع) قيــ د احكل من جمل الحمــ د والمدح والصلاة (قل الجنان) بفتح الجيم القلب وفيــه استمارة مكنية واثبأت جنان بكسره جمع جنة بفتحه تخييل أو الكلام كاجبن الماء كقوله طوالع العرفان وافق الا كتساب وبينهما جناس عرف (قال سطم الح) أي ظهر تصديق الاذهان (قال بمطالم) كأنه أشاربها وبالطوالع الى الكتابين المشهورين أو ألى القوسين المعروفين عند أهل الهيئة والاول أنسب بالفن والثاني أوفق بالطلوع والافق (قال نطاق) هو ماتشدبه المرأة وسطها شبه المنطق به لانه يعصم عن الزلل كالنطاق لها (قال طباق) أي الانظار التي هي طباق أي بعضها فوق بعض فالطباق هنا مشله في قوله تعالى خلق سبع صموات طباقا أو جمع طبق وهو الغطاء فِالمعني ترتفع الاغطية عن الإنظار (قَلْ وميزان) عطف على نطاق أي ميزان لاشخاص ذوى عدد في قال المصداق) المالغة غير مرادة والألم يفدان المنطق يميز الصادق عن الكاذب (قال العقم) كحذر أو المراد ذي العقم وهي من لاتلد والمنجاب المرأة التي تلد النجبا. ومراده أن المنطق يميز الاقيسة المنتجة عن العقيمة

نظار * كأنه علم في رأسه نار * فبهذا كان خادما للعلوم بالاستيعاب * وسيد القوم خادمهم بالاثر السيطاب * وكان بعض المشتغلين عندى مشتعلا ذكاء وفي توقد ذهنه الذكي يحكي والقران ينبي الاثراب * ماثلا الى تجلى ذواً هر الأنوار في كاء قابلا للتحلي بجواهر الأنهار الحدسية من بين الاتراب * ماثلا الى تجلى ذواً هر الأنوار القدسية حين أناب * جمعت له ولا مثاله موائد عوائد * ونظمت في سلك البيان فرائد فوائد * ورتبتها على مقدمة وخمسة ابواب * نفعهم الله تعالى في كل ما يسئل ويجاب وما توفيتي الا بالله الجميل وهو حسبي ونعم الوكيل.

ففيه استعارة (قال نظار) بفتح النون صيغة مبالغة و بضمه جمع ناظر (قال عــلم) بفتحتين أى جبل وهذا مثل يضرب به فى الظهور كما فى قول الخنسا. The state of the s

The west as a star of the star

TERE

وان صخرا لتاتم المداة به الله كأنه على في رأسه نار

(قال فهذا) أشار به الى صغرى الشكل الأول بدليلها وهي المنطق سيد العلوم و بقوله وسيد الخ الى كبراه وبقوله كان الى النتيجة فتأمل وغرضه بهذا أن من سماه خادم العلوم أراد به المدح لا الذم (قال سيد الح) قال السيوطي في الدرر المنتثرة رواه ابن ماجة عن أبي قتادة (قال ذكاء) بالفتح أي أفطنة والاشتمال فيها كناية عن سرعة الفهم (قال يحكى) أي يشبه الشمس والذكاء بالضم (قال بجواهر) شبه بها المسائل ففيه استعارة مصرحة والنحلي ترشيح والحدسية تجريد أو قرينة (قال من بين) تنازع فيه مشتعلا و يحكي وقابلا والاتراب الأقران (قال الانوار) أي الانوار المعاهرة عن شائبة الظنون التي هي كالازهار (قال أناب) أي رجع ذلك البيض الى مطلوبه مرة بعد أخرى فقوله حين ظرف ماثلاً (قال موائدً) بالاضافة أو التوصيف وكذا (قوله نحوائد) أي مسائل كالموائد عائدة من الغير الى أو منى الى الطلبة والثاني أولى (قال ونظمت) فيه استعارة مصرحة تبعية أو في البيان استعارة مكنية واضافة السلك اليه تخييل أو الاضافة كما في لجين الماء أو في الفرائد وهي الدرر السكبار استعارة مصرحة أصلية والبيان قرينــة والسلك ترشيبح هذا وبين الفرائد والفوائد جناس ناقص كقوله المار مواثد الخ (قُلُ ورَقَبْتُهَا) الترتيب لغة جمل الشيُّ متصفاً بالرتوب أي الثبوت فتتعلق مُحَلَّة على به بلا تكلف ولو حمل على العرفى وهو وضع الاشياء بتقديم بعضها على بعض لم يصح ايقاعه على الرسالة لاقتضائه التعدد الاأن تعتبر أجزاؤها ولا تعلق على به لازوم التكرار الا أن يضمن معني نحو الاشتمال أو يحمل على التجريد (قال ونعم الوكيل) اعترض بأنه من عطف الانشاء على الخبر سواء عطف على حسبى بتأويل بحسبني أو على وهو حسبى وهيو ممتنع وأُجيبُ بجواز عطف الجلة التي لها محل من الاعراب عــلى المفرد وبالمكس فهو عطف على حسبى بلا تأويل وكذا عطف الانشاء على الخبر

وانما فاليعندية بنوية لان علم اللذ عندائبا ورألعالية على والاحضا

A STATE OF THE STA

A Carried Street

A land

Art of the second second second

Land Paris Land Land Land Land

Single of July 200 to 1 had

Service of the servic

Manager State of the State of t

AND THE PROPERTY OF THE PARTY O

Caraba Salar

﴿ مَقَدُمةً وَفَهَا بَحْثَانَ البحث

العلم وهو الصورة الحاصلة من الشي عند العقل ونور الور ينز

حاشية العلامة ملاعبد الرحمن الهنجيونى

مر المراح الذي من علمنا المنطق المفصح عما في الجنان * والصلاة والسلام على سيدنا محد المؤيد المواطع الحجج واقوم البرهان * وعلى الهواصلين بمتابعته الى أعلى من المنطق الموصحة الواصلين بمتابعته الى أعلى من المنطق المنطق المفصح عما في الجنان * والصلاة والسلام على سيدنا محد المؤيد المنطق المنط (و بعد) * فهذه فواثد شريفة ومواثد لطيفة كتها الفاضل المحقق والعلامة المدقق المولى عبدالرحمن الپنجيوني على كتُأْبَ البرهان وحواشيه للشّيخ اسماعيل الكلنبوي تغمدهما الله بغفرانه * وأسكنهما فراديس جنانه * وأردت تدوينها تسهيلا للطلاب مشيرا الى قوله في المتن بَلَّفظ قال وقوله في الحاشــية بَقُوله * ورَبَمَا كَتَب عَلَى كُلَّة حَاشَيْتَيْنَ فَاوْرَدْتَ بِينْهُمَا لَفُظُ وَكُتُبِ أَيْضًا مُبْرَأً بِينْهُمَا * نَفَع الله بها جميع الطلاب بحرمة من أونى الحكمة وفصل الخطاب (قال أن العلم) مقدمة أولى من مقدمات الاحتياج الى

Some of the state بالشرط المذكور وقــد يجاب بان وهو حسبي لانشاء التوكل فيصح العطف بتى أن القول بِكُوْنِ فعل المدح انشاء مشكل لانه محتمل الصدق والكذب فيكون خبرا الا ان يراد أنه خبر استعمل مجازا في المدح انشاء المدح (قال وفيها بحثان) التثنية لاقتصار المعاف والربط مقدم عليه فالكلام من ظرفية الكل للجزء ولا يبعد جعله من ظرفية المدلول للدال وكذا العكس الا أنه يلزم حذف المضاف على الموضوع المجزء ولا يبعد جعله من ظرفية المدلول للدال وكذا العكس الأولى من الما الح فلا يلزم أو المحمول في (قوله البحث الأولى) أي دال البحث الخ أو البحث الأولى مدلول أن العلم الخ فلا يلزم A Standard Brain Land ظرفية الشي لنفسه (قال وهو الصورة) كأن في الضمير استيخداما و يمكن ارتكابه في رُميزُكُانُ (قالَ > هرب من بنوره و الحاصلة) خارجية أو دهنية لا ماية ابل الاعيان الخارجية والا لم يشمل العلم الحضوري والحاصلة بمعنى الثابتة لا بمعناه الحقيق لثلا ينتقض به ولاالحاضرة والا اتوهم الانتقاض بالحصولي ، ثم انه حصول صورة الشيُّ للتنصيص عـلى أنه من مقولة الكيف كما هو الراجح لان المتبادر من حصولها قبول الذهن لها فما قيل ان كونه نفس الحصول لم يقل به أحــد وهم ولئلا بخرج عنــه الجهل المركب لان المتبادر منه الصورة المطابقة (قال عند العقل) المراد بالمجاورة المستفادة منه مايعم الظرفية ولوحكمية الثلا ينتقض جما بعسلم الشيُّ بنفسه والعقل بمعنى مطلق المدرك فلا يرد أنه ان أريد به الجوهر المجرد إن كان ادراكا للنسبة التامة الخبرية على سبيل الاذعان فتصديق والا فتصور سواء كان ادراكا لفير النسبة أو للنسبة الناقصة أو التامة الأزماء على المراكا لفير النسبة أو للنسبة الناقصة أو التامة الأزماء على المراكا لفير النسبة أو للنسبة الناقصة أو التامة الأزماء على المراكا لفير النسبة أو للنسبة الناقصة أو التامة الأزماء على المراكا لفير النسبة أو النسبة الناقصة أو التامة الأزماء على المراكا لفير النسبة أو النسبة الناقصة أو التامة الأزماء على المراكا لفير النسبة الناقصة المراكات النسبة الناقصة المراكات النسبة الناقصة المراكات المراكات المراكات النسبة الناقصة المراكات النسبة الناقصة المراكات النسبة الناقصة المراكات النسبة الناقصة المراكات المراكات النسبة الناقصة المراكات المراكات النسبة الناقصة المراكات النسبة الناقصة المراكات المراكات المراكات المراكات المراكات المراكات المراكات النسبة الناقصة المراكات المراك مهما اما بديهي أو نظري مكتشك بالنظر وهو ملاحظة كالم

المنطق بقسميه (قال على سبيل) أي على سبيل كونه إذعافا علما كما يعلم من كلامه أواثل القضايا وهو ادراك تلك النسبة من حيث مطابقها للواقع وأما الاذعان الفعل فيعبر عنه نارة بنسكم القلب ورضا وقبوله لها وتارة بنسبة الصدق الى الخبر أو المخبر وهذا القيد أحتراز عن ادراكما السابق عن الإذعان المجامع له الفارق عنه في صورة التخييل وأخويه فانه كا يعامن كلامه هناك يتعلق مها ادراكان أحدها المجامع له الفارق عنه في صورة التخييل وأخويه فانه كا يعامن كلامه هناك يتعلق مها ادراكان أحدها المجامع المجامع المجامع المجامع المجامع المجامع المجامع على ماذكرة مسروط بادراكات ثلاثة أن لم ادعان ويسمى تصديقا وحكما و نانهما تصور والتصديق على ماذكرة مسروط بادراكات ثلاثة أن لم يعتبر النسبة بين بين أو أربعة ان اعتبرت وكتب أيضا أى لاعلى سبيل النوم والتحييل والشك (قَالَ بِدُونَ الْاَدْعَانَ) أَى بِدُونَ كُونُه ادْعَانًا ﴿ قَالَ وَكُلُّ مَهُما ﴾ مقدمة ثانية من مقدمات الاحتياج (قال مكتسب) مقدمة ثالثة قال مكتسب إندفع بهذا مايقال ان انقسام كل من التصور والتصديق الى البديهي والنظري لايستلزم الاحتياج ألى المنطق وان سلم باقى المقدمات لجواز أن لايناسب البديمي النظري حتى يكتسب منه أولا يكون النظر مفيدا • وحاصل الدفع أن تحقق المناسبة بين البديهي والنظري وافادة النظر العلم بالمطلوب بديهي (قال بالنظر) فية يجريد اذ الكيب تح النظر بالفكر (قال ملاحظة) أن كان بمعنى توجه النفس من المطلوب إلى المعقول فنمر من بالحركة الأو أو من المعقول الى المطلوب فبالحركة الثانية أو توجه الله ومنه فبالحركتين معانه فيالمرسة والمرابع المنافع الثانية أو توجه الله ومنه فبالحركتين معانه المنافع المنافع المرابع المنافع الم

لهذه الخضية بنية عع تذم التغيل عاالتوهم كا خط اللاع الوالدا الفير المتعلمي بالبدن انتقض بعلم الواجب والانسان أو النفس انتقض بعلم الواجب والعقل (قال ادراكا للنسبة اه) أي ادراكا متحققاً في ضمن الاذعان العلمي تحقق العام في ضمن الخاص لافي ضمن الشك والوهم والتخييل ولو قال ان كان اذعاما فتصديق اكمان أخصر الا أنه راعي تسهيل أخــــذ الا تُوسام الآتية للنصور من قوله والا (قال سواء كان) اشارة الى توجه النفي الى كل من القيود لا المُقيَّدُ ﴿ قَال بدون الاذعان) أي بدون كونه اذعانا لابدون مصاحبته للاذعان فلا يلزم كون التصديق تصورا لامتناع مصاحبة الشيُّ انفسه (قال إما بديهي) نبهباداة الحصر على أن البديهي والنظري نقيضان وهما بمعنى المدول والتحصيل (قال مكتسب) مقدمة ثالثة من مقدمات الاحتياج الى المنطق ذكرها لانه لايلزم من الانقسام الى البديعي والنظري امكان تحصيل النظري بالفكر لجواز كون البديعي غمير مناسب النظري أو تصورات وتصديقات جزئية فلا يكتسب منها أوعدم كون النظر مفيدا وهذه المقدمة

المعقول (١) لتحصيل المجهول وقيل ترتيب أمور معلومة للتأدي عفريات

Company of the second

(۱) ﴿ قوله وهو ملاحظة المعقول الخ المر اد من الملاحظة والترتيب ماهو الاختيارى المردة المنظمة والترتيب ماهو الاختيارى المردة المنظمة المنظمة والترتيب المنظمة المنظمة

(قال المعقول) جنس فيشمل الواحد والمتعدد (قوله من الملاحظة) أى فى التعريف الأول (قوله والمتربب) أى فى التغريف الثانى (قوله المستندة) اشارة الى أن المراد بالافعال الاختيارية ماصدرت ماميدان الإبها بلانسان الدبها بلانسان الدبها بلانسان الدبها بلانسان الدبها بلانسان الدبها بلانسان الدبها بلانسان المعارات بالاختيار فانه حينية لامعنى لقولهم المتبادر من الافعال عن المختيار وان صدرت بالاختيار الاماصدرت بالاختيار الماصدرة بالاختيار هو الاختيارى (قوله وغيرها) من التجربيات والمتواترات وقضايا قياساتها معها الصادرة بالاختيار هو الاختيارى (قوله وغيرها) من التجربيات والمتواترات وقضايا قياساتها معها المنظم المناسبة وصورته المنتزيد ا

بديهية لامكنسبة بالنظر والا لتوهم الدور وكذا المقدمة الثانية أعنى قوله وكل منهما اه عند كثير فلو قال بهد قوله بالنظر ضرورة ليرجع الى كلتهما لكان أولى (قال وقيل ترتيب اه) أشار بهيغة التبرئة الى أنه منتقض جما بالتعريف بالفصل وحده أو الخاصة وحدها ودفعه بانه لابد معهما من قريئة عقلية مصححة للانتقال منهما الى المعرف يكون بينهما ترتيب لعمومهما مفهوما منه غير نافع لانه يجوز كفاية المساواة صدقا للانتقال وكذا كفاية ذكر المحدودله على أن انضامها معه لايستلزم وقوع الترتيب بينهما لجواز كفاية بحرد الانضام وأنها مع الفصل تخرجه عن الحدية ان لم يجوز الحد الناقص بالمركب من الداخل والخارج * وكذا دفعه بانهما مشتقان * ومعنى المشتق شي له المشتق منه لاستلزامه دخول المرض في فصل الماهيات الحقيقية على أن التعريف بالمفرد غير منحصر في المشتقات نعم يمكن الجواب بان الدرس في فصل الماهيات الحقيقية على أن التعريف بالمفرد غير منحصر في المشتقات نعم يمكن الجواب بان القرينة تبعاً والمعلوم مرتب أصالة ثم قد يقال إن العلم مشترك فلا يصح ذكره في النعريف ويجاب بان القرينة وهي عدم اختصاص النظر بالتصديقات قائمة وما ذكر عند عدمها (قال التأدى) لم يقل مؤدية الى اهو وهي عدم النظر الفاسد صورة أو مادة وليصح قوله الآتى وقد يقع الخطأ اه (قوله ماهو الاختياري) الاولى ماهو بالاختيار الماد تبيع عدم الفرق بين المتبادر والمتبادر منه (قوله فيخرج الملاحظات) أى على التعريف الاوره في الحدسيات المحفات) أى على التعريف الأوله في الحدسيات) أى في الاقيسة الخفية الملحوظة باعتبار الحدسيات المحون المارة وينه عليه (قوله في الحدسيات) أى في الاقيسة الخفية الملحوظة باعتبار الحدسيات المحون المدارة وينه عليه (قوله في الحدسيات) أى في المحونة المحونة باعتبار الحدسيات المحدود المحدود المدورة المحدود ا

the state of

الى الجَهُولَ فَالمُوصِل الى التصور النظري يُسمَّى مَعَرُّفًا وَقُولًا شارِحًا والجَّزُ الْوُهُولَ الْكَايَاتِ الْحُسِ العلومة بداهة والكُنْسَاباً والمُوصِّلُ أَلَى التصديق النظرى يسمى دليه لا وحجة واجزاؤه القضايا المعلومة كذلك وقد يقع الخطأ في كل من الاكتسابين بهم الم

(۱) ﴿ قوله واجزاؤه السكامات الحس الح هذا مبنى على التغليب والا فالنوع الحقيق السناد منه الله النوع الحقيق السناد منه اصلا بي رفع المعالم المنافظ المن

(قال فالموصل) القريب (قال الى النصور) بناء على أن الموصل الى القصور هو القصور وكذا قوله الآنى يسمى دليلا مبنى على أن الموصل الى التصديق هو التصديق (قال واكتسابا) الواو الواصلة بمعنى أو الفاصلة (قوله ليس بجزء) وأما كون النوع الحقيقى جزاً من تعريف المصنف كقولنا الرومى انسان أبيض فلان الصنف ماهية نوعية اعتبارية والنوع جنس اعتبارى لها كاسياتى (قال كذلك) أى بداهة واكتسابا (قال وقد يقع) مقدمة رابعة (قال الخطأ) إما باعتبار المادة أو الصورة (قال من المداهة واكتسابين) همنا مقدمتان مطورتان احداهما عدم وفاء بداهة العقل بتمييز الصحيح عن الفاسد المنابين) همنا مقدمتان مطورتان احداهما عدم وفاء بداهة العقل بتمييز الصحيح عن الفاسد

فكامة في لاعتبار الدخول فلا يرد أن المنقوض به مافي الاقيسة الخفية لانها منظور فيها إلا الحدسيات فاخراجها تحصيل الحاصل و يمكن دفعه بإن المين في اقيسة الحدسيات ثم أقول قلك الارادة لاخراجها أولا فلا يتجه أنها خارجة بقوله لتحصيل المجهول فعلك الارادة مستدى عنها (قال فالموصل) أي الموصل ادراكه أو المراد بالتصور المتصور فلا يلزم ايصال المعلوم الى العملم والمراد بالموصل القريب والاجزاء موصل بعيد فلا يلزم تسميتها معرفا وكذا في ما يأتي (قال يسمى معرفاً) صريح في عدم اكتساب النصور من التصديق وقوله الا تي يسمى دليلا صريح في عكمه (قال وأجزاؤه) أي أجزاء الموصل أو المعرف أو الموصل أو المعرف أو الموصل المعرف والمحلقية لا أنفسها اذ هي نظرية لاتكون أجزاء الموصل الخيد معروضاتها اذ بعضها بديهي ولك أن تريد بالمعرف والسكلي الطبيعيين وقس عليه قوله وأجزاؤه القضايا (قال بداهة واكتسابا) أي بعضها بداهة و بعضها اكتسابا الطبيعيين وقس عليه قوله وأجزاؤه القضايا (قال بداهة واكتسابا) أي بعضها بداهة و بعضها اكتسابا في المحلف أي بعض السكليات (قال وأجزاؤه) أي الاولية فيخرج الموضوع والمحمول (قال وقد يقع الخطأ) أقول يلزم من وقوع في الموسوع والمحمول (قال وقد يقم الخطأ) أقول يلزم من وقوع الخطأ شائها مستمرا عدم كفاية الفيطرة في المهمة اذ لو كفتها في وقد يقم الخطأ في أعدم المكان عد الجزئيات الشرطية لان عدم الحتيار الطريق السمل الدافع للخطأ من المدقد، ممنع فلا يتجمه منع ملازمة الشرطية لان عدم الحتيار الطريق السمل الدافع للخطأ من المدقد، ممنع ملازمة الشرطية وهي كالمان العدم منقسها الى النصور والتصديق المنقسم كل منهما الى البديهي

فاحتيج الى قانون باحث عن أحوال المعلومات من حيث الايصال عاصم عن الحطار وهو المنطق فوضوعه المعلومات وغايته العصمة عن الخطأ في الافكار و المعلومات وغايته العصمة عن الخطأ في الافكار و المعلومات وغايته العصمة عن الخطأ في الافكار المعلومات وغايته العصمة عن المعلومات وغايته وغايته المعلومات وغايته وغايته المعلومات وغايته المعلومات وغايته وغا

والاخرى عدم امكان عد الجزئيات (قال الى قانون) منعلق بالمادة والصورة وكتب أيضا أطاق اسم الجزء على السكل ولم يقل الى قوانين باحثة اه اشارة الى المحادها فى جهتى الوحدة الذاتبة أو المرضية (قال من حيث) الحيثية للتقييد ان كانت حالا من المعلومات والمتعليل ان كانت صاة باحث أو العروض المستفاد من اضافة الاحوال الى المعلومات ويستفاد منها تقييد الموضوع أيضا وعلى كل فالمراد من حيث استعداد الايصال فظهر مفايرة القيد للمحمول (قال الايصال) القريب أو المعيد أو الابعد من حيث استعداد الايصال فظهر مفايرة القيد للمحمول (قال الايصال) القريب أو المعيد أو الابعد (قال عاصم) لم يقل المراعاته اشارة الى أن العاصم حقيقة هو ذلك القانون أما المراعاته فشرط (قال المعلومات) الحزيدة المراعاته المراعاته المراعاته المراعاته المارة (قال في الافكار) الحزيدة المراعاته المراعات المراعاته المراعات المراعات

المعلومات) لام العهد مغنى عن دكر الحيثية المارة (قال في الافكار) الجزئية المهارة المعلومات المعلومات المعلوم المعلوم

﴿ البحرِث الثاني ﴾ إن الدلالة كون اللهي بحيث يحصل (١) من فرمه فهم شي الاوقات دون بعض دلالة والدوام بين الفهمار الدلالة باللزوم بن العامين فينطَبق على ماذكروا تأمر (قَالَ بَحِيثُ) أَى بِحَالَةً مِن آلمُوضُوعِيةً فِي الدالُ بِالوضع وَ كُونَهُ مَقْتَضَى الطّبِع فِي الدالُ بِالطبِع وَالأَثْرِيةَ وَالْمَبِينَ الطبِيعِ الدالُ بِالطبِع وَالأَثْرِيةَ وَالْمَبِينَ الْعَلَيْمِ اللّهِ اللّهِ عَلَيْهِ اللّهِ اللّهِ وَعَبِرِهَا كَدُيزُ وَالدُّخَانُ (قَالَ بِحَصَلَ) وَلَمْ وَاللّهِي وَعَبْرِهَا كَدُيزُ وَالدُّخَانُ (قَالَ بِحَصَلَ) المؤتمة مِن اللّهُ المؤتمة بِينَ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ ال التصديق (قال فهم) أي بعد فهم تلكُ الحالة (قال كنَّاية) بَطريق ذكر اللازم أعني الدوام المستفاد من المضارع وارادة الْمَلزُومُ أَعني الازوم فان الدوام لازم لازوم (قوله تأمل) كان وجهالتأمل عدَّمَ الاحتياج الى القُولِ بان الدوام كناية عن اللزوم قان الحصول في وقت دون وقت بخرج باعتبار الدوام وُخَفَاهُ القرينة فأن الهدول عن عمارتهم مشعر محصول نكمة في المعدول الله دون المعدول هنه ف كيف يكون أو شوب الان الإنواز من بولاد لانرينيد فون علم في الموادان علم ما وظا مال علم ما المدرية منه العيد أما يراد عالمناه أبن ﴿ البحث الثاني ﴾ (قال يحصل) أي بالضرورة كما نبه عليه في الحاشية وقديقال ينافيه ثماقاله عبد الحسكيم مُن أن المراد باللزوم في تعريفهم اللزوم في الجلة ويَتَجَه عليهم أن مراد المصنف ضرورة في الحصول بعد العلم بالحيثية التي هي أعم من وجه الدلالة أعنى الوضع واقتضاء الطبيع والعلمية والمعلولية ومن القرينة أن قيل بدخول دلالة اللفظ على المعنى المجازى في التعريف وهو مراد عبد الحكيم بقوله فى الجلة هذا وان المراد بالشيئين أعم من الوجوديين والعدميين والمختلفين وبالفهمين مجيرد الالتفات تصورين أو تصديقين والإ لانجه أنه يلزم أن لا يكون للفظ دلالة عند السكرار لاستحالة فهم المفهوم (قوله فلا يكون اهم) فعلى هذا يخرج الدلالة على المعنى المجازى الذي ليس بجزء ولا لازم وجعل الدال المجاز مع القرينة وان أفاد الازوم الكلى الا انه بخرج عُن الدلالة الوضعية اذ لا وضع للمركب منه ومن القرينة الا أن يبني على مذهب القائلين بانه ممها موضوع بالوضع النوعي وَّعَنَّ اللفظية أيضًا في ما كانت القرينة عقلية ثَمَ إن هذا التاويل انما يلزم اذا اعتبر اللزوم العقلي فقط وأمّا اذا اعتبر مطلقا ولو عرفيا فلا (قوله عن اللزوم) الذي هو ملزوم الدوام (قوله تأمل) وجهه دفع مايقال من عدم الاحتياج الى جعل الدوام كناية من اللزوم بان الغرض اخراج امكان الحصول في وقت دون آخر لا الحصول بالفعل كذلك فقط نعم لاوجه حينمذ للعدول عن عبارتهم والقول بانه عدل لان الكناية أبلغ من التصريح مان فقط نعم لا الكناية الملغ من التصريح مانوم للدون الكناية المانون المجانز المانون المجانز المانون ال

فالشي الاول يسمى دالا والناني مدلولا فان كان الدال لفظا فالدلالة لفظية والا فعير لفظية وكل منهما ان كانت بواسطة الوضع فوضعية أو بواسطة الطبية عن بها يهم ويوري المالية والا فعقلية والا فعقلية ولا المالية المالية والا فعقلية ودلالة اللفظ بالوضع على عمام ما من المدينة المالية والا المناف المالية المالية المالية والمناف المناف ال ودلالة اللفظ بالوضع على عمام ما وضع له مطابقة كدلالة الانسان على مجموع الحيوان الناطق وعلى جزئه تضمن ان كان له جزء كدلالته على الحيوان فقط في ضمن دلالته على الموريم المن المناه ال قرينة (قال يسمى دالاً) الاحتياج الى التغرض للدال والمدلول بعد تعريف الدلالة لان الدلالة سِذًا المعنى أمر قار الذات والمأخذ لآبد أن يكون غير قار فيماً مأخوذان من الدلالة بالمعنى الافوى الغير الغار الغار الفاري الغير الغار الغير المعنى الدلالة بالمعنى الافتراد و الفيري الغير المعنى الأصطلاحي المسار فأطلاقهما استثناف اصطلاح على أن الدلالة بهذا المعنى لا يحتمل اشتقاق لا بالمعنى الاصطلاحي المسار فأطلاقهما استثناف اصطلاح على أن الدلالة بهذا المعنى لا يحتمل اشتقاق المعنى المع المدلول (قال أو الطبع) أى بواسطة اقتضاء الطبع حدوث الدال فالنسبة من نسبة الصفة الى سلب المدلول (قال أو الطبع) أى بواسطة اقتضاء الطبع حدوث الدال فالنسبة من نسبة الشيء الموادر بهزير الموادر ا نَامَلُ (قال فطبعية)نسبة الصِفة الى مقتضى مُوصُوفها وهو اللفظ (قال فعقلية) نسبة المدَّرُكُ بالفتح الى (قال والثاني اه) عطف على نائب فاعل يسمى لمـكان الفصل والرابط محذوف أي الثاني له أو الـكلام من تقديم المطف على الربط فلا يلزم خُلو الخبر عن الرابط بالنسبة الى المعطوف ولا العطف على معمولي عاملين مختلفين من غـير تقديم المجرور (قال يسمى دالا) التِّعرض لتسمية الشيئين بالدال والمدلول لإن صدق أمِر على آخر لايستازم التسمية به لانه لايلزم التسمية من وجهها وَمَمْ قَبِل أَن النعرض للدِّال والمدلول بعد تعريف الدلالة لأن الدلالة بهذا المعنى أمر قار الذات والمأخذ لابد أن يكون غير قار ولأنه بهذا المعنى لايحتمل اشتقاق المدلول فيميه أما أولا فلأنه ليس التعرض لهما والا لقال الشيُّ الأول دال والثاني مدلول وأما ثانيا فلا نه لا يلزم كون المأخوذ منه غير قار لما قالوا ان استحجر مأخوذ من الحجر وأما ثالثا فلجواز أن يكون اشتقاق المدلول بطريق الحذف والايصال (قال وكل منهما اهـ) رد على من زعم عدم تحقق الدلالة الطبيعية الغير اللفظية (قال أو يواسطة الطبع) الاخصر الأولى أو الطبع (قال والا فعقلية اهم) لم يقل أو العقل فعقلية للتنصيص على أنحصار الدلالة في الأقسام الثلاثة واثالا ينتقض النمريف الضمني للدلالة العقلية بالباقيين وبحتاج الى حمل كون العقل واسطة على كونه علة تامة لاعلى العلمية الناقصة كما في الوضع والطبيع (قال بالوضع) بالمعنى الاعم فتدخل الدلالة على المعنى المجازي (قال وعلى جزئه) أي ولو حكما كما في دلالة العام على بعض أفراده فلا ينتقض بها تقسيم الدلالة اللفظية الوضعية الى المطابقة وأخوبها (قال تضمن اه) تسمية صفة الدال باسم صفة المدلول المطابق أو جزئه ان كانت الدلالة مصدر المعلوم وتسمية أحد وصفى الشيء باسم وصفه الاخران كاتت مصدر المجهول اكن أنما ينم لو جعل المتضمن بالكسر الكل والمتضمن الجزم (قال في ضمن أه) نبه به على

The same of the sa

المجموع وعلى خارج يلزُّمَه في الذهن النُّز أم كـدلالة الضرب(١) على الضارب والمضروب

(١) قوله كدلالة الضرب الخ عدل عن المثالين المشهورين من قابل العلم للانسان والزوج للاربعة لأنهم البَسَّا بمطابقين للممثل له على مذهب أهل المعقول من اشتراط اللزوم البين بالمعنى الاخص في الالنزام بخللاف الضارب والمضروب للضرب فان الضرب من مقولة الفعل وهي من الاعراض النسبية وجميع الاعراض النسبية من المقولات السبعة المفصلة في الحكمة يتوقيف تصورها على تصور طرقها لم

المدرك بالسكر العمى (قوله الدين بالمعنى الاخص) قد يقال ان قابل العلم شبه أن يكون مدلولا تضعنيا أولا كالبصر العمى (قوله الدين بالمعنى الاخص) قد يقال ان قابل العلم شبه أن يكون مدلولا تضعنيا الولا كالبصر العمى (قوله الدين بالمعنى الاخص) قد يقال ان قابل العلم شبه أن يكون مدلولا تضعنيا الانسان فكيف لا يلزم من تصور الانسان تصوره فان من تصورالانسان كانه حيوان له القوة العاقلة أى المدركة للمعانى السكلية تصور قبوله واستعداده للعلم تأمل (قوله فان الضرب) الخصعرى (قال وهي الح) كبرى (قوله وجميع كل كبرى ثانية المركزي (قوله واستعداده للعلم من من تصور قوله واستعداده العلم من تصور قوله واستعداده العلم من تصور قبوله واستعداده العلم تأمل (قوله فان الضرب) الخصعرى (قال وهي الح) كبرى (قوله وجميع كل كبرى ثانية

وجه التسمية وعلى أن الدلالة على الجزء لإفي ضمن الكل ليس بتضمن بل مطابقة الكونه عام الموضوع له بالوضع النوعي حينية (قال وعلى خارج اه) وله غير محمول كمنال المصنف والاولى على خارج يلازه له بالوضع النوعي الشرط أشرف أنواع اللا وم (قوله عدل) فيه التفات (قوله من قابل العلم الخ) مثالان المدلول الانتزامي لا للدلالة الانتزامية فلو قال من دلالة الأنسان على قابل العلم والاربعة على الزوج لكان أنسب (قوله ليسا بمطابقين اه) لكون اللزوم فيهما بينا بالمهني الاعم (قوله من اشتراط اللزوم البين) أما الثاني فظاهر وأما الأول فلان تصور الانسان بالحيوان الناطق لايسم تلزم تصور قبوله للعلم لان الاناطق مشتق من النطق الطبيعي الظاهري لامن الباطني الذي هو ادراك المهاني الكيابة والا لم يكن الناطق مشتق من النطق الطبيعي الظاهري لامن الباطني الذي هو ادراك المهاني الكيابة والا لم يكن مساويا للانسان لوجوده في الجن والملك والافلاك فينا في عدم فصلا قريباله فما قبل أنه يشبه أن يكون مدلولا تضمنيا للانسان فكيف لا يلزم من تصور الانسان نصوره بانه حيوان له القوة المدركة للمهاني الكابة تصور قبوله للعمل الافرادي لا المجموعي ثم قوله وجميع الحكيف دلالة الضرب علمهما (قوله وجميع) بمني المكل الافرادي لا المجموعي ثم قوله وجميع الحكيف لا ينتقض بالافعال اللازمة على النتيجة الاولي والنائية (قوله القياس مفصول النتانج من الشكل الاول غير متعارف باعتبار كل من النتيجة الاولي والنائية (قوله القيان من تصور طرفها اه) أي ان كانا فلا ينتقض بالافعال اللازمة

Soul for the party of the party

the six was a second Selection of the select

work of the state of the state

ويلزمهم المطابقة يفينا بخلاف العكس (١)

(١) قوله بخلاف العكس أي ليس لزومهما المطابقة متيقنا سواءكان عدم اللزوم متيقناكما في التضمن فان المطابقة متحققة بدونه في الماهيات البسيطة أو لم يكن شي من اللزوم وعدمه متيقنا كما في لزوم الالتزام فالتمن عير

(قال ويلزمهما) أي يلزم نوعهما كاشخاصهما ﴿ قُولُهُ لزُّومِهِمَا ﴾ أي التضمِين والالبنزام (قوله للمطابقة) أى لنوعها وان كان لزومهما لبعض أفرادها متمقنا (أقوله كان عدم الخ) هـذا مبنى على أن ليس في أن ليس في النواج تفسيره متوجه الى المقيد (قوله كافي التصمن) أي في لزوم النضمن العطابقة (قوله أو لم يكن ألخ) المتنب وديها الله المتعدد (قوله أو لم يكن ألخ) بناه على أن أيس متوجه إلى القيد (قوله في لزوم الالنزام) المطابقة الرواد والانزام) المطابقة

(قال و يلزمهما المطابقة) استُدل عليه ثانهما تابعان المطابقة والتابيع من حيث هو تابيع لايوجـــــ بدون المتبوع واعترض بمُنَع الصغرى أن أراد بالتبعية التأخِر في الوجود وَبمنع السكبري أن أراد بها التبعية في القيصد لوجود المقصود بالنبيع بدون المقصود بالذات كما في قطع المسافة للحج * والجواب انا نختار الشق الأول ونقول فهـم الجيزء واللازم من اللفظ متأخَّر عَن فهم الـُكُلِّ وَالملزوم وان كان فهمهما من حيث الذات متقدما علميـم * ثم المراد أنهما تابعان دائما فلاً برد أنه او صح هـذا لاستلزمهما المطابقة ادُّ لايصح أن يقال انها متبوعة لها دائمًا (قال بخلاف العكس) المراد بالعكس هذا جعل قيه المحمول موضوعاً والموضوع قيد المحمول بان يقال و يلزمها النضمن والالتزام فالقول بان المراد العكس اللغوى الملوق المراد العكس اللغوى الراد العكس اللغوى المراد العكس اللغوى المراد العكس اللغوى أو المحمول كما أشار اليه بقوله أو المحلى فاسد (قوله أي ليس) صدق هذه السالبة لانتفاء الموضوع أو المجمول كما أشار اليه بقوله صواء الخ (قوله فان المطابقة اه) حاصله ان الاحتمالات المتصورة ست اللزوم في اثنين منها وعـــدمه في واحد متيقنان وليس اللزوم ولا عدمه في الثلاثة الباقية متيقنا (قوله في الماهيات) فيه أن وجود البسائط وان كان محققا عند الحكما. كالنقطة الا أن وضع الاافاظ لها مشكوك فيه وتحقق المطابقة بدون التضمن يتوقف عـلى الوضع الا أن يقال اذا تحقق البسيط نضع له لفظا فيتحقق بدونه (قوله أو لم يكن شي) الاخصر الاولى تركُّ قوله شي من اللزوم وعدمه والاقتصار على أو لم يكن متيقنا بل الاولى أوْلاً (قوله من اللزوم وعدمه) رد على الامام حيث خَهَم بَأْن المطابقة تستَهلزم الالنزام لأن تصور كل مَاجِية يُستِلزم تصور لازم من لوازمها وأقله أنها ليست غيرها * وما ذكره انما يتم لو اعتبر في إلدلالة الالتزامية الازوم البين بالممنى الاعم ، وكذا على من زعم أنها لانستازمه واستدل عليه تارة بانا نشمور كَشيرا من المعاني مع الذهول عن جميع ماعداه ويتجه عليه أنه بجوز أن يكون الذَّول عن

كلزوم أحديهما للاخرى (١) واللفظ الدال بالوصع

إذ يجوز أن يكون لكل ماهية مركبة وبسيطة لازم ذهني وأن لا يكون لبعضها (١) قوله كلزوم احديهما للاخرى من قبيل الثاني أما لزوم الالتزام للتضمن فلما مر من جواز أن يوجد لكل ماهية مركبة لازم ذهني وأن لا يوجد لبعضها وأما لزوم

(قال للاخرى) أى لنوع الاخراقيم (قوله لازم ذهنى) أى فينفذ يكون الالتزام لاتها المطابقة فيمتنع أن يوجد بدونه (قوله وأن لايكون لبعضها) أى فينفذ يتحقق المطابقة بدون الالتزام فلا يكون لازما لها (قوله من قبيل الثانى) المراد بالثانى الثانى فى الحاشية لا الثانى فى المتن يدل عليه البيان وهو أن لا يكون شيء من اللزوم وعدمه متيقنا وفيه رد على غيره نظرا الى لزوم التضمن للالتزام حيث قالوا لنا عكم بعدم استلزام الالتزام للتضمن (قوله أمام لزوم الالتزام) أى أما عدم تيقن لزوم الالتزام وعدم لزومه للتضمن (قوله وأما لزوم التضمن) أى أما عدم تيقن لزوم اه (قوله بجوز أن يختص) أى فينشذ يكون التضمن لازما للالتزام فلا يتحقق بدون التضمن

العلم وهو لا يوجب عدم العلم وأخرى بانا اذا أخذنا جميع المفهومات بحيث لا يخرج منها شي ووضعنا له لفظا تحقق المطابقة بدونه ورده عبد الحكيم بان تلك الجلة موصوفة بعدم التناهى وهو خارج عن مفهومها لا تصافها به فدلالة اللفظ الموضوع لها عليه التزامية ولا ينافى دخوله فيها باعتبار أنه مفهوم من المفهومات وأقول هذا انما يتم لو كان عدم التناهى لازما بينا بالمفى الاخص لها وكان المعنى الذي له جهتا الدخول والخروج مدلولا التزاميا لا تضعفها وكل منهما ممنوع (قوله اذ بحوز اهم) هذا ناظر الى المعطوف أع. قوله وعدمه (وقوله وان لايكون) فاظر الى المعطوف عليه فني المتماطفين نشرة محوس (قال كازوم) الكاف القران (قال احديهما اهم) الاضافة للاستقراق أى كل منهما والالم يكن كلام المصنف وافيا بالاحمالات الست (قوله من قبيل الثاني) أى من قبيسل الشق الثاني من متعلق النسوية وهو أن لايكون شي من المازوم وعدمه متيقنا وفي هذا مخالفة لما قاله في شرح الاثورية حيث قال هناك بهدم استازام الاتيزام النضمن يستلزمه لان مفهوم التركيب لازم ذهني للماهية المركبة وفيه أنه بين بالمجنى الإعبم وفيه أنه بين بالمجنى الإعبم

ان لم يقصد بجزية ولالة على جزء معناه الطابق ففر د مرسيس

التضمن للالتزام فلانه بجوز أن مختص الالتزام بالماهيات المركبة وأن لا يختص

(قوله بالماعيات) انما يم هذا أو لم يعا كون لازم الماهية المركبة لازما لا جُزامًا البسيطة أن الجنس والفصل البسيطين أسكر ولم يعا أن للإجناس العالية كالفصول البسيطة لازما ذهنيا مع أن المهولات النسبية تستيزم الطرفين فأن مطلق الفعل منها تستلزم مطلق الفاعل والمفعول واللفظ الدال علمه مطابقة دال على كل من الطرفين التزاما ولا تضمن هناك (قوله وان لا يختص) أى فيتحقق الالتزام حينيذ في الماهيات البسيطة بدون التضمن (قال ان لم يقصد) اعتبار قصد الدلالة وعدم قصدها في تهريني المركب والمفرد يغني عن تقييد المهني فيها بالمقصود نعم أن قال الما يتواجع الماهيات البسيطة بدون التضمن (قال ان لم يقصد) اعتبار قصد الدلالة وعدم قصدها في تهريني المركب والمفرد يغني عن تقييد المهني فيها بالمقصود نعم أن قال المرب المنافع بنيسهم الفير المحمول التقييد لأخراج عبد الله علما عن تعريف المركب وادخاله في تعريف المفرد (قال بحزامه) الفير المحمول (قال دلالة) مطابقة (قال على حزء معناه) محولا كا في الحيوان ناطق أولا كا في غلام زيد

وقوله فلانه بجوز أن يختص) يرد عليه أن اللفظ الموضوع النقطة دال على عدم الانقسام التراماً لا نه خارج عن ماهيتها والإ الكانت معدومة ولايم بين بالمعنى الاخص والإ لم يؤخذ في تعريفها فيتحقى الالترام بدون النضمن بان الناطق دال على الفصل البسيط بالمطابقة وعلى قابل العلم بالالتزام و بان اللفظ الدال بالمطابقة على مطلق النمل الذي هو جنس عال دال على مطلق الفاعل والمفعول بالالتزام و بان اللفظ الدال بالمطابقة على مطلق النمل الذي هو جنس عال دال مطابقة الما سيأتي أنه أقوب العوارض أقيم مقام الفصل ولو سلم فقابل العلم لازم بين بالمعنى الاعم وتحلى الثاني أنه أتا يتم لو لم يكن العرض جنسا فوق الفصل ولو سلم فقابل العلم لازم بين بالمعنى الاعم وتحلى الثاني أنه أنما يتم لو لم يكن العرض جنسا فوق الفيصل وهو ممنوع كيف وأدلة كونع عرضا عاما غير تامة كا ذكرناد في شرح المقولات على أنه لو استيزم مطلق المفعول الكان لازما الفعل اللازم وليس كذلك بحرثه جزء الخ لكنى (قال بجزئه) في نسبة القصد الى الدلالة تجوز لان المقصودية صفة المفي فلوقال أن لم يقصد بحرثه جزء الخ لكنى (قال بجزئه أو جزئه الاولى والا انتقض النائي منها المفود وتعريف جمامها ثم المراد بقوله بجزئه الخ بشئ من أجزائه أو جزئه الاولى والا انتقض النائي منها المفود وزيد قائم (قال على حزء بحرثه أعم من المحدولي وهو الجزء المحدول ألما بق فريد الموضوع للمحدول الناطق ومن غيره وهو الجزء الخارجي كا في زيد الموضوع للمحدول الفظ الدال بالما يق تعدم والفظ الدال بالما يق تنبها على أن الافراد والتركيب بالمعارف كلما يق فريد الموضوع لشخص والالترامي وهذا الته بيد مفن عن قولهم الفظ الدال بالما يق المسابق تنبها على أن الافراد والتركيب بالمعارف المعارف المعارف المعارف والالترامي وهذا الته بيد مفن عن قولهم الفظ الدال بالما بلما المنابق المعارف المعارف المعارف والالترامي وهذا الته بيد مفن عن قولهم الفظ الدال بالما المنابق المنابق المعارف المعارف المعارف المنابق المعارف المع

والا فركب والمفرد ان لم يستقل في الدلالة على معناه فاداة والإفان دل سيئته على أحد الازمية الثلاثة فكامة والأفاسم والمركب ان صح سكوت المتكلم عليه فتام أما خبرى

(قال على معناه) لا المطابق ولا التضمني فيدخل فيه الافعال الناقصة لمعدم استقلال شي من معنيها المطابق والتضمني أما الأول فظاهر وأما الناتي فلان الزمان ظرف النسبة التي هي غير مستقلة وظرف غير المستقل غير المستقل غير مستقل والحدث على تقدير عدم انسلاخ تلك الافعال عنه غير مقصود بالدات بل المقصود بالذات هو الاسم والخبر وهو ملحوظ بتسعيم الآنقال أن الابتداء المطلق مثلا مدلول تضمني المقصود بالذات هو الاسم والخبر وهو ملحوظ بتسعيم الآنقال أن الابتداء المطلق مثلا مدلول تضمني المقصود بالذات وعدم منظل الأنا يقول مدار الحرفية وعدمها على الملحوظية بالذات وعدمها لاعلى الخصوص المناب الملابغ المناب الملكانة المنابع المعلى المعلى

المكسُّ لانة غير صريح في ذلك التنبيه وان أفاده نظرا الى قاعــدة ان تعليق الحــكم بالمشتق يدل على علية مأخــن الاشتقاق خلافًا لما قاله عبد الحـكيم من أنه صربخ فيه (قال والا فمركب آه) فيه بخذان الآول أن النعريف الضمني للمركب منقوض منعا بأمور * أحدها زيد أذا أريد بجزئه الدلالة على حزه معناه على قانون الحساب ، ثانيها الأنسان أذا ضم اليه مهمل * ثالثها نحو ضرب مما يدل بالهيئة على الزمان وبالمادة على الحدث * وألجواب عن الأول ان المراد بالقصد ما يكون على قانون الوضع اللغوى أو الاصلاحي له وعن النَّاني أنه خارج عن المقسم لأن المجموع غير موضوع * وعن الثالث ان المراد بالجزء المرتب في السمع * وقد يجاب عنه بان الهيئة ليست بلفظ * وفيه أنه يستلزم خروج الفعل عن الكلمة لأن المركب من الفظ وغيره غير لفظ نعم يمكن الجواب بما قاله عبد الحكم بان المراد منه دلالة مجوع المادة والصورة على مجموع المعنى لادلالة الجزء على الجزء والثانى منهما أنه منقوض جمعا لمدم شموله نحو (ق) مما لاجزه له وهو مركب انشائي الا أن يراد بالجزه أعم من الملفوظ والمحدوف والمنوى (قال أن لم يستقل) أي بان لم يفد المدنى لابنفسه ولا بمرادفه بدون ذكر المتملق فلا برد أن تعريف الاداة منقوض منعا لدخول أسماء الاشارة والموصولات والاسماء اللازمة الاضافة فيدي وكذا الضمير المتصل كألف النثنية لان النسلاث الاول تحتاج الى المنعلق لازالة الايهام ومرادف الاخير مستقل (قال على معناه) أى مطابقياً أو تضمنياً (قال فان دل) قال عدد الحكيم أى بشرط محققها في مادة موضوعة متصرف فيها فلا برد جسق وحجر * والتنبيه على ذلك دلم يقل هيئته فاندفع القول بان المناسب ترك الباء لاستقلال الهيئة في الدلالة (قال على أحد الازمنة) لو قال على الزمان لكني (قَالَ إِنْ صَحَ) الاحسن ان حسن (قَالَ أَمَا خَبَرَى) ومنه خبر الشاك والنائم فانه يحتمل المطابقة

اناحتمل الصدق والكذب او انشائي ان لم يحتمل والافناقص و كل من المفرد والمركب (١)

(۱) قوله وكل من المفرد والمركب الى آخره انما تعرضنا لتفصيل ابحاث(۱) الحقيقة والمجاز مع أن كتب المنطق خالية عنها لتوقف الافادة والاستفادة

النوعيدة لا الشخصية ولا الصنفية ولا الجنسية (قال وكل من المفرد والمركب) لايقال أن نحو هزم الأمير الجيش هما اشتمل على المجاز العقلى داخل في المقسم مع أنه خارج عن الاقسام لانا نقول انه من الحقيقة المركبة فان الدال على النسبة لم يستعمل الا في الموضوع له (قال في اصطلاح به التخاطب) لا يبعد أن يكون صلة استعمل وفي لاعتبار الدخول بل كونه صلة وضع يقتضي أن يكون الصلاة المستعملة عرفاً في الدعاء من الحفيقة لأن الدعاء موضوع له باعتبار الشخاطب وان لم يكن الاستعمال فيه باعتبار ذلك الاصطلاح (قوله لتوقف الافادة) قد يقال كثرة نوقف الافادة والاستفادة على بحث من المحات اللفظ انما تقتضي التعرض له هنا لوكم يذكر فيما انفرد بالتدوين ولذا اهملوا هنا على بحث من المحات اللفظ انما تقتضي التعرض له هنا لوكم يذكر فيما انفرد بالتدوين ولذا اهملوا هنا

وعدمها وان كان بدون الاذعان فلا ينتقض تعريف الخبرى به فعلى هذا المركب التالم الخبرى أعم من القضية خلافا لما يفهمه ظاهر كلامه أوائل القضايا (قال ان احتمل الصدق) أى بنفسه فلا ينتقض تعريف الخبرى بالانشاقي لان احتمل قولنا اضرب لهما بالنظر الى مايلزمه وهو ضربك مطلوب الى ويمكن دفعه أيضا باعتبارقيد أولا وبالذات (قال وكل من المفرد اهم) لم يقل والفظ الموضوع للتنصيص على جريان الاقسام الآتية في كل من قسميه (قال ان استعمل اهم) فيه تجريد فأن الاستعمال اطلاق اللفظ وإرادة المدى (قال في اصطلاح اهم) الاقرب كونه صلة وضع وما يقال ان هذا يقتضى كون الصلاة المستعملة عرفا في الدعاء من الحقيقة لكون الدعاء موضوعا له باعتبار اصطلاح به التخاطب مندفع بان المراد تخاطب ذلك المستعمل وهو هنا الشرع والدعاء ليس موضوعاً له باعتباره ويمكن جعله صابة المراد تخاطب ذلك المستعمل وهو هنا الشرع والدعاء ليس موضوعاً له باعتباره ويمكن جعله صابة المستعمل وفي لاعتبار الدخول كي لا يلزم تعلق جارين بمعني واحد بمتعلق واحد وجعل مدخوله معني اللفظ المستعمل أم الاخصر الاولى في وضع به الخرام العلق الاصطلاح اصطلاحا على اللغة والشرع والعرف المام (قوله أقسام الحقيقة) الاضافه بيانية والعطف مقدم على الربط أو لامية وابراد الجع بالنسبة الى المعطوف أو الى أن تقسيم المفرد والمركب الى الحقيقة والمجاز مستلزم لتقسيمها اليهما فلا يرد أن النعرض المعطوف أو الى أن تقسيم المفرد والمركب الى الحقيقة والمجاز مستلزم لتقسيمها اليهما فلا يرد أن النعرض المعطوف أو الى أن تقسيم المفرد والمركب الى الحقيقة والمجاز مستلزم لتقسيمها اليهما فلا يرد أن النعرض المعسلم الحقيقة ممنوع فضلاعن تفصيلها كيف ولم يبينها الانجملها قسما منهما (قوله لتوقف الافادة الخ

(١) كذا بالاصلين المخطوط والمطبوع الذين بايدينا ونسخة المحشى الفاضل ابن القره داغى بلفظ أقسام بدل الابحاث ولعلما الانسب (محود الامام)

38. 5 12° 61 60

ان استعمل فيما وضع له في اصطلاح بهالتخاطب فقيقة أو في لازمهمع جواز (١) ارادته فكناية وآلاً فم الملاقة المعتبرة

عليها كثيراً وعم أنما تعرضوا لمباحث الالفاظ لاجل ذلك التوقف فلا وجه لتدرضهم لما عليها كثيراً وعم أن يعلم أن المراد عداها دونها كما لايخفي (١) قوله أوفى لازمه مع جواز الخينبين أن يعلم أن المراد فتهوا المراد المرا

المناه المناه المناه المناه والحاص والمطاق والمقيد والمجمل والمفصل الى غير ذلك مع عدم اختصاصها اليضا مباحث الوضع والعاص والمطاق والمقيد والمجمل والمفصل الى غير ذلك مع عدم اختصاص العلم دون عدا أيضا تأول (قال فقيقة) المحتملة والمحتملة المناه المناه المناه والمناه والمناء والمناه والمناه

ممنوع لجواز حصولهما بلا ممرقتها ولو أجيب بحملهما على كالهما أو كونهما بسهولة لزم عليه تفصيل كثير من مصطلحات النحاة والاصوليين وغيرهم لجريان الدليل فيه ولو علل بتوقف مباحث المعرف علمها المكار أولى (قال فحقيقة اه) ومنها محو هزم الأمير الجيش فلا ينتقض حصر المقسم في الاقسام به (قوله علمها كثيرا) مخيلافي التوقف على مباحت العام والخاص وامنالها فاته نادر (قوله المقسم لم مريح بريخ من التوقف على مباحت العام والخاص وامنالها فاته بالدر (قوله التمريخ المؤسس الموقف المقيد وأمنالها فاو قال لها دونها لكان التمريخ التوقف على الماحث الوضع والمطلق والمقيد وأمنالها فاو قال لها دونها لكان أولى لازمه النح) من الازم معنى العالقة المصححة للانتقال كا قاله عبد الحكم وهو وكذا الصلاة المستعملة شرعا في الدعاء والقول بامتناع كونهما كناية مخالف لحصر البيانيين جهالفرق بينه ما في جواز الله كونه كناية فلا برد محو قوله نعالى (الرحن على العرش استوى) لان الامتناع فيسه وبالنظر الى كونه كناية فلا برد محو قوله نعالى (الرحن على العرش استوى) لان الامتناع فيسه خصوص المادة (قال والا فيم الح) عديل قوله مع جواز وما يقال ان قوله و بدونها يقتضي حينشه حصر الغلط في الغظ المستعمل في اللازم عند عدم اعتبار العلاقة فهمنوع كيف ومفاده حصر ذلك الغظ في الغلط (قال المعتبرة الخ) أن أريد بها المعتبرة عند المتكلم فالمراد فهع وجود العلاقة واللام

Selection of the select

يده و بين المراد مجاز (۱) وبدونها غلط و لا بد لا كناية والمحاز من قرينة بدل على المراد والمحاز ان كان بفيد علاقة المشابهة مثل الحلول والاستعداد والسببية والحوار والعموم والمحاز ان كان بفيد علاقة المشابهة مثل الحلول والاستعداد والسببية والحوار والعموم والمحاز من المحاز المحازة المحازة المحازة المحازة المحاز المحاز المحاز المحاز المحاز المحاز المحاز المحاز المحازة المحاز المحاز

الانشاء وبالعكس والا فاستعارة إما في المركب و درمي استعارة تمثيلية المنظم المركب و درمي استعارة تمثيلية المنظم المركب و درمي استعارة تمثيلية المنظم المركب و درمي استعارة تمثيلية المركب و درمي استعارة تمثيلية المركب و درمي المنظم المركب و درمي المركب و د

ماوضع له فالاحمالات اللائه ولا يتحقق الكناية الا في الاخير فالمجاز أعم منها بحسب المدادة هذا المتعرف له فيا رأينا من تقرير الفاظرين (قال مجاز) كذاك (قال وبدونا) عديل مع المدادة القل منها أنه فيا رأينا من تقرير الفاظرين (قال مجاز) كذاك (قال وبدونا) عديل مع المدادة (قال في جاز مرسل) سكت عن تقسيمه الى الاصلى والتبعي كاستمال اذا قرأت القرآن في أردت قرامها بتبعية استعال المنها بتبعية استعال المنها المجاز القراءة في الارادة التي هي سبب لها وكاشتمال نطقت في دلت بتبعية استعال المنطق في الدلالة اللازمة له على مأقاله بعضهم في نطقت الحال بكذا (قوله مثال المجاز) أي بعلاقة المظهرية (قال في معني الانشاق برادة الأعم أعني مطلق النسبة من الأخص أعني الخبرية مثلا مع المنطق المناق ا

فيها العهد أو عند البيانيين فالمراد فع اعتبارها و بمكن كون المعتبرة معتبرة بالاعتبارين فافهم فيروينكن و قال بدون اعتبارها فلا برد أن هذا مخالف لعد و قال بدون اعتبارها فلا برد أن هذا مخالف لعد و قر موه في في المدون المعتبرة و في موه في في المدون المعتبرة و في المدون المعتبرة و في المدون المارك و المدون العلاقة غير المشابة (قال مثل الخلول اه) هذه العلاقات كون في المدون والمركب كما هو الظاهر وما قيل إنها لا تكون في المركب ممنوع الحلول اه) هذه العموم والخصوص كيف وقد جوز ذلك القائل كون العلاقة في الحل الخبرية المستعملة في معنى الانشاء العموم والخصوص كيف وقد جوز ذلك القائل كون العلاقة في الحل الخبرية المستعملة في معنى الانشاء العموم والخصوص أقال كاستعمال اليد) أي كاليد المستعملة (قال في المركب) وتكون مصرحة ومكنية كما قالوا في قوله تعالى (أفن حق عليه كلة العذاب أفانت تنقد من في النار) ولا يلزم من السكوت عن التقسيم قوله تعالى (أفن حق عليه كلة العذاب أفانت تنقد من في النار) ولا يلزم من السكوت عن التقسيم

كالدتمال الامثال المضروبة في اشباه معانيها وأما في الفرد المصرح به في الكلام وتسمى استعارة مصرحة أما أصلية أن كانت في الاسماء الجامدة والمصادر ولو في ضمن المشتقات كالاسهد في الرجل الشجاع والقتل في الغمرب الشديد أو تبعية أن كانت في المشتقات

ولا تكون الا مصرحة على مايشمر به شكونه عن التقسيم اليها والى المكنية وتمثيليه من الاولى فقط (قال في أشباه) جمع شِيَّه بالكمر فالسكون مصدّر بمعي المشامة لا جمع شَّيَّه بالنَّحر بِأَكْ (قال في الاسهاء الجامدة) تشمل أسهاء الاشارة والموصولات والاعلام المشتهرة بأوصافها كحاتم (قال والمصادر) أقول المصدر أن المستمار والمستمار له عنا وفي التبعية قد يكونان متغام بن بالدات كالقتل والضرب الشديد أو باعتبار النقييد كالنداءين الماضي والمستقبل في نادي أصحاب الجمة وكالرحمتين المأمور مها والمخبر مها المشبه أوامهما النانيــة في تحقق الوقوع حرصا وتفاؤلا في رحمــه الله المستعمل في أرحمه وكالتبوأين المخبربه والمأموربه المشبه أولهما بالثانى فى الازوم والوجوب فى قوله علميه السلام فليتبوء مقمده من النار المستعمل في يتبوء فعلى هـ ندا كما يكون التبعية في الافعال بتبعية المصـ در باعتبار الحدث النسبة الانشائية والخبرية والظاهر من كلامة السّابق أن نحو هذين داخل في المجاز المركب المرسل وكتب أيضاً لم لم يقل والمطلقات ولو في ضدن الحَرَوْف أيضاً فتأول (قال في المشتقات) وهي هنا وفها انتهائية عرون تاريب عند الملائلة المساملة على الم اليهما وتمثيله من الاولى الانحصار فيها كما توهم والا الحكان إلجاز المرسل أصلميا ايس الامع أنه يكون تهميا أيضا (قال كاستمال الا. ثال) من اضافة مبدإ الصُّنَّةُ الى الموصوف * والمراد بالامثال المضروبة المهني المرفى أي كالالفاظ المشتهرة بالامثال المضروبة المستعملة في أشياد اه فلا برد أن الاستعارة من قبيل الالفاظ والاستعال من المعانى فكيف يصح النمنيل ولا أن المضروبة بمعنى المستعملة فشكون هي أو الاستمال المواً أو يلزم تحصيل الحاصل (قال و إما في المفرد) ظرفية الخاص للمام أو كلة في لاعتبار المدخول أو في ضمير متعلقها استخدام والالزم اتحاد الظرف والمظروف لان الاستعارة اكونها بمنى اللفظ المستمار متحدة مع المفرد المصرح به في الـكلام وقس علميه قوله المار في المركب (قال المصرح. بالممنى اللغوى فلا دورولم يقل المذكور في الخ مع أخصريته وعدم توهم الدور اشارة الى وجه التسمية (قل في الاسماء الجامدة) أي حقيقة وحكما إن قيل بجريان الاستعارة التبعية في نحو أمها. الاشارة والاعلام المشتهرة باوصافها وحقيقة فقط أن لم يقل به (قل والمصادر ولو في ضمن المشتقات) لم يقل والمطلقات ولو في ضمن الحروف لان الاستمارة فيها من استعارة المصادران لم يكن في ضمنها والا امننع استعارتها اصالة امدم استقلالها (قال في المشتقات) المراد بالمشتق مايمم اسم الزمان والمكان والاكة

والحروف كنادى في معنى ينادى والفاتل في الضارب الشديد بتبعية استهال أحد المصدرين (١) في الآخر وكلام الغرض في الذاية الجزئية بتبعية استعال مطلق الغرض في

يأتى تشمل الفعل وأسها، الزمان والمكان والآلة كاسمى الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وأفعل التفضيل (قل كنادى في معنى الح) و رحمه الله في مهنى ارحمه وكايتبو، في معنى يتبو، (قال أحد المصدرين) أى مصدر نادى والقاتل (قل في الآخر) أى في مصدر بنادي والضارب الشديد (قال وكلام الغرض) لجزئي (قال استعال مطاق الح) أى استعال مادل علمية فأن الاستعال الفظ لا المفهوم تضمنا وهو اللام لا مطاقة كافظ الغرض فانه لا وجه لاستعارته في استعارة اللام والحاصل آنة استعير اللام أولا باعتبار المهنى المطابق بق أن ذلك النضمني أن كان مستقلا باعتبار المهنى المطابق بق أن ذلك النضمني أن كان مستقلا اختل تعبريف الاداة حيث اعتبر فيه عدم الاستقلال باعتبار شي من معنيه كما أو غير مستقل فلا وجه لاستعارة في المقادق عن الاستعارة في المقادة في

وجه كون الاستمارة تبعية في غير الغمل منه أن المصدر الدال على المهنى القائم بالذات هو المقصود الاهم الحرى بان يعتبر فيه النشبية دون الذات لا بهامها و تمين الحدث وفي الحرف والفعل عدم استقلال معناها (قال كنادي) قد يقال ان عَلَة نحو نادي المستعمل في معنى ينادي من الاستمارة المصرحة التبعية دون الجل الخبرية المستعملة في معنى الانشاء تحريح ولا يبعد القول بجواز كون كل منهما منها ومن المجاز المرسل المركب وان لم يقل وحمل كلام المصنف على الاحتباك (قال والقائل) اشارة الى تعميم المشتق من الافعال والصفات (قال وكلام الغرض) كما في قوله تعالى فانقطه آل في عون ليسكون لهم عدوا وحزنا وقال استمال والمواقد الفرض الذي مستقال الاستمال والمراد المعالية كانظ الفرض الركان مستقال الاستمال والمراد واله وطابقة كانظ الغرض لا تضمنا كاللام فالابرد ان مطلق الغرض ان كان وحد المدول عن الاستمارة في المقيد اصالة الى الاستمارة في المطلق حينمة والقول بانه لا وجه لاستمارة الفظ الغرض في استمارة اللام ممنوع لم الاستمارة والموز أن يكون اشتراكة و مع اللام في المهنى وجها لها وان كان مداولا وطابقيا و وسستقلاله دون اللام لا يجوز أن يكون اشتراكة و مع اللام في المهنى وجها لها وان كان مداولا وطابقيا و وسستقلاله دون اللام لا يجوز أن يكون اشتراكة و مع اللام في المهنى وجها لها وان كان مداولا وطابقيا و وسستقلاله دون اللام في المهنى وجها لها وان كان مداولا وطابقيا و وسستقلاله دون اللام في المتقات) علة الحكون الاستمارة في المثالين بقيمية المصدر (قوله بتبعية) هذا جار في

الضارب الشديد بان يشبه الضرب الشديد بالقتل في كمال التاً ثير فيستعمل القتل الذي هو المصدر المذكور في ضمن الفاتل في ذلك المعنى المشده استدارة أصلية ، ثم يعتبر استعال المستعال المستعال المستعال المستعارة المستعال في الضارب ضربا شديدا كما يستتبعه الاستعارة الأولى الاصلية فيكون الاستعارة القاتل في المسلمة فيكون الاستعارة في القائل تبعية وقد تكون بتبعية الاستعارة في المّيئة كُمَّا في نادي بمعنى ينادي بان يّشبه النداء الستقبل بالنداء الماضي الذي هو المصدر الضمني لنادي ثم يستعمل ذلك الصدر المذكور في ضمن ذكر فادي في النداء الستقبل استعارة أصلية * ثم يعتبر الاستعارة في وضمها لأحد الأزمنة التي هي الماضي والحال والاستقبال فلا يصح ذلك الا في الافعال أو أعم من من وضعها لذلك ولمطلق الزمان في اسم الزمان ولمطلق المـكان في اسم المـكان واطلق الآلة في اسم الآلة وللذات المهرم في البواقي فيطبح في الجميع تأمُّلُ (قوله ثم يعتبر) الأوْفْق أمَّا يأتي ثم يعتب برُّ استمارة القاتل (قوله كما يستنبعه) الكاف عمني اللهم والاستنباع عمني الاستلزام والضمير عائد الى الاستمال (قواه في الهيئة) أي في المادة المقيد ودلوكمًا بمدلول الهيئة وكذلك الـكلام في قوله آخر الصفات كمنال المصنف وفي الفعل نحو نطقت الحال بخلاف الاستعارة بتبعية الهيئة فلا يجرى الافي النمل (قواه فيستعمل) لم لا يجوز الا كتفاء بمجرد تشبيه المصدر في استعارة المشتقات (قوله المذكور) الضارب ضربا شديدا استعارة عند اشتقاقه من القتل المستعار وهـ ذا أنما يتم لو قبل بوجوب اتحاد المشتق والمشتق منه في الحقيقة وغيرها و بسريان المجاز فيه الى المشتقات والا فلا لانه لفظ لم يسبق له موضوع له فيكون حقيقة (قواه كما يستنبعه) أي لاستلزام الاستمارة الاولى اياه ولو قال بقيمية الاستمارة الخ احكان أخصر وأولى (قوله وقد تكون) كانه لم يبين الاستمارة بتبعية النسبة لان مايمكن أن تتحقق فيه من المجاز المرسل عنه للصنف كا هو ظاهر كلامه (قوله في الهيئة) أي في المادة المقيدة بالهيئة وقد يقال إن النداء حقيقة في كل من النداء في المستقبل والنداء في الماضي فكيف تتحقق استمارة أحدهما للآخر ليكون الاستمارة في الفعل تبعية ويدفع بان استعمال أحد المقيدين في الآخر مجاز كاستمال الخـبر في معنى الانشاء و بالعكس (قوله الماضي روم) في تحقق الوقوع (قوله هو المصدر الضمني لنادي) فيه مسامحة لان مصدر نادي هو النداء المطاق لا النداء الماضي والالم يكن الزمان الماضي مدلول الهيئة في نادي (قوله في ضمن ذكر نادي) أي في ضمن نادي المذكور ولو ترك لفظ الذكر الحكان أولى (قواه ثم يعتبر) مشعر الله يكفي تشبيه المصدر بالمصدر الحل من الاستعارتين

وأما في المفرد المرموز اليه (١) في الكلام بأثبات لازمه المشبه وتسمى استعارة مكنية كلفظ المتمكلم المستعمل في الحال في قولهم نطقت الحال حيث شبه الحال بالتكام بقرينة المنافز ال

الفعل لاستنباع الاستعارة الاولى الاصلية اياها فتكون الاستعارة في الفعل بتبعية الاستعارة في الفعل بتبعية الاستعارة في الهيئة فتأمّل (١) قوله وإما في الفرد المرموز اليه الى آخره هذا مذهب السلف وهيو المختار بخلاف مباذهب اليه السكاكي من أن المستعار هو لفظ المشبه المصرح به في الكلام كلفظ الحال في مثالنا ولا يخفي أن لفظ الحال حقيقة لا مجاز فضلا عن سلك المنتاء ا

الحاشية بتبعية الاستعارة في الهيئة يدل على ذاك قوله بان وشه الندا، اه مع قوله ثم يستعمل اه (قال الحاشية بتبعير والمنظمة المنظمة المنظ

(قوله فتأمل) وجمه دفع ثمايتوهم ثن أن بين انتن والحاشية منافاة حيث يستفاد منه أن الاستمارة في المشتقات بنبعية الاستمارة في المصدر داعًا ومنها أنها فيها قد تكون بنبعيثها في الهيئة مأن المراد أنها تكون بنبعية المصدر انا باعتبار نفسه أو الهيئة (قل المراوز اليه) بجرى فيه الاصلية كما في مثال المستنف والتبعية نحو أعجبني اواقة الضارب دم زيد ولم يلتفت إلى التبعية أحدم وقوعها في كلام الفصحاء (قال باثبات) متعلق بالمراوز (قال نطقت) يجوز أن يكون في نطقت استعارة مصرحة تبعية الهاجاز الى المجاز المراسل والاستمارة اعتباري (قال المنتكام) أي بالانسان المتكام في الدلالة على المجاز الى المجاز الى المجاز المراسل والاستمارة اعتباري (قال المنتكام) أي بالانسان المتكام في الدلالة على المقصود وقل وهذه القرينة) اشارة الى الحبي المنتكام أي بالانسان المتكام في الدلالة على يجوز حينة كون الاستمارة بالكناية استعارة والقسمية بمنى الاطلاق (قوله ماذهب اليه السكاكي) يجوز حينة كون الاستمارة بالكما المبالفة في التشبيه المقاوب الكال المبالفة في المنتكام وأو يد مها معناها بعد جعلها متكلما تنجها على أنها بلغت في الافصاح عن المراد مرتبة ينبغي أن يستمير المتكام عنها اسمها (قوله ولا يخفي علم أنها بلغت في الافصاح عن المراد مرتبة ينبغي أن يستمير المتكام عنها اسمها (قوله ولا يخفي علم المها المنتفاد من قوله بخلاف وقس المنتفاد المنتفاد من قوله بخلاف وقس عليه الآتي (قوله حقيقة) أي وكل مايكون حقيقة الخلايكون استعارة مكنية (قوله فضلا) انما يتم الوكانت الاستمارة أخص مطلقا من المجاز وهو مماوع * كيف وقد قال عصام المنقسم الى الاستمارة الوكانت الاستمارة أخس مطلقا من المجاز وهو مماوع * كيف وقد قال عصام المنقسم الى الاستمارة الحكام المستمارة الحكام الكلم المستمارة الحكام الكلم المستمارة الحكام الكلم المستمارة الحكام المحالة المنابعة المنابع المنابعة المنابعة

أثم اللفظ المفرد أن تعدد معناه الوضوع له في اصطلاح واحد فشترك بينهما أو في الاستعارة وبخلاف ما ذهب اليه الخطيب من أم الاتشبية المضمر في النفس وهُو في المثال تشبيه الحال بالشخص المتكام ولا يخفي أن التشبيه معنى قائم بالذهن لا لفظ والاستبارة من قبيل اللفظ بخلاف لفظ المتكلم وأن لم يكن معمر حابه في الكلام كما لا يخفي مو (قوله قائم بالمدمن) أي ان كان مصدر المبنى للهاءل والإفهو إما قائم بالمشبه أو بالمشبه به (قوله من قبيل اللفظ) أي ان كان عمدي المستعار والا فان كان مصدر المبنى لاهاعل فهو معنى قائم بالذهن وان كان مصدر المبنى لاهاعل فهو معنى قائم بالذهن وان كان مصدر المبنى للمفهول فصفةً لَمُظُ المُدُمَّةِ أَو المشبه به وانتسمية على أي تقدير باعتبار المجاورة (قال ثم اللفظ) في جمل الافظ المفرد مقسما رد على من جمه ل الأسم مقسما ووجه الرد أنه كما يكون الاسم أحد الاقسام الثلثة كذلك الغمل يكون مشتركا كهـ مس بمنى أقبل وأدبر ومنقولا كصلي بممنى دعا وفعه ل العبادة المخصوصة ومختصاً وهو ظاهر وكذلك الحرف يكون مشتركا كن لانبيين والتبعيض ومختصاً وهو ظاهر المخصوصة ومختصاً وهو ظاهر وكذلك الحرف يكون مشتركا كن لانبيين والتبعيض ومختصاً وهو ظاهر و يمكن أن يكون منقولًا (قُل ممناه الموضوع) بالوضع الحقيقي (قُل في اصطلاح) بالمدي الانوي وكذا قوله المار في اصطلاح به التخاطب (قُل فيشترك بينهما) افظى لغوى أو شرعى أو عرف دانود الامالة والنام بالكناية والاستعارة المصرحة ايست استعارة هي قسم المجاز بل مايطلق علميــه الاستعارة فُلمَــكن الاستعارة بالكنماية حقيقة (قوله التشبيه المضمر) قد يقال لاوجه حينئذ لاعتبار الاستعارة في اسمها ويمكن الجواب بانه شبه بالاستهارة في ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به (قوله والاستعارة) كبرى الشكل الثاني ينتج انتشبيه ايس باستمارة (قوله من قبيل اللفظ) أي باعتمار الا كثر فلا ينافيه قول التلخيص كَثيراً ماتطاق الاستعارة على استعال اسم المشبه به في المشبه (قوله بخلاف لفظ) من تبط بقوله أن افظ الحال الخ وقوله أن انتشبيه الخ (قال ثم الفظ) في العدول عن جعل الاسم مقسما إلى جمله الله ظ المفرد اشارة الى ماقاله الشبيخ في الشفاء وهوانا نعني بالاسم ههذا كل لفظ دال سواء كان مايخنص باسم الاسم أو الكامة انتهى أي لا المعنى المشهور حتى يتجه أن الكامة والاداة يكونان منقولين ومشتركين ومختصين فلا معني لتخصيص النقسيم بالأسم عـ لَي أن لنا أن نقول المراد المشترك والمنقول بالذات ووجودهما في الفعل بقبعية المصدر فما قيـل إنه رد على من جعل الاسم مقسما ليس بذاك لانه بيان لمراده فتأمل (قال ان تعدد اه) أي بحسب تعدد الوضع فلا ينتقض مانعية تعريف المشترك باسم الاشارة (قال فشترك اه) قد يقال ينتقض تمريفه الضمني جما بالمشترك اللفظي اللغوي لان الاصطلاح عرفا هو العرف الخاص كما من ومنما بالمجاز لتعدد ممناه و بجاب عن الأول بحمل الاصطلاح على معناه اللغوى أعنى مطلق الاتفاق وعن الثاني بحمل الوضع على الحقبقي أو بناء الـكالام على مذهب من لايقول بوض الجاز (قال بينهما) ناظر الى أقل مراتب اليعدد والاولى تركه

اصطلاحين بان ينقل من أحدهما الى الآخر لمناسبة بينهما فمنة ول يلسب الى الناقل من العرف العام أو الحاص والآف ختص وكل من هذه الثلثة بالقياس الى المغنى المعين إذ تشخص ذلك العام أو الحاص والآف ختص وكل من هذه الثلثة بالقياس الى المغنى المعين إذ تشخص ذلك العام عرز ثيا حقيقيا إما علما كزيد أو غيره كاسماء الاشارة والآفان تفاوت في المعنى يسمى جزئيا حقيقيا إما علما كزيد أو غيره كاسماء الاشارة والآفان تفاوت في

(قال من العرف العام) كاسته بال الدابة في الإنسان (قال أو الخاص) ومنه عرف الشرع (قال والا في حرب العرب الدري المنطقة المنطقة المنطقة المنطقة المنطقة القالمين المنطقة المنطقة

وقل من العرف العام اه) وهو مالا يكون ناقله معلوما لا مايكون ناقله جميع الناس ليلزم المحال ولا اما يكون بعضا معينا ليشتبه بالعرف الخاص حيدا ، والمراد به أهل العرف العام أو المراد بالناقل ما يعد ناقلا عرفا والا لا يجه أن العرف محل النقل في متنع بيان الناقل به * ثم ان كلامه يقتضى امتناع النقل من اللغة الى اللغة وهو ممنوع كيف والحقيقة الطارئة كافظ الايمان في التصديق ايس مجازا ولا مشتركا للاحظة المهنى الاول فيه فيكون منقولا ولا يمكن الا بان يكون من اللغة اليها كما قله عبد الحسكم لمكن لا يوافق وأى المصنف من اعتبار تعدد الاصطلاح في المنقول الا أن يعمم من الاعتبارى (قال والا في فختص) قضيته ان ماله معنيان من المرتجل داخل في المختص ان كانا باعتبار اصطلاحين ولم يقل به أحد ولو ترك في تعريف المنقول قوله لمناسبة بينهما اليندرج فيه لكان أولى (قال بالقياس الى المدى) اشارة الى أن من جعل المختص مقسما أراد به المختص في الملاحظة وان كان مشتركا أو منقولا في نفس الامر ومن جعل المحتم الحتص مقسما أراد به المختص في الملاحظة وان كان مشتركا أو منقولا المحنف المقسم في شعرح الاثيرية واحد المهنى (قال يسمى) أى ان كان كل من الثلاثة اسما بناء على وضعها المحنف المقسم في شعرح الاثيرية واحد المهنى (قال يسمى) أى ان كان كل من الثلاثة اسما بناء على وضعها المحنف المقسم الما والا والا)أى والا فكايا فان الخ ففيه اقامة الاقسام مقام المقسم الاختصار (قل تفاوتت) للجزئيات (قال والا)أى والا فكايا فان الخ ففيه اقامة الاقسام مقام المقسم الدختصار (قل تفاوتت)

افراده باولية أو أولوية يسمى مشككاكالابيض والاحمر والا فتواطئ كالانسان الغير المتفاوت في افراده وانما التفارت في العوارض والاوصاف ولذا اشتمر أن لا تشكيك أن يكون متمدداً وكنب أيضاً أي في حله علمها (قَالَ أُولِيةً) أي ذائية إلازمانية فقط (قَلْ أُولُوبَةً) والْمُرَاد من الاولوية ما يشمل الا ليقيه والأزُّيُّدية وَالْأَشْدية فالاول كالوجودٌ فانه في الواجب أليق منه في الممكن لانتفاه المدم السابق واللاحق في الواجب والثاني كالطول والثالث كمثال المصنف (قَالَ كَالابيضَ والاحمر) انما يكون الابيض والاحر من عوارض الافراد اذا كان المراد بهما الامور المعروضة للونين المخصوصين وأمااذا كان المراد مهامجوع المعروضات والعارضين فهما ذاتيان لها لانهما حينثذ من الماهيات الاعتبارية وقس علمهما نحو الماشي والضاحك (قال في أفراده) أي فحمله على أفراده (قال وانما التفاوت) في التعبير بالنفاوت هذا و بالتشكيك فما يأتي تهنن (قل في العوارض) بعمض وكتب أيضاععني الخوارج المحمولة (فَلَ وَالْأُوصَافَ) كأنه أشار بزيادة والأوصاف الى أن النفاوتُ كما يقع في الموارضُ كُنْـالْكُ يقع فيها كالبياض والحرة وان كانت ذاتية لجزئيانها خلاف ما اشنهر من انه لا يقم الا في الاولى (قَالَ وَلَدَا آشتهر) اشارة الى الجزء السلمي من الحصر فافهم * دموعد النانات منفور المؤرخ المؤرخ المؤرخ المؤرخ المادجة بمنائعة إ فافهم (قال باولية) أي ذانية اذ لا اعتبار للنقدم الزماني في انتشكيك قاله عبد الحكم (قال مشككا) بكسر الكاف من تسمية الدال باسم صفة جزئيات المدلول فان تفاوت الافراد مشكك الغاظر في أنه متواطئ أو مشترك لفظي و بفتحه أي المشكك فيمه من تسمية الدال باسم المدلول وقس عليمه قوله فمتواطئ (قال كالابيض) مثال الاولوية المتحققة في ضمن الاشدية ولو بدل الاحمر بالاطول تنبيها على الازيدية الحكان أولى (قال والا) قضيته دخول الكليات الفرضية في المتواطئ لان عدم التفاوت في الافراد صادق بمدم الافراد ولذا لم يقل وإن تساوت فمتواطئ (قال وأنمااه) دفع لما يتوهم من أن عدم تفاوته في الافراد يستلزم انحصاره في فرد (قال في العوارض) أي الخوارج المحمولة اذ غيرها كالسواد لايتصور فيه النشكيك أما بالنسبة الى حصصه فلاستلزامه التشكيك في الذاتيات لانه ذاتي لها وأما بالنظر الى معروضه فلان المشكك يحمل على أفراده مواطأة والسواد لايحمل عليه كذلك فقوله والأوصاف عطف تفسير للموارض لابمعني الخوارج الغير المحمولة كما قيل * فان قيــل ينافي ماذكره المصنف ماقالوا من أنه لاتشكيك في الماهيات ولا الموارض بل في اتصاف الأفراك بالموارض فلا تشكيك في البياض والجميم بل في حمل الابيض عملي أفراد الجميم قلت أرادوا بالعوارض مبده المحمول وواطأة كالبياض لا الخوارج المحمولة على أنه يمكن أن يكون ممنيٌّ قُوله في العوارض في لتصاف الافراد بالموارض فلا يتنافيان وهذا هو التحقيق وان كان مخالفا لما في الحاشية

فى الذوات (١) والذاتيات * وَآعَـلم أَن المعنى أَيضا اما مفرد أو صركب هما معنيا اللفظ المفرد والمركب *

(۱) قوله لا تشكيك في الذوات آلخ الذوات همنا بمعنى الماهيات الحقيقية والذاتيات بمعنى اجزائها لا بمعنى مطلق الماهيات واجزائها حتى يتوجه عليه أن العوارض أيضاً ماهيات واجزاء ماهيات فاذا لم يكن تشكيك في شي من الماهيات واجزائها يلزم أن لا يوجد في العرضيات فاذا لم يكن تشكيك في شي من الماهيات واجزائها يلزم أن لا يوجد في العرضيات والخوصاف أيضاً مع أنهم اعترفتم بوجو دم فيهما وحاصل الدفع أن ماهيات العرضيات كالضاحك والماثبي حاصلة باعتبارنا الضحك والشي مثلا مع الماهية الانسانية العرضيات كالضاحة فيها لاعتبارنا أصلا في ما من الماهيات الاعتبارية بخلاف الانسان فان ماهيته التي لا مدخل فيها لاعتبارنا أصلا في ما من الماهيات والعتبارية بخلاف الانسان فان ماهيته التي لا مدخل فيها لاعتبارنا أصلا في ما من الماهيات والعتبارية بخلاف الانسان فان ماهيته التي لا مدخل فيها لاعتبارنا أصلا في ما من الماهيات والعتبارية بخلاف الانسان فان ماهيته التي لا مدخل فيها لاعتبارنا أصلا في ما من الماهيات والعتبارية بخلاف الانسان فان ماهيته التي لا مدخل فيها لاعتبارنا أصلا في ما من الماهيات والعتبارية بخلاف الانسان فان ماهيته والتي لا مدخل فيها لاعتبارنا أصلا في ما من الماهيات والعتبارية بخلاف الانسان فان ماهيته المدخل فيها لاعتباريا أصلا في ما من الماهيات والماهيات والمان في الماهيات والمناه في المدخل فيها لاعتباريا أصلا في المدخل في المدخل

(قال فى الذوات) أى الماهيات النوعية (قال والذاتيات) أى الاجناس والفصول (قوله بمهنى الماهيات) أى النوعية (قوله المفتينين المنتينين المنتينين المنتينين أى النوعية (قوله الحقيقية) لا الاعتبارية (قوله بمهنى اجزائها) من الاجناس والفصول الحقيقية (قوله حتى يتوجه) غاية للمنفى لا النفى (قوله وطلق الماهيات) أى سواء كانت، حقيقية أو اعتبارية وسيأتى الفرق بينهم (قوله من الماهيات) حقيقة أو اعتبارية (قوله والماشى) وسائر مفهومات المشتقات سواء

(قال هما) قضيته أن الافراد والتركيب صفتان للالفاظ اصالة والعماني تبعا فيلزم كون الدكلي و الجزئي القسمين العفرد كذلك وهو مخالف لقولهم اطلاق الدكلي والجزئي على الالفاظ من اطلاق اسم المدلول على الدال الا أن يقال بعدم وجوب موافقة الاقسام المقسم (قال اللفظ المفرد الخ) يفيد أن مدلول الانسان يكون مفردا من حيث أنه مدلوله ومركبا من حيث كونه مدلول الحيوان الناطق فيتغايران بالاعتبار (قوله يتوجه) أي على تقدير ارادة مطلق الماهيات وأجزائها (قوله للموارض) الاولى ترك اللام و يمكن حملها على اشخاص الموارض أوعلى التجريد كافي قوله تعالى لهم فيها دار الخلد (قوله فاذا) اللام و يمكن حملها على اشخاص الموارض أوعلى التجريد كافي قوله تعالى الممازمة (وقوله مع أنكم اه) دليل المائد، قالوافية المحلوبة (قوله اعتمرتم) قد يقال المعترف به وجود التشكيك فيها من حيث إنها عوارض لامن حيث أنها ذوات لكن يمكن القول بعدم الفرق بين الحيثيتين هذا وان قوله فيهما مشعر بان المراد بالاوصاف غير المرضيات (قوله وحاصل) جواب بتحرير المراد أو منع الملازمة مستندا بان اه (قوله الضحك والمشي) أي اللذين لامدخل فيهما لاعتبارنا فاو زاد هدذا القيد لكان أوفق (قوله منلا) لو أخر مشدلا عن قوله مع الماهية الانسانية الانسانية الكان أشمل ثم كلامه مشعر بتعيين الذات المأخوذة في المشتقات تعينا نوعيا وهو ممنوع (قوله فهما النح) وان كان كل من المنضم والمنضم اليده من الماهية الانسانية من الماهية المنسانية من الماهية المنات المنات المن كل من المنضم والمنضم اليده من الماهية المنات المنات المنات النات كل من المنضم والمنضم اليده من الماهية المنات المنات المنات المنات المنات كل من المنضم والمنتم اليادة من الماهية المنات ا

And Spirite Sp

﴿ الباب الأول في المعاني المفردة (فصل) في الكلي والجزئي ﴾ اذاً عَامِّتُ شَيْئًا محصل في ذهنك منه صورة هي من حيث قيامها بخصوصية ذهنك علم عاصلة بلا اعتبارنا فلا يتصور فها التشكيك وكلامنا في الماهمات الحقيقية واجزائها وفيه نَظُر لَانِ الحَمْرِةُ وَالْبِياضُ مَعَ كُونُهُمَا مِنَ المَاهِياتِ الحَقيقية كليانَ مشككانِ كَالْإِحْمِر والابيض ولذا قيل إن هذا الشهور غير بين ولا مبين بيديج المارين الشهور غير بين ولا مبين المارين قَد يقال أن مِن قَال بَأْنِ التشكيكِ لا يقع في الماهيات الحقيقية وأجزامُ لا يسلم كون الحمرة والبياض منها بل يقول أن مطلق البياض مندلا عرض عام للأهية بياض العاج وماهية بياض الثلج وهم من الماهيات الحقيقية (قُولُهُ وَالبياض) والنور والضُّوء (قُولُهُ مَع كُونَهُمَا) أي فان القوُّل بأنهما من الاعراض العامة لجزئيانها مجرد دعوى (قوله والابيض) من الماهيات الاعتبارية بل مشككينهم إباعتبار مشككية الحرة والبياض (قوله أن هذا المشهور) من عدم التشكيك في الذوات والذاتيات (قال اذا علمت) علماً حصوليا (قال يحصل في ذهنك) إما كماة في عمني عند والمراد بالذهن مايشمل الحواس ويومبه بنية الأمريم أوهذا مبنى على أن الجزئيات المادية مرتسمة في النفس كالـكليات (قال علم) وموجود خارجي أصيلي مراد على أن الجزئيات المادية مرتسمة في النفس كالـكليات (قال علم) وموجود خارجي أصيلي الحقيقية لاندارجه تحت مقولة من القولات العشرة دون المجموع لانه غير، وجود (وله وفية أُطْر) الموغزلوم ليس محرّن المراق م ممارضَة تقديرية أوْ مَنْع لَقُولهم لانشكيك في الخ أوْ نقض شبيهي لهِ باستلزام الفساد (قوله مُعْمَّكُومُهَا) اشارة الى صغرى الشِّكل الثالث وقوله كليان اشارة الى كبراه فينتج بعض الماهية الحقيقية كلى مشكك (قوله كليان) فيه أما أو لافلاً نه ان أراد أنهما مشككان بالنسبة الى أفر ادهما مع قطع النظرعن معرٍ وضانها فممنوع أو مع ملاحظتها فغير مفيد لإنهما بالنسبة اليها عرضيان ﴿ وأما ثانيا فاجواز كون البياض عرضا عاما لبياض الثلج وبياض العاج وهما من الماهيات الحقيقية وكذا الحمرة ويؤيده ماقاله بعض الافاض إن حملهماعلى مراتبهماعرضي وأماثالثا فلمخالفته لما صرحوا به منأن التشكيك لايجرى الافي المشتقات (قوله ولامبين) أي بدليـل خال عن النظر (قال في المعاني) الاولى في المفاهيم وان انحدتا ذاتا لما سيظهر (قَالَ فِي الْسَكِلِي) النَّسَبَة فِي الْسَكِلِي نُسَبَة الْجَزَّءِ أَلَى الْسَكُلِ أَنْهَنِي الْجَزْقِي وَفِي الْجَزْقِي بِالْعَكِسِ اكن اذا كان الاول ذاتيا للئاني فتسمية أفراد الكلي به من تسمية الكل بوصف البعض وكذا الجزئي (قال إذا علمت) مهملة أو كلية حكما ومراده علمت علما حصوليا فلا نمنع الملازمة بسند ان القدم ، رَتِيْرِيْمُفَعُ وَمِصَوِّ مِنْ اللهُ عَلَى مَا يَكُن أَن يعلم و يخبر عنه لا الموجود فلا يرد الاعتراض بالسكليات الفرضية (قال في ذهنك) الظرفية المستفادة من كلة في أعم من المجاورة فيشمل ادراك الحِزئيات المادية على القول بارتسامها في الحواس (قال هي من) من عام التالي فلا يتجه أنه متحد مع المقدم (قال ذهنك

و المرافر المرافر المرافر المرافر و المرافز و

ومع قطع النظر عن هذه الحيثية معلوم ومفهوم فذلك المفهوم بمحرد النظر الى ذاته (١) ان لم يجوز العقل الحادث في الحارج فهو جزئى حقيقى كزيد المرئى والاف كلى الم يجوز العقل الحادث مع كثيرين في الحارج فهو جزئى حقيقى كزيد المرئى والاف كلى سواء أمتنع فرده في الحارج المعنون من المعرب المعرب

(۱) قوله بمحرد النظر الى ذاته الخ أى

من مقولة الكيف (قال مع قطع النظر الخيا) أى وملاحظة اتحادها مع مافى الحارج (قال ومفهوم) وموجود ذهنى وعلى أيس ومست المنتهجية وموجود ذهنى وعلى أيس المنتهجية المناهجية والمحيدة المعالم والمحيدة و

الاولى بدهنك (قال المفهوم) جعل الكاية والجزئية من صفات المعلوم لامتناع كون الصورة العلمية كليا لاعتبارها من حيث القيام بذهن مخصوص (قال لم يجوز) أى امتنع تجويزالعقل (قال أتحاده) أى مطابقت الكثيرين هو ظل لها فلا تُنقَض مانعية تعريف الككلى بصورة زيد المتصور لجاعة وال ما يذكر قوله فى الخارج لانها ظل للامر الخارجي لا السائر الصور (قال المرئي) قيده به لان غير المحسوس لايدرك الا بوجه كلى (قال والآ) مشعر بان الكلى يقابل الجزئي تقابل الايجاب والسلب (قال فكلى) ترك قيد الحقيقي إما لان للكلى مفهوما واحداً يسمى بالقياس الى الجزئي الحقيقي حقيقيا والاضافي اضافيا و إما لمجرد الا كتفاء بالسابق عن اللاحق لكن كلامه فيما يأتي مشعر بان له مفهومين (قال فرده) عدل عن ابراد الجمع لئلا ينتقض الحصر بواجب الوجود و يحتاج الى الدفع بان اللام الداخلة على الجمع اذا لم يحتمل الاستغراق والمهد يجمل للجنس على ماقاله عبد الحكم وان الاضافة الداخلة على الجمع اذا لم يحتمل الاستغراق والنهد يجمل للجنس على ماقاله عبد الحكم وان الاضافة مثله أو بان المراد بالامكان سلب الامتناع والنفي الضمني كالصريحي فيندرج في الشق الثاني (قال في مثله أو بان المراد بالامكان سلب الامتناع والنفي الضافة من الوجود والحديث والامكان وغيرها أولا

الما الما الما المارى تعالى واللاشي ويسمى كليا فرصيا أو أمكن ولم يوجد كالعنقاء أو وجد المارة المارة المارة أو غيره كواجب الوجود أو مع المكانه كالشمس أو وجد متعدد محصور المارة المارة أو غير محصور المارة المارة أو غير محصور المارة الم

ولجود رابطي أيضاً كالبياض المخصوص أولا كزيد فاقهم (قال واللاشي) كون اللاشي من الهكليات الفرضية ظاهر كاللا ممكن بالامكان العام وكاللا موجود المطلق والمدوم المطلق بخلاف شهريك البارى فان كوئه منها مبنى على امتناع تعدده الواجب خارجا وذهنا يخلى ما قالوا وتبعهم عبد الحكيم وأما إذا قيل بائه لم يقم برهان على امتناع تعدده الذهني كا عيل اليه كلام عصام الدين فلا يكون شريك البارى منها وكتب أيضاً وكالامؤر العامة ثمن الوجود والوجوب والامكان والامتناع والقدم والحدوث الى غدير ذلك على ما يقال أو أمكن) من الامكان العام المقيد خلام على المتناع والقدم والحدوث الى غدير بجانب الوجود فلا برد انه يلزم جعل القشم أغنى الممتنع قسما أو جعل القسم أعنى الواجب قسما وكتب أيضاً مهملة (قال ولم يوجد) سالبة كلية (قال أو وجد) موجمة جزئية (قال محصور) متناه (قال كالكواكب) مثال الافراد المحصورة دون الكلى وكتب أيضاً وكذا المطلقة (قال أوغير محصور) أي غير متناه حقيقة بالنسبة الى الماضي و عمني لا يقف عند حد بالنسبة الى المستقبل في المثال الذكور أي غير متناه حقيقة بالنسبة الى الماضي و عمني لا يقف عند حد بالنسبة الى المستقبل في المثال الذكور

كا في المذال الذاتي وما نوهم من أنه يلزم من كلامه كونها كايات فرضية ضعيف لما سيأتي أن ضمير يسمى راجع الى اللاشي (قال كشريك) اذآ عبر عنه بمفرد فلا يرد أن التمثيل به فاسد لأن السكلام في المماني المفردة أو نقول إن المضاف البه خارج عن المضاف وما يقال ان التقييد داخل فيعود المحذور مدورة عن المفردة أو نقول إن المضاف البه خارج عن المضاف وما يقال ان التقييد داخل فيعود المحذور مدورة على الشريك المنهم وهود المحذور على التسمية بمهني الاطلاق والضمير للاشي الالمحتنع الفرد في الخارج مطلقاً فلايتجه أن النهريف المستفاد الدحلي الفرضي أعم منه لانه ما يمتنع فرده في الخارج والذهن ولا للاشي وشربك البارى باعتبار كل واحد فليس في كلامه تصريح بان شريك البارى من الهكايات الفرضية فلا برد أن عدم منه لانه ما يمتنع تصوره بهدا المفهوم فيتجه أنه يمكن تصوره بوجوه منه لانه ان اريد به امتناع تصوره بهدا المفهوم فيتجه أنه يمكن تصوره بوجوه منحصرة فيه كالبارى تمالى أو أنه لا يتضف في الذهن بصفات البارى هم بعده ينتقض بالبارى اذ منحصرة فيه كالبارى تمالى أو أنه لا يتصف في الذهن بصفات البارى هم بعده ينتقض بالبارى اذ الاوصاف من آثار الوجود الاصيلى أو عدم تصوره بالكنه فمع انتقافه بالبارى لا يفيد كونه كايا فرضيا (قال أو وجه) أى بالوجود المحمولي فقط أو مع الرابطي (قال كالكواك) لو قال كالكوكب

كالانسان وذلك الاتحاد هو معنى حمل الكُلّي عَـلَى جزئياته مواطأة وصّدقه عليها إما في الواقع ان كانت الجزّئيات موجودة فيه أو في الفرض ان لم توجد الا في مجرد الفرض

مع قطع النظر عن جميع الأمور الخارجة عن ذاته فلا يخرج عن الكلى مفهوم واجب الوجود لان امتناع تكثره في الخارج عند العقل بالنظر الى برهان التوحيد لا بمجرد الموجود لان امتناع تكثره في الخارج عند العقل بالنظر الى برهان التوحيد لا يحجر النظر الى ذاته والا لاستغنى عن ذلك البرهان كل من يتصوره بعنوان واجب الوجود وهو باطل ولا يخرج أيضا مفهوم اللاشئ لان امتناع صدقه على شئ من الاشياء عند

(قال كالانسان) وكالنفس الفاطقة على رأى المشائيين النافين التناسخ لا الاشراقيين القائلين به * وكتب أيضاً على رأى الفلاسفة القائلين بقدم النوع وحدوث الإشخاص إما مع التناسخ أولا (قال وذلك الايحاد) أى الإيحاد مع كثيرين بدون الاحظة التقييد بالخارج بقرينة التعمير الآتي (قال على جزئياته) المحققة للمحكمة (قال إما في الواقع) أى في نفس الامر الشامل للوجود الاصيلي والظلي المحققين بالفمل أو الأمكان هذا في المحلى الاضافي والمحلى النفس الامرى (قال أوفي الفرض) كلة في لاعتبار المدخول كما يأتي وكتب أيضاً هذا في المحلى الفرضي فهو ما لا يمكن لفرد من أفراده وجود أصيلي أو ظلى الا بحسب التقدير (قال ان لم توجيئة) أى لا في الخارج ولا في الذهن لا بالفعل ولا بالامكان (قوله لان امتناع) أي امتناع الحادم مع المحترة الخارجية (قوله والا لاستغنى) أيعنى ان بيرود المرحان المتناع التكثر لمفهوم واجب الوجود نظرى لا بديهي والا لاستغنى كل أحد عن ذلك البرهان ثبوت امتناع التكثر لمفهوم واجب الوجود نظرى لا بديهي والا لاستغنى كل أحد عن ذلك البرهان

السيار الكان أوفق بسابقه ولاحقه (قال كالانسان) أى على رأى الكل ان أريد غير المحصور عادة وعلى رأى الفلاسفة القائلين بقدم نوع الانسان ان أريد غير المحصور حقيقة (قال إما في الواقع) أى نفس الأمر أعم من الخارج والذهن (قال موجودة) بان لم تكن أفراداً للكلي الفرضي (قال ان لم توجد) بان كانت جزئيات للكليات الفرضية (قال في مجرد) تأكيد للحصر ولو قال الا فيه لكان أوفق وأخصر (قوله مع قطع الح) تفسير لمجرد وفيه تنبيه على أن اضافته الى الموصوف ومتعلقه محدوف لقصد النعميم مع الاختصار كما في قوله تعالى (والله يدعو الي دار السلام) (قوله فلا يخرج) الاخصر الاوفق بقوله لان امتناع الح فيخرج عن الجزئي مفهوم الح (قوله تنكثره) في الضمير استخدام أو البكلام على حذف المضاف أى تكثر ماصدقه وتعدده (قوله من) أى من ذوى العقول السليمة فلا يرد نحو الصبي والمجنون (قوله بملاحظة) أى حمل الشيء مواطأة على كل مفهوم متصور ولو

مُم الكُلَى ان ثبت لأفراده في الخارج ولو على تقدير وجودها في فرو معقول أول سواء ثبت لها في الخارج من المجرية المراجعة ا

العقل بملاحظة كون كل شئ شيئا فى الواقع وذلك الكون خارج عن مفهوم اللاشئ فاذا قطع النظر عن ذلك الكون بجوزالعقل صدقه على جميع الاشياء وأما قوله فى الحارج في الحارج في الخارج في الخارج في الخارج في الخارج في المراد في قوله مع كثيرين فى الخارج فلئلا يلزم أن يكون زيد كليا اذا تصورًه جماعة لان ما فى ذهن دل منهم مطابق لكثيرين موجودين فى سائر الاذهان لا فى الخارج والمراد هو النائى فلا يكرم شئ

(قوله علاحظة) أى علاحظة حمل الشي الذي هو نقيض اللاشي على كل شي (قوله زيد كليا) أى فلئلا يلزم أن يدخل زيد في تعريف الحكلي فلا يكون مانماً ويخرج عن تعريف الجزئي فلا يكون جامعاً (قوله مطابق كثيرين) معنى المطابقة الكثيرين أن لا يحصل من تعقل كل منها أثر جديد (قوله فلا يلزم شي) من عدم المنع في تعريف الحكلي وعدم الجمع في تعريف الجزئي (قال نم الحكلي) تقسّم الككلي أكي المعقول الأول والمعقول الناني وللمعقول الأول الي العوارض الخارجيدة وذا تيات الاعيان ولوازم الذا تيات تأمل (قال معقول أول) فالجزئي الحقيق كزيد وعرو لا يسمى معقولا أول ان كان المعقول الأول قدم المؤرد أو المقدرة الوجود أو المقدرة الوجود مثال الثاني الطائر للمنقاء (قال في الجارج) أى يكون افراده متصفة به أصيلياً في الوجود الاصيلي لها ولا تكون متصفة به أصيلياً في الوجود الاصيلي لها ولا تكون متصفة به أصيلياً في الوجود الاصيلي لها ولا تكون متصفة به أصيلياً في الوجود الاصيلي لها ولا تكون متصفة به أصيلياً في الوجود الناجية

كان لاشيئا (قوله وأما قوله) أى ادخال واجب الوجود ونحو اللاشئ في تعريف الكلى فائدة لفظ المجرد وأما فائدة قوله اه (قوله فلئلا يلزم) أى فائدة في الخارج عدم انتقاض تعريف الكلى منما كما ان فائدة قوله بمجرد عدم انتقاضه جما (قوله نعيه) أى الصورة الحاصلة من زيد المرئى والمراد بضميره في قوله اذا تصوره الفرد الموجود في الخارج بطريق الاستخدام فلا يلزم منافاته لما مر من أن الكلى والجزئي قسما المعلوم الذي هو الصورة مع قطع النظر عن قيامها بالذهن ولا أن يكون للصورة صورة (قوله مطابق) قد يقال هذه المطابقة مشروطة بان يتصوره جماعة والمعتبر في الكلى المطابقة بمجرد النظر الى ذاته فلو لم يزد قوله في الخارج لم ينتقض تعريف بصورة زيد (قال ثم الكلى المطابقة بمجرد النظر الى ذاته فلو لم يزد قوله في الخارج لم ينتقض تعريف بصورة زيد (قال ثم الكلى) تقسيم للحكلى الى المعقول الاول والثاني وتعميم للاول ثم مفارقا كالناني

فقط كالحار للنَّار والبارَّد للماء أو في كل من الخارج والذهن كذا تيات الإعيان ألمحققة مثل الانسان والحيوان أو المقدرة مثل العنقاء وكلوازم الذا تيات مثل الزوج اللارقيمة (١)

(۱) قوله مثل الزوج للاربعة الى آخره فان الاربعة سواء وجدت فى الخارج كاربعة من الناس أو فى الذهن فقط كاربعة شموس

لازمة أو مفارقة (قال كالحار للذار) وكالاسود والأبيض للحبشي والرومي (قال أو في كل من الخارج) أي يكون الإفراد متصفة بدلك السكلي في كل من الوجود الاصيلي والظلي لما الاصيلي الأصيلي والظلي اتصاف السكل بالجزء كما في المثال الاول أو يكون متصفا به أصيلياً في كل من الوجودين كما في المثال النال المنال والمنال المنال ا

(قال أوفى) الاخصر أو فيه وفى الذهن (قال أوفى كل) يؤخذ منه بمعونة مافى الحاشية أن المهتبر فى نبوت الكولي الخواده فى الوجود الاصيلى والظلى اتصافها به فيهما اصالة والا لكان الحارمن الشق الثانى لا الاول فياً قيل أن أتصاف الاعيان بداتياتها فى الاصلى أصيلى والظلى ظلى لايوافق مذاق المصنف على أن ذاتياتها اجزاؤها والجزء لازم السكل ووجود اللازم فى أى ظرف كان أصيلى كا قرر فيلزم القول الما بعد كونه لازما فى الذهن والخارج المنافى لجزئيته فيهما أو بخلاف المفرر * ثم أقول كلامه ظاهر ف استلزامه الوجود الظلى للاصيلى خلافا لما قاله عبد الحكيم من عدم الاستلزام مستدلا بان الامر الظلى الايترتب عنه أثر خارجي ويتجه عليه أن العنقاء وألكفر الموجودين فى الذهن ظلا متصفان بالمدم الخارجي والوجود الذهني اصالة الا أن يقال مراده بالاثر الخارجي مالا يكون من الامور الاعتبارية فنأمل (قال كذاتيات) الكاف هنا وفيها يأتى استقصائية أو الربط مقدم على المطف (قال وكاوارم) أي من حيث هى فلا يتجه أن هذا يشمل الحار للنار والبصر لامي فلا يصح مثالا لقوله أو فى كل اه أي من حيث هى فلا يتجه أن هذا يشمل الحار الشاو وج بالنسبة الى الاربعة مثلا به لا بلوازم أم الداتيات (قوله كلازم المساهية لجريان الاصطلاح على تسمية الزوج بالنسبة الى الاربعة مثلا به لا بلوازم أم الذاتيات (قوله كلازم المساهية إلى من العنقاء بدل الشموس الكان أولى كيلا يوجد فرد منه فى الخار الذاتيات (قوله كلربية) لوقل من العنقاء بدل الشموس الكان أولى كيلا يوجد فرد منه فى الخارج

والفرد للثلثة وأن ثبت لها في الذهن فقط فهو معقول ثان

يثبت لها الزوجية حيث وجدت بخلاف الحار للنار فان الحرارة الما نثبت لها في الخارج لا في الذهن والا لكان الذهن حارا عدد تصورها لا يقال هذا الدليل جار في الزوجية أذ نقول لو عرضت للاربعية في الذهن لكان الذهن زوجا واللازم باطل لانا تقول أيست الزوجية سارية الى على محروضها مخلاف الحرارة نعم ربما يتصور مع النار وصف الحرارة لكن الحرارة حينئذ موجودة في الذهن بصورتها لابذاتها والكلام في الوجود بذاتها والاربعة الموجودة في الذهن يثبت لها الزوجية بذاتها وان غفلنا عن زوجيها ولم نتصور

(قوله يثبت لها) أى نبونا أصيلياً (قوله حيث وجدت) تأكيد للتعميم الأول (قوله جار في الزوجية) أى منقوض نقضاً اجمالياً بثبوت الزوجية للاربعة في الذهن (فوله نعم) دفع الموهم أن لأوجود للحرارة ظلا مع النار الذهني كا لانموت لها اصالة لتلك النار (قال في الذهن) أى ولو على تقدير وودها فيه كالجزئي مع النار الذهني كالانموت لها اصالة لتلك النار (قال في الذهن) أى ولو على تقدير وودها فيه كالجزئي النصيم والمنتزية المنار والمنتزية المنار والمنتزية المنار والمنتزية المنار والمنتزية المنار وكتب أيضاً أى يكون الأفراد في وجودها الظلى متصفة بدلك المنار المنار المنار وجودها والمنار والمنازع والمنار والمنار والمنازع والمنار والمنار والمنازع والمنار والمنازع والمنار والمنازع والمنار والمنازع والمنار والمنازع والمنار والمنازع والمنازع والمنار والمنازع والمنازع والمنار والمنازع والمنار والمنازع ولي والمنازع ولمنازع والمنازع والم

ثم هذا النعميم مبنى على مذهب الحكيم القائل بان العدد كم منفصل موجود بالوجود المحمولى والرابطى لا المذكام القائل بانه أمر اعتبارى موجود بالثانى فقط الذى هو أعم من وجه من الاول المفترق عن الثانى فى الجواهر الا أن يقال المراد الوجود الخارجى باعتبار معروض العدد (قوله لايقال) نقض مكسور بجريان خلاصة الدليل فى الزوجية (قوله سارية) أقول عدم السريان ممنوع اذمحل معروضها المعدود وهو يوصف بالزوجية نعم هى لاتسرى الى محله فلعله اشتبه عليه محل المحل به على أن الدليل لا يتمشى فى السواد للحبشى فيكون كالزوجية لا كالحرارة مع أنهم قالوا إنه لازم الوجود الخارجي لا يتمشى فى السواد للحبشى فيكون كالزوجية لا كالحرارة مع أنهم قالوا إنه لازم الوجود الخارجي أقوله وان) اشارة الى الفرق بين الثبوت الاصيلى والظلى فى الذهن (قال فى الذهن) كلة فى لاعتبار المدخول كا فى قوله فى الخارج والا انتقض تعريف المعقول الاول منعا اذ يصدق على المكلى مثلا أنه يثبت لافراده فى الخارج على تقدير وجودها فيه كالانسان والحيوان قال عبد الحكيم كون المعقولات الثانية عوارض ذهنية بمعنى أن عروضها ليس الا باعتبار الوجود الذهنى لاينافى أن يكون امتناع انفرا الى ذا تها انتهى فظهر من هذا عدم الخلاف بين المصنف وعبد الحكيم انفركا الى ذا تها انتهى فظهر من هذا عدم الخلاف بين المصنف وعبد الحكيم انفركا الى ذا تها انتهى فظهر من هذا عدم الخلاف بين المصنف وعبد الحكيم

وحريب المرابع المرابع والمرابع المرابع المرابع

منه ما يبحث عنه في المنطق (١) مَـ فَهُوْمُ الْكُلِّي الْعَارِضَ

(۱) قوله منه ما يبحث عنه في المنطق الى آخره لآيقال مفهوم الجزئي جزئي منطق مع صدقة على الموجودات الحارجية كزيد وعمرو وغيرهما لآنا نقول انما يصدق على الصور العقلية منهم لا على أنفسهم باعتبار الحارج فان زيدا مثلا باعتبار وجوده الحارجي ليش العقلية منهم لا على أنفسهم باعتبار الحارج فان زيدا مثلا باعتبار وجوده الحارجي ليش بكلي ولا جزئي بل باعتبار وجوده الذهني لما عرفت أنهما فسمان الموجود الذهني من حيث إنه الموجود الذهني فافرادهما في الحقيقة ليس الا الموجودات الذهنية الاعتبارية مثل هذا المانع عن الشركة مشيرا الى زيد الجزئي ومرادنا تلك الافراد الاعتبارية لامطلق (قواه لايقال) نقض لجامعية تعريف المعقول الثاني كا نعياة تعريف المقول للأول عفهوم الجزئي

(قوله لايقال) نقض لمجامعية تعريف المعقول الثاني كا نعية تعريف المعقول للأول بمفهوم الجزئي المقياس من الشكل الثالث تقريره مفهوم الجزئي فرد من أفراد المعقول الثاني ومفهوم الجزئي ايس فرداً لتعريفه بنتج بعض ما هوفرد المعقول الثاني ليس فرداً لتعريفه أشار الى الصغرى بقوله مفهوم الجزئي اهوالى السكبرى بقوله مع صدقه وقوله لانا نقول منع السكبرى (قوله جزئي منطق) ومعقول ثان (قوله لاعلى أنفسهم) وكذا لاعلى أنفسهم مع قطع النظرعن خصوص أحد الوجودين (قوله باعتبار وجوده) وكذا باعتبار نفسه مع قطع النظرعن الخصوص المذكور (قوله بل باعتبار وجوده) أي بل هو جزئي باعتبار الح (قوله الذهني) فقط (قوله الذهنية الاعتبارية) احتراز عن الصور العلمية فانها موجودة في بالنه النه النها موجودة في مشاراً به أي بداله تأمل (قوله ومرادنا) أي بالافراد في تعريف المعقول الثاني

خلافا لما توهم تدبر (قوله منطقي) أى من المفاهيم المبحوث عنها في المنطق فيكون معقولا نانيا مع اه (قوله اعا يصدق) يتجه عليه أنه ان كان فرد الانسان مثلا هو الموجود الخارجي لم يكن فردم جزئيا أو الصورة الذهنية كان الانسان معقولا ثانيا كالجزئي (قوله بل باعتبار) قضيته ان زيدا باعتبار وجودم الذهني جزئي وكلي وقد يظن أنه تناقض وليش كذلك قائم قبل الرؤية كلى و بعدها جزئي ولو قل ليس بجزئي بل باعتبار الخاركان أخصر وأولى (قوله من حيث) الآولى تركم ليناسب مامر من جمل المقسم ألى الكلى والجزئي والجزئي هو المعلوم (قوله فافرادهما) أى الكلى والجزئي المنطق (قوله هذا المانع) المراد به الصورة العقلية و بضميره في قوله مشيرا دالها بالاستخدام واثبات الاشارة له باعتبار أنه علة ناقصة لها له كونه آلمها فلا حاجة الى تأويل المشير بالمشار به ولا الى حذف المضاف على الضمير أو على هذا المانع لدفع الاعتراض بانه يلزم اما جعل اللفظ جزئيا أوالصورة اسم اشارة (قال مايبحث) أو على هذا المانع لدفع المعقق هو المعةولات الثانية فيخالفه مافي المقدمة والخاتمة من أنه المعلوم النصوري

المآهيات ويسمى كليا منطقيا وهو المنقسم الى الهكليات الحنس المنطقية ومعروضه مثل الانسان والحيوان يسمى كليا طبيعيا منقسما الى الكليات الحنس الطبيعية والمجموع المركب من الكالى الطبيعي والمنطق يسمى كليا عقليا منقسما الى الكليات الحنس العقلية فاذا قانا

الافراد فلا اشكال

(قال منقسما الى الـكليات الخ) حال من ضمير يسمى أى حال كون مفهوم الممروض لا_كلى العارض المسمى بهذا الاسم منقسما الى الـكليات الحنس أى الى الانواع الحسة لذلك المفهوم وهي النوع والجنس

والتصديقي و يمكن جعل كل اشارة الى مذهب (قال الماهيات) أي وغيرها فلا برد أن هذا يدافع جمل الخاصة والعرض العام من أقسام الكلي المنطقي و يمكن اعتبارهما ماهية بناء على أن كل كلي فهو نوع لحصصه (قال منعاقيا) الكلي المنطق عند عصام مفهوم مالا يمتنع نفس تصور مفهومه عن وقوع الشركة والطبيعي مفهوم معروضال كلية فافراد كل منهما ءين أفراد الآخر مثل الانسان والحيوان ووافقه أبو الفتح في الثاني دون الاول حيث زعم أنه عبارة عن مفهوم كلي صادق على مفهوم مالا يمتنع الخ وهو مفهوم ما وضع له نفظ الـكلي وفيه أما أولا فلأنه مناف لنعريف المناطقة له بمفهوم مالا يمتنع الخ وما يقال إن اعتبار معرفيته بالكسر غير اعتبار خصوصيته فبعد تسليمه تكاف من غير حاجة وأما ثانيا فلأن ماوضع له لفظ السكلى أعم من المنطق وأخوبه فلامعني لتخصيصه به نمم لو قيد بالمارض الماهيات قيدا احترازيا لـكان له وجه ثم إنه يمكن حمل كلامه على مذهب عصام بان براد بقوله مفهوم الكلى مالا يمتنع ويكون قوله العارض قيدا واقعيا وقوله مثل الانسان مثالا بالفرد وبراد بقوله الآني جنس طبيعي أنه فرد من أفراده وعلى مذهب أبي الفتح بان يراد بقوله مفهوم الـكليي ماوضع له الفظ الكالى فيكون البواق كما مر وعندي الظاهر الذي يلتم به أطراف الكلام من غير تكاف في تطبيقه بالمرام أنه ابداع لمذهب ثالث موافق لمذهب المحقق عصام فى الـكلىي المنطق مخالف له فى الطبيعي بان يراد به نحو الانسان والحيوان مما يعرض عليه مفهوم مالا يمتنع بطريق الاشتراك أو الوضع العام الموضوع له الخاص قلا يتحدان في الافراد ولا يلزم من القول يوجود فرد الثاني القول يوجود فرد الاول فما قيل إن التحقيق ماذهب اليه أبو النتح و إن المصنف تبعه فاسد (قل المنطقية) أى المنسوبة الى المنطق لانه يبحث فيه عنها أو المنطق كالشافعي (قال طبيعيا) إن أريد من الطبيعة الخارج يكون من نسبة المظروف الى ظرفه ان قيل بوجود البيكلي الطبيعي فيه والى ظرف أفراده ان لم يقل أو الحقيقة يكون من نسبة الشيُّ الى وصف بعضُّ أفراده (قال الطبيعي) قدم الطبيعي مع أن الموافق في السمالان باللهاسي وجودة تمذي الماء الطبيعية على المرابعي وجودة تمذير الباء الوجائر والبرجية النساء م

الحيوان جنس ففهوم الحيوان جنس طبيعي ومفهوم الجنس جنس منطق و مجموع الفهومات الفهومين جنس عقلي وكذا البواقي وكمفهوم القضية والقياس وغيرها من المفهومات المبحوث عنها في المنطق ومنه ما لا يبحث عنه في المنطق بل في الحكمة والكلام كمفهوم الواجب والممكن (١) والممتنع ولا شي المنافق الواجب والممكن (١) والممتنع ولا شي المنافق المنافق الكيات المنافق ال

(۱) (فوله كمفهوم الواجب والممكن الخ) أما كون مفهوم المهتنع والعُدّوم وغيرها كما لا وَجُود لموضوعه في الخارج الم أفرر لا عكن عروضهما له في الخارج الم أفرر المدر الدسور المسرور المنابعة المرابعة المسرور المنابعة المسرور المنابعة المنابع

والفصل والخاصة والعرض الهام الطبيعي والاتواع هذه المفهومات وكذا السكلام في قوله الآتي منقسها الح أي فالمقسم مفهوم السكلي الطبيعي والمنطقي المسمى بدلك الاسم منقسها الى أنواعه الحسة حال كون المجموع المركب من السكلي الطبيعي والمنطقي المسمى بدلك الاسم منقسها الى أنواعه الحسة وهي النوع والجنس وأمفالهما العقليات أي المجموع المركب من النوع الطبيعي والمنطقي وهكذا فالمقسم مفهوم السكلي العقلي والانواع تلك المفهومات وكل من القسمين وأنواعها من المعقولات الثانية كالسكلي مفهوم السكلي العقلي والانواع تلك المفهوم الحيوان) بيانية أولامية وكتب أيضاً حمل الجنس الطبيعي عسلى مفهوم المجنس المعتملين المفهوم المجنوع المفهومين حمل السكلي على الجزئي المفيدي المفهومين حمل الحيوان وحمل المجنس المعتملين من بعد على مجموع المفهومين حمل السكلي على الجزئي المفعول المفاتى عن بعد على المساوى على المساوى (قل حنس طبيعي) أي يصدق عليه المجنس و بعرضه ، وكتب أيضاً أي وفرد من أفراده وما صدق من المهودية، وكذاً في الاكتبين وقال الجنس) المحمول على الحيوان (قوله كذلك) أي معقولا نانياً بقرينة ما يأتي (قوله اذ لا يمكن المعتمولانين مفهوم المناس المحمول على الحيوان (قوله كذلك) أي معقولا نانياً بقرينة ما يأتي (قوله اذ لا يمكن المعتمولانين مغول على المحمول على الحيوان (قوله كذلك) أي معقولا نانياً بقرينة ما يأتي (قوله اذ لا يمكن المعتمول على المحمول على المحمول على المحمول على الحيوان (قوله كذلك) أي معقولا نانياً بقرينة ما يأتي (قوله اذ لا يمكن المعتمولانين مغولانين المحمول على المحمول ا

لما من تأخيره لانه معروض وهو مقدم رتبة (قال وكمفهوم القضية) الظاهر أنه يجرى فيها بل في سار مصطلحات العلوم نظير اعتبارات السكلى من المنطق وأخويه فيقال في زيد اسم زيد اسم طبيعي ومفهوم الاسم اسم نحوى والمجموع اسم عقلي (قال وغيرهما) العطف وفر علي الربط أو السكاف استقصائية والاولى ترك قوله وغيرهما الخ (قوله والمعدوم) أى الممكن ليحسن التقابل (قوله اذ لا يمكن) علة لكون الحكم بديميا لا للحكم البديهي ولا يلزم من كون الشيء بديميا كون بداهته بديمية فلا حاجة الى جعله تنبيها (قوله فرع) ان أراد أنه فرع وجوده تحقيقاً يتجه أنه يستلزم كون المنقاء معقولا ثانيا فينافي ماسبق في تعريف المعقول الاول أو فرع وجوده ولو تقديراً برد عليه أن

المناب له فى ذلك الظرف فنبوت امناله الموضوع فى الذهن فقط فيكون معقولا ثانيا واَما كون مفهوم الواجب والممكن وأمثاله ألموضوع فى الذهن فقط فيكون معقولا ثانيا واَما كون مفهوم الواجب والممكن وأمثاله ألم معقولات ثابية فلان الوجوب والامكان سنابقان على الوجود الخارجي والثابت في الخارج بجب أن يتأخر عن وجوده الخارجي لما تقرر ولذا جعلوا الوجود معقولا ثانيا اذ الشيء لايتأخر عن نقسه

(قوله فنبوت أمثاله) في هـ ذا النفريع بحث لانه لايلزم من عـدم عروضها لما في الخارج عروضها النافي الخارج عروضها النافي المنافق لما في الذهن وفي ضمن العلم لجواز عروضها لما في نفس الأمر ولا في ضمن العلم فأنها أعم منهما الأبرى ان الحكلية مشالا اذاً لم يشمر بها حسين تصور الانسان ليست متحققة في الظرفين مع انها نابتة له باعتبار نفس الامر وكانه للاشارة الى ضعف هذا الدليل ذكر الامتناع بعد قوله الا تى والصواب أن يقال اه (قوله فلان الوجوب) صغري الشكل الثاني . وقواه والثابت في الخارج اه اشارة الي كبراه تقرير القياس الوجوب والأ مكان سأبقان عم لي الوجود الخارجي لموصوفهما والثابت لشي في الخارج ليس سابقاً على وجود ذلك الشيُّ ينتج أنهما ليسا بثابتين لشيُّ في الخارج وقوله وفيه نظر حاصله منع الدليل لايجرى في شيء من الممتنع والممدوم ان أريد مطلق التقدير وفي الثاني فقط ان أريد تقدير الممكن إلا أن يقال وجود فرد الممدوم لاخذ العدم فيه تقتضي جمع الضدين فهو محال (قوله المثبت له) قيل كما أنه فرع وجود الثابت فيه وفيه أن انصاف الشيُّ بالشيُّ في ظرف لايقتضي تحقق الثابت فيه مثلاً يقال زيد أعمى في الخارج مع عدم وجود العمى فيه الا أن يقال المراد وجوده ولو باعتبار منشأ انتزاعه (قوله فثبوت) أي انبات وكذا ماقبله تأمل (قِوله والمكن) أي الممكن الموجود بقرينة مامر ويمكن حمله على الاحتباك (قوله فلان الوجوب) أشار به الى الصغرى و بقوله والثابت في الخارج اه الى كبرى الشكل الثاني والمراد بالسابقية عــدم التأخر ولو مقارنة لاممناه الحُقيقي والالم يجر في الواجب لاستلزامه سبق المدم فلا يكون الواجب واجبا وما يقال إن انتأويل عنـــد الحاجة والحاجة المحصيل الحد الاوسط واختلاف المقدمتين في الـكيف في الـكبرى فينبغي تأويل قواه يجب ثبوتهما في الخارج لا عـلى ثبوتهما في الذهن كما هو المعتبر في المعقول الثاني فلا يتم التقريب (قواه سابقان) أي ليسا بمتأخرين والا لزم الانقلاب (قوله عـلى الوجود) أي لموصوفهما وكذا فيما يأتي (قوله جعلوا الوجود) الخارجي على القول بزيادته على الماهية (قوله معقولا) ولا يتجه عليــه قولنا زيد ،وجود في الخارج لان هذه قضية ذهنية لا خارجية وفي الخارج قيد المحمول لا ظرف النسبة أي الوجود في الخارج نابت لزيد في الذَّهن (قوله أذ الشيُّ) أي أذلو كان معقولًا أول لزم تأخر الشيُّ

وفيه نظر لان ما يُجَبُّ أَنْ يَتَأْخَرَ عَنَ الوَجُودُ الحَارِجِي هُو ثَبُوتَ الْفَهُومُ فَي الْحَارِجِي لانفُس ذلك الفهوم الثابت ألم مَنَى ان الذاتيات ولوازمها سابقة على الوجود الحارجي حيث تثبت لافر ادها في الذهن قبل وجودها الحارجي مع أنها ثابتة لها في كلا الوجُودِين والصواب أن يقال ان الوجوب والامتناع والامكن لما كان عبارة عن اقتضاء الذات الوجود والدم وعدم الاقتضاء كن كل منها نسبة بين الماهية والوجود والعدم والنسب

الصورى ان أريد بالسّابقية فيه والتأخر في السكبرى سابقية النبوت وتأخره للافراد باعتمار الخارج كا يقتضيه قوله لما تقرر ومنع السكبرى ان أريد بهما السابقية والتأخر بحسب النفس مع قطع النظر عن اعتمار الخارج كا هو الظاهر المتبادر من عمارة القياس (قوله هو دوت المفهوم) أى نبوت المفهوم المغرود باعتمار الخارج كا هو الظاهر المتبادر من عمارة القياس (قوله هو دوت المفهوم) أى نبوت المفهوم اللافراد باعتمار الخرود الخارجي وقبله هدا مايقتضيه التنويو الآتي (قوله سابقة) أى نبوتها المافراد (قوله ثابتة لها) يدى ان سابقية النبوت المافراد قوله ثابتة لها) يدى ان سابقية النبوت المافراد قبل الوجود الخارجي لا تنافي تأخر الثبوت له باعتمار الوجود الخارجي (قوله ان الوجوب) حاصله أن كلا من تلك الامور نسبة وكل نسبة أمر انتزاعي وكل أمر انتزاعي بجب أن يكون المنتزع عنه أمراً ذهنيا وفيه أما أولا فلانه منقوض بلوازم الماهية كالزوجية فانها أمر انتزاعي وأما نانياً فلانه انما يجب ذلك اذا كان الانتزاع من حيث هو الهو واذلك عدوها في الحيد المنتزاع من حيث هو هو ولذلك عدوها في الحدكمة والسكلام من لوازم الماهية (قوله نسبة) بل جهة نسبة

عن نفسه ووالطلخ كون الشئ موجودا بوجودين (قوله وفيه نظر) الظاهر أنه منع للكبرى وقوله لان ما النح سنده الا أنه أورد في صورة الدليل تنبيها على قوته (قوله ألا برى) اشارة الى نقض الدليل بالذاتيات ولوازمها (قوله والامتناع) حاصله أن كلا من تلك الأ ور نسبة وكل نسبة أمر انتزاعي عما وجد في الذهن فقط وايس حاصله ان كلا منها نسبة أمر انتزاعي وكل أمر انتزاعي بجب أن يكون المنتزع منه أمراً ذهنيا فلا برد ماقيل فيه أما أولا فلا به منقوض بلوازم الماهية كالزوجية وأما أن يكون المنتزع منه أمراً ظليا لم لا يجوز أن يكون من حيث أن المناف الما يتم اذا كان الانتزاع من حيث كون المنتزع عنه أمراً ظليا لم لا يجوز أن يكون من حيث النيافي هذا ماقالوا من أن هذه الثلاثة غير الثلاثة التي هي جهات القضايا والا لسكانت لوازم الماهيات لواجوب رابطي واجبة الدوانها لجواز الزوجية واجبة اللا بعة مثلا لان الوجوب الذي هو جهة القضية وجوب رابطي بين الموضوع والمحمول الذي هو الوجود فبينهما عوم وخصوص مطلة. وقس عليه الاخيرين (قوله نسبة) أي جهة النسبة بين الماهية والوجود المحمول على عليه الاخيرين (قوله نسبة) أي جهة النسبة بين الماهية والوجود المحمول الذي هو الوجود المحمول عوم وخصوص مطلة. وقس عليه الاخيرين (قوله نسبة) أي جهة النسبة بين الماهية والوجود المحمول

من هـ ذه الكايات بموجود في أيخارج لاستحالة الوجود بدون التشخص بداهـ وان دهّب البعض ألى وجود الحكل فيهرؤالـ كثير الى وجود الطبيعي بناء على انه جزء المؤجود

أمور انتزاعية ينتزعها الذهن عما وجد فيه فقط منت عربي المراهن عما وجد فيه فقط منتزعها الذهن عما وجد فيه فقط منتزعها المراهن عما وجد فيه فقط منتزعها المراهن الم

وقال من هذه السكايات) أى المفاهيم الشلافة المسهاة بالفظ السكيلي المفطقي وأخويه وكذا السكلام في قوله الآني الى وجود السكل أى كل من تلك المفاهيم فالحسكم في الموضعين على نفس المفاهيم لأعلى افرادها ولا على نفس مفهوم الدكلي المنطقي وافراد مفهوم الا خرين حتى يأزم الاستدراك أواأسماجة في كلام المصنف وأما الحركم في قوله الى وجود الطبيعي فعلى الافراد بقريد أنه المبنى عليه * تم أن جمع السكليات من قبيل جمع المشترك اللفناي على رأى عصام الدين والمشترك المفنوى على رأى عبد الحكم السنحالة وأن التأكيدية لم يقم موقعه بمالنسبة الى المقطوف وان وقيع موقعه نظراً الى المقطوف عليه (فال الستحالة) اشارة الى السكري والصغرى مطوبة تقرير القياس هكذا لأنه لاشي منها بموجود بالضرورة عند خص وكل موجود متشخص بالضرورة ينتج من الشكل الثاني لاشي منها بموجود بالضرورة وقال الوجود) الخارجي (قال البعض) أى في ضمن الافراد وكتب أيضاً أى وجود بعض أفراد الطبيعي احتماك (قال الى وجود الطبيعي) أى في ضمن الافراد وكتب أيضاً أى وجود بعض أفراد الطبيعي دون بعضها الآخر كالامور العامة وسائر الامور الاعتمارية فالقضية مهماة (قال اله جزء الح) صغرى حون بعضها الآخر كالامور العامة وسائر الامور الاعتمارية فالقضية مهماة (قال انه جزء الح) صغرى

وكذا المدم (قوله أمور انتزاعية) أى فيكون ثابتا الهوجود الذهني نقط ومعقولا ثانيا (قال من هذه السكليات) أى المُفاهيم النمانية عشر من السكلي المنهائية وأقسامهم الحمسة والسكلي الطبيعي والهمتلي وأقسامهما العشرة والقصر على المقسم منها قاصر لأأفراد تلك النمانية عشر لانه يستلزم استدارك قوله الاحبود لا وجود لا فرادهما في الخارج لا وجود لا فرادهما في الخارج لا وجود لا في أثران أثر المتشبيه المقلوب مع أنه لا يخلو عن شي وكذا الحسكم في قوله الى وجود السكل وكذا قوله الى وجود السكل وكذا قوله الى وجودالطبيعي لانه عندالمصف عبارة عن الانسان والحيوان وأمنالهما لاعن مروض السكل وكذا قوله الى وجودالطبيعي لانه عندالمصف عبارة عن الانسان والحيوان وأمنالهما لاعن مروض السكلية على ماهو ظاهركلامه فما قبل إن الحسكم فيه على الافراد بقرينة المبنى عليه وان ذكر أن النا كيدية الى تقع موقعه بالنظر الى الممطوف وان وقع موقعه نظراً الى الممطوف عليه ايس بظاهر ومنه يظهر أنه لاحاجة الى تفسيره بوجود أفراد الطبيعي خلافا لما توهم (قال لاستحالة) هذا انما يصح لوكان الموجود الخارجي هو المحسوس وكان وجود مالا يناله الحس بجوهره في الخارج محالا ودو ممنوع كيف وقد صرح الشبيخ بانه المحسوس وكان وجود مالا يناله الحس بجوهره في الطبيعي المحقق الاشخاص دون مقدرها كالمنقاء وفي حكم وهمي (قال جزء) يؤخذ منه أن النزاع في الطبيعي المحقق الاشخاص دون مقدرها كالمنقاء وفي

فى الخارج وهو الفرد الركب منه ومن المشخصات كزيد الركب من الانسان والمشخصات الزيد الركب من الانسان والمشخصات لكنه جزء عقلي لا خارجي في التحقيق فالحق ان وجوده عبارة عن وجود افراده لا أن نفسه مع كونه معروضا لقاباية التكثر موجود فيه ولذا جعلوا الكلية (١)

(۱) (قوله ولذا جملوا الكلية الخ) بان أخذوا من الكذي من الله الكارية الكارية الله الكارية الكا

ماسوى الخاصة والمرض العام لانها ليست جزء الموجود في الخارج وهو كذلك (قالُ في الخارج) صغرى الشكل الاول وكبراه مطوية (قال لكنه) منع للصغرى انأريد بالجزء في المقدمتين الخارجي وتسلم لها ومنع للـكبرى ان اريد به العقلي فيهما (قال في التحقيق) ينجه أن الحزء مابه يتقوم الشيء ولا بد من وجوده أبن ما وجد ذلك الشيُّ فهو جزء خارجي أيضا ولذا قال عبد الحج كم أنَّ بعض الاشخاص بشارك بمضاً دون بعض في أمر مع قطع النظر عن الوجود والعوارض النابعة له وذلك الامر مقوم لنلك الاشخاص في حد ذاتها ويوجد حيثًا وجدت والا لم تكن متقومة به (قال أن وجوده) تعلقه بالشخص ذاتى وأصيلي وبالماهية الكلية الغير المحسوسة تبعى وظلى كنعلق الحمرة بالسطح والجسم فلا يرد أن هذا يستلزم قيام العرض الواحد بمحلمين وهو ممتنع فعلى هذا يكون للموجود الخارجي وجود ظلى كا يكون الموجود الذهني وجود أصيلي كاوازم الموجودات الذهنيـة فما توهم من مساواة الاصيلي للخارجي والظلي للذهني فاسد (قال أفراده) قد عرفت أن الـكلي الطبيعي عند المصنف عبارة عن الانسان والحيوان وأمثالها فتفسيره بافراد مايصدق عليه هذا المفهوم ليس في محله (قال أن نفسه) قال عبد الحكيم ناةلا عن الشرح الجديد للتجريد أن من قال بوجود الكلي الطبيعي في الخارج قال باتصافه فيه بالكلية كمائر المعقولات الثانية فما قيل معترضا على المصنف بانه قائل بنشخصه ووجوده في ضمن الافراد لا بكونه ممر وضا لا كلية وقابلية النـكثر منــدفع (قال ولذا) أي لعــدم عروض قابلية التكثر لما في الخارج جملوا الخ (قال الكلية) الاولى الكان وأقسامه

والدهر مانتين الهاهية مع قطع لنظر عزالة و دالتها مح واقسامها من العوارض المختصة بالوجود الذهني وأما الكلي المنطق والعقلي فكما لا وجود لأ نفسهما في الجارج لا وجود لافرادهم فيه لكونهما أمورا اعتبارية كسائر العقولات

فى مفهومها المفهوم من حيث هو مفهوم ولوكان النابلية للتكثر عارضة لما في الحارج أيضاً لما فيدوا المفهوم تقيد الحيثية ليهم الموجود الحارّجي والذهني جميعا. عربي المعارضة المعارض

(قال وأقدامها) أى المنطقيات (قوله ليعم الموجود) و يكون من عوارض الماهية (قال ف كما لاوجود) في حمل نفي وجودها أنف مها به اشها به اشهارة الى أنه ، هلوم ثما سبق أعنى من قولة ولا شيئ من هده السكايات (قال لاوجود لافرادها) الآجتياج الى نفي افرادها بعد نئي وتحود أفراد الطبيعي وتنفي وجود المنطقي مبنى على مماحقه أبو الفتح من أن آفراد الطبيعي ليست افراد المنطقي لأ كما زعمه عدا مفهوم المنطقي أفراد الافلى أو المنطقي أفراد النافي ولا ان تلك الافراد مع مفهوم المنطقي أفراد العقلي وغيره حتى يكون نفي افراد الاول نفي افراد النافي ولا ان تلك الافراد مع مفهوم المنطقي أفراد العقلي حتى يكون نفي تلك الافراد لإنفي مفهوم المنطقي نفياً لافراد العقلي بل السكلي المنطقي اسم لمفهوم الكلي حتى يكون نفي تلك الافراد وكذلك عمنه المهادق على مفهوم مالا يمتنع اه بل هديا فرد المفهوم الاول وكذلك العارض الصادق على افراد الطبيعي مع مفهوم مالا يمتنع المالي العارض المحلي المنطق مفهوم مالا يمتنع الماله السكلي العارض (قل الكون افراد العقلي أوراً اعتبارية مطلقاً مبني على أن المع مفهوم الدكلي العارض (قل الكون افراد العقلي أوراً اعتبارية مطلقاً مبني على أن المع مفهوم الدكلي العارض (قل الكون افراد العقلي أوراً اعتبارية مطلقاً مبني على أن المع مفهوم الدكلي العارض (قل الكون افراد العقلي أوراً اعتبارية مطلقاً مبني على أن

(قواه في مفهومها) ظاهره مشعر بان السكلى المنطق مفهوم مالا يمتنع الح لا ماوضع له المنظ السكلى العارض وهذا المفهوم فرده (قوله حيث هو) ظاهرها الاطلاق لانهاعين المحيث ومعناها على التقييد (قوله ولو) مقدمة شرطية لقياس استثنائي غير مستقيم ومقدمته الرافعة مطوية وقوله المار بان أخذوا اه اشارة الى دليلها (قال لا وجود) الفرض من نفى أفر ادها استيفاء الاقسام صريحا اذا كان الحسيم قوله المار الى وجود الطبيعي على الافراد والا فلا حاجة اليه بعد نفى وجود الطبيعي وأفراده ومفهوم المنطقي أما على تقدير الحابيعي وأفراده والطبيعي والمنطقي فظاهر وأما على تقدير اختلافها فلأن فرد الطبيعي يكون فرد الفرد المنطقي اذا كان المنطقي مفهوم السكلي العارض والطبيعي مفهوم معروض السكاية ويون فرد الفرد يستلزم نفى المرد ضرورة أنه لامحقق السكاي العارض والطبيعي مفهوم معروض السكاية وفق فرد الفرد يستلزم نفى الفرد فرورة أنه لامحقق السكاي الأفى ضمن الجون ولطبيعي نفسه يكون فرد المنطقي اذا كان مفهوم مالا عتنع الح وكان الطبيعي نحو الانسان والحيوان فيكون نفى الطبيعي نفيا فرد المنطقي اذا كان مفهوم مالا عتنع الح وكان الطبيعي نحو الانسان والحيوان فيكون نفى الطبيعي نفيا فرد المنطقي اذا كان مفهوم مالا عتنع الح وكان الطبيعي نحو الانسان والحيوان فيكون نفى الطبيعي نفيا وردها على النالث المحتار كما سبق فلأن المركب من الموجود وغير الموجود غير موجود (قال فيه) اشارة وأما على النالث المحتار كما سبق فلأن المركب من الموجود وغير الموجود غير موجود (قال فيه) اشارة الى صفرى الشكل الاول وكبراه مطوية (قال كسائر) مرتبط بقوله أمورا الخ أو بقوله كما لا وجود الخ

الثانية والجَزِئَى أَمَا مَادَى ان كَانِ جَسَّمَا كَزِيد أَوَّ جِسَمَانِيا كُمُوارِضَهِ الْحَسُوسَةُ وَإَمَامِرُدُ كَالُواجِب تَعَالَى عَنْدَ الْحَلِ (١) وَكَالَّغَقُولَ الْعَشْرَةُ وَالنّفُوسَ الانسانية

(۱) (قوله عند المكل الح) أى عند المتكامين والحكماء ولا يتجه عليه أن الواجب تدالى لا يتصوره أحد دائما عند البعض وبالضرورة عند البعض الآخر والجزئية والكاية فرعان للتصور لانا نقول غير المتصوركنه الواجب تعالى لاهو يته الحارجية

المركب من الحقيقي والاعتباري اعتباري (قل والجزئي) أي الطبيعي (قل اما مادي) أي مندوب الى المادة نسبة الجزئي الى الحرب المحلي كالهيولي المحصوصة فانها فرد من مطاق المادة أو الكل الى الجزء أو المال الى المحل كمثال المصنف (قل أو جسمانياً) أي منسو باالى الجسم نسبة الجزء الى السكل كالهيولي والصورة أو العارض الى المعروض كمثال المصنف (قل المحسوسة) أي بالحواس الظاهرة أو الباطبة (قال والصورة أو العارض الى المعروض كمثال المصنف (قل المحسوسة) أي بالحواس الظاهرة أو الباطبة (قال وأما مجرد) أي من حيث الذات وإن كان ماديا من حيث الافعال كالمثالين الأخيرين (قال كالواحب) وصفائه ذاتية أو سلمية أو فعلية (قوله أي عند المذكرة الثاني) أي كام ان لم يكن المحسمة منهم أو جمورهم ان كانوا منهم (قوله ان الواجب) صغرى الشكل الثاني (قوله والجزئية والسكلية) كبرى (قوله لانا لن كانوا منهم (قوله ان الواجب) صغرى الشكل الثاني (قوله والجزئية والسكلية) كبرى مع النزام النتيجة ان نقول) منغ للصغرى ان أريد بالواجب تعالى هويته الخارجية وتسلم لها كالسكري مع النزام النتيجة ان

(قال والجزئي) اسستطرادي والمراد بالجزئي الجزئي المجازي الذي هو منشأ انتزاع الجزئي الحقيقي المجازي الدي هو منشأ انتزاع الجزئي الحقيقي أو الحقيقي وحينته فالمراد بضميره في قوله كان المهني الاول بطريق الاستخدام أو السكلام من حدف المضاف فلا بردأن هذا التقسيم ينافي جمل الجزئي من أقسام المعلومان أريد به الموجود الخارجي المتشخص ويستلزم جمل بعض الصور الذهنية جسما إن أريد به المعني المار (قال المحسوسة) قيدها بالمحسوسة تنبيها على أن البيئ قبل احساسه باحسدي الحواس الظاهرة أو الباطنة لا يكون جزئياً ولم يقيد زيداً بالمستغذاء عنه هنا كارتم وي تقسيم المفهوم (قوله ولا يتبعه) مبنى الاتجاه على كون السكاف المتمثيل كا في سابقه ولاحقه ولو كانت المتنظير لم يتبجه (قوله ان الواجب) صغرى الشكل الأول فهي معدولة المحمول وكبراه مطوية وقوله (والجزئية الح) اشارة الى دليل الكبرى وذكر السكلية فيه استطرادي المحمول وكبراه مطوية وقوله (والجزئية الح) اشارة الى دليل الكبرى وذكر السكلية فيه استطرادي الافي أحد الازمنة وليس ضروريا (قوله المتصور) أي بالفهل عند البعض الاول وبالامكان عند الناني (قوله كنه) يعني ان أراد عوضوع المطلوب كنهه تعالى فالسكبرى ممنوعة عمنا المقدمة المذكورة من دليله مستنداً بانه لم لا يجوز أن يقد وره الخ اه أو هويته تعالى فالصغرى ممنوعة (قوله لاهويته)

والفلكية عند الحكاء (١)

فيجوز أن يتصوره أحد على وجه يعرضه الجزئية مع عدم العلم بكنهم كما اذا رأينا شبرها من بعيد لا نعرف كنهم ولو سلم فهما فرعان للتصور المفروض لا للتصور المحقق ولاشك من بعيد لا نعرف كنهم ولو سلم فهما فرعان للتصور المفروض لا للتصور أبدا أو أن هويته تعالى لو تصورت لكانت مائعة عن وقوع الشركة فيها وانه لم تتصور أبدا أو بالضرورة (١) (قوله عند الحكماء) الما قيده بذلك لان هذه الاشياء اجسام لطيفة عند المتكامين فلا تكون مجردات عندهم حريب من يتنفي المتكامين فلا تكون مجردات عندهم حريب المناس المتكامين فلا تكون مجردات عنده المتكامين فلا تكون ميانات المتكامين فلا تكون محردات عنده المتكامين فلا تكون مينا المتكامين فلا تكون مجردات عنده المتكام المتكام

أريد به كنهه تعالى بناء على أن التمثيل بهويته (قوله فيجوز) أى جوازاً وقوعياً فلا يتجه أن الجواز الإسهار الوقوع فيجرى الدليل في الهوية أيضاً عامل (قوله أن يتصوره) أى باحدى الحواس الظاهرة كا الدين الوقوع فيجرى الدليل في الهوية أيضاً عامل (قوله أن يتصوره) أى باحدى الحواس الظاهرة كا هو رأى الاشاعرة من جواز رؤيته تعالى حتى لا ينافيه قوله ولا ترسم صورة جزئية اه (قوله ولو سلم) أى ان غير المشاعرة وأوله أى ان غير المشاعرة وأوله أن أد يد بهني التصور فيها نفى فرض التصور وبالتاني التصور أى المكبرى التصور المفروض وسلم الحاق المناعرة وأوله المنوض وسلم المناعرة وألم المنوض وسلم المناعرة وألم المنوض وسلم المناعرة في المكبرى أن أد يد بالأول نفى محققية التصور وبالثاني التصور المحقق التصور المفروض وسلم الما أو مناه المنوس الفاكية وان المد كلمين لم يقولوا بالنفوس الفاكية وان قال والفاكية) وصفاتها (قوله الاشياء) فيه تغليب فأن المد كلمين لم يقولوا بالنفوس الفاكية وان

الاخصر الأوضح لاوجهه (قوله فيجوز الخ) ان أراد أنه مجوز عند الكل فيمنوع كيف وقالت الفلاسفة المدم امكان ارتسام صورة مالا دخل للحس فيه جزئينة كا سينبه عليه الموعند الإشاعرة القائلين الجواز رؤيته تمالي فسلم اكنه لا يناسب قوله عند الكل ومنه يظهران تشبهه بالشبح المرئي انما هو على رأبهم المقل فسلم الكراد بو الامكان الوقوعي الأخص من الذاتي والا لانجه ان المكان التصور لاينافي عدم التصور بالدوام فلا يصح بالنسبة الى البعض الأول ولا يجوز ارادة ذلك بالنسبة اليه والذاتي بالنسبة الى الآخر اثلا يلزم استمال المشترك في معنييه (قوله يعرضه) أي يعرض صورته فلا ينافي كون الجزئي قسم المعلوم بالمعني المار (قوله فهما) انما يناسب هذا الجواب التسليمي لوقال بدل اذا في قوله المار اذا علمت شيأ لو لان إذا لتحقق الوقوع (قوله للتصور) أي مطلقا سرواء كان محققاً أو مفروضاً المار اذا علمت شيأ لو لان إذا لتحقق الوقوع (قوله للتصور) أي مطلقا سرواء كان محققاً أو مفروضاً النهذيب و زعوا أي الحكاء ان الملائكة هم المقول العشرة والنفوس الفلكية وان الملائكة عندنا أجسام لطيفة شأنهم الخير والطاعة ومنه يظهر أن المذكامين لم يقولوا بشي منهما وان الحكاء زعوا أن الذي نسميه ملائكة هم العقول والنفوس الفلكية فان المتكامين أن الذي نسميه ملائكة هم العقول والنفوس الفلكية لا الأولى فقط فها قيل فيه تغليب فان المتكامين أن الذي نسميه ملائكة هم العقول والنفوس الفلكية لا الأولى فقط فها قيل فيه تغليب فان المتكامين أن الذي نسميه ملائكة هم العقول والنفوس الفلكية لا الأولى فقط فها قيل فيه تغليب فان المتكامين أن الذي نسميه ملائكة هم العقول والنفوس الفلكية لا الأولى فقط فها قيل فيه تغليب فان المتكامين أن الذي نسميه ملائكة هم العقول والنفوس الفلكية لا الأولى فقط فها قيل فيه تغليب فان المتكامين أن الملكة على فيه يقولوا بشيء ولان المتكامين أن المناسبة الميون المتكامين أن المتحالة المين المتحالة الميان المتحالة الميون الميون المتحالة الميون الميون المتحالة الميون المتحالة الميون المتحالة الميون الميون المتحالة الميون ا

وكنتي

ولا ير تشم صورة جز ثيبة من الشي في الذهن ما لم يدرك باحدى الحواس الظاهرة أو الوجد المواس الظاهرة أو بالم الم الموادي الموادي

ولاعنه الكل كما لا يخني (١) (قوله انكان بينهما تصادق في الواقع الح) أشار بقوله

قالوا بالملائيكة الذين هم المقول عند الحركما، تأمل (قوله ولاعند الركل) رَّفَعَ لَلا بجاب الركلي وعطف المسبب على السبب (قال ولا برتسم) أى لا يمكن أن برتسم (قال من الشيئ) أى عند الفلاسفة ولذلك نفوًا علمه تعالى بالجزئيات على الوجه الجزئي تعالى عن ذلك علواً كبيرا وأما عمدنا فيحوز ارتسامها بدون الآلات الجسمانية (قال من الشيئ) ماديا كان أو مجرداً (قال في الذهن) أى عنده تدبر (قال مالم يدرك مبنى على أن الوجوه الركلية لا تركون مرآة لمشاهدة الجزئي على الوجه الجزئي وسيأتي من يدرك مبنى على أن الوجوه الركلي الى الركلي لا يفيد الجزئية فصورة المحسوسات قبل احساسها كالمجردات المصنف أن انظمام الركلي الى الركلي لا يفيد الجزئية فصورة المحسوسات قبل احساسها كالمجردات كلية على ما ذكر (قال أو بالوجدان) أى بالواهمة (قال تصادق) مع المحاد الزمان أو مع اختلافه (قال كلية على ما ذكر (قال أو بالوجدان) أى بالواهمة (قال تصادق) مع المحاد الزمان أو مع اختلافه (قال في الواقع) أى في الخارج أوللذهن (قال بالفعل) المحقق والمفروض فرض ممكن أو محال احمد من المعاد الزمان المعاد المعا

لم يقولوا بالنفوس الفلسكية و إن قالوا بالملائسكة الذين هم العقول عند الحسكا، تقول بهم (قال في الذهن أي عنده فقوله يدرك مضارع مجهول أو السكلام مبنى على جواز ارتسام المادى في المجرد فيهو معلوم وعلميه ما سند كره ولو ترك قوله في الذهن لسكان أولى (قال مالم يدرك) أي الذهن ذلك الشيء بسبب إحدى الحواس وليس الباء داخسة على الفاعل الحقيقي والفعل مجهولا فلا يرد أنه يفيسد أنه لوكان المدرك هو الحواس لسكانت الصورة مرتسمة في الذهن فينافي القول بان الارتسام يكون في المدرك لآنها على ماذ كرنا طويق الادراك على المادرك على أن القول بان الحس مدرك يستلزم اطلاق ذوى الادراك على ماذ كرنا طويق الادراك المحموس) الاولى الحس مدرك يستلزم اطلاق ذوى الادراك على البائم مع جريان العرف بخلافه (قال المحسوس) الاولى الحس المرك يستلزم الملاق ذوى الارباء المنسبة فالمراد حصر الأيواع فيها والمراد بها أعم من الحسمة فالأرد حصر الأيواع فيها والمراد بها أعم من الحسمة فالأرد عمل الطال الحصر المليانية الجزئية لانها جنس كا سيظهر ولا بالعهوم و الخصوص مطلقا حتى يستلزم جعل أقسام سستة لآنهما نوع حكمي حيث عنه نسبة واحدة لإمتناع انفسكاك أحدها عرف الآخرة عندهم ولاعتبارها من حيث الرابطية بين الطرفين من غير اعتبار اختصاص أحدها باحدها عند عبدالحكيم ولاعتبارها من حيث الرابطية بين الطرفين من غير اعتبار اختصاص أحدها باحدها عند عبدالحكيم وقطف قوله من الجانبين مستدرك وعطف قوله من جانب فاسد لمنافاته لمدلول التصادق

A Station of the State of the S

كليا من الجانبين فتسّاويان كآلانهان والناطق مَنْ مَنْ فَيُعْلِمُ وَالْعَاطِقِ مِنْ الْعَلِيمُ اللَّهِ اللَّهِ

في الواقع الى أن مدار هذا التقسيم هو الطّدق وعدم الصدق في الواقع سُواء كان في الحارج كما بين الانسان والحيوان أو في الدُّهن كما بين الممتنع والمعدوم لا الصدق وعدم النسبة المستناء النسبة في المساواة الله كل محسب الصدق بحسب الصدق بحسب المنطق المساولة الله كل محسب ذلك التجويز صادق على كل شي و لا بشرط قصر النظر على ذات المفهو من المنتسبين لان تقسيم النسب محسب ذلك التجويز على وجه آخر كما يأتي و بقوله الفعل هينا و بالدوام في تقسيم النسب محسب ذلك التجويز على وجه آخر كما يأتي و بقوله الفعل هينا و بالدوام في النسب محسب ذلك التجويز على وجه آخر كما يأتي و بقوله الفعل هينا و بالدوام في النسب المحسب ذلك التجويز على وجه آخر كما يأتي و بقوله الفعل هينا و بالدوام في النسب المحسب ذلك التجويز على وجه الموركة المناسبة المن

(قال هنساو بان) سواء كم يكن لهما فرد لأني الخارج ولا في الذهن كاللاشي واللاممكن العام الأوكان لها فردفي الذهن فقط كالممتنع والمستحيل أو كانا منطقصرين في فرد كالواجب بالذات و القدم بالذات و القاطق أولاً ولفيظة كل في المرجع لا يقتضي التمدد الخارجي بل يكفيه التمدد الذهني ولو فرضاً (قال والناطق) والنائم والمنائم والمستمقظ (قوله الامطاقا) أي الم بشرط شي من الواقع ونجو بز العقل (قوله والا الانحصرات) أي وان كان المعارات وقوله المنطقة بعسب بجو بز العقل أو مطلقاً الإنحصر النسمة اه وقوله اذكل كلي اه وان كان المعارات وقوله المنطق بحسب بجو بز العقل أو مطلقاً الإنحصر النائي فلان المطلق منصرف ولي الملازمة على التقدير من الماعلى منصرف الى المقدر من الماعلى منصرف الى المقد الإول لأنه المطاوب بل ينضرف الى النائي فيد ول الى النقيد بمتجو بالمنطق التمام المنطقة الم

(قال والناطق) ان كان من النطق الظاهرى ينبغى حمل النطق على ماهو طبيعى وبالقوة والا افترق الناطق عن الانسان في الطوطي وبالعكس في الانسان الأبكم فتكون النسبة بينهما عموما وجهيا (قوله سواء كان) ذلك المدار (قوله الصدق) أي المكلي والجزئي من الجانبين أوَّ من جانب وقد يقال اللائق حَينَدَّد أن يقول في المتن ثم المكليان أن كان بينهما في الواقع تصادق بالفعل ليتوجه قيد في الواقع الى النفارق أيضاً (قوله بحسب تجويز العقل) عندتصور مفهوم أحد المكليين لا كايهما (قوله اذكل) دايل الملازمة بالنظر الى المتعاطفين لكنه انما يتم بالنظر الى المعطوف اذ انصرف المطلق الى النسبة بحسب تجويز العقل وهو ممنوع لجواز أخذه لا بشرط شي (قوله بحسب) أقول ان أراد التجويز المطابق للواقع فممنوع وان أراد عيره يتجه عليه أن العقل كما يجوز ذلك يجوز الافتراق المكلي والعموم والخصوص مطلقا أو من وجه فالملازمة ممنوعة فألصواب أن يقول والالم تنضبط إذ للعقل فرض صدق أحد المتساويين داعًا بدون الآخر وصدق أحد المتساينين كاياً مع الأخر مثلا فليتأمل

Without the Land of the State of State

وكذا نقيضًا هم كاللا انسان واللا ناطق ميريني الم

الافتراق الى مَا قالوا مَن أن مَرْجَع المساواة الى صدق موجبتين كليتين مطلقتين عامتين من الجانبين وَمَرْجِع العموم المطلق الى صدق مؤجبة كلية مطلقة عامة مَن جانب وسالبة جزئية دائمة مَن جانب آخر ومُرْجع التبابن الكلى

(قوله مطلقتين) أقول تخصيص الموجية في المرجع بالاطلاق العام والسالبة فيه بالدوام يقيضي كون النسبة بين نحو النائم والمستيقظ المساواة وبين نحو ساكن الاصابع والكاتب العموم والخصوص المطلق فينتقض حينة في بهما قاعدتا مثاينة عين أحد المتساويين مع نقيض الآخر ومباينة عين الأخص المطلق مع نقيض الآخر لمدم صدق السالبتين الدائمتين في ما حيث يكذب قولنا لآشي من الملكق مع نقيض الآخر المدم ولا شي من الكاتب بلا ساكن الاصابع دائما و بالعكس ولو عكس اللا مستيقظ بنائم دائما و بالعكس ولو عكس

﴿ قُولُهُ الَّى مَاقَالُوا ﴾ أي الى المطلقة العامة والدائمة فيما قالوا مِن أن الح أوالمراد انه أشار بهما مع سابقهما ولا حقهما الى ما قالوا (قوله مرجم) أي رجوع بقرينة الى (قوله مطلقتين) قيل تخصيص الموجبة في المرجع بالاطلاق العام والسالبة فيــه بالدوام يقنضي كون النسبة بين النائم والمستيقظ المساواة وبين نحو ساكن الاصابع والكاتب العموم و الخصوص فينتقض مهما قاعدتا مباينة عين أحد المتساويين مع نقيض الآخر ومباينــة عين الأخص المطلق مع نقيض الآخر ولو عكس في التخصيص لكانت النسبة في المثالين هي المباينــة ولايتجــه شيُّ وأقول اقتضاء ذلك في المثال الأول ممنوع كيف والاستيقاظ على ماقاله عبد الحكيم (بيدار شدن ازخواب) فيكذبكل نائم مستيقظ لجواز أن يتولد شخص فينام و يموت فيــه ولو سلم فانتقاض القاعدتين بهما فاســد لان المتساويين هما النائم في الجملة والمستيقظ في الجلة ضرورة انهما مقيدين بقيد الضرورة أو الدوام أو الامكان ليسا بمتساويين ونقيضاهما ماليس عستيقظ أصلا وماليس بنائم أصلا إذ لابدفي أخذ نقيض المفردات هنا رعاية شرائط التناقض مهما أمكن على ماصرح به الملامة التفتازاني قدس سره فيصدق ولا شي مما ليس بنائم أصلا عستيقظ وبالعكس والأعم من الكاتب ساكن الاصابع في الجلة لما مر فيصدق لا شي عما ليس بساكن الاصابع مطلقا من اللانسان فينتقض به قاعدة كون نقيض الأعم أخص لكذب كل انسان متنفس داءًا سواء أريد الدوام الذاني أو الوصني مع عدم كون الثاني عكساً (قوله من جانب م هو جانب الأعم (قوله التبان) ومرجع النبابن الجزئي سالبتان جزئينان دا عنان فقط لانه وان صدقت فيــه الموجبنات

أو من أحد الجانبين فقط فاعم واخص

الى صدق سالبتين كليتين دائمتين من الجانبين ومرجع العموم من وجه الى صدق مؤسط المنه وسند المعارية المناسر والمناسر والمنا

في التخصيص الكانت النسبة في المثالين المذكورين المباينة ولا ينجه شي (قوله في الواقع) أي في الخارج تدبر (قوله فيها وجد) أي في كليين وجد افرادها في الواقع (قوله المفروض) في الواقع (قوله المفروض) علة العلمية والميكبري أعنى وكل متصادقين كذلك فاحدها مساو للآخر مطوية والمشار اليه بخقوله ولذا دليلها حقيقة (قوله حكا ذهنيا) مفعول مطلق على غير لفظ العامل (قوله لإنه) وهيو مع معطوفه المحدوف أغنى وبالعكس اشارة ألى الصغرى أعدى انهما مفهومان اتصف أفرادكل منهما بالآخر انصافا ذهنيا فرضيا والتكبري أغنى وكل مفهومين كذلك منصادقان في الواقع الى آخر ماذكره مطوية أيضاً والقياس دليل الصغري المذكورة (قوله باللاممكن) أي وبالعكس (قوله فلا نسلم) ونهم لما أشير بها أشير بها أشير بها الما المن وقوله فلا نسلم) ونهم لما أن أمن منصفاً اه وقوله السابق كل ما أنصف بمفهوم اه سيند قيم عليه وهو حقيقة قياس مركب حذف صفراه أعنى أن المتصف باللاشيء منصف بمفهوم مع الكبرى عليه وهو حقيقة قياس مركب حذف صفراه أعنى أن المتصف باللاشيء منصف بمفهوم مع الكبرى

الجزئية المطلقة ال حين محققه في ضمن العموم من وجه لكنهما ليسنا بصادقتين حين تحققه في ضمن التمان الكلي (قوله سالبتين) لوقال سالبة كلية دائمة لكني (قوله الى صدق اه) لوقال الى صدق موجبة جزئيسة مطلقة عامة وسالبتين اه لكني (قوله وسالبتين) لم يكنف باحدى السالبتين لئلا يلمنبس بالعموم المطلق (قوله هذا) إشارة الى جريان النسب الاربع في حميع الكليات ولو فرضية (قوله للاممكن العام) أى الفيد بخصوص أحد جانبي الوجود والعدم لا المقيد باحدها وآلا لم يكن مساويا للاشي (قوله باللاشي) لوقال متصفاً باحدها لزم أن يتصف بالآخر لكان أخصر ولم يتجه منع التقريب مستنداً بأن قوله لانه كما الح انما يثبت الصدق الكلي من جانب لامن الجانبين فلا تثبت المساواة (قوله لانه) يمني أن استلزام المحال ليس عمال واستلزام المكن المحال فلا تثبت المساواة (قوله لانه) يمني أن استلزام المحال ليس عمال واستلزام الممكن المحال

Party of the property of the p

مطلقا كالحيوان والانسان ونقيضاهما بالمكس كاللاحيوان واللا انسان أورتفارق دائم

متصف باللامكن بل متصف بنقيف لأنا نقول اتصافه بالمكن لا يقدح اتّحافه بنقيفه النفوضية النفوضية النفوضية النفوضية النفوضية النفيضية النفوضية بالنقيفية في الواقع فتأمل فيه (قوله كالانسان والناطق الح) كون الناطق مساويا للانسان مبنى على زُعم الحكاء من كون الملك و الجن جوهرين محردين الا يمكن صدور النطق والضحك على زُعم الحكاء من كون الملك و الجن جوهرين محردين الا يمكن صدور النطق والضحك منهما والا فعلى مذهب المتكامين القائلين بانهما الجسام لطيفة فالناطق والضاحك الحمم منهما والا فعلى مذهب المتكامين القائلين بانهما الجسام لطيفة فالناطق والضاحك الحمم منهما والا نسان

الثانية أعنى وكل شي، وممكن لا يتصف باللاممكن و إبراد السند في صورة الدليل تنبيها على قونه جائز القوله لانا نقول) انبات المقدمة الممنوعة بابطال التكبرى الثانية من القياس المركب ولك أن تقول لمآ أورد السند في صورة الدليل جاز القول بان الجواب منع السكبرى الثانية من السند وان قالوا انه لا يمنع السند وحاصل الجواب ان ذلك المقصف لكونه محالاً بستارة المحال الذي هو الاتصاف بالنقيضين على اتقدير الوجود والاتصاف باللاشي (قوله كون الناطق) أي اذا كان من النطق الظاهرى وأما اذا كان من النطق الباطني أعنى ادراك المهاني السكامة فلوجوده في الملك والجن أيضاً بلا فائدة في البناء على من النطق الباطني أعنى ادراك المهاني السكامة فلوجوده في الملك والجن أيضاً بلا فائدة في البناء على من النطق الباطني أعنى ادراك مع كونه جسما ناطق الماني على رأيهم (قال كالحيوان) أو الشي (قال والدين) واللاشي وكما كن الأصادع والسكاتب (قال كاللاحيوان) أو اللاشي (قال أو تفارق دائم) به والانسان وكما كن الأصادع والسكاتب (قال كاللاحيوان) أو اللاشي (قال أو تفارق دائم) به والانسان وكما كن الأصادع والسكاتب (قال كاللاحيوان) أو اللاشي وكما كن الأصادع والسكاتب (قال كاللاحيوان) أو اللاشي وكما كن الأصادع والسكات المناء المسادية المناه عليه المناه المناه عليه المناء المناه عليه المناه المناه عليه عليه المناه عليه المناه عليه المناه عليه المناه عليه المناه عليه المناه المناه عليه المناه عليه المناه المناه المناه المناه المناه عليه المناه المناه عليه المناه ا

الكان عادي الله المحالة الحالة المحالة المحال

كليا من الجانبين فيهاينان كليا كألانسان والفرس وكمين أحد المتساويين مع نقيض وكيان المنافضة وكلينا والفرس وكمين أحد المتساويين مع نقيض الآخر وغين الاخص المطلق مع نقيض الاعم وين نقيضهم مباينة جزئية هي أعم من المباينة الكاية كما في نقيضي المتناقضين كالانسان واللا انسان ومن العموم من وجه كافي نقيضي المتناه إوان لم يكن بديهما تصادق ولا تفارق كليان

خرج نحو النام والمستيقظ (قال من الجانبين) لأحاجة الى هذا القيد لأن النفارق الملد كور لا يكون الا من الجانبين (قال كالانبان) والدواد والبياض (قال و كبين) كالانسان واللاناطق والنائم واللامستيقظ الا من الجانبين (قال كالانبين) كالم المنطقة واللام من الاضافة واللام اللاستفراق (قال وعين الاخص) كالانسان واللاحيوان والسكانب واللاساكن الاصابم وفي مرجم هدين مامر (قال مع نقيض الاعم) ولو كان الاعم من المفهومات الشاملة كاللاشي و (قال كا في نقيضي) هدان النقيضان من حيث انهما عينان النسبة بينهما تبان كلي كالانتين والمنائن والمنافق المنافق والمنافق المنافق والمنافق الاحمال كالسواد والبياض ونقيضاها كاللانيواد واللابياض مادة الاجماع الحرة ومادة الخفراق الاول بياض كالسواد والبياض ونقيضاها كاللانيواد واللابياض مادة الاجماع الحرة ومادة الخفراق الاول بينهما عينان بينهما عوم وخصوص من كالسواد والبيان وتربينان داعنان وموجمة جزئية مطلقة عامة ومن حيث انهما نقيضان بينهما تبان جزئي ومرجمهما الاوليان فقط (قال وأمنالها) من المنظة عامة ومن حيث انهما نقيضان بينهما تبان جزئي ومرجمهما الاوليان فقط (قال وأمنالها) من المنظة عامة ومن حيث انهما فيناف بينهما تبان جزئي ومرجمهما الاوليان فقط (قال وأمنالها) من المنظة عامة ومن حيث انهما في مستفى والمنافة وكالهذه المنافة وكالهذه والمنافة وكالهذه والمنافة وكالهذه والمنافة وكالهذه والمنافة وكالهذه المنافة وكالهذه والمنافة وكالهذه المنافة وكالهذه المنافة وكالهذه والمنافة وكالهذه المنافة وكالهذه المنافة وكالهذه المنافة وكالهذه المنافة وكالهذه والمنافة وكالهذه وكالهذه وكالهذه وكالمنافة وكالهذه المنافة وكالهذه المنافة وكالهذه المنافة وكالهذه المنافة وكالهذه المنافة وكالهذه والمنافة وكالهذه المنافة وكالمنافة وكالهذه المنافة وكالمنافة وكالهذه المنافة وكالهذه المنافة وكالهذه المنافة وكالهذه المنافة وكالهذه المنافة وكالهذه المنافقة وكالهذه المنافة وكالهذه المنافقة وكالهذه المن

(قال من الجانبين) مستدرك ان لم يرتكب التجريد او التا لايد وأترى ال ويد السلمى مستعى عند لان النفارق الدائم لا يكون الاكليا وليس بصحيح اذ يتحقق بدون السكلية في قولنا بهض الانسان ليس بابيض دائما (قال فتباينان) وعين أحدها ونقيض الآخر اما متحدان كا في المتناقضين أو متساويان كا في الانسان واللاناطق أوعموم وخصوص مطلق كا في الانسان واللاحيوان (قال وكمين) أي وكالمتناقضين وقوله الاتي كافي نقيضي المتناقضين أي ونقيض أحد المتساويين الح ففيه احتباك قال وعين الاخص اللام للاستفراق وكذا الاضافة (قال ومن المموم) أشار باعادة من الى ان الكلام من تقديم الربط على المطفوان أعمية المبانية الجزئية بالنسبة الى كل من المتعاطفين لا المجموع السكلام من تقديم الربط على المطفوان أعمية المبانية الجزئية بالنسبة الى كل من المتعاطفين لا المجموع (قال في نقيض) أي و في عين الاعم المطلق مع نقيض الاخص وقوله و كمين الاعم الح أي ونقيضي المتضادين فني كلامه احتباك (قال وأمثاله)) معطوف على المضاف اليه أو المضاف والمراد بامثال المتضادين المنتفادين المنتفادين المنتفادين المنتفايية أو المنال المتضايف أو العدم والملكة لا الايجاب والسلب أيضالان المفردين اللذين بينهما ذلك

بل جزئيان من الجانبين فاعم واخص من وجه كالانسان والابيض و كمين الاعم المطلق مع نقيض الاخص وبين نقيض ما مباينة جزئية هي اعم أيضا الدّين نقيضي مثل الحيوان واللا انسان مباينة كلية و بين نقيضي مثل الانسان والابيض عموم من وجه و الجزئي الحقيق أخص مطلقا من السكاى الصادق عليه ومباين من المناس

وأما نحو الآتسان والفرس فيحتمل كونه نما أشار اليه بالسكاف (قل وكمين الاعم) كالحبوان واللانسان وساكن الاصابع واللاكاتب وكتب أيضاً بشرط أن لايكون الأعم من المفهومات الشاملة كالشيئة وبين نقيض الاخص كالشيئة والآفيينية وبين عبن الاخص (قال نقيضي) كاللاجبوان والإنسان وها من حيث عينينهما بينهما تباين كلي كا مر ومرجعهما سالمةان كليمان ومن حيث نقيضيتهما بينهما تباين كلي كا مر ومرجعهما سالمةان كليمان ومن حيث نقيضيتهما بينهما تباين جزئي والمرجع سالمنان جزئيتان (قال منل الحبوان) والمراد به كل كليمين كان أحدها عين الأعم والآخر نقيض الاخص بالشرط المذكور حتى يكون بين الهيتين عموم من وجه (قال الحقيق أخص) مرجعهما موجمة مطلقة عامة شخصية من الجزئي وسالمة جزئية دائمة من السكلي (قال من السكلي) ذاتياً وعرضياً (قال الصادق) أي ولم كان منحصراً فية كالواجب والشمس ولفظة المعض كالسكل لا تقتضي التعدد الخارجي (قال ومباين) مرجعهما سالمنان دا ممتان

بين نقيضهما تبان كلى كما أشار اليه بقوله كما في نقيضي المتناقضين وأما نحو الانسان والفرس فمن المتضادن ان فسرا بالامرين الوجوديين الغير المجتمعين في محل من جهة كما هو ظاهر رأى الفلاسفة ومما أشير اليه بالسكاف ان فسرا بالمعنيين الغير الح كما هو رأى المتكامين (قال بل جزئيان) اشارة الى أن توجه الذي آلى القيد لا المقيد (قل فاعم وأخص الح) و بين عين أحدهما ونقيض الا خرعموم من وجه كما في الانسان واللابيض أو عموم وخصوص مطلق كما في اللا انسان والحيوان ونرك المصنف بيان النسبة بينهما هنا وفي المتباينين المدم انضباطها واندراجها تحت جنس (قال الإعم) أى والو كان من المفهومات الشاملة فان بين الشئ واللا انسان عوماً وجهياً مادة الاجماع الفرس ومادة العقراق الأول الانسان عوم وخصوص مطلق انما يتم لو اعتبر فيه التصادق بالفمل الحجق أو المفروض فرض ممكن وأما اذا عتبر فيه أعيم منهما ومن المفروض فرض محل كا هورأى المصنف فلا لان اعتبارالاطلاق العام كذلك عموم وخصوص مطلق الذي هو الدوام في السوالب كذلك (قال اذبين نقيضي) أى بين عين الاخص ونقيض الاعم ولو كان من المفاهيم الشاملة كالشئ (قال ومباين) لم يقل لغيره لئلا يتوهم توجه النفي الى ونقيض الاعم ونو كان من المفاهيم الشاملة كالشئ (قال ومباين) لم يقل لغيره لئلا يتوهم توجه النفي الى ونقيض الاعم ولو كان من المفاهيم الشاملة كالشئ (قال ومباين) لم يقل لغيره لئلا يتوهم توجه النفي الى

السائر الكايات وأما الجزئيان فهما اماً متباينان (١) كزيد وعمرو وإمّا متساويان كما اذا

(۱) (قوله وأما الجزئيان فهما اما متباينان الخ) فان قات كيف تجرى بينهما المباينة الكلية والمساواة مع امتناع التصادق والتفارق الكلين بن الجزئيين قلت سيأتي أن الشخصيتين الموجبتين أو السالبتين الصادقتين من الجانبين في حكم القضيتين الكليتين فلا اشكال التين على المحالة المتال المتابعة المت

شخصية من الجزئي وكلية من الدكلي (قال اما متباينان) ان كان بينهما تبان بالذات (قوله قان قالت انقض للتقسيم بالسينان الشيئ الى الفسير المبائن أوجهه ان كلا من القسمين خارج عن المقسم وكلا منهما داخل في الاقسام ينتج من الشكل الثالث بعض الخارج عن المقسم داخل في الاقسام بيان الصغرى انهما لو لم يخرجا عن المقسم لكان الجزئيان متصادقين أو متفارقين كليا لكن الثالي بيان الصغرى انهما لو لم يخرجا عن المقسم لكان الجزئيان متصادقين أو متفارقين كليا لكن الثالي باطل فالمقدم مشله والجواب منتع الصغرى تمنع ملازمة الدليل ان أريد بالحكي الكلي حقيقة وتبمنع باطلان التالي إن أريد بهم ما هو أعم من أن يكون حقيقة أو حكما فقوله كيف تجرى اه اشارة الى صغرى الشكل الثالث وقوله مع امتناع اه الى المقدمة الرافعة ودليلها (قال و إما متساويان) ان كان بينهما تغاير بالاعتبار ولما لم يعتد السيد قدس سره بهذا التغاير لم يعتبر التساوى بين الجزئيين (قال متساويان) النبسة بين نقيضي كل قسم من قسمي الجزئي والدكلي وقسمي الجزئيين و بين المختلفين متساويان) النبسة بين نقيضي كل قسم من قسمي الجزئي والدكلي وقسمي الجزئيين و بين المختلفين متساويان) النبسة بين نقيضي كل قسم من قسمي الجزئي والدكلي وقسمي الجزئيين و بين المختلفين متساويان) النبسة بين نقيضي كل قسم من قسمي الجزئي والدكلي وقسمي الجزئيين و بين المختلفة المتعارية المتعارية على المتعارية والمكلي وقسمي الجزئيين و بين المختلفة المتعارية والدين النبسة بين نقيضي كل قسم من قسمي الجزئي والدكلي وقسمي الجزئين و بين المختلفة المتعارية والمتعارية والدين المتعارية والمتعارية والم

المقيد فينافي ما يأتي من أن الجزئيين قد يكونان متساويين (قال وأما الجزئيان) التعرض لهما استطرادي (قال إما متساينان) و بين نقيضهما عوم من وجه مطلقاً فلا حاجة الى اعتبار التّبان الجزئي بينها فقوله الآتي والنسبة بين نقيضي كل قسم منها الح إماميني على التغليب أو مخصوص بالنسب بحسب النحقق فلا ينافي ماذكرنا (قوله كيف) وكذا كيف يجرى بين السكلي والجزئي العموم والخصوص المطلق والمباينة مع الح (قوله الجزئيين) وكذا بين السكلي والجزئي (قوله قلت) أقول كون المساواة بين السكليين موقوفة على النصادق السكلي من الجانبين لا يقتضي كون مطلق المساواة كذلك وقس علميه التباين ويؤيده ما قاله عسد الحسكم من أن رجوع التباين السكلي في السكليين الى سالمبتين كليتين لا يقتصي أن لا يتحقق التباين بدونهما فلا حاجة الى نعم السكلية في المرجع من الحقيقية والحسكية لدفع نقض النقسم المذكور بقوله فان قات الخ (قوله أن الشخصيتين) لو قال أن الشخصية الموجعة أو السالمية في حكم السكلية لحكان أسلم وأخصر وأوفق (قال وإما متساويان) النزاع بين من اعتبر المساواة بين الجزئيين ومن لم يعتبرها لفظي مبني على اعتبار المفارة بالاعتبار وعدمه (قال كا اذا اه) المساواة بين المؤرثيين ومن لم يعتبرها لفظي مبني على اعتبار المفارة بالاعتبار وعدمه (قال كا اذا اه) المولول كهذا الضاحك وهذا السكات المثار مهما الى زيد *

أشرنا الى زيد بهذا الضاحك وهذا السكاتب فالهذيتان متصادقتان متساويتان وهذه هى النسب الاربع بحسب الصدق والمحتمق باعتبار الازمان والأوضاع الممكنة الاجتماع معه (١) لا باعتبار الافراد بان يقال المفهومان ان كان بينهما

(١) (قوله باعتبار الازمان والاوضاع المكنة الاجماع معـه) لم يقل باعتبار الازمان والاوضاع المحققة لانه لا ينطبق على نسب اللزوميات بل بلمبته والموضاع ليخطف الموضاع ليخطف الموضاع ليخطف

عينا ونقيضاً كما سبق كما سيصر به المصنف * تم إن نقيضي الجزئيين كزيد وعمر و كايان كنقيضي الجزئي والسكلي الغير المتناقصين وأما المتناقضان كزيد ولا زيد فنقيض الجزئي كلي أيضاً ونقيض الجزئي والسكلي الغير المتناقضين وأما المتناقضان كزيد ولا زيد فنقيض الجزئي كلي أيضاً ونقيض المسلمة والمحموم والخصوص المطلق ويتعرب وجود ويتعرب وجود والمحموم والخصوص المطلق ومن وجه الاانه على التقدر بن عد العموم والخصوص نسبة واحدة وان كانا واحد من بالجنس وعبر بلفظين كالابوة والبنوة فعند عصام الدين لأمتناع انفكاك أحدها عن الاخر وعند عبد الحسم لاعتبارها من حيث انهما رابطة بين الطرفين من غير اعتبار لحوق أحدها بطرف والاخر والاخر والمحلق من حيث انهما والمحلق أن وجوداً وعدماً (قال والحل النسبة المن المربع حملات (قال بحسب الصدق) أي وجوداً وعدماً (قال والتحقق) تفسير وكتب أيضاً ولذا كان المرجع حملات (قال بحسب الصدق) أي وجوداً وعدماً (قال والتحقق) تفسيرة المناولة والمربع حملات (قولة نسب اللزوميات) سواه كان مقدمها مفروضاً أو محققاً لأن الانصال والموالمة والمناولة المناولة المناولة

اذا كان مقصوراً على الاوضاع المحققة لم يكن لارما و ديدا م يسعبون عن توابا الاعتماد المراز ارتفاعات المحتمد المعلمة المعتبر ال

على المسال كلى من الجانبين بان يتحقق كل منهما مع الآخر فى جميع الازمان والاوضاع الممكنة الاجتماع معه فتساويان

على نسب الاتفاقيات فقط بخلاف الاوضاع المهكنة الاعم من المحققة فالمراد من الاوضاع في نسب الاتفاقيات الخاصة هو الاوضاع المحققة وفي نسب اللزوميات والاتفاقيات العامة أعم منها ومن المفروضة المكنة الاجتماع

راد بالازوميات مايشملها لأن الافتراق فيها لازم أيضاً (قوله الاتفاقيات) اى الاتفاقيات الخاصة وتراد بالازمات والانتفاقيات المنافية المنافية

كلامه قاصرا (قوله على نسب) أى نسب اطرافها وقس عليه السابق واللاحق (قوله الاتفاقيات) وكذا الاتفاقيات المنفصلة اذا كان مقدمها محققاً (قوله هو الاوضاع) أى الممكنة المتحققة في ضمن المحققة (قوله وفي نسب) الاخصر الاولى وفيا عداها أعم منها اه ليشمل الاتفاقيات المنفصلة فان الاوضاع فيها محققة اذا كان مقدمها محققا ومفر وضة ان كان مفر وضا فهى في حكم الاتفاقيات العامة (قوله الاجتماع) أى مع المقدم وان كانت ممتنعة في نفسها (قال بان يتحقق) هذا معني الانصال المحلى من الجانبين (قال كل منهما مع الاخر) مدخول مع مقدم وما قبيله تال فالضمير في قوله معه الله خرو و مكن عكسه (قال كل منهما مع الاخر) مدخول مع مقدم وما قبيله تال فالضمير في قوله معه الله خرو عكن عكسه (قال والاوضاع) سواء كانت محققة أيضاً كما في الاتصال الاتفاقي أولا كما في الاتصال الازومي فلا حاجمة الى تقدير قولنا أو الاوضاع المحققة (قال فتساويان) مرجعهما سالبتان منفصلة كذلك من جانب الاخص وموجبة جزئيمة متصالة من جانب الاعم أو متصلة من جانب الاعم أو متصلة موجبة كلية من جانب الاعم وسالبة جزئية من جانب الاعم *

كطلوع الشمس ووجود النهار أو من أحد الجانبين فقط فاعم وأخص مطلقا كاضاءة المسجد وطلوع الشمس وان كان ينهما افتراق كلى من الجانبين بان لا يتحقق شئ منهما مع الآخر في شئ من الازمان والاوضاع فتبأينان كليا كطلوع الشمس ووجود الليل والا فاعم واخص من وجه كطلوع الشمس وهبوب الريح وهذه هي النسب المعتبرة بين القضايا (1)

(١) (قوله وهذه هي النسب المعتبرة بين القضايا الخ)

(قال كطلوع) وكانسانية زيد و الطقيته (قال وأخص) ومرجعهما متصلتان احداها موجبة كلية من جانب الاخص والأخرى سالبة جزئية من جانب الأعم (قال كاضاءة المسجد) وكحيوانية الشي وانسانيته (قال بينهما افتراق) حقيقي أوجعي عنادي أو اتفاقي (قال من الجانبين) مستغنى عنسه وانسانيته (قال بينهما افتراق) حقيقي أوجعي عنادي أو اتفاقي (قال من الجانبين) مستغنى عنسه (قال بأن لايتحقق) معني الافتراق (قال في شي) معني السكلي (قال فهتباينان) والمرجع متصلتان سالبتان كليتان مطلقتان * ثم الظاهر عندي أن كون الشي نائما وكونه مستيقظا متباينان وان كان النائم والمستدة ط متساويين كا في أولا افتراق كلي (قال وأخص من وجه) ومنه مادة منع الخالق ككون الشي لاشجراً ولا حجراً (قال كطلوع الشمس) وكانسانية شي وفرسيته (قال بين القصايا) ككون الشي لاشجراً ولا حجراً (قال كطلوع الشمس) وكانسانية شي وأبيضيته (قال بين القصايا) مواء كانت قضايا بالقوة أو بالفعل والمراد بالجع مافوق الواحد واللام للاستغراق أي بين كل قضيتين مواء كانت قضايا بالقوة أو بالفعل والمراد بالجع مافوق الواحد واللام للاستغراق أي بين كل قضيتين

(قال كاضاءة المسجد) أى بالشمس لامطلقاً والا الكان أعم من وجه من طلوع الشمس وعلى هدا أخص مطلقاً فني المثالر نشر معكوس (قال من الجانبين) مستدرك وقد يقال هذا محتاج اليه لان الافتراق بينهما أعم من أن يكون من الجانبين أو من أحدها كالاتصال فيما مر. نعم لو جمل الافتراق بمعنى التفارق لاستغنى عنه الكنه مع عدم موافقته لقوله المار اتصال وللتعبير عنه بالانفصال يتجه عليه انه تركلف * و يجاب بان الافتراق وان لم يفن عنه الا أن تقييده بالكلى يغنى عنه (قال في شي) لم يقل في جميع الازمان كا في ماص لانه يكون رفعاً للايجاب الكلى ويكون (قال بان لا الح) تصوير المافتراق الجزئي (قال فتماينان) مرجعهما موجبتان كليتان منفصلتان كا مر أو متصلتان صالبتان كليتان (هذا) والأحسن جمل مرجع ماحكم فيه بالاتصال متصلة والافتراق منفصلةوان لم يكونا على وتيرة (قال بين القضايا) أى بالقوة أو بالفمل فلا يرد الاعتراض بأجزاء الشرطية وهو ظاهر وبالدلالات الثلاث المطابقية وأختبها لان قولهم المطابقة أعم من التضمن في قوة تحققها أعم من تحققه كا يشعر به تعليلهم المطابقية وأختبها لان قولهم المطابقة أعم من التضمن في قوة تحققها أعم من تحققه كا يشعر به تعليلهم

رسندات النسبة الى القضايا متحقق في صمن تحقق مضمون في الواقع المحقق الواقع المحقق أو المفروض التحقق والفروض القضية بلزم أن تكون تلك القضية صادفة لا كاذبة (هذا) واناً اعتبر المن التحقق مضمونها في الواقع لاضدقه لا كاذبة (هذا) واناً اعتبر في نسب القضايا صدقها بمنى محقق مضمونها في الواقع لاضدقها بالمعنى المقابل الكذب ويمير الثناني لكانت جميع القضايا الصادقة متساوية لان كل قضية صادقة فعلى المناه المناني لكانت جميع القضايا الصادقة متساوية لان كل قضية صادقة فعلى المناه المناني الثناني الكانت المنانية المنانية

وقد تعتبر تلك النسبة بين غير القضايا أيضاً كافى الدلالات الثلانة المطابقة واختما (قوله فالتحقق) يعنى أن التحقق والانصال بين كل قضيتين فرع تحقق مضمون كل منهما فى الواقع تحققا محققا أو مفروضا فقوله المحقق أو المفروض صفة لتحقق المضمون أو ضفة الواقع باعتبار مافيه وأما عدم التحقق والافتراق فهو فرع انتقاء أحدهما أو كل منهما كليا أو جزئيا تأمل (قوله فى ضمن) وقد يقال المعنى لتحقق فهو فرع انتقاء أحدهما أو كل منهما كليا أو جزئيا تأمل (قوله فى ضمن) وقد يقال المعنى لتحقق المضمون الذى هو أمر ذهنى وفي ضمن العلم في الواقع إلا مطابقته للواقع وهل هذا إلا معنى الصدق المقابل للكذب كا الامهنى الهدم تحققه في الواقع إلا عما بقنه له وهذا هو معنى الكذب (قوله مادقة) من غدير عكس كاني (قوله صدقها) وكذبها عهنى عدم التحقق (قوله الاصدقها) ولا كذبها معادقة من غدير عكس كاني (قوله صدقها) وكذبها عهنى عدم التحقق (قوله الاصدقها) ولا كذبها من غدير عكس كاني (قوله صدقها) وكذبها عهنى عدم التحقق (قوله الاصدقها) ولا كذبها

بأنه كا انحقق النصمن تحققت المطابقة بدون العكس (قوله الى القضاياً) يعنى ان التحقق بين القضيتين فرع تحقق مضمونهما مماً فى الواقع مطلقاً و يلزمه كونهما صادقتين لمطابقتهما للواقع بدون العكس لجواز المحقق مضمون كل فيه لامع الآخر فالتحقق بهذا المعنى أخص مطلقاً من الصدق كا أن عدمه الذى هو فرع الانتفاء لهما أو لأحدهما أعم مطلقاً من السكذب فظهر من هذا الفرق بين الصدق والتحقق والسكذب وعدمه خلافا لما وهم تأمل (قوله مضمونها) أى لافى ضمن تحقق مضمون كل منهما بدون الآخر والا لزم عدم الفرق بين هذا التحقق و بين الصدق المقابل للكذب (قوله تحقق مصمون) أى مع الأخرى والا لم يبق الفرق بين الصدقين هو نم انه إن أراد بالتحقق المتحقق المحقق فالملازمة مسلمة المنى مع فرسيته مع انها كاذبة و تعميم المطابقة للواقع فى الصدق المقابل للكذب من الفرضية يستلزم كون التفار بينه و بين الكذب اعتباريا وحشوية قوله لا كاذبة وقوله الآنى الصادقة فالذى يتجه أن النسمة التفار بينه و بين الكذب اعتباريا وحشوية قوله لا كاذبة وقوله الآنى الصادقة فالذى يتجه أن النسمة ورسينه والآخر طوفان نوح و بعث محمد صلى الله عليه وسلم لا المعوم المطلق كاهو ظاهر كلامه (قوله ورسينه والآخر طوفان نوح و بعث محمد صلى الله عليه وسلم لا المعوم المطلق كاهو ظاهر كلامه (قوله المنابا الصادقة) وجميع القضايا الكاذبة متباينة كالصادقة والكاذبة

المال من المناطقة ال

الا أنها قد تعتبر محسب محققها وعدم محققها في مادة و احدة كما بين المحصورات و الموجهات محلان المائة وقد تعتبر محسب محققها وعدم محققها وعدم من الجزئية والضرورية من الدائمة وقد تعتبر محسب محققها وعدم محققها مطلقا ولو في مواد مختلفه كما بين طرفي الشرطيات لكن التحقق وعدم مريسة الاستعادة المناهم والمعتبر المناهم والمناهم و

الافاصل فتأمل فيه فانه دقيق

عمنى عدم المطابقة (قال إلا أنها) بيّان للفرق بين النسب في القضايا و بين النسب في المفردات بأن الاولى تعتبر في مادة واحدة ومواد مختلفة بخلاف النانية حَيث لم تعتبر إلا في مواد مختلفة (قال بحسب نحققها) وفي التعبير بالأتصال والافتراق تارة وبالتحقق وعدمه أخرى تفني وكتب أيضا المسكلي من الجانبين أومن جانب واحد (قال وعدم محققها) السكلي أو الجزئي من الجانبين (قال كوي من الجانبين وكون الموجبة الحكلية مباينة المسالمة بن وكون الموجبة المحلية مباينة المسالمة وكون المهملة والجزئية منساويتين (قال أخص ملاهمة والحرور (قال من الجزئية) موجبة أوسالية الجزئية وكون المهملة والجزئية منساويتين (قال أخص مطلقا (قال من الجزئية) موجبة أوسالية الجزئية وكون المهملة والجزئية مقساويتين (قال أخص المحالة (قال من الجزئية) موجبة أوسالية الجزئية وكون المهملة والجزئية مقساويتين (قال أخص المحالة (قال من الجزئية) موجبة أوسالية الجزئية وكون المهملة والجزئية مقدولي عاملين مع تقديم المحرور (قال ولو في مواد) عطف على معمولي عاملين مع تقديم المحرور (قال ولو في مواد) عطف تفديم تفديم المحرور (قال ولو في مواد) عطف تقديم تفديم المحرور (قال ولو في مواد) عطف تقديم المحرور (قال ولو في مواد) عطف تقديم المحرور (قال ولو في مواد) عطف تقديم تفديم في عادلون للوعية المحرور (قال ولو في مواد) عطف تقديم المحرور (قال ولو في مواد) عطف تقديم تفديم في عادلون للوعية المحرور (قال ولو في مواد) عطف على مورد المدرور المحرور (قال ولو في مواد) عطف على مورد المدرور القرير المدرور الم

وقوله في كل وقت) ومقارن لجميع القضايا الصادقة في كل وقت في الصدق (قوله لا في كل) فلا يكون البينة و ببن جميع القضايا الصادقة اتصال كلى فلا يصح مثلا كا كان آدم مثلا كلا كان الطوفان واقماً كان موسى منذراً افرعون (قوله فتأمل) وجهه لافع ماقاله عبد الحسلم من انه لإفرق بين اعتبار الصدق بمعنى المطابقة و بين اعتباره بمهنى التحقق لأنه يلزم حينيد انحصار النسب بين القضايا في التباين والتساوى المخالف لما قر روه عدلى أن القضايا الخارجة الى الفمل لجمة مثلا يقال انها مطابقة للواقع دائما لامتحقة فيه دائما وانه يستلزم تركيب المتصلة السكلية من كل مطلقتين عامتين صادقتين (قال الا أنها) أي بخلاف نسب المفردات فانها معتبرة في مواد مختلفة بالذات (قال بحسب) الاولى تركه لئلا بحتاج الى التكلف في دفع اعتبار الشي في نفسه (قال ككون السكلية) فيه اشعار بان المراد بالقضايا أعم من المنافقية والطبيعية (قال من الجزئية) أي الموافقة لها في السكيف وأما النسبة بينها و بين الجزئية المخالفة لها فيه فيها ينه أخص من نقيضها الى هي الممكنة العامة و بين الشي وأخص من نقيضه عناد كلى جمي (قال مواد مختلفة) كانه مستغنى التي هي الممكنة العامة و بين الشي وأخص من نقيضه عناد كلى جمي (قال مواد مختلفة) كانه مستغنى

Sales les de la company de la contra del la contra del la contra del la contra de la contra del la contra de la contra del la cont

التحقق المعتبران في نسب الاتفاقيات الخاصة ما هو بحسب الوافع المحقق اذ المتبر فيها الاتصال والافتراق اتفاقا وفي نسب عبرها من الاتفاقيات العامة واللزوميات والعناديات العامة واللزوميات والعناديات العامة والمراب المنطقة والمرابطة والمرابطة

انسان حيوان تحقق بعض الانسان حيوان وقد تختلفان كقواما كا كانت الشمس طالمة الح (قال في انسب) أى ونسب أطرافها (قال الخاصة) والاتفاقيات المنفصلة (قال المحتق) أما صفة الموصول الذي هو عبارة عن المنحقق وعدم المنحقق أو صفة الواقع أى الواقع المحقق مافيه من المنحقق وعدمه (قال الاتصال) ناظر الى المنحقق في المدعى وكتب أيضا الاتصال في موجبات المنصلة وسوالط المنفصلة والافتراق بالعكس (قال والافتراق) أى الانفصال ناظر الى عدم المنحقق في المدعى (قال اتفاقا) مناظر الى عدم المنحق في المدعى (قال اتفاقا) ناظر الى قوله ماهو بحسب الواقع المحقق (قال ويما بحسب) مثمال المنحقق المحقق في كل من الأولى والثانية ظاهر ومنال المتحقق المفروض في الاولى كما كان الفرس ضاحكا كان الانسان ناطقا وفي المانية والثانية ظاهر ومنال المنحقق والانصال وفرضيته تمجيقية المقدم وفرضيته وأما محققية أن كان فرضيته أن كان الافتراق وفرضيته أحد الطرفين وأما محتوية المقدم وفرضيته المنافية المنافية ومانه محققية المنافية ومها أذا كانها الفاقية ومانية محققة المنافية المنافية المنافية المنافية المنافية المنافية المنافية ومنافية المنافية المنافية المنافية المنافية المنافية المنافية المنافية المنافية المنافية والمنافية والمنافية المنافية المنافية والمنافية المنافية المنافية

عنه والمراد من المواد ما فوق الواحد ومن الاختلاف الحقيق لا الاعتبارى فلا يتحد مع القسم الأول (قال الممتبرين) الأولى تركه الثلايتوهم المصادرة في قوله الآنياذ الممتبرالخ (قال المحقق) صفة الواقع كا يشمر به قوله الآتي مما بحسب الفرض اذ لو أراد توصيف الموصول لقال بدله من المفروض مع انه أخصر وتوصيفه بالمحقق من توصيف الظرف بصفة المظروف (قال الاتصال) أى في الصدق المحقق فلا برد ان هذا الدليل جاد في الاتفاقيات العامة لان المعتبر فيها اتفاق الاتصال في الصدق المفروض (قال وفي نسب) الأولى ونسب أيكون العطف على معمولي عاملين مختلفين على شرطه (قال من الاتفاقيات) والاتفاقيات المنفصلة وم يقال انها في حكم الاتفاقيات الخاصة ففيه أن مقدمها قد يكون مفروضاً في لا يكون انفصالها بحسب الواقع المحقق (قال والافتراق) لا يخفى أن محققية المتحقق وفرضيته محققية وفرضية المقدم وفرضيته من المنصلة السالبة والمنفصلة الموجبة إما بحسب الواقع المحقق او بحسب الفرض على سبيل منع الخلولا بمعني انه في كل قسم منهما بحسبهما معافلا ينجه أن فرضية عدم التحقق والافتراق ان كان بفرضية أحد الطرفين لا بخصوصه لزم أن لا يكون الانفصال في الحقيقية ومائمة الجم محققاً أصلا

س ا مأ ان عون مونجود مونجود اوكاتباء الفرض اذ المعتبر فيها الاتصال والافتراق لزوما أوفر ضا وقد يكون طرفاهما أوأحدهما (١) العينا والنسبة بين نقيضي كل قسم منها و بين المختلفين (١) كما سبق من غير فرق

رود بكون طر غاهما أو أحدهما الح) كون الطرفين محالين في نسب اللزوميات

كقولنا للزنجي الأمي إما كاتب أو أسود أو بفرضية كل منهما لزم عدام محققية الانفصال في مانعة المختفية الانفصال في مانعة المحتفي المنظمة بالمنافقة بالمنفقة المنافي وبراد بالمحقق ماهو المختفية الانفاقية كقولنا للزنجي المذكور إما لا أسود أو كاتب إلا أن يختار الشق الثاني وبراد بالمحقق ماهو بالفعل أو بالا مكان وبالفرض ماهو مفروض فرض محال كا أشار الى ذلك بقوله وقد يكون طرفاها اه فتأمل (قال الفرض) فرض ممكن أو محال (قال الاتصال) ناظر الى المتحقق في المدعى (قال لزوما) كأن أو لمنع الخلو أي لزومابدون الفرضية أو فرضابدون اللزوم أو لزوما وفرضا فاللزوم فقط في اللزوميات كأن أو لمنع الخلو أي لزومابدون الفرضية أو فرضابدون اللزوم والفرض في اللزوميات والعناديات المفروضة والعناديات المفروضة فقوله لزوما أو فرضا كل منهما قيد لكل من الانصال والافتراق وكتبل أيضا ناظر الى عدم المتحقق في المدعى (قال وقد يكون) أي اذ (قال كل قسم) أي من الافسام الأربعة أعنى المتساويين والاعم والأخص مطلقا وهكذا (قوله اللزوميات) نحو كما كان زيد حماراً كان ناهقاً

لصدق الاولى عن صادق وكاذب والنانية عن غير الصادقتين فلا بد أن يكون أحدها كاذبا فقط أو مع الآخر أو بفرضية المقدم نزم أن لا يكون ذاك فيهما اذا كانتا اتفاقيتين والمفروض في الأولى مقدماً عققاً كقولنا للزنجي الأمي هذا اما كاتب أو اسود أو بفرضية التالى لزم ذلك اذا كان المفروض فيهما نالياً كقولنا للزومي : الامي اما أبيض أو كاتب أو بفرضيتها معاً لزم عدم كونه محققاً في مانعة الجمع الاتفاقية كقولنا للزنجي المذكور * إما لا اسود أو كاتب * والجواب باختيار الثق الثاني أو الثالث وارادة المحقق بالفعل أو بالامكان من المحقق والمفروض فرض محال من المفروض تعسف اذ المتبادر من المحقق المحقق بالفعل ومن المفروض أعم من المفروض فرض ممكن أو محال كما سمبق نظيره من المصنف في الحاشية * على أنه برد على اختيار الثالث أنه لا يكون المتحقق وعدمه على نهج واحد هكذا ينبغي يحقيق الماهم (قال لزوم الله كال المتبادر فلو قال تحقيقاً أو فرضاً لـكان أولى وأنسب بقوله أعم منه وهما الح (قال وقد يكون) خلاف الممتبر (قال طرفاها) أي الاتصال والانفصال (قال من غير) تأ كيد والاخصر تركه المتبر (قال طرفاها) أي الاتصال والانفصال (قال من غير) تأ كيد والاخصر تركه (قوله في نسب الح) الاخصر الأولى أن يقول في المزوميات والعناديات وكون أحدها محالا فيهما وفي الانفاقيات الح

. فی نمیق مات

(۹_برهان)

واعلم ان بين الفهو مين مفر دين كاما أو مركبين أو مختلفين نسبا اخرى بحسب نجويز العقل محرد النظر الى ذابهما (٢) مع قطع النظر عن الخارج عهما النظر الى ذابهما (٢) مع قطع النظر عن الخارج عهما النظر الى ذابهما (٢)

والعناديات وكون أحدها محالاً في نسب اللزوميات والعناديات والاتفاقيات العامة فلا بد من تعميم الاوضاع من الاوضاع المحققة والمفروضة (١) (قوله وبين المختلفين الى آخره) من عين احدها ونقيض الآخر (٢) (قوله محسب مجويز العقل الى آخره) هذا غير مااعتبر في كلية كل كلى من قطع النظر عما سوى ذلك الكلى ولذا جوز العقل صدقه على كل شي ولم يجوز صدقهما على كل شي في التناقضين كالانسان واللاانسان بل قطع النظر

(قوله والعناديات) كقولنا دائما إما أن يكون زيد شجراً أو حجراً ولا ينصورذاك في الحقيقية ومانعة الحلو لامتناع صدقهما على المحالين (قوله الازوميات) كقولنا كما كان زيد حاراً كان جسما (قوله والعناديات) كقولنا في الحقيقية إما أن يكون هذا العدد زوجاً أو فرداً ولا مندوجة المحقيقية عن ذلك وفي مانعة الحلو إما أن يكون الخافي شجراً أو حجراً وفي مانعة الخلو إما أن يكون الزغام لاحجراً أو لاشجراً (قوله والاتفاقيات) كقولنا كما كان الفرس كاتباً كان الانسان ناطقاً وظاهر أن الاحد أو لاشجراً (قوله والاتفاقيات) كقولنا كما كان الفرس كاتباً كان الانسان ناطقاً وظاهر أن الاحد تفرعه بالنسبة الى كون أحدهما محالا إنما يحسن اذا كان ذلك الاحدهوالمقدم تأمل (قال أوس كبين) تقرعه بالنسبة الى كون أحدهما محالا إنما يحسب القددة والحمل أو بحسب الصدق والتحقق تقر كان بيانة مقضور أو قوله بالنفل (قال مع قطع النظر) تفدير ترتيب اللف (قوله بل قطع النظر) لما لم كل كلى أي حقيق (قوله ولذا جوز العقل) نشر على غير ترتيب اللف (قوله بل قطع النظر) لما لم يقد قوله هذا غير ما اعتبر الح المباينة بين النجويزين لاحمال أن يكون الغيرية بالعموم والخصوص يفد قوله هذا غير ما اعتبر الح المباينة بين النجويزين لاحمال أن يكون الغيرية بالعموم والخصوص على على من وجه أو بحسب المفهوم فقط قال بل قطع النظر الح فبل هذه انتقالية

(قوله فلا بد) ويلزمه عموم الاتصال والافتراق من المحقق والمفروض فني كلامه اقامة الملزوم مقام اللازم وقوله فلا بد) ويلزمه عموم الاتصال والافتراق من المحقق والمفروض فني كلامه اقامة الملزوم مقام اللازم (قال أو مركبين الخ) نامين أو نافصين أو مختلفين (قوله هذا) أى قطع النظر المعتبر في المواقع وهو هنا غير قطع النظر المعتبر في تجويز المقل المذكور في الحاشية المنوطة على قوله المساولة عند المصنف فلا بجوز المعتبر في كون المفهوم كليا فلا برد أن النسبة حينه منحصرة في المساولة عند المصنف فلا بجوز التقسيم الى هذه الاقسام لئلا يلزم جعل القسيم قسما (هذا) ولو قال بدل قوله غير ما الخ غير ما اعتبر في تجويز العقل في المارة من قطع الخلكان أوضح (قوله على كَلُّخَالِحُ) الاخصر الاولى على المحتويز العقل في الحقول في المحتور الاولى على المحتورة العقل في المحتورة العقل في المحتورة العقل في المحتورة المحتورة العقل في المحتورة المحتورة العقل في المحتورة العقل المحتورة العقل في المحتورة في المحتورة العقل في المحتورة المحتورة العقل في المحتورة المحتورة في المحتورة

وتسمى نسبا بحسب المفهوم بان يقال ان تصادقا بحسب ذلك التجويز كليامن الجانبين فتساويان كالحد التام مع المحدود اومن احد الجانبين فقط فاعم واخص مطلقا كالحد الناقص مع المحدود (١) وان تفارقا كليا

عمآ سوى المفهومين وقطع النظر عما سوى الحدها متباينات لايجتمعان في محــل واحد اصلا كما لايجتمعان الفي المسلم واحد اصلا كما لايخفى (١) (فوله كالحد الناقص مع المحدود) كالجسم الناطق مع الانسان

(قال فتساويان) والمتساويان بهذا المهنى أخص منهما بلهنى المار مطلقا وهدا ظاهر ولا يتحقق هذا القسم إلا فى مفهومين متفايرين بالاجمال والتفصيل فقط فليس منه النائم والمستيقظ (قال فأعلم) ولا يتحقق هدا القسم إلا فى مفهومين أحدها جزء الاخر سواء كان مساوياً له كالناطق الانسان أو أعم كالحيوان والجسم والجوهر له (قال وأخص مطلقاً) وبين الأعم والاخص المطلق بهذا الاعتبار وبالاعتبار السابق عموم من وجه لتصادقهما فى الحيوان والانسان وافتراق الثاني فى الماشي والإنسان والاول فى الناطق والانسان و بين الاعم والاخص من وجه بالاعتبار بن عموم مطلق من هذا الاعتبار العبار فى الناطق والانسان و بين الاعم والاخص من وجه بالاعتبار بن عموم مطلق من هذا الاعتبار العبار العبار فى الناطق والانسان والابيض والافتراق الانسان والعبار العبارة الاعتبار العبارة الاعتبار العبارة الاعتبار العبارة الاعتبارة الاعتبارة الاعتبارة الله المساوى أو الاعم المساوى أو الاعتبارة المنابقة الاعتبارة المنابقة الاعتبارة المنابقة الاعتبارة الاعتبارة المنابقة الاعتبارة الاعتبارة الاعتبارة المنابقة الاعتبارة المنابقة المنابقة الاعتبارة الاعتبارة الاعتبارة الاعتبارة الاعتبارة الانسان والابيض والافتراق الانسان والانتراق المنابقة الانسان والابيض والافتراق الانسان والانتراق الانسان والانتراق الوابين والانتراق المنابقة الانسان والابيض والانتراق الانسان والانتراق الانسان والانتراق الانسان والانتراق المنابقة الانسان والابيان والانتراق المنابقة والانتراق والمنابقة والانتراق والمنابقة والانتراق والمنابقة والانتراق والمنابقة والانتراق والانتراق والمنابقة والانتراق والانتراق والمنابقة والمنابقة والانتراق والمنابقة والانتراق والمنابقة والمنابقة

شي (قوله متباينان) اذ في الثاني يلزم عدم الاحظة الآخر وفي الاول يلزم الاحظته فيلزم الجماع المتناقضين على شي واحد (قال بان يقال) أقول معرفة هذه النسب مما ذكره المصنف صعب ولو وضع لها ضابطة لكان أولى بان يقول كل مفهوم اذا نسب الى آخر فاما أن لايشتركا في شي أصلا فتباينان كالمتناقضين أو يشتركا فيسه فاما أن يكون كل ما و ذاتي لاحده فا ذاتيا الاخر و بالعكس فمتساويان كالحد الثام والمحدود أو بدون العكس فبينهما عوم وخصوص مطلق كالحيوان والانسان والا فبينهما عموم وخصوص من وجه كالانسان والماشي (قل فمتساويان) والمتساويان بهذا المعنى أعم منهما بالمعنى المار عوما وجهيا. مادة اجتماعهما الانسان والمبشر وافتر اق ماهنا مثال المصنف لان المعتبر فهامم كونهما كايين والحد التام ليس بكلي وما سمبق الانسان والناطق هذا اذا اعتبر التفاير الاعتباري ولو بغير كايين والحد التام ليس بكلي وما سمبق الانسان والناطق هذا اذا اعتبر التفاير الاعتباري ولو بغير الاجمال والتفصيل والا فالنسبة بينهما معاينة . وعلى النقديرين القول بظهور كونهما بهذا المعنى أخص منهما بالمهني المار غير ظاهر (قال كالحد الخ) كأن الكاف اشارة الى الرسم النام الاكل مع الرسوم لا للافراد الذهنية

من الجانبين فتباينان كلياً كالمتناقضين نحو الانسان واللا انسان والا فاءم واخص من وجه كالانسان مع الضاّحك أومع الاشي (تنبيه) قد يطلق الكلي على الاعم والجزئ على الاخص على الاخص

اذ ١١ اعتبر في مفهوم الانسان الجسم والناطق وقيد آخر هو الحساس المأخوذ في الحيوان المأخوذ في الانسان صدق عند العقل بمجرد النظر الى ذاتهما أن كل انسان جسم ناطق بدون العكس اذ يجوز عند العقل أن يكون هناك جسم ناطق غير حساس فيكون جسما ناطقاولا يكون انسانا فيثبت العموم بحسب التجويز وان كان ذلك الجسم محالا في نفسه بخلاف الحد التام معة أذ كل ما اعتبر في (أحدها)

(قوله هو الحساس) والنامى المأخوذ من الجسم النامى المأخوذ فى الحيوان (قوله هناك) أى افراد الجسم (قوله غيرحساس) أو غير نام (قال من الجانبين) مستفنى عنه كامن غير مرة (قال فمتباينان) وبين المتباينين بالاعتبارين عوم من وجه مادة الاجتماع مثال المصنف والافتراق لما من اللانسان والضاحك فان بينهما مباينة بالاعتبار الاول وعوما من وجه بهذا الاعتبار وكما هنا النائم والمستيقظ ومانعتا الجمع بالمعنى الأعم والاخص فان بينهما مباينة بحسب المفهوم صرح به عصام (قال وأخص) ومن هذا القسم المرسوم مع كل من الرسمين النام والناقص (قال قدد يطلق) بالاشتراك المفظى

(قال من الجانبين) مستدرك ان لم يرتكب التجريد أو النأكيد كا من غير مرة (قال كالمتناقضين) أشار بالكاف الى العدم والملكة وأمثالهما (قال من وجه) ومنه المرسوم بالنسبة الى الرسيم الناقص كا نبه عليه وكذا الرسيم التام ان لم يكن أكل من الحد التام والا فهو أخص مطلقا من المرسوم (قوله اذ لما اعتبر) أى علم انه معتبر بحسب نفس الأمم فلا يرد أن الاعتبار مناف لكون الانسان ماهية حقيقية (قوله وقيد آخر) أى مثلا (قوله صدق) أى حكم العقل بصدق هذه القضية ومطابقتها الواقع بمجرد الخولم يحكم بصدق عكسه اذ يجوز الح (قوله وان كان) الاخصر الاولى أن يقول بعد قوله غير حساس وان كان محالا فى نفسه و يترك قوله وان الخ (قوله ما اعتبر الخ) أى اعتبار الجزء فى غير حساس وان كان محالا فى نفسه و يترك قوله وان الخ (قوله ما اعتبر الخ) أى اعتبار الجزء فى المحلق المراد بما الجزء فلا يتجه لزوم اعتبار الشي فى نفسه بالنسبة الى الحد (قال على الاخص أى المطلق لامن وجه ولا مطلق الاعم الشاءل العموم المطلق ومن وجه وكذا قوله على الاخص أى المطلق لا مطلقا (قال على الاخص) لم يقل على أخص تحت الاءم كا هو المشهور لئلا يتجه عليه أنه أخذ

ويسميان كليا وجزئيا اضافيين فكل جزئى حقيق جزئى اضافى بدون العكس كما فى كلى الحريق اضافى بدون العكس كما فى كلى الحص من كلى آخر واما النسبة بين الكلى الحقيق والإضافى فبالعكس لان الكلى الحص من كلى الحقيق والإضافى اخص مطلقاً من الحقيق ويسمئن ويتعلن المنافى اخص مطلقاً من الحقيق ويسمئن ويتعلن المنافى اخص مطلقاً من الحقيق ويتعلن ويتعلن المنافى المنافى الحص مطلقاً من الحقيق ويتعلن ويتعلن المنافى المنافى

فصل في الذاتي والعرضي ﴿
وَصِل فِي الذَّاتِي وَالعَرضِي ﴾
الكلي المحمول على شيءٌ آخر كلي أو جُزئي ان لم يهكن خارجا عن ذاته

(قال إضافيين) النسبة فيهما من نسبة الشي الى سبب صفته لأن كاية الانسان مثلا بهذا المهنى حصلت بالاضافة الى ماتحته من الاصناف والاشخاص وجزئيته بهدا المهنى حصلت بالاضافة الى مافوقه من الاجناس والفصول المعيدة أو الاعراض العامة وأما النسبة في الجزئي والسكلى الحقيقيين فمن نسسبة الشي الى المنظور اليه لصفته لأن جزئية زيد وكلية الانسان بالمعنيين السابقين حصلت بالنظر الى حقيقتهما لاغير (قال فبالهمكس) وأما بين الجزئي الحقيقي مع كل من السكليين فالمباينة وهو ظاهر وبين الجزئي الاضافي مع كل منهما فعموم وخصوص من وجه مادة الاجتماع الانسان والحيوان والجسم ومادة افتراق الجزئي عنهما الاشياء والسكلى ومادة افتراق السكلي عنه المفهومات الشاملة للاشياء والسكلي الحقيق بخصوصه نقائضها (قال لان السكلي) الاولى أي فالسكلى (قال من الحقيق) حيث بصدق الحقيق على السكليات الفرضية دون الاضافي (قال المحمول) أي حملا ايجابيا ولو جزئيا كما في القشيق الحقيق على السكليات الفرضية دون الاضافي (قال المحمول) أي حملا ايجابيا ولو جزئيا كما في القشيق الحقيق على السكليات الفرضية دون الاضافي (قال المحمول) أي حملا ايجابيا ولو جزئيا كما في القشيق

أحدالمتضايفين في تعريف الآخر. ويتكلف لدفعه * ثم إنه تعريف لفظي فلا بردأنه فاسد لكونه تعريفا الجله الله الدون (قال ويسميان) فيه مسامحة و قوله اضافيين مبنى على النوزيع في العطف الحكمي (قال فيكل جزئي الخ) لا ينتقض بذات الواجب تعالى لما من أن كل جزئي أخص مطلقاً من الكلي الصادق عليه فهو أخص من مفهوم واجب الوجود على انه أخص من المفهومات الشاملة (قال كما في الخ) أى لصفة هي افتر اقي الذاني عن الاول في الخ فالكاف عمني اللام *واو قال ولا عكس لوجود الاضافي دونه في كلي أخص من آخر لكان أوضح (قال لان الكلي الخ) أقام حرف التعليل مقام اداة التفسير دونه في كلي أخص من آخر لكان أوضح (قال لان الكلي الخ) أقام حرف التعليل مقام اداة التفسير من على أن هذه الدعوى لأتحتاج الى دليل (قال أخص مطلقا) أى بدرجة إن قيد تفسيره بالاعم من شي بالامكان و بدرجتين إن قيدبالفعل (قال المحمول الخ) الحل في الذاتيات الاتحاد و في العرضيات الاتصاف على ما في شرح التجريد فلا حاجة الى تقييد الحل بالايجاب * و عكن القول بانه تركه لان المتبادر من الحل الايجاب أذ الحمول سلما مباين ليس بذاتي ولاعرضي * ثم ان في التوصيف بالمحمول ايماء الى أن المنقسم الى الذاتي بالمهني الاعم والعرضي ما يحمل في نفس الأمر (هذا) وأن المراد

وحَقَيْقَيَّهُ فَذَاتِى لَهُ سُواءَ كَانَ عَيْنَ حِهْيَقْتُهُ كِالْحَيُوانَ النَاطَقُ اللَّاسِانُ اوَ جَزَأُهِمَ المساوى لها مميزًا لها عن جميع ماعداها كالناطق له او جزأها الاعم مميزًا لها في الجملة كالحساس والنامي

الثانى العرضى وفيه اشارة الى أن الذاتية والعرضية لا يوصف بهما الدكلي إلا بالنسبة الى أمر آخر محمول عليه فلا يكون الفرس مثلاً عرضاً بالنسبة الى الإنسان كالا يكون ذاتياً (قال وحقيقة) أقول ان اريد صحده فلا يكون الفرس مثلاً عرضاً بالنسبة الى الانسان كالا يكون ذاتياً (قال وحقيقة) أقول ان اريد بالحقيقة مآبه الشيء هو هو فعلى تقدير كون الشيء المحصول علمه جزئه الا يتصور الهين والجزء المساوى من أقسام الذاتي ولا الأمر المساوى أو الاخص من أقسام العرضي أو مآبه بجاب عن السؤال ما هو يوعية أو جنسية فعلى تقدير كون الشيء الحمول عليه كلياً لا يندر حالية ع والجنس بالنسبة الى المصول نوعية أو جنسية فعلى تقدير كون الشيء الحمول عليه كلياً لا يندر حالية ع والجنس بالنسبة الى المصول ولا بعض الفيصول بالنسبة الى المعضول عليه كلياً لا يندر حالية ع والجنس بالنسبة الى المصول ولا بعض الفيصول بالنسبة الى المعضول عليه كلياً لا يندر النوع والجنس بالنسبة الى المعام و كذا الله الموات المناطقة من المناطقة من المناطقة المناطقة عند المناطقة المناطة المناطقة المناطقة المناطقة المناطقة المناطقة المناطقة المناطةة المناطقة المناطقة المناطقة المناطة المناطقة المناطة المنطقة المناطقة المناطقة المناطة المنطقة المناطقة المناطة المنطقة المناطة المنطقة المناطقة المناطقة المناطقة المناطة المنطقة المناطقة المناطقة

السؤال بما هو * وما يقال انه على هذا اذا كان المحمول أو الرابطي (قال وحقيقته الح) المراد بها ماجياً بعن السؤال بما هو * وما يقال انه على هذا اذا كان المحمول عليه كاييا لايندرج النوع والجنس بالقياس الى الفصول ولا بعض الفصول ولا بعض الفصول ولا بعض الحرضي بالقياس الى بعض آخر في شيء من الاقسام ففيه أن كل كلى بالقياس الى حصصه نوع فكل فصل وعرضي حقيقة لوقوعه في جواب السؤال عاهو عن الحصص فكل من المنسوب الاربع بالقياس الى المنسوب اليه الأعم منها خاصة كل يساويها المتحقق فما عدا الثالث وبالقياس الى المنسوب اليه الاخص عرض عام (قال فذاتي) قيد تسمم إن أطلق الذاتي على الحد النام والا فقسم (قال كالحيوان) الراد بالحيوان الناطق مُع برَّه أعني الانسان أطلق الذاتي على المحمول بالحيوان الناطق فقوله للانسان أي لافراده فني العبارة تساهل فلا يرد انه لا يصح التمثيل للكلي المحمول بالحيوان الناطق في الحمل بالركبه ولا محمول الا على مذهب من يقول ان المغايرة الذهنية بالاجمال والتفصيل كافية في الحمل * ولا يبعد القول بان جول موضوع البحث الكلي باعتبار الاغلب وبان الراد به ماليس بجرئي في الحمل * ولا يبعد القول بان جول موضوع البحث الكلي باعتبار الاغلب وبان الراد به ماليس بجرئي في الحمل * ولا يبعد القول بان جول موضوع البحث الكلي باعتبار الاغلب وبان الراد به ماليس بجرئي الحكان أولى

أحدها اعتبر في الاخر فبينهما محسب ذلك التجويز مساواة (١) (قوله أو غير ممهز اصلا الى آخره) هذا مبنى على ان المع بر في المميز الذاتي في اصطلاحهم هو المميز عن جميع مايشار كه في الجنس فوقه عميزا بالذات فلا يكون الجيوان مميز أذاتيا في اصطلاحهم وانهميز الانسان عماعدا الحيوان لان عميز وللانسان بواسطة الفصول الأخوذة فيه كالحساس والنامي والقابل للابعاد لا بالذات اذ قدا خذفيه العبس أله الى الذي لا يتصور ان يكون مميز اللانسان عما يشاركه في جنس فوقه اذ لاجنس فوقه فكان الحيوان مشتملا على المميز في الجملة وعلى غير المميز اصلا فلا يكون مميزا بالذات بل بواسطة بعض اجزائه * ولك ان تقول وعلى غير المميز اصلا فلا يكون مميزا بالذات بل بواسطة بعض اجزائه * ولك ان تقول

وقال كالجوهر والحيوان) كل من الجوهر والحيوان ممير الانسان عن المشارك الوجودي بالذات الا أن الاول لا معزو عن المشارك الجنسي أصلاً والثاني لا معزو عنه بالذات مع أن المراد ذلك (قوله في الممير الداني كروكية ب أيضاً معرف أي بخلاف المهيز العرضي فأنه أعم من أن يكون مميزاً عن المشارك الجنسي الداني كروكية بالمعرف المهيز العرضي فأنه أعم من أن يكون مميزاً عن المشارك الجنسي أي اذا أو الوجودي كا في خواص المحتاس العالمية (قوله هو المهيز) تعريف (قوله في الصطلاحية) أي اذا اعتبر في المهيز الذاتي ماذ كر لا يكون الحيوان من افراد المعرف أعنى المهيز الذاتي كا لا يكون من افراد المعرف أعنى المهيز الذاتي كا لا يكون من افراد المعرف أعنى المهيزة عن المشاركات الوجودية بمالذات التعريف وهو عمل من الفصول البعيدة * وكتب أيضاً أي مميز الانسان (قوله في الجلة) أي وأما الفصول مطلقاً قريبة أو بعيدة فهي ناقصاً (قوله عميز المميز) وهو كل من الفصول البعيدة * وكتب أيضاً أي وأما الفصول مطلقاً قريبة أو بعيدة فهي ناقصاً (قوله عير المميز) وهو كل من الفصول البعيدة * وكتب أيضاً أي وأما الفصول مطلقاً قريبة أو بعيدة فهي ناقصاً (قوله عير المميز) وهو كل من الفصول البعيدة * وكتب أيضاً أي وأما الفصول مطلقاً قريبة أو بعيدة فهي ناقصاً (قوله عير المميز) وهو كل من الفال (قوله بعض أجزائه) أي وأما الفصول مطلقاً قريبة أو بعيدة فهي

(قوله أن المعتبر) أى المعتبر فيه اعتبار المعرف بالكسر في المعرف فلا برد أن المميز الذاتي عين المميز علم علم علما يشاركه الح فيلزم اعتبار الشي في نفسه . ولو قال هو الهميز الذاتي بالذات عن المشارك الجنسي فلا الحال أخصر وأولى (قوله لان تمييزه) علة لتفرع لا يكون الح عما قبله أشار به الى صغرى الشكل الثاني و بقوله المعتبر . الى كبراه المستقريره أن الحيوان ليس مميزاً الانسان بالذات والمميز الذاتي له بميزه بالذات و بقوله كالحساس) الكاف استقصائية إن كان العطف مقده اعلى الربط (قوله فوقه) الاولى تركه (قوله اذ لا الح) اشارة الى أن صدق السالبة هنا بانتفاء القيد الأخير وتمييز الجنس العالى للانسان عما يشاركه في الوجود (قوله ولك ان الخ) فعلى هذا لا يحتاج الى اعتبار تقييد التمييز بقوله بالذات

نفصح يخاويوخط برمعاله مفردايني

مساويا لها أو أخص مميزا عن جميع ماعداها كالضاحك بالقوة أو بالفعل أو أعم تميزا لها في الجملة أو غير مميز أصلاكالشي جميع ذلك للانسان(١) (ثم الذاتي المشترك

الميز في اصطلاحهم مايكون مقولا في جواب أى شي هو وذلك الجواب مشروط بان لا يكون مشتركا تاما كما ذكروا فلا يكون الحيوان وامثاله نميزا اصلا (١) قوله كالشيئ فانه بمعنى ما يمكن أن يعلم ويخبر عنه وهيو بهذا المعنى

مميزة بالذات بناء على عدم تركبها من الجنس والفصل (قال عرضي)وهو ثلاثة أقسام أيضاً (قال مساوياً) ومنه الانواع والاجناس بالنسبة الى فصولها المساوية (قال أخص) ومنع ألاصناف بالنسبة الى الانواع الدواع والاجناس بالنسبة الى الانواع الدون والنبية المان المنافق الدون والنبية المان والمنافق المان والمنافق المنافق والمان والمنافق المنافق المن تميزاً) صفة كاشفة لكل من الشُّه قين ﴿ وَكُتَبِ أَيْضاً والمراد بالمُّهُمْ هاهِنا وَفِي ما يأتِي أعم من الممنز بالذات أو بواسطة الجزء كالا يخفي (قال ماعداها) من المشار كات الجنسية أو الوجودية (قال في الجلة) ومنه الاجناس والفصول المقومة بالنسبة إلى الفصول المقسمة * وكتب أيضا كالماشي والمنحيز (قال ذلك) من كالجوير والجمدوا في من والمنطق المناطق من الماطق المناطق الامثاة السبعة (قوله أن بعلم) من العلم عمني مطلق الادراك الشامل للتصور والتصديق والتصور أعم من أن يكون بالكنه أو بالوجه فيشمّل ذايه تعالى و إن قلنا بامتناع مقد الحكنه تحلى المذهب المرجوح كَمن أن العَلمُ بالشيءُ من الوجه علم بعرمن ذلك الوجه لا على المذهب المنصور من انه علم بذلك الوجه (قوله و يخبر عنــه) أى وَلُو في غــير قالب اللفظ الموضوع بازائه فَيْشَمل المعانى الحرفية لــكن الأولى نركه (قوله أيُّ شيءُ هو) أي في ذاته أو في عرضه كما يفيده عــدم تقييد الممنز بالذاتي في قوله ولك (قوله مشتركا) أي بالنسبة الى مجموع أفراد نفسه فلا يرد أن في التفريع نظراً لان الحيوان ليس بمشترك نام بالنســبة الى افراد الانسان فيلزم كونه ممزاً ذاتياً في اصطلاحهم (قال أو أخص) ومنــه الاصناف بالنسبة الى الانواع وفصولهامساوية أو أعم. وتخصيصها بالمساوية نحكم وكذا الاصناف والانواع وفصولها المساوية بالنسبة الى الأجناس وفصولها مطلقاً (قال مميزاً) المراد بالمميز هنا وفعا يأتي المميز بالذات كما فها سبق وتعميمه من الممنز بالذات وبواسطة الجزء مع عدم كونه على نهج مام حشو لان التميز هنا أعم من أن يكون عن المشاركات الجنسية أو الوجودية وما عدا القسم الرابع من أقسام العرضي مميز من المشاركات الوجودية بالذات نعم لو اعتبر التميز عن الأولى فقط لاحتيج اليه لادخال الانواع والاجناس مثلا بالنسبة الى فصولها في أقسام المرضى (قوله فانه يممني) الاحسن معنى ترك بممنى (قوله و بخبر عنه الخ) أفاد بدلك إن المراد بالعلم به تضوره بالوجه المصحح للحكم علميـه سواء كان بالكنه أو الوجه فلا ينتقض جامعية التعريفبذاته تعالى لامطلق الادراك الشامل للتصور والنصديق ولا النصور بالكنه فلايرد

بين الجزينات ان اشتركت تلك الجزئيات في ذاتى آخر خارج عنه فيهو مشترك نافص ينها كالحيوان بالنسبة الى افراد الانسان حيث اشتركت في الناطق أيضا وكالناطق حيث اشتركت في الناطق أيضا وكالناطق حيث اشتركت في الحيوان أيضاً والآفشترك تام كالانسان بالنسبة الى افراده

عارض لكل شي واجبا كان أو ممكنا أو ممتنعا فلا يتصور أن يكون مميزا لشي عن شي فضلا عن المشاركات الجنسية فتأمل بين اللهامية

اذ لافائدة في ذكره مع أنه بجيمتاج الى تأويلة بالنسبة الى المعنى الحرفي والقضية (قوله عارض لكلشي المدنية الى المفنى الحرف والقضية أيضاً (قوله فعال) كأنه اشارة الى ماقاله عبد الحكيم انه يميز الماهية عن نقيضه اللاشي وانه كان ذلك النقيض فرداً له باعتبار (قال بين الجزئيات) قسمان مشترك أنام ومشترك ناقص لانها ان الخوق أقل أن اشتركت لو قال ثم الذاتي ان اشتركت جزئياته في ذاتي الح الديني ثم المراد بالجزئيات كام ان كان الذاتي الا خراءم و بعضها ان كان أخص (قال في ثاني آخر) أخص كا في المثال الاول أو اعم كا في المثال الثاني من وكتب أيضاً لذلك الجزئيات (قال خارج الح) سواء كان ذلك الذاتي الخارج كا في المثال الثاني من وكتب أيضاً لذلك الجزئيات (قال خارج الح) سواء كان ذلك الذاتي الخارج خاصة غير شاملة للذاتي الاول كافي المثال الاول أو عرضاً عاماً له كا في المثال الثاني (قال والا) بأن لم يشترك تلك الجزئيات في خاتي آخر أصلاً كالجوهر بالنسبة الى مجوع أفراده أو اشتركت في ذاتي آخر الخلي الأول كالجسم بالنسبة الى مجوع أفراده وكالانسان بين الخرية والمنات المنات الم

أن الاولى تركه اذ لافائدة فى ذكره نعم بحتاج الى تأويله بالنسبة الى المدانى الحرفية والضائر المستترة والممتصلة والقضايا والاقيسة بأن المراد الاخبار عنة ولو فى غير قالب اللفظ الموضوع له أو تمن مرادفه أو باعتبار تأويله بهذا اللفظ أو القضية أو القياس مثلا الا أن شيوع هذه التأويلات يسهل أمره (قوله لكل شيء) الاولى لكل مفهوم (قال بين الجزئيات) حقيقية أو اضافية (قال ذاتى آخر الخ) خاصة للذاتى الاول ان كان أخص وعرض عام له ان كان أعم والاول بالنسبة الى هذا الذاتى بالعكس (قال فهو مشترك الخ) التمريف الضمنى له افظى أو اشتركت فيه بالمهنى اللغوى والمعرف بالمعنى الاصطلاحى وتعلق بينها به بحسب المهنى الاصلى فلا يلزم توقف الشئ على نفسه هذا والاولى ترك قوله بينها (قال والا الخ) النفى متوجه الى كل من المقيد والقيد فيحصل قسمان (قال فمشترك نام) ومنه النوع الحقيق فانه مشترك نام دائما كالاجناس سافلة أو عالية أو متوسطة بالنظر الى مجموع افراد نفسها وأما الفصل فشترك ناقص دائماً قريباً أو بعيداً كالاجناس بالنسبة الى افراد ذاتى أخص منها (قال الى افراده) أى أو فردين منه

وكالحيوان بالنسبة الى بحوع افراده (١) فكل ذاتى بميز الماهية في الجلة فهو مشترك ناقص مطلقا وله بالنسبة الى افراد نفسه * وكل ذاتى سواه فهو مشترك تآم بالنسبة الى افراد نفسه و ولا نفسه و تأقص بالقياس الى افراد ذاتى أخص منه ان وجد الاخص كالحيوان * واعلم أن مطلوب السائل بكامة ما عن الواحد تمام حقيقته

(١) (قوله بالنسبة الى جموع افراده) زاد المجموع لما سبق أنه بالنسبة الى بعض افراده

(قال مجوع أفراده) أو مجوع فردين أحدها من نوع والآخر من آخر (قال ف كل ذاتي) هذا مفرع عن الشرطية الأولى * وقوله الآتي وكل ذاتي سواه * بالنسبة الى المعطوف عليه أعنى مشترك نام مفرع عن الشرطية الثانية وليالنسبة ألى المعطوف مفرع عن الشرطية الأولى (قال بمن أي بالذات المعرف مفرع عن الشرطية الأولى (قال بمن أي بالذات المعرف مفرع عن الشرطية الأولى (قال بمن أي بالذات المعرف مفرع عن الشرطية الأولى المناق المعرف مفرع عن الشرطية الأولى المعرف أي بالذات أو فاقصاً (قال والمعلق المعرف وأما بحسب المعرف وأما بحسب المعرف وأما بحسب المعرف وأما بحسب المعرف المعرف

(قال كالحيوان والنسبة الح) الاولى كالجوهر والنسبة الح ليكون في كلامه اشارة الى أن المشترك التام وسيم المنتيز المنتيز

المختصة به بمعنى المختصة بنوعه (١)

Cair raid En with الانسان كان مشتركا ناقصاً (١) (قوله حقيقته المختص عتصة نزيد وقد قلتم إنه مقول في جواب السؤال عا هو عن زيد وحده وأن السائل عن الواحد طالب لتمام حقيقته المختصة به * ثم اعلم أن المقول في جواب ماهو على ثلاثة أقسام *

(قال المختصة) قال عبد الحكم الاختصاص بالنظر الى السؤال انتهى فلا حاجة الى ما ارتكبه المصنف (قَالَ مَبْوعَمُ) أي بحذف المضاف عـلى الضمير المجرور في به على تقـدىر أن يكون الواحــد شخصياً أو صنفياً . وأما على تقدير كونه نوعياً أو جنسياً فلا حاجة الى القول بحدف الضاف كما لا مخنى (قوله أي ليست) هذه الحاشية الممان فائدة تفسير المحتصة بقوله عمني المحتصة بنوعه والحاشية النالية المالية ا اعْتَر إض على ذلك التفسير مُمْ جُواْبِهِ * وما قيـل إنَّ قوله أي ليست مشتركة الح دَّفع للزَّوم اختصاص الشيئ بنفسه َبان الاختصاص هنا بمعنى الجزء السابي على سبيل النجريد يَكِنَّدُيهِ تَفْرُدِمْ قُولُه فلا برد الخ والكاعتراض الآتى فى الحاشية التالية فانه بعد ذفع لزوم ذلك أُولاً لا وجه للاَعتراض ثانيا * على أَن بروجة التنفيم علم تكونه الاعتراض الارتمانيا الله المعلم المرافق الله و بينهما فرق كا لا يخفى المفير لاعدم الاشتراك فيه و بينهما فرق كا لا يخفى المفير لاعدم الاشتراك فيه و بينهما فرق كا لا يخفى المفير لاعدم الاستراك فيه و بينهما فرق كا لا يخفى

(قال المختصة به) قـد يقال إن الباء داخلة على المقصور أو للسببية أي حقيقته التي اختصت بسببه أو لاعتبار المدخول فلا حاجة الى حذف المضاف تأمل (قال المحتصة بنوعه) قد يقال يلزم على هذا جمل الاضافة بالنسبة الى المسؤل عنه الشخص أو الصنف لامية وبالنظر الى المسئول عنه النوع أو الجنس بيانية (قوله أى ليست) أقول هذا التفسير دفع للزوم اختصاص الشيُّ بنفسه بحمل الاختصاص على لازم الجزء السلمي وهو عــدم الوجود في الغير كما قيل * ومايقال إنه يكذبه تفريع قوله فلا مرد والاعتراض الآني في الحاشية التالية إذ لامعني لذكره بعد دفعه أولا ففيه انه يجوز كون النفريع من المفسر بالفتح وأنه ذكر الاعتراض توطئة للجوابين الآتيين * لكن يرد عليه انه لاممني للمدول عن حمله على الجزء السلمي الى حمله على لازمه لاندفاع ماذ كره بكل منهما هذا . وعلى ماذ كرنا يكون قوله فلا برد بيانا لفائدة تفسير المختصة به بالمحتصة بنوعه *وقد يقال أنه مع التفسير لتلك الفائدة * وفيه انها تحصل به فيلمفو ماقبله مع أن في النفسير دفع الايراد الآني فليحمل عليه لنلا يخلو العدول عن المعنى الحقيق عن نكنة (قوله الانسان الخ) كبرى الشكل الثاني وقوله الآتي وان السائل الخ اشارة الى

قسم يكون مقولا فى جواب ما هو بحسب الشركة والخصوصية وهو النوع الحقيق كالانسان وقسم يكون مقولا فى جواب ما هو بحسب الشركة دون الخصوصية وهو الجنس كالحيوان وقسم بالعكس أى يكون مقولا فى جوابه بحسب الخصوصية دون الشركة وهو الحد التام بالنسبة الى للحدود كالحيوان الناطق للانسان كما قالوا (قوله بمعنى المختصة بنوعه) أى بنوع ذلك الواحد * ولقائل أن يقول هذا المعنى يستلزم اختصاص الشي بنفسه وهو فاسد * وذلك الاستلزام ظاهر لمن تأمل معنى تمام الحقيقة المختصة وهو النوع كالانسان * ويمكن أن يجاب عنه بأن تمام الحقيقة المختصة أعم من النوع الحقيق والحد

(قوله بحسب الشركة) أى في السؤال نارة (قوله والخصوصية) أى في السؤال فارة أخرى ان لم يتعدد السائل (قوله أى بنوع ذلك الواحد) تفسير لقوله المحتصة بنوعه على تقدير أن براد بالواحد مادو السائل (قوله أى بنوع ذلك الواحد) تفسير لقوله المحتصة بنوعه على تقدير أن براد بالواحد مادو الشخصي أو صنفي لامطاقا يدل عليه قوله هذا المهنى يستلزم الخ فانه انما يلزم ذلك أذا كان المراد بالحقيقة الحقيقة المحملة بان يكون المسئول عنه واحداً شخصياً أو صنفياً لا المفصلة أيضاً للفرق بين المحتص والمحتص به بالتفصيل والاجمال * وكذا قوله بعد ذلك وهو النوع كالأنسان حيث لم يقل أو الحد النام كالحيوان الناطق (قوله الواحد) الشخصي (قوله أن يقول) أى بخلاف ما أذا كان قوله المحتصة به على كالحيوان الناطق (قوله الواحد) الشخصي نفسه فأما على تقدير كون الواحد شخصياً فظاهر وأماً على ظاهره فانه حينئذ لا يلزم اختصاص الشي بنفسه فأما على تقدير كون الواحد شخصياً فظاهر وأماً على تقدير كون الواحد شخصياً فظاهر وأماً على تقدير كونه نوعا فلان المحتص الحد النام وعام الحقيقة المحملة والمحتص به النوع قوعام الحقيقة المجملة (قوله و عكن) اشآر بقوله و عكن و بذكر و يجاب بصيغة المحبول والاستقبال آتى ضعف كل من الجوابين (قوله و لائن الاعم مفهوم تمام الحقيقة لا ما يصدق عليه . ومطاوب السائل ما يصدق عليه ذلك

صغراه وهي ومطلوب السائل بكلمة ما عن زيد حقيقة مختصة به وقوله وقد قلتم اشارة الى أن هذا الاراد معارضة لهذا القول صريحا ولضابطة المصنف النزاماً (قوله الشركة الخ) أى في وقتين أو في وقت لكن بالنظر الى سائلين (قوله مقولا) أى بحسب الاصطلاح اذ لا مانع من حمله بحسب الشركة عقله (قوله يستلزم) أى اذا كان المسؤل عنه شخصا أو صنفا (قوله أعم من النوع) ان الشركة عقله (قوله يستلزم) أى اذا كان المسؤل عنه وقوعه في الجواب فممنوع اذ المسؤل عنه أراد أنه أعم من حيث الذات فحسلم وغير مفيد أومن حيث وقوعه في الجواب فممنوع اذ المسؤل عنه اذا كان واحدا شخصيا أو صنفيا كان الجواب بالحد

A STANDARD OF THE STANDARD OF

وعن المتعدد تمام الذاتى المشترك ييهمافالسائل عُمَّا هو غن زيد طالب للانسان وعن الانسان طالب للعيوان الناطق وعا ها أوَّ عاهم غن زيد وعمرو أو مع بكر طالب للانسان أيضا وعن الانسان وعن الانسان وعن الانسان والفرس طالب للحيوان وعنهما مع الشجر طالب للجسم النامى ومع الحجر طالب للجسم ومع العقل العاشر طالب للجوهر * ومطلوب

التمام فينئذ يكون الاختصاص من قبيل اختصاص الاعم بالاخص أوَّبَأَن يقال إن المراد بقوله بمعنى المختصة بنوعه المختصة بفرد نوعه بناء على أن الاختصاص اضافى كمالا يخفي

لامفهومه وأما الثاني فلان ارادة بنوعه من قوله به هرب من كون الاختصاص اضافياً الى كونه حقيقياً ثم ارادة بفرد نوعه من قوله بنوعه عود الى ما هرب منه وكر على مافر منه (قال وعن المتعدد) أشخاصاً و أصنافا أو أنواعا أو أجناساً أو مختلفة (قال عن زيد) أو عن الرومي (قال اللانسان) الذي هو تمام الذاتي المشترك وهكذا فيها يأتي * وكتب أيضاً الذي هو تمام حقيقته المجملة المحتصبة بنوعه (قال الذاتي المشترك وهكذا فيها يأتي الكون الانتان قلم الذي المنظرة والمنظرة المختصبة بنوعه (قال وعن الانسان) وعن الحيوان أو الجيم طالب لحديمها النامين (قال للحيوان الناطق) الذي هو تمام حقيقته المفصلة المختصبة (قال عن زيد وعرو) أي فيما هما (قال أو مع بكر) أي فيما هم (قال وعن حقيقته المفصلة المختصبة (قال عن زيد وعرو) أي فيما هما (قال أو مع بكر) أي فيما هم (قال وعن الانسان الذي أو عن فرديهما (قال وعنها مع الشجر وكذا الكلام في الآتيين

النام (قوله أو بان يقال) و يمكن الجواب بان المراد المختصة بمفصل نوعه اكن يعود الاعتراض بالنسبة الى المسؤل عنه النوعى أوالجنسى (قوله بفرد نوعه) لو قال بافراد نوعه لم يحتج الى قوله بناء على الخ لانه حينة يكون الحصر حقيقياً ولم يتجه أن ارادة بنوعه من قوله به هرب عن كون الاختصاص اضافيا الى كونه حقيقياً فلا مهنى للعود اليه مع ارتكاب حدف مضافين (قوله بناء على أن) لو قال بناء على ان اضافة الفرد للاستغراق المجموعي لم يلزم الكر على مافر منه (قال الذاتي) في التعمير بالذاتي هنا والحقيقة فيما سبق تفنن والمراد من المشترك أعم من التام والناقص ولا يخفي ان المطلوب بالسؤال عن الاشخاص أو الاصناف أو عنهما عند المحاد النوع أو عن كل مع النوع المندرج تحته أو عن الثلاثة هو المشترك التام كالسؤال عن الواحد وعن الاجناس وعن كل وعن الثلاثة مع الجنس هو المشترك التام بالنسبة الى كل منها والجنس المندرج تحته ان كان فبين المطلوبين العموم والخصوص المطلق بحسب التحقق (قال بينهما) النثنية باعتبار أقل مراتب التعدد (قال وعن الانسان) أو عن المطلق بحسب التحقق (قال المجسل) أى لمجعله اذ المطلوب هنا هو الحقيقة المجملة الا أنه أقام المفصل مقامه المدر وحود لفظ مفرد بازائه (قال المقل العاشر) وكذا باقي العقول ومطلق العقل فاو ترك قيد

السائل باي شيءً ما يَميز الذاتي المطلوب بكامة ما هناك تمييزا في الجملة

عد المنظمة من المطلوب بكلمة من الموهو عام الحقيقة المختصة للواحد و عام الذاتي المشترك المتعدد وقوله تمييزا في الجلة لأبد منه همنا أذ كما يجوز أن يكون مطلوبه ما عيز عن جميع الاغيار كالناطق للانسان كذلك يجوز أن يكون ما يميز عن بعض الاغيار كالحساس للانسان وإن لم يصح في جوابه الحد الناقص عجر د الفصل البعيد وسيأتي جواز التعريف بالاعم وإن لم يصح في جوابه الحد الناقص عجر د الفصل البعيد وسيأتي جواز التعريف بالاعم

(قال باى شيّ) أي بلفظ أيّ المضاف الى ما يصدق عليه مفهوم الشيّ سواء كان عنوان الشيّ أو الجوهر أو الجسم أو الحيوان مشيلا * نم انه لايضاف الى النوع أو ما يساو يه إن قيه بقيد في ذاته (قال ما عمر الذاتي) يتوهم أنه اذا سفل باى شيّ هو لابد أن يكون المميز (بالفتح) هو المطلوب بكامة ما وليس كذلك لحواز أن يسأل عن الفصل أو الخاصة بذلك و بجاب بفصل آخر أو خاصة أخرى مثلا وكذلك بجوز أن يسأل عن الشخص و بجاب بالفصل أو الخاصة مشيلا ولذا قال فالسائل عن زيد الخوق وكذلك بجوز أن يسأل عن الشخص و بجاب بالفصل أو الخاصة مشيلا ولذا قال فالسائل عن زيد الخوق المطوب بقط فلو قال ما يميز الشيء تميزاً في الجلة لي ولكان أحسن وأخصر (قال هناك) احتراز عن الفصول وبق الانواع والاجناس داخلة (قال في الجلة) أي ناماً أو ناقصاً (قوله بمجرد الفصل) لكن يصح وبق الانواع والاجناس داخلة (قال في الجلة) أي ناماً أو ناقصاً (قوله بمجرد الفصل) لكن يصح وبق المناوع المالية المالغة المالغة

العاشر لكان أولى (قال السائل) عن الواحد والمتعدد ثم أنه لو ترك قوله ومطلوب السائل وقال وباى الخ لكنى (قال ما يميز) فكل ما يقع فى جواب السؤال بما عن شئ يقع مميزه بالكسر فى جواب السؤال باى عنه (قال الذاتى المطلوب) هذا مشعر بان جواب أى شئ بميز الذاتى المطلوب بكامة ما لأبن مميزه بالفتح لا يكون الا الذاتى المطلوب بها كما هو ظاهر فلا برد انه يأبي مقتضى كلامه جواز أن يسأل عن الشخص و يجاب بالفصل أو الخاصة وأن يسأل عن أحدها و يجاب بفصل آخر أو خاصة أخرى * نعم لوقال لا يميز الا الذاتى الح لا يجه والكان منافياً لقوله فالسائل عن زيد الح (قال بكامة ما) أى عن السؤال بكامة ما عن الواحد أو المتعدد (قوله لابد منه) لان المتبادر من قوله ما يميز هو النميز التام (قوله بحرد الفصل) أى المتحقق به أو الباء متعلق بالحد باعتبار ممناه الاصلى (قوله جواز الح) اشارة الى الصغرى * والسكبرى مطوية تقرير القياس الفصل البعيد يقع به التعريف فى الحد الناقص وكل ما يجوز الح لانه يتجه المنع على الصغرى مستنداً به حدم جواز الناسم به في الحدود أو الرسوم وكل ما يجوز الح لانه يتجه المنع على الصغرى مستنداً به حدم جواز الرسم به وكايدة المنافرة لا لا يلزم من الجواز صحة الوقوع فى الجواب لانه منفرع عن الوقوع الرسم به وكايدة المنكرى بأنه لا يلزم من الجواز صحة الوقوع فى الجواب لانه منفرع عن الوقوع الرسم به وكايدة المنكرى بأنه لا يلزم من الجواز صحة الوقوع فى الجواب لانه منفرع عن الوقوع فى المواب لانه منفرع عن الوقوع فى المواب الدورة عن الوقوع عن الوقوع فى المحواب المنابق على السفرى مستفرة عن الوقوع المورد أو الوسوم وكل ما يعور المورد الوقوع المورد أو الوسوم وكل ما يعور المورد أو الوسوم وكل ما يعورد أو الوسوم

والمالفيل المالك المالك

المالية المالية المالية

إِمَّا : يزِمِ الذاتي إن قيده بقيد في ذاته أو ميزم العرضي ان قيده بقيد في عرضه أو المعز الطلق أن لم يقيده بشي فالسَّائل عن زيد وحده أو مع عمر و بَأَى شيٌّ هو في ذاته طالب لْمُناطِقَ أَوْ الحَسَاسُ أَوْ النَامِي أَوْ القَابِلِ اللابعادِ النلاثةِ وبَأَى ثنيٌّ في عرضــه طالب لمثل الضاحك أو الماشي والدائل عن زيد وهذا الفرس باي شيُّ هما في ذاتهما طالب للحساس أو النامي أو القابل وباي شيٌّ في عرضهما طالب لمثل المتنفس أو المتحيز وقس عليه * اعلم

فى الحدود والرسوم النافصة فتأمل عن والرسوم

يجوَّز النعريف به في الحدود والرسوم الناقصة * والسَّكبيري وهي كل مابجوز النعريف به فيهما يصح في جواب أي شي مطوية (قوله فتأمل) اشارة الى ثنع المقدمة الرافعة ثمنغ كبري دليلها بسند أن الجنس كالحيوان بمجوز النعريف به في الحد الناقص مع أنه لا يصح في حواب اي شي هو كما من في الحاشية المنوطة على قوله او غيير مميز (قال أما مميزه الذاتي) بدل الموصول (قال قيده بقيد) اى المميز بالفنح تا ورنع سير سير الماريخ المير المناز بالمنطقة المنطقة المنطقة المنطقة أو الموجود أو الجوهر وأما (قال أو القابل الابعاد) هذا أذا كان المضاف البه لكلمة الي عنوانَ الشي أو الموجود أو الجوهر وأما اذا كان عنوانَ الجَسم فالسائل طالب لاشلائة الاول أوطلجنسم النامي فللأولين او الحيوان فللأول لوجوب ويون المطلوب كالجواب أخص مم الضيفة في البع (قال أو الماشي) خالف غيره في تجويز الماشي ،ن الاعراض العامة في حواب أي شي في عرضه (قُلُ وهذَا الفَرسَ) ولا يجور ذكر العقل العاشر بدل هذا الفرس أن قيل في ذانهما بخَلَاف مُحذا الشجر فالمطلوب النامي أو القابل وتُحذا الحجر فالمطلوب عنها

تأمل (قوله فتأمل) اشارة الى أن المراد بالجواز الوقوعيُّ فلايتجه ما يقال ان الجيوان يجوز التعريف به في الحد الناقص مع انه لا يصِح في جواب أي شيء هو اذ لا يقع به بخلاف الفصل فتدبر (قال أو الممنز آ المطلق) يوهم عدم جواز الجواب بالممنز الذاتي أو العرضي وليس كذلك ولوقال أو مطلق الممنز الحان أولى ويشهد عا ذكرنا التأمل في قول النحاة المفمول المطلق ومطلق المفعول (قال بأي شي هو) لا يخفي ان العادة جارية بذكر أي شيُّ هو في السؤال عن الواحد وعن المتعدد اعاء الى اتحاد الجواب كما أن ذكر ضمير الواحد موضع المتني في قوله تعالى (والله و رسوله أحق أن برضوه) اشارة الى أن رضاء كل عين رضاء الآخر فلا حاجة الى التقييد بان كان السلوئل عن زيد وحده (قال للناطق الخ أو) أي لمهز ذاتى يكون أخص مما أضيف اليمه أى (قال باى شي هم)كان فيمه مع ذكر أى شي هو بالنظر الى المتعدد تفننا أو احتباكا على ماقررنا فافهم أن ذاتي الماهية الحقيقية وعرضها ما لم يكن خارجا عنها أو كان خارجا عنها في الواقع من غير مدخل لاعتبارية وعرضها في الماهية الاعتبارية وعرضها في مناز عبر مدخل لاعتبارية وعرضها في مناز المعرد عبر مدخل لاعتبارية وعرضها في مناز المعرد عدم خروجه وخروجه عن الموضوع له ولذا سهل التمييز بينهما *

القابل (قال ان ذاتي) الاضافة بالنسبة الى قسم من الذاتي أعنى ما كان عين الماهية بيانية وبالنسبة الى غير الذاتي أعنى ما كان عين الماهية بيانية وبالنسبة الى غير المنافية بيانية وبالنسبة الى المنافية المقيمة ماهية عصلة بنفسها اندرجت محت مقولة من المقولات العشرة ومن الاعتبارية ماليست كذلك بان انتزعها المعقل من تلك الموجودات واتصف مها الذي الفيرة المعقل المعتبر الإسروع بعض فرض المهم والمدوث واتصف مها الذي الفيرة أو اصطلاحاً أو لفترعها من عنصد فيها ويدخل في الاعتبارية الموجودات واتصف مها الذي المنافية أو اصطلاحاً أو لفترعها من عنص ويربيت والموجود المعتبر المعتبر المعتبر المعتبر المعتبر المعتبر المعتبر والمعتبر المعتبر والمعتبر والمعتبر المعتبر والمعتبر والم

(قال الحقيقية) وهي ماهية اندرجت تحت احدى المقولات العشر أفرادها موجودة بوجود أصلى (قال مالم يكن) نشر على وفق اللف (قال الماهية) هي ماينتزعها العقل من أمور موجودة في الخارج كالوجوب والامتناع والامكان وسائر الامور الاصطلاحية أو يخترعها من عند نفسه كانسان ذي رأسين صرح به عبد الحكيم بالبسط والمراد بالامور الموجودة افراد الماهية في نفس الامر لاالموجودة بوجود أصلى * وقيل أن الامتناع منتزع من الباري تعالى وفيه أن انتزاعه منه ليس أولى من انتزاعه من افراد الممكن فندبر (قال بمجرد) قضيته أن ذاتي الماهية الاعتبارية يكون نوعا وجنساً وفصلاوهذا أنما يتم اذا حملت تلك الماهية على ما يعم الحقيقة الشخصية وغيرها * وجعل اضافة الذاتي الى الماهية بالنسبة الى الاول بيانية والى الاخيرين لامية تعسف و يمكن أن براد الدخول من عدم الخريج فيكون الذاتي بالمعنى الاخص وقس عليه قوله المار مالم يكن خارجا (قال الموضوع له) متنازع فيه كقوله المار في الواقع (قال ولذا سهل) انما يتم بعد العلم بما وضع له المصطلح أوالواضع

والله ما المصد والله ما والمستمد المستمد المتحدة المتحدة المتحدة المتحدة المتحدد المتح

والان الاعدوم المان الما

قد سبق أن الكلى إما ذاتى وإما عرضى فالذاتى ان كان عين الحقيقة (١) المختصة بجزئياته فيها المناه الدوم تقديم تشم الالالة والمربع الله المناه الدول المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه المناه وعن المتعدد من تلك العزئيات وعن الواحد فهو نوع حقيق كالانسان والشمس ويعرق ف

(١) (قوله ان كان عين الحقيقة الح) لا يخنى أن التعرض لكونه عين الحقيقة اوجزأها عما لا تحاجة اليه في هذا التقسيم بل يكفيه الحيثيات المذكورة لكنا قصدنا التنبيه على أن العم بنيات من الحرب التنبية على أن العم بنيات عين حقيقة ما يحته من الجزئيات. وكلّ جنس هو جزء ما عم. وكلّ فصل كل نوع حقيق عين حقيقة ما يحته من الجزئيات. وكلّ جنس هو جزء ما عم. وكلّ فصل

(قال عين الحقيقة) عمنى ما به بجاب عن السؤال بما هو (قال بحيث يكون الخ) احتراز عن الحد النام ان قبل باطلاق الذاتى عليه و بيان لاواقع ان لم يحكم به (قال عن المتعدد الخ) لوقال بدل قوله عن المتعدد من تلك الجزئيات وعن الواحد عنها لكان أخصر وكنى اذ المقصود بالحيثية اخراج الحد النام وهو لايقال على الجزئيات في جواب ما هو * الا أن يقال أراد بيانها بنحو يخرج الجنس ان لم يعتبر اخراجه بقوله عين الحقيقة (قوله على أن كل نوع) الاوفق بالمتن على أن كل ماهو عين حقيقة ما تحته من الجزئيات فهو نوع حقيق * الا انه نبه على أن المتعارف حمل المعرف بالكسر على المعرف (قال ويعرف الخ) تنبيه على ان المصنف لم يجزم بكون تعلم يف الكايات حدوداً أو رسوماً لجواز أن يكون ويعرف الخ

بانه كلى مقول على كثيرين مختلفين بالموارض لا بالحقيقة في جواب ما هو

ولا يتوقف تصور المقول على تصورها وان توقف النصديق بكون الثين مقولا على النصديق بكونه نوعا أو جنساً * فعم يلزم الفساد بالنسبة آلى الغرض من النمر يف الكونه تمر يفا بالحريم على طبق الفساد في المعرب عا اختلف آخره على ماذكر في الفوائد الضيائية * ثم إن هذا الاعتراض غير مختص بالتمر يفين كما لا يحنى (قال بانه) اعترض بان مدخول الباء يلزم أن يكون من التمريف مع أن اسم أن عير تعرف المراب على المورث * وأحيب بانه أنما يلزم ذلك لو كان المراد و يمرف مهذا النمريف وأما أذا كان المراد و يمرف مهذا النمريف وأما أذا كان المراد ويمرف مهذا النمريف وأما أن أخروجه بعضائه الله أن على حدول المن عبولاء الكثيرين أما في غير المورث عن المورث عن المورث عن المورث المورث المنافذة عن المورث المنافذة عن المورث المنافذة المورث المورث المنافذة المنافذة المورث المنافذة المورث المنافذة المورث المنافذة المورث المنافذة المنافذة المورث المنافذة المورث المنافذة المورث المنافذة المناف

تماريها التحريف المذكور هذا عين ما اعتبره المصطلح الأول أو غيره (قال بانه كلى الح) أى بهدا الطريق التحريف المذكور هذا عين ما اعتبره المصطلح الأول أو غيره (قال بانه كلى المحل الح) أى دفعة لابهذا التحريف فلا يلزم أخذ المعرف في النعريف وقس عليه ما يأتى (قال كلى مقول الح) أى دفعة أو دفعات فلا ينافيه قوله والخصوصية (هذا) ولا يتوقف معرفة مقولية الشي في جواب ماهو على معرفة كونه نوعا لانهامعلومة من كونه تمام الحقيقة المختصة بجزئياته بالحيثية المارة كا نبه عليه المصنف بمتقد بموجه الحصر على النعريف فتوقف معرفة النوع على المقولية غير مستلزم للدور (قال على كشيرين) خارجية أو ذهنية بناء على أن الحقيقة هي الماهية الثابتة في نفس الامرفلا ينتقض بالنوع المنحصر في فرد والذي لافر دله خوفيه تغليب للمذكر على المؤنث ولو قال على الدكترة المتفقة الحقيقة لكان أخصر وأولى المؤرد والمراد الحل عليها للاتفاق فيها واختلاف العوارض كا يفيده تعليق الحكم بالمشتق فلا ينتقض ما نعية التعريف بالجنس حيث يقال الحيوان في جواب ماز يدو عرو وهذا الفرس (قال لابالحقيقة الح) مرتبط بقوله بالعرارض لا بقوله مقول والا انتقض التعريف جماً بالاجناس بالنسبة الى حصصها * وأما اخراجها بالنسبة الى أنواعها وأشخاصها فهو اما عاص منا واما محمل القول على الصريحي فافهم (قال في جواب ما هو)

بحسب الشركة والخصوصية والآفان كان جزأ اعم من آجزاء حقيقة من الحقائق (١) بعيث يكون محولا في جواب السّوّال عاهو عن المتعدد من جزئياته لا عن الواحد الشرائع و بنيان و بنيان و المركنون و المناه و المناه المقيقة كالحيوان الانسان والجوهر للحيوان ويعر ف بانه كلى مقول المناب و الم

مساو او اعم (١) (قوله فان كانجزأ اعم من اجزاء حقيقة من الحقائق) لايخني ان الظاهر مساو او اعم (١) (قوله فان كانجزأ اعم من اجزاء حقيقة من الحقائق) لايخني ان الظاهر ان نقول من اجزام الكنا عدلنا عنه الى ماترى لئلا أيتوهم اختصاص الحنس والفصل عائد الانتياء المنتية ال

(قال والخصوصية) أى في السؤال فار قال والا) بان لم يكن عبن الحقيقة أصلا أو كان عبن الحقيقة المشتركة فان كان الثاني بان كان جزيًا الخراء أو ان كان الأول بان لم يكن جزيًا أعم كملك الحراق قال المشتركة فان كان الثانية المؤرّد في المؤرّد الم

أى فى جواب السوال عافى ما هو وهو يستعمل فى الواحد والمتعدد كا مر فلا يرد انه لا يلائم قوله على كثيرين (قال من اجزاء) أى كائنا من الخ فكامة من متعلق عقدر وصلة قوله أعم وهى من الحقيقة المختصة محدوفة (قال عن المتعدد) الاولى تركه لان ما قبله كاف فى اخراج سائر المكايات (قال للانسان) اشارة الى تعميم الحقيقة من النوعية والجنسية (قوله لكنا عدلنا) يعنى ان المقام مقام الاضار لكنا وضعنا الظاهر موضع المضمر لنكتة هى الاشارة الى اختلاف الحقيقة بن المقام (قوله اختصاص الح) مندفع بارتكاب الاستخدام ولذا قال يتوهم (قوله اذ كا) أى وذلك الاختصاص فاسد اذ الح فقوله اذ عالم لمقدر أشار اليه بقوله يتوهم (قوله للاجناس الح) ربما يقال توهم الاختصاص عا عدا الفصل باق اذ المراد بالحقيقة مانه يجاب عن السؤال بما هو * ودَفههُ بان الفصل حقيقة نوعية بالنظر الى حصصه لا ينفع اذ المراد الفصول من حيث هى فصول لها أجناس وفصول . وكذا

A STANDARD OF THE STANDARD OF

على كثيرين مختلفين بالحقائق في جواب ماهو بحسب الشركة فقط وان لم يكن جزأ المرابع الشركة فقط وان لم يكن جزأ المحمد المرابع المحمد المرابع المحمد المرابع المحمد المحم

والفصول أجناس وفصول كالجسم النامى والحساس للحيوان (١) (قوله بل جزء تميز لها في المفصول أجناس وفصول كالجسم النامى والحساس للحيوان (١) (قوله بل جزء تميز لها في الجلة الحن المنسواء ميزها عن جميع الاغيار من المشاركات الجنسية كالفصل القريب او عن بعضها كالفصل البعيد فانه اذا سئل عن زيد وحده او مع عمرو باى شيء هو في ذاته كان بعضها كالفصل البعيد فانه اذا سئل عن زيد وحده او مع عمرو باى شيء هو في ذاته كان

والمرض العام من الاجناس والفصول كالانسان والحيوان بالنسمة الى الناطق وحصصه (قال ما هو) فيما (قال بحسب الشركة) بيان للواقع (قال وان لم يكن) بأن لا يكون أعم أو يكون أعم ولكن لا يكون بلساديا ... الله المارة (قال بلساديا ... أن الذي غير متوجه اليه * وكتب أيضا كان الدولى أن يقول بان كان جزء مميزاً لها (قال مميز لها) أى اتلك الحقيقة الجنسية أو النوعية (قوله الله يقي هو الح) أو باى شي ها في ذاتهما كالفصل) الكاف هناكالا تية استقصائية (قوله باى شي هو الح) أو باى شي ها في ذاتهما كالفصل) الكاف هناكالا تية استقصائية (قوله باى شي هو الح) أو باى شي ها في ذاتهما

دفه بن المراد بها مابه الشي هو هو خروج الجنس أيضاً الا أن يقال بن ما أعم من العلة الناقصة والتامة المنافي لما قاله عبد الحكم من أن الحقيقة بهذا المهني لاتكون الانمام الماهية (قوله والحساس الحيوان) كأنه لم يتعرض لتركب الخاصة والعرض العام لان تركبها من حيث النوعية والجنسية لامن حيث كونه خاصة أو عرضاً عاما (قال مقول على كذيرين) لا يقال ان كلا من الجنس والنوع والفصل جزء الجزئيات والجزء لا يحمل على الكل لانا نقول حملها علمها باعتبار كايمها لا كونها أجزاء أو نقول انها أجزاء عقلية لا خارجية والمنافي له الثاني في فان قلت الاتحاد في الحمل شرط فلا يجوز فيها في قلت ان أردت بالاتحاد الذهني فممنوع لان الحمل هو اتحاد المتفايرين في الذهن خارجا أو الخارجي فسلم وغيير مفيد لعدم منافاته للجزئية فتأمل (قال بالحقائق) المجملة أو المقسلة (قال ماهو) أى المسئول عنه ولذا عبر بضمير المفرد المذكر وقد يقيال عبر به لان المفرد أصل النثنية والجع والمذكر أصل المؤنث (قال بل جزء) اشارة الى توجه النفي الى قيد العموم والحيثية المارة المهبر عنها بقوله كذلك فعلى الاول يكون بل جزء) اشارة الى الجنس لان وجود فصل عمر الماهية عن مشاركاتها في الوجود فقط لبنائه على تركب الماهية من أمور متساوية ممتنع كما سيشيراليه المصنف (قوله كالفصل القريب الح) الكاف استقصائية المان مثالا لانداني المعتر عن جميع الأغيار واشارة الى الخاصة ان كان مثالا للخالق المعتر عن جميع الوقل عاد قال وهو الفصل لكنان أولى . وقس علمه قوله كالفصل البعيد (قوله فانه) علة لتعميم النفسير

بحیث لایکون محمولا فی جواب ماهو بل فی جواب ای شی هو فی ذاته فهو فصل لها مساویاکان أو اعم کالناطق والحساس (۱) للانسان و یعر ف بانه کلی مقول علی الشی فی جواب أی شی هو فی ذانه * والعرضی

الجواب الناطق او الحساس او القابل كما يكون الجواب اذا سئل عنه مع هذا الفرس هو الحساس او ما فوقه من الفصول البعيدة (١) (قوله كالناطق والحساس) لا يخنى ان الغطق والحساس ولو بالقوة من عوارض الانسان والجيوان لكنهما اقرب العوارض اليهما * ولمآ جزموا ان في الانسان جزأ جوهريا يميزه عن سائر الحيوانات وراء جزء الحيوان وفي الحيوان جزأ جوهريا عيزه عن سائر الاجسام النامية ولم يعرفوا كنه هذين الامرين وضعوا اقرب عوارضهما مقام هذين الامرين وأرادوا بهما الامرين الجوهريين اللذين هما مبدأ النطق والحس كما حققه بعض المحققين وكذا الككلام في النامي والقابل للابعاد

(قال بحيث) الحيثية هذا كالحيثيات الآتية بيان للواقع لا للاحتراز عن شي * وكذا قوله مميز لها هذا وفيها يأتي (قال فهو فصل) أى قريب أو بعيد (قوله ولو بالقوة) ولو كان المراد بالنطق النطق الباطئ (قوله وأرادوا بهدماً) أى مجازاً بطريق ذكر الشي وارادة مبدئه (قال على الشي) شخصاً كان أو صنفا أو نوعا أو جنساً واحداً أو متعدداً * ولم يقل على كثيرين وعلى واحد للنفان

(قال بحيث لا يكون الح) الحيثية هنا كالآ تبتين بيان للواقع * لايقال الحيثية هنا للاحتراز عن الجنس لانه بمز الماهية في الجاة لانا نقول الجنس من حيث هو جنس لا يميز أصلا . وقس عليه العرض العام (قوله ولو بالقوة) كما في حال النوم وهذا تعميم للمتعاطفين (قوله وضعوا أقرب الح) هذا مشعر بان الحساس أقرب العوارض الى الحيوان وأنه أقيم مقام الفصل . وفيه أنه ينافي ما يأتى من انهم أخذوا الحساس والمتحرك بالاوادة في تعريف الحيوان لترددهم في أن فصله أيهما * وقد بجاب عن الابراد الاول بحمل الاقربية على الاضافية (قوله وأرادوا) أي مجازاً كما أشار اليه بقوله اللذين الح (قوله كما حققه الح) قالت الحكيف الحياة مبدأ قوة الحس والحركة الارادية مع أنها من الكيفيات النفسانية القسم من المحرض القسيم للجوهر (قال على الشي واحداً أو متعدداً . ولم يقل على كثيرين وعلى واحد اللاختصار (قال في ذاته) حال من هو بتأويل أولا والظرفية مجازية حيث شبه تمكن الشي في حد ذاته بتمكن المظروف في الظرف أي ملحوظا في ذاته مع قطع النظرعن العوارض * وكذا قولهم في حد ذاته بتمكن المطروف في الظرف أي ملحوظا في ذاته مع قطع النظرعن العوارض * وكذا قولهم

wight of the product of the poor

ان اختص بحقيقة واحدة من الحقائق نميزا لها عن جميع ماعداها بحيث يكون محمولا في جواب اى شئ في عرضه فهو الخاصة لها مساويا كان او اخص كالضّاحك بالقوة أو بالفعل الرّنسان والمتنفس للّحيوان وتعرّف بإنها كلية مختصة

(قال آن اختص) قد يقال بخرج عن هدا البيان الانسان بالنسبة الى الناطق والناطق بالنسبة الى الضاحك والضاحك بالنسبة الى المتعجب وبالعكس فيما عدا الأولين وكذا بخرج ذلك كاه بالنسبة الى الحيوان و ولا قال ان اختص بكلى من الكلمات لم يتجه ذلك *لايقال ان الحكلام في الخاصة الحقيقية كما قال فهوالخاصة لها لأنا نقول لوكان كذلك اقال في التعريف ذلك *لايقال ان الحكلام في الخاصة الحقيقية كما قال فهوالخاصة لها لأنا نقول لوكان كذلك اقال في التعريف الآتى كلية مختصة بالحقيقية ولازم خروج ماذكر من الكلميات الحنس تدر (قال من الحقائق) النوعية والجنسية (قال فهو الخاصة لها) الانسب بالسابق واللاحق ترك اللام (قال أو أخص) ومنه الصنف كالرومي الدنسان (قال والمتنفس) المنتفس ولو بالقوة خاصة أخص من الحيوان لان الحيوان إما برى و إما بحرى فالمتنفس هو البرى وأما البحرى فستنشق (قال بانها كاية) أقول لا يجوز ارجاع ضائر وإما بحرى فالمتنفس هو البرى وأما البحرى فستنشق (قال بانها كاية) أقول لا يجوز ارجاع ضائر التعاريف الى المعرف والا يلزم أخذه في النعريف فالصواب أن يقول بانها كلى مختص الح أى

في عرضه (قال اختص) بصيغة المجهول يقال خصه بكذا واختصه به . والأخصر اختص بالشي ممزاً له عن الخ وعدل عنه تنبيها على أنه لاخاصة الهاهية المعدومة لان المعدوم مساوب في نفسه فلا يتصف بشي لاختصاص الحقيقة بالموجود قاله عبد الحكيم (قال بحقيقة واحدة الح) ولو باعتبار حصصه فلا يشي لاختصاص الحقيقة بالموجود قاله عبد الحكيم (قال بحقيقة واحدة الح) ولو باعتبار حصصه فلا يرد أن الانسان بالنظر الى الناطق وهدا بالنسبة الى الضاحك وهذا بالنسبة الى المتاحك وهذا بالنسبة الى المتاحك وهذا بالنسبة الى المتعجب وبالعكس في الاخيرين خواص مع عدم دخولها في التعريف الضمني للخاصة وخر وجها عن سائر الحكليات حينفذ ولك القول بانه لاضير في الخروج من تلك الجهة لأن المضر بقاء الواسطة من كل جهة (قال كالضاحك بالقوة) أشار بالمثالين الى أن الحقيقة أعم من الجنسية والنوعية (قال بانها كلية) أي ماهية كلية فلايلزم أخذ المعرف في التعريف في القاموس انه مولد فالا ولى أن يقول بانها كلي محتص * والقول بانه لايصح الا بتقدير الموصوف كالاً من مندفع بان المراد بالكي مناه ولينها اللهوي فلايلزم مطابقته مع الموضوع (قال محتصة الح) احتراز عن الجنس والنوع مهناه الاصطلاحي لا اللهوي فلايلزم مطابقته مع الموضوع (قال محتصة الح) احتراز عن الجنس والنوع بالنظر الى ماتحتهما ان لم بعتبر مجوعه والا فهما خارجان بقوله أي شي . وكذا عن الفصل البعيد بالنسبة الى ماهو بهيد له لا إلى ماهو قريب له وعن العرض الهام من حيث انه عرض عام * وقوله في عرضه احتراز عن الفصل القريب * فان قات بخرج بقيد الكلية جميعها فلاحاجة الى باقي القيود * قلمت أريد

بالشيئ تقال عليه في جواب اى شي هو في عرضه وآن عم حقائق مختلفة (١) بحيث يكون مجمولا على كل منها فهو عرض عام له اكالمتنفس للانسان والمتحيز للحيوان ويعرف بانه كلى يقال على ماتحت حقائق مختلفة قولا عرضيا

وغيرهما من العوارض التي وضعوها مقام الفصول (١) (قوله وان عم حقائق مختلفة بحيث يكون الح) سواء كان مميزا في الجملة أولا

أمركلي الخ تأمل (قال بالشيع) احتر ازغن الجنس أما بالنسبة إلى الانواع فظاهر وأما بالنسبة الى نفسه فلاقتضاء الاختصاص التفار بين الطرفين * وكذا عن الانواع بالنسبة الى نفسه أو الاصناف وغن الفصل البعيد بالنسبة الى ماهو بعيد عنه لا إلى ماهو قريب عنه وغن العرض العام بالنسبة الى ماهو عرض عام البعيد بالنسبة الى ماهو بعيد عنه لا إلى ماهو قريب عنه وغن العرض العام بالنسبة الى ماهو عرض عام له * وقوله في جواب أى شي هو في عرضه احتراز عن الفصل القريب فحسب (قال يكون محولا) قد يقال ينتقض هذا البيان عفهوم الجزئي لانه ليس محمولا على نفس الحقائق بل على ثما يحتم ثن الاشخاص ينتقض هذا البيان عفهوم الجزئي لانه ليس محمولا على ما يحتم من الاصناف وآلا شخاص كالماشي أو ثمن الأصناف فقط كالمحلى المحمول على الانسان وعلى مأ تحتم من الرومي والحبشي دون زيد وعمر أو ثو لا يكون محمولا على ما تحتم أن الانسان والفرس دون ما يحتم أصلا كالنوع فانه محمول على الانسان والفرس دون ما يحتم من الاصناف والاشخاص * وجهه أن النوع وان لم يكن محمولا على ما تحت حقائق وعسية من الانواع (قوله أولا) كالشي على ما تحت حقائق نوعية لكنه محمول على ما تحت حقائق جنسية من الانواع (قوله أولا) كالشي على ما تحت حقائق نوعية لكنه محمول على ما تحت حقائق ونسية من الانواع (قوله أولا) كالشي على ما تحت حقائق وخسية من الانواع (قوله أولا) كالشي على ما تحت حقائق وخسية من الانواع (قوله أولا) كالشي على ما تحت حقائق وخسية من الانواع (قوله أولا) كالشي على ما تحت حقائق وخسية من الانواع (قوله أولا) كالشي على ما تحت حقائق وخسية من الانواع (قوله أولا) كالشي على ما تحت حقائق وخسية من الانواع (قوله أولا) كالشي على ما تحت حقائق وخسية من الانواع (قوله أولا) كالشي على ما تحت حقائق وخسية من الانواع (قوله أولا) كالشي على ما تحت حقائق و توله أولا) كالنوع والم كالنوع والم كالنوع والم كالشي على ما تحت حقائق و توله أولا) كالشي على ما تحت حقائق و توله أولا) كالشي على ما تحت حقائق و توله أولاً كالشي ما تحت حقائق و توله أولاً كالشي على الانواع (قوله أولاً) كالشي على الانواع (قوله أولاً) كالشي على الانواع (قوله أولاً) كالشي ما تحت حقائق و كالمرك المرك ا

بها المهنى الاصطلاحي كما من ومعنى التأنيث غيير ملحوظ هنا وتوصيفه بالمحتصة باعتبار الفظ فعلى هذا لا حاجة الى تقدير الموصوف لها كالحقيقة (قال بالشيء) أى جنساً كان أو نوعا عالياً كان أو سافلا . ولم يقل بالنوع لانه ان أراد النوع الحقيق لم يشمل بعض الاضافى والجنس أو الاضافى لم يشمل الاخير ويلزم الحقيق والجنس العالى أوالاعم بطر بق عموم الاشتراك أو التأويل بالمسمى بالنوع لم يشمل الاخير ويلزم القول بان النهريف خلاصة النوع اذ خاصة الجنس العالى عرض عام واختيار الشق الاخير (قال على كل القول بان النهريف خلاصة النوع اذ خاصة الجنس العالى عرض عام واختيار الشق الاخير (قال على كل منها) أى أو على ماتحتها وقوله على ما تحت حقائق أى أو على أنفسها ففي كلامه احتباك فلا يرد انتقاض الحيثية بمفهوم الجزئى احدم حمله على نفس الحقائق ولا التمريف الأخص لعدم شعوله لما لا يحمل على الافراد كالنوع ولا المنافاة بين كلامي المصنف ، الأن هذا انما يتم لوسمع حذف العاطف مع المعطوف بأو ه ويمكنى الجواب عن الاول بان المراد بالحقائق أعم من الشخصية وغيرها. والثانى بحمل مع المعطوف بأو ه ويمكنى الجواب عن الاول بان المراد بالحقائق أعم من الشخصية وغيرها. والثانى بحمل مع المعطوف بأو ه ويمكنى الجواب عن الاول بان المراد بالحقائق أعم من الشخصية وغيرها. والثانى بحمل مع المعطوف بأو ه ويمكنى الجواب عن الاول بان المراد بالحقائق أعم من الشخصية وغيرها. والثانى بحمل مع المعطوف بأو ه ويمكنى الجواب عن الاول بان المراد بالحقائق أعم من الشخصية وغيرها. والثانى بحمل مع المعطوف بأو ه ويمكنى الجواب عن الاول بان المراد بالحقائق أعم من الشخص المورد بالمورد بالم

فعلى هذا يكر أن يكون العرض العام مقولا في جواب أي شي في عرضه المعرفت أنه سؤال عن المميز في الجملة وقد قالوا إنه غير مقول في جواب ما هو ولا في جواب أي شي سؤال عن المميز في الجملة وقد قالوا إنه غير مقول في جواب ما هو ولا في جواب أي شي هو * لا يقال ليس مقولا في جواب الا من حيث كونه مميزا في الجملة وهو بهذا الاعتبار ليس بعرض عام بل خاصة لا أن اقول قد حقق في عله أن الخاصة قسمان خاصة مطلقة وهي المس بعرض عام بل خاصة لا أن اقول قد حقق في عله أن الخاصة قسمان خاصة مطلقة وهي الحاصة المميزة عن جميع الاغيار وخاصة مضافة هي المميزة عن بعضها وأن الخاصة التي النظافة في قسيمة للكايات الاربعة هي الخاصة المطلقة فاما اعتبر في مفهوم الخاصة هينا التمييز عن مفهوم الخاصة هينا التمييز عن

والممكن بالأمكان العام (قوله العرض العام) أى بعض منطة (قوله أنه سؤال) اشارة الى الكبرى الأولى فالقياس مركب تقريره بعض أفراد العرض العام عرضى مميز فى الجلة وكل عرضى مميز فى الجلة وسئل عنده بأى شي فى عرضه بالامكان وكل ما كان كذلك يكون مقولا فى جواب أى شي فى عرضه في عمض أفراد العرض العام يكون مقولا الخ (قوله من حيث الحي أي لامن حيث كونه محمولا على الحقائق في معض أفراد العرض العام يكون مقولا الخ (قوله من حيث الحي أي لامن حيث كونه محمولا على الحقائق (قوله ايس بعرض عام) لان شأن العرض العام هو الادخال لا الاخراج (قوله أن الخاصة) أى ما يسمى الخاصة لان اطلاق الخاصة على الخاصة الأضافية بالاشتر ال اللغطى صرح به عبد الحكيم نقلا عن الشفاء (قوله خاصة مطلقة) أى عن الاضافة * وكتب أيضاً وحقيقية

الحقائق التي لها الما صدق على الاعم من النوعية والجنسية * بقي أنه ينتقض النمريف بالشيء وبحوه بالقياس الى الجوهر العدم اندراجه محت حقيقة * ويجاب بان المحذور هو بقاء الواسطة من جميع الجهات كا مر (قوله سواء) نوطئة لممارضة قول المناطقة بعدم حمل العرض العام أصلا (قوله فعلى هذا الح) فيه ان المفرع عن التعميم انما هو صحة كونه مقولا في جوابه لا لزومه فلو قال فعلى هذا يصح كون العرض الحكان أولى (قوله وقد قالوا الح) أى فيكون التعميم مخالفا لذلك القول (قوله لا يقال) جواب الممارضة بتحرير المراد (قوله بل خاصة) أى ومرادهم بقولهم انه غير مقول في الجواب انه من حيث هو عرض عام غير مقول في الجواب لان شأنه الادخال وان كان مقولا من حيث انه خاصة اضافية فقولهم لا ينافى التعميم (قوله لا نا نقول) نقض للتحرير باستلزام فساد هو بقاء الواسطة بين الكليات (قوله أن النعميم الكليات (قوله أن الناسية بين الحكل الى الاجزاء ولا الكلي الى جزئياته الاضافية * ثم ظاهر قوله الآخي خرج التقسيم اذ ليس تقسيم الكل الى الاجزاء ولا الكلى الى جزئياته الاضافية الا النمز عن بعض الاغيار عنها أن النسبة بين الخاصة الخ) لو قل الخارج عن وقياء وقوله وقله وقياء الإضافية الا النمز عن بعض الاغيار صواء مهز عن البعض الاحراء ولا العراح عن وقط لا نعه (قوله وهي الخاصة الخ) لو قل الخارج عن الحارج عن العراح ال

Jest Sie Like The State

جميع الاغيار خرج عنها الخاصة الاضافية فاما آن تدخل في العرض العام أو تبقى وأسطة بين الكليات الحس في والثاني باطل فتعين الأول و لا يخلص الآبان يقال السؤال باى شي بين الكليات الحس في والثاني باطل فتعين الأول و لا يخلص الآبان يقال السؤال باى شي هو في ذاته في عرضه سؤال عن المديز عن جميع الاغيار في وان كان السؤال باى شي هو في ذاته موالا عن المديز في الجملة ولا يخفي ما فيه من التحكيم أو بان يقال عدم كون العرض العام مقولا في جواب أى شي في عرضه مبنى على مذهب المتأخرين الغير المجوزين التعيريف

بالاعم لا على مذهب القدماء المجوزين لذلك *

(قوله أو تبقى واسطة) بان يكون العرض العام منحصراً في المفهومات الشاملة (قوله والذاني باظل) قد يقال إنها داخلة في العرض العام منحيث حملها على الحقائق وواسطة من حيث كونها بمبزة في الجلة ولا بأس في بقاء الواسطة من جيعوا * وبهذا يندفغ ما بأس في بقاء الواسطة من جيعوا * وبهذا يندفغ ما أس في بقاء الواسطة من جيعوا * وبهذا يندفغ ما أوردنا على المصنف سابقا (قوله بالاعم) قد يقال إن عدم جواز التعريف بالاعم لا يوجب عدم كونه مقولا في جواب أي شي كما أن الفصل البعيد لا يجوز التعريف به على رأى الاخراء مع انه مقول في مواب أي شي وكما أن الفصل البعيد لا يجوز التعريف به على رأى الاخراء مع انه مقول في جواب أي شي وكما أن النوع والجنس لا يجوز التعريف بهما الاول وفاقا والثاني على رأى الاخراء مع أن حواب أي شي وكما أن النوع والجنس لا يجوز التعريف بهما الأول وفاقا والثاني على رأى الاخراء مع أن كلامنهما مقول في جواب ماهو . و مكن أن يكون هذا وجه الأمر بالتأمل (قوله ولذاك) أي لبناء عدم المقولية على مذهب المتأخرين والمقولية على مذهب المقدماء . أي لعدم اتفاق الفريقين على أحد الامرين

المميز عن الح الكان أولى ولم يتوهم الدور (قوله باطل) لاستلزامه عدم حصر تقسيم الكلى الى أقدامه (قوله فتمين الاول الخ) أى فيكون المميز في الجدلة عرضاً عاماً من حيث انه خاصة مطلقة لجنس المسؤل عنه لا من حيث أنه خاصة اضافية للمسؤل عنه حتى برد قوله لانا نقول الح كا يمكن أن يقال ان وقوع عنه لا من حيث أنه خاصة اضافية للمسؤل عنه حتى برد قوله لانا نقول الح كا يمكن أن يقال ان وقوع الحداس في جواب الانسان أى جسم نام من حيث انه فصل قريب للحيوان لا فصل بعيد للانسان (قوله من التحكم) قد يقال في دفعه إن الفصل البعيد لكونه ذا تباً أهم من العرض العام فيطلب بأى لأن في الخاصة الاضافية نقصين الخروج وعدم تمامية التميز بخلافه (قوله الغير المجوزين) مشعر بانهم لو جوزوه الصح وقوعه في الجواب فلا برد انه لو كان المدار ذلك لم يقم النوع والغصل البعيد كنه الشي علة لصحة وقوعه في الجواب فلا برد انه لو كان المدار ذلك لم يقم النوع والغصل البعيد كنه الشي علة لصحة وقوعه في الجواب فلا برد انه لو كان المدار ذلك لم يقم النوع والغصل البعيد

(واعلمانه قد تتصادق هذه الكليات في مفهوم واحد باعتبارات مختلفة كالماشي فائه خاصة . للحيوان وعرض عام للانسان وكما قالوا ان الكايات الخسة متصادقة في مفهوم الملون. ﴿ فصل في اقسام الذاتيات ﴾

ولذا تركنا فى مفهوم العرض العام عدم كونه مقولا فى جواب ما هو ولا فى جواب أى شئ هو فتأمل فيه

ركناه رعابة للمذهبين على انه لو تعرض الكونه مقولا في جواب أى شي لم يقناول المفهومات الشاملة للأشياء (قال الكليات) المنطقية (قال في مفهوم واحد) من الكلي الطبيعي (قال كالماشي) وكالحاس فانه نوع لحصصه وخاصة لما فوقه من الجنس والفصل وفصل للحبوان والانسان وعرض عام المناطق وكالحبوان فانه نوع لحصصه وخاصة لما فوقه كذلك وجنس للانسان وعرض عام المناطق والمنفى في الاول الجنسية وفي الثاني الفصلية (قال للانسان) ونوع لحصصه بل لكل فرد من أفراد الانسان مع عارض المشي ان كان المشي طبيعة نوعية الاجنسية (قال الملون) قالوا انه خاصة العجسم وعرض عام للحيوان والانسان وجنس للأسود والأبيض وفصل الكيف ونوع المكيف وكانه أشار بقوله كاقتلوا الى انه ليس نوعاً حقيقياً باعتبار حصصه (قال في أقسام الفاتيات) ليس نوعاً حقيقياً باعتبار حصصه (قال في أقسام الفاتيات) في أقسام الانواع الثلاثة للذاتي أعني النوع والجنس والفصل

والجنس فى الجواب لعدم جواز النعريف بالأول وفاقا وبالاخيرين عند الأخراء عنى أن الأولى أن يقول بدل قوله بالاعم بالعرض العام ليدل على أن الأخراء بمنعون كونه تمام النعريف وجزأه (قوله ولذا تركنا الح) * قد يقال مقنضى ما يأتى فى القول الشارح الحيث الحق الجواز إذ المختار عنده مذهب المتقدمين لاالاخراء ومقتضى هذا هو التسوية بينهما ولعل هذا وجه التأمل (قوله عدم) أى وكونه مقولا * ولو قال بدل قوله عدم الخ المقولية وعدمها فى جواب أى شى * هو لكان أولى (قال واعلم أنه الح) وانه اذا كان الكلى غير النوع لابد من تصادق نوعين فيسه لأن كل كلى نوع بالقياس الى حصصه واذا كان نوعاً حقيقاً غير اضافى لم يتصادق فيه جميع الاقسام (قال السكليات) مافوق الواحد (قال وكاقالوا الح) فيه مسامحة والاولى وكالملون لنصادق الكليات الحس فيه كاقالوا * وأشار بصيغة النبرئة الى أن توعيته فيه ما قالوا من أنه نوع للسكيف اضافية والمعدود من الحسة الحقيق فلا بد من اعتبار نوعيته باعتبار على ما قالوا من أنه نوع للسكيف اضافية والمعدود من الحسة الحقيق فلا بد من اعتبار نوعيته باعتبار الحسوس (قال فى أقسام الذاتيات الح) أى أنواع الذاتى فالجمية باعتبار الانواع الالشخاص والا لفسد الخسوس (قال فى أقسام الذاتيات الح)

النوع إمّا بسيط لاجزء له كانواع المجردات، أومرك من الجنس والفصل كالانسان وكذا الأجناس والفصول * فالماهيّات بسيطة ومركبة * ثم النوع قد يطلق على النوع الحقيق كا تقدم والسكلى الأخص منه يسمى صنفا كالرومي والزنجي * وقد يطلق على ذاتي الحقيق كا تقدم والسكلى الأخص منه يسمى صنفا كالرومي والزنجي * وقد يطلق على ذاتي يحمل عليه وعلى غيره الجنس في جواب ماهما ينهم بريس منه يسمى منه يسمى عليه وعلى غيره الجنس في جواب ماهما ينهم بريس منه يسمى منه يسمى بريس منه يسمى بريس بريس منه يسمى م

المحمول الذهني مستلزم لا نتفاء الجزء له المراد بالجزء المنفي الجزء المحمول الذهني قيـل ان انتفاء الجزء المحمول الذهني مستلزم لا نتفاء الجزء المقداري الخارجي (قال كانواع المجردات) بناء عـلى أن الجوهر عرض عام لها (قال من الحنس) اشاوة الى بطائل شائد كيب من أمر بن متساويين فصاعداً (قال فالماهيات) وتوسيل الماكامروط المنسون الماكامروط المنسون الماكامروط المنسون الماكامروط المنسون الماكامروط المنسون المناسون المناسون المناسون المنسون المناسون المناسون المناسون المنسون المناسون المنسون المناسون المنسون المنسون

كالحيوان والجسم (١) ويسبى نوعا اصافيا * وبين المعنيين عموم من وجه لتصادقهما في النوع الحقيق المركب من الجنس والقصل كالانسان. وصدق الحقيق بدون الاينافي في الجنس النوع الحقيق البسيط كالنقطة وبالعكس في الجنس

(1) (قوله كالحيوان والجسم) فأنه اذا سئل عن الحيوان والشجر بما هما يحمل عليهما في الحبواب الجنس القريب للحيوان وهو الجسم النامي * واذا سئل عن الجسم والعقل العاشر بما هما يحمل عليهما الجنس العالى وهو الجوهر أفكان كل من الحيوان والجسم نوعا اصافيا كالانسان

(قوله للحيوان) والشجر (قوله والعقل العاشر) أو مطلق العقل (قال والجسم) والشجر والعقل العاشر (قال اضافيا) النسبة في الجقيق والاضافي هذا كالنسبة فيهما في الجزئي والحكى الحقيق والاضافي وقد من بيان ذلك فنذكر (قال المنسن) المنطقييين (قال الحقيق) الطبيعي (قال الحقيق) المنطقي في منازي معتمر المنازية عن الطبيعي (قال كالنقطة) أي على الهيا غير مندرجة نحت الكف كسائر المقولات العليقي الطبيعي (قال كالنقطة) أي على الهيا غير مندرجة تحت الكف كسائر المقولات الدولاتكون بزعاد صافياتية الكف كسائر المقولات الدولاتكون بزعاد صافياتية المنازية المنازية المنازية المنازية المنازية المنازية والمخروطية أو أن الكيف عرض عام لها وعلى أنها طبيعة أوعية تحتها أصناف هي النقطة المركز بة والمخروطية وغيرها لاجنسة تحتها أنواع هي قلك النقاط والمنازية المنازية ا

احتراؤ عن الفصل ولو مركبا ، وما يقال إنه داخل فينتقض به النعريف ممنوع لجواز كون حمل الجنس عليه من حيث انه نوع اضافي والحيثية معتبرة في التعريفات على أن يقض ما عدا الحد التام انما يكون بالحقق وهو ايس كذلك لجريان الدليل الآتي لبساطة الفصل السافل في الجميع، وكونه حداً غير معلوم فضلا عن تماميته (قوله اذا سئل الخ) ولو قيال الحيوان والحجر ما هما أجيب بالجميم وهو جنس قريب للحجر و بعيد الانسان (قوله للحيوان) لم يقل لهما اشارة الى وجوب كون الجواب جنساً قريباً لاحد المتشاركين سوا، كان قريباً الآخر كما في هذا المثال أولا (قال بدون الاضافي) الاولى بدونه على القول وجودها، وأما على القول بانها من الامور الاعتبارية فلا تكون نوعا ، ثم ان هذا مبنى على تعريف الكيف بأنه عرض لا يقبل لذاته قسمة ولا نسبة فلا أن فسر بعرض لا يقبل لذاته قسمة ولا نسبة فلا أن فسر بعرض لا يقبل لذاته قسمة ولا نسبة فلا إن لم يقل بكون الكيف عرضا عاما ، وعلى القول بكون العرض كاماً لا جنساً وأشار بالكاف الى النفس والعقل ان لم يكن الجوهر جنساً لهما وكانت العقول العشرة أشخاصاً لا أنواعا منحصرة في أفر ادها ، والا فالعقل جنس بسيط هذا * ثم إن المتقدمين ذهبوا الى أن بين النوعين عموماً وخصوصاً في أفر ادها ، والا فالعقل جنس بسيط هذا * ثم إن المتقدمين ذهبوا الى أن بين النوعين عموماً وخصوصاً في أفر ادها ، والا فالعقل جنس بسيط هذا * ثم إن المتقدمين ذهبوا الى أن بين النوعين عموماً وخصوصاً في أفر ادها ، والا فالعقل جنس بسيط هذا * ثم إن المتقدمين ذهبوا الى أن بين النوعين عموماً وخصوصاً

المندوج بحث جنس آخر كالحيوان ، وجنس الماهية ان كان مقولا عليها مع كل واحد من مشاركاتها في ذلك الجنس في جواب ماهما فجنس قريب لها كالحيوان للانسان والجسم النامي الحيوان * وأن لم يكن مقولا عليها مع السكل بل مع بعض دون بعض فجنس بعيد لها كالجسم للانسان والحيوان * وفصلها ايضا أما فصل قريب لها ان ميزها عن جميع مايشاركها في الجنس القريب كالناطق للانسان والحساس للحيوان وإما فصل بعيد لها ان ميزها عن مشاركاتها في الجنس البعيد فقط كالنامي للإنسان والحيوان *

(قال الماهية) النوعية أو الجنسية (قال مع كل) لفظة كل لا تقتضى التعدد المارجى بل ولا الوجود الخارجى فيشمل النعريف الجنس المنحصر في نوعين أو نوشج * وكتب أيضا احتراز عن الجنس البعيد (قال من من كاركاتها) أي الماهيات المشاركة لها فالأولى مع كل واحدة (قال وان لم يكن) وفع للايجاب المحلى (قال مع المحل) أي المسكل الافرادي لا المجموعي والا فالجنس البعيد مقول على المجموعي (قال دون بعض) اشارة الى أن رفع الايجاب السكلي امتحقق في ضمن المثلب الجزئي المنامي الاخص (قال عن جميع) اما يممني الدكل الافرادي أو المجموعي * وكتب أيضا ومعلوم ان كل ما يشارك الماهية في الجنس القريب الما يمني المناركية أيضا في الجنس البعيد من غير عكس (قال في الجنس القريب) أي كا يمزها عن جميع ما يشاركها في الجنس البعيد من غير عن المشاركات في الجنس القريب عمر عن المشاركات في الجنس البعيد من غير عكس (قال المعامي مثلا لا يمنز الانسان عن جميع ما يشاركه في الجنس البعيد من غير عكس (قال المعامي مثلا لا يمنز الانسان عن جميع ما يشاركه في الجنس البعيد من غير عكس (قال المعامي مثلا لا يمنز الانسان عن جميع ما يشاركه في الجنس البعيد من غير عكس (قال البعيد) أقول ان الحسامي مثلا لا يمنز الانسان عن جميع ما يشاركه في

مطلقاً ويعلم مما ذكرنا متمسك كل من الفريقين فافهمه (قال المندوج الح) احتراز عن الجنس البسيط ولوقال في الجنس المركب الحيق (قال من مشاركاتها الح) ولا ينتقض بالجنس المنحصر في نوعين أو نوع لانه المس محقق الوجود على أنه يكني اصحة إبراد الكل التعدد الذهني ولو فرضاً (قال قريب) سواه كان قريبا الكل من المشاركات كافي المثال الأول أولا كافي المثال الثاني ولذا قال لها (قال مع اللكل الح) اللام للمهد والكل السابق افرادي بقرينة اضافته الى النكرة فلا يتوهم كونه مجوعاً (قال بل مع الح) اشارة الى أن النفي في قوله لم يكن الح متوجه الى قوله مع الكلوانه رفع اللايجاب الكلي (قال بل مع الح) اشارة الى أن النفي في قوله لم يكن الح متوجه الى قوله مع الكلوانه رفع اللايجاب الكلي (قال بعيد له أ) وان كان قويما لبعض مشاركاتها (قال الجنس القريب) والبعيد (قال عن مشاركاتها) فصلا بعيداً (قال في الجنس البعيد فقط الح) أقول فقط قيد النميز فهمني التمريف ما يحصل به التميز عن المشاركات في الجنس البعيد لا التميز عنها في الجنس القريب و به يخوج عنه الفصل القريب لانه يميز الشيء المشاركات في الجنس البعيد لا التميز عنها في الجنس القريب و به يخوج عنه الفصل القريب لانه يميز الشيء

والفصل أيضا مقوم للماهية التي كانجز أمنها ومقسم لمافوقها من الاجناس كالحساس مقوم الفصل أيضا مقوم المناهاء المن

الحسم والجوهر اذ منها المشاركات في الحيوان لما مر أن كل مايشارك في الجنس القريب مشارك في الجنس المعدد فقط قدا الهويد المنهاء والبرائية والبرائية والبرائية والبرائية والبرائية والمحدد فقد يف المحسد أي عن المشاركات في الجنس البعيد من غير أن يكون مشاركة في الجنس القريب أيضا . وأن الناطق مثلا عبر الانسان عن مشاركاته في الجنس البعيد فالتمريف غير مانع فلا بد من اعتبار فقط عن المشاركات في الجنس القريب عمره عن مشاركاته في الجنس البعيد فالتمريف غير مانع فلا بد من اعتبار فقط عن المشاركات في الجنس القريب عمره عن مشاركاته في الجنس البعيد فالتمريف غير مانع فلا بد من اعتبار فقط عن المشاركات في الجنس المهدد من غير مانع فلا بد من اعتبار فقط عن المشاركات في الجنس القريب (قال والفصل) اللام للاستغراق و وكتب أيضا ليس تقسما ثانياً لفصل الماهية كا يوهمه قوله أيضا لان كل مقوم لها مقيم لما فوقها و بالعكس فلا تقابل بينهما ولذا ترك أداة التقسيم (قال للماهية) النوعية أو الجنسية (قال للمحمدة) الموسطة أو المركة (قال للحيوان) بلاواسطة (قال للحيوران) بلاواسطة (قال للحيوران) بلاواسطة أو المركة (قال للحيوران) بلاواسطة أو بلا واسطة (قال للعالي) أي لحل عال نوعاً أوجنسا في سبيل منع الخلوه.

عما يشاوكه في الجنس القريب أيضا * وقيل لا بد من اعتباره مرة أخرى قيدا لقوله في الجنس البعيد والا لانتقض التعريف جماً بجميع افراده اذ الحساس مشلا لا يميز الانسان عن جميع ما يشاركه في الجسم اذمنها المشاركات في الحيوان * وفيه أن كلام المصنف ظاهر في أن المعتبر في القريب التميز عن جميع المشاركات والبعيد عن بعضها لعدم ذكر الجميع الافي الأول وعدم اشتمال التعريف الضمني للنافي على قيد مقط الامرة * وجعل اضافة المشاركات للاستغراق وفقط متنازعا فيه خلاف الظاهر فيكفي لكون الحساس فصلا بعيداً نميزه عن بعضها فلا حاجة الى اعتبار قيد فقط مرتين * على أنه ان اعتبر التميز عن الجميع انتقض التعريف جما بالنامي والقابل للابعاد مثلا بالنسبة الى الانسان حيث لا عمرانه عنه اذ منه الشجر والحجر (قال والفصل أيضا الح) الاولى وأيضا الفصل * ثم ان هذا تقسيم للفصل الى المقوم والمقسم تقسيما الحيوان بعيد الانسان * وترك إما للتفنن فاندفع ما قيل إن هذا ليس تقسيما للفصل اليهما كما يوهمه قوله الحيوان بعيد الانسان وليس مقسما للحيوان أيضا لتصادقهما ولذا ترك إما (قال ومقسم الح) قد يقال إن النامي مقوم اللانسان وليس مقسما للحيوان

الله في عامال السياد المرادة فلنا الفرجني للتعل العلنى و ندع

Monday in Mr. Topinion & gir المراجع ألم ألم المراجع المراج ad wise ob ode jady po just

للسافل بدون العكس وكل مقسم للسافل مقسم للعالى بدون العكس * ثم الانواع تتر تب (١) نزولامن النوع العالى كالجسم الى النوع الحقيق السافل كالانسان ويسمى نوع الانواع وما

(١) (قوله ثم الانواع تترنب الح) إعلم أنهم وضعوا للتمثيل

Molovie divided (قال للسافل) أي لكل سافل نوعاً أو جنساً * وكتب أيضا بالواسطة (قال بدون العكس) اللغوي (قَالَ وَكُلُّ مَقْسَمَ) أَىٰ بلا واسْتُطَّةَ أَوْ بالواسْطَةِ كَالنَّاطَقُ والحَسَّاسُ المقسمينُ للجسم النَّامي الأول بالواسطة والثاني بلا واسطة * وكتب أيضا من التقسيم بمنى تحصيل القسم لا بمعنى ضم القيود. الا أن براد بالمقسم ماله دخل في التقسيم (قال للسافل) أي الحكل سافل (قال مقسم للعالى) أي بالواسطة (قال بدون المكس) اللغوى (قال الانواع) الاضافية * وكتب أيضا كأن اللام لاستغراق طَاعَة طَاعَة طَاعَة مَا الله بدون المكس) اللغوى بينغير الطرائد بدانيد النيساج من الانواع الاضافية المقر تبة وجماعة جماعة منها بمعونة المقام فالمعنى ان كل جماعة جماعة منها تقر تب منذ قال كالهديمة نزولا فالنوع المفرد خارج ومحط الفائدة قوله نزولاً ، لا لا سنغراق فرد فرد منها حتى يكون المعنى أن كل فرد فرد منها تغرتب الخ فآلة بإطال لاقتضاء النرتب أموراً متعددة ولا بمعنى السكل المجموعي حتى يكون المعنى مجموع الانواع مترتبة أهدم كون القضية حينشذ كلية شاملة لجميع الجاعات كالجاعة المندرجة نحت الجوهر والمندرجة تحت الكيف الى غير ذلك (قال تقرتب) بان يقال الجسم نوع الجوهر والجسم النامي نوع نوعه والحيوان نوع نوع نوعه والانسان نوع نوع نوع هُ وكتب أيضاً المراد بالترتب أن يكون الفوقاني جزِءاً من التحناني . والمدم صحة ذلك في الفصول لم يتعرض للترتب فهام تعرضه للترتب في الانواع نيد الفريد التعنيد والا العلم التعديد المؤلفة المواد المؤلفة المؤلفة المؤلفة المؤلفة المواد المعنية الوال المؤلفة والاجتمال التحت المواجه المؤلفة المحت المواجه المحت فقط كالمقل العاشر نحت المُقلُّ. أوآل كلام في أنواع مترتبة فوق اثنين وأماً النوعان المتر تبان فمتروكا البيان

فينتقض النعريف * و يمكن الجواب بان المراد بما ماهية ليس هو جزأ منها (قال بدون المكس) بللمني اللغوى الاعم من الاصطلاحي. أو المراد من العكس هو الكلي بطريق ذكر المطلق وارادة المقيد فلا برد أن عكس أَلُوجبة الكلية موجبة جزئية وهي صحيحة هنا هـذا * ثم المراد من السافل والعالى الفوقاني والتحتاني فيشمل المتوسط جنسا أو نوعا (قال وكل مقسم) الأحسن الاخصر والمقسم بالمكس، تم ان المقسم للنوع الحقيقي والمقوم للجنس العالى غمير معقولين كما نبه عليمه بقوله المار من الاجناس وبقوله كان جزأ (قال نم الانواع) أي جنس النوع الاضافي يقبسل الترتيب النزولي باعتبار بعض جزئياته الاضافية كالطائفة المندرجة نحت الجوهر ونعوه * تممدار الترتيب على كون الفوقاني جزأ التحتاني ولذا لم يحكم بجريانه في الفصول (قال من النوع) أي من النوع الاضافي العالى كالجسم الى النوع الحقيقي

ينهما أنوإعامتوسطة

والتوضيح كليات مرتبة صفودا ونولا وهي الانسان المحدود عنده بالحيوان الناطق ثم الجيوان المحدود بالجسم النافي الحساس المتحرك بالارادة أخذوا كلا من الحساس والمتحرك بالارادة مع تساويهما لترددم في أن فيصله القريب أهو الحساس أو المتحرك ، ثم الجسم النامي و منفق مركباً لعدم وجدانهم في كلام العرب مفردا موضوعا لجموع ثم الجسم النامي و منفقة المنفق من كما للابعاد الثلاثة أي الطول والعرض والعمق الحسم النامي ، ثم الجسم المحدود بجوهر قابل للابعاد الثلاثة أي الطول والعرض والعمق ثم الجسم النامي و منفقة لو وجدت في الحارج كانت لافي موضوع ولم يحدوم لانه جس عال ليس فوقه جنس آخر فلا يمكن تحديده ناما ولا ناقصا ولا رسمه ناما لتوقف الكل

للقلة و يؤيده اقتضاء النزول مامنه وما فيه وما اليه * وقس عليه قوله جنس الأجناس (قال ومايينهما) أى ان كان (قال أنواعاً) منح الحرب الموارض اليه عنوفود وقال أنواعاً) منح الحرب الموارض اليه عنوفود وقال أنواعاً) منح في الحاشية من الجزم بان الحس أقرب الموارض الى الحيوان لا ذاتى له (قوله على مام مام الشي هو هو لا يمعنى مامه يجاب عن السؤال عاهو حتى لا يخرج الاشخاص والفصول المجوه وقد من النعر يف من الله لا بد عن تقييد الماهية بالممكنة حتى يخرج الواجب تعالى . أو من القول بان المجوه وقد من النعر يف من الله لا بد عن تقييد الماهية بالممكنة حتى يخرج الواجب تعالى . أو من القول بان الموادي عن المناس عن ا

السافل كالانسان فني كلامه احتباك (قال أنواع) الاخصر الاولى نوع متوسط وكذا قوله أجناس (قوله والتوضيح الخي) أى لتوضيح الجنس والنوع المنطقي أجناساً وأنواعاً طبيعية مترتبة (قوله ثم الحيوان) العطف مقدم على الربط والالم يصح الحل* وفي جوازه في العطف بثم تأمل (قوله المتحرك بالارادة) أى بالقوة فلا يرد أن هذا ينافي مامر من عد الماشي خاصة للحيوان لان معنى الماشي المتحرك بالارادة * وقد يدفع بان المرادف الهشي الحركة بمعنى الانتقال والمتردد فيه الحركة بمعنى مبدئه (قوله مع تساويهما) أى يدفع بان المرادف الهشي الحركة بمعنى الانتقال والمتردد فيه الحركة بمعنى مبدئه (قوله مع تساويهما) أى الموارض فلا يتنافي القول بانهما من العوارض (قوله في أن فصله الخي) أى ما يقوم مقام فصله الكونه أقرب المدم العلم بداله الاجمالي (قوله المرسوم الخ) رسما فاقصا (قوله ولم يحدوه الخ) الاولى أن يزيد ولم يرسموه المدم العلم بداله الاجمالي (قوله المرسوم الخ) رسما فاقصا (قوله ولم يحدوه الخ) الاولى أن يزيد ولم يرسموه إلى الما لثلا تكون الدعوى ذات شقين والدليل ذا ثلاثة شقوق وجعل قوله فلا يمكن خارجا عند خلاف الفلا يرد أن في التفريع نظراً لهدم توقف الحد التاقص على الجنس لما سيأتي من أن تعريف لوضوحها فلا يرد أن في التفريع نظراً لهدم توقف الحد التاقص على الجنس لما سيأتي من أن تعريف

على جنس فوق الجوهر * واتاً عكن والرسم الفاقص كما سيجي الاشارة الميدة وأتاً اعتبر النزول في الانواع والصعود في الاجناس لآن النوعية الاضافية المترتبة بأغتبار الحصوص والجنسية باعتبار العموم ، حتى لا قيل نوع الحيوان يفهم منه المفهوم الاخص منه * ولا قيل جنس الحيوان يفهم منه المفهوم الاعم منه * فالترتب في الانواع لا يكون الا بطريق النزول * وفي الاجناس لا يكون الا بطريق الصعود * وغيارة الصعود المنافقة والنزول عني النواع لا يكون شاملا له ولغيره في الاغلب بخلاف مافوقه والنزول عني النواع المنافقة المناف

وجدت مشعر بزيادة الوجود الخاص على الماهية وهو ليس بزائد عليه تعالى (قوله الخصوص) وكونه محولا عليه وعلى غيره الجنس (قوله العموم) وكونه محولا على ماهية مع غيرها (قوله النزول) أى الخصوص بيرينية الترت المنابقة النزول) أى الخصوص المندرجي (قوله معنية) أى ملوقع العموم والخصوص المذكورين المندرجي (قوله المنابقة المن

الانسان بالناطق حد ناقص (قوله لان النوعية الخ) أى فلارد أنه إن أريد الترتب من العلة الى المعلول لزم أن يمتبر النزول فقط في الانواع والاجناس ضرورة أن الجزء علة السكل دون العكس * أو بالعكس لم يمتبر الا الصعود فهما * أو الاعم لم يكونا على طريقة واحدة * وحاصل الدفع أنا نختار الشق الاول لشرافة العلة لكنها ملحوظة باعتبار الوصف لا الذات والنوعية الاضافية لكونها بكون النوع محولاعليه وعلى غيره الجنس معلولة لمافوة و والجنسية باعتبار مانحت له لتوقفها على الكثرة المختلفة الحقائق (قوله الاضافية) مشعر بامتناع الترتيب في الأنواع الحقيقية وهو كذلك لأن الحقيق عام الماهية المختصة فلوكان فوق آخر لكان جنساً وجزأها (قوله المفهوم) الاولى مفهوم أخص وكذا فعا يأتي (قوله لا يكون الخ) ليكون الانتقال من الأدني في وصفي النوعية والجنسية الى الأعلى فيهما (قوله مبنية على أن مانحت) أي مبنية على استعارتهما للعموم والخصوص لمشابهتهما في الشمول وعدمه لان ماالخ و إلا فلا يوصف شي من الانواع والاجناس بهماحقيقة (قوله في الأغلب الخ) لا يظهر فائدة التقييد به * نعم لوحل الماتحت على العرف والشمول على الاحاطة الناقصة لظهرت فائدته لكنه خلاف المتبادر * وأما القول بأنه احتراز العرف مادة الأعم والاخص من وجه فنيه أن شمول الاخص لغيره من حيث إنه أعم فهو مافوق حينشة عن مادة الأعم والاخص من وجه فنيه أن شمول الاخص لغيره من حيث إنه أعم فهو مافوق حينشة

وكذا الاجناس تترتب صعودا من الجنس القريب السافل كالحيوان الى الجنس العالى كالحوهر ويسيمى جنس الاجناس وما ينهما أجناسا متوسطة فبين الجنس والنوع الاضافى عموم من وجه ولايتكرر جزّء واحد من الماهية بقينه (١) فيها ولا تتركب

المنظية المنادم والافلاك (١) (قوله بعينه الح) اشارة الى أن اعتبار الجزء من تين على المنادم والافلاك (١) (قوله بعينه الح) اشارة الى أن اعتبار الجزء من تين بالحيثية بن حائز كاعتبار الجوهر في بالحيثية بن حائز كاعتبار الجوهر في المنظية الم

ولفيره (قال وكذا الاجناس) والكلام فيه كالمكلام في قوله ثم الأنواع (قال الجنس العالى) فيقال الحيوان جنس والجوهر جنس جنس جنس جنس جنس والجوهر جنس جنس جنس العامى جنس جنس جنس والجوهر جنس جنس جنس والحيوان والجوهر جنس جنس جنس جنس والحيوان والجوهر من الماهية) أى جنساً (قال من وجه) كالبين الجنس والنوع المتوسطين (قال من الماهية) أى المركة النوعية والجنسية (قوله كاعتبار الجوهر) كان الواضح أن يقول كاعتبار الجوهر شمرة في ماهية الناسية لاجرد الله جنس عالم لا نواعه ومرة في الناطق من حيث إنه عرض عام لاناطق الانسان من حيث إنه عنس عالم لا نواعه ومرة في الناطق من حيث إنه عرض عام لاناطق

وقوله كما في طبقات المناصر الخي استمر باطلاق الفوقية على الفلك الناسع وهو كذلك ولا ينافيه كونه عدرد الجهات لأن تحديده اعتبار سطحه المحدّب * نعم في اطلاق الفوق على ذلك السطح مسامحة (قال وكذا الاجناس الخي) اللام هنا كاللام في قوله ثم الانواع الخي مبطل لمهني الجمعية . أو المراد بالجمع مافوق الواحد * فاندفع ماقيل إن هذا غير شامل لما له جنسان فقط كما لا يشمل ماله نوعان ولائح أن وجود المتوسطين محتص بغير هذه الصورة . هذا * ولو قال قد تغرب في الموضمين لم يحتج الى الناويل (قال وما بينهما) أي ان وجد (قال فبين الجنس الخي) أي مطلقهما * وأما النسبة بين أقسامهما وهي العالى والسافل والمتوسط والمفرد منهما فالمباينة أو العموم الوجهي * وتفصيله أن الجنس العالى والمفرد العالى والسافل والمتوسط والمفرد منهما فالمباينة والموم الوجهي * وتفصيله أن الجنس السافل والمفرد مباينان للجنس السافل والمفرد مباينان للجنس السافل والمفرد مباينان للجنس السافل والمفرد كل من النوع المعالى والمتوسط * والأ مثلة واضحة (قال ولا يتسكر و الح) يدي لا يمكن اعتبار جزء الماهية فيها من حيث إنه جزء مرتبن و يمكن اعتباره منة من حيث إنه جزء وأخرى من حيث إنه خارج وليس المراد أنه يجوز اعتباره جزا مرتبن من حيثيتين كما سيظهر * فالاعتراض على مافي الحاشية بان وليس المواد أنه يجوز في ماهية الانسان من حيث إنه عرض عام للناطق لامن حيث إنه جزء ليس في محله (قوله وعارض) أي لاحق لما فالمراد به المهني اللغوى الأعم من الذاتي والمرضي ومن المحمول وغيره الالاصلاحي أعني الخارج المحمول * فلا يرد أن الصواب ذاتي بدل عارض * ودفعه بان الجوهر عرض عام لا الاصلاحي أعني الخارج المحمول * فلا يورد أن الصواب ذاتي بدل عارض * ودفعه بان الجوهر عرض عام لا الاصلاحي أعني الخارج المحمول * فلا يورد أن الصواب ذاتي بدل عارض * ودفعه بان الجوهر عرض عام للناطق لامن حيث بان الجوهر عرض عام للناطق المورد علي المؤيرة على المؤيرة المورد عرض عام للناطق المورد على المؤيرة المؤيرة عرض عام للناطق المورد على المؤيرة المورد عرض عام اللهور عرض عام للناطق المورد على المؤيرة المؤيرة المورد عرض عام المؤيرة المورد عرض عام المؤيرة المورد عرض عام المؤيرة المورد عرض عام المؤيرة المؤيرة المورد عرض عام المؤيرة ا

من امرين متساويين ولا من اجناس وفصول غير متناهية لامتناعها بل تنتهى الى جنس عال وفصل سافل بسيطين (١)

ماهِية الانسان وأعتبار الناطق فصلا مثلافيها من حيث إنه فرد خاص ومعروض الجوهر (١) (قوله بسيطين) وقد قالوا ببساطة الجنس العالى وسكتواعن بساطة الفصل

والناطق فرد ومعروض له * بقي أن الاعتباراله الى لين هيئي المنظمين المعرفظ رج لام المناع التركيب من الله الاجناس والفصول ليس لجريان برهاني النطبيق والتضايف أما على القول بوجود الطبائع فاعدم تمايزها مجسب الخارج * وأما على القول بانها أمور انتزاعية من الهوية البسيطة فلانها ما بانها اعتبار العقل * على أن عدم تناهمها عمني لا يقف عند حد ولا يجرى ذنك البرها ذان في ذلك بل لاستلزام اعتبار العقل * على أن عدم تناهمها عمني لا يقف عند حد ولا يجرى ذنك البرها ذان في ذلك بل لاستلزام امتناع تعقل الماهيات المعقولة ولو بالا مكان امتناع تعقل الماهيات المعقولة ولو بالا مكان المتناع تعقل الماهيات المعقولة ولو بالا مكان والتركيبين أعنى المركب من المتساويين والتركب من المتساويين والتركب من المتساويين والتركب من الأجناس والفصول الغير المتناهية (قال بسيطين) تقييد الفيل هنا بالسافل وتقسيمه في صدر

للجواهر مع أنه يأبي عنه سابق كلامه ولا حقه ينافي جمله جنساً عالياً للانسان (قوله واعتبار الناطق) أي وكاعتبار الجوهر في ضمن اعتبار الناطق الخ * والأخصر الأوضح بدل قوله واعتبار الخ أن يقول ومن حيث إنه عرض عام للناطق (قوله ومعروض للجوهر) إذ كونه عين الجوهر باطل للتمايز بالمموم والخصوص . وتركيبه منه ومن أمن آخر باطل لما يأتي (قال من أمرين متساويين) لان الشي إما جوهر أو عرض فان كان الاول يمكون الاول جنساً له وان كان الثاني يمكون إحدى المقولات التسع جنساً له فلا يكون مركبا من متساويين * وكان هذا أولى من الاستدلال عليه بانه لوكان مركبا منهما فاما أن لا يحتاج أحدها الى الآخر * أو يحتاج كل إلى الآخر * أو أحدها الى الآخر والمكل باطل * أما الاول فلوجوب الاحتياج المحتياج كال الانصال * وأما الثاني فلازوم المدور * وأما الثالث فلاترجييح بلا مرجع لانه يمكن الجواب باعتبار الشق الثاني ومنع الدور مستنداً بتفاير جهتي الاحتياج كا في احتياج مرجح لانه يمكن الجواب باعتبار الشق الثاني ومنع الدور مستنداً بتفاير جهتي الاحتياج كا في احتياج أن يستازم مفهوم أحدها الآخر بحواز التفاير مفهوما مع التساوي في الصدق (قال ولامن أجناس الخ) لانه يستازم امتناع تعقلها بالكنه لان الذهن لا يحيط باجزائها تفصيلا (قال لامتناعها) أي الأجناس الخ) لانه يستازم امتناع تعقلها بالكنه لان الذهن لا يحيط باجزائها تفصيلا (قال لامتناعها) أي الأجناس والفصول الغير المتناعية على قوله المار فان كان والمسول الغير المتناهية) هذا مشمر ببساطة الفصل السافل بخلاف مافي الحاشية المنوطة على قوله المار فان كان (قال بسيطين)

Education of the state of the s

السافل كالناطق مع انه يجب ان يكون بشيطا ايضا لانه لو تركب فاما ان يتركب من امرين متساويين وهو باطل. وإما من جنس وفصل فذلك الجنس لايجوز

هذا الفصل الى البسيط والمركب وما في الحاشية المنوطة على قوله المار عقب تعريف النوع و إلا فان كان جزا أعم الخويدل على وجوب بساطة الفصل السافل دون ماعداه مع أن بياذ كره هنا في الحاشية من وجه بساطة الناطق يدل على بساطة الحساس وقابل الابعاد أيضاً كما لا يخني قال عند المحلمة المحاصلة أنه لوتركب الفصل مطلقا من الجنس والفصل للزام أن يكون للماهية جنسان في مرتبة واحدة أو تحرر الذاتي لان الفصل حيننذ يكون نوعاً محصلًا وحنية مشتركا بين الماهية ونوع مبان لهما والدائل عن مرتبة واحدة عن أو بعض المحلمة أو بعض المحلمة المحتمل المحتمل أو تحمل المحتمل أو تحمل المحتمل أن يكون اللازم للتركب كون فصلين بعيدين لماهية واحدة أحد عما أعنى جنس الفصل خارج عن الحراث عن الساهل مع الفصل خارج عن الجيوان حيث لأيلزم من المتراكم بين الانبان والفرس ان يكون جنس أو بعضاً عن المحتمل أن يكون جنس المحتمل أو بعضاً غير تام واللازم حينة كون الحساس منه جواز كونه خارج عاصة له فالا نفسال في قوله تماماً أو بعضاً غير تام واللازم حينة كون الحيوان تعام المداخل والماشي الخارج فصلين بعيدين للانسان وهو أيضاً ممتنع لاستلزام أن لايكون الحيوان تعمل الداخل والماشي الخارج فصلين بعيدين اللانسان وهو أيضاً ممتنع لاستلزام أن لايكون الحيوان تمام المشترك (قوله لا نه لوسك) هذا الدايل جار في الفصل العالى والمتوسط فلا وجه المخصيص البساطة المشترك (قوله لا نه لوسك)

جراً أعم وتقسيمه في صدر الفصل _ فان الاول يدل على وجود الفصل المركب * والثانى يدل على الله منقسم الهما كا هو ظاهر * ونقل عن عبد الحكيم انه استدل على بساطة الفصل مطلقا بانه لو تركب من الجنس والفصل لازم إما أن يكون للماهية جنسان في مرتبة أو تكرر الذاتي لان الفصل حينة في يكون نوعا محصلا وجنسه . شتركا بين الماهيسة ونوع مباين لها ولذلك الفصل عاماً أو بعضا فيلزم الاول ان كان كل من جنس الماهيسة وجنس الفصل خارجا عن الآخر والثاني إن لم يكن انتهى وأقول لم يقل أو فصلان بعيدان في مرتبة لعدم احماله لان ذلك المشترك الذي هو جنس الفصل لا بد أن يكون ذاتيا للماهيسة النوعية التي اعتبر الفصل له الثلا يلزم تقوم الجوهر بالعرض مثلا واحماله مبنى على كونه خاصة الجنس وخاصته الفير المختصة بنوع منه عرض عام للذاتي الاخص الموجودة هي فيه كما يشهد به التقبيم (قوله فاما أن يتركب الخ) لا يخنى أن هذا الدليل جار فيما سوى الفصل القريب من الفصول أيضاً * ولواستدل بان الفصل يتركب الخ) لا يخنى أن هذا الدليل جار فيما سوى الفصل القريب من الفصول أيضاً * ولواستدل بان الفصل السافل لو تركب الحان نوعا محصلا وكان فصله مميزا عما يشاركه في الجنس فلا يكون الفصل السافل الموتركب الحان نوعا محصلا وكان فصله مميزا عما يشاركه في الجنس فلا يكون الفصل السافل المتركب الحاس الموتودة على المنه المناس المنافل المتركب الحاس المافل لو تركب الحان نوعا محصلا وكان فصله مميزا عما يشاركه في الجنس فلا يكون الفصل السافل المتركب الحاس المعاس المعرب المحاس المعرب المعاس المافل لو تركب الحاس المعرب المعاس المعرب المعاس المعرب المعاس المعرب المعرب المعاس المعرب المعاس المعرب المعرب

The state of the s

اعبكون العفر فحولا عليه مأطاة اس ان يكون عرضًا لئلاً يلزم تقوم الانسان الجوهر بالعُرضُ فأنه باطل فيو إما من الاجناس البعيدة للانسان * وإما من فصوله البعيدة * وعلى التقديرين بلزم تركور الجنس الواحد والفصل الواحد في الماهمية وهو ايضا باطل * فان قُلَت فالفصل القريب للانسان فرد من افراد الجوهر لامن افراد العرض لئلايلزم التقوم المذكور فيعود محذور التحقق مطلق الجوهر في ضمن فرده * قلت العود ممنوع وانما يعود او كان ذلك الفرد مركبا من جوهر ومفهوم آخرها جنس وفصل وليس كذلك بل المدعى أنه بسيط ولايلزم من كونه جوهر وسهو المعاتب المتاه والالم يكن الجواهر المجردة من الماهمات المسيطة فردا لمطلق الجوهران يكون مركبامنه والالم يكن الجواهر المجردة من الماهمات السيطة بالسافل (قوله أن يكون على يقال في الفصل السافل لنوع تحت مقولة الـكيف مثلًا لا يجوز أن يكون جنسه من مقولة أخرى كالسكم لئلا يلزم تقوم ماهو من السكيف بما هو من السكم مثلا (قوله تقوم) أي محصله (قوله فهو) أقول في التنفر يع نظر إذ لايلزم من إنتفاء كونه عرضاً كُونه مَنْ أَحَدُ الا مُرَثِّنُ الْمَدْ كُورُتُنْ لجواز كونه من الجوهر بان يكون الجوهر عرضاً عاماً له تومع ذلك كان خارجاً عن كل من الامر من بان يكون عرضاً عامل ابعض وخاصة لبعض آخر ان كان أعم من ألجنس السافل وخاصة المكل ان كان ساويا له (قوله للانسان) أو جنسه القريب بان يكون الحيوان جنساً للناطق كما كان جنساً للانسان (قوله وانما يعود) حاصله منع كون الجوهر ذاتماً للناطق بل هو عرض عام فلا يعود المحدور (قوله مركبا منه) لل عله الم يتمار يوم مرتبي علين صلية وطرة بلط هنتين صليمة صنة من منا عليا على الما يتمار بغز وتابي مع صنة عماة سافلالانه المميز عن كل المشاركات وهوحينثه فصل الفصل لانفسه احكان أولى لعدم جريانه في الكلِّمْ ﴿ قُولُهُ أَنْ يَكُونَ عَرَضًا ﴾ مخصوص بفعل سافل ونوع يندرجان تحت الجوهر * فلو قال أن يكون عرضياً الهُ (قوله الاجناس البعيدة) لوترك قيد البعيدة لـ كان أخصر وأشمل ولم يحتج الى التأويل لعدم التعرض للجنس القريب بان عدم كونه إياه ظاهر لوضوح لزوم التكرار (قوله تكرر الجنس) مقتضي هذا أن اعتمار الجنس الواحد كالجسم النامي في ماهية الانسان تارة من حيث إنه جنس الحموان وأخرى من حيث أنه جنس الناطق ممتنع * وفيه تأييد لما أساهته في معنى قوله ولا يتكررالخ (قوله قلت العود الخ) هذا مناف لمذهب القائلين بان الجوهر جنس لجميع افراده ، والقول بأن المراد أنه جنس لجميع الجواهر الموجودة اصالة لاظلا كفصول الانواع بعيد * على أنا لانسلم ان فصولها كذلك * وكون كلامه مبنيا على كون الجوهر عرضا عاما يأباه تخصيص هذا الحسكم بالبعض (قوله والالم الح) اشارة الى النقض الاجمالي

﴿ فصل في اقسام العرضيات ﴾ ريخ الله

كل من الخاصة والعرض العام ان المتنع انف كا كه عن الماهمية في أحد و جودها الخارجي والذهني او في كليهما فهو عرض لازم لهما * ويسمى الاول لازم الوجود الخارجي كالحار للنار * والناني لازم الوجود الذهني بيم ينتج المناز * والناني لازم الوجود الذهني بيم ينتج الناز * والناني لازم الوجود الذهني بيم ينتج الناز * والناني لازم الوجود الذهني بيم ينتج المناز * والناني لازم الوجود الذهني بيم ينتج الناز * والناني لازم الوجود الذهني بيم ينتج الناز * والناني لازم الوجود الذهني بيم ينتج المناز * والناني لازم الوجود الذهني بيم ينتج الناز * والناني لازم الوجود الذهني بيم ينتج المناز * ولائم للمناز * ولائم ل

مع أن المقول والنفوس منها عند الحكاء فتأمل وينعم

أى ومن غيره (قوله مع أن العقول) اشارة الى المقدمة الرافعة (قوله فتأمل) وجهه منع الملازمة إن أريد بالبساطة البساطة الخارجية وتسليمهامع منعالرافعة ان أريد بها الذهنية لأن التركيب الذهنية والبسائط تركيب الخارجي بان يقال لانسا انها من البسائط الذهنية بل هي من المركبات الذهنية والبسائط الخارجية (قال العرضيات) كأن الجع لمشاكلة قوله المارفي أفسام الذاتيات (قال انفكاكه) انفكاك المشيئ عن الشيء عن الشيء عبارة عن وجود الشيء الاول بدون الثاني فلا يشمل التعريف المستفاد هنا شيئا من الوراد العرض العام اللازم ضرورة وجودها بدون الماهية الملزومة فلا بد من القول إما بان المهني على القلب أي امتنع انفكاك الماهية عنه أو بان الانفكاك هنا عمني السلب والانتفاق (قال عن الماهية) نوعية أو جنسية (قال في أحد) في هنا و في الآتي لاعتبار المدخول المام الانتفاق (قال في أحد) في هنا و في الآتي لاعتبار المدخول المام الملازم من أحد في هنا و في الآتي لاعتبار المدخول المن الملازم المناه المناه في السلب والانتفاق (قال في أحد) في هنا و في الآتي لاعتبار المدخول المنام الملازم المناه في المناع والانتفاق (قال في أحد) في هنا و في الآتي لاعتبار المدخول المنام الملازم المناه في المناع المناه والمناه ولمناه والمناه و

(قوله مع أن المقول الخ) فيه أن العقول والنفوس بسائط خارجية لاذهنية * على أنا نقول لو لم يكن حقيقة الفصل القريب جرهرا لحكان عرضاً فيلزم تقوم الجوهر بالعرض لئلا يلزم وجود الشئ بدون الحقيقة . وكان في كلامه السابق اشارة الى هذا حيث فرع من عدم جواز كون جنس الفصل عرضا كونه من الاجناس البعيدة أومن فصوله البعيدة فقط معقيام احمال كونه من الجوهر بمهني كون الجوهر عرضاً عاما له و والى هذا أشار بقوله فتأمل (قال العرضيات) أى أنواع العرضي * والمراد بالجع مافوق عرضاً عاما له و والى هذا أشار بقوله فتأمل (قال العرضيات) أى أنواع العرضي * والمراد بالجع مافوق الواحد وإيثاره على النثنية لمشاكاة قوله المارفي أقسام الذاتيات (قال إن امتنع انه كاكه) أى لا بجوز أن يفارقها و إن وجد في غيرها قاله عبد الحركم * فلا يرد أن انف كاك الشيء عن الشيء عبارة عن وجود الأول بدون الثاني فلا يشمل النهريف الضمني للآزم شيئاً من افراد العرض العام اللازم ولا حاجة الى جعل المعنى على القلب أو جه ل الانف كاك بمهني السلب والانتفاء (قال لها) الأولى تركه الثلا يتوهم الدور لكون النهريف الضمني للازم الماهية حينثذ (قال لازم الوجود الخارجي الخ) أى لازم الموجود الخارجي فلا يرد أن بين هذا وقوله كالحار الخ تنافيا لأن هذا يدل على أن الملزوم الوجود المحارجي فلا يرد أن بين هذا وقوله كالحار الخ تنافيا لأن هذا يدل على أن الملزوم الوجود

The state of the s

كالكاني للعنقاء (١) والثالث لازم الماهية كالزوج للاربعة والا فعرض مفارق سواء فارق

(١) (قوله كالكلى للعنقاء) لم يقل الانسان والحيوان وغيرهما من الماهيات الموجودة لانها قد تو تسم في الاذهان جزئية عند الاحساس سما فتفارق عنها الكلية فلا تكون الكلية لازمة لها بخلاف العنقاء وغيرها من الماهيات من عبير المنات من عبير المنات من الماهيات من عبير المنات من عبير المنات من الماهيات من الماهيات من المنات الم

(قال كالسكلى للمنقاء) كون السكلى وأنواعة من هذا القسيم مبئي على مامر من كونها من لواحق الصور الدهنيسة كالجربي فذاته تعالى بناء على امتناع تمقله كالايكون كلياً لا يكون جزئيا * وأما على القول بكونها من عوارض الماهية وتفسير السكلى والجزئي بما كان بحيث لوحصل في العقل لجوز اتحاده مع شهرين أو لم يجوز فمن القسيم الا خيرولا يتوقف التفسير المذكور على الحصول بالفعل ولاعلى الحصول بلامكان كافي ذاته تعالى على القول بامتناع تعقله وهذا هو الذي اختاره السيد قدس صره وارتضاه بلامكان كافي ذاته تعالى على القول بامتناع تعقله وهذا هو الذي اختاره السيد قدس صره وارتضاه عدد الحكيم (قوله من الماهيات) أي التي يتعلق الإحساس بوجودها (قوله عند الاحساس) احساساً عاهرياً أو باطنياً (قوله لازمة لها) فتمثيلهم الازم الذهني بالسكلى الانسان والحيوان غير صحيح وقيله أن المرتسم عند الاحساس بشخص الانسان كيا اعترف به بقوله جزئية أمر جزئي لا ماهية بمهنى ما المرتسم عند الاحساس بشخص الانسان كيا اعترف به بقوله جزئية أمر جزئي لا ماهية بمهنى ما يعاب عن السؤال بما هو والملزوم هو الثاني لا الأول والمغارق عنيه السكاية هو الأولى لا الثاني فنمثيلهم صحيح لاغبار عليه * أن قيل إن الماهية بهذا المعنى متحقق في ذلك الأمر الجزئي . قاتم لأن قيل إن الماهيات الموجودة ومن الاعراض الملازمة بالنظر الى الماهيات الموجودة ومن الاعراض اللازمة بالنظر الى الماهيات الموجودة ومن الاعراض المارض عالدي لها عرض مفارق كالمالح للبحر * الماهيات الموجودة أورادها والاحساس بها فالسكان لها عرض مفارق كالمالح للبحر *

وذاك على أنه النار وقس عليه الآني (قال كالسكلي للعنقاء) الاولى كالسكلي اشريك البارى ليكون الملاوم ممتنع الفرد في الخارج (قوله من الماهيات الموجودة الخ) أى عمني وجود افرادها فلا ينافي هذا ماسبق من أن الحق ان وجودها عبارة عن وجود افرادها ولا برد انه لوكانت موجودة في الخارج يكون السكلي لازم الماهية لالازم الوجود الذهني (قوله لانها قد ترتسم) أى قد يتوهم ارتسامها في الاذهان جزئية عند الاحساس بجزئياتها فتتوهم مفارقة السكلية عنهاف كل من المفارقة والارتسام توهمي فلا برد أن المرتسم عند الاحساس بشخص الانسان أمن جزئي والسكلام في الماهية بمهني مابه بجاب فلا برد أن المرتسم عند الاحساس بشخص الانسان أمن جزئي والسكلام في الماهية بمهني مابه بجاب عن السؤال عا هو (قوله عند الاحساس) متعلق بمقدر بيان لوقت الارتسام جزئية لا بقوله ترتسم و إلا لا يحب ان كلامه يفيد كثرة عدم الارتسام جزئية عنه الاحساس بها وليس كذلك و مكن الجواب

بالفَعْلَ كَالصَاحِكُ بالفَعْلَ اللانسَانَ اوَلَا كَالمَالِحُ للبحر (١) ثُمَّ الحَاصَة اما شاملة جميع افراد الماهية كالضاحك بالقوة او غير شاملة كالضاحك بالفعل (١)

التي لم يوجد لها فرد في شي من الازمنة ولم يتعلق بها احساس اصلا فلا تو تسم في ذهن من الاذهان على وجه الجزئية في شي من الازمنة فلا يفارقها الكلية بالضرورة مادامت من الاذهان على وجه الجزئية في شي من الازمنة فلا يفارقها الكلية بالضرورة مادامت موجودة في الاذهان فتسكون لازمة لها في الذهن (١) (قوله للبحر) أذّ عكن ازالة الملوحة عنه كما يظهر عند التقطر لكما لاتفارق عن جموع المدحر اصلا فليتأمل (١) (قوله الملوحة عنه كما يظهر عند التقطر لكما لاتفارق عن بموادة المنافظة بالمنوانة الوضائل الما يقول عمل الخاصة الغير الشاملة به غير صحيح المعرد المن المنافظة المن

(قوله لم يوجد الح) أو وجد لها فرد لـ كن لم عكن الهابي الاحساس بها كاهية المجردات من العقول والنفوس (قوله ولم يتعلق) عطف على السبب (قوله فليتأمل) كأن وجهه أن النهيئيل للهرض اللامفارق بالفعل بالمالح التمانيم لو لم تصدق ماهية البحر على القطرات التي زالت عنها الملوحة فأنه لو صدقت علمها لـ كانت المالح من العرض المفارق عن الماهية بالفهل وهو ممنوع لجواز خروج البحرية وكونه مياها كثيرة حداً مجتمعة من العرض المفارق عن الماهية بالفهل وهو ممنوع لجواز خروج البحرية وكونه مياها كثيرة حداً مجتمعة من الحقيقة خروج الحوضية عن حقيقة مافي الحوض الأأن يقال إن البحر ماهية اعتبارية لا تصدق من الحقيقة خروج الحوضية عن حقيقة مافي الحوض الأأن يقال إن البحر ماهية اعتبارية لا تصدق على القطرات (قال ثم الخاصة) وكذا العرض العام الما شاملة كالماشي بالقوة والمتحيز للانسان و إمّا غير شامل كالماشي بالفعل والابيض له لعدم صدق الأول على الزّمن ومن عوت قبل المشي والثاني على الزنمين

بان كاة قد للتحقيق (قوله ولم يتعلق بها الج) الواو الواصلة عدى أو الفاصلة لمنع الخلوفلا يتجه ان كلامه قاصر لبقاء شق آخر وهو ماوجد لها فرد الحرن لم عكن تعلق الاحساس بها كاهية المجرّدات من المقول والنفوس ولا أن قوله ولم يتعلق مستفىءنه بقوله التي لم يوجد الخ (قوله موجودة في الأذهان) أى في الاذهان فقط بدون تحققها في ضمن الافراد الموجودة في الخارج ففيه تنبيه على أن قولنا كل ماهيمة معدومة كابي بالفررورة المايصح اذا أخذت مشروطة عامة (قال كالضاحك) مثل لاشق الاول بالخاصة وللثاني بالعرض العام تفننا أو الاحتباك (قوله عن مجموع البحر الخ) الاضافة بيانية أي عن مجموع أجزاء هي البحر في زيادة المجموع اشارة الى أن الكثرة داخلة في مفهوم البحرفلا يصدق ماهيته على القطرات صدق الحكل على أجزائه حتى يقال إنه اذا زالت عنها الملوحة يكون المالح من العرض المفارق بالفمل * ولا يقاس على النهر فضلا عن الحوض و يؤيده ما في الماموس من أن البحر الماء الكثير والنهر مجرى الماء وانه يقال استحوض الماء المختذ انفسه حوضاً القاموس من أن البحر الماء الكثير والنهر مجرى الماء وانه يقال استحوض الماء المختذ انفسه حوضاً (قال ثم الخاصة الح) الأشمل وكل منهما اما شامل لجيع أفراد الماهية كالضاحك والماشي بالقوة للانسان (قال ثم الخاصة الح) الأشمل وكل منهما اما شامل لجيع أفراد الماهية كالضاحك والماشي بالقوة للانسان

وهي ايضا اما خاصة النوع (١) كما تقدم *

اذ الضحك بالفعل وهو الهيئة الانفعالية النفس الناطقة بو اسطة التعجب بالفعل المساوى النبية وهو الفيئة الانفعالية النفس الناطقة بو اسطة التعجب بالفعل المسان مساولة وشامل لان الصبيان بل الاطفال في المد مدركون الامور الغريبة وهو معنى التعجب في فالما الصحيح علما هو البكاتب بالفعل فانه اخص من الانسان وغير شامل لجيع افراده و اللهم الا ان بواد بالضاحك بالفعل معنى آخر وهو الا ثار الظاهرة المحسوسة تأمل (۱) (قوله اما خاصة النوع الى آخره) ويندرج فيه خاصة الفصل القريب المحسوسة تأمل (۱) (قوله اما خاصة النوع بالذات أو بواسطة جزئه المساوى. وكذا خاصة النوائد المراد اعم من ان يكون خاصة للنوع بالذات أو بواسطة جزئه المساوى. وكذا خاصة المحب المحسوسة بالمحسوب المحسوب المحسوب

كالضاحك الخاصة بواسطة المتعجب الخاصة بالذات (قوله جزئه المساوى) أو بوأسطة ما هو بواسطة

ikil de ja rok ten falig killy prilly grew

أو غدير شامل كالضاحك بالفعل والماشي كذلك الا أن توصيف الخاصة بالشاملة وغير الشاملة لما كان أشهر من توصيف العرض العام بهما اقتصر على تقسيمها البهما (قوله اذ الضحك بالفعل الخ) اشارة الى صفرى الشكل الثاني المطوية كبراها * تقرير القياس الضاحك بالفعل مساو للانسان والخاصة الغير الشاملة للانسان ليست بمساوية له للزوم كونها أخص (قوله مساوله الخ) في جعمل الضحك مساويا له مسامحة لأن المعتبر في المساواة حمل كل من المتساويين على جميع افراد الآخر مواطاة فالمساويله حقيقة هو الضاحك (قوله هو الكاتب) الحصر اضافي والاصناف خواص غير شاملة للانواع (قوله تأمل) وجهه دفع ما يقال في منع المساواة من انه يجوز أن يتولد انسان و يموت بعد لحظة من غير أن يعرضه التعجب وماذكره مجرد دعوى بان المراد المساواة بحسب الصدق ومجرد جواز الافتراق للانسان لا يقدح فيه نعم لو اعتبرت بحسب المفهوم لا تجه على انه قد يستدل على دعواه بالاستهلال فندبر (قال إما خاصة) تقسيم اعتباري لاجتماع القسمين في نحو الضاحك (قوله و يندرج فيه) ان أراد اندراج جميع أفراد خاصة الفصل لزم كون النوع خاصة انفسه أو بعضها لم يندفع النقض بالنوع الذي هو خاصة بالذات الفصل وجعله مندرجا في خاصة المفس بعيد (قوله أو بواسطة جزئه الخ) الاخصر الاولى أو بالواسطة ايندرج وجعله مندرجا في خاصة المفس بعيد (قوله أو بواسطة جزئه الخ) الاخصر الاولى أو بالواسطة ايندرج

واما خاصة الجنس كالمتنفس للحيوان والمتحيز للحسم ، وخاصة الحنس عرض عام للذاتي الاخص منه ، وخاصة الذاتي الاخص من المناسبة الداتي الاخص منه ، وخاصة الذاتي الاخص من المناسبة المن

الفصل البعيد تندرج في خاصة الجنس فلا نقض بهما كالايخلى ويعافي الماسية

أو بواسطة الخارج الاخص (قال وإما خاصة) اداة الانفصال هذا لمنع الخاو لا الجمع لاحتماعهما في الخاصة الفير الشاملة للجنس (قال كالمتنفس) أى المتنفس غير شاملة لاختصاصه بالبرى كا من والمتحبر شاملة الا أن التمثيل به على شهب الحكيم والا فهو عرض عام للجسم الشمولة للجواهر الفردة أيضا (قال واسالا أن التمثيل به على شهب الحكيم والا فهو عرض عام للجسم لشمولة للجواهر الفردة أيضا (قال واسالوطة الجنس) أى الشاملة والإ فالإنسان والناطق والضاحك مثلا كل منها خاصة الحيوان مع انه ليس بعرض عام لما ذكر أن وكذا الحساس خاصة الم فوقه من الاجناس والفصول مع انه ذاتى لما تحته من بعرض عام لما ذكر أن وكذا الحساس خاصة الم المساس مثلاً بالنسبة الى الفصل الذي تحته متروك الانواع وان كان عرضاً عاماً لفضيطا القريب في الحساس مثلاً بالنسبة الى الفصل الذي تحته متروك المراب بالمناب المناب المناب

فيه ماهو خاصة بواسطة الخاصة المساوية بالذات كالضاحك الخاصة للانسان بواسطة المتعجب وكذا ماهو بواسطة الخارج الاخص (قوله فلا نقض بهما) تقرير النقض أن يقال خاصة الفصل داخلة فى المقسم وهى خارجة عن الاقسام ينتج من الشكل الثالث أن بعض افراد المقسم خارج عن الأقسام. والجواب بتحرير الاقسام وقد بجاب بان الفصل نوع لأن كل كلى بالنظر الى حصصه نوع و يتجه عليه انه حينتذ لاوجه لهذا التقسيم لانحصار الخاصة فى خاصة النوع حينتذ (قال و إما خاصة) انفصال خلوى لاجهى لان خاصة النوع خاصة النوع خاصة الجنس والقول باجهاعهما فى الخاصة الغير الشاملة للجنس لا يجرى فى نحو المتنفس للحيوان (قال والمتحنز الجسم) الحيز أعم من المسكان عند المتسمين لشموله الجوهر الفرد دون المكان وساح له عند بعض الحسكما، فإن أو يد به السطح الباطن من الجسم الحاوى المماس لاسطح الظاهر من الحموى فالمتحزز خاصة غير شاملة لعدم شموله لافلاك الاطلس أو البعد الذى ينفذ فيه بعد الجسم فشاملة ويؤيد الاخير اشمال السكلام حينتذ على مثال القسمين (قال وخاصة الذاتي) أى خاصة الغير المختصة بواص للحيوان مع انها ليست اعراضاً عامة لما ذكره ودفعه بحمل الخاصة على الشاملة يستازم أن يكون خواص للحيوان مع انها ليست اعراضاً عامة لما ذكره ودفعه بحمل الخاصة على الشاملة يستازم أن يكون خواص للحيوان مع انها ليست اعراضاً عامة لما ذكره ودفعه بحمل الخاصة على الشاملة يستازم أن يكون خواص منه

خاصة الداتى الاعم بدون العكس * وقد تطلق الحاصة على قسم من العرض العام وهو ماعمر الماهية عن بعض ماعداها كالمتحير اللابسان والحيوان. و تسمى خاصة مضافة . وما تقدم ماعمر الماهية عن بعض برائيس صدائم من العام قسمان * ممر الماهية في الجملة . وغير ممر اصلا كالشي والممكن والممتنع (تنبيه) اللزوم الحارجي هو امتناع انفكاك العام الماروم عن وجود الملزوم الملزوم الملزوم الملزوم عن وجود الملزوم الملزوم عن وجود الملزوم الملزوم المناوم الملزوم عن وجود الملزوم عن وجود الملزوم الملزوم المناوم الملزوم الملزوم الملزوم الملزوم الملزوم الملزوم الملزوم الملزوم المناوم الملزوم الملزوم الملزوم عن وجود الملزوم المناوم المناوم

(قال خاصة) غير شاءلة (قال بدون العكس) اللهوى • وكتب أيضاً أى في السَّلْمَلَيْنِ أما في الأولى فلا ن بعضاً من العرض العام للذاتي الأخص كالشي والممكن العام بالنسبة الى الانسان عرض عام للجنس أيضا و بعض آخر كالحيوان والحساس بالنسبة الى الناطق عين الجنس أو ذاتى له *وأما في الثانية فللمسئلة وقد تطلق) أي بالاشتراك اللفظي على مانقله عبد الخدكم عن الشفاء (قال الماهية) النوعية أو الجنسية (قال مضافة) أي بالنسمة ألى الجوهر (قالـوالممكن العام) الغير المقيد بخصوص أحد جانبي الوجود والعدم (قال اللازم) أصيليا (قال وجود الملزوم) الوجود في كل من اللازم والملزوم أعم من أن يكون محمولياً ولاوصغها لاذ اصبح مطلقا در (قال خاصة الذاتي الاعم الح) أي غيرشاملة له ولو كانت شاملة للذاتي الاخص (قال بدون العكس) أي العكس الكلى في المسئلةين (قال عن بعض ما عداها) أي فقط فالبعض هنا مأخوذ بشرط عدم المتحقق مع البعض الآخر (قال فالعرض العام) فهو أعم مطلقاً من الحاصة المضافة ومن وجه من مطلق الخاصة وميان للخاصة المطلقة(قال والممكن) أي الخاص بقرينة المقابلة فلا يلزم شمول الشيُّ لنفســه ولغيره (قال هو امتناع) هـنا مختار المصنف وفسره الجهور بامتناع انفكاك تصور شيُّ عن شيُّ ومرادهم بامتناع الانفكاك أعم من أن يكون تصو واهما في زمان واحد أوفي زمانين بدون تخلل زمان بينهما ومايقال انه مخصوص بالشق الثاني لانتصور اللازم تابع لنصور الملزوم ولانه عتنع توجه النفس نحو شيئين في زمان واحد ففيه أنه يكني للتبعية التأخر الذاتي وان التوجه المذكور لو سلم امتناعه فانما يكون اذا كان بطريق الاخطار . وأما اذا كان أحدهما ملحوظا بالذات والآخر بالتبيع فلاعلى أن الدايل منقوض بالمتضايفين لتعقلهما معا (قال انفكاك اللازم الخ) الاولى انفكاك شيءن وجود آخر تحاميا عن نوهم الدور وقس عليه ما يأتي (قال عن وجود الملزوم الح) بان يتحققان زمان واحد (قال في الخارج) المواد بالوجود فى الخارج الوجود الاصيلي لا ماهو خارج الذهن أعم من أن يكون محموليا أو رابطيا فيشمل لزوم الصفات النفسانية بعضها لبعض كالحيوة العلم وازوم الجوهر للجوهر كاروم الهيولى للصورة والعرض

في الحارج تحقيقا كازوم الحرارة للنار أو تقديرا كازوم التحنز للعنقاء على تقدير وجودها في الحارج واللزوم الذهني هو امتناع انفكاك اللازه، من الحيارية المارج واللزوم الذهني هو امتناع انفكاك اللازه، من الحيارية المارج واللزوم الذهني هو امتناع انفكاك اللازه،

أو رابطياً فيشــمل النعريف لزوم الجوَّهر وَالعرض وَالاِّ مِ الاعتباري كلِّ لمُسَلَّمَ ولمُحَالَّفَةِ كلزوم المُبولي و بريطية، للصورة والحياة للملم والبنوة للابوة والمعروض للعرض والحرارة للنار والقيام بالذات للجسم. وظاهر أن لزوم الصيود الجويد الحاد الماد والصورة ألجد أقل على رائن متولات منا دروه الامزلاعتباري للبدير الماري المدم المدم العدم الاعتباري (قَالَ فِي الْخَارِجَ) أَلَمَرَاد بِالوَّجُود فِي الْخَارِجِ النَّحْقِقِ الْمُبَانِ للتَّحْقِقِ النَّلُمِي وَالْدَهْنِي سُواءَ كَانَ الْخَارِجِ سُئِيرُ وَيَنْهُ وَالْفُهُمُ مِنْ عَطَفُونِهِمْ مِنْ عَطَفُونِهُمْ مِنْ عَطَفُونِهُمْ مِنْ عَطَفُونِهُمْ مِنْ ظرفا للوجود المحقق أو المقدر للبلزوم أو ظرفا لمنشأ انتزاعه فظهر شمول التعريف للزوم بين النسبتين عرود المحقق أو المقدر البلزوم أو ظرفا لمنتظرة المنتظرة المن ان النحقق في اللزوميات أعم من النحقق بحسب الواقع المحقق أو بحسب الفرض (قال أو تقديراً) تقدير ممكن كمثال المصنف أو تقدير ممننع كازوم القيام بالذات الشريك البارى على تقدير وجوده في الخارج (قال انف كاك اللازم) بحسب النفس وأصيلياً عن الوجود الذهني والعلمي لكمازوم سواء امتنع (يع بنه برقيم بنه برقيم الديم المنافق اللازم) (يع بنه برقيم بنه بريد بديمة الماسية الماسي الالتزامية وفسرم به السبيد هنا وتبعه عبد الحكم حتى أبْطل الممنى الْأُول بُأْن الوجود الطلي لا يَتْرَتُّبُ منه أثر خارجي لكانت تلك الملكات لازماً لما لزوماً ذهنياً بهذا المعنى • و بماذ كرنا ظهر أنه قد يتحقق ويعنا للازماً لما لأوماً ذهنياً بهذا المعنى • و بماذ كرنا ظهر أنه قد يتحقق ويعنا للازمان وجده ع للجوهر كلزوم التحيز للجسم وبالمكس والمرض للعرض كما مر ولزوم الامور الاعتبارية لها ولمحالما كلزوم

الابوة للبنوة والقيام بالذات للجسم ولزوم السلبية كلزوم عدم الفرسية للانسان قاله عبدالحكيم .ولابخني أن بمض هذه الامثلة انما يتم على القول بعدم وجود المقولات النسبية وانه لا يندرج في الأمر الاعتباري لزوم المدم للمدم كمدم العلة لعدم المعلول لانه لاوجود في الخارج لشيُّ من الملزوم واللازم ولو باعتبار منشأ انتزاعه محمولياً ولا رابطياً وهو ظاهر ولهذا قال عبد الحـكم ههنا قسم نالث وهو لزوم نشي ً لا خر في نفسه مع قطع النظر عن التحقق وان كان ظرف الاتصاف الذهن كلزوم عدم المعلول لعدم العلة . نعم يمكن اندراجه في الازوم الذهني على رأى المصنف (قال كازوم الحرارة الخ) فيه إيماء الى أن اللازم أعم من المرض اللازم (قال انفكاك اللازم الح) أي نفس اللازم لا العلم به والا لم يصح ما ذكره من المثالين ومن تقسيم اللزوم الذهني الى البين وغيره (قال كلزوم السكلية للعنقاه الخ) بمكن جعله مثالا لمسادة افتراق اللزوم الذهني عن الخارجيلان عروضها للعنقاء ليس الا باعتبار الوجود الذهني ومادة اجتماعهما Service Services

الازوم بين أمر بن بحسب العلم بهما لا بحسب وماذكره عبد الحكيم فىوجه إبطال النفسير الأول فيد فوع بأنه لا امتناع اذا كان الأثر أمراً اعتباريا . ألا برى أن الاربعة في وجودها العلمي المنترج، تعليلات، وينت بعرا اللازمة للماهية كا اعترف به تدير (قال اللازم) أصيلياً (قال في الذهن) والعلم ماريب عمر الروجيد المرومة المعالمية على المراب المارية المراب ال عكن) لم يتعرض لتمريف اللزوم الماهي للملم به من النمريفين المذكورين (قال وبين اللزومين) وأما بين كل الذوم الماهي فعموم مطلق من جانبها كما يظهر من الدليل المذكور (قال عموم من وجه) أي اذا لم يعتبر في شيُّ من التمريفين قيد فقط وأما اذا اعتبر فيهما فبينهما مباينة كما بين كل و بين اللزوم الماهي ﴿ قَالَ فِي لُوازُمُ ﴾ لزوم (قال متصادقين) مواطأة * وكتب أيضا واللزوم حَيَثْنُهُ حَقِيقة جَهِم لنســبة الايجابية الحملية بينهما المسماة بالضرورة (قال في العرض اللازم) خاصة أو عرضاً عاماً (قال وقد يكون) والأزوم حينشذ حقيقة جهة النسبة الامجابية الاتصالية خلافا لما في عبد الحكيم من أنه نوعها المعالم وقد يكون) والأزوم حينشا وقد يكون) (كنون الما لائت النار سورة لائت الراخ مرجرة وزياء من الاحتراب لأنه لو وجد في الخارج لا تصف بها أيضا ومر منا عن عبد الحكيم انه لاتنافي بين الاعتبارين (قالَ فى أذهاننا) متنازع فيه للزوم وللوجود وفيه اشارة الى أن لزوم الجزئية له باعتبار علمه تعالى تحقيقي (قال التصادقهما استدلال بصدق الحد على صدق المحدود فلا تلزم المصادرة (قال في لوازم الماهيات الخ) اشارة الى أن اللازم المـاهي أخص مطلقاً من كل من اللازم الجارجي والذهني (قال الوجود الخارجي) أى فقط فلا يرد أن افتراق الخارجي فيهايستلزم كون الشيُّ أخص من نفسه ضرورة ان مادة الافتراق للاءم من وجه أخص منه وقس علميــه قوله في لوازم الوجود الذهني (قال متصادقين الخ) أي بحمل أحدهما على الآخر مواطأة فتحصل قضية حملية ضرورية ويكون اللزوم جهة النسبة الايجابيــة الحملية المسماة بالضرورة عرفا (قال وهو المعتبر) اشارة الى أن اللازم أعم من العرض اللازم فتقسيم غير المصنف المرض الى اللازم والمفارق من تقسيم الشيُّ الى أعم منه من وجه فيلزم اما اختيار مذهب مجوزيه أو القول بانهما قيدا قسم لا قسمانله (قوله غير متصادقين) وحينشذ يمكن جعل اللزوم جهة النسبة الإيجابية

مفر دين كانا (١) كلز وم الحرارة النار . او م كبين كلز و ما حدى القضيتين للاخرى والنتيجة مفر دين كانا (١) كلز وم المعرفات لتعريفاتها * (٢) وعلى التقادير فكل منهما ان احتاج للدكيل أو مختلفين كلز وم المعرفات لتعريفاتها * (٢) وعلى التقادير فكل منهما ان احتاج

(۱) (قوله مفر دين كانا الى آخره) تعميم للمفهو مين الشاملين المتصادقين ولغير المتصادقين للا المعرف لاتعميم لغير المتصادقين فقط والآلم يصح التمثيل بلزوم المعرفات لتعريف لها لان المعرف والتعريف متصادقان قطعا (وايضاً) هذا التعميم غير مختص بغير المتصادقين بل مجرى شاد الزين الماروالناروالرابين المسلاميوان والانان والمختلين الماله فا والتعريفات صابح في المتصادقين ايضا كما لا يخفى (۲) (قوله وعلى التقادير الى آخره) اى على تقدير كون كل في المتصادقين ايضا كما لا يخنى المتصادقين المنطق المتصادقين المنطأ كما لا يخنى (۲) (قوله وعلى التقادير الى آخره) اى على تقدير كون كل

لا جهنها فلا تبكون الشرطية موجهة وذلك لأن القول بان اللوّم فنها عمني الاتصال الممتنع الانفكاك ونها فلا تبكيه المناع المناه المناع المن

الاتصالية في المفردين والمركبين والمختلفين وجهة النسبة الإيجابية الحلية في ما أمكن فيه الحل الاتصالية في المفردين النار حارة أو ذات حرارة باللزوم وكما كانت النار موجودة كانت الحرارة موجودة ههذا على وأى عصام من أن اللزوم في كل من الحملية والشرطية جهة النسبة و يؤيده انهم عرفوه بامتناع انف كاك شي عن آخر ولم يغرقوا في النمريف بين اللزوم في الحملية والشرطية * وقال عبد الحكم اللزوم في الشرطية نوع النسبة الاتصالية (قال كازوم المموفات) مبنى على الفالب والا فانما يتم المخبل لو المحصر من تحصر النعريف في المفاهيم المركبة (قوله والا لم يصح على الفالب والا فانما يتم المخبل لو المحصر من المحمود كون السكاف المتنظير ويكون النعميم الديمان على المخبور كون السكاف المتنظير ويكون النعميم الديم المحمود في المفاهيم المركبة (قوله بالا يورد أن قوله والا لم يصح من عرب قوله وأيضاً * هذا التعميم » لأنه ناظر الى صنيع المصنف (قوله بل يجرى في والا لم يصح من عرب قوله وأيضاً * هذا التعميم » لأنه ناظر الى صنيع المصنف (قوله بل يجرى في المناهزين الح) انمانيم الجريان لو عم المركب من النام وغيره وأما اذا خص بالنام فلا (قال ان احتاج الح)

Silve Listed of Colors of

الجزم به الى دليل فغير بين كلزوم تساوى الزوايا الشلاث للقاعتين للمثلث وكازوم النتائج الادلة الغير البينة الانتاج كالشكل التانى والثالث كاسيجيء والآفيين كازوم الزوجية الاربعة خارجا وذهناه بيعي والمنافي بين المنافي التربعة خارجا وذهناه بيعيم والمنافي بين المنافي المنافي المنافي المنافي المنافية المنا

الجزم) بعد تصورالطرفين والنسبة والزوم (قال فغير بين) ونظرى و كتب أيضاً ولا لزوم بين العلم باللازم والعلم بالملزوم هذا لا بين المراب بين العلم باللازم والعلم بالملزوم هذا لا بين بين بين العلم بين العلمين كا إذا المجتب الجزم الى شي بعد التصورات ولزم من تصور الملزوم تصور اللازم. وقدلا يتحقق كافلان وتابولا للازم وقدلا يتحقق كافلان وتنابولا للازم القامود مساواة بحوعها لجموع القاعمين في كل من الأوايا للأخرى كا هو مقتضى التفاعل بل مساواة مجموعها لجموع القاعمين في كل من لامي الزوايا كل من الزوايا اللاخرى كا هو مقتضى التفاعل بل مساواة مجموعها لجموع القاعمين في كل من الزوايا حال على الخدوم القاعمين من الذوايا عال الشاوى . والمنك متعلق بالزوايا حال عنها (قال والاً) بان لم يحتج بعد التصورات المذكورة الى شي بان كانت القضية المنعقدة من اللازم عنها (قال والاً) بان لم يحتج بعد التصورات المذكورة الى شي بان كانت القضية المنعقدة من اللازم والملزم من الاوليات أو احتاج الى حس أو حدس أو تجرية أو تواتر أو وسط لازم للطرفين فتندرج والماتين السناء عنها له المنابق المنابق من الأخير (قال فين) و بديعي بالمني المقابل النظرى (قال فين)

آى بعد تصور الطرفين من حيث أنهما لازم وملزوم فلا حاجة الى تصور النسبة واللزوم ومن قال بها بعد تصورها أواد بعد تصورها من حيث الذات فلا نزاع معنى لكن يتجه أنهما اذا اعتبرائخيث أنهما لازم وملزوم يصدق تعريف البين على غير البين لان تصورها فيه من تلك الحيثية يستلزم الجزم باللزوم فالحق اعتبار تصور النسبة بخصوصها (قال الجزم) فيه مجوز والأولى أحتيج في الجزم (قال لقائمتين الحي) اللام هنا منعلق بالتساوى وفي قوله المناث مرتبط باللزوم وبالزوايا على سبيل التنازع والتساوى بمهنى المساواة واللام الداخلة على الزوايا وعلى القائمتين بمعنى المكل المجموعي يعنى ان مجوع الزوايا الثلاث المناث مداو لمجموع القائمتين وتلك المساواة لازمة المناث ثم المراد بالقائمتين المستقيم الخواز وقوع الخطين وبالمثلث مالايكون في المكرة اذ قديكون زوايا المثلث المكرى أكبر من قائمتين لم المستقيم نلاث قوائم فيه بالفعل ولا يمكن أن يقع في المثلث السطحي الا قائمة (قال الأدلة الح) متنازع فيه لمكل نلاث قوائم فيه بالفعل ولا يمكن أن يقع في المثلث السطحي الا قائمة (قال الأدلة الح) متنازع فيه لمكل من المزوم والنتائج (قال والا فيين) أي وان لم بحتج الجزم به الى دليل فيين وقصيته ان ما اجتاج الى من المزوم والنتائج (قال والا فيين) أي وان لم بحتج الجزم به الى دليل فيين وقصيته ان ما اجتاج الى حس أو حدس أو عدس أو نجو به أو الدليل والبديهي المحتاج الى أحد هذه الامور الا أن يقال أواد بالدليل هنا الى المنظرى المفتقر الى الدليل والبديهي المحتاج الى أحد هذه الامور الا أن يقال أواد بالدليل هنا

وقد يطلق اللزوم على اللزم البين بالمعنى الاخص ثما سبق وهو ما يكون العهم بالملزوم موجبا للهم باللازم وكأفيا في الجزم باللزوم بينهم الكروم المعرّ فات لتعريفاتها والنتائج للادلة البينة الانتاج والطرفين للاعراض النسبية المنتاج والطرفين للاعراض النسبية المنتاج والطرفين للاعراض النسبية المنتاج والطرفين الماعراض النسبية المنتاج والملوفين المنتاج والملوفين المنتاج والملوفين المنتاج والمنتاج والمنتاء والمنتاج والمنتاء وال

من اللزومين بين مفر دين او مركبين او مختلفين فكل من هذين الازومين امابين اوغيربين

(قال وقد الطاق) بالاشتراك الفظى بناء عالى الاصلى الطلاق الحقيقة ، وكتب أيضاً أقول كرون تصورات والتبارين والمناسب المناسب والمنسب المناسب المن

ما يشمل الحس ونحوه لكن لا يوافقه منال البين (قوله من اللزومين الح) أى اللزوم بين مفهومين منصادقين أولا أو اللزوم الخارجي والذهني (قال وقد يطلق الح) قيل المهنيان ايسا لمجرد لفظ اللزوم بله ها للزوم الذهني أو البين * وأقول في كونهما قسمين للزوم الذهني نظر لأن المصنف مثل فها يأتي للزوم البين بالمهني الاخص بلزوم المعرفات لتعريفانها وهو لزوم خارجي كا صرح به ذلك القائل لأنه يلزم من تحقق المحيوان الناطق اصالة تحقق الانسان كذلك لا من تحقق الاول ظلا تحقق الانسان كذلك لا من تحقق الاول ظلا تحقق الناني اصالة ويلزم من العلم به العلم بالانسان وكذا في كونهما قسمين للزوم البين لما قاله الفاضل البزدي في حاشية التهذيب من أن لغير البين في مقابلة كل واحد من معنى البين معنى مخصوصاً ويلزم منه أن يكون غير البين بالمهني الاخص أعم من غير البين بالمهني الاعم (قال وهو ما يكون العلم بالملزوم الح) تصوراً أو تصديقاً وكذا قوله للعلم الح كايشعر به الامثلة (قال وكافيا الح) زاده على تعريف بالملزوم الح) تصوراً أو دعليهم في دعوى كون هذا المهني أخص من أن المعتبر في المهني المار كون المها المؤم باللزوم وهو غير معتبر هنا فيجوز أن يكون تصور الملزوم موجباً التصور المنور و الملزوم موجباً التصور اللزم ولا يكفيان في الجزم باللزوم وهو غير معتبر هنا فيجوز أن يكون تصور الملزوم موجباً التصور اللزم ولا يكفيان في الجزم باللزوم لكن يمكن الجواب عنهم بان المراد العموم والخصوص بحسب التحقق اللازم ولا يكفيان في الجزم باللزوم لكن يمكن الجواب عنهم بان المراد العموم والخصوص بحسب التحقق اللائمة والمحتور أن يكون تصوراً المتور المتحقق التحقق المتحق المتحقة المحتور المتحور والمحتور المتحور المت

A Secretary of the second seco

والمدكات للاعدام المضافة اليها مشل الجهل والعمى وهو المعتبر في الدلالة الالتزامية عند الهلاكة الالتزامية عند اهل المعتبر فيها اللزوم الذهني في الجملة ولو بمعونة القرائن ولذا الدرجوا جميع المعانى المجازية الخارجة في المدلولات الالتزامية *

(قال والملسكات) اطلاق اللازم والملزوم على نفس الملتكات والاعدام كا يغنضبه التمثيل بها للمين بالمعنى الأخص المعرف عا ذكر من اطلاق المتم العالمي المعلوم والا فقد سدة اله لا رقيع بن انفسهما بل بين علمهما وان اللزوم بين الأدرا كين لا يستلزم اللزوم بين النفسين (هذا) ولا تلفت الى تما في الرسالة المذكورة من تجعل لزوم البصر للعمى مثالاً للبين بلعنى الأخص من الازوم الذهنى بالمعنى الذي الرسالة المذكورة من تجعل لزوم البصر للعمى مثالاً للبين بهذا المعنى «وكتب أيضا أى اللزوم الذهنى من المعنى المدركين وقال إنه لم يطلع على مثال واقعي له (قال وهو) أى الازوم البين بهذا المعنى «وكتب أيضا أى اللزوم الذهنى بهذا المعنى (قال الخارجة) القيميد بالخارجة يشعر أن المهنى النصمنى الذي استعمل فيه اللفظ مجازاً من المدلولات الالتزامية خلافاً المناطقة والالتزامي الذي استعمل عندهم كذلك مندرج عندهم مندرج عندهم في المدلولات الالتزامية خلافاً المناطقة (قال في المدلولات) مخالف عندهم كذلك مندرج عندهم في المدلولات الالتزامية خلافاً المناطقة (قال في المدلولات) مخالف عنده الحكيم محيث قال دلالة اللفظ على المنى المجازي مطابقة عندا على الفرية في المدلولات الالتزامية وأماعند المنطقيين فان كان اللفظ مو تعملا مجازاً في المدلول النضمني الجازي بالوضع النوعي كاصرجوا به « وأماعند المنطقيين فان كان اللفظ مو تعملا مجازاً في المدلول النضمني اوالالتزامي النوعي كاصرجوا به « وأماعند المنطقيين فان كان اللفظ مو تعملا مجازاً في المدلول النضمني الجازي الانتزامية المنابع المنطقية المنطقية والالتزامية المنطقية والالتزامية المنطقية والالتزامية المنطقية والمنطقية والله المنطقية والله المنطقية والمنطقية والله المنطقية والمنطقية والمنطقية والمنطقية والله المنطقية والمنطقية والمنطقية والمنطقية والمنطقية والالتزامية والمنطقية والمنطقية والمنطقية والله المنطقية والمنطقية والمنط

والمادة المذكورة لا يحقق لها فلا تقدح في أخصيته (قال والملكات الح) مثل بهذا تنبيها على أن البين بهدا المني يتحقق فيما كان بينهما لزوم ذهني فقط كما يتحقق في ما عداه لكنه انما يتم لو قبل بأن وجود اللازم في الذهني ظلى لا أصيلي بناء على ما قاله عبد الحكيم من أن الوجود الظلى لا يترتب عليه أثر خارجي أي أصيلي * وأما اذا قبل بان وجود اللازم في أي ظرف كان أصيلي فلا لأنه لا يلزم من تحقق العين في الذهن ظلا تحقق البصر اصالة فتأمل (قال المضافة) أي معنى وفيه اشارة الى أن الاعدام انما تمكون ملزومة الملكات اذا تصورت بالكنه (قال وهو المعتبر الح) أي اللزوم الذهني البين بالمعنى الاخص وليس الضمير عائداً الى البين بالمهني الأخص وان أوهمت العبارة (قال عند أهل المعقول الح) أي المناطقة بناء على أن موضوع أي الحكماء فالمعقول مقابل المنقول وليس المراد الباحثين عن المعقول أعنى المناطقة بناء على أن موضوع المنطق المعقولات الثانية لمدم ملاممته لما سبق من أن موضوعه المحلوم التصوري والتصديق (قال الخارجة في المدلولات الح) أي باعتبار الوضع الأصلى * وأما بحسب الوضع المجازي فمندرجة في المطابقة فلا برد أن هذا مناف لما قاله عبد الحكم من أن دلالة اللفظ على المني المجازي مطابقة عند أهل فلا برد أن هذا مناف لما قاله عبد الحكم من أن دلالة اللفظ على المني المجازي مطابقة عند أهل

﴿ الباب التاني في القول الشارح ﴾

وهو قول يكتسب (١) من تصوره تصورشي آخر إما بكنهه او بوجه يميزم عماعدام

(٣) (قوله قول يكتسب الى آخره) القول بمعنى المقول مفر داكان اوم كما لا بمعنى المركب الأبعني المركب الله يخرج التعريف بالمفرد كما يجي والاكتساب في عرفهم هو التحصيل بطرحيق النظر النام النا

فالدلالة مطابقة والا فلا دلالة انتهى (قال من تصوره) ولا يخنى أن هذا التعريف من قبيل التعريف بالاحكام وهو وان لم يستلزم فساداً بالنسبة الى نفس التعريف الا أنه مستلزم لفساد الدور بالنظر الى الغرض من

العربية لان اللفظ مع القرينة موضوع للمعنى المجازى بالوضع النوعي ، نم إن تقييد المعاني بالخارجة الكون الكلام فيها ففهوم المحالفة هنا ليس عمتبر فلا يرد أنه مشعر بأن الممنى التضمني الذي استعمل فيه اللفظ مجازاً مندرج عندهم في المدلول المطابق . ولا انه ينافيه قولنا أي باعتبار الجيم على الله لوسلم اعتباره فالاشعار منوع إذ لا يفيد الا عدم كونه مدلولا التزاميا وهو أعم عقلا من المطابقة تأمل (قال في القول الشارح) أى في مسائل متملقة به تعلق الكل بالجزء (قال قول يكتسب) الأولى ما يكتسب الح لما في الحاشية ولثلايتوهم الدور (قال من تصوره الخ) أي من تصور نفسه إن أريد القول المعقول. أو تصور مدلوله ان أريد الملفوظ . أو المراد بالا كتساب أعم من أن يكون بالذات أو بالواسطة فلا يرد أن النعريف غـير جامع لجميع أفراد المعرف ان كان تعريفاً للقول الشارح الملفوظ (قال أو بوجه يميزه الخ) أي بوجه غير مشروط فيه الايصال الى الكنه فلا بردأن الشق الأول مستدرك لان الوجه الممنزعما عداه شامل لما يفيد الكنه لأن المعتبر في الأول هو الايصال الى الكنه فكلمة أو للانفصال الخلوي ويجتمع طرفا الترديد في الرسم التام الأكمل • وقد يتوهم ان المراد بالوجه هو الغير الموصل الى الكنه بقرينة المقابلة وان الانفصال حقيق . وفيه أنه حينئذ يخرج الرسم التام الأكمل عن تعريف المعرف مع أن المصنف أدخله في الأقسام * بقي أن كلة أو للتقسيم لا للترديد فلا يرد انها منافية للتحديد (قوله هو التحصيل) أى وذلك التحصيل يتوقف على اعتبار نسبة التعريف الى المعرف فلا ينجه أن تصور الجسم الناطق مثلامن غيرأن ينسب الى ما يطلب تمريفه لا يحصل منه تصور الانسان في الذهن مع انه حد ناقص له لانه انما يكون حداً ناقصاً اذا نسب اليه (قوله فلايصدق) ولذا عدل عن قولهم يلزم الى قوله يكتسب (قوله على الملزومات الح) لم يقل ولا على المحدود بالنسبة الى الحد النتام لدخوله في الملزومات ولذا قال

فالقول الكاسب يسمى معرفا أيتم فأعلو تعريفا والمكتسب يسمى معرفًا اسم مفعول * فان كان بجميع الذاتيات المحضة وهو المركب من الجنس والفصل القريبين فهو حد تام كالحيوان الناطق للانسان والجوهر القابل للابعاد للجسم

الى لوازمُها البينة (قوله من تصورُه) إحتراز عن التصديقات بناءً على أن المراد بالتصور هو الصورة الحاصلة الغير المقارنة للحكم المقابلة للتصديق كما هو المتبادر المقابلة للتصديق كما هو المتبادر المستران المست

التعريف وقس عليه تمريف الدليل الآتي (قال الكاسب) أي الكاسب تصوره تأمل (قال فان كان مجميعً) الباء هنا وفيها يأتى كالبَّآء في قول أبن ألحاجب بالواو رفعاً والالف نصباً (قال من الجنس) يله وكذلك الفصل على القول بتركيبه (قال القريبين) الحاصلين بالكنه التفصيلي أو الاجمالي (قال أو ببعضها) فيه رد على الرازى حيث قال في شرح المطالع إن الفصل وحده إذا أفاد النميز الميانيس على المسلمة المرافقة ال المركب من العرض العام والفصل القريب. وفي حواشي التحرير الى أنَّ المركب منهما أو مِن الخاصة والفصل القريب حد نأقص مع أنهم اطبقوا على أن المركب من جميع الذاتيات والخاصة رسم تام اكل

> عمد الحكيم كما أن تصور الحد بالكنه مستلزم لتصور المحدود بالكنه كذلك العكس ضرورة اتحادهما بالذات (قوله الى لوازمها) قد يقال من الملزوم بالنسبة اليها النسر يفات بالنسبة الى معرفاتها تدير (قوله البينة) أي بالمنى الإخم لعدم الاحتياج في اخراج البين بالمعنى الأعم الى ارادة التحصيل بطريق النظر (قوله هو الصورة) لا مطلق الادراك والا انتقض النمريف بالحجة (قال فالقول الكاسب الخ) نسبة الكسب الى القول كنسبته الى النصور بالمجاز إذ الكاسب هو الانسان فراده الكاسب قائله بجمل المجازي الاسناد أو الحذف أو يمعني المسكنسب بجمل المجاز في المسند (قال والمكنسب) أي تصوره (قال والفصل القريبين الخ) أي حقيقة أو حكما فيشمل التمريف قوانا في تمريف الانسان جسم نام حساس متحرك بالارادة ناطق، قال عبد الحسكم المراد بهما الحاصلان بحقيقتهما بالكنه الاجمالي أو التفصيلي اذ لو كامًا حاصِلين بالوجمه ليكان المعرف هو ذلك الوجه انتهى * أقول تماميـة ماذكره متوقفة عملي أمرين الاول كون الفصل القريب مركبا مع أنه أقام البرهان على بساطة جميع الفصول الثانى كون العلم بالشيء بوجه نفس العلم بذلك الوجه ، وأما اذا كان علما بذلك البشي فلا (قال والجوهر القابل) اشارة الى أن المراد والقريب القريب بالنسبة الى المحدود وأن كان بميداً والاضافة الى شيُّ آخر

Signal College

أو ببعضها المحض(١) كالفصل القريب وحده أومع الجلس البعيد فحد ناقص كالناطق للانسان والجوهر الحساس للحيوان *

(۱) (قوله إو بيعضها المحض الح) يرد عليه أنه يستلزم أن يكون المركب من الفصلين البعيد والقريب أو البعيد في البعيد والقريب أن جوز التعريف بالإعم وأن يكون مجرد الجنس أن جوز مع ذلك التعريف بالمفرد حدا ناقصا وليس كذلك * والجواب أن ذلك مجرد احتمال عقلى غير محقق فلا ينتقض به التعريف * وله التعريف التعريف المواد المواد التعريف المواد ال

(قوله برد) حاصل الابراد ان كلا من الامور النلانة ممايصدق عليه التعريف وانه ليس ممايصدق عليه المعرف وهو فاصد على المعرف بنتنج من الشكل الشافع أن بعضا مما صدقات النعريف لا يصدق عليه المعرف وهو فاصد على رأى المتأخرين المشترطين للمساواة ، وحاصل الجواب الاول منع الصغرى ان أريد أن كلا من تلك الأمور مما صدقاته المحققة . وتسليمها كالكبرى ومنع استلزام الدليل للفساد ان أريد أنه من مطلق الماصدقات ، وحاصل الجواب الثانى منع الكبرى على تسلم كون تلك الأمور من الماصدقات المحققة (قوله على مانعية التعريف (قوله الجنس) والفصل البعيد وحده (قوله فلا ينتقض) أى على مانعية التعريف (قوله الجنس) والفصل البعيد وحده (قوله فلا ينتقض) أى منعاً (قوله ولوسكم) أى كون ذلك المحمالا عققا (قوله أومع العرض) ان جوز التعريف

(قال أو ببعضها الخ) الباء هنا وفي السابق واللاحق كالباء في قول ابن مالك فارفع بضم الخ في كونها المتصوير أو التحقق ولزوم جعل الشي مصوراً أو متحققاً بنفسه مندفع بجعل ماقبل الباء أهم مطلقا بما بعدها (قوله أوالبعيدين) أي والبعيد فقط ان جوز التعريف بالمفرد ، وقوله مجرد الجنس أي والجنسان القريب والبعيد أو البعيدان ففي كلامه احتباك والمراد بالجنس المجرد أعم من القريب والبعيد ومادة النقض غير منحصرة في ما ذكر فا لانتقاضه بالمركب من الجنس مطلقا والفصل البعيد واحدا أومتعددا (قوله انجوز معذلك التعريف) يتجه أن البعيدين وكذا مجرد الجنس عند مجوز ماذكر من افر ادالمعرف فلا ينتقض به مانعية التعريف وان نقض به عند مشترط المساواة . الا أن يقال انه حينتذ يعتبر قيد المساواة فيه بقرينة اشتراطها (قوله ان جوز مع الخ) مشعر بالترديد في تجويزه خلافا لظاهر المتن (قوله المتال عقلي الخ) انما يتم لو كان المنطق عبارة عن القدر المعتد به ولم يرد بتلاحق الافكار . وأما اذا كان عبارة عن مجوع قوانين الاكتساب و زاد به فلا (قوله ولو سلم الخ) أي ولو سلم انتقاض التعريف

صدفاند المعنبة والمغرضة وات لم يكن بالذاتى المحض فأن كأن بالخاصة مع الجنس القريب كالحيوان الضاحك للانسان او مع جميع الذاتيات كالحيوان الناطق الضاحك فرسم تام ويسمى النانى دسما تاما أكل من الحد التام والآ فرسم ناقص وإو بالخاصة وكن ذها او مع العرض العام وان منع المتأخرون العرض العام بناء على زعمهم بان الغرض مما أخذ في التعريف

بالاعم وكذا مجرد المرض المأم (قال وان لم يكن) أى سواء لم يكن هناك ذاتى أو كان لكن لم يكن محضاً (قال المتأخر ون) قال بعضهم إذا لم يكن مع عرض عام آخر يكون مجموعهما خاصة مركبة وألافلم عنموه كالطائر الولود للخفاش (قال بان على تعرير الاستدلال ان كل ما أخذ فى التعريف إما ما يفيد النميز أوالاطلاع على الذاتى ولا شي من العرض كما يفيد شيئاً منهما فلاشي ممما أخذ فى التعريف بعرض عام * وقوله والحق الجواز الح منع الحصر فى الصغرى * وقوله وأيضا الح منع الكبرى على تسلم حصر وقوله والحق الجواز الح منع الحصر فى الصغرى * وقوله وأيضا الح منع الكبرى على تسلم حصر

للحد الناقص بالفرد الفير المحقق بناء على انه حد تام وعدم الانتقاض به مخصوص عا عداه كما يأتى فلا نسلم انه ليس من افراد المعرف بالفتح (قال وان لم يكن بالذاتي الخ) النفي متوجه الى كل من المقيد والقيد لا القيد فقط وان كان هو الاصل لاستلزامه عدم صحة قوله الا تى ولو بالخاصة (قال فان كان بالخاصة) أي الخاصة الشاملة لجميع الافراد شاملة لجميع الأوقات كالضاحك بالقوة للانسان أولا كالمتنفس بالفعل للحيوان العرى وهذا مراد من قال ينبغي تقييد الخاصة باللازمة لان المفارقة أخص من ذي الخاصة فيكون تمريفاً بالاخص والا لاتجه أن دليله انما يجرى في المفارقة بالفمل (قال رسما ناماً أكل الخ) هذا مشمر بإن المركب من الذاتي والعرضي عرضي وفيه رد على ماقاله السيد قدس سره من أن المركب من الفصل القريب والمرض المام وكذا من الفصل والخاصة حد ناقص لان الفصل وحده اذا أفاد التميز الحدى فهو مع شيُّ آخر أولى بذلك (قال والا فرسم ناقص الَّخ) قضيته أن يسمى المركب من الفصل القريب والخاصة رسما ناقصا وهو أكمل من الحد الناقص بناء على ان ضم العرضي الى الحد الناقص بجعله رسما ناقصاً أكل كما أن ضم الخاصة الى الحد التام بجعله رسما ناما أكمل وأن يكون المركب من تمام الذاتيات مع الخاصة والعرض العام رسما فاقصاً أ كل من الحد التام (قال وأن منع المتأخرون) انما يناسب هذه الغابة لو منعوا وقوع العرض العام في التعريف مطلقاأما اذامنعوا التعزيف به وحده فلا (قال بناء على زعمهم) أقول كلامه مشعر بانهم منعوا وقوع العرض العام معرفا وجزءاً له . و به صرح السيد قدس سره وحينتذ فتقدير الدليل المرض المام غير مشتمل على الغرض من التعريف وكل أم كذلك يمتنع كونه ممرفا أو جزأه أما الـكبرى فظاهرة وأما الصغرى فـلان الغرض الح ، فقوله أن الغرض

إما التميز أو الاطلاع على الذاتي * والحق الجواز اذ الغرض الاصلي هو التوضيح ولذا جاز الرسم الاكل وأيضا رعم الحصل به التمييز كم في قولهم في تعريف الانسان ماش على قدميه عريض الاظفار بادى البشرة مستقيم القامة ضحاك بالطبع * ومن قبيل الرسم الناقص التوضيح بالمثال والتقسيم *

الصغرى (قال إمااليميز) التام (قال على الذاتي) فيه مسامحة والمراد الاطلاع على المعرف بالفتح بالذاتي (قال التوضيح) النوضيح هو عصيل الصورة بطريق السهولة فهو أعم من النمز في الجلة فيجوز أخد عرض عام لا عمر له اصلا في النعريف (قال والذا) إشارة الى النقض الاجالي (قال بإرسم) وفاقا (قال ماش) قد يناقش في النهيل بانه لم يحصل النمز النام المرازة بقرينة السياق بشي من الاعراض العامة في وقو الخاهر ولا يجمعوعها الصدقة على النسناس ولا بانضامها الى الخاصة التي هي القيد الاخير الان التم زالتام المحبوعها المعدقة على النسناس ولا بانضامها الى الخاصة التي هي القيد الأخير الان التم زالتام المحبوب المحافر الولود للخفاش بناء على أن المراذ حصول النمز التام بالهرض العام الواسطة النمام المام والمام المام المام المام والمام المام المام والمام المام المام والمام المام والمام المام المام المام المام والمام المام المام المام والمام المام المام

اشارة الى جزء دليل الصغرى وتقريره العرض العام غير مشتمل على أحد الأمرين وأحدها هو الغرض من التعريف وقوله اذ الغرض منع الحبرى دليل الصغرى وقوله ولذا جاز الخ نقض اجمالى بجريان الدليل فى الرسم النام الأكل لكنه انما يتم اذا كانت أو فى قوله أو الاطلاع للانفصال الحقيق. وقوله وريما يحصل الخ منع اصغرى دليلها (قال إما النمز) المراد به التام وبالذاتى فى قوله على الذاتى ما يعم بعضه والا لكان الدليل جاريا فى الجنس بل فى الفصل البعيد مع وقوعهما جزء تعريف (قال ماش على قدميه الخ) أى شى ماش على قدميه فلا يلزم الدور ولو قال الماشى على قدمين لكان أولى (قال ومن قديل الرسم الناقص الخ) فلا يبطل حصر المعرف فى الاقسام الاربعة بهذبن الا مرين (قال النوضييح قديل الرسم الناقص الخ) فلا يبطل حصر المعرف فى الاقسام الاربعة بهذبن الا مرين (قال النوضييح بالمثال الخ) أى مايحصله ففيه مسامحة (قال والنقسيم) عطف على المثال أو على قوله التوضيح عثم المراد بالتقسيم تقسيم المعرف الى أقسامه كتقسيم المكلى الى الذاتى والعرضى فانه فى قوة الكلى أمر منقسم بالتقسيم تقسيم المعرف الى أقسامه كتقسيم المحكلى الى الذاتى والعرضى فانه فى قوة الكلى أمر منقسم بالتقسيم تقسيم المهرف الى أقسامه كتقسيم المحكلى الى الذاتى والعرضى فانه فى قوة الكلى أمر منقسم بالتقسيم تقسيم المهرف الى أقسامه كتقسيم المحكلى الى الذاتى والعرض فانه فى قوة المكلى أمر منقسم بالتقسيم تقسيم المهرف الى أقسامه كتقسيم المحكلى الى الذاتى والعرض فانه فى قوة المحكلى أمر منقسم

مُم التعريف مطلقا إما حقيق ان قصد بع تحصيل صورة جديدة. وإما تنبيهي ان قصد بع احضار صورة مخزونة *ومنه التعريف اللفظي على المان المان

أرادوه في كتب المكلام في قولهم طريق مهرفة العاعند الفزالي هو القسمة والمثال. مثلاإذا قلمنا الجسم إما نامي أولا والنامي إما حساس أولا فقد يحصل حد المحيوان. وإذا قلمنا المتحيز اما ماش أولا والماشي اما ضاحك فقد يحصل رسم الانسان وأمانقسيم المعرف الى أقسامه كقولنا المحامة اما اسم أو فعل أوحرف فانه في قوة قولنا المحامة أمر ينقسم المهولاء الاقسام الثلاثة والميا قال عدد الحريف الحواشي الغفورية إن تقسيم المحكمة بعد تعريفها تصوير فانوي فلا يستدل عليه (قال التعريف مطلقاً) حدا أو رسما ناما أو ناقصاً (قال تحصيل صورة) في ذهن بن له التعريف (قال احصار صورة) بعد تحصيلها الابتدائي في الناقصا (قال تحصيل صورة) في ذهن بن له التعريف (قال احصار صورة) بعد تحصيلها الابتدائي في التوريد بنوريف المناقبان الني من المطالب التصور يقومطالب ماالشارحة للاسم. وهو والاسمى عنده مترادقان ولذا عرف الاول في شرح الشرح والثاني في التوريخ بنهريف واحد وهو ما يقصد به بيان ما تعقله الواضع ووضع الاسم بازا تمهرواء الشرح والثاني في التوريخ أو بالأوان أو بالأوان المناقب والمناقب والمناقب المناقب المناقب المناقب من مطالب على المركبة وان سقل عنه بها نظراً لاستلاا مها مفردة مرادفة ان كانت والا فبعر كان بلغة وخارج عن المعرف واقسامه الاربعة هو حقه أن يكون بالفاظ مفردة مرادفة ان كانت والا فبعرك يقصد به تعيينا لمه في لا تفصيله . وأنه مغاير للتعريف الاسمى الذي من مطالب ماالشارحة هنم الظاهر أن يقصد به تعيينا لمه في لا تفصيله . وأنه مغاير للتعريف الاسمى الذي من مطالب ماالشارحة هنم الظاهر أن

البهما وهو تعريف بالخاصة وليس المراد به تقسيم أمن أعم من المعرف ذاتى أو عرضى الى أمرين متفقين في الذاتية والعرضية أو مختلفين فيهما ثم تقسيم أحدها ان كان أعم كذلك الى أن ينتهى الى المعرف ومقابله لان الحاصل به قدد يكون رسما ناما وقد يكون حداً كا يقال فى تعريف الانسان الجسم اما نام أولا والنامى إما حساس أولا والحساس إما ناطق أولا. فلا يجوز عده رسما ناقصا واعتبار بعض الافراد في النسمية تحكم بل ترجيح المرتجوح كا هو ظاهر (قال احضار صورة مخزونة) أى بعد حصولها الابتدائي، إما بذلك التعريف أو بآخر أولا ولا فاندفع القول بان كل تنبيهى مسبوق بكونه حقيقياً (قال ومنه التمريف الفظى الح) أقول ذهب المحقق النفتازاني الى انه من المطالب التصورية ، وقد يؤيد بانه قد علل القوم وجوب تقدم مطلب ما الاسمية على سائر المطالب بانه ما لم يفهم معنى اللفظ لم يؤيد بانه قد علل القوم وجوب تقدم مطلب ما الاسمية على سائر المطالب بانه ما لم يفهم معنى اللفظ لم عكن التصديق بوجوده المتقدم على النصديق بهليته المركبة لان عكن التصديق بوجوده المتقدم على النصديق بهليته المركبة لان على باق المعالب هو التمريف اللفظى داخلافي مطلب ما والالم يثبت وجوب التقدم له لجواز كون المتقدم على باق المطالب هو التمريف اللفظى داخلافي مطلب ما والالم يثبت وجوب التقدم له لجواز كون المتقدم على باق المطالب هو التمريف اللفظى الخارج عنه وإلى أنه مرادف للاسمى ، ويتجه عليه أن البديهى على باق المطالب هو التمريف اللفظى الخارج عنه وإلى أنه مرادف للاسمى ، ويتجه عليه أن البديهى

وهو تعبين معنى لفظ مبهم بلفظ أوضح منه فى الدلالة.وأيضا التعبريف مطلقا إماحقيق ان كان تعريف الما علم وجوده فى الخارج كتعريف الانسان بواحد من الحدود والرسوم

المصنف وافق التفتّازاني في كون اللهظي من المطالب التصورية والسيد في مغابرته للاسمى (قال وهو تعيين معنى) فيه مسامحة والعمارة الخالية عنها وهو معنى لفظ واضح الدلالة من حيث أنه عين به معنى لفظ مهم . وقولنا الفضنفر الاسد بمعنى ما وضع له الفضنفر هو ما وضع له الاسد (قال لما علم وجوده) المؤصول محتص بالماهيات أى المتحصل في نفسه من غير دخلنا فيه * وجدا يتضح خروج تعريف الموصول محتص بالماهيات أى المتحصل في نفسه من غير دخلنا فيه * وجدا يتضح خروج تعريف الماليان المناف عن هذا القسم وان أشعر كلامه في الحاشية الآتية بخر وجم عنه بقيد الوجود * وكتب أيضا الصنف عن هذا القسم وان أشعر كلامه في الحاشية الآتية بخر وجم عنه بقيد الوجود * وكتب أيضا أي وجوده المحمولي سواء كان له وجود رابطي أيضا كالبياض أولا كالانسان (قال في الخارج) أى أى وجوده المحمولي سواء كان له وجود رابطي أيضا كالبياض أولا كالانسان (قال في الخارج) أى في أحدد الازمنة على سبيل منع الخلو (قال محمولي سواء كان له وجود رابطي أيضا كالبياض أولا كالانسان (قال في الخارج) أى في أحدد الازمنة على سبيل منع الخلو (قال محمولي سواء كان له وجود رابطي أيضا كالبياض أولا كالإنسان (قال في الخارج) في أحدد الازمنة على سبيل منع الخلو (قال كالانسان) منع قطع النظر عن ملاحظة الواضع في أحدد الازمنة على سبيل منع الخلو (قال كالانسان) منع قطع النظر عن ملاحظة الواضع في أحدد الازمنة على سبيل منع الخلو (قال كالانسان) منع قطع النظر عن ملاحظة الواضع في أحدد الازمنة على سبيل منع الخلو (قال كالانسان) منع الخلو (قال كالانسان) منافع النظر عن ملاحظة الواضع في المنافق المنافق

يقبل النمريف اللفظي دون الاسمى ، والسيد قدس سرد الى أنه من المطالب التصديقية ومطلب هل المركبة والسؤال عنه بما باعتبار استلزامه احضار المعنى بعد التصديق بالوضع * واستدل عليه بأنه لو كان من المطالب النصور بة لزم تحصيل الحاصل لحصول النصور سابقًا ، والجواب أن الصورة قبل النمريف اللفظي حاصلة في الخزانة بعد الانتقال من المدركة اليها و بعده تعودالي المدركة والمقصود منه هذا الحصول الثاني لا الأول. والى انه مغاير للاسمى والغرق بينهـما أن اللفظي خارج عن المعرف وأقسامه ويكون وجوبا بلفظ مفرد مرادف ان أمكن والا فمركب يقصد به تعيين المعنى لا تفصيله وانه أنسب باللغة من الاصطلاح بخلاف الاسمى في الحكل * وكلام المصنف ظاهر في موافقته للملامة في كون من المطالب التصورية والسيد في مفايرته اللاسمي ولايخني وجهه مما ذكرنا، وعكن تطبيقه على مذهب السيد بان يراد بالننبيهي التنبيهي حقيقة و بضميره في قوله ومنه أعم من الجازي بالاستخدام فيكون اشارة إلى أن نزاعهما لفظى لأن مراد العلامة انه من المطالب التصورية مجازاً وان كان من التصديقية حقيقة وعلى مذهب الملامة بتخصيص المعنى في تعريف اللفظي بغير معلوم الوجود في الخارج وجعل الحقيقي في التقسيم الثاني أعم منه في الأول (قال وهو تعيين معنى آلخ) فيه مسامحة والأولى ماعين وأوضح به معنى لفظ مهم والقول بان العبارة الخاليــة عنها معنى لفظ واضح الدلالة من حيث انه عين به معنى لفظ مبهم انمــا يتم لو كان المراد بيان التعريف اللفظي المقلي لا أعم منه ومن اللفظي (قال وأيضاً التعريف) لو قال وكل منهما اما الح لسكان أخصر وأفيد (قال في الخارج) أي في نفس الأمر فتمريف نحو الوجوب والامكان مما له حقائق في نفس الأمر دون الخارج قد يكون حقيقياً. Trailed of the life of the lif

office of the section

وَإِمَا إِسمى ان كَانِ كَاشَفًا عَمَا يَفَهُم مَن الاسم مَن غيرأَن يعلم وجوده فى الخارج. سواء كان موجوداً فى نفيه كتعريف شيئ من الأعيان قبل العلم بوجودة . أو لم يكن موجودا فيه مع امكانه كتعريف العنقاء أو مع امتناعه كتعريف اجتماع الضدين وسائر الامور

ووضيه الاسم بازائه وعدمها (قال عما يعهم) أى من حيث إنه مفهوم اوحظ ووضع الاسم بازائه فى الاغة أوالاصطلاح (قال من الاسم) أى اللغوي أوالاصطلاحي (قال من غير أن يعلم) أقول أن كان مدار المحية النهر يف وحقيقيته والاسم المحية النهر يف وحقيقيته والاسم المحية النهر يف وحقيقيته والاسم المحية النهر المواضع العنهوم ووضعه الاسم بازائه وعدم الاحظة ذلك المناز النهر النهر النهر النهر أن يقول سواء علم وجوده أو لا وعلى الثياني سواء كان موجوداً فى نفسه الح وان كان المدار العلم وحود الممرف وعدم العلم فالظاهر أن يتمرك قوله انكان كاشفا عن مفهوم الاسم أصلا بل ما كان كاشفا عنه وجوده و كانه ادعى أن ما على قوله من غير ان الح بيانا الواقع الاقيدا احتر ازيا (قال وجوده فى الخارج) غيم على الما يعلم أقول كل مالا يعلم وجوده فى الخارج ينبغى أن يكون تعر يفه كاشفا عما يفهم من الاسم من غير عكس كلى أقول كل مالا يعلم وجوده فى الخارج ينبغى أن يكون تعر يفه كاشفا عما يفهم من الاسم من غير عكس كلى أقول كل مالا يعلم وجوده فى الخارج ينبغى أن يكون تعر يفه كاشفا عما يفهم من الاسم و كانه بابن يكون من وكذا المكلام فها يأتى (قال من الاعيان) الجوهر ية أو العرضية (قال أو لم يكن موجوداً) أى دائميا بان يكون من الماهيات الاعتبارية حقيقة و زعما (قال وسائر الامور) قال بعض المحقين إن الأمور الاعتبارية التي الماهيات الاعتبارية حقيقة و زعما (قال وسائر الامور) قال بعض المحقين إن الأمور الاعتبارية التي

(قال واما اسمى الح) لا يخفى أن مذار اسمية النمريف على عدم العلم بوجود الممرف كما يؤخذ من المقابلة ومن الحاشية المنوطة على قوله الآنى فيكون تمريف الروبي وبه يشمر قول شارح المقاصد بان تعريف العلم المذكور في مقدمة الشروع اسمى و بعد الاحاطة بمسائله ينقلب حقيقياً . فالاولى أن يقول وأما اسمى النكان تعريفاً لما لم يعلم وجوده . وحتموى ان الكاشف عن مفهوم الاسم مختص بما لا يعلم وجوده ليكون قوله من غير أن يعلم بيان الواقع بمخوعة لجواز أن يعلم وجوده و يكون كاشفا عنه . نعم كل مالم يعلم وحوده يكون تعريفه كاشفا عن مفهوم الاسم بلا عكس كلى (قال سواء كان موجوداً) وحينشذ بمكن كون تعريف واحد حقيقياً واسمياً باعتبار شخصين أو شخص في وقتين (قال من الاعيان) جمع عين بمعنى ما يقوم بذاته وحله على ما يعم العرض تعسف مع استلزامه جعل الكاف في قوله كتمريف شي مخالفا ما يقوم بذاته وحله على ما يعم العرض تعسف مع استلزامه جعل الكاف في قوله كتمريف شي مخالفا لتالييه ان جعل العطف في قوله وسائر الح مؤخراً عن الربط ولا وليهما ان لم يجعل (قال أو مع امتناعه الح) ويجرى في كل من هذه الاقسام الحد والرسم كما يكونان في الحقيق لان التعريف أن كان بعسبين ما وضع الاسم بازائه لغة أوعرفا فحد اسمى أو بلازمه فرسم اسمى وكل منهما يكون ناماً وناقصاً (قال وسائر الامور الح)

/ ...

(۱۱ _ برهان)

الاعتبارية وماهيأت الأصناف اعتبارية حاصلة باعتبار الموارض المخصوصة (١) مع الانواع في كون تعريف الروى بالانسان الاييض اسميا وي بالمراب المراب المراب

(١) (قُولُهُ حَاصَلَةُ باعتبار العوارض المخصوصة الخ.وذلك لان ماهية الرومى مثلا أمّا تكون ماهية مقابلة لماهية الزنجى بإعتبار نامع الانسان تارة عارض البياض وتارة عارض السواد. ثم وضعنا لفظ الرومى بازاء الأول ولفظ الزنجى بازاء الثانى.والا فعل ليسا بماهيتيز متباينتين

لها وجود في نفس الامر كالوجود والامكان والوجوب لهاحقائق محدودا أو رسوبا كالحقائق الخارجية . المناصب عدم تخصيصها بالموجودات الخارجية . أواثراد بالوجود الخارجية الموجود في نفس الأمم (قال موجود في نفس الأمم) أي ماهيات مركبة نوعية اعتبارية في وقوله حاصلة الموجود المناسب الموجود المحتارية) أي ماهيات مركبة نوعية اعتبارية في وقوله حاصلة الموجود المناسب الموجود ال

المراد بها ما لا وجود له فى نفس الأمر (قال اعتبارية الح) وكون الجنس فى الماهية الاعتبارية أعم من وجه من الفصل جائز فلا يرد أن هذا تعريف بالمركب من أمرين بينهما عوم وجهى وهو باطل لوجوب كون الفصل أخص مطلقاً من الجنس (قال اسمياً) أى حداً اسمياً على ما فى الحاشية أو رسماا اسمياً ان اعتبر مع الانسان المتولد ببلاد الروم (قوله ماهية مقابلة الح) أى ماهيه نوعية اعتبارية مقابلة الح (قوله ثم وضمنا الح) قد يقال لامدخل للوضع فى كونهما من الماهيات الاعتبارية بل مجرد اعتبار مجوع الانسان وعارض البياض مثلا شيئاً واحداً كاف فى كون الرومي مثلا من الماهيات الاعتبارية وضع الاسم بازائه أولا وقد مرمن المصنف ما يشمر به (قوله والا فهما الح) فيه استخدام حيث أريد بالمرجع المارض والمعروض و بالضمير الثاني (قوله ليسا عاهيتين الح) الاوفق ليسا عاهيتين متقابلتين

Selvis Sala Colonia Selvis Colonia S

في ذاتهما بل داخلان تحت نوع واحد هو الانسان. فلاعتبارنا الضهام الابيض والاسود الى الانسان مدخل في حصول ماهيتها فيكونان اعتباريين بخلاف الانسان والفرس اذ قد انضم الى الحيوان الناطق في احدها والصاهل في الآخر في الواقع سواء اعتبرنا انضامها اليه أولا. فلذا كانا من الماهيات الحقيقية الموجودة في الواقع مع قطع النظر عن اعتبار معتبر بخلاف ماهيات الاصناف وغيرها من مصطلحات العلوم وأمنالها فتأمل فيه اعتبار معتبر بخلاف ماهيات الاصناف وغيرها من مصطلحات العلوم وأمنالها فتأمل فيه

والزنجى نوعا واحداً بل كل منهجا نوعان ممازان بحسب الوجود الخارجي لم يترتب من مجوعهما أثر غير والزنجي نوعا واحداً بل كل منهجا نوعان ممازان بحسب الوجود الخارجي لم يترتب من مجوعهما أثر خير أثر مجوع الجزأن (قوله فلاعتمار) أي فلاعتمار انضام البياض والسواد الى الانسان والمحادها معه بحيث لعلان منهما مع الانسان نوعا واحداً مدخل الخوالا في كل من المنضم والمنضم اليه ممماز في نفسه باعتمار الوجود عن الآخر كما من (قوله الى الحيوان) بحيث المحد المنضم مع المنضم اليه في الوجود الخارجي باعتمار الوجود عن الآخر كما من (قوله الى الحيوان) بحيث المحد المنضم مع المنفص اليه في الوجود الخارجي وترتب عن مجوعهما أثر هو غير مجموع أثر الجزأين (قوله وأمنالها) منها مفهومات المشتقات عن قال في شرح المواقف مفهومات المشتقات محو الابيض والاسلام وخطرجة عن المقولات لأنها أحناس لماهيات شرح المواقف مفهومات المشتقات محو الابيض والاسلام وكون الشي ذا بياض لا يتحصل به ماهية في الوحود نوعية * قال عمدالحكم لان التركب من الذي والعرض العام القائم به اعتماري لنهز كل منهما في الوحود نوعية * قال عمدالحكم لان التركب من الذي والعرض العام القائم به اعتماري لنهز كل منهما في الوحود وقوله فتأمل) أي حتى تعرف الفرق بين الانضام مورف ان كونهما اعتماريا ليس باعتمار عدم المناف الم

في ذاتهما لدخولها تحت نوع الخ . ثم النفي متوجه الى المقيد أى فهما حقيقة واحدة حقيقة فلا يرد أن كلامه يفيدانهما ماهيتان لكنهما ليستا بمتباينتين . وليس كذلك اذعلى تقدير عدم الاعتبار المار تكونان متباينتين لا ما هيتين لبغائه على توجه النفي الى القيد (قوله انضام الابيض) أى البياض فهو من ذكر المشتق وارادة مبدئه فلا ينافي قوله المار عارض البياض وجول البياض فيه بمهنى الابيض وان اندفعت بع أكن اعتبار الذات مستغنى عنه بالانسان (قوله في أحد) ظرفية الكل لمتعلق الجزء وان اندفعت بع أكن اعتبار الذات مستغنى عنه بالانسان (قوله في أحد) ظرفية الكل لمتعلق الجزء (قوله سواء اعتبرنا الخ) نبه به على أن الماهية الاعتبارية ما يحتاج محققها الى الاعتبار لا مامحقق فيها الاعتبار والا لكان الانسان حين اعتبار الانضام فيه ماهية اعتبارية (قوله بخلاف) مستدرك ذكره توطئة لقوله وغيرها (قوله وأمثالها) مثل ماهيات العرضيات كالضاحك والماشي كما سبق (قوله فتأمل) اشارة الى ما يقال ان كان مداركون الماهية اعتبارية اعتبار انضام بعض الاجزاء الى بعض ووضع اشارة الى ما يقال ان كان مداركون الماهية اعتبارية اعتبار انضام بعض الاجزاء الى بعض ووضع

The above the property of the state of the s

فالنوع الحقيقي

(قوله فيكون تعريف الرومي الخ) فأن قلت بل هو تعريف حقيق لكونه معلوم الوجود الحارجي قبل التعريف قلت لما كان من الماهيات الاعتبارية لم يكن لنفسة وجود خارجي عند احدولو عندالقائلين وجود الكلي الطبيعي في الحارج بخلاف الانسان والحيوان وغيرها من الماهيات الحقيقية . ووجود الكلي الطبيعي في الحارج في الجملة لا يقتضي كون الصادق وغيرها من الماهيات الحقيقية . ووجود الفرد في الحارج في الجملة لا يقتضي كون الصادق عليه من الماهيات الحقيقية كالم يقتض ذلك في مفهوم الحزى والواحد والمكثير وغيرها فانها أمور اعتبارية قطعا *

وجود الجزأن في الخارج بل باعتبار عدم الانحاد في الخارج ونفس الامر (قوله لم يكن لنفسه) أى لم وجود الجزأن في الخارج بل باعتبار عدم الانحاد في الخارج ونفس الامر (قوله لم يكن لنفسه) أى لم يكن لنفس الرومي بمهني مجوع الانسان والبياض من حيث الانحاد وجود خارجي حق يندرج بحت مقولة من المقولات بل الوجود والاندراج محت المقولة انما هو للانسان والبياض بانفرادها (قوله وجود خارجي) فهو من الدي الاخير في المتن أعنى الممتنع الوجود في الخارج كاجماع الضدين (قوله في الجلة) أي سواء كان وجوده بوجود كل من جزأيه العارض والمعروض كافي فرد الرومي. أو بوجود الممروض فقط كل في فرد الجزئي والواحد (قال فالنوع الحقيق) والهرض العام كالابيض فصل اعتباري في تلك الماهية المعتمد المنتدران المنتدان المنتدران المنتدان المنتدران المنتدران المنتدران المنتدران المنتدران المنتدران

الاسم بازائه كا يؤخد من الحاشية ينتقض بنحو الوجوب والامكان أو تمينز الاجزاء في الوجود انتقض بهما و بأ كثر المصطلحات و مفاهيم المستقات والى جوابه بان المدار عدم الاندراج تحت احدى المقولات العشر م كما أولا موجوداً خارجياً أولا وما هنا ناظر الى خصوص ماهيات الاصناف (قوله فان قلت) ممارضة تحقيقية لان قوله فيكون تعريفاً الح دعوى حقيقة وقوله وماهيات الاصناف اشارة الى دليلها (قولة أحكونه معلوم الوجود) اشارة الى الصغرى والكبرى أعنى وكل ماهو معلوم الوجود الخارجي قبل التعريف تعريف تعريف مطوبة (قولة قلت لما كان) منع الصغرى ان أريد الوجود الخارجي لنفسه مستنداً بانه لا وجود له فضلا عن معلوميته وتسليمها مع منع الكبرى ان أريد لافراده مستنداً بان وجود الفرد الح ووجود المعروض فقط فعدم وجود الفرد الح (قوله ووجود الفرد في الخارج) ان أراد به الموجود بوجود المعروض فقط فعدم الاقتضاء مسلم لكن فرد الصنف ليس موجوداً كذلك أو بوجوده ووجود العارض فهو ممنوع كيف ولا وجود المكل سوى وجود أجزائه الا أن يقال بجمل الهيئة اللجاعية جزء والقياس مع الفارق لان وجود مرد الواحد مثلا بوجود المعروض فقط (قوله في مفهوم الجرفي الح) مناف لما من من أن الجزئي وجود مرد الواحد مثلا مرمن أن الجزئي

Seld division in the land in the second in t

النهري الماهية الاعتبارية فلا اشكال بحدودها على حدود الحدود(١) جنس اعتباري في الماهية الاعتبارية فلا اشكال بحدودها على حدود الحدود المدارس

(١) (قُولُهُ فَلَا اَشْكَالُالُخ) وجه الاشْكَالُ أَنْ الحَدُودُ المَذَكُورَةُ مِنْقُونَهُمْ بَحِدُودُ الاصناف

فان وجع-كون النصل أخت انما هدف النصل فالجنس المعتبة

ولا محدور في كون كل من الفصل والجنس الاعتباريين أعممن وجه (قال على حدود الحدود) كأن المراد بلفظ الحدود المذكور أولا النهج يفاتالاصمية للاصنافسوا كانتحدوداً نامةأو رسوما نامةلاغير كونافيا التمريفان المذكوران لمفهومي الحد التام والرسم التامقيا ص. وثالثا هذران المفهومان المعرفان. والمراد كَالْجُم الأول ممناه الحقيق. و بالجمين الاخيرين ما فوق الواحد. والتعبير بالحديّة في الأول و الاخير التغليب. وفي الثاني مبنى على كون ذينك التمريفين عين مااعتبره المصطلح ، والمعنى أنه لا اشكال بالحدود والرسوم التامين الاصناف فحـلى جامعية تعريني مفهومي الحد التام والرسم النام بآن يقال إنها من أفراد ذينك المفهومين مع أنها لأيصـدق علمها أمر يفاهما المذكوران لآنتفاء الجنس القريب فيها كالفصل في الحدُّو (قوله أن الحدود المذكورة) أي التمريفين المذكورين للحد التام والرسم الثام (قوله التامة) صفة لكل من الحدود والرسوم، ثم إنه أشار بقولهُ وَرُسُومُها الى أن المراد بالحدود في المتن في قوله فلا اشكال محدودها مَأْيَشُمَلِ الرَّسُومُ النَّامَةُ على سبيل التغليب ﴿ قُولُهُ فَيهَا ۖ) أَى فِي كُلِّ مِنَا لَحْدُود والرسيوم التامين للاصناف

قسم المعلوم وهو الصورة الذهنية مع قطع النظرعن قيامها به * نعم لو جعل قسما للعلم أو جعل المعلوم ما في الخارج لتم (قال جنس اعتباري الخ) و بمكن جمله فصلا اعتباريا وجعل العرض العام كالا بيض جنسا اعتباريا (قال بحدودها) المراد بلفظ الحــدود المذكور أولا التمريفات الاسمية للاصناف وثانياً التمريفات المذكورة لمفهوم الحد التام والرحمين. وثالثاً مفهوم الحد التام والرحمين. فالمراد بالمجموع الثلاث معناها الحقيق . والتعبير بالحدود فيها مبنى على التغليب. أوحمل الحد على المعرف الجامع المانع وبناء التعبير بها في الثاني على ان التمريفات المذكورة عين مااعتبره المصطلح الأول متوقف على اثباته المتمسر * والمعنى انه لا أشكال بالحدود والرسم التامتين للاصناف على جامعية تعريف الحد النام والرسم النام وعلى ما مية تعريف الرسم الناقص اذ هي تمريفات لم تكن بالذاتي المحض ولم تشتمل على الجنس القريب (قوله أن الحدود المذكورة الح) أي التعاريف الثلاثة للحد التام والرسمين منقوضة الأولان جماً والاخير منماً (قوله و رسومها التامة الخ) صفة لكل من الحدود والرسوم. والأ وضح التامنين وفيه اشارة الى أن النماريف الاسمية الاصناف لا تكون حدوداً ولا رسوماً ناقصتين وهو كذلك بناء على تمريفاتهم، نعم لو عرف الرومي بالمتعجب المتولد ببلاد الروم اكان رمها ناقصاً على الوضع المـــار (قوله اذ ليس فيها)

* واعلم ان المعرّف مطلقًا لابد ان يكون معلومًا قبل التعريف بوجه ما ولو باعم الوجوه

لاستحالة التوجه نحو المجهول المطلق والتعريف يفيد علما به بوجه آخر مطلوب المستحالة التوجه نحو المجهول المطلق والتعريف فصل المستحالة المس

الابيض *والجواب ان الانسان وان كان نوعاً حقيقياً بالنسبة الى الماهيات الحقيقية لكنه جنس اعتباري بالنسبة الى الماهيــة الاعتبارية وقــد عرفت ان المفهوم الواحد يجوز ان يكون جبسا ونوعا باعتبارين مختلفين فلا اشكال

جنس وكذا ليس في الإول فصل وقــد لا يكون في الثانيــة خاصة بل عرض عام كالابيض (قولًا الاعتبارية) أي والمراد بالجنس المذكور في كل من تعريفي الحدد التام والرسم التام أعم من الجنس الحقيقي والاعتباري (قال معلوماً) أي منصوراً (قال قبل) قبلية زمانية (قالَ اللَّمَاريف) أي قبل إ لا علم بنفس ذلك الوجه كما هو المذهب المنصور (قال به) اليا. الأول لمجرد الصلة والثاني لاسببية (قَالَ عُنَّاجِلِيُّ أَى كُونِهِ أَكِنْهِ ظُهُوراً منه عند السامع وان لم يكن كذلك عند آخر فان الشي ذاتياً كان

ا كَتْنِي بَنْنِي الْجِنْسُلَانُه كَافَ فِي نَنِي كُونِهَا حَدُوداً ورَسُوماً تَامِنَيْنَ فَلَا يُرِدُ انْهُ لَا وَجِهُ لَلاقْتُصَارَ عَلَى نَفْيَهُ لانتفاء الفصل القريب في حدودها والخاصة في بعض افراد رسومها (قوله والجواب) بالرفع أو الجر (قوله الى الماهيات الاعتبارية) أي فتدخل في تعريف الحد التام أو الرسم التام لان الجنس المأخوذ فيه أعم من الاعتباري وتخرج عن تعريف الرسم الناقص لاعتبار عدم اشتماله على الجنس القريب (قال ولو باعم الوجوم) أي ولو كان معلوميته باعتبار أعم الوجوه بان يكون المصلوم ذلك الوجه ففيه ميل الى أن العلم بالشي بوجه علم بذلك الوجه كما هو المنصور لابذلك الشي كما هو المرجوح (قال لاستحالة) اشارة الى الرافعــة والشرطية مطوية (قال والتمريف يفيد النح) أي فلا برد أن تمريفه بعــد تصوره بوجه مانحصيل الحاصل * ثم الباً. في قوله به الصلة وفي قوله بوجه آخر لاعتبار المدخول و عكن جعله بدلا من قوله به لكن انما بحسن بتقدير له (قال كونه أُجلي من الممرف) قال عبد الحكيم المعرف من حيث الوجه الذي هو معرف لابد أن يكون أكثر ظهوراً من المعرف بالنسبة الى السامع لوجوب نقدم معرفته احكونه سبباً والسبقية في الحصول يستلزم زيادة ظهوره عند العقل انتهى * فظهر منه أن قوله مالا عمام سعم مناور

بعر نتيم علة بجب تقدمها على المعلول المكتسب فلا يصبح التعريف بمنفس الماهية المعلوبة كتعريف بنفس الماهية المعلوبة كتعريف الناد عا يشبه النفس في المطلوبة كتعريف الناد عا يشبه النفس في المطلوبة كتعريف اللفظ باللفظ والمجالة كتعريف الروح عا تدبياد المارة فيه الناد من المعرفة والجهالة كتعريف الروح عا توجب الحس والحركة المعرفة والجهالة كتعريف الروح عا توجب الحس والحركة

أو عرضياً قد يكون أجلى عند قوم بحسب علمهم وصنعتهم دون قوم . فظهر شعول هدا الشيرط للحد والرسم . وانما ذكره بصيغة النفضيل لان للمترف ظهوراً ما بالوجه الذي هو آلة الطلب كذاافاره عبد الحسيم عن افادة السيد قدس سرها (قال إذ السكاسب) أي البيا السكاسب المتعلق بالمعرف بالمدف المدف بالمدف المدف المدف المدف المدف المدف بالمدف بالمدف عن اشتراط كونه أجلى و بالرابع أعنى عالا يعلم قبل الماهية بشقوقه النالانة مفرع عن اشتراط كونه معلوماً قبله ويم عبد المدف بالمدف بالمدفق وجهالة . وتما بل في المساوي (قال كتمريف الروح) الحيواني لا عدى النفس الناطقة المدفق المدفق بالمدفق بالمدفق بالمدفق بالمدفق بالمدفق المدفق المدفق بالمدفق المدفق بالمدفق بالمدفق بالمدفق بالمدفق بالمدفق بالمدفق بالمدفق بالمدفق المدفق بالمدفق المدفق المدفق المدفق المدفق بالمدفق بالمدفق المدفق المد

معلوما قبله من عطف السبب على المسبب وقوله اذ الكاسب علة العلة فكانه قال يشترط كونه الانه معلوم قبله وما هو كذلك يكون أجلى فقوله فلا يصح مجميع متعلقاته متفرع عن اشتراط كونه أجلى الا أن عدم صحة التمريف بالشلائة الأول متفرع عليه وبالرابع بشقوقه الثلاثة متفرع عرب اشتراط كونه معلوما قبله فلا يتجه ان أحد الشرطين وما فرع عليه مغن عن الآخر وما فرع عليه ولم يكتف باندراج الشق الأول والثالث منها في التعريف بالمأخنى عن والمتانى في التعريف بالأخنى عن ولم يكتف باندراج الشق الأول والثالث منها في التعريف العرف أو ذكرها اهتماما بشأنها (قال علة مجب الح) المراد بالعلق والمعلول العلمان المتعلقان بالتعريف والمعرف أو أنفسهما من حيث العلم مهما (قال كثمريف اللفظ الح) أي كتعريف مدلول اللفظ عمدلوله المفاد بذلك الفظ كان يقال الاسد أسد و يمكن أن يراد باللفظ نفسه وجمل الكاف التنظير خلاف ما بعده (قال عاليفظ كان يقال الاسد أسد و يمكن أن يراد باللفظ نفسه وجمل الكاف التنظير خلاف ما بعده (قال عاليف المنافة لاعدمها عما من شأنه فلا يرد أن وجه الشبه لابد أن يكون مشتركا واللطافة غير موجودة في النفس الناطقة فالمراد بالحس الحس الباطني النفس لأنها من خواص الجسم (قال الروح) ان أريد به النفس الناطقة فالمراد بالحس الحس المباطني أو الروح الحيواني فالمراد به الظاهري وعلى التقديرين المراد بالحركة هو الارادية ولايلزم النهريف بالاعم

ولا بمالا يعلم قبلها سواء عَلَم مّه مها كما في التعريف بما يدور عليها دورا مغيا كتعريف الاب بما يشتمل (١) على الابن أو بالعكس . أو بعدها كتعريف العلم بعدم الجهل . أو لايعلم اصلا كما في التعريفات التي تدور عليها دورا تقدميا

(١) (قوله كتمريف الاب بما يشتمل الح) فأن الأب من له الابوة وَالابن من له البنوة

(قال قبلها سواه) اشارة الى توجه الذي الى المقيد والقيد (قال عايدور) أى يتوقف (قال كتمريف الآب) أى تعريف أحد المنضائه بن عايشتمل على الآخر (قال أو بعدها) أى بحسب نفس الأم الآب في مثال المتن فان توقف كل عدم على ملكته واقعى وان كان العكس جعلياً إذ لو علم بعد الماهية بحسب الجعل لم يمتنع تعريفها به اذا تصور التعريف بنديرها فتعريف العرض عما قام بالجوهر جائز انتصور الجوهر عاقام بذاته وممتنع ان عرف عاليس بعرض (قال بعدم الح) هذا التعريف عما أخذ فيه المعرف ولا يتوقف معرفته على معرفة التعريف في الواقع لامكان معرفة العلم بالصورة الحاصلة من الشي عند العقل فلا يلزم الدور الباطل لانه مشروط يكون التوقف فيه من الجانبين فاندفع القول بان في افادته معرفة السامع بتلك الملكة دوراً باطلا (قال الإيمام أصلاً) ذكره تكميلا للأقسام والا فلا فائدة فيه لامتناع وقوعه (قال التي تدور) بان كان كل من التعريف والماهية جزء الآخر أو قيده (قوله فأن فيه لامتناع وقوعه (قال الكل على الجزء وكل مشتملين علمهما كذلك متعقلان معاً فلايتجه منع التقريب

في نفس الامر وشرط المتأخّرون في الكل

والابوة والبغوة متضايفان لا يعقل احداهم بدون الاخرى فان الابوة كون الحيوان بحيث خلق من ماء الحيوان خلق من ماء الحيوان الآخر بحيث خلق من ماء الحيوان الاول. ولا يمكن تعقل احد الكيونين بدون الاحر ولا يتوقف تعقل احدها على تعقل الاحر الكيونين بدون الاخر ولا يتوقف تعقل احدها على تعقل الآخر بل متعقلان منها بخلاف تعقل العلم بعدم الحيل فان الجيل لما كان عبارة عن عدم العلم عما من شأنه ان يكون عالما وانعا تعرف الاعدام المضافة بملكاتها كان تعقل التعريف

الاحتراز عن مجوع التعريفين على الأول وتعريف الملكات بالاعدام على الناني فائدة مهمة. وأما اذا كان واقعياً من الجانبين وحينف لا يمكن تعريف شي منهما الا بالا خرولا يتصور الا أن يكون كل منهما جزءاً وقيداً للآخر فالفهومان حينف لا تحقق لها الا بحسب التوهم فلإفائدة في اشتراط الاحتراز عن تعريف احدها بالا خر (قال تقدمياً في نفس الأمن) أي يتوقف العلم بذلك التعريفات على العلم بالماهية و بالعكس تجسب الواقع ونفس الامن (قوله متضايفان) تضايفا حقيقيا لا مشهور يأ وقوله لا يعقل أحداهما لاهمد الذهني حتى ينيد فوله لا يعقل أحداهما) اشارة الى تعريف المنطايفين والاضافة في أحداهما لاهمد الذهني حتى ينيد عوم السلب وكذا المسكلام في الاحد في الموضعين الا تدين (قوله متعقلان معاً) فالتقبير عن معية تعقل كل اتعقل الا تحريفات الاستعارة والقشيد في الاستعارة والقشيد في الاستعارة والتشديد في الاستقارة والتشديد في الاستقارا والا فلا دور ولا توقف (قوله العلم) أي المعرف (قوله وانا تعرف الاعدام) إما من المعرفة

مستنداً بان المدعى الدور المي بين الأب والابن والدليل يثبته بين الأبوة والبنوة (قوله إحداهماً) أي شيء منهما فالاضافة الاستفراق ليهم السلب لا للعهد الذهني كما هو ظاهر فلا يذقض مانعية تعريف المتضايفين بالعدم والملكة وبالإيجاب والسلب (قوله فان الابوة) استدلال على صدق المتضايفين على الابوة والبنوة وأشارة الى الصغرى وقوله الآتى ولا يمكن الى السكبرى أعنى وهدان الكونان مما لايعقل أحدهما بدون الآخر (قوله كون الحيوان) منقوض بالامومة بناء على أن الولد متولد من ماء الابوين. و يمكن أن يقال الابوة مصدر الاب يمنى الاصل لا بشرط المذكورة كما أن البنوة مصدر الاب يمنى المسلم المذكورة كما أن البنوة مصدر الاب تمنى بالبنتية ولا يندفهان بابراد ضمير المذكوفي التعريفين لانه عائد الى الحيوان وهو مشترك بين المكل (قوله تعقل أحدهما) فلا يصدق تمريف الدور عليه الا بتجوز لاخذ التوقف فيه (قوله عما من شأنه) عبر بما دون من تنسما على أن المتصف بالجهل في حكم غير الماقل ولئلا يلزم فيه (قوله عما من شأنه) عبر بما دون من تنسما على أن المتصف بالجهل في حكم غير الماقل ولئلا يلزم النقل له طا والنكرار صورة (قوله وانما تعرف) من المهرفة ولا ينتقض الحصر عما اذا عرف الجهل بما

مساواته للمعرف صدقا فلا يصبح بالباين ولا بالاعم والاخص والحق جواز الاعم في الحد الغاقص والاعم والاخص في الرسم الناقص فيما يحصل

بعدم الجهل متوقفا على تعقل العلم ومتأخرا عنه فهذا التوقف من جانب واحد فاذا كان التوقف من جانب واحد فاذا كان التوقف الموجب للتأخر والتقدم من الحانيين بازم الدور الباطل لاستلزام تقدم الشيء على نفسه بخلاف المعى اذ غاية مايستمازم ان يكون الشي مع نفسه وليس بباطل

أو من التعريف أى انما تعرف الأعدام بالكيفه والإ فيمكن تعريف الجهل مثلاباته ما بشبه الظلمة في عدم الانكشاف (قوله الدور الماطل) أى التقديم (قوله بخداف الدور المعي) حال من فاعل المناطل وأما الحال من فاعل الظرف أو يلزم فيحدوف والمراد بخلاف ما اذا كان التوقف من حية واحد والماطل وأما الدوروبخلاف المعي فاته ليس بباطل اذغاية الخ (قوله وليس بباطل) أى إذا كان بين الشي فاته لا يلزم الدوروبخلاف المعي فاته ليس بباطل اذغاية الخ (قوله وليس بباطل) أى إذا كان بين الشي وغيره مفايرة اعتبارية كما فيما نحن فيه فإن الابوة من حيث كونها مضاحبة بالكسر لأبذوة مفايرة لنفسها من حيث كونها مصاحبة بالفتح كلا والإ فالمعية تقتضى طرفين متفاير س (قال فلا يصح) هذا التفريع مشطر بان التعريف بلمان صحب عند المنقدمين (قوله هو الاول) أى عدم علمها بحسب الواقع مشطر بان التعريف بالمباين صحب عند المنقدمين (قوله هو الاول) أى عدم علمها بحسب الواقع

يشبه الظلمة في عدم الانكشاف لان المعرفة حينقذ لوجوه الاعدام كما هو المذهب المنصور لا لانفسها والحكلام في الناني فلا حاجة الى التقييد بقولنا بالكنه (قوله من جانب واحد) وهو جانب المدم بحسب نفس الأمن وان وجد التوقف من الجانب الآخر بحسب الجعل فلا برد أن النوتف حين تعريف العلم بعدم الجهل من الجانبين لتوقف كل منهما على الآخر فيلزم توقف الشئ على نفسه (توله بخلاف) قد يقال الانسب بخلاف ما اذا كان التوقف من جانب واحد فانه لا يلزم الدور * والجواب انه انما يكون كذلك اذا كان من تبطا بجهلة الشرط والجزاء ، وأما اذا كان حالا من فاعل الباطل كما قيل أو من فاعل الاستلزام كما يقال فلا (قوله وليس بباطل) لان المفارة الاعتبارية كافية المصاحبة الشئ من فاعل الاستلزام كما يقال فلا (قوله وليس بباطل) لان المفارة الاعتبارية كافية المصاحبة الشئ المنظر اليم بخلاف تقدمه على نفسه (قال مساواته) التعريف المذكور للحد النام يغني عن بيان هذا الشرط بالنظر اليم بخلاف الرسم النام لان المعتبر فيه الخاصة . وهي بظاهرها أعم من الشاملة وغيرها و عكن النظر اذكره بالنسبة الى الحد النام لبيان أن التعريف به (قال والحق جواد الشوادي ذكره ايفاء بالاحمالات العقلية لا لأن المتقدمين جوزوا التعريف به (قال والحق جواد الاعم) أي الاعم المطاق لامطلقا لان الاعم من وجه من الشي لا يكون ذاتياً له كالاخص المطلق ولذا

Silve of the of the life of the land of th

به الفرض من التعريف وأن الحد التام مشروط بالمساواة صدقا ومفهوما حتى يبطل بمجرد

وله في نفس الامر الح) أى لا في مجرد الزعم فانه لا يقتضى اللايعاما في الواقع بل في الزعم والمراد هو الاول كما في نظائره فاعلم (قوله حتى ببطل بمجرد الاحمال العقلي الح الزعم فالم الزعم والمراد هو الاول كما في نظائره فاعلم (قوله حتى ببطل بمجرد الاحمال العقلي الح المنافق الزعم والمراد هو الانسان حدا علما وقلنا إنه الجسم الناطق برد عليه أنه حادق على الجسم فاذا أردنا تحديد الانسان حدا علما وقلنا إنه الجسم الناطق النهير النامي والحساس معتبران في الناطق النهير النامي والحساس معتبران في الناطق النهير النامي أو نجير الحساس مع أنهم الميسا بانسان لان النامي والحساس معتبران في الناطق النهير النامي أو نجير الحساس مع أنهم الميسا بانسان لان النامي والحساس معتبران في الناطق النهير النامي أو نجير الحساس مع أنهم المناطق النامي والحساس معتبران في الناطق النهير النامي أو نجير الحساس المناطق النامي أو نكون الاعم من المفهومات المناطق النامي المناطق المناطق

(قال به الغرض) احتراز عما لا يفيد الغرض إما لكونه أخنى منلا أو لكون الاعم من المهمومات الشاءلة لجميع الاشياء كالشيء على رأى المصنف من أن من الاعراض العامة ما لا يفيد الهمز أصلا خلافا للمحقق عبد الحسم حيث قال إن تلك المفهومات توجب التميز عن نقيضها وان كان ذلك النقيض فرداً باعتمار (قال وأن الحد النام) قد يقال لما علم أن الحد النام هو المركب من الجنس والفصل القريبين فرداً باعتمار الاشتراط (قوله إنه الجسم الناطق) قد يقال ان أريد بالجسم الناطق مجرح هذين لا حاجة الى هذا الاشتراط (قوله إنه الجسم الناطق) قد يقال ان أريد بالجسم الناطق مجرح هذين المفهومين فلكس ذلك بحد نام لا نتفاء الجنس القريب فيه فيطلانه لكونه خلاف المفروض أوقع ما ستازمه المفهومين فلكس ذلك بحد نام لا نتفاء الجنس القريب فيه فيطلانه لكونه خلاف المفروض أوقع ما ستازمه المفهومين فلكس ذلك بحد نام لا نتفاء الجنس القريب فيه فيطلانه لكونه خلاف المفروض أوقع ما ستازمه ولي المفهومين فلكس ذلك بحد نام لا نتفاء الجنس القريب فيه فيطلانه لكونه خلاف المفروض أوقع ما ستازمه والمورس فلكس ذلك بحد نام لا نتفاء الجنس القريب فيه فيطلانه لكونه خلاف المفروض أوقع ما ستازمه والمورس فلكس ذلك بحد نام لا نتفاء الجنس القريب فيه فيطلانه له كونه خلاف المفروض أوقع ما ستازمه والمورس فلك المفروض أوقع ما ستازمه والمورس فلك المورس فلك المورس فلك المورس فلك المؤرب في المؤرس في المؤرس فلك المؤرس

لم يزد هذا والاخص بخلاف ما يأتي (قال الغرض من الح) ليس الراد به التميز النام أو مفرفة تمام الماهية الله يند والا لم يصح الا بالمساوى بل ما أراده المتصدى للتمريف بحسب المقام من المتياز الماهية عما تشتبه به عند المخاطب ونحوه ثم في قوله فيما الح الشارة الى أنه اذا كان الاخص أخنى والاعم مما لا يفيد التميز أصلا كالشي عند المصنف امتنع التمريف به (قال وان الحدد النام) تمريض بالمتأخر بن من حيث أن المساواة بحسب الصدق والمفهوم مستفادة من التمريف المار للتحد النام فتصر بحهم باشتراطه في الأول دون الثاني تحييم فلا يتجه أن هذا الاشتراط مستفنى عنه بالتمريف المار (قال حتى يبطل) بمنى الفاء التفريعية و يبطل بالرفع أو بمنى اللام فيبطل منصوب وهذا حقيقة الشارة الى الرافعة والتمريطية وهي لو لم تعتبر المساوات مفهوماً لم يحكموا ببطلانه بمجرد ذلك مطوية وما في الحاشية الشارة الى دليل الملازمة وعدم لزومها للمساواة في الصدق (قال بخلاف) مرتبط بما بمد حتى أو بما قبله (قوله حدا ناما) جمليا في وعدم لزومها للمساواة في الصدق (قال بخلاف) مرتبط بما بمد حتى أو بما قبله (قوله حدا ناما) جمليا من الجنس والفصل القريبين لجاز أن نقول في تحديد الانسان حدا ناماً الجسم الناطق مثلا فيرد الحفل فلا يرد أنه ان أريد به مجرد هذين المفهومين فبطلانه لكونه خلاف الفروض حيث انتنى فيه الجنس فلا يرد أنه ان أريد به مجرد هذين المفهومين فبطلانه لكونه خلاف الفروض حيث انتنى فيه الجنس القريب أو مع ما يستلزمه من النامي والحساس فيع ان الدلالة الاانزامية مهجورة لا يصدت على غير الانسان (قوله على الجسم الناطق) أى وعلى الجسم الناطق الذي ليس بنام ولاحساس فاوفى قوله أوغير الانسان (قوله على الجسم الناطق) أى وعلى الجسم الناطق الذي ليس بنام ولاحساس فاوفى قوله أوغير

الاحمال العقلي بخلاف ما عداه * وشرطوا فيه أيضا تقديم الجنس على الفصل لكنه عند الاحمال العقلي بخلاف ما عداه * وشرطوا فيه أيضا تقديم الجنس على الفصل لكنه عند البعض شرط الاولوية لا الصحة . ويجب في الكل الاحتراز عن استعمال الحجاز أو المشترك البعض شرط الاولوية لا الصحة . ويجب في الكل المنظر بهن المنظر بهن المنظرة وعن الاكتفاء من غير قرينة ظاهرة وعن الاكتفاء المنظرة وموسوس المنظرة الم

مفهوم الانسان مع الجسم والناطق فكل انسان جسم ناطق بدون العكس فيكون باطلا ولا يندفع هذا بأنه مجرد احتمال عقلي بل محال ولا يختل النعريف الا بالمحقق لانه أعا يندفع بذلك عن غير الحد التام كما لا يخفي (قوله ما يجب أخذه في الحدود) يشير الى أن ذلك

أعنى النامى والحساس فم أن الدلالة الاستلزامية مهجورة كا سيصرح به لا يصدق على غير الانسان (قال تقديم الجنس) وقالوا إن تقديمه محصل لجزء الصورى حتى لو قدم الفصل الكان حداً ناقصا (قال الأولوية) وجه الاولوية ان الجنس الكونه أعم وأظهر عند المقل تقديمه أولى ولان الفصل الكونه أخص وقيداً مخصصا تأخيره أنسب حتى يكون النخصيص بعد النعميم. ثم انهذا الدليل جار في غير الحد النام (قال لاالصحة) بناء على انه ليس للحد النام جزء وراء أجزاء الماهية المنحصرة في الفصل والجنس (قال في السكل) الأولى تأخير قوله في السكل عن قوله من غدير قرية ظاهرة (قل استمال المجارية) أشار بتقديم المجاز الى كونه أردً، من المشترك لتبادر ذهن السامع في المجاز الى غديم المقصود وان كان المشترك أرداً نظراً الى كونه أقل استمالا ثم إنه لم يتمرض في المشترك بينه و بين المقصود وان كان المشترك أرداً نظراً الى كونه أقل استمالا ثم إنه لم يتمرض في المشترك بينه و بين المقصود وان كان المشترك أرداً نظراً الى كونه أقل استمالا ثم إنه لم يتمرض في المشترك بينه و بين المقصود وان كان المشترك أرداً نظراً الى كونه أقل استمالا ثم إنه لم يتمرض في المشترك بينه و بين المقصود وان كان المشترك أرداً نظراً الى كونه أقل استمالا ثم إنه لم يتمرض في المشترك بينه و بين المقصود وان كان المشترك أرداً نظراً الى كونه أقل استمالا شم إنه لم يتمرض المنافقة المنافقة المؤرث بتمالها النافقة المؤرث بتمالها النافية المؤرث بتمالها النافية المؤرث بتمالها المؤرث المنافقة المؤرث المؤرث المنافقة المؤرث المؤرث المؤرث المؤرث المنافقة المؤرث المؤرث

لمنع الخلو (قوله الا بالمحقق) قال في رسالة الا دب واعدلم ان النمريف والتقسيم الاستقرائي لا ينقضان المعرد محقق انتهى * والتهريف أعم من الحد النام الا أن يقال بتخصيصه عاعداه (قال تقدىم الجنس لانه أعرف المحترة أفراده والتخصيص بعد التعميم أوقع في النفس (قال شرط الاولوية) كان الجنس لانه أعرف المحترة أفراده والتخصيص بعد التعميم أوقع في النفس (قال شرط الاولوية) كان المان المصنف ولذا قدم الجنس وعطف الفصل عليه بالواو في تعريب الحد النام (قال في الدكل النوسيم مرجب المحتراز عن استعمال ألفاظ غير ظاهرة الدلالة لمكان أولى لشموله الالفاظ النريبة الوحشية والقول بأنه لم يتعرض لها لعدم اخلالها بافادة المراد ممنوع لان الفرض علم السامع بسمولة وهي مفوتة له (قال الحجاز) بالمعنى الاعم الشامل للمكنانة (قال من غير قرينة) اشارة الى جواز مثل تعريف العالم بمحر يلاطف الناس لوجود القرينة (قال ظاهرة) أى معينة الهراد ولو معانى متعددة سواء كانت عين القرينة المائمة أولا فقوله من غير قيد المنعاطفين ولابرد انه مستدرك بالنظر الى المجاز الزومهافيه هومنه ينة المائه لوحاز ارادة معانهما جاز استعمالها (قال وعن الاكتفاء) معطوف على قوله عن استعمال الح

Michigan Company of the Company of t

بالدلآلة الالتزامية على ما بجب أخذه في الحدود ولا يمكن تعريف البسائط الابرشوم العدود ولا يمكن تعريف البسائط الابرشوم القومة ولا تعديق الجزئي على وجه جزئي ولو بقيود القومة ولا تعديد الجزئي على وجه جزئي ولو بقيود القومة ولا تعديد الجزئي على التعام التعام

الاكتفاء ليس بمحذور في الرسوم والى أن المحذور في الحدود هو الدلالة الالتزامية على مايجب أخده فيها لا كل دلالة التزامية مايجب أخده فيها لا كل دلالة التزامية

ولنب الشرق الماقصة (قوله عدور) قديناقش المنازع فيه لا كتفاه وليجب (فال في الحدود) أي النامة أو الماقصة (قوله بمحدور) قديناقش الفرق بين الرسم النام والحدين محكم لتحقق واجب الاخد فيم أيضا كآلجنس القريب (قوله الرسوم) أي النامة أو الناقصة (قال لا يقيد الجزئية) قال عبد الحسكم أي النامة أو الناقصة (قال لا يقيد الجزئية) قال عبد الحسكم في بحث الجزئي الاضافي إن هيدا اليس بكلي على ما بين في محله فيجوز أن يحصل من اجماع الوجوه السكلية وجه جزئي يكون مراة لمشاهدة ذاته تعالى المخصوصة * قال كيف وقد صرحوا بان لفظ الله علم لذاته تعالى والنام والمناه بوجه جزئي لم يحصل المناه في المحلم في المناهدة لاحضار شي بعينه في ذهن السامع فلو لم يمكن احضاره بوجه جزئي لم يحصل لذاته تعالى والتعريف بالعلمية لاحضار شي بعينه في ذهن السامع فلو لم يمكن احضاره بوجه جزئي لم يحصل

وفي العطف تأمل لا بهامه ان الاحتراز عن الا كنفاء شرط في كل تعريف الا أن بقال بعدم ملاحظة قوله في السكل بالنظر الى المعطوف ولو ذكره بعد الاحتراز وقال هنا وفي الحدود عن الا كنفاء المكان وقوله في السكل بالنظر الى المعطوف ولو ذكره بعد الاحتراز وقال هنا وفي الحدود عن الا كنفاء المكان غير الح ومعناه في كل من المجاز والمشترك وانه يوهم أن هذا الاحتراز أيضاً مخصوص بالحدود وليس كذلك (قال بالدلالة) أى بدهما (قال على ما يجب) مرتبط بالدلالة وصلة الا كتفاء وهي عنه محدونة (قال في الحدود) متفازع فيه للاخذ والا كتفاء أو الاحتراز أو معمول ليجب في الموضمين (قوله في الرسوم) الفرق بين الحد والرسم ان الرسم لاشهاله على العرضي ادون منه فلم يبالوا باشتاله على الدلالة الالنزامية على ما ذكر * ونظيره ماقاله بعضهم من أن الجنس يعرف به دون العرض العام وان تساويا في التمييز لشرفه بكونه ذاتياً فلا يرد أن الفرق بين الرسم النام والحدين تعكم لتحقق واجب الاخذ فيه أيضاً كالجنس القريب (قال الا برسوم) لنوقف ما عداها على الجنس أو الفصل وهو والا تمدد عامها فيكون كل منهما محتاجا اليه ومستغني عنه وهو باطل (قال على وجه جزئي) الاشمل والا ينحصر فيه في كلامه حينائد الا أنه اكتفي عنه باشتراط المساواة فيا من بالجزئي ولا تعريف عنه باشتراط المساواة فيا من بالجزئي ولا تعريف المن انتام الخيا المناط المساواة فيا من بالجزئي ولا تعريف المن العم على المواز تعريف المدا أن الما المناولة ولا النعريف بالجزئي ولا تعريفه لان النام الخائم الخائم الخيرية والما المساولة فيا من بالجزئي ولا تعريفه لان الخائم الخائم الخائم الخائم الخائم الخائم المناه المنا

كنيرة لان انضام الكلى الى الكلى لايفيد الجزئية وان أمكن تعريفه على وجِه كلَّين ينخصر فيه تحسب الحارج كتعريف الله تعالى بواجب الوجود *

الاسارير تجب الفست الخارج ح

(قوله لان انضام السكلي الى السكلي الخ) همنا يتضح مُمَا قَالُوا من أن التعريف الما يكون الماهية لا للقرد لكن برد عليه أن مدار التعريف الصحيح على المساواة صدقًا فلم لا يجوز أن يكون السكلي المنحصر في فرد في الخارج تعريفًا لذلك الفرد * فالحق أن الجزئي المنحصر في فرد في الخارج تعريفًا لذلك الفرد * فالحق أن الجزئي المنوزوجين المنوزوجين المنوزوجين المنوزوجين المنوزوجين المنوزوجين المنوزوجين المنام ويقبل غيره لا سيما على مذهب القدماء المجوزين المتعريف في المنوز المنارود الم

الفرض من وضع العلم انتهى (قوله التجديد التام) فان قيلما الفرق بينه و بين الحد الناقص حتى بصح تعريف الجزئى الحقيق بالثانى بناءً على جواز انحصاره فى فرد على رأي القدماء المجوزين للتعريف بالاعم ولا يصح تعريفه بالأول بناء على أحد الأمرين المذكورين قلنا الفرق إن المساواة صدقا ومفهوما شرط

(قال لان انضام) قال عبد الحسكيم بجوز أن يحصل من اجهاع الوجوه السكاية وجه جزئي * وما قيل أن ضم السكلى الى السكلى اليفيد الجزئية فليس بكلى على ما بين فى محله كيف وقد صرحوا بأن لفظ الله علم المنامع فلو لم يمكن احضاره بوجه الله علم الذاته المخصوصة والمتعريف بالعامية لاحضارش بهينه فى ذهن السامع فلو لم يمكن احضاره بوجه جزئى لم يحصل الفرض من وضع العلم انتهى * و يؤخذ منسه أن جواز حصول الوجه الجزئى ينافى كايمة ما قيل وهو ممنوع لجواز أن يكون معناه أن مجرد الانضام لا يفيد د فلا مانع من حصوله بواسطة العلم بلانحصار خارجا وكيف يتوهم عدم السكاية والاستدلال عليه بان الجزئية من جهة الاحساس والسكلية من جهة المقل وضع معقول الى معقول لا يفيد محسوساً جار فى كل وضع (قال لا يفيد) فلا يكون تدريفه مانماً (قوله لا للفرد) أشار بتفسير الجزء السلبي من الحصر الى أن المراد بالماهية ما عدا الفرد لا توله إن مدار التمريف) أى ما عدا الحد التام أو المراد بالصدق أعم من أن يكون مع تساوى المفهومين أولا (قوله على المساواة هنا فينافى ماسبق فى بحث النسب (قوله فى فرد) كقوله تعالى موضوع والخصوص والتبان حيث اعتبر المساواة هنا فينافى ماسبق فى بحث النسب (قوله فى فرد) كقوله تعالى «كالم رزقوا منهامن ثمرة » أو الثانى لاعتبار المدخول (قوله تعريفاً لذلك) انما يتم لوقيل بان موضوع والخانبين ولو حكما (قوله لا يقبل التحديد) أى على على وأى المصنف من اشتراط المساواة مفهوما فيه فلا الجانبين ولو حكما (قوله لا يقبل التحديد) أى على وأى المصنف من اشتراط المساواة مفهوما فيه فلا

﴿ الباب الثالث في القضايا وأحكامها ﴾ ﴿ فصل ﴾

بالاعم ولذا قلنا وان أمكن تعبريفه الخ اشارة الى أنه لا يمتنع على مذهب المتأخرين الغير المجوزين للتعريف بالاعم فضلا على مذهب القدماء المجوزين لذلك

في الحد التام دون الناقص كما من (قال وأحكامها) الاجكام عند عصام الدين هو مفهوم النقيض والعكس بمنى القضية الحاصلة من التبديل واللازم وهي عنده موضوعات ذكر به صادقة على قضايا حاصلة بالقياس الى قضايا أخرى سميت تلك القضايا أحكاماً تشبيها لحصولها المذكور بحصول الحريم بالقياس الى المحكم عليه وعند عبد الحريم هي عبارة عن مقان مصدرية هي مأخذ محمولات مسائل الاحكام من الحكوم عليه وعند عبد الحريم المنافق المحدري والنلازم والاول مبنى على أن مسائلها هكذا نقيض الموجبة السكلية التناقض والمكس بالمهني المصدري والنلازم والاول مبنى على أن مسائلها هكذا نقيض الموجبة السكلية سالبة جزئية وعكسها ووجبة جزئية ولازم الحقيقية لزيامية من عبن أحد جزئها ونقيض الآخر والثاني سالبة جزئية وعكسها الوجبة السكلية متناقضة لإسالبة الجزئية ومنعكمة الى الموجبة الجزئية والحقيقية من على الهل هكذا الموجبة الحرثية ومعنى قوله الباب الثالث في القضايا وأحكامهاعند الأول انه في مسائل وضوعاتها ملزومة للزومية كذا * ومعنى قوله الباب الثالث في القضايا وأحكامهاعند الأول انه في مسائل وضوعاتها ملزومة للزومية كذا * ومعنى قوله الباب الثالث في القضايا وأحكامهاعند الأول انه في مسائل وضوعاتها منزومة للزومية كذا * ومعنى قوله الباب الثالث في القضايا وأحكامهاعند الأول انه في مسائل وضوعاتها منزومة للزومية كذا * ومعنى قوله الباب الثالث في القضايا وأحكامهاعند الأول انه في مسائل وضوعاتها منزومة للزومية كذا * ومعنى قوله الباب الثالث في القضايا وأحكامهاعند الأول انه في مسائل وضوعاتها منزومة للزومية كذا * ومعنى قوله الباب الثالث في القضايا وأحكامها عند الأول انه في مسائل وضوعاتها ملاء وحديدة ومنافقة ومنا

يرد أن اللائق قبوله بناء على ايراد المصنف لحصول المساواة بينهما صدقا (قال في القضايا) يشعر كلام المصنف في النناقض بان الاحكام منهوم النقيض والعكس اللذين كل منهما موضوع ذكرى صادق على قضايا حاصلة بالقياس الى قضايا أخرى كما هو رأى عصام وفي العكس بابها التناقض والعكس بالمعنى المصدرى المأخدن لمحمولات بعض المسائل كما هو رأى عبد الحكيم حيث قال في الأول المناقض المهوجبة المحصوصة هو السالبة الحصوصة مثلا وفي الثاني السالبة المحكمة تنعكس كنفسها ومحوه وكائه أشار في كل الى مذهب فهني قوله في القضايا الخاعلي الأول في مسائل موضوعاتها الذكرية أنواع القضايا والحسيم فالجمع فيما باعتبار الانواع * وليس المهني في مسائل موضوعاتها الحقيقية أشدخاص القضايا لانه أن إن يد بالاحكام الماضية وتقسيمها الى أنواعها مع تعريفاتها وفي بيان الاحكام * قوله في القضايا وعلى الثاني في تعريف القضية وتقسيمها الى أنواعها مع تعريفاتها وفي بيان الاحكام * ثم أقول المعني الأول أنسب بجعل الباب قسما من الوسالة التي مدلولها مسائل المنطق كما هو صنيم المصنف وما قاله عبد الحكيم من انه لامهني لمكون القضية وضوعا ذكر يا لانه مفهوم تصوري مندفع بأن الحلمية الواقعة موضوعا مثلا مفهوم تصوري مندفع بأن الحلمية الواقعة وضوعا مثلا مفهوم تصوري وان كان ما صدقاتها قضايا على انه يستمازم ان لا يصح نحوكل شكل أول منتج مع صحته وفاقا *

The state of the s

القضية كالتعريف والدايل إما ملفوظة وهي الجميلة الخبرية الحاكية عن الواقع وقد المقت. وإما معقولة هي معناها المؤلف من المحكوم عليه والحكوم به والنسبة التامة الخبرية

التي هي وقوع النسبة أو لا وقوعها فالقضية قول ملفوظ أو معقول يصح أن يقال لَقائله إنه الله هي وقوع النسبة أو لا وقوعها فالقضية قول ملفوظ أو معقول يصح أن يقال المحكم لا موضوعها ألحقيقية القضاء الشخصية شواه أريد بالاحكام الماصد قات أيضاً أو نفت المفهومات لنا يليم مقالة الخوس العام فان هذه الماصد قات بعض من تالكم الماصد قات المعامية المفهومات لغالم المحكم على نهج قوله في القضايا وعند الثاني انه في تعرف القضية وقاله في الاحكام على نهج قوله في القضايا وعند الثاني انه في تعرف القضية وقتسيمها الى أنواتها مع تعريفها وفي بيان الاحكام (قال القضية) أي مايسمي بهذا الله فط والا فليس وقتسيمها الى أنواتها مع تعريفها وفي بيان الاحكام (قال القضية) أي مايسمي بهذا الله فط والا فليس السيمي بهذا الله فط والا فليس وقتسيمها الى أنواتها مع تعريفها وفي بيان الإحكام (قال الخيار أن القول حقيقة في الملفوظ ومجاز في المعقول بعكس القضية (قال كالمنوب الماسيمية المنافية والقول الأن المختار أن القول حقيقة في الملفوظ ومجاز في المعقول بعكس القضية (قال كالمنوب الماسيمية المنافية والمنافية المنافية والمنافية والمنافية والمنافية وقوله الحاكمة عن الواقع بيان الواقع مثم المنافية والمنافية والمنافية وقال المنافية وقوله الحاكمة وقول المنافية والمنافية وقول المنافية وقول المنافية والحاول المنافية وهذه المنافية والمنافية وهذه المنافية والمنافية وهذه المنافية والمنافية والمنافية والمنافية وكنافية والمنافية وكنافية وكن

(قال القضية) أى المسمى بها فلا يلزم تقسيم الشي الى نفسه وغديره (قال وهي الجلة الخ) آمريف لفظي فالدور غدير قادح * وقوله الحاكمة بيان للواقع ولو قال الجلة النامة الحاكمة الح المكان أولى (قال هي معناها) أى ما مكن أن يكون معبرها بالفتح فلا برد أن هذا يفيد أنه مالم يعبر عما في العقل باللفظ لا يكون قضية وهو فاسه (قال يصح أن يقال) لم يقل قول يقال الح لئلا يخرج عن النعريف قول لم يقل لقائله ذلك بالفه على ولاقول قائله الح ليخرج قول الدائم والمجذون اذ لا يصح أن يقال لهما ذلك عرفا قاله عبد الحركم * وزاد قوله فيه لاخراج الإنشائيات إذ لا يصح أن يقال قائله صادق فيه و إن صح قاله عبد الحركم * وزاد قوله فيه لاخراج الإنشائيات إذ لا يصح أن يقال قائله صادق فيه و إن صح الفول بانه صادق في قول آخر (قال لقائله) اللام ممدى عن قاله عصام الدين أو ممني في فلا يرد أن القول المهدى باللام ممدى باللام ممدى النام الدين أو ممني في فلا يرد أن القول وجهدل كلة في لاعتمار المدخول فيخرج بقوله فيه الانشائيات ولا يلزم تفريك الفهائر الما أنه يلزم استدراك قوله لقائله و يتوهم الدور لأخذ صدق الحجر في تمريفه

A CONTROL OF THE PROPERTY OF T

صادق فيه أو كاذب فان لحم أفيها بو قوع ثبوت شي الشي أولا وقوعه سميت هملية والمحكوم عليه موضوعاو المحكوم به محمولا كمقولنازيد قائم أوليس بقائم والاسميت شرطية والمحكوم عليه مقدما والمحكوم به تاليا والشرطية إن حكم فيها بوقوع اتصال مضمون قضية بمضمون قضية أخرى أو لا وقوعه سميت متصلة نحو كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود أو ليس كلما كانت الشمس طالعة فالليل موجود أو بوقوع انفصال أحدها عن الآخر أو لا وقوعه سميت منفصلة نحو إما أن يكون هذا العدد زوجا وإما أن يكون فردا مراسي منفصلة نحو إما أن يكون هذا العدد زوجا وإما أن يكون فردا مراسي منفصلة نحو إما أن يكون فردا العدد زوجا وإما أن يكون فردا المعدد توجا وإما أن يكون فردا المعدة عليه المعدد توجا وإما أن يكون فردا المعدد توجود أو بوقوع المعدد توجا وإما أن يكون فردا المعدد توجود أو بوقوع المعدد المعدد توجود أو بوقوع المعدد توجود أو بوقوع

قاله عصام . ثم القائل عمني اللافظ في الملفوظة و عمني العاقل في الممقولة (قال صادق) الصدق والكذب هذا بمقني الانجبار عن الشيء واعلامه على ما هو له أولا تحلي ما هو له الذي هو صفة المخبر لاسنادها الى ضمير الفائل ولم يقل أن يقال إنه صادق الخ بنرك لقائله حتى يكونا عمني المطابقة الواقع وعد مهم الأسنادها الى ضمير القول أثالا يتوهم الدور وإن ارتكب المصنف ذلك في آمر بف الخريف الموافق وعد مهم المورينية والمورينية والمورونية و

(قال أو كاذب) ترديد في المقول لاجرؤه فلا برد خبره تعالى وأمثاله (قال ثبوت شي الخ) أى على وجه الاتحاد بين الشيئين كمثال المصنف أو قيام أحدها بالآخر كضرب زيد ولم يضرب زيد (قال سميت شرطية) لانها مشتملة على الشرط ولو ما لا فالنسبة الى المشتمل عليه. ولا برد أن وجه النسمية لا يجرى في المنفصلة * وقد يقال في اطلاق الشرطية على المطلاقها على سالبة المتصلة تجوز (قال والمحكوم عليه) معطوف على فائب فاعل سميت ولم يؤكد لمكان الفصل * وكذا قوله المار والمحكوم الخرق الله مقدماً) بكسر الدال من قدم اللازم فني التعبير عن طرفي الشرطية باسم الفاعل والحملية باسم المفعول تنبيه على حمل المنارها و يجوز فتحها من قدم المتعدى لكن لا يلائم النالي (قال والمحكوم به) أى صريحاً والا انتقض التعريف الضمني لكل من المتصلة أو المنفصلة بأفراد الاخرى بناه على تلازم الشرطيات (قال فيها)

أو ليس إما أن يكون الشمس طالعة وإما أن يكون النهار موجودا ه وكل من الحملية والمتصلة والمنفصلة إما موجبة إن حكم فيها بوقوع النسبة وإما سالبة ان حكم فيها بلا وقوعها. فقد ظهر أن أجزاء كل قضية موجبة كانت أو سالبة ثلاثة المحكوم عليه والمحكوم علية المغروم عليه والمحكوم به والنسبة التامة الحبرية التي هي الوقوع في الموجبات واللا وقوع في السوالب (١) وأما نفس النبوت في الاجزاء الانفصال المسماة بالنسبة بين بين فخارجة عن الاجزاء مناسخة التروي المناسخة المناسخة المناسخة المنافذة المناسخة المنافذة المناسخة المنافذة النسبة المنافذة ا

الثلاثة للمنفصلة (قال وكل من الحاية) تقسيم لكل من الاور الثلاثة بل لمطلق الفضية باعتبار النسبة الثامة الخبرية (قال النسبة) الثبوتية أو الاتصالية أو الانفصالية (قال والانصال) في المتصلات (قال التامة الخبرية والمنسبة بين بين أقول النسبة بين بين ثبونا كانت أو اتصالا أو الفصالا والمن كانت قيداً للتامة الخبرية ومتقدمة علمها تحققاً وتعقلا الا أنها مقيدة بكل من الطرفين ومتأخرة عنه كذلك فجعل كل من المقيد مها أعني التامة وقيدها أعنى الطرفين شطراً من القضية ونفسها ومتأخرة عنه كذلك فجعل كل من المقيد مها الانوجب خروجها عن القضية كا أن خروج قيدها عنها للا وجب خروجها عن القضية كا أن خروج قيدها عنها لا يوجب خروجها عن القضية كا أن خروج البصر عن العدام المنافقة كاتبرونية القضية كا أن خروج البصر عن العدام المنافقة كاتبرونية القضية التامة الخرية في الموجبة فالصواب ما أفاده لعض المحققين من أن القدماء أنكروها وقالوا بان اللسبة التامة الخرية في الموجبة الشوت وفي السالية الانتفاء الأنهما قديمتبران في نفسهما وباعتبار انهما تعلقان بين الطرفين فلا يحصل المنافذات الغلولة المنافة الخرية في الموجبة المنافذات الفيال المنافقة المنافة الكرك الاضافي المنافذات الفيالة الانتفاء الأنتفاء الأنتفاء التوقية التوقية التنافذات القدام المنافذات المنافذات المنافذات المنافذات المنافذات المنافذات المنافذات المنافذات المناد المنافذات المنافذ

ظرفية السكل للجزء والباء للبيان ان كان قوله حكم من الحسكم بمهنى الوقوع واللا وقوع ولمتعلقه بالسكسر ان كان من الحسكم بمعنى ادرا كرما وحينفذ يكون الباء متعلقاً به بناء على التجريد (قال أو ايس اما) اشارة الى أن المادة التى صلحت للمنصلة الموجبة صلحت للمنفصلة السالبة . وبالعكس . ولو قال بدل قوله اما أن يكون العمد الح الما أن يكون الشهس طالعة أو يكون الليل ، وجوداً لكان الطف للاشارة الى أن ما صلحت للمتصلة السالبة تصلح للمنفصلة الموجبة وبالعكس (قال وكل من الحملية) تقسيم القضية باعتبار النسبة النامه الخبرية * وقوله المار فان حكم الخ تقسيم لها باعتبار نسبة بين بين فلو قال والقضية اما موجبة الح لكان أخصر وكنى الا انه أراد التنبيه الثانوى على جريان القسمين الا تيين في كل من الاقسام الثلاثة المارة (قال اما ، وجبة) بكمر الجيم أى موجب قائلها فنها نجوز أو ذات إيجاب وكذا قوله سالبة ويجوز فنحها لكن لا يلائم السالبة (قال عن الاجزاء) أى أجزاء القضية ولو قال عن القضية فوله سالبة ويجوز فنحها لكن لا يلائم السالبة (قال عن الاجزاء) أى أجزاء القضية ولو قال عن القضية للن أوضح وأنسب بقوله خروج الخردة الخرق فيها كافى المعى و إن كانت هى خارجة فلا يسبة بين بين لزم تربيع أجزاء القضية لان التقييد بها داخل فيها كافى المعى و إن كانت هى خارجة فلا يصح

In the state of th

Signature of the state of the s

خروج البعمر عن العمى عند أهل التحقيق من القدماء

(١) (قوله وأمانفس الثبوت والاتصال والانفصال الخ) اشارة إلى بطلان ما اشتهر من أن الفدماء أنكر وا النسبة بين بين بالكلية وجد لوا الوقوع واللاقوع عبارتين في الجملية عن اتحاد المحمول بالموضوع وعدم اتحاده معه. وفي التصلة عن الاتصال واللا اتصال وفي المتاب المنتب الم

بهما القضية . وقد يونيبر معهما ألحصول فقط بحسب نفس الأمم إما على سبيل التردد كافي الشك أو على سبيل الاذعن كافي الشصديق وقد يونيبر معهما اللاحصول فقط فحينيد لإحصول الثبوت وحصول الانتفاء منه إلا أن لا حصول الانتفاء وحصول الثبوت كم الأنتفاء منه الأمن مع المنافز المرافعة المنافزة المراك أن النسبة واقعة النبوت وحال لا حصول الثبوت حاصل أو لا حاصل مبنى على الاعتبار الاخير والتعبير باللازم والمصول والمدحول والمد حصول عندهم خارج عن القضية وشرط محققها ولا بأس في ذلك (قل أهل التحقيق) الشارة الى رجحان مذهب القدماء (قوله بالسكلية) أي بالشرطية والشطرية (قوله عن الانفصال) في الماني المعاني الثلاثة فالوقوع بين الماني الثلاثة فالوقوع بين الماني الثلاثة فالوقوع بين الماني الثلاثة فالوقوع بين الماني اللائمة والانتفال واللاقوع بين اعدامها بخلافهما على وأي الاخراء فان كلا منهما مشيرك الانتفال والانفصال واللاقوع بين اعدامها بخلافهما على وأي الاخراء فان كلا منهما مشيرك

قوله المار ثلاثة. وان لم تعتبر لم تكن لازمة فلا يصح قوله خروج الخ تدبر (قال خروج البصر) أى مثل خروجه في كونه للازم الذهني وان كان الملزوم في أحدها تمام المدلول وفي الآخر جزأه (قوله عن اتحاد) الانحاد اصطلاحا يمم القيام. أو يقال نحو قام زيد في تأويل زيد قائم في الماضي (قوله وانما أنبتها المتأخرون) كان وجه عدولهم انهم ما قالوا إن النهايز بين التصور والتصديق اذا كان عاماً يكون بالمورد فمتعلقهما متفايران زعوا أن أجزاء اتقضية أربعة يتعلق التخييل والتوهم والشك في صورها بالنسبة الناقصة والتصديق بالتامة مع ويرد عليهم أن التصور لا حجر فيه و يتعلق بكل شي كا قاله المحقق الدوائي فيتعلق بنفسه و عورد التصديق وان انهايز بهينهما ليس بالمورد مع ثم المراد التعلق ولو بوجه ما فلا يرد كنه الواجب تعالى . وما توهم من انه يلزم على هذا إما عدم اتحاد العلم مع المعلوم أو كون أمر واحد تصوراً وتصديقاً على تقدير تعلقه بالتصديق مندفع بانه باعتبار الوجود الاصيلي في الذهن علم والظلى فيه تصوراً وتصديقاً على تقدير تعلقه بالتصديق مندفع بانه باعتبار الوجود الاصيلي في الذهن علم والظلى فيه

عبار تبن عن ذلك. في زيد قائم أو ليس بقائم عند القدماء أن القائم متحد مع زيد أوليس متحد المتناخرين أن اتحادة معه واقع أوليس بواقع ولا يخفي أنه فاسد إذ من القدماء من عرف التصديق بادراك أن النسبة واقعة أو ليست بواقعة ولا شك أن النسبة التي حكم علمه بالوقوع واللا وقوع هي النسبة المشتركة بين الموجبة والسالبة * ولو سلم أنه تعبير باللازم فنقول الحكم بعد بين بين بين بين الموجبة والسالبة عنه ولو سلم أنه تعبير باللازم فنقول الحكم بعد بين بين من منه عيل

معنوى على رأيهم (قوله واو سلم) قد يقال إن من قل بان ما اشتهر باطل وفاسد مستدل وقوله اذ من ريئية ريئية القدماه الخ دليله ومن قال ان ذلك تعبير باللازم موجه ومانع بسند أنه تعبير باللازم و منع السند كما تقرر غير مفيد فمنعه المشار اليه بقوله ولو سلم غير موجه (قوله بعدم الاتحاد) وعدم الاتصال وعدم الانفصال

معلوم (قوله واقع) أي مطابق لمفس الامر ولو بحسب دلالة اللفظ (قوله ولا يخفي) اعادة لما ســـبـق لطول الفصل والافيكني أن يقول وذلك لان من الخ (قوله اذ من القدماء) اشارة الى الواضعة والشرطية مطوية وقوله ولا شك دايل الملازمة (قوله التصديق بادراك الخ) المتبادر عرفا من هذه العبارة الاذعان فلا يتجه أن التعريف يصدق على التصور المقابل للتصديق (هذا) ومقتضي كلام الدواني صدقه على التخييل وأخويه وكأن مراده صدقه مع قطع النظر عن العرف فلا ينافي ماذ كرنا. ثم قوله أن الخ مفصل الأمر الاجمالي المتعلق للتصديق وليس هذا متعلقاً له فلا يرد أنه يلزم في كل تصديق تصديقات غير متناهية فيتسلسل (قوله ولاشك) علة العلمة قواه اذ من القدماء لقواه انه فاسد (قوا، ولو سلم) أي لوقرر أذ كثيراً ما يستعمل لو سلم من جانب المملل بمناه كما نقله حفيد التفتازاني عنه فلا يرد أنالقائل ببطلان ما اشنهر مستدل بقوله اذ من الخ والقائل بانه تعبير باللازم مانع مستنداً بدلك ومنع السند لا يفيد فمنمه المشار اليــ بقوله ولو سلم غير ،وجه * على أنه عكن تصوير المنع بالدعوى والسند بالدليل فيتوجه اليه المنع (قوله تمبير باللازم) بناء عملي أن المراد بالنسبة الثبوت وباللاوقوع اللاحصول ولا حصول الشبوت مع حصول الانتفاء متلازمان فيكأنهم قالوا ادراك أن الشبوت أو الانتفاء حاصل (قوله فنقول الحميم) أقول لوتم هـذا الدليل لدل على أن في السالية نسبتين المدم المقيد بالاتحاد والاتحاد اللازم له وفي الموجبة نسبة واحدة هي الاتحاد وهو مباين لما ادعاه من أن في كل منهما نسبتين وأنهما في السالبة عدم الوقوع والاتحاد وفي الموجبة الوقوع والانحاد وعلى أن كل عدم مضاف جمل جزأ الشيُّ كان ما أضيف اليه خارجاً لازماً لاسكل فيلزم أن يكون الوقوع في السالبة زائداً على الاجزا. لازماً

The state of the s

بدون تصور الاتحاد إذ الاعدام إنما تعرف بملكاتها فيكون الاتحاد متصورا مشتركا بين الموجبة والسالبة فاذا أنكرها القدماء يلزمهم الوقوع فيما هربوا. فيكيف ينكرونها بل إنهم لم ينكروا ذاتها وإنما أنكروا كونها من أجز أع القضية كما زعمه المتأخرون . نعم يتوقف على ينكروا ذاتها وإنما أنكروا كونها من أجز أع القضية كما زعمه المتأخرون . نعم يتوقف على تصورها الحبك بالوقوع واللاوقوع لكن ذلك التوقف لا يستلزم كونها من الاجزاء وإلا

(قوله بدون تصور الانحاد) والانصال والانتصال (قوله فيكون الانحاد) والانصال والانتصال (قوله بدون تصور الانحاد) والانتصال والانتصال (قوله فيكون الانحاد) والانتحاد منه وقول القول المنظم المناخرين من توقف الحريم باللاوقوع على تصور الوقوع القول بوجود امس الخر غير النسبة بين بين أيضا كذلك لا يلزم المتقدمين من توقف الحريم بعدم الانحاد والاتصال والانتصال على تصور بين بين أيضا كذلك لا يلزم المتقدمين من توقف الحريم بعدم الانحاد والاتصال والانتصال على تصور والاقوار عا أذكروا والركز على مافروا (قوله نهم يتوقف) بيان لمنشأ غلط المتأخرين في جعلهم النسبة والاقوار عا أذكروا والركز على مافروا (قوله نهم يتوقف) بيان لمنشأ غلط المتأخرين في جعلهم النسبة بين بين شطراً لا شرطا (قوله لا يستلزم) أقول نهم لكن ذلك التوقف ليس منشأ لكونها من الاجزاء المنظم المنظم المنظم والمنطق ومنا وردا المنظم عن المنظم المنظم

Finitive Carlotte Con State of the Con

ولا تنعقد القضية مالم يتعلق بهده الاجزاء الثاثة ادرا كات أربعة تصور المحكوم عليه بعيمة المعلمة المعلم

لكان البصر من أجزاء القضية في قولنا العمى صفة عدمية لتوقف تصور الموضوع عليه مع أنه خارج عن أجزاء هذه القضية وفاقا بين الفريقين فافهم هذا المقام إذ قد زلفه أقدام الاعلام، والحمد لله على الانعام (١) (قوله المسهاة بالنهيمة بين بين الح) إنما سميت بها لكونها مشتركة بين الحوجة والسالبة إماجزاً كاعند المقدماء

الحصول واللاحصول فانه خارج عن القضية وشرط لها عندهم (قوله بين الفريقين) بدون الاختلاف بينهم (قال القضية) حملية أو شرطية (قال أربعة) ترك التعرض للادراك المتعلق بالنسبة بين بين مع كونع شرطا لانعقاد القضية و إنه تعلق عاليس بجزء منها (قال الحكوم عليه) موضوعا أو مقدماً والمراد على الأول تصور نفس المحكوم عليه وعلى الثاني تصور أجزائع وقس عليه تصور المحكوم به (قال بكنهه) ذاتي أو عرضي * وكتب أيضاً أى الحقيق أو الاعتباري والأشمى وكذا المكلام في المحكوم به وأما النسبة فايس لها الاكنه اعتباري واشمى على ما تقدم (قال صادق عليه) زعاً سدواه طابق به وأما النسبة فايس لها الاكنه اعتباري وأشمى على ما تقدم (قال صادق عليه) زعاً سدواه طابق الواقع أولا (قال مصحح للحكم) صفة أي صالح للحبكم وغير آب له بحسب الزعم المطابق أو اللامطابق . وأما الحجل على على مؤمن خبر مبتدا محذوف والمدى هو أي تصور المحكم عليه مرقوف عليه اللامطابق . وأما الحجل على عنه فيه ي عنه مشروط (قال المحكوم به محولا أونالياً للحكم عليه فيه ي عنه فيه عنه وهذا الاذعان مشروط (قال المحكوم به محولا أونالياً

والا سند المنع أو نقض مكسور (توله لكان البصر) أى ولكان الضارب والمضروب من أجزاء القضية فى قولنا الضرب ولل ضرورة توقف تصوره على تصورها (قوله كا عند المتأخرين) استقصائية وكذا السكاف الآتية (قال ولا تنعقد) فيه استعارة مصرحة تبعية أو فى القضية استعارة مكنية أصلية (قال ادرا كات أربعة) لم يتعرض اللادراك المنعلق بالنسبة بين بين مع كونه شرطا لا بعقاد القضية للعلم به من قوله خروج البصر عن العمى بمونة قوله الآتى وتصور النسبة (قال مصحح للحكم عليمه) أى غير آب ذلك الوجه عن الحسم كأن لا يكون مباياً المحكوم به فى الحل الا بجابى و ساويا فى السلمى فهو نعت لقوله وجه اشارة الى عدم جواز تصور المحسكوم عليه بوجه ينافى المحكوم به موالقول بانه خبر مبتد إ محذوف والمنى هو أى تصور المحكوم عليه موقوف عليه لاجدوى فيه * ومايقال إنه مبتد إ محذوف والمنى هو أى تصور المحكوم عليه موقوف عليه للحكم عليه لاجدوى فيه * ومايقال إنه مبتد إ محذوف والمنى هو أى تصور المحكوم عليه موقوف عليه للحكم عليه لاجدوى فيه * ومايقال إنه بنه عنه قوله الا تى وهذا الاذعان مشروط ففيه أن إغناه اللاحق عن السابق غير قادح

The transmitted with the second secon

كذلك و تصور النسبة التامة الخبرية كذلك (١) ثم الاذعان بهاجازما أوغير جازم ثابتاأ وغير أبتاأ وغير مطابق وهذا الاذعان مشرّ وط بهدذه التصورات الثلاثة

الخنين في الم

(۱) (قوله ثم الاذعان بها الح) أى الادراك الاذعاني وكلة ثم ههذا للتراخى الرتبي بناء على أن ريونه ثم اللتراخى الرتبي بناء على أن رتب ق المشروط متأخرة عن رتبه ق الشرط لا للتراخى الزماني وإلا لم يطرد الحكرم فى الأوليات لان تأخر الاذعان عن التجورات الثلاثة فيها ليس بالزمان بل بالرتبة وإنها كان من التناف النام بين المناف المنا

(قال كذلك) أشار بذكر كذلك هها أيضاً إلى أن تصور النسبة كنها ووجهاً غير نابع لنصور الطرفين المسلم كذلك أشار بذكر كذلك هها أيضاً إلى أن تصور الغيبة كنها ووجوهاً صادقة علمها . وكونها آلة لارتباطها في المستمنة كا زعم البعض (قلم) فالنسبة النامة تعلق بها ادراكان . أحدها تصور والا خر تصديق (قل أوغير جارم) هو الظن (قل أوغير نابت) عو تقليد المصيب كالمحالي (قال أوغير مطابق) هو الجهل المركب (قوله أى الادراك الاذعاني) نسبة العام الى الخاص (قال النلائة) بل الأربعة كالمماني (قال يسمى تصديقاً) في جعل التصديق نفس الاذعان والاذعان من الادراك اختيار لمذهب الحكامن وجهين بساطة النصديق وكون الاذعان علماً لا فعلا ورك لمذهب الامام من كون النصورات وكون الاذعان الاذعان الفعلى والتصورات وكون الاذعان الفعلى والتصورات وكون الاذعان المناس كونه مركباً من التصورات وكون الاذعان الاذعان الفعلى والتصورات الثلاثة وللدهب المستحدث من كونه مركباً من التصورات وكون الاذعان الاذعان الفعلى والتصورات وكون الاذعان الفعل والتصورات وكون الاذعان الفعلى والتصورات وكون الادراك المستحدث من كونه مركباً من التصورات وكون الادراك المستحدث من كون التصورات وكون الادراك المستحدث من كون المستحدث المناس كون التصور التورب المستحدث المن كون التصور التورب المستحدث المن كون المستحدث المن كون التصور التورب المستحد المست

(قال وتصور النسبة) أى من حيث اضافتها الى نسبة بين بين (قال كذلك) أى بكنهه أو بوجه صادق عليه * وفيه شائبة الاستخدام لان السكنه بالنظر الى الأولين أعم من الحقيق والاعتبارى وهنا اعتبارى فقط * ثم إن تصورها غير نابع لتصور الطرفين في السكنه والوجه كالبداهة والنظرية على ماقاله عبدالحكيم لان حقيقتها ووجوهها ، فابرة لحقيقتهما ووجوهها * وقد يستدل على التبعية بانها دابطة بينهما وعلى بداهتها بنها فرد مطلق الوجود أو العدم البديهي * ويتجه على الأول انها لو اقتضت ذلك لسكانت المقولات النسبية كانها كذلك وعلى الثاني بعد تسليمه أن بداهة العام لا يستلزم بداهة الخاص لجواز كون القيد الخصص نظريا (قال ثابتاً أو غير ثابت) تعميم للجازم وقوله مطابقا الخ تعميم للنابت ومقابله فيدخل في المطابق اليقين وتقليد المصيب و في غيره الجهل المركب وتقليد المخطئ (قوله أي الادراك الاذعاني الخي اشارة الى عدم كون الاذعان فعلا كما ذهب اليه بعض (قوله للتراخي الرتبي) و*وكون المنقدم أقرب الى مبدإ محدود و في اندراج هذا التراخي فيه تسكلف * ولو قال للتراخي الطبعي الذي هو تأخر المحتاج من المحتاج اليه لمكان أولى * و مكن أن يراد بالرتبي ماليس بزماني بقرينة قوله لالتراخي الزماني (قوله فافهم)

وهيو على اطلاقه يسمى تصديقا وحكما. وبشرط تعلقه بالوقوع يسمى ابجابا وايقاعا وبشرط تعلقه بالوقوع يسمى ابجابا وايقاعا وبشرط تعلقه باللاقوع يسمى سلبا وانتراعا * وقد يطلق الابجاب والايقاع على الوقوع العلق الموقوع المسلم والدنتراع على اللاقوع كا يطلق الحكم على كل منهما. واللفظ الدال على الوقوع والسلب والانتراع على اللا وقوع كما يطلق الحكم على كل منهما. واللفظ الدال على الوقوع أو اللا وقوع ولو بالالترام يسمى رابطة

شرطا لا شطراً (قال و إيقاعاً) وا ثباتاً (قال والايقاع) والا ثبات (قال والا نتزاع) والذي (قال كا شرطا لا شطراً (قال و إيد شريب رين من المن الله المنظق على مفهوم الصدق على كل من الوقوع واللاوقوع فالحيه مشترك مفهوى المنظق) أى بالاشتراك الفظم على مفهوم الصدق على كل من الوقوع واللاوقوع فالحيه مشترك الفظماً بين الاذعان وذلك المفهوم (قال والو بالا انزام) هذا التعميم بالنسسة الله الوقوع تأمل * وكتب أيضاً وعلى نسسة بين بين بمجرد الا انزام الكن اذا كان النسبة النامة مدلولا النزام الا تكن اذا كان النسبة النامة المناقب المنطق على ما أقضح بع في الحاشية المناقب الاخطار كما في الحواشي الحليالية (قال يسمى وابطة) الضمير عند المصنف على ما أقضح بع في الحاشية الاخطار كما في الحواشي الخطار كما في الحواشي الخطار كما في الحواشي المناقب المناقبة الم

اشارة الى أنه لو حمل المكلام على النفليب اطرد فى الأوليات وارادة ذلك المهنى من ثم أنما تكون أولى من النغليب اذا كانت موضوعة لمطاق التراخى . وأما اذا وضعت للتراخى الزمانى وكان استمهالها فى ذلك استمارة مصرحة تبعية فلا (قال وهو على اطلاقه) أى اذا لم يقيد باحد الشرطين الا تبين (قل وبشرط تماته) الأولى وشرط لئلا يلزم العطف على معمولى عاملين على غير شرطه . بل الأخصر الاولى واللاوقوع يسمى الح * وقد يقال إن قوله بشرط الح ، تملق بيسمى فلا يلزم ذلك (قال وقد يطلق) هل هو بالاشتراك اللفظى أو بالحجاز من اطلاق اسم المتملق بالسكمر على المتملق . كل محتمل (قال على كل منهما) المنبادر منه ان أطلاق الحديم على كل من الوقوع واللاوقوع بالاشتراك اللفظى بينه و بين مطلق التصديق أو بالحجاز لا أنه موضوع لمفهوم عام صادق على كل منهما . ولو كان الاطلاق كذلك له كان الاحسن علمهما (قال ولو بالالتزام) كأن المراد به هوالدلالة الالتزامية المعتبرة عقلا أو عرفا . فلايتجه ان قضية كلامه فى الحاشية كون الوقوع مدلولا التزاميا للض ير * وفيه أن المدلول الالتزامى مالزم المنى المطابق نوماً بينا وهنا ليس كذلك . وأنه يلزم تخلف المدلول الالتزامى عنده فى ضائر الانشائيات المعتبرة عقلاً العرب خصوصان بما اذا خص الازم بالعقلى * في أن ظاهر كلامه فى الحاشيات لان الايرادين مخصوصان بما اذا خص الازم بالعقلى * في أن ظاهر كلامه فى الحاشيات لان الايرادين مخصوصان بما اذا خص الازم بالعقلى * في أن ظاهر كلامه فى

F taille lies

(۱) (قوله ولوبالالتزام) اشارة إلى دفع ما أوردوا من أن ضمير الفصل في نحوزيد هو القائم راجع إلى الموضوع ومطابق له افرادا وتثنية وجمعا كما في الزيدان هما القائمان والزيدون هم القائمون. فيكون دالا على الموضوع لا على النسبة فيكون اسماً لاأداة وحاصل والزيدون هم القائمون. فيكون دالم الأداة وحاصل الدفع أنه إنما يتجه لو كان كل رابطة أداة عندهم وهو ممنوع بل مرادهم أن الدال على النسبة ولو بالتضمن أو بالالتزام يسمى رابطة سواء كان أداة

ان ذلك المرجع لا بسنارم الوقوع فضلاعن أن يكون بينا. كيف واو كان مستارما اله أحكان ذلك المرجع أيضا رابطة . غاية الأمر ان الجهل الواقعة خبراً أوحالا منهلا لما كانت مستقلة بالافادة أو حب فيها النحاة ما ينا رابطة . غاية الأمر ان الجهل الواقعة خبراً أوحالا منهلا لما كانت مستقلة بالافادة أو حب فيها النحاة ما ينه كر صاحبها ضميراً كان أو لام عهد إوامها واقعاً موقع الضمير وذلك لا وحب كون الضمير دالا على اله يأزم تخلف المداول الاانزامي في ضهار الانشائدات كقولك من في الدار أبوه على الوقوع النزاماً على اله يأزم تخلف المداول الاانزامي في ضهار الانشائدات كقولك من في الدار أبوه الأختصاص الوقوع بالحمليات . نعم لو ادعى أن الوقوع مداول ضمار الانشائدات المثانة في الفساد . والله الهادى الى سبيل الرشاد (قوله ما أو ردواً) أي على القول بأن ضمار الفصل في اغة العرب رابطة عبر زمانية إبراداً على سبيل المهارضة المخقدة (قوله على الموضوع) أي مطابقة (قوله وهوممنوع) لجواز غير زمانية إبراداً على سبيل المهارضة المخقدة (قوله على الموضوع) أي مطابقة (قوله وهوممنوع) لموازية أن يكون بين الرابطة والاداة عموم وخصوص من وجه (قوله كان) ناظر الى المطابقة المدينة الافتوان المنابة والاداة عموم وخصوص من وجه (قوله كان) ناظر الى المطابقة المدينة الافتوان المنابة والاداة عموم وخصوص من وجه (قوله كان) ناظر الى المطابقة المدينة الوقون المن الرابطة والاداة عموم وخصوص من وجه (قوله كان) ناظر الى المطابقة المدينة المواقعة والاداة عموم وخصوص من وجه (قوله كان) ناظر الى المطابقة المولة والاداة عموم وخصوص من وجه (قوله كان) ناظر الى المطابقة المولة والاداة عموم وخصوص من وجه (قوله كان) ما المولود المولة والادة المولة والادة المولة والمولة المولة والمولة والمولة والمولة والمولة والمولة والمولة والمولة والمولة والمولة والاداة عموم وخصوص من وحه (قوله كان) ما المولة والمولة والمولة

الحاشية أن رابطة الايجاب تدلء الوقوع تارة بالاانزام وأخرى بالمطابقة أو التضمن وان رابطة السلب كا تدل على اللاوقوع بالمطابقة فقط فالتعميم بالنسبة الى الوقوع * وقد يقال يتحقق النضمن في السلب كا في ليس والفرق بينه و بين كان بان دلالة الثانى على الوقوع بالتضمن والأول على اللاوقوع بالمطابقة تحكم (قوله ما أو ردوا) أى على القول بان ضمير الفصل رابطة (قوله راجع الى الموضوع) أى عند أكثر الذحو يبن والافهند بعض هو حرف وهو المرضى لارضى لان الغرض منه عدم التباس الخبر بالصفة وهو معنى حرفى والاعتراض بانه انما يصح حرفيته لو لم يتصرف فيه مع انه يذى ويجمع ويؤنث برد بان عدم التصرف أغلبي اذ قد يتصرف فيه كما في سوف. وعلى تسليمه بانه أنما يتم ذلك لو كان خالصا في الحرفية (قوله فيكون اسها لا أداة) اشارة الى مضمون القياس وهو ضمير الفصل اسم وكل ما هو اسم ليس برابطة . وقوله أن ضمير الخ اشارة الى دليل الصغرى . وقوله إنما الخ منع الكبرى (قوله ودو ممنوع) لجوازأن يكون النسبة بين بين في القضية لما في الخيالى وعسد الحكيم من أن الملزوم اذا كان متصوراً بالتبع

The wild the wind the

كما في أدوات النبي أو كله كما في قام زيد أو إسماكم في صدير الفصل وكروابط ألجل الواقعة خبرا أوحالا أو صفة عند النجاة مع كونها أسماء ولإ منافاة بين كونها دالة بالمطابقة على معنى مستقل وبلالتزام على معنى غير مستقل ولوسلم أن كل رابطة أداة عندهم فليكن تقسيم اللفظ المفرد إلى الاقسام النلاثة أعنى الاسم والكلمة والأداة تقسيما اعتبارياوليكن ضمير الفصل المنها باعتبار دلالته المطابقية وأداة باعتبار دلالته الالتزامية والكهات كلمات باعتبار دلالتها التضمنية على معنى مستقل وأدوات باعتبار دلالتها التضمنية على معنى على معنى غير مستقل هو النسبة الجزئية أعنى الذبة إلى فاعل معين فلا حاجة إلى هما ذهب اليه على المعنى المناه الموادية الله المناه المناه

(قوله أوكاة) ناظر الى النّضمن (قوله أو اسماً) ناظر الى الالتزام (قوله وكروابط) وظاهر أن منهاضميرى رئيسة بيمنية المتكلمين محو إنا أرسلنا وإنى ليحزنني وضمير المخاطب نحو أنت ضربتني (قوله أسماً) فيه تعلّمب

أمكن تصوره بدون اللازم والا لزم أن ينتقل الذهن من ملزوم الى لازمه ولازم لازمه وهكذا وهو محال وفيه تأمل (قوله كما في أدوات النفي) ومنها ليس كما يشعر به ظاهر كلامه الآتي (قوله ولامنافاة) ممنوع لان غير المستقل لايكون لازما المستقل المستقل الديم المستقل ا

Selection of the select

وهى في الحمايات (1) إما نفس المجمول المرتبط بنفسه كما في قام زيد. أو جزؤه كما في (٧) ذيد والرسطة المرابطة المر

إذّ من تلك الروابط واو الحالية ولام المهد (قوله مَافى) من ضمير الفصل وروابط الجمل (قوله مع أنهم) أى مع ان ما في كلام العرب رابطة و بحثهم لا يشد المع وهم في صدد الخ (قال إما نفس المحمول) كون الرابطة نفسي المحجول أو جزأه انما يصبح اذا كان كل منهما لفظياً وأما اذا كان عقلياً فلالوجوب مفايرة النسبة لكل من الطرفين كما لا يحني (قال كما في قام زيد) أو قرت أو قرنا * وكتب أيضا وأما زيد النسبة لكل من الطرفين كما لا يحني (قال كما في قام زيد) أو قرت أو قرنا * وكتب أيضا وأما زيد قام فداخل في قوله أو جزؤه لان قام مرتبط بنفسه كالمستترفيه والمجموع مرتبط بواسطة المستترئز بد وقس علميه زيد قائم (قال كما في زيد الخ) وأنت قائم أبوك وأنا قائم أبي ونحن قائم أبونا (قال قائم أبوه) الخير مجرد قائم عند عصام صرح به في حواشي الفوائد الضيائية في بحث الكلام وأما الفاعل فليس داخلا فيه فضلا عن الضمير المضاف اليه (قال أو خارج عنه) أى أوام خارج تأمل (قال هو جسم) مبنى على رأى من جوز خلو الاسم من الاعراب والا فيتجه أن ضمير الفصل اسم عنه المرابطة هنا جزء المحمول (قال وكادوات الذفي) خالف غيره حيث جمل مبتدأ وما بعده خبره فيكون الرابطة هنا جزء المحمول (قال وكادوات الذفي) خالف غيره حيث جمل

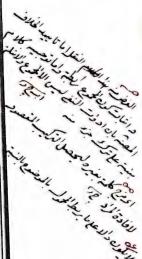
مفهوم اجمالا لأن الأول يستلزم عدم كون الدلالة منحصرة في الاقسام الثلاثة ضرورة تحقق الدلالة هذا والفاظ والثاني في حيز المذع فتأمل (قال وهي في الحمليات) تقسيم للرابطة اللفظية كما نبه علميه بقوله المار واللفظ لا للمقلية والا لم يتصور الشقان الأولان لأن مفارة النسبة المحمول وجزئه واجبة (قال إما نفس المحمول) لم يتمرض لكونها نفس الموضوع كما في هوجسم اشارة الى أن الضمير اذا كان جزأ أوليا من القضية لا يكون رابطة كما نبه علميه في الحاشية بالتمثيل بضمير الفصل وروابط الجل فان كلا منهما اذا كان موضوعاً جزء نانوى (قال أو جزؤه) و يجتمع الشقان في نحو زيد قائم (قال كما في زيد قائم أبوه) الخدير مجرد قائم على رأى عصام الدين فالمراد بالجزء أعم من الحكمي بأن يكون موقوفا علميه لربط المحمول خلافا لميا في الحاشية (قال أو خارج) أى لفظ خارج (قال وكأدوات الذفي) لم يقل وكما هو وليس هو ليطرد فيما لم يذكرهو ولتها يرد انهما مركبان مع ان الأداة لا تكون مركبة وان اندفع بان المجموع وضوع لوضع النسبة السلمية . ولا يرد على المصنف أن هذا يقتضي كون القضية ذات خسة المجموع وضوع لوضع النسبة السلمية . ولا يرد على المصنف أن هذا يقتضي كون القضية ذات خسة

معلق المنابد معنون المعنون المعالم وكذا كان زيد قائما وأمثاله (٣) ومثل الآخير يسمى رابطة زمانية . وفي الشرطيات

ارتباط محو قام بنفسه مما ذكره الشيخ في الشفاء ويدل عليه مَا ذكره أَمَّة العربية مَن أن الافعال موضوعة لمجموع الحدث والزمان والنسبة إلى فاعل مدين أو إلى فاعلما على اختـ النهـم فان قلنا إن كل رابطة أداة عندهم فلا بد أن يجومل تقسيم اللفظ المفرد إلى الاقسام الثلاثة على الاعتبارى. وإن قلنا إن الاداة بعضها فلا حَاجة السه ويسمره المنطق الله الماء جزء من ذلك المجموع وكدا الضمير في قولك زيد أنوه قائم فانع دال على زيد بالمطابقة وَعَلَى ارتباط الجملة به بالالتزام فيكون رابطة كما عند النجاة (٣) (قال ومثل الاختير يسمى آلخ) لا يخفي أن النحاة جعلوا مثيل كان من الأفعال الناقصة الدالة على معنى معنى مستقل والمنطقيون جهاوم رابطة * فبينهم تناف وأجَيب عنه باله من باب تخالف الاصطلاحين. وفيه نظر لانه إما أن يُدَلُّ على معنى مستقل فيبطل ماذهب اليه المنطقيون

المضاف اليه في الموجبة ايضا خمسة عند المتأخر بن والخامس العدم المضاف الى الوقوع في السالبة والوجرد المضاف اليه في الموجبة بإذاء العدم. وأربهة عند المتقدمين، قال السيد قدس سره إن ليس هو تجسب التركيب الأمتراجي دالي المركب المركبة المحالية المحالية

زيد لئلا يتوهم أن المشـبه به المثال (قوله أو الى فاعل ما) النسبة على التقدير بن غـير مستقلة خلافا لعصام الدين على الثاني . وما يقال إنها حينتُذ مفهوم كلي فتبكون مستقلة ففيه أن مدار الاستقلال وعدمه هو الملاحظة القصدية وعدمها لا كون المفهوم كليًّا أو جزئيًّا ﴿ قُولُهُ فَانَ قَلْمُمَا ﴾ الأوفق الأولى فان قلمنا إن بعض الرابطة اداة إذ المنصود بيان مادة افتراق الرابطة عنها (قوله جزء من ذلك المجموع) ممنوع إذ الخـبر اما مجرد قائم َ كا قاله عصام الدين أو هو مع الفاعل وعلى التقـديرين المضاف اليـه خارج (قوله جملوه رابطة)



م مايعة المرتبطة الحال والانفصال وسلمهما . فالقضية مطلقا إن اشتملت على الرابطة الخارجية تسمى ثلاثية كما تقدم والا فتنائية نحو زيد جسم وأمثاله * واعلم أن الموضوع

أو لايدل على معنى مستقل فيبطل ما ذهب اليه النحاة . ولا مخلص الا بما ذكرنا من أن المس كل رابطة أداة عندهم. أو التقسيم الذي أورده أهل المعقول اعتباري فتأمل مني*ون بو*نيلا بعتبارالاترانيا

التسميمية عند وجهها ولذا خص التسمية بالاخير ولم يجعلها للنَّحُو قام مَن الأفعال النَّامة (قال أدوات) الأولى التعبير بالألفاظ لئلا يتوهم خروج إذا روتي وكالم مثلا. وكون نحو متى داخلة باعتبار تضمن معنى السرطية م الرئيات المنافي كونه سوراً باعتبار معنى آخر ضمني (قال فالقضية) أي الملفوظة (قال مطلقاً) أي حملية أو شرطية موجبة أو سالبة. الا أن السالبة مطلقاً كالموجبة المنفصلة لا تكون الا ثلاثية. وأما الموجبة المتصلة فقد تكون ثنائية أما في اللغة العربية فكقول أبرئني أنت طالق على ماقاله بعض الفقهاء *واما الطاعية ولاعتر المرارضي الزوخ الانه الفارسية في مقولهم تو تو وي . من ميروم (قال والا فثنائية) بان لم تشتمل على رابطة أصلا أو اشتمات على رابطة هي نفس المحمول أو جزؤه . لـكن يتجه أن مقتضي ماذ كره أن يكون هو جسم أو أنت انسان أو أنا حيوان مما كان الرابطة نفس الموضوع ثلاثية إذ يصدق عليه انه مشتمل على الرابطة الخارجة عن المحمول وليس لك أن تقول إن الضمير انها تـكون رابطة إذا لم يكن موضوعاً والالزم القول بتخلف المدلول الالتزامي عن الدال (قال زيد جسم) والمراد بنحو زيد جسم مالم تشتمل على القول بتخلف المدلول الالتزامي عن الدال (قال زيد جسم)

دالة على معنى غـير مستقل (قوله من أن ليسكل رابطة اداة) فلا يلزم كون معناها الموضوع له غير مستقل (قوله فنأمل) وجهه أن الجواب الأخير انما يصح لوكان كان الناقصة مستقلا باعتبار أحد معانيه القضمنية وايس كذلك إذ النسبة غير مستقلة وهو ظاهر وكذا الحدث الكونه غير مقصود بالذات بل هو ملحوظ بتبعية الاسم والخبر وكذا الزمان لانه ظرفُ الحدث وظرف غير المستقل غير مستقل *نعم هذا الجواب كالسؤال جار في نحو قام في قام زيد (قال ادوات الاتصال) في التعبير بالأدوات دون الالفاظ تنبيه على أن نحو متى وإذا وكما اداة من حيث الدلالة على النسبة نظير مام في ضمير الفصل منم الاداة أعم من الملفوظ وغيره كما في زرني أكرمك (قال تسمى ثلاثية) نقض بنحوهو جسم. وأقول هو ليس برابطة لان محل رابطية الضمير إذا لم يكن جزأ أولياً من القضية كما ص. وقد بجاب بانه ثماثية اما لـكون الموضوع نفس المحمول في الخارج. أو لأن المراد بالخارجة الخارجة عنهما فيدخـل في قوله و إلا الح * و يتجه على الاول انه يستلزم جمل الرابطة في نحو زيد هو جسم نفس المحمول عند من يجمل هو موضوعا وعلى الثاني انه مخالف لقوله أو خارج عنه (قال والا فثنائية) النفي متوجه الى كل من المقيد والقيــد

إما ذكرى وهو هما يفهم من لفظ الموضوع كليا كان أو جزئيا .ويسمى عنوان الموضوع ووصفه في الكلى .والأفر اد المنذرجة تحته تسمى ذات الموضوع *وإما حقيقي وهو ما يقصد الحكر عليه أصالة فر بما يختلفان في القضية فيما قصد الحكم على ذات الموضوع وكان العنوان مراة لملاحظته محوكل إنسان أو بعضه حيوان *وربما

الرابطة أصلا والمهراة والطبيعية (قال أو جزئياً) وذلك في القضايا الشدخصية (قال كاياً) وذلك في القضايا المحصورة والمهملة والطبيعية (قال أو جزئياً) وذلك في القضايا الشدخصية (قال ووصفه) الاضافتان بيانينان ان أريد بالمضاف اليه الذكرى ولاميتان ان أريد به الحقيق فكل من عنوان الموضوع ووصفه أخص مطلقاً من الموضوع الذكرى (قال في الدكلي) ظاهره وان كان ووضوع القضية الطبيعية (قال والافراد) سواء كانت أشخاصاً كما في مسائل الحدكة أو طبائع كما في مسائل المنطق (قال المندرجة) بالغمل على مذهب الشيخ وبالامكان على مذهب الفارابي (قال ذات الموضوع) إما يمني ذات هو بالعمل على مذهب الشيخ وبالامكان على مذهب الفارابي (قال ذات الموضوع) إما يمني ذات بصدق عليه الموضوع الذكرى * وكتب أيضاً بيانية أو لامية (قال والمنافرة والمامية والطبيعية والطبيعية والمابيعية والمابيعية والمنافرة وقال أي في قضية وكتب أيضا بدل من في القضية والمابيعية المابيعية وقال المابيعية وقال المابيعية كانت محصورة والمابيعية وقال المراقي وذلك في كل قضية كانت محصورة والمابية وقال المراقية وذلك في كل قضية كانت محصورة والمابية وقال المراقية وذلك في كل قضية كانت محصورة والمابية وقال المراقية وذلك في كل قضية كانت محصورة والمابية وقال المراقية وذلك في كل قضية كانت محصورة والمابية وقال المراقية وذلك في كل قضية كانت محصورة والمابية وقال المراقية وذلك في كل قضية كانت محصورة والمابية وقال المراقية وذلك في كل قضية كانت محصورة والمابية وقال المراقية وذلك في كل قضية كانت محصورة والمابية وقال المراقية وذلك في كل قضية كانت محصورة والمابية وقال مراقة وذلك في كل قضية كانت محصورة والمابية وقال مراقة وخلالة وخلاله وخلالة وخلاله وخلاله وخلالة وخلالة وخلالة وخلاله وخلالة وخلاله وخ

فيدخل فى الثنائية نحو زيد قائم أبوه (قال إما ذكرى) نسبة المدلول الى متعلق الدال (قال وهو ما يفهم) قضيته أن الذكرى بضم الذال وهو الانسب لكن المشهور كسرها (قال كاياً كان) تعميم للفظ أو لما (قال و بسمى عنوان الموضوع) لا يخفى عدم حسن التسمية فى الطبيعية . وجعل وجها فيها كون اللفظ عنوان المدنى مع جريانه فى الشخصية إنما يتم لو رجع ضمير يسمى الى اللفظ (قال والأوراد المندرجة) ظاهره وان كانت افراد موضوع القضية الطبيعية وهو بعيد * و عكن التخصيص بما عداها بان المراد بالمندرجة المعتبرة الاندراج عند الحريم أو بارتكاب الاستخدام فى ضمير قوله تحته (قال فر بما يختلفان) كانة رب هنا لا كثير وفيما يأتى للنقليل فلا برد أن منطوق كل مناف لمفهوم الاخرى ولو تركها ليكان أولى (قال فى القضية) الاخصر الاولى تركه . وقوله فيما ليس صلة يختلفان بل خبر مبتدأ محدوف أى الاختلاف فيما الح والا لاتجه أن كلامه يقتضى انهما قد يتحدان فى تلك القضية وليس كذلك وقس عليه قوله فيما عداه (قال على ذات الموضوع) أى ولو طبائع كافى كل جنس يتوقف عليه الايصال وقس عليه قوله فيما عداه (قال على ذات الموضوع) أى ولو طبائع كافى كل جنس يتوقف عليه الايصال وقال وكان العنوان الحنوان العنوان العنوان الخنلاف

يتحدان فيما عداه مماكان الموضوع جزئيا حقيقيا أوكليا قصد الحكم عليه نحو زيد عالم والانسان كلى . وذات الموضوع ما صدق عليه العنوان بالفعل ولو في أحد الازمنة عند الشيخ. وهو الحق. وبالامكان الذاتي عند الفاراني .

أو مهدلة (قال يتحدان) فبينهما عوم وخصوص من وجه بحسب الحمل وتقسيم الموضوع البها اعتبارى (قال الموضوع) الذكرى (قال حقيقياً) بان يكون موضوع الشخصية (قال أو كاياً) بان يكون موضوع الطبيعة (قال وذات الموضوع) ليس تعبريفا لذات الموضوع كا يتبادر لأنه سصبق تعريفه بل بيان لأحواله بل لأحوال العنوان حقيقة تأمل (قال بالمعقل عبوان كان في ضمن الضبر ورة أو الدوام أولا (قال بالمعقل) أي سوا ملي يكن الصدق في زمان كا في غير الزمانيات أو كان في جميع الازمنية أوكان في أحدها (قال والمعملات) أي العام المقيد بجانب الوجود سوا كان في ضمن الضرورة أولا * وكتب في أحدها (قال و بالامكان) أي العام المقيد بجانب الوجود سوا كان في ضمن الضرورة أولا * وكتب أيضاً رقي أن في ضمن النظمة وكتب أي بالامكان أي الامكان و بأن النطقة عكن أن يكون انساناً فلو متحرك الاصابع بالضرورة أو بالدوام مادام كائباً أي بالامكان و بأن النطقة عكن أن يكون انساناً فلو متحرك الاصابع بالضرورة أو بالدوام مادام كائباً أي بالامكان و بأن النطقة عكن أن يكون انساناً فلو النسان الكذب على المان المنطقة عنده هو الاتصاف بالامكان المنام المقيد بجانب الوجود الصادق بالفمل و بالضرورة والحبم على قوتا لا شي من النطقة الذاتي العام المقيد بالفمل ولا نسلم المقيد عند أن قوتا لا شي من النطقة بالانسانية بالامكان المنافي وانا لا شي من النطقة بالانصاف بالفمل ولا نسلم اتصاف النطقة بالانسانية بالامكان المنافي وانا لا شي من النطقة بالانسانية بالامكان المنافية وانا لا شي من النطقة بالانسانية بالامكان المنافية وانا لا شي من النطقة بالانسانية بالامكان المنافية وانا لا شي من النطقة بالانسانية بالانسانية بالامكان المنافية وانا لا شي من النطقة بالانسانية بالانسانية بالامكان و المحدة قوانا لا شي من النطقة بالانسانية بالانسانية بالامكان و المحدة قوانا لا شي من النطقة بالانسانية بالانسانية بالامكان المنافقة وانا لا شي من النطقة بالانسانية بالانسانية بالانسانية بالانسانية بالانسانية بالانسانية بالانسان المنافقة بالانسانية بالانسانية بالانسانية بالانسانية بالانسان المنافقة بالانسانية بالانسانية بالانسانية بالمكان و بالفرود المكان المنافقة بالانسان بالمكان و بالفرود بالفرود

(قال مماكان الموضوع) أى فيه فلا يازم خلو الصاة أو الصفة التي هي جملة عن الرابط وكذا فيا من (قال جزئياً حقيقياً) مشعر بان المحكوم عليه اصالة في يحو زيد عالم هو الصورة الجزئية وهو ممنوع كيف والمتصف بالعلم هو ذو الصورة فالحركم عليه اصالة . فلو قيل بانه مادة اختلاف الموضوعين لكان أولى (قال قصد الحركم) أى اصالة بأن يكون الركلي موضوع الطبيعية فلا ينتقص بنحوكل انسان حيوان وقال وذات الموضوع) الاخصر الاولى وصدق العنوان على ذات الموضوع بالفعل الح (قال العنوان) أى بالامكان العام المقيد أى ان لم يقيد عقد الوضع بجهة والافهى الممتبرة اتفاقا (قال وبالامكان الذاتي) أى بالامكان العام المقيد بجانب الوجود الصادق بالضرورة والدوام والفعل لكونه أعم منها فلا يرد أن مذهبه يستلزم كذب الوصفيات الاربع ليكذب قولنا كل كانب أى بالامكان متحرك الاصادم أباحدى الجهات الاربع لان الحركم فيها مقيد بالانصاف بالفعل وهو مندرج بحنه كذا قالوا به وأقول جواز هذا التقييد ممنوع كيف ولوصح لزم صدق كل مركوب السلطان فرس عند الفارابي لجريانه فيه مع انه كاذب عنده اتفاقا به أنه اعترض علميه بأن النطفة يمكن أن يكون انسانافيلزم كذب كل انسان حيوان لدخولهافي موضوع تلك

Continue of the state of the st

فقولنا كل مركوب السلطان فرس صادق بالاعتبار الاول دون الثاني لامكان ركوبه على الميان المان لامكان ركوبه على الميان المار * وصدق العنوان على الميان المار * وصدق العنوان على الميان الميان المار * وصدق العنوان على الميان ال الا تية يسمى عقد الحل ولا براد بالمحمول الأفراد في القضايا المتعارفة بل في المنحرفات أن المناف المتعارفة بل في المنحرفات أو الانسان كل فاطق *

بانسان بالضرورة وإن أمكن اتصافها به امكانًا استـمداديًا (قَالَ فَقُولُنا) وكذا كل ساكن عنصري ولا شيُّ من مركوب السلطان بحمار ولا شيُّ من الساكن بفلك ﴿ قَالَ عَلَى الْحَــَارَ ﴾ وقولنا بعض مركوب السلطان حمار صادق بالاعتبار الناني دون الإول (قُل وصــدق العنوان) المراد بالصــِدق معدوات الموضعين الحل عدى الوقوع والالصاف الافراد بوصف الموضع على المواد المصلة على المواد المصلة على الموضع المركب والموضع الموضعين الموضعين المركب والموضع الموضعين الموضع الموضعين ا والحمل الوصف العنواني والوصف المحمولي والآضافكة الوضع) هو تركيب تقميدي (قال عقد الحمل) هو تركيب قام (قال المتمارفة) في التبحر بر الوضع) هو تركيب تقميدي (قال عقد الحمل) هو تركيب قام (قال المتمارفة) في التبحر بر القضية * والجواب أن الدخول في موضوعها ممنوع كيف والممكن الذاتي كون هيولي النَّطفة هيولي الانسان لا كون هيولاها وصورتها النوعية انسانا بجميع أجزائه والمراد بالانسان هيولاه وتلك الصورة * ﴿ وَأَمَا الْجُوابِ بَأَنَ هُـذًا مِنَ اشْتَبَاهُ الْامْكَانُ الذَّاتِي الْمُرادُ لَلْفَارَانِي بِالْاسْـتَعْدَادِي وَالدَّخُولُ عَلَى الثَّانِي لا الأول فمندفع بأنه انما يصح لو حمل مِن شأنه في تمريف الامكان الاستعدادي بكون الشيء من شأنه أن يكون وليس بكائن على مامن شأن نوعه أو جنسه قريبا أو بعيداً وهو فاسد لاستلزامه كون الفرس مستمداً للـكنابة مثلا * وأما لو حمل على مامن شأن شخصه أو نوعه فقط فلا يكون النطفة التي هي من الجادات مستمداً للانسانية (قال فقولنا) بيان نمرة الخلاف (قال صادق) أي اذا انحصر مركوبه في الفرس (قال على ذاته) فيه اشعار بمدم تحقق عقد الوضع في الشخصية والطبيعية وهو كذلك وعقد الحمل في السوالب وهو بعيد إلا أن مراد بالصدق الاول الاتصاف بالوقوع والثاني الاتصاف به أو باللاوقوع ولذا لم يقل والمحمول عليه * ثم أقول المراد بهما المعنى الناني لهـ الا يستلزم عدم تحقق عقد الوضع في الموجبة السالبة الموضوع تأمل (قال يسمى عقد الوضع) هو تركيب توصيفي (١) (قال وصدق المحمول) ويجب كونه صدق الحكلي على الجزئيات كما هو الشائع فعــدم صحة عكس قوانا بعض الجنس حيوان ولاشي من الحيوان بجنس لمدم صحة الاصل وعدم صحة النتيجة في القياس المؤلف منهما من الشكل الأول لمدم صحة المادة (قال عليه) أي على الموضوع لاعلى ذاته فلا يرد أن هذا مشمر بعدم جريان عقد الحمل في الشخصية (قال ولا يراد بالمحمول الخ) استدل عليه بأن افراد الموضوع اما مغايرة لافراد

(١) قوله تركيب توصيفي . كذا بالاصل وهو غـير ظاهر (محود الامام)

(١) (قوله صادق بالاعتبار الاول) أى على أن يكون قضية خارجية ، وأما إذا كانت قضية حقيقية فهي كاذبة بكل من الاعتبارين كا يأتي (٢) (قوله ولا يراد بالمحمول الأفراد الح) يشير إلى أن القضايا المتعارفة المستعملة في العلوم هي القضايا التي يراد من جانب الموضوع الافراد ومن حانب المحمول المفهوم وما سواها منحرفة عن الجادة غير متعارفة وا أريد المناس المحمول المفهوم وما سواها منحرفة عن الجادة غير متعارفة وا أريد العدم المناس المذكور في المن أو أريد من كل من الجانبين الافراد مسورين بسور العكس كما في المنال المذكور في المن أو أريد من كل من الجانبين الافراد مسورين بسور العكس كما في المنان يهافت بين الرب المعرفية عن المناب المنا

انه لو أريد الافراد من كل من الطرفين لم تصدق ممكنة خاصة أصلا بل لا توجد مادة الافتراق لما هو أعم من الضرورية . واعترض إن الافراد من الطرفين معتبرة من حيث انها يصدق علمها المفهومان فتكون الجهات المقد الحمل هو أحاب عبد الحكم بأن منذأ الاعتراض عدم الفرق بين كون الوصف فتكون الجهات المقد الحملات التوقيق المن المؤردين في المؤردين المؤردين

المحمول فيمتنع الحمل أومتحدة معهافننحصر القضايا في الضرورية فلايصح تقسيمها الى الموجهات الآتية الواعترض بأن الافراد من الطرفين ملحوظة من حيث صدق مفهومهما علمها فلتكن الجهات لعقد الحمل وأجاب عبد الحكيم بأن منشأه عدم الفرق بين كون المحمول آلة الملاحظة وبين كونه محمولا على ذات الموضوع والمتحقق منا هوالأول لان الحكم هناباتحاد افراد أحدها مع افراد الآخرة أقول مراد المعترض المنع مستنداً بجواز كون عقد الحمل مركباتقييدياً كفقد الوضع وماهو المحمول عند الجمهور مرآة له لانفسه وكون التقسيم المها باعتبار انصاف ذات المحمول بوصفه لجواز تقييده مها كفقد الوضع اذ لافرق بينهما حينئذ لكون كل مرآة فيتحقق جميع الجهات فيه فلبس منشؤه عدم الفرق المار (قوله المستعملة في العلوم) تفسير المتعارفة (قوله الافراد) أي جنس الفرد فلابرد أن كلامه يقتضي كون الشخصية غير معتبرة في العلوم لعدم إرادة الافراد فيها وليس كذلك (قوله سواء أريد العكس) هل ينقسم المحمول حينئذ الى الذكرى والحقيق الظاهر نعم (قوله كافي المثال المذكور) انما يتم اذا كانت اللام للجنس من حيث الى الذكرى والحقيق الظاهر نعم (قوله كافي المثال المذكور) انما يتم اذا كانت اللام للجنس من حيث هو هو (قوله الافراد) أو المفهوم كافي القضية الطبيعية ولم يذكره هنا اكنفاء بقوله الآتي ولا استعال للطبيعيات (قوله الافراد) أو المفهوم كافي القضية الطبيعية ولم يذكره هنا اكنفاء بقوله الآتي ولا استعال للطبيعيات (قوله مسورين) اشارة الى جريان الكلية والجوئية والمهملة في غير المتعارفة

﴿ فصل ﴾

الحملية مطلقا موجية كانت أو سالبة ان كان موضوعها الذكرى جزئيا حقيقيا سميت العلمية مطلقا موجية كانت أو سالبة ان كان موضوعها الذكرى جزئيا حقيقيا سميت شخصية ومخصوصة نحو زيد أو هذا عالم أو لبس بعالم «وإن كان كانا الحريم على منه النام المرابع المسلم منه النام المرابع المسلم المنه المنه

ال كلى نحوكل انسان كل ناطق. أو بدور الجزئى نحو بعض الحيوان بعض الحسم .أوأحدهما المكلى نحوكل انسان كل ناطق. أو بدور الجزئى نحو كل انسان بعض الحيوان وعكسه * أو نير مسوور بن بسور الحكلى والآخر بسور الجزئى نحوكل انسان بعض الحيوان وعكسه * أو نير مسوور بن بالمام بسور المناب كانت المنحر فات مرتقية إلى عدد كيثير . وقد فصلها بعضه و لا فائدة اعتد مها وإذا اعتبر السلب كانت المنحر فات مرتقية إلى عدد كيثير . وقد فصلها بعضه و لا فائدة اعتد مها وإذا اعتبر السلب كانت المناب المنابع المناب

(قال موجبة كانت؟) بيان مطلقاً (قال أو هذا علم) أو أنتا أو الذي في الدار (قال أو ايس) المستروة والمدى في الدار (قال أو ايس) أو السبت (قل على المنوان) اقامة المظهر مقام المضمر من غير نكنة (قل أو كلى) مثال لممتنع السراية المسترجة وتبام الموضوع وان أمكن سيرايته المانسية الى الاصناف. ولو قال أو نوع بدل قوله أو كلى المناسية الى الاحتاف. ولو قال أو نوع بدل قوله أو كلى المناسية الى الاحتاف. ولو قال أو نوع بدل قوله أو كلى المناسية الى الاحتاف.

لامتناهة مطلقاً (قال أو ليس بجنس) ممكن السرامة , الإستنادات المرضع والاصاف م

(قوله أوغير مسورين) سلب المموم الاعموم السلب قلابرد أن النقسيم غير حاصر المدم شمّوله لما كان أحدها مسوراً دون الآخر و تم الظاهر أن الفرق بين عالم يكونا فيهم مسورين وبين عا أريد فيهمن الجانيين المفهوم بالاعتبار كالفرق بين المهملة المتعارفة والطبيعية عند امكان سراية الحركم الى ذات الموضوع (قال مطاقاً موجبة الح) أى متعارفة أو منحرفة فغيه رد على من أخرج الطبيعية من الاقسام وقيد المقسم بالمتعارفة (قال جزئياً حقيقياً) سواه كان علماً أو غيره فيشمل هذا عالم ولذا لم يقل علما مع انه أخصر أو لان الغرض يتعلق بالمعنى دون اللهظ (قال سميت شخصية) النسبة هذا وفي الطبيعية للحكل الى الجزء وفي يتعلق بالمعنى دون اللهظ (قال سميت شخصية) النسبة هذا وفي الطبيعية والتشعية بالمخصوصة للحكلية والجزئية له الى صفة ماصدق الجزء فالانسب حينئذ تسمية الجزئية بعضية والتشعية بالمخصوصة للحكل بصفة الجزء والمهملة له بمتعلق افراد الجزء (قال على المفون) مشيعر بوجود المتنوان المحكل بصفة الجزئية المحكل بعدون قصد سرايته الح (قال أو كلى) أشار بالمعطوف عليه الى الممطوف أعنى إن أمكن سرايته الأولى بدون قصد سرايته الح (قال أو كلى) أشار بالمعطوف عليه الى المعطوف أعنى إن أمكن سرايته الأولى بدون قصد سرايته الح (قال أو كلى) أشار بالمعطوف عليه الى المعطوف أعنى إن أمكن سرايته المنابية في المنازة الى تحقق السالبة كالموجبة لحكان أولى (قال و إن حكم عليه الى المعموف أعنى المخهوم هذا ان المقصود بالحكم أصالة الدنوان وتبعاً الأفراد فينافي ماسبق من أن الموضوع الحقيق ما يقصد بالحكم عليه اصالة

(100)

السراية إلى مَا تحته من الافراد الشخصية (١) أوالنوعية فان لم يبين فيها كمية الافراد كلا أو بعضا سميت مهملة نحو الانسان في خسر أو ليس في خسر وإلا سميت محصورة ومسورة ومسورة

ولذا تركوها في المتون (1) (قوله من الأفراد الشخصية) ناظر إلى مثل قولنا كل انسان حيوان وقوله أو النوعية ناظر إلى مثل قولهم كل نوع كائي فأن كلا من القولين محصورة كلية لكن يشكل بنحو كل جنس كائي في أديد النوع الاضافي فأن الجنس العالى كالجوهر ليس بفرد شخصي ولا نوعي إلا أن يراد من النوع هم نا مطلق الكلي الاخص من العنوان وإن كان جنسا أو خاصة أو غيرها

(قال آلى ما تحت) تمان خيث لم يقل الى ذات الموضوع من الافراد (قال من الافراد الشخصية) أى فيما عدا مسائل المنطق (قال أو النوعية) أى في مسائل المنطق وكتب أيضاً كله أو لمنع الخلو المنطق المنطق وكتب أيضاً كله أو لمنع الخلو لاجتماعهما في محو كل شيء بمكن تصوره (قوله (كل نوع كلى) والمراد بمثل كل نوع كل جنس كلى وتما أريد بقوله الآتى بنحو كل جنس الخ (قوله بنحو كل جنس في المراد بنحو كل جنس الخ كل فصل أو خاصة أو عرض عام كلى (قوله السكان الاخص) و بتمد بق الأشكال بنكو كل حملية يتوقف علم الايصال وعرض عام كلى (قوله السكان الاخص) و بتمد بق الاشكار والمنافق من المراد المنظم المراد بناول منتج ثم الفواد وقضايا أو أقيسة بريم المراد بمورد الله المراد المنظم المراد المنطق المراد المنطق المراد المنطق المراد المنطق المراد المنطق المراد المراد

والجواب انه مبنى على القول بان مدخول مع متبوع كما في جنت مع الامير لا تابع (قوله ناظر الى مثل قولنا) أى مما لا يصلح المحمول فيه الا اللاشخاص فيشمل كل حيوان جسم «والقول بان الافراد الشخصية فيما كان العنوان المجنول النوع الحقيق أو مساويه . والنوعية فيما اذا كان العنوان الجنس أو مساويه ضعيف * على أن قوله الآنى كل نوع كلى يأبي عنه (قوله ولا نوعي) لا يخفي انه لو قبل بان المحكليات المشمولة الموضوعات الذكرية في مسائل المنطق وكذا كل ما اندرج تحتمها اندراج الاخص تحت الاعم أشخاص لهما من حيث الصدق وان كانت أنواعا أو أجناسا أو غيرها من حيث هي هي لا ندفع الاشكال بما ذكره وبنحو كل شكل أول منتبج مما لا يجرى فيه الدفع الذي ذكره بقوله الا أن الح ولما احتيبج الى النعميم (قوله الا أن نزاد) أي أؤ يعتبر الجنس العالى نوعا بالنظر الى حصصه (قال والدال على المكية) لم يقل الله ظ الدال الدال الديمة الما تعميم الله ظ من الحقيق والحكمي لادخال الاضافة المعنوية المفيدة الاستغراق أو العهد الذهني *

والدال على الكمية سورا. إما كلية إن حكم فيها على كل فرد. وإما جزئية إن حكم فيها على الدور المحلفة الكلية وسورها نحو كل ولا تصدق إلا فيما كان المحمول مساويا للموضوع الذكرى أوأعم منه مطلقا نحو كل انسان ناطق أو حيوان ثم السالبة الكلية وسورها نحو لا شيء منا السالبة الكلية وسورها نحو لا شيء

(قال والدال عـلى الخ) لم يقل واللفظ الدال الخ * لأن السور كما يكون اشما كـكلُّ و بعض وَأَداة كلامي الأســتفراق والمهد الذهني وكلا الداخلة على النكرة في نحو لا رحل في الدار وَمَن كُبًّا كلاشيُّ وايس بهض على ظاهر كلام المصنف فيما يأتي كذلك يكون أمراً معنويا كالاضافة المعنوية المفيدة للاست فراق أو المهد الذهني (قال أشرفها الموجبة) من قبيل محمد عليالية أفضل قريش لأمن قبيل وصف أحسن الحوته (قال وسورها نحوكل) وقد يدَّل لفظ واحــد على مجوع السُّورَ وعنوان الموضوع كاي وما ومن الموصولات والذِّي والتي عَلَى القول بانمًا صيبغ العموم كما هُو المرجح في كتب الاصول (قال ولا تصدق إلا الخ) أي اذياً صدق فيها الإطلاق العام المعتبر في مرجع المساواة والعموم المطلق وألا فقد تصدق المدكنة أن في متمارين أمكن اتصاف أحدها بالا خر وكم يقع كالفلاك والساكن فالهما متباً ينان لصدق قُولُنا لَاشَيُّ مَن الْفُلاك بِما كن داعًا و بالعكس مَع انه يصدق أن يقال كل فلك ساكن بالا مكان (قال نحو لا شي) انما يكون لا شي بمجموعه سوراً إذا دخــل على عنوان الموضوع والأ الالمكان (قال نحو لا شي) انما يكون لا شي بمجموعه سوراً إذا دخــل على عنوان الموضوع والأ (قال عــلي بعض الافراد) أي فقط والا انتقض تعريف الجزئيــة بالــكليــة (قال نحو كل) أي الافرادي لا المجموعي فان القضية المصدرة به مهملة عند عصام الدين وشخصية عند عبد الحكم ومحتملة لهما وللـكامية والجزُّتيـة والطبيعية كما يؤخذ مما سيأتي من المصنف (قال ولا تصدق) أقول مَقْتَضَى ضَاطِ المحصورات الاربع هنا أنه لا حاجة الى تخصيص الموجبة في مرجع النسب المارة بالاطلاق المام والسالمة فيــ م بالدوام لانه اذا لم تصــ دق الموجبة الـكاية مطلقاً الا في هاتين الصورتين يلزم من الحمل الايجابي الكلي من الجانين تساويهما لأن حمل أحدها على الآخر يثبت عدم كون ذلك الآخر مباينا أو أعم والمكس يثبت عـدم كونه أخص فيكونان متساويين * وقس علميه البواقي الا أن يخصص الموجبتان بما عدا الممكنتين والسالبتان بما صدق فيه الدوام * وكون الـكلام في مطلق المحصورات يأباه . فالاولى ترك هذا الضابط * وقد يوجه بالنظر الى الموجبة بانه لما كان المتبادر من القضية عند الاطلاق هو المطلقة الدامة اعتبر ضابطها لمطلق الموجبة * وفيه مع أنه عام مخصوص كما يأتي منا أنه جار في السالبة أيضا (قل كان المحمول) أي فيه وكذا ما يأتي (قال نحو لاشي) فيه مسامحة لان السور هنا حقيقة وقوع النكرة في سياق النني كما في نحو لارجل في الدار لا كلة لا مع اسمها والا

A SCHOLING OF STANDS OF ST

ولا تصدق الا فيما كانا متباينين كليانحو لاشئ من الانسان بفرس * ثم الموجبة الجزئية وسورها نحو بعض. وتصدق فيما عدا المتباينين كليا نحو بعض الحيوان انسان. ثم السالبة الجزئية وسورها نحو بعض ليس وليس بعض

والدور مجرد لإ من حَيْث دخولها على النكرة نحو لا شي في الكوز الا الماء كما في لا رجل في الدار والدور مجرد لإ من حَيْث دخولها على النكرة نحو لا شي في الكوز الا الماء كما في لا رجل في الدار وان كانت من حيث ذاتها رابطة كالمجاز من المصنف فيلزم أن يكون من الحيثية الآولى سوراً وخارجا عن القضية ومن الحيثية الثيانية والبطة داخلة فيها كما أن ايس من حيث ضعه الى البعض أو السكل سور خارج عنها أو من حيث ذاته رابطة داخلة فيها تأمل (قال ولانصدق) أى اذا صدق فيها الدوام المعتبر في مرجع المباينة والا تصدق في غير المتباينين اذا صدق فيها جهة أعيم طلقاً أو من وجه وكان المعتبر في مرجع المباينة والا تصدق في غير المتباينين اذا صدق فيها جهة أعيم طلقاً أو من وجه وكان المعتبر في المباينة والا تصدق المباينين عن المنابع من المعتبر في المباينة والا ويصدق) أى إذا لم يكن من المكنتين كما مر (قال فها عدا المتباينين) الموام ولا شي من المباينة أو الاعم والاخص مطلقاً أو من وجه (قال ثم السالمة) فيه مسامحة اذ ليست السالمة المجرف من بين الحصورات. والعمارة الخالية عن المسامحة وأحسما السالمة الجزئية أشرف من بين الحصورات. والعمارة الخالية عن المسامحة وأحسما السالمة الجزئية (قال وليس مربع من بين الحصورات. والعمارة الخالية عن المسامحة وأحسما السالمة الجزئية (قال وليس مربع من بين الحصورات والعمارة الخالية عن المسامحة وأحسما السالمة المحمول المبارة المحمول المبارة عن المسامحة وأحسم السالمة المبارة المبارة على المرضوع لا في حكم سلب القضية وفي الا حيث من المنابعة في حكم سلب القضية وفي الا حرمكس ذلك حتى يكون السلب فيه في حكم سلب القضية وفي الا حرمكس ذلك حتى يكون الساب فيه في حكم سلب القضية وفي الا حرمكس ذلك حتى يكون الساب فيه في حكم سلب القضية وفي الا خرعكس ذلك حتى يكون الساب فيه في حكم سلب القضية وفي الا خرعكس ذلك حتى يكون الساب فيه في حكم سلب القضية وفي الا خرعكس ذلك حتى يكون الساب فيه في حكم سلب القضية وفي الا حروب المبارة المب

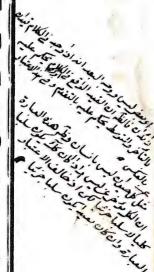
لزم جوله خارجا عن القصية من حيث انه جزء السور وداخلا فيها من حيث انه موضوع وهو بهيد الله جولا الله خالفة النا متباينين اليس القصود معرفة السالبة الكلية به لان معرفة التباين الكلي متوقفة على وهرفتها لما ذكر في بيان صرجع النسب فلو توقفت علمها لدار وكذا البواقي (قال محو بعض) ومثله واحد وسائر أسهاء العدد وتنوين الوحدة في الاثبات والقليل والكثير وأمثالها (قال فيها عدا المتباينين) الأولى فيها لم يكونا متباينين (قال محو بعض ليس الخ) انماتكون أسوارا للسلب الجزئي اذا أريد بليس في الأولين سلب المحمول عن الموضوع ليفيد السلب الجزئي وطابقة ورفع الايجاب الكلي النزاما. و به في الأخير سلب القضية الموجبة الكلية ليكون بعكمهما في الافادة لان كون الشي سوراً له مشروط بعدم دلالته على السلب الحكلي بالالنزام أوالمطابقة ولو أريد به فيها عكس ماذ كرناه لدلت عليه كذلك هذا ومثل الاخير كل ليس ان اعتبر دخول الدكل على القضية قبل دخول ايس بان غليم الاعتبار العبارة ليتوجه السلب الى القضية فما في كلام بعضهم من حصر سور السلب الجرئي في خالف الاعتبار العبارة ليتوجه السلب الى القضية فما في كلام بعضهم من حصر سور السلب الجرئي في

وليس كل (١) وتصدق فيما لم يكن المحمول مساويا الموضوع أو أعم منه مطلقا نحو بعض الحيوان ليس بانسان وليس كل حيوان بانسان فكل من الكليتين أخص مطلقا بحسب التحقق من الجزئية الموافقة لها في الدكيف أعنى الايجاب والسلب. ومباينة للجزئية المخالفة لها فيه وبين الجزئيتين مباينة كلية وبين الجزئيتين

(۱) (قوله وايس كل الحخ) يشير بزيادة هذا المثال إلى أن رفع الايجاب الكلى مندرج عندهم فى السلب الجزئى ولذا جعلوا نقيض الايجاب الكلى هو السلب الجزئى مع أن نقيضه الحقيق هو رفع ايجاب الكلى كما ستعرف

في الأولين يكون السلب الجزئي بالمعنى الاعم مدلولا مطابقيا ورفع الايجاب الكلى النزامياً وفي الأولين يكون السلب الجزئي بالمعلمين أن اعتبر السّور مقدما في الأولين حتى يكونان في حكم سلب القضية وان بعد ذالي في الآول منهما والسلب مقدماً في الأخير حتى يكون السلب فيه سلب القضية وان بعد ذالي في الآول منهما والسلب مقدماً في الأخير حتى يكون السلب فيه سلب الحمول فالاولان يدلآن على رفع الايجاب الجزئي مطابقة وعلى السلب المحكى النزاماً والاخير يتك علمهما بالعكس وحينية لا يكون شئ من ناك الاسوار سورا السلب الجزئي لاشتراطه بعدم الدلالة علمهما بالعكس وحينية لا يكون شئ من ناك الاسوار سورا السلب الجزئي لاشتراطه بعدم الدلالة علمهما بالعكس وحينية والموارة وان كان بعيداً (قال وتصدق) أى اذا لم تصدق فيها جهة أعم من الدوام كا سحبق (قال العبارة وان كان بعيداً (قال وتصدق) أى اذا لم تصدق فيها جهة أعم من الدوام كا سحبق (قال أو أعم منده مطلقاً) كلة أو في سياق الذي أو النهي بعدني الواوكا في قوله تعالى «ولا تطع منهما منها وكذوراً » لان المقصود هو النهي عن اطاعة كل منهما ه وكتب أيضا بان كان المحول أخص مطلقاً كذل المصف او من وجه نحو بعض الحيوان ايس بابيض أومباينا نحو بعض الانسان ليس بحجر وقوله الأنجياب الحكلي) أنا ينه لولم مطلقاً كذل المصف او من وجه نحو بعض الحيوان ايس بابيض أومباينا نحو بعض الانسان ليس بحجر وقوله الأنجياب الحكلي) أنا ينه لولم توسيد والمنائق في هذا القول الذي من الحاري (قال في كل من الحي ورات الاربم مع الأخرى معلومة ما سبق من بيان صدق كل منها فها ذكره من الموجه ورات الاربم مع الأخرى معلومة ما سبق من بيان صدق كل منها فها ذكره من المواد المخصوصة وهو كذلك (قال من السبة والسالبة (قال الجزئيتين) الموجه والسالبة

الثلاثة مبنى على الفالب والى هـ ندا أشار بقوله نحو بعض الخ (قال وتصدق فيما) لو قال وتصدق فبا لم تصدق فيه الموجبة الـ كان أخصر وأحسن (قوله مندرج) الأخصر الأولى مساو للسلب الخ (قوله ولذا جملوا) يعنى لولم يكن مندرجا فيه اندراج أحد المنساويين في الآخر لم يصح هذا الجمل لان نقيضه الحقيق رفعه والنقيض المجازى للشي لابد أن يساويه كا صرحوا به فلا برد انه انما يتم لولم



عموم من وجهو المهملة في قوة الجزئية (١)والشخصية في حكم الكلية (٢)والاستعال الطبيعيات في العلوم الحـكمية (٣) الباحثة عن أحوال أعيان الموجودات (فائدتان) إحداها

ريبة من من المهملة في قوة الجزئية الحزية الحزية المن المهملة الموجبة في قوة الموجبة الجزئية (١) (قوله والمهملة في قوة المرابة الحزئية الحزية وأن المهملة السالبة في قوة الجزئية السالبة * ومعنى كونها في قوتها أنهما متلازمتان فني النيب نيخ كمك صدقت المهملة صدقت به فياك الجزئية وبالمكس (قوله والشخصية في حكم الكلية) (١) فى نقيض كبرى للشكل الاول وفي انعكاسها عكسا مستويا إلى الوجبة الجزئية وعكم شيم وقوعها إلى الموجبة الكلية وغيرها (٣) (قوله الباحثة عن أحوال أعيان الموجودات) (قال عموم من وجه) مادة الاجتماع ما كان المحمول فيه أخص مطلقاً أو من وجه ومادة افتراق الموجية ما كان الحجِمُول فيهم مساويا وَالسالبة ما كان ذلك فيه مباينا (قال والمهملة في قوة الح) الوِاواستشافية

لا عاطفة لمدم العلم بمدخولها مما سبق (قال الجزئية الح) فنسبة المهملة مع غير الجزئية من المحصورات كنسبة الجزئية مع ذلك الغير (قال ولا استعال) لا صراحة كافي الموجنة السكلية ولا ضمنا كافي الشخصية (في العلوم) أيَّ المياثل (الحكمية) أو دلا ثلبًا كإنيُّ أَجْرَثُيَّةٌ مُوجَّبَةً أُوسَالِبَةُوكَا في السَّالِبَة الكلية والمراد من العلوم ماعدا مسائل المنطق لان جزئياتها طبائع . هذًا هو الاولى بحمل العبارة عليه وان لم يكن مراد المصنف كما يدل عليه قوله في الحاشية (قوله وفي انمكاسها عكساً الخ)وان كان مجولها كايا اعتصار وتربها سائلا لالؤم منالوخري تعييم م

مريدوا بالنقيض في هذا القول المجازي (قال والشخصية) استطرادي لان الكلام في بحث النسب لا الاحكام (قال للطبيعيات) ولذا لم يذكر حكمها ولانسبتها مع بواقى القضايا (قال الحكمية) قد يقال خصها بالحـكمية الثلارد أن الطبيميات معتبرة في ضمن مسائل المنطق فان قولنا كل جنس يتوقف عليه الايصال موضوعاته الحقيقية طبائع * وفيه ان الحكم فيه من حيث أنها جزئيات الموضوع الذكري وأنه لو كان عجرد ذلك طبيعية الهاد المحذور في نحو الكلي الطبيعي موجود في الخارج مما هو من مسائل الحَمَة وفاقا (قوله فمتى صدقت) الاولى كا صدقت المهملة لزم صدق الجزئية الخ (قوله صدقت هناك) تنتقض بنحوالشمس مشرقة ان اعتبرت قضية خارجية لأن دخول البمض يقتضي تمددالافراد ،و يجاب بان فرض التمدد كاف كما في كل قمر منخسف في الخارج (قوله في وقوعها الخ) الاختصاص المفهوم من الاضافة غير ملحوظ ولو قال في الوقوع لـ كان أولى . وكذا قوله انعكاسها . ثم كلامه مشمر بجواز حمل الجزئي لان شخصية الكبرى يستلزم كون محول الصغرى جزئيا الا أن تحمل على الشخصية صورة (قوله عكسا مستويا) أي اذا كانت موجبة فني الضمير استخدام لأن المراد بها في قوله وقوعها الخ أعم أن لام التعريف في نحو قولك الإنسان كذا إن حملت على العهد الخارجي الشخصي (١) كانت قضية شخصية . وإن حملت على الجنس من حيث هو هو كانت طبيعية أو من حيث تحققه في ضمن الأفراد مطلقا كانت مهملة أو في ضمن كل فرد كما هو الاستفراق في ضمن كل فرد كما هو الاستفراق

فيه اشارة إلى أن المراد من عدم استعالها فيها عدم وقوعها مسائلها لا عدم وقوعها مطلفا ولو مبادى اسائلها فانه محل نظر (قوله على العهد الخارجي الشخصي) (١) كما إذا أريد المرادي السائلها فانه محل نظر (قوله على العهد الخارجي الشخصي) (١) كما إذا أريد المرادي الشخصي الشخصي الشخصي المرادي المرادي المرادي المرادي المرادي المرادي في القضية إما طبيعية إن أريد جنس ذلك المرادي المرادي

لاجزئيا كهذا زيد (قال أن لام التمريف) وكذا الاضافة المعنوية إلى المه فة (قوله كما اذا أريد بلانسان) أى فى قولنا الانسان جزئى أو عالم (قوله زيد) أى انسان متحقق فى ضمن زيد (قوله أريد به الرومى) أى الجنس المتحقق فى ضمنه كما يشمر به عبارته الآتية (قوله إن أريد جنس ذلك) أى الجنس المتحقق فى ضمن ذلك التوعيم والمراد بالجنس أى بالانسان جنس ذلك النوع أى الجنس المتحقق فى ضمن ذلك النوع يعنى الرومى والمراد بالجنس المتحقق فى ضمن ذلك النوع الحاص ودو ظاهر (قوله من حيث هو هو) أى بالانسان هو أى الجنس المتحقق فى ذلك النوع (قوله أو مهملة) كما فى قولنا الانسان حيوان فاطق أو أبيض أو صنف

من الموجبة والسالبة (قوله الى الموجبة الجزئية) كانه لم يقل ان كان محمولها كايا لئلا يتوهم انه قد يكون جزئياً مع انه فاسد لانه اماعين الموضوع بحيث لا خابر بينهما أصلا فلا يمكن تصور الحمل بينهما أو غيره ولو بالملاحظة والالتفات فالحركم في الحقيقة بتصادق الاعتبارين على ذات واحدة فلا يكون من حمل الجزئي على الجزئي على الجوئي قاله عبد الحسكم فمني هذا زيد أن ماصدقا عليه ذات واحدة (قوله وعكس نقيض) أي عند المتقدمين لأن عكس السالبة الشخصية عتبد المتأخرين ، وجبة جزئية وعكس الموجبة الشخصية عندهم سالبة كلية (قوله فيه اشارة) لانه توصيف في مهني التعليل (قوله عدم وقوعها) أي لا بتأويل ولا بدونه بخلاف الجزئيتين والسالبة الكلية فانها تقع مسائلها لكن تؤول كا يشعر بذلك لا بقال تقع مسائلها لكن تؤول كا يشعر بذلك انها لا تقع مسائل الحركمة فما وجه مخصيص عدم الاستعال بالطبيعيات (قال على المهد الخارجي) ذكرياً أو حضورياً أو علياً (قوله جنس ذلك) يؤخذ منه انه يكفي لكون القضية طبيعية الاشارة باللام الى قسم من مدخوله فينافي ما قالوا من إن لام القضية الطبيعية هي اللام التي أشير بها الى مفهوم مدخولها من حيث عدم التحقق في ضمن الهرد. الا أن يراد الفرد الحقيق و برتكب النجوز في الحيث

Single State of the State of th

Selection of the State of the S

كانت كلية أو في ضمن البعض الغير المعين كما هو العهد الذهني كانت جزئية فهي

ان أريدهو من حيث تحققه في من الأفراد فتأمل (١) (قوله أو من حيث تحققه في ضمن الأفراد مطلقا) أي من غير تعرض لبيان حيم اكلا أو بعضا وهذا القسم من أفسام الأفراد مطلقا) أي من غير تعرض لبيان حيم اكلا أو بعضا وهذا القسم من أفسام الم الحنس كالاستغراق والعمد الذهني إلا أن أهل العربية لم يَتَعَرضوا له بل ادرجوه في الدين المناب المن

(قال على الجنس) أى على تعيينه (قال من حيث هوام) أى بشرط لا شي من قصد بحقه في ضمن الفراد (قال في ضمن الافراد) هذا المهني هو مفاد اللام العهد الذهني عند عصام الدين وعمد الحكم المونين المنافسة ا

(قال على الجنس) أى على تعيين الجنس معتبرا من الح لان ماحملت اللام عليه هو معناها لا معنى مدخولها (قال من حيث هو هو) أى بشرط لاشى، من التحقق فى ضمن الافراد * وأما الجنس المأخوذلا بشرط شى، فاعم من الأقسام الآتية ولا يتحقق بنفسه (قال كما هو الاستفراق) الاخصر المؤضح وهو الاستفراق. وكذا فى قوله كما هو العهد (قوله ان أريد هو) أى جنس الرومى من حيث نحقق الرومى فى الح (قوله من حيث أقيد الذوع (قوله من أقسام لام الح) المراد بالاقسام هى الأولية و بلام الجنس هنا لام الحقيقة بالمنى الأعم الشامل للاستفراق والعهد الذهنى وفيما يأتى لام الحقيقة و بلامى الأعم الشامل للاستفراق والعهد الذهنى وفيما يأتى لام الحقيقة بالمنى الأعم الشامل للاستفراق والعهد الذهنى وفيما يأتى لام الحقيقة بالمنى الأخص القسيم لهما فلا يرد مايقال إن سوق أمثال هذا السكلام إنما يكون عند منافاة ما بعد إلا المنه وهنا ليس كذلك (قوله مع أن الخيرية) أى مع أن اللام فيما لايحتمل الجنس من حيث هو ولا الاستغراق والعهد الذهنى لأنه الح

على الأخير بن سور * وثانيتهما أن كلة كل قد تستعمل أفر اديا بواد به كل فرد من الأفراد المكنة المحققة في الخارجيات أو المقدرة في الحقيقيات أو من الأفراد الذهنية في الذهنيات المحكنة المجدولات رجل خير من كل مرأة لأنه ظاهر الفساد ولا أن بعضا غير معين من الرجال خير من البعض الغير المعين من النساء إذ لا فائدة يعتد بها فيه بل المراد أن جنس الرجل من حيث محققه في ضمن الأفر المطلقاخير من جنس المرأة من حيث محققها في صمن الأفراد أيضا ليفيد عمونة القرينة فائدة حيدة هي أنه ما من خير من النساء الأوفي جنس الرجل من هو خدر منها ولا يخني أن هذه الفائدة إنما تستفاد من تفضيل الجنس على الجنس لا من المستفراق ولا من العبد الذهني المائدة المائدة

ويكون القضية كلية (قوله غير ممين من الرجالة) حتى يكون اللامان للمهد الذهني ويكون القضية جزئية (قوله إذ لأفائدة) إذ يمرف كل عاقل أن بمضا ما منهم خير من بمض ما منهن وكذا بالعكس (قوله ولا من المهد الذهني) قد يقال إن تلك الفائدة تستفاد من العهد الذهني في اللَّهُمَّ الأولى والاستفراق في الثانية بأنَّ يُكُونُ المعنى جنس الرجل باعتبار بعض الافراد خير من جنس المرأة باعتبار جميمها. على أن كلامه يميل إلى أن المهملة به هذا أيست في قوة الجزئيسة تأمل (قال على الاخيرين سور) بخلاف الثلاثة الأول (قل ان كلة كل) وكذا كلة بعض فانها قد تستعمل افرادية نارة واجزائية أُخِرِي (قال قد تستعمل لي) أي لفظا أو أمرا افراديا وكذا الكلام في قوله الا تي مجوعيا تأملُ (قَالَ تُرادُ به المرادة على جزء من النار حارة (قَالِ <u>كُلُّ فَرَّدُ مَنَ الْأَ</u> فَرَادُ) أقول المستفاد من مغنى اللبيب وجمع مُنَا) ومنه كُلُّ جزء من النار حارة (قَالِ <u>كُلُّ فَرَّدُ مَنَ الْأَ</u> فَرَادُ) أقول المستفاد من مغنى اللبيب وجمع مُنتَبِينِهِمُ لِيُنْ النِّهِ النِينِ الرِّدِاءِ

(قوله لأنه ظاهر الفساد) وان أفاد الفائدة الآتيــة (قوله عمونة القرينة) كأنها ملاحظة و رود المثال في مقام مدح الرجال وقد يقال إذا لوحظت عند كون اللام للمهد الذهني أفادت تلك الفائدة (قوله فائدة جيدة) وحصول هـ ذه الفائدة في المهملة دون الجزئية لاينافي كونها في قوتها لأن معناه أنه كالصدقت المهملة صدقت الجزئية وبالعكس كما سبق لا أن كل فائدة توجد في إحداهما توجد في الآخرى فليس في كلامه ميل الى أن الموملة هذا ليست في قوتها (قوله إنما تستفاد) الحصر بالنسبة الى الاستفراق في اللامين والمهـد الذهني فهما كما هوظاهر كلامه أو بالنظر الى الاحتمال المقلي المعتبر وهو ما أتحد نوع اللامين فيه . فلا رد نقضه بأنها تستفاد من حمل اللام الأولى على العهد الذهني والثانية على الاستفراق (قوله من تفضيل الجنس) من حيث تحققه في ضمن الافراد مطلقا (قال تستممل افرادياً) تذكيره باعتبار لفظ الـكل فلا حاجة الى تقدير الموصوف وقس علميه قوله مجموعياً

الجوامع وغيرها من كتب النحو والأصول أن افظ كل كا تستعمل بمني كل فرد فرد وذلك إذا دخل على النهرة وأريد بها المفهوم من حيث كونه ورآة الافراد أو على المحرف المرف كذلك يستعمل بمني كل جزء جزء وذلك إذا أضيف إلى المفرد المعرف سواء أريد به الفرد المشخص أو الجنيس من حيث كان جزء من الافراد وكلانما أو الجنيس من حيث المحتقة في ضون الافراد وكلانما أو جرمها أو فرد ما نحر كل زيد أو هذا أو العمد حين أو التبترية وكل المستمال أو الرمان في هذه الحجرة بهني الجنس من حيث التحقق بأحد النحققات المذكورة كتبته أو أكنه وعلى الاستمالين لفظ كل سور الموجه المكنية لاعوان وكون القضية شخصية أو احدى المحصورات مناز مع قطع الفظر عن كل الاجزاء لابوجه المكنية لاعوان وكون القضية مشخصية أو احدى المحصورات مناز فراد أو مجموع الأجزاء وان جاز عقلا كا اذا كان الحم مخصوصا بالمجموع من حيث المحموع كقواما كل انسان في هذه القرية اليوم محملون تلك الصخرة أو كل هذا الرمان عشرون مناقبل المحموع كقواما كل انسان في هذه القرية اليوم محملون تلك الصخرة أو كل هذا الرمان عشرون مناقبل ولم المحموع كقواما كل انسان في هذه القرية اليوم محملون تلك الصخرة أو كل هذا الرمان عشرون مناقبل ولم المحمود كقواما كل انسان والمن كذا في يترون المناقبة عن كلامه على الاجزاء كل المنتوان والمن كذا به المنتون والمن كلامه على الاجزاء كا جاء بعض أو لا أستماله بمدن المنتوزي والمشتمل على المخراء كل الحزاء كا جاء بعض المن الماشة كل على من المنتول على الأجزاء كل جاء بعض الأمر المنتوزية المنتولة على قولهم المكل أعظم من الحزء وكل هذا المناقة كا فى قولهم المكل أعظم من الحزء وكل هذا المناقة كا فى قولهم المكل أعظم من الحزء وكل هذا المناقة كا فى قولهم المكل أعظم من الحزء وكل هذا المناقة كا فى قولهم المكل أعظم من الجزء وكل المنتوزية وكل من المنتوزية عن الأمران المناقة كا فى قولهم المكل أعظم من الجزء وكل هذا المناقة كا فى قولهم المكل أعظم من الجزء وكل المناقة كا فى قولهم المكل أعظم من الجزء وكل من المنتوزية الأمران المناقة كا فى قولهم المكل أعظم من الجزء المناقة كل من المناقة كا فى قولهم المكل أعظم من الجزء المناؤة كل كلورة المناقة كا كلورة المناقة كلورة المناقة كلورة المناقة كلورة المؤلفة كلورة المناقة كلورة المناقة كلورة المناقة كلورة كلورة المناقة كلورة كلورة المناقة كلورة كلورة المناقة كلورة كلورة كلورة

وما إن جوهر ربى وجسم * ولا كل و بعض ذو اشتمال معالم وربي

فينه و الموضوع لا سور * وكتب أيضا المراد بالفرد ما يصدق عليه المنوان سواء كان جاعة جماعة (ككل حزب بما لديهم فرحون) وكل طائفة أو فرقة أو جماعة كليا. أو لا ككل انسان كذا (قال كما إذا أضيفت) كأنه لا يسلم كون كل في قولك كل شيئ أعظم من جزئه مجموعيا لجواز أن يكون أفراديا (قال كما إذا أضيفت) أشار بقوله كما إذا أضيفت ألح في الموضعين الى أن الكل لازم مجموعيا للمنازية المنازية ا

(قال كما إذا أضيفت) ولا يرد عليه قوله تعالى (كذلك يطبيع الله على كل قلب مشكبر جبار) في قراءة من أضاف القلب بناء على أنه استعمل لاستفراق الاجزاء مع اضافته الى النكرة لا نه لاستفراق الافراد ودخوله على المضاف باعتبار المضاف اليه لا نفسه أو المهنى على القلب كما في * كل حتف امرى، يجرى بمقدار * ثم أقول المراد بالاضافة الى الذكرة الاضائة مهنى فلا ينتقض بكل شئ أعظم من جزئه لان كلا باعتبار المهنى معتبر بعد ارجاع ضمير جزئه إلى الشي فكا نه قيل الشي أعظم من جزئه

Partial photo State of the stat

الى الذكرة فحينئذ تكون سورا كما سبق وقد تستعمل مجموعيا براد به مجموع الأجزاء كما الله الذكرة فحينئذ تكون سورا كما سبق وقد تستعمل مجموعيا براد به مجموع الأجزاء كما إذا أضيفت إلى المعرفة نحو كل الرمان أكلته فحينئذ لا تكون سورا بل عنوان الموضوع كما في قولك مجموع أفر ادالا نسان كذا فان أربد المجموع المشخص كانت شخصية

الاضافة معنى سواء أضيف لفظا أيضا ككل انسان كذا أو لا ككل في فلك يسبحون (قال الى الممرفة) أى المفرد المعرفة لا الجمع المعرف أو ضعير الجمع عوالأعتراض على الاستعبال الاول بقوله تعالى الممرفة أي علم وابن ذكوان تحيث المعرفة لا الجمع المعرف أو ضعير الجمع عوالأعتراض على قراعة أبي عمره وابن ذكوان تحيث المعرفة الله على كل قلب على لاستغراق الاجزاء مع أنه مضاف إلى النكرة - وعلى الاستعبال الناتي بقوله تعالى (كل الطعام كان حلا ابني اسرائيل و بقوله صلى الله عليه وسلم كل الطلاق واقع الاطلاق المعتود والمغلوب على عنه عنه عالى المعرفة مغيرة عوالا المعرفة مغيرة عوالا المعرفة مغيرة عوالا المعرفة مغيرة عوالا المعرفة المعرفة المعرفة المعرفة العرف أن المعرفة مغيرة عوالا المعرفة المعرفة المعرفة العرف أو إلى الاستغراق الافراد عالم المعرفة المعرفة العرف أن المعرفة المعرفة العرف أن المعرفة على المعرفة الم

أى شي كان والا فان رجع الضمير الى الـكل يلزم كون الخردلة أعظم من كل جزء من أجزاء الجبل أو الى الشي يلزم خلوالـكلام عن الفائدة . على أنه يمكن جعله افراديا (قل الى الفكرة) أى أو الجمع المهرف أوضه يره (قل فحينشذ تكون) وكذا إذا أريد به كل جزء تحوكل زيد حسن (قال الى الممرف) أى لفظا ومهنى فلا يرد نحو قوله تمالى (كل الطمام كان حلا لمبنى اسرائيل) فان الكل فيه مضاف الى المهرف بلام الجنس وهو فى المهنى كالفكرة (قال كما فى قولك) أى كاهظ المجموع فى الخ (قل أفراد الانسان) الاوفق أجزاء الانسان اكن نبه على أن الـكل المراد به مجموع الاجزاء والمراد به مجموع الاجزاء والمراد به مجموع الاخراء والمراد به مجموع الافراد متحدان حكما

Constitution of the consti

أو كل جموع أو بعضه كانت كلية أوجزئية على حسب الإرادة * يعتم أن يميني أي المرادة * يعتم أن يميني أي المرادة * يعتم أن يميني أن يميني أن يميني أن يميني أن يميني أن يعتم أن يميني أن يمين

الحملية مطلقا إن حَكم فيها بوقوع النبوت الحارجي أولا وقوعه الموضوع باعتبار أمكانه ووجوده في الحارج تحقيقاً ولو في أحد الازمنة بهميت خارجية كما في كل نارٍ حارةً أو تقدر اسميت خقيقية كما في هدذا المنال وكما في كل عنقاء طائر بمعنى أن كل ما لو وجد من الافراد الممكنة كان ناراً مريئية بالمنابعة بالمن

الرمان . وعلى الاخيرة بعض أفراد المجموع الذي هو بعض الافراد من الرمان (قل كاية إلى ايكس غرضه استيفاء جيبع الاخبالات آهـ حة إرادة الطبيعية بن أريد طبيعة المجموع من حيث هي وان لم يصح في المثال المذكور كما لا يصح الدكلية فيه أيضا وارادة المهملة بان أريد طبيعة المجموع من حيث محفقها في المجموعات مطلقا (قل يوقوع) أي يوقوع ثبوت أمر في الخارج سواء كان ذلك الامر من الحوارض الخارجية أو من عوارض للماهية أو من الذائبات (قال للموضوع) أي الحقيق واجباً أوممكنا خاصاً (قال باعتبار) اما صلة حكم أو صدفة الموضوع أي للموضوع الماخوذ باعتبار الخ (قال المكانة) المراد به الامكان العام المقيد بجانب الوجود ليشمل الله تعالى علم خارجية أو حقيقية (قال محقيقاً) أي المؤمل هو وكذب أيضا تفصيل للوجود لا للامكان أيضا كما لا يحقى (قال أو تقديراً) تقدير ممكن (قال مالوجد) الجلة الشرطية صفة ما هو وكذب أيضا أي في الخارج (قال كان نا را المستولية الوضع والحل في مالو وجد) الجلة الشرطية صفة ما هو وكذب أيضا أي في الخارج (قالكان نا را المستولة عقدي الوضع والحل في حيات النظم المنتبد الوضع والحل في حيات المنتبد المنتبد الوضع والحل في حيات المنتبد الوضع والحل في حيات المنتبد المنتبد المنتبد المنتبد الوضع والحل في حيات المنتبد المنتبد الوضع والحل في حيات المنتبد المنتبد الوضع والحل في حيات المنتبد المنتبد

كحولوبالاعتبادس

وسرائية المهابة المعادية والمهملة العلم بهما مقايسة (قال الحملية مطلقاً) أى محصورة أولا المهابة المعالمة المعناء الوقوع واللاوقوع عنه (قال الموضوع) أى الحقيق فلا حاجة الى التعميم من نفسه فى الشخصية ومن فرده فى غيرها (قال باعتبار) صفة الموضوع وولوقال المعتبر لكان أوضح (قال امكانه) أى عدم المتناء (قال بحقيقاً) ومميم الوجود (قال أو تقديراً) لمنع الخلو (قال المكانه) يؤخد منه أن القضية التى موضوعة موجود الفرد فى الخارج ومحمولها من آثار الوجود الاصيلي يصح جملها حقيقية وخارجية . ونبه بكامة لو فى النفسير على أن التقدير هنا الوجود الفرض الممتبر فى الشرطية المنصلة الم مجرد التقدير والاختراع . وبذكر وجد بهدها الى أنه مضاف الى وجود الذات لا الى اتصافها بالعنوان فننسه (قال الممكنة) أى اعتبارا فلا ينافى ما مر قال كان ناراً) أقول أفاد بكان هنا وبيكون فعا يأنى أن عقد الوضع لابد أن يكون متقدما فى السلم

م رفيط مع المعلم المستمان المستمان المارج يكون حاراً أو عنقاء بالفعل هو على تقدير وجوده في الخارج يكون حاراً

(۱) (قوله باعتبار المكانه ووجوده في الحارج) لم يقل الموضوع الممكن الوجود تحقيقا بل زاد الاعتبار اللاشارة إلى أن موضوع الحارجية والحقيقية لا تحد، أن يكون علامه المرابط المربع ال

الزمان كما يجوز اتفاقهما فيه بان يكونا ، اخبين أو حافيرين على سبيل منع الخلو (قل أوعنقا،) لم يقيد عقد الوضع اعنى قوله كان ناراً أو عنقا، بقوله في الخارج كما قيد عقد الحمل به اشارة الى أن عقد الوضع في الحقيقية كالخارجية قد يكون أمراً ذهنياً كما في قولنا بهض الممكن حار بخلاف عقد الحمل فانه المواسية الموسية ال

على عقد الحل لأنه في المعنى قيد الموضوع الحقيقي وهو مع قيده بجب تسليمه قبل الحديم * وقديقال أشار به الى جواز الاختلاف بينهما في الزمان كما بجوز اتفاقهما فيه * وفيه أن هذه أنما تصلح نكتة لاختلاف الصيفتين لا لايشار الماضى في الأول والمضارع في الثاني * على أنه إن أراد جراز اتفاقهما فيه من حيث الذات فسلم لكن لا كلام فيه أومن حيث الوقوع في القضية في نوعال مر (قله هو على تقدير) اشارة الى أن الانصاف بالمحمول على تقدير الوجود كالاتصاف بالهنوان (قوله اله وضوع الممكن) أي حتى يوافقها اشتهرت روايته عن الشيخ وكذا لم يقل له وضوع الممكن المهر وض وجوده تحقيقا كما هوالروابة الأخرى يعنه وهذان ها المعنيان الاولان من المعانى الثلاثة التي ذكرها الدواني في حواشي التهذيب ولم يرض بهما فراجع (قوله لا يجب أن يكون) إذا لم تكونا موجبتين صادقتين والا وجب امكان موضوعهما وكذا فيما بعده (قوله لا يجب أن يكون) إذا لم تكونا موجبتين صادقتين والا وجب امكان موضوعهما وكذا فيما بعده (قوله القيضين بصيريكذب موجبة خارجية أو حقيقية أو ذهنية ويصدق سالبة مطاقا اثلا يلزم ارتفاع النقيضين إذ لو وجب لكذبت السالبة الخارجية والحقيقية في المنال المذكور مطاقا اثلا يلزم ارتفاع النقيضين إذ لو وجب لكذبت السالبة الخارجية والحقيقية في المنال المذكور مطاقا اثلا يلزم ارتفاع النقيضين إذ لو وجب لكذبت السالبة الخارجية والحقيقية في المنال المذكور

أوطائرا في الحارج وإن حكم فها بوقوع الثبوت الذهني أو لاوقوعه أمّا اعتبر وجوده في الذهن الطرف الطرف والطرف والمناع المسلمة والمناع المسلمة المراد المناع المسلمة المسل و دهية تندير ع

اجماع النقيضين بصير

_ ـ نان اه وأن اه فالظر ف الأنبين امكانُ الموضوع وكذا المكلام في الآتي يشهد بذلك قواه كما يظهر من مثالنا الخ (قال بوقوع الثبوت

الذهني) أي بوقوع نبوت امن في الذهن سواء كان ذلك الأمر من الهوارض الذهندة أوالعوارض الماهية أو من الدانيات (قال لما أعتبر) الأوضح الأوفق لماتهما أنى في العدول والمتحصيل أن يقول هنا الماهية أو من الدانيات (قال لما أعتبر) الأوضح الاوماهيا، نائتيما نامزياضله تم تعيما وليادرة كالوالديونون الم

لما اعتبر وجوده الذهني بلا فرض أو تواسطة الفرض فذهنية فان كأن بلا فرض بان كان مُوضُّوعَهَا ممكناً

فذهنية حقيقية وان كان بواسطة الفرض بان كان الموضوع ممتنما فذهنية فرضية فافهم * وُكتَبُّ أيضا

أى لموضوع حقيقى اعتبر الخ سوا. كان واحماً أو ممكنا بالأمكانُ الْخَاصُ أو ممتنعا (قال تحقيقا) كما فى المحتاج المنظم الم

زمانى أو زمانيا زمانى حادث فى بعض الازمنة وان كان الوجود الخارجى منقسها البهما فالمناسب ترك المرابي أو زمانى أو زماني أو تماني أو تقدير المرابي المرابي المرابي المرابي المرابي المرابي المرابي كا فى كنه لواجب تعالى تقدير ممكن على القول بامكان تعقله مع عدم الاستارة والبير المرابي المراب

صَّحَةُ وقوعه دائمًا أو ممتنعٍ على القول بامتناع تعقله (قال ،وضوعها) الجقيقي (قال ممكنا) بالإُمكَانِ الْهَامَ وكمتب أيضاً أي ممكن الوجود المحمولي في الخارج سواء كان له وجُود رَابُطَي أيضا كَفُولْنَا كُلُّ صَبَّاض

مكن أولاكنال المصنف (قل يوجد) صنة كاشفة وكذا قوله الآتى بحتاج وجوده (قال في الاذهان)

لآن الوجود المعتبر في،وجبة كل نوع معتبر في سالبته كايأني (قوله بان اجتماع النقيضين) البا. للتحقق أن يؤخــذ فيها أن موضــوعها ممكن الوجود في الذهن وممكن الاتصاف فيه بالعنوان واتصافهبه فيه بالفعل بحسب نفس الأمر في الذهنية التحقيقية المقابلة للخارجية و بحسب فرض العقل في الذهنية النقديرية المقابلة للحقيقية (قال ولو في أحـد الازمنة) ايراد كلة لو هنا لمجرد مشاكلة ما سبق والا فلا معنى لذكرها لأن الوجود الذهني لكل شيُّ ولو غـير زماني حادث في بعض الازمنة *ويمكن جعل الذهن بمهنى مطلق المدرك الشامل لنحو العقل فيصح التعميم بما (قال أو تقديراً) أي فقط كما سيأتي (قال موضوعها) أي موضوعها الحقبق غير ممتنع(قال يوجد في الاذهان) معناه أنه لو تصور لم يحتج إلى اختراع ماهيته له فلا يرد ان تفسيرقوله موضوعها ممكنا به تفسير الاعم بالاخص لعــدم تناوله ذات الواجب لأن الوجود الذهني أءم من الفرضي وهو ثابت له تعالى (هذا) ولكون تصور الموضوع في

Feeling & Feeling & French

ا بلا فرض كفولنا زيد مكن واربعة من المكنات زوج وتسمى ذهنية حقيقية أو ممتنها المكنات زوج وتسمى ذهنية حقيقية أو ممتنها محتاج وجوده في الذهن إلى الفرض كالحبح على المحالات نحو زوجية الحسة متصورة واجهاع النقيقين محال وتسمى ذهنية من يستريب ويستريب والمحالة المحتاج واجهاع النقيقين محال وتسمى ذهنية مريب والمحتاج المحتاج الم

(۱) (قوله سواء كان موضوعها بمكنا) هذا الامكان امكان عام مقيد بجانب الوجود بقرينة مقابلته للمتنع على المستنع المستنع على المستنع على المستنع على المستنع المستند المستند المستند المستند المستند المستنع المستند المست

أى تحقيقاً أو تقديراً (قال بلا فرض) أي بلا فرض وجوده في الخارج وكذا قوله الآتي الى الفرض أى الى فرض وجوده في الخارج كما يظهر من كلامة ﴿ قَالَ زيد ممكن ﴾ والله تعالى واجب الوجود * وكتب أيضا المحمول في المثال الأول من المعقولات الثانية والعوارض الذهنية وفي المثال الثاني من المهتناء بمصابط من المعتاد المرابط المثاني من المتحقيق والتقديري كا فعا من حتى يكون عوارض الماهية (قال وجوده) هذا الوجود هنا أعمر من التحقيق والتقديري كا فعا من حتى يكون عوارض الماهية (قال وجوده) هذا الوجود هنا أعمر المنطقة المناسطة عوارض الماهية (قال وجوده) مطلق الذهنية أربعة أقسام محقيقية وتقديرية باعتمار وحقيقية وفرضية باخرتأمل (قال كالحريم) الكاف المنقصائية (قال ذهنية) أقول قولنا ماسوى الواجب تعالى يمكن العدم موضوعاته الحقيقية بعضها بمكنة و بمضها ممتنعة فيذبغي أن يكون بالنسبة إلى البعض الأول ذهنية حقيقية والثاني ذهنية فرضية وكذا قول المناطقة كل كل موصل بعيد وكل معرف موصل فان موضوعاته وهي الطمائع بعضها ممكنة الوجود و المناطقة كل كل موصل بعيد وكل معرف موصل فان موضوعاته وهي الطمائع بعض المنظم المنظم المنات العناية ع المطالعة المورود العالم المورد المور هذا القسم غير متوقف على الفرض سمى حقيقية (قال بلا فرض) لوجوده الخارجي (قال من الممكنات) اشارة الى أن امكان العدد وامتناعه تابعان المعدود * فلو قيل أر بعة من الممتنعات زوج كانت ذهنية فرضية (قال أو ممتنعا) صريح في أن القضية التي عنوان موضوعها من المفاهيم الممكنة الفرد المعدومة كالمنقاء وجبل من الياقوت من الحقيقية لا الفرضية وهوالظاهر إذ الممتبر في الثانية المفروض فرض محال وادراجها في الثانية مخالف له (قال وجوده) أي التحقيق أو النقديري فالذهنية الفرضية قسمان تحقيقية وتقديرية كالذهنية الحقيقية ولا ينافيه القول بانحصارها في القضايا التي موضوعاتها من المحالات لأن منها ما هو محال في الخارج فقط كموضوع مثال المصنف ومنها ماهومحال في الذهن أيضا كاللاشي واالامكن بالامكان المام واللاموجود المطلق وأمثالها من الـكليات الفرضية (قال كالحـكم) أى كا حكم فيها على الخ ففيه مسامحة (قل محال) أي محال خارجي والمحالية من عوارض الوجود الظلي إذ ليس لها وجود خارجي مطلقا ولاذهني الا حال الحريكم (قوله امكان عام) لاامكان خاص والا لم يكن التقسيم حاصرا ولا عام مقيد بجانب المدم لذلك ولجعل القسيم قسما (قوله مقابلته للممتنع) أى ضمنا أو المراد مقابلة ما اشتق منه الممتنع فيشمل ذلك المشتق الواجب الخ ففيه تسامح

فيشم الواجب تعالى والمراد بقوله بوجد في الاذهان الخ) أنه على تقدير وجوده في الذهن بحصل فيه بلا واسطة فرض بناء على أن ماهيات الممكنات حقيقية لا فرضية بخلاف المحالات للقطع بان و حية الحمسة إذا خليت وطبعها ليس لها ماهية في الاذهان الابأن يقال لوكانت الحمسة زوجا فتحتاج في حصول ماهيتها في الذهن إلى فرض وجودها الخارجي بخلاف الممكنات فان ماهياها محصل في الاذهان بلا احتياج إلى فرض وجودها الخارجي بخلاف الممكنات فان ماهياها محصل في الاذهان بلا احتياج إلى فرض وجودها

اجماع النقيضين (قوله فيشمل) لأن قولنا الله تعالى واجب الوجود أو ممكن بالامكان العام قضية ذهنية حقيقية (قوله أنه) أى الموضوع الحقيق (قوله فرض) أى فرض وجوده الخارجي (قوله بناء على) منتزيج نتايج بري به يرب به يرب به به يرب به به يرب به يرب به يرب به يرب به يرب به يرب المدين والمهنى عليه (قوله أن ماهيات) منها ماهيته تعالى وكتب أيضا بمعنى ما به المال في الفرق بين المهنى والمهنى عليه (قوله أن ماهيات) منها ماهيته تعالى وكتب أيضا بمعنى ما به المدين به الفرق بين المهنى والمهنى عليه (قوله أن به يرب به العنقاء و إن كانت الرب كنا إذا خليت وطبعها اليس الشي هو هو (قوله بان يقال في ال إن يقال إن يصير به العنقاء و إن كانت الربم أن الفرض هنا فرض ممكن الما ماهية في الأذهان أيضا الا بان يقال إن كان العنقاء بصيراً غاية الامر أن الفرض هنا فرض ممكن وفي زوجية الحمن فرض محال (قوله الحمدة) أي في نفس الأمر (قوله فتحتاج) تفريع

(قوله انه على تقدير) أراد ذلك ليشمل الموضوع في محو الله تعالى واجب (قوله بحصل فيه) الأولى يكون ذلك بلا الخ (قوله بنا، على) كان هذا من بناء المعرف بالسكسر على المعرف وهو مفيد بالنظر إلى من تصور المعرف بغير هذا التعريف (قوله حقيقية) أى غيير آبية عن النحقق في الخارج فيشمل ماهيات الممدومات الممكنة وليس المراد بها المتحققة في الخارج فلا يرد عليه أنها انما تكون للموجودات الخارجية بالفعل لا المعدومات في الخارج ولو ممكنة خاصة كالهنقا. (قوله في الاذهان) خصها بالذكر لأن عدم الماهية لزوجيتها في الخارج غير محتاج الى البيان لا لأن لها ماهية فيه فلا يرد أن الظاهر ترك قوله « في الاذهان » نعم الاخصر تركه إلا أنه تركه لنلك الفائدة (قوله فتحتاج) قد يقال لاوجه لاحتياج تصور المحالات الى فرض وجودها في الخدم الحارج فاذا لم يعرض وجودها فيه لم تتحقق الصورة الذهنية (قوله الى فرض وجودها) فرض محال لا مطلمةا بقرينة ما مسبق فلا يرد أن الكلام الجارى في زوجية الحسة جار في بصيرية العنقا، مع أنه أمن ممكن لأن الغرض منها فرض ممكن (قوله بخلاف الممكنات) توطئة لقوله * وإنما الح فلا استدراك (قوله تحصل في الاذهان) مسلم في الممكن الموجود * وأما في الممكن المعدوم فلا كيف وما في الذهن ظل مافي الخارج في الاذهان) مسلم في الممكن الموجود * وأما في الممكن المعدوم فلا كيف وما في الذهن ظل مافي الخارج في الاذهان) مسلم في الممكن الموجود * وأما في الممكن المعدوم فلا كيف وما في الذهان) مسلم في الممكن الموجود * وأما في الممكن المعدوم فلا كيف وما في الذهان) مسلم في الممكن الموجود * وأما في الممكن المعدوم فلا كيف وما في الذهان على المكن الموجود * وأما في الممكن المعدوم فلا كيف وما في الذهان على المكن الموجود * وأما في الممكن المعدوم فلا كيف وما في الذهان على المحدود في المكن المحدود في الممكن المحدود في المحدود * وأما في الممكن المحدود في المحدود في المحدود المحدود و وأما في المحدود المحدود و وأما في المحدود المحدود المحدود و وأما في المحدود المحدود و وأما في المحدود و والمحدود و وال

A STATE OF THE PROPERTY OF THE PARTY OF THE

فرضية فقولك اجتماع النقيضين بصير مثلا إن كان بمعنى أن الاجتماع الموجود المحقق فى الخارج بصير فى الخارج كان موجبة خارجية كاذبة وإذا سلبته بذلك المعنى كان سالبة خارجية صادقة لاستحالة كذب النقيضين معاوإن كان بمعنى أن الاجتماع الممكن فى ذائه هو على تقدير وجوده فى الخارج يكون بصيرا فى الخارج كان موجبة حقيقية كاذبة. وإذا سلبته بذلك المعنى كان سالبة حقيقية صادقة وإن كان بمدنى أن الاجتماع الموجود فى الذهن تحقيقا أوفرضا بصير فى الذهن كان موجبة على الموجود فى الذهن تحقيقا أوفرضا بصير فى الذهن كان موجبة

الخارجي وإنما المحتاج إلى فرضه هو الحكم الايجأبي عليه خارجا ولذا كان ماهيات الممكنات

(قوله الى فرضه) أى فرض الوجود الخارجي لماهيات الممكنات (قوله هوالحيكم الايجابي) لاالحصول في الذهن (قوله عليه) أى على الممكن (قال بصير مثلا) إما ناظر الى المحمول فيفيد أن نحو اجتماع النقيضين سميم أو حار كذلك أو الى الموضوع فيفيد أن بحو شريك البارى بصير كذلك أو الى المحموع فيفيد أن بحو شريك البارى بصير كذلك أو الى المجموع فيفيد أن بحو شريك البارى بعدى أن الاجتماع) أى الفرد المجموع فيفيد أن بلا مكان باجتماع الرقيضين الموجود المحقق اه (قال في الخارج) متعلق باتصاف ذات الموضوع (قال في الخارج) متعلق بعقد الحمل (قال خارجية كاذبة) بسبب انتفاء المحمول وقيد الموضوع ولوقال محال بدل قوله بصير لكان كذبه لانتفاء قيد الموضوع وخارف عقد الحمل (قال كاذبة) لانتفاء ولوقال محال وقيد الموضوع (قال أو فرضاً) أى بعد فرض

فاذا لم يوجد حقيقة أو فرضا لم يوجد ظله والتفريق بينه و بين المحال تحكم (قوله و انما المحتاج) دفع لما يقال إن قوله فان ماهيتها الخ مناقض لما من من فرض الوجود الخارجي في القضية الحقيقية * وحاصله توقف الحسم الابجابي خارجا كما في الحقيقية عليه بخلاف الذهني (قال فقولك اجتماع الخ) قضية كلية أو جزئية أو شخصية أو مهملة (قال خارجية كاذبة) لهدم صدق عقد الحمل ولعدم اتصاف الموضوع بالوجود الخارجي تحقيقا (قال لاستحالة) إنما يتم إذا لم تؤخذا جزئيتين أو مهملتين (قال وان كان بمهني ان الاجتماع الممكن الخ) الاختصران الاجتماع المقدر الوجود في الخارج الخ لكنه أراد الاشارة إلى أن التقدير الممكن الخ كالمكن (قال حقيقية كاذبة) لأنه ليس ممكنا في ذاته ولامتصفابالبصر (قال تحقيقا) كلامه الآتي أعني قوله «ومع موضوع الذهنية هو الوجود الذهني المحقق أو المفروض » ظاهر في أن الفرض يستعمل بمنى تقدير الوجود الذهني فالمراد بالتحقيق والفرض هنا ماتعلقا به ظاهر في أن الفرض يستعمل بمنى تقدير الوجود الذهني فالمراد بالتحقيق والفرض هنا ماتعلقا به

ذهنية كاذبة (١) و اذا سلبته بذلك المعنى كان سالبة ذهنية صادقة فالوجود المعتبر

حقيقية وماهيات المحالات فرضية فاعلم ذلك (١) (قوله كان موجبة ذهنية كاذبة الح) لان البعير من عوارض الوجود الخارجي فلا يعرض الذي في الذهن هذا إذا كان الحكم ايجابا ذهنيا فرضيا وأما إذا كان إنجابا ذهنيا حقيقيا في يكذب بهذا الإعتبار يكذب باعتبار في الذهن بلافرض فتأمل * (٢) (قوله وإذا سلبته بذلك المعنى الح) بان تقول ليس الاجماع الوجود في الخارج وجودا محققا بيصير في الخارج كان سالبة خارجية مادقة وقس عليه أخواته مع بي المنتب بين المنتب المن

وجوده الخارجي كما من والأول ناظر إلى الذهنية الحقيقية والنائي الى الذهنية الفرضية هذا. إذا أريد المنحقيق والفرض ماتعلق الوجود الخارجي كما قوليه المارين وتسمى ذهنية حقيقية وتسمى ذهنية مرضية والفرض ماتعلق الوجود الخارجي كما في قوليه المارين وتسمى ذهنية حقيقية وتسمى ذهنية فرضية والما اذا أريك مهما ماتعلق بالوجود الذهني كما في قوله السابق تحقيقاً أو تقديراً فلا يمكون في هذا القول اشارة الى النوعين ولا يبعد القول بالاحتماك كريت جمل التحقيق سابقاً في مقابلة التقدير والحقيقية في مقابلة الفرضية فنقول برك هنا قوله أو تقديراً بقرينة قوله أو تحقيقاً * وقوله حقيقة بقرينة قوله أو فرضا (قال ذهنية) حقيقية أو فرضية (قال كاذبة) لانتفاء المحمول فقط في الشق الثاني وقيد الملوضوع أيضاً في الشق الأول (قوله في الذهن) في كذبه بانتفاء المحمول في نفس الأمم (قوله هذا) أي كون كذبه لانتفاء المحمول و انتفائه في نفس الأمم (قوله قيد الوجود) وانتفائه في نفس الأمم (قوله بالاخرض) أي بلا فرض الوجود الخارجي الأمم (قوله محققاً) فيه اشارة الى أن المحقق الى الاجماع في المتن مجازاً (قال فالوجود المعتبر) أي بحسب الأمم (قوله محققاً) فيه اشارة الى أن المحقق الى الاجماع في المتن مجازاً (قال فالوجود المعتبر) أي بحسب النائمة في المتن عجازاً (قال فالوجود المعتبر) أي بحسب المن المن المحقق الى النائمة في المتن عجازاً (قال فالوجود المعتبر) أي بحسب المن المحققاً) فيه اشارة الى أن المحقق الى الاجماع في المتن مجازاً (قال فالوجود المعتبر) أي بحسب

فالأول ناظر الى الذهنية التحقيقية والثانى ناظر إلى النقديرية * وحملهما على ما تعلقا بالوجود الخارجي لا يوافق السابق واللاحق بالنسبة الى المعطوف عايه. وجمل المقابلة قرينة على أن المراد به عهدم فرض وجوده الخارجي تأويل قبل الحاجة * والقول بالاحتباك يجمل الأصل تحقيقا أو تقديرا حقيقة أو فرضا مع عدم الاحتياج اليه منيف بعدم سماع حذف العاطف مع المعطوف باو (قواه هذا اذا كان) أى تعايل كذب الموجبة الذهنية بانتفاء المحمول فقط إذا الخ (قوله فتأمل) وجهه أن كون كذبه لانتفاء المحمول فقط في الثانية كما هو المحمول فقط في الثانية كما هو مقتضى كلامه انما يتم إذا أخذت الفضية في الصورتين ذهنية تحقيقية * وأما إذا أخذت لاهنية تقديرية

في موجبة (١) كل نوع منها معتبر في سالبته أيضا ولذا وقع التناقض بينهما (٢)

(۱) قوله فالوجود المعتبر في موجبة الح) وكذا الإمكان المعتبر موضوع الحقيقية معتبر في سالبتها أيضا والالم يكن بينهما تناقض كاسبق (۲) (قوله ولذا وقع التناقض بينهما الى آخره) اشارة الى دفع ما أوردواعلى قولهم صدق السلب لا يتوقف على وجود الموضوع لحلاف صدق الابجاب *وحاصل الابراد أنه او صدق السلب عند عدم الموضوع لم يكن بين الوجبة والسالبة تناقض أو از صدق الابجاب على جميع الافراد الموجودة وصدق السلب عن إمض الافراد المعدومة (هذا) وحاصل الدفع أن الوجود المعتبر في موجبة السلب عن إمض الافراد المعدومة (هذا) وحاصل الدفع أن الوجود المعتبر في موجبة السلب عن إمض الافراد المعدومة المصراف السلب

الحسكم والصدق (قال منها) أى من الأنواع الثلاثة الخارجية والحقيقية والذهنية (قال في سيساليته) ويعتظر المناس المنه المنتفي والمنتفي الأراد) الابراد معارضة محقيقية إن كان قولهم المذكور مدالا في كتبهم وتقدر ية إن لم يكن كذلك (قوله عجميع الأفراد) صلة الايجاب والصدق (قوله عن بعض الأفراد) صلة الساب و وكتب أيضاً أى الآفراد الملحوظ معها العدم النفس الأمرى في الحسكم (قوله وحاصل الدفع) منع الملازمة عند مقدمة من دليلها أعنى وصدق السلب عن بعض الافراد المعدومة كا أشار اليه بقوله في متنع الصراف السلب الحولا يلزم من منع تلك المقدمة منع قولهم صدق السلب عند عدم الموضوع لافرق البين بين العبارتين ولذلك قال ولايلزم توقف الح (قوله في موجبة) أى بحسب الحسكم والصدق (قوله نوع معتبر) أى بحسب الحسكم (قوله في سالمة أيضاً) لأن سلب كل نوع رفع لا يجاب والصدق (قوله نوع معتبر) أى بحسب الحسكم (قوله في سالمة أيضاً) لأن سلب كل نوع رفع لا يجاب

فكذبه فيهما يكون أيضا باعتبار تقدير الوجود في الذهن (قال في موجبة كل نوع) العموم المستفاد من كاة كل معتبر بعد ارجاع الضمير في قوله سالبته الى النوع (قوله الحقيقية) لم يقل والخارجية لأن اتحاد الوجود فيها يغني عن اعتبار اتحاد الامكان (قوله كا سبق) أي في قوله و إذا سلبته الح فهدا مرتبط بما قبدل قوله والإ الح و إلا فالظاهر كما يأتي (قوله ما أوردوا) الأولى أورد (قوله وحاصل الايراد) نقض شبيهي باستارام الدعوى لفساد هو عدم التناقض بين الموجبة الكاية والسالبة الجزئية أو منع مجازى وقوله الوصدق مسنده أو معارضة (قوله لجواز صدق الايجاب) أي لجواز صدق الموجبة الكاية باعتبار الافراد الموجودة وصدق نقيضه وهو السالبة الجزئية باعتبار الافراد المعدومة فقوله على جميع متعاقى بالامجاب. وقوله عن بعض متعلق بالسلب وليسا متعلقين بالصدق (قوله فيمة على اللائق أن اللائق أن حاصل الدفع لا متفرع عليه والالم يبق فرق بين الاشارة وحاصل ما أشير اليه فيتجه أن اللائق أن

A Cooling of Social State of the Social State

Service of the servic

والوجود المعتبر مع موضوع الخارجية هو الوجود الخارجي المحقق واو في أحد الازمنة ومع موضوع الحقيقية هو الوجود الخارجي المقدر الاعم من المحقق ومن المفروض الغير المحقق أبدا ومع موضوع الذهنية هو الوجود الذهني المحقق ولو في أحد الازمنة المحقق أبدا ومع موضوع الذهنية هو الوجود الذهني المحقق ولو في أحد الازمنة المحقق أبدا ومع موضوع الذهنية من من المحقق ولو في أحد الازمنة المحقق الموروز والنام المنازعة الم

الى الفرد المدروم ويتحقق التناقض ولا يلزم توقف صدق السلب على وجود الموضوع المالفرد المدروم ويتحقق التناقض ولا يلزم توقف صدق السلب عربرد المرضع ناجاب باردة النفى وصدق النفى الوجود الذي اعتبره الحاكم مع موضوع السالبة واقع في حيز النفى وصدق النفى لا يتوقف على تحقق القيود الواقعة في حيزه بخلاف صدق الايجاب فانك اذا قلت ضربت زيدا بالسوط يتوقف صدقه على صدور الضرب منك وعلى وقوعه على زيد وعلى وجود السوط. واذا قلت ما ضربته بالسوط يصدق ذلك وان لم يكن لك سوط أصلاكما لا يخفى

ذلك النوع و إلا لم يكن السلب سلب ذلك النوع (قوله الى الفرد) بل لابد من انصرافه الى الفرد الملحوظ معه العدم معه الوجود المعتبر في ايجاب نوعه وان لم بوجد ذلك الفرد وكتب أيضاً أى الفرد الملحوظ معه العدم النفس الأمرى (قوله على وجود الموضوع) وعلى وقوع الضرب بدلك السوط (قال الخارجية) موجبة أو سالبة وكذا في الذهنية (قال المقدر) تقدير ممكن (قال وسالبة وكذا في الذهنية (قال المقدر) تقدير ممكن (قال وسالبة وكذا في الذهنية (قال المقدر) تقدير ممكن (قال المحقق) الظاهر أن المراد بالتحقيق والفرض هنا ما ألده سابقا بقوله محقيقاً أو تقديراً تأمل (قال المفروض) أى فرض ممكن (قال المفروض) أى المقدر الوجود الخارجي في الحقيقية والذهنية عالم ومنها ويتمان المؤرث المناه وسابقا بقوله محقيقاً وتقديم المناه والمناه والمنابع المناه والمناه المفروض المناه والمناه المناه والمناه والمناه المناه والمناه وا

يقول أول الحاشية حاصله دفع الخ (قواه ولا يلزم) أى لا يلزم من امتناع الانصراف المذكور توقف المختى لا يدفع الايدفع الايراد لا أن الوجود الخ ثم انه نفي لزوم هـدا التوقف لا نه في حكم عكس نقيض القـدماء لما زعم المورد من أنه لو صدق السلب عند عـدم الموضوع لصدق السلب عن الفرد المعـدوم فيكون لازما لهوزني اللازم يستلزم نفي الملزوم (قوله على تحقق القيود) أى حقيقة أو حكما المشمل الوجود المعتبر هنا (قوله فانك) نشر ممكوس (قوله على صدور الضرب) أى على صدور الضرب وعـلى كونه منك وقوله الآتى وعلى وجود الخ أى وعـلى كون ذلك الضرب بذلك السوط الضرب وعـلى كونه منك وقوله الآتى وعلى وجود الخ أى وعـلى كون ذلك الضرب بذلك السوط (قال والوجود) مستفنى عنه فلو تركه الى قوله والمراد من الفرد لـكان احسن (قال المقدر الاعم) كاست بالا كثر منهم حصى (قال من المحقق) الاخصر من المحقق وغيره (قال هو الوجود الذهنى المحقق والمنروض ما اتصف مهر وضه بالهنوان في الذهن تحقيقاً وفرضا * ولا ينافيه قواه والمراد الخ لأن مهناه أن المراد من المفروض ما فرض وجوده من حيث الاتصاف بالهنوان كما يشهر به والمراد الخ لأن مهناه أن المراد من المفروض ما فرض وجوده من حيث الاتصاف بالهنوان كما يشهر به والمراد الخ لأن مهناه أن المراد من المفروض ما فرض وجوده من حيث الاتصاف بالهنوان كما يشهر به

منه المراكب في المراكب المراك

وَفِهِ الْهُرُونِ الْهُرِ الْمُحَقَّقُ فِيهُ أَبِدا ﴿ وَالْمُرَادُ مِنْ الْفُرِ وَ الْمُفْرُونِ مَافُرِ ضُ وَجُودُهُ حَالَ كُونَهُ الْمُمْرُونِ الْمُفْرُونِ مَافُرِ ضُ وَجُودُهُ حَالَ كُونَهُ الْمُرْدُ الْمُفْرُونِ مَافُرُ ضُ وَجُودُهُ حَالَ كُونَهُ الْمُرَادِ اللّهُ وَالْمُدَوِدُ الْمُعْدُولُ اللّهُ اللّهُ وَاللّهُ اللّهُ وَاللّهُ اللّهُ وَاللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ

(قال فرض وجوده) الحَّارِجِي أو الدَّهُنِي (قال الحَمار) موجوداً أو ممدوماً وكذا فرس له أوبع أغيان لم يركمه السلطان موجوداً أو ممدوماً هو وكتب أيضاً في كون الحجار مطلقا فرداً فرضياً للمركوب في الذهنية صواء كان الفرض فيها عمني تقدير الوجود الذهني أو بمهني تقدير الوجود الحارجي بأن يكون محالا نظر طاهر وكذا في كون الحجار الموجود فرداً فرضياً له في الحقيقية إلا أن يقال معنى قوله حالكونه الحمن علم عيث كونه فرداً للمنوان والحجار وإن كان موجوداً إلايون تلك الحيثية ممدوم مقدر وجوده الخارجي ولو قال مافرض وجوده أو انصافه لصح التمويد عنه وكتب أيضا وكذا الرومي في الأسود والغلك في الساكن والأمي السلطان) اذا كان عنوان الموضوع عنه وكتب أيضا وكذا الرومي في الأسود والغلك في الساكن والأمي الدائمي في العالم (قال في الحقيقية) فيه انه او كان الحمار داخلا في المركوب في هاتين القضيتين ما كان الممدول الشيخ فيهما عن مذهب الفار ابي فائدة فإن مخالفة العرف والمافة بقيقة ولما اشترطوا على مذهب المدين القضيتين على رأية والمافية القول الموارية الموارية الموارية والمافية ولما والذهبية) على مذهب تعين القضيتين على رأية والمافية القول بأن المكنة لا عكس لها فتأ، أن (قال والذهبية) على مذهب الشيخ كالفروية الفارابي (قال في الحارجية) أي خارجية الشيخ بخلاف خارجية الفارابي (قال في الخارجية) على خارجية الشيخ بخلاف خارجية الفارابي (قال في الخارجية) على الشيخ بخلاف خارجية الفارابي (قال في الخارجية) على الشيخ بخلاف خارجية الفارابي (قال في الخارجية) على خارجية الشيخ بخلاف خارجية الفارابي (قال في الخارجية) على الموسود الشيخ بخلاف خارجية الفرابي وقال إذ الفعل المنافية الموسود الشيخ المؤلوبية المؤلوبية والمؤلوبية المؤلوبية المؤلوبية

توصيفه الفهل بالمحقق والفرضى فيما يأتى * وليس المراد بهما ما اعتبر وجوده فى الذهن تحقيقا أو تقديرا ولا ما اعتبر وجوده فيه حقيقة بأن كان ممكنا أو فرضا لأن دخول الحمار فى الفرد المفروض لكون وجوده الذهنى محققا ينافى الأول ولا مكانه ينافى الثانى ولا ما وجد فى الخارج تحقيقا أو تقديرا ممكنا أو محالا لأن كلامه صريح فى اعتبار الوجود الذهنى ولأن الحمار فى النفريع يعم الموجود والمعدوم * والتخصيص بالمعدوم يستلزم استدراك قوله مالكونه وعدم تمامية النقريب فى قوله إذ الفعل (قال أو المفروض) لم جمل التقدير فى الذهنية مباينا للتحقيق وفى الحقيقية أعم منه مع أنه فهما معطوف باو على التحقيق (قال لا فى الخارجية) أى الموجبة الصادقة منها أو هذا مبنى على عدم اعتبار الاعتبار فى تعريف الخارجية خلافا الهصنف (قال محقق فى الواقع) أقول الفعل المعتبر فى عقد الوضع عنه أمريف المحقق فى الواقع) أقول الفعل المعتبر فى عقد الوضع عنه الشيخ أعم من المحقق فى نفس الامم والمفروض فى القضايا الثلاث عند شارح المطالع فالذات الخالية

في الخارجية (١) وأعم منه ومن الفعل الفرضي في الحقيقية والذهنية فالموجبات بها الفعل الفرضي في الحقيقية والذهنية فالموجبات بهاج المعلمة المعلمة

(قوله فعل محقق في الواقع في الحارجية الح) (١) لم يقل فعل محقق في الحارج في الحارجية لان عقد الوضع في الحارجية لا يجب ان يكون صدقا خارجيا كعقد الحمل فيها بل قد يكون لان عقد الوضع في الحارجية لا يجب ان يكون صدقا خارجيا كعقد الحمل فيها بل قد يكون ذهنيا نحو بعض الممكن انسان أو جسم أو جوهر أو حار أو بارد. وكذا البكلام في الحقيقية كان عقد الوضع في الذهنية لا يجب ان يكون ذهنيا كعقد الحمل فيها بل قد يكون خارجيا كون كان حار ممكن فاختير الواقع الاعم من الحارجي والذهني كنفس الام

رافضية المحارجية عن اعتبار الفعل فيها أعم من الفرضي كالقضيتين الا تيتين حتى يشمل المركوب فيها الحمار الموجود (قوله كفقه الحمل) متعلق بالمنفى لابالنفى وكذا فى الآتى

عن المنوان يدخل في الموضوع اذا فرضه المقل موصوفاً به بالفعل فيدخل الرومي في مدخول كل إسود كذا أوالحمار في مركوب السلطان والفعل النفس الأمرى فقط عند عبد الحكم وأيده بعبارة الشفا فلا يدخل الرومي والحمار فمهما واعترض على الأول نوجوه منها ان مخالفة العرف واللفة باقية فانهما لا يحكمان بدخول الرومي في الحـكم المذكور وأنه لاثمرة لهذا الخـلاف في الأحكام أصـلا وأنما هو خلاف افظى فلا معنى للقول بعدم انعكاس الضرورية كنفسها وعدم انعكاس الممكنة واشتراط فعلية الصغرى في الشكل الأول عـلى مذهب الشيخ دون الغاراني ولنا الجواب عن الاول بأنهما يحكمان بالدخول بمــد الفرض لا قبــله فلا مخالفة لهما والثاني بانه إن أواد إنه لفظي وانه لا مُرة له بمــد فرض الاتصاف فغير مفيد أو قباله فممنوع كيف والأحكام الثلاثة مختلفة قباله والمصنف وافق المذهب الاول بالنسبة الى الحقيقية والذهنية . والاعتراضان متجهان عليه والجواب كما مر والثاني بالنسبة الى الخارجية . و مكن الجواب عنهما على رأى المصنف بان القضية الخارجيــة لـكونها أشرف اعتنى مها الشيخ بجملها غير مخالفة لهما وبني علمها الأحكام دونهما وبهذا يندفع القول بأن الفرق بينهماريها هو رأى الشبيخ عند المصنف تحكم (قوله لا يجب أن يكون) أي اتصاف ذات الموضوع توصفه لكن يلزم وجود ذات الموضوع حقيقمة في الخارج في المرجبة واعتباراً في السالبة (قوله كعقدالحمل) متعلق بيجب (قوله كما أن) الكاف للقران مرتبط بقوله لأن عقد الوضع (قوله الأعم من الخارجي) أي عموما مطلقا من الخارجي لشموله المفاهيم الذهنية الصادقة بخلاف الخارجي وعموما من وجه من الذهني لوجود الذهني بدونه في المفاهيم الذهنية الكاذبة وبالعكس في الأمور الغير المعقولة الثابتة مجبب نفس الامر واجتماعهما في الامور المعتمولة الشابنة بحسبها هذا اذا لم يعمم الذهن من المبادئ العالية و إلا كان

الكليات من الخارجية والحقيقية والذهنية كل منها أعم من وجه من الأخريين لصدق السكل فيما كان الموضوع موجودا في الخارج والذهن والمحمول ثابتا له في الوجودن نحو كل انسان حيوان وكل أربعة زوج وصدق الخارجية بدومهما فيما انحه مر العنوان والحريب العنوان ويربين المرازي المرزوج و وسدق المرزوجية بدومهما في العنوان ورس اذا المحصر والحديث في الخارج في بعض افراده الممكنة نحو كل مركوب السلطان فرس اذا المحصر في الفرس وصدق الحقيقية بدومهما فيما كان الموضوع مقدرا محضا والمحمول من عوارض الوجود الخارجي نحوكل عنقاء يطير وصدق الذهنية بدومهما فيما كان المحمول من المعقولات الوجود الخارجي نحوكل عنقاء يطير وصدق الذهنية بدومهما فيما كان المحمول من المعقولات الوجود الخارجية والحقيقية الثانية نحوكل انسان ممكن وكذا بين نقائضها أعنى السوال الحزئية الخارجية والحقيقية الشانية نحوكل انسان ممكن وكذا بين نقائضها أعنى السوال الحزئية الخارجية والحقيقية المنانية نحوكل انسان ممكن وكذا بين نقائضها أعنى السوال الحزئية الخارجية والحقيقية المنانية نحوكل انسان ممكن وكذا بين نقائضها أعنى السوال الحزئية الخارجية والحقيقية المنانية نحوكل انسان ممكن وكذا بين نقائضها أعنى السوال الحزئية الخارجية والحقيقية المنانية نحوكل انسان ممكن وكذا بين نقائضها أعنى المن المخروب المنانية نحوكل انسان ممكن وكذا بين نقائضة المنانية نموكل المنان المحمولة المنانية المنانية المنانية المنانية المحمولة المنانية المنانية المحمولة المحمولة المنانية المحمولة ال

(قال الموضوع) الحقيق (قال في الوجودين) بان يكون ذاتياً أو لازما ماهيا ولذا أورد مثالين (قال وقل الموضوع) الحقيق (قال في الوجودين) بان يكون ذاتياً أو لازما ماهيا ولذا أورد مثالين (قال وقت الخارجية) أي خارجية الشبيخ كل يقتضيه السباق و إلا فتكذب خارجية الفارابي في المثال المفروض كا يكذب فيه الحقيقية والذهنية مطلقا على مافيه المصينين في المقارات أخص مطلقا من الحقيقية وان كانت أعم من وجه من الذهنية لافتراقها عنها يحو كل ذار حارة فأمل (قال من الحقيقية) أي بدون الأخيرين (قال في الخارج) لاعتمار المدخول « وكتب أيضا أي بخلاف ما اذا بدونهما) أي بدون الأخيرين (قال في الخارج) لاعتمار المدخول « وكتب أيضا أي بخلاف ما اذا من مو كل مركوب السلطان جسم فانه مادة الاجتماع القضايا الثلاث أو ممكن فانه مادة افتراق الذهنية (قال مقدراً) فلا تصدق الخارجية (قال من عوارض الوجودي) فلا تصدق الخارجية (قال وكذا بين الخ) عوم من وجه

الذهني أعم مطلقا من الواقعي (قال من الخارجية) أي خارجية الشيخ لا الفارابي كما يشمر به المذال الآتي لافتراقها عن الحقيقية وكذا الكلام في جميع النسب الآتية (قال والذهنية) أي الحقيقية لأن الذهنية الفرضية بمتنع اجماعها مع الخارجية والحقيقية لامتناع موضوعها (قال نحوكل انسان) أشار بالمثالين الى أن اجماع الفلانة إنما يتصور فيما كان المحمول من الذاتيات أو لوازمها (قال فيما انحصر المنوان) بخلاف ما إذا لم ينحصر المنوان فقط نحوكل فرس مركوب السلطان فانها تكذب خارجية وحقيقية وذهنية أولم ينحصر الحركم فقط ككل مركوب السلطان جمم أو لم ينحصر اككل انسان حيوان فان هذين المثالين مادتا الاجتماع لها (قال والحركم) أي انحصر كل من المنوان والمحكوم به باعتبار الخارج في بعض الافراد المكنة للمنوان (قال مقداراً محضا) أي في الخارج فتكذب الخارجية (قال الوجود) أي فيكون الحركم بالموارض الوجود الذهني ولم يقل فيما سبق بدل قوله من عوارض الوجود من المعقولات الثانية) أي من الموارض الوجود الذهني ولم يقل فيما سبق بدل قوله من عوارض الوجود

والذهنية لصدق الحل في سلب بعض الأنواع عن بعض (٢) وسلب العوارض عن غير موضوعاتها نحو بعض الفرس ليس بانسان أو ضاحك لا في الخارج ولا في ذهن من الأذهان وصدق الخارجية بدون الحقيقية في سلب عوارض الوجود الخارجي عن الموضوع

نيباه الكليت فقط المان حيوان الح) القدمنا ان ثبوت الداتيات ولوازمها بحسب الوجودن أبيات وله نحو كل انسان حيوان الح) القدمنا ان ثبوت الداتيات ولوازمها بحسب الوجودن أبيان المتلفظ الدائية والمرازة والبرودة أو ذهنية أو فالمرازة والبرودة أو ذهنية كالحكلية والجزئية أو مشتركة بين الخارج والذهن كالزوجية والفردية فان سلب جميعها عن غير موضوعها صادق بكل من الاعتبارات الثلاثة كالا يخفي

(قوله لما قدمنا) علة لصحة المثالين (قال لصدق الكل) من تلك النقائض (قال بعض الأنواع) أو الأجناس أو الفصول (قال وسلمب العوارض) أى الخوارج المحمولة (قال عن غير موضوعاتها) الطمعية و قاللا في الخارج) أى في الخارجية والحقيقية (قال ولا في ذعن) أى في الذهنية (قوله أو مشتركة) بان تكون عوارض ماهية (قوله صادق) لكذب نقائضها (قال بدون الحقيقية) أى فقط فان المثال المذكور اصدق الخارجية كما تصدق فيه الخارجية لعدم الموضوع كذلك تصدق فيه الذهنية لكون

الخارجي من المعقولات الأولى مع أخصريته وأنسبيته عاها لانها شاهلة للذاتيات ولوازمها (قال في سلب) أي في القضية التي سلب فيها بعض الخوفيية تسامح وكذا فيما يأتي (قال بعض الانواع) لم يقل أو الاجناس والفصول لأنه لايصدق على الاطلاق لصدق كل حيوان جسم وكل ناطق حساس فلا بد من تقييدها بالمتباينة و عا يكون المحمول أخص من الموضوع بخلاف الانواع الحقيقية لتباينها دائما (قال عن بعض) أي عن بعض أفراده لاعن نفسه و إلا لكانت قضية طبيعية لاجزئية (قال موضوعاتها) الأولى معروضاتها (قال بعض الفرس) مشعر بان المراد بالانواع الطبيعية الحقيقية (قوله سواء كانت) دفع لما يتوهم من المثال من تخصيص العوارض بالخارجية (قوله خارجية كالحرارة) في غينة لدصدق السالبة الخارجية والحقيقية بتوجه الذفي الى عقد الحمل قفط إن وجد الموضوع.وفي الذهنية بتوجهه الى المحمول وعقد الحمل في الثلاث (قال وسلب عوارض) أي في قضية حكم فيها بسلب الخوها منهو معروض بنحو بعض الهنقا، ليس بكاتب فانه تصدق حقيقية أيضاً إلا أن يحمل الموضوع على ماهو معروض لذلك العارض على تقدير وجوده فلو قال عن معروضها المعدوم الح لكان أولى

فالطبيعيم

المعدوم في الخارج نحو بعض العنقاء ليس بصيرا في الخارج وبدون الذهنية في سلب عوارض الوجود الذهني عن موضوعاتها نحو بعض العنقاء ليس بمكن في الخارج. وصدق الحقيقية بدون الخارجية في مثل بعض المركوبليس بفرس وبدون الذهنية في مثل بعض العنقاء ليس بمكن في الخارج. وصدق الذهنية بدونهما في سلب عوارض الوجود الخارجي عن موضوعاتها نحو ليس بعض النار بحارة في الذهن * وأما الوجبات الجزئيات فالخارجية أخص مطلقا من الحقيقية (١) وهو ظاهر (٧) و نقيضاها بالعكس لما في المختربة وأما العكس لما في المنظمة المن الحقيقية (١) وهو ظاهر (٧) و نقيضاها بالعكس لما في المنظمة المن الحقيقية (١) وهو ظاهر (٧) و نقيضاها بالعكس لما في المنطقة المن الحقيقية (١) وهو ظاهر (٧) و نقيضاها بالعكس لما في المنطقة المن الحقيقية (١) وهو ظاهر (٧) و نقيضاها بالعكس لما في المنطقة المن الحقيقية (١) وهو ظاهر (٧) و نقيضاها بالعكس لما في المنطقة المن الحقيقية (١) وهو ظاهر (٧) و نقيضاها بالعكس لما في المنطقة المن الحقيقية (١) وهو ظاهر (٧) و نقيضاها بالعكس لما في المنطقة المن الحقيقية (١) وهو ظاهر (٧) و نقيضاها بالعكس لما في المنطقة المن الحقيقية (١) وهو ظاهر (٧) و نقيضاها بالعكس لما في المنطقة المن المنطقة المن الحقيقية (١) و نقيضاها بالعكس لما في المنطقة المن الحقيقية (١) و نقيقة (١) و نقيضاها بالعكس لما في المنطقة المن المنطقة المنطق

(١) (قوله وهو ظاهر الخ) لان الموضوع المقدر الوجود اعم مطلقاً من الموضوع المحقق فني كل مادة يصدق فها للوجبة الجزئية الخارجية يصدق فها الموجبة الجزئية الحقيقية ولو السيتول وصف الخارجية موالدهنية بدون كمنبغية وصف كمنبنية موالدهنية بدون كخارجية المحمول المسلوب من الدوارض الخارجية (قالرو بدون الذهنية) أي فقط فان المثال الذي ذكره كما تصدقًا فيه الخارجية كذلك تصدق فيه الحقيقية (قال بدون الخارجية) أي فقط فان المثال الآتي تصدق فيه الذهنية أيضاً. ثم المراد بالخارجية خارجية الشيخ و إلا فالحقيقية على ماذكره المصنف لاتفارق خارجية الفارايي في نحو هذا المثال (قال وبدون الذهنية) لوقال سابقاوصدق الخارجية مع الذهنية بدون الحقيقية الح ومع الحقيقية بدون الذهنية الح وصدق الحقيقية مع الذهنية بدون الخارجية لاستغنى عن قوله هنا و بدون الذهنية الخ وعن قولَه الآتي وصدق الذهنية بدونهما الخ (قال من الحقيقية) مادة الاجتماع بمض مركوب السلطان فرس و بعض الانسان حيوان و بعض النار حارة ومادة افتراق الحقيقية بعض المنقاء طائر (قوله المقدر) كما في الحقيقية (قوله يصدق فيها) من غير عكس (قال بالعكس) مادة (قال نحو بعض المنقاء) تصدق خارجية لعدم الموضوع وذهنية لعدم كون المحمول عارضا ذهنياً (قال عن موضوعاتها) وحينتذ تصدق الخارجية بانتفاء الموضوع وظرف عقد الحمل. وكذا الحقيقية كما يشعر بهقوله الآتى و بدون الذهنيــة في مثل الخ اكن بإنتفاء الثاني فقط فلوقال بدل قوله و بدون الذهنية وممها بدون الذهنية لم يحتج الى ذلك القول الا تى (قال فى مثل بعض) أى فى سلب عوارض الوجود الذهني عن موضوعاتها (قال وصدق الذهنية) بانتفاء ظرف عقد الحمل (قال عن موضوعاتها) أى الموجودة في الخارج و إلا لصدقت الخارجية كالذهنية نحو ليس بعض المنقاء بطائر (قوله لا ن الموضوع) أقول هذا الدليل جار في الموجبتين الكلينين فينمغي أن بكون النسبة بينهماعموما وخصوصا مطلقًا لامن وجه كما سبق إلا أن يقال ههنا مقدمةمطويةهي إن انحصارالعنوان والحكم في بعض الأفراد الممكنة لا يؤثر هنا بجمل العموم بينهما وجهيا بخلافه فيما مركما يشير اليها قوله ولو انحصر * ولا يبعد جعله

وكل من الخارجية والحقيقية أعم من وجه من الذهنية لصدق الكل في نحو بعض الانسان حيوان وصدة ما بدون الذهنية في نحو بعض النار حارة. وبالعكس في نحو بعض الانسان ممكن (١) وكذا بين نقيضيهما أعنى السالبتين الكليتين الخارجية والحقيقية وبين نقيضها أعنى السالبة السابة في بيان العموم من وجه نقيضها أعنى السالبة الكلية النابة الكلية الذهنية (٢) ويظهر ذلك بالأمنلة السابقة في بيان العموم من وجه

انحه ر العنوان والحكم في بعض أفراده الممكنة نحو بعض مركوب السلطان فرس روس المحتمد العنوان والحكم في بعض مركوب السلطان فرس المحتمد الم

الاجتماع تحو لاشى من الانسان بفرس ولا شى من النار ببارد . ومادة افتراق الخارجية نحو لاشى من العنقاء بطائر (قال لصدق الحكل) من تلك القضايا الثلاثة (قال وكذا بين نقيضيهما) أى كا ان بين عيني الخارجية والحقيقية الموجبتين الجزئيتين مع عين الذهنية الموجبة الجزئية عموم من وجه كذلك بين نقيضي الأواين مع نقيض الأخيرة عموم من وجه (قال ويظهر ذلك) أى العموم من وجه بين ذينك النقيضين وهذا النقيض بالامثلة السابقة. فادة الاجتماع لا شي من الفرس بانسان ومادة افتراق الخارجية مع الذهنية عن الحقيقية عن الذهنية لا شي من العنقاء ببصير في الخارج ومع الحقيقية عن الذهنية لاشي أن الذهنية لاشي أن الدهنية لاشي أن المناق ومادة افتراق الخارجية مع الذهنية عن الذهنية لاشي أن المناق ال

مرتبطا بالمفرع عليه لابالتفريع فلاحاجة الى طيها (قوله فى بعض أفراده المكنة) لأن صدق الجزئية لايتوقف على ثبوت الحريم لجيع الأفراد الممكنة فى الحقيقية بخلاف السكطان (قوله بحو بعض مركوب الله الله الله النوع) أقام الخام مقام المضمر لأن الضمير ان كان راجعاً الىكل لزم موافقة كل نوع لسكطان حوار (قوله بما المه فى النوع) أقام المظهر مقام المضمر لأن الضمير ان كان راجعاً الىكل لزم موافقة كل نوع لسكل نوع أو الى النوع لزم موافقته لنوع مبهم وكلاها فاسد . وحمله على كل نوع اعتبر النقيض له تسكلف (قال وكل من الخارجية) الأخصر وكل منهما (قال فى نحو بعض النار) أى فى ثبوت العارض الخارجي لموضوعه والمراد بنحو المثال الآتي ثبوت المقولات الثانية لموضوعها (قال فى نحو بعض الانسان) أى فيما كان الموضوع موجوداً فى الخارج والذهن وكان الحجول من ذاتياته (قوله يعنى كل من السالبة) يعنى ان المراد النسبة بين كل منهما و بين السالبة السكلية الذهنية ما ينه عومية كل منهما عوما من وجه مع أنه المطاوب (قوله أعم من وجه) أى مبان السالبة السكلية الذهنية مباينة جزئية متحققة فى

الحملية مطلقا انكان طرفاها وجوديين لفظا ومعنى تسمى محصلة نحو الانسان

السالبة الكاية الذهنية وان كان بين الأولين عموم مطلق (٢) (قوله ويظهر ذلك إلى آخره) أى يظهر كون كل من السالبة الكاية الخارجية والحقيقية اعم من وجه من السالبة الكلية الذهنية بتلك الأمثلة لصدق الكل في نحو لاشي من الفرس بانسان أو صاحك وصدق الخارجية والحقيقيه بدون الذهنية في نحو لاشي من الإنسان أوالعنقاء بممكن في الخارج وبالعكس في نحو لاشي من النار بحارة في الذهن فانظر

من العنقاء بمكن. ومادة افتراق الحقيقية مع الذهنية عن الخارجية لا شي من الفار بحارة (قال غير مثال المركوب) فانه لايصدق سالبة كلية أصلا بل يصدق نقيضها فيه أعنى الموجبة الجزئية من كل من الانواع الثلاثة * وكتب أيضاً إما مستثنى من الضمير المضاف اليه فى قوله اصدقها أو من مرجعها (قال والتحصيل) بالمعنى الاعم الشامل للبساطة (قال مطلقاً) موجبة أولا. محصورة أولا. خارجية أولا

ضمن العموم من وجمه فلا يرد أن هذا مناف لما سمبق من أن النسبة بين نقيضي العام والخاص من وجه تباين جزئي (قال غير مثال الخ) حال من الضمير في قوله الصدقها لكونه في معنى الفاعل يعنى أن مثال المركوب لا تصدق سالبة كلية أصلا لان قولنا بعض مركوب السلطان فرس صادق بكل من الانواع الثلاث وهو نقيض السالبة المكلية (قوله في نحو لا شئ) صدق المثال الأول بالخارجية والحقيقية لانتفاء ظرف عقد الحل كصدق المثال الثاني حقيقية . وصدق الثاني خارجية لذلك ولانتفاء وجود الموضوع كما أن صدق المثال الاخير ذهنية بتوجه النفي الي ظرف عقد الحل فقط (قال وجوديين) كأن المراد بالوجودي لفظا مقابل العدمي عمني العدم المضاف فزيد أعمى وجودي لفظا لا بمعني ما يدخل في مفهومه العدم للاستفناء حينتذ عن قوله معنى لأن وجودية اللفظ وعدميته تكونان حينتذ باعتبار المغنى فلا يرد أنه لا معني الحكون اللفظ من حيث هو وجوديا وعدمياً فيذبني ترك قوله لفظا * ثم أقول الواو بمنى أو . وقوله لفظا ناظر الى المحصلة الملفوظة وقوله معنى الى المحصلة المعقولة . والنسبة بين المحصلة كالمعدولتين عوم من وجه لاجماع الأولين في كل انسان حيوان والاخير تين في العقرب لا عالم وافتراق كالمعدولتين في العقرب لا عالم وافتراق

حيوان أو ليس بفرس والا فعدولة الوضوع أو المحمول أو الطرفين نحو اللاحمى جماد والعقرب لاعالم أو أعمى وقد تخص المحصلة بالموجبة منها . وتسمى السالبة بسيطة والفرق بين للوجبة المعدولة المحمول و بين السالبة البسيطة لفظى ومعنوى أما اللفظى فبأن الغالب في العدول مثل لا وغير . وفي السلب مثل ليس (١) و بتقديم دا بطة الايجاب على أداة السلب (قال و إلا) بأن كانا عدميين لفظا ومعنى جماً وتفريقاً نحو اللاحي لاعالم . واللا أعي لاجاهل والاعمى جاهل أو كان أحدها عدمياً كذلك والآخر وجوديا كأمثلة المتن ونحو زيد لا أعمى فالظاهر من كلامه أن ما اختلف فيه الطرفان أو اللفظ والمعنى في العدول والتحصيل ليس من أفراد المحصلة بلمن أفراد المعدولة (قال بالموجبة) أي بلموجبة التي هي قسم منها فالمحصلة اسم للمقسم والقسم كالتصور و وكتب أيضا فتسمى عصلة بلدى الأخص (قال وتسعى) أي حينة ذ (قال بسيطة) لبساطة طرفها بل محمولها بمنى عدم جمل طرف السلب جزأ منه (قال فبأن الغالب) أي فبأمر بن أحدها أن الغالب والثاني بتقديم رابطة الايجاب وتأخيرها (قال رابطة الايجاب) أي لفظا أو تقديراً

ملفوظة المحصلة عن معقولتها ومعقولة المصدولة عن ملفوظتها في زيد أعمى والعكس في زيد لا أعمى والمراد بالوجودي لفظا ما لم يجعل أداة الساب جزأ من أحسد طرفيها فيوافق تعريفهم المعدولة لفظا بما كانت الاداة جزأ من أحد طرفيها (قال أوليس بفرس) أي ليس هو . لا هو ليس لانه حينقذ يكون معدولة المحمول كما يلوح ممايأتي لا سالبته لأن المصنف لا يعتبرها . نعم يمكن أن تسكون سالبة على رأى المناخرين والمحتق الدواني (قال والا فمدولة الح) قد يقال إن قوله مصدولة الموضوع عمل وقوله المحمول عطف على المضاف معالمة على جزء العلم غير صحيح عو يمكن أن يجاب بانه معطوف على المضاف معتمد المضاف (هذا) ثم إنه لم يقل أو كامهما مع كونه أخصر لفلا برد أن العلم معدولة الطرفين لا معدولة كامهما وقال أو الطرفين) أى معدولة الطرفين الفظا أو معنى على سبيل منع الخلوسواء توافقا فيهما أولا . والتمعيم الثاني فأقسام كل منها ثلاثة وأقسامها تسعة والمجموع بسيطة) لبساطة الطرفين عي ظاهر المتن أو أحدها (قال المعدولة) أي معمولاً أو طرفاها (قال و بتقديم) خسة عشر (قل نحو اللاحي جاد) ترك مثال معدولة الطرفين نحو اللاحي لا عالم لهما به مما ذكره (قال مقتضي كلامه في الشرطيات أن هذا الفرق أغلمي فلو ترك الباء ليكون مدخلول الواو معطوفا على مافي حتر مقتضي كلامه في الشرطيات أن هذا الفرق أغلمي فلو ترك الباء ليكون مدخلول الواو معطوفا على مافي حتر قوله بان الغالب لكان أخصر وأولى (قال على اداة السلب) اطلاق رابطة السلب على اداته هنا مجاز ولذا لم يقل على رابطة السلب كاطلاق رابطة الا يجاب بخلاف ماسيق . ثم الباء داخلة على العلة الناقصة فلو ولذا لم يقل على رابطة السلب كاطلاق رابطة الناقصة فلو

فى المعدولة نحو زيد هو ليس بقائم و بتأخيرها فى البسيطة نحو زيد ليس هو بقائم * وبهذا يفرق بين موجبة الشرطيات وسالبتها. وأما المعنوى فبأن المعدولة حاكمة بوقوع ثبوت المحمول العدمى وهور بط السلب. والبسيطة حاكمة بلا وقوع المحمول الوجودى وهو سلب الربط * وأيضا السالبة البسيطة من كل نوع من الخارجية والحقيقية والذهنية أعم مطلقا من موجبته المعدولة المحمول لان صدق موجبة كل نوع يتوقف على تحقق الوجود

(١) (قوله و بتقديم رابطة الايجاب). قيد الرابطة بقيد الايجاب مع أنهم أطلقوها ههنا لان الرابطة في السالبة أداة السلب فليس فيها تأخير رابطتها عن أداة السلب بل تأخير رابطة الايجاب عنها كمالا يخفي

(قال وبهذا) التقديم للاهتمام لا للحصر والا فيمكن الفرق في الشرطيات بالأمم الأول من الفرق المهنوى أو اللفظي أيضاً فافهم (قال موجبة) أى التي أحد شطريها على سبيل منع الخلو بل التالى فقط سالبة وكأنه لم يقل بين الموجبة المعدولة التالى من الشرطيات للميل الى انه لا يجرى المعدول والتحصيل فيها (قال الشرطيات) أى المتصلة والمنفصلة (قال وأما الممنوى) أى الفرق (قال فبأن المعدولة) أى فبأمرين أيضاً (قال العدمي) لفظا ومعنى أو لفظا فقط أو معنى فقط (قال والذهنية) أى بقسمها (قال موجبة) أى سواء كانت معدولة المحمول أو محصلة وإن كان المحكلام في الأولى

تركما لثلا يتوهم استقلال كل من المتعاطفين بالفرق لـكان أولى (قوله فليس فيها) أى ليس فى السالبة تأخير الخ والا لزم تأخير الشي عن نفسه (قال وبهذا يفرق) ويلزم من هذا الفرق الفرق الفرق بالأمر الاول من الفرق المعنوى فان تقديم رابطة الايجاب فى الشرطيات المتصلة مثلا يفيد اتصال التالى المدمى وتأخيرها يفيد لاوقوع اتصال التالى الوجودى فظهر أن التقديم فى قوله وبهذا الاهتمام لا للحصر (قال الشرطيات) أى التى تاليها سالبة (قال وسالبتها) أى التى تاليها موجبة (قال حاكمة) أى ذات حكم أو محكوم فيها. وكذا ما يأتى (قال بلا وقوع) أى دالة على الحسكم به فان كان الباء للتحقق تحقق العام فى ضمن الخاص فالمراد بالحسكم اللاوقوع وبالدلالة التضمنية. أو صلة الحسكم فالمراد به العلم أو الفمل وبها الالنز امية. فالقول بأن الحسكم هذا باحد المعنيين الاخيرين ليس على اطلاقه (قال من كل نوع من الخارجية) من تقديم المعطف على الربط ان كانت كلة من للتبعيض و بالعكس ان كانت للنبيين (قال على تحقق الوجود) يعدى ان وجود الموضوع فى الموجبة الصادقة يلزم أن يكون بحسب نفس الأم

المعتبر (١) مع موضوعه في الواقع بخلاف

(۱) (قوله يتوقف على تحقق الوجود المعتبر إلى آخره) لم يقل يتوقف على وجود الموضوع كما قالوا للإشارة إلى تحقيق المقام بما يدفع الأوهام من أن همنا وجودين. أحدها الوجود المعتبر الذي يعتبره الحاكم مع الموضوع، وثانيهما الوجود بمعنى التحقق في نفس الأمر وينهما عموم من وجه إذ لا يلزم من اعتبار الحاكم وجود الموضوع وجوده في الواقع ولا من وجوده في الواقع أن يعتبر الحاكم ذلك الوجود معه . وقد يجتمعان فالوجود الاول مشترك بين الموجبة والسالبة ليلزم التناقض بينها كاعرفت وليمتاز السالبة الحارجية عن السالبة الحقيقية والذهنية وبالعكس

(قال مع موضوعه) الحقيق (قوله وجودين) ثانيهما صفة الأولى على ما يشهد به عبارة المتن أعنى على تحقق الوجود المعتبر الخ وكلاهما صفنان الهوضوع على ما في هذه الحاشية والا لم يكن بين الوجودين عوم من وجه له له له مصحة افتراق تحقق الوجود المعتبر في الواقع عن ذلك الوجود المعتبر فضمير وجوده في الموضوع الآتيين الموضوع لا لوجوده والحق أن التحقق في عبارة المتن اليس عبارة عن الوجود الثانى بل هو عمنى مطابقة الوجود المعتبر للواقع فالوجود الثانى المشار اليه في المتن هو الوجود الاصيلى المطابق له كافي الحاشية (قوله الوجود) الاصيلى (قوله عموم من وجه) أي محسب التحقق الاصيلى المطابق له كافي الحاشية (قوله الوجود) الاصيلى (قوله عموم من وجه) أي محسب التحقق

ويعتبره الحاكم بخلافه في السالبة فانه وان كان مما يعتبره الحاكم الا انه لا يلزم أن يكون بحسب نفس الأمر فالمراد بالتحقق في قوله على محقق الخ الوجود الواقعي المطابق بالفتح لما اعتبره الحاكم (قوله وجودن) يلزم اعتبارهما في الموجيدة وهما متحدان بالذات متغابران بالحيثية حينفذ فلا برد أن مقتضاه وجود الموضوع فيها بوجودين وهو باطل (قوله بمهني التحقق) أي محقق الموضوع لا الوجود والا لم يصح قوله وبينهما عموم الخولا ينافيه قول الماتن محقق الوجود لانه على حذف المضاف أي ذي الوجود وهو الموضوع أو من اضافة المطابق بالفتح الى المطابق كما أشرنا اليه (قوله ولا من وجوده) لو قال وبالمكس المحقق (قوله وقد يجتمعان) أي وقد يتحدان كما في موضوع القضية الموجبة فانه موجود بوجود واحد له حيثيتان * أحدها تحققه بحسب الواقع *ونانهما اعتبار الحاكم لذلك الوجود *وليس المهني أنهما أمران له حيثيتان * أحدها تحققه بحسب الواقع *ونانهما اعتبار الحاكم لذلك الوجود *وليس المهني أنهما أمران متفابران بالذات صادقان على شي واحد وهو ظاهر (قوله وليمتاز) أي باعتبار الموضوع كما أنه ممتاز عن الذهنية باعتبار عقد الحل (قوله وبالمكس) أي وليمتاز السالبة الحقيقية عن السالبة الذهنية وبالمكس الذهنية باعتبار عقد الحل (قوله وبالمكس) أي وليمتاز السالبة الحقيقية عن السالبة الذهنية وبالمكس

سالبته فيصدق السالبة البسيطة من الخارجية مع موجبتها المعدولة المحمول فيما وجد الموضوع في الخارج تحقيقا وانفك عنه المحمول فيه نحو كل انسان ليس بفرس أو لا فرس وبدونها فيما عداه سواء أمكن الموضوع

والوجود الذي يتوقف عليه صدق الايجاب دون السلب هو الوجود الثاني دون الاول فلا تدافع بين قولهم صدق السالبة لايتوقف على وجود موضوعها وبين قولهم الحكم في السالبة على الموضوع الموجود أي المقدر معه الوجود وان لم يتحقق في الواقع فاعلم ذلك إذ قد زل فيه أقدام كثير من الأعلام

(قوله أى المقدر) أى المعتبر (قال سالبته) فإن صدقها لم يتوقف على النحقق الواقع للوجود المعتبر مع موضوعه (قال فيصدق) شروع فى بيان مواد الاجتماع للسالبة البسيطة والموجبة المعدولة المحمول من كل من الانواع الثلاثة وموادً افتراق الأولى عن الثانية (قال فيما وجد) أى فى كل موجبة خارجية محصلة كاذبة باعتبار انفكاك المحمول فى الخارج (قال فى الخارج) أى بالفعل (قال نحوكل انسان) هـذا المثال يصدق

ولو قال وليمناز سالبة كل من الخارجية والحقيقية والذهنية عن الأخريين لـكان أخصر وشاملا الامتيازات السنة المتصورة هذا (قوله والوجود الذى الخ) لم يقل والنانى مختص بالموجبة الصادقة مع أنه أخصر وأوفق لتحققه فى بعض الـوالب والموجبات الـكاذبة (قال فيصدق السالبة البسيطة) أقول لو قال فيصدق السالبة البسيطة من الأولين والذهنية الحقيقية مع الموجبة المعدولة المحدول فيا أمكن الموضوع ووجد فى الخارج والذهن تحقيقاً وانفك عنه المحدول نحوكل انسان ليس بفرس أو لافرس وبدونها فيا لم يمكن وجوده فى شئ منهما نحو لا شئ من المحالات ببصير لـكفى فى بيان النسبة واستغنى عن هذا الى قوله الآتى ومن الذهنية الفرضية الح * وما يقال أراد التصريح بجميع مواد الافتراق ففيه أن من مواد افتراق السالبة الحقيقية نحو لا شئ من شريك البارى بممتنع ولم يذكره هوجمل الـكاف في قوله الآتى المتحار كا في سلب العوارض الخارجية عن المحالات اشارة اليه غير كاف فيه (قل فيا وجد الموضوع فى الح) الأخصر الأولى موضوعه (قل وانفك) أى انتفى ففيه نجر يد (قل عنه المحمول) سواء كان من العوارض الخارجية نحو لا شئ من النار ببارد أو الموارض الذهنية نحو كل انسان ايس بمتنع أو الذاتيات كذال المصنف أو لوازمها نحو الاربعة ليست بفرد (قال فها عداه) بوهم أنه لو وجد الموضوع فى الخارج نحقيقا المصنف أو لوازمها نحو الاربعة ليست بفرد (قال فها عداه) بوهم أنه لو وجد الموضوع فى الخارج نحقيقا ولم ينفك عنه الحمول فيه الصداق السالبة دون المعدولة الصدق قوله ماعداه عليه وليس كذلك المحدولة م

ولم يوجد فى الخارج تحقيقاً نحو لا شئ من العنقاء بجسم فى الخارج أو لم يمكن نحو ابس شريك البارى تعالى بصيرا فى الخارج ومن الحقيقية مع موجبتها المعدولة فيها أمكن الموضوع وانفك عنه المحمول على تقدير وجوده فى الخارج نحو العنقاء أو الفرس ابس بكاتب أو لا كاتب فى الخارج وبدونها فيها لم يمكن كما فى سلب العوارض

فيه سالبة كل نوع من الانواع النلانة باعتبار المحمول (قال ولم يوجد) بقي ما وجد وسلب عنه الموارض الدهنية كقولنا كل انسان ليس بممتنع في الخارج فانه تصدق السالبة السيطة من الخارجية في مادة الموجنة لا شيء من العنقاء بجسم) في التمثيل به اشارة الى افتراق السالبة السيطة من الخارجية في مادة الموجنة الشيء في من العناء بين المحمد والمناف المناف الموجنة الموجنة الموارض المحتقية (قال أو لم يمكن) كان الأولى نقدم هدا الشيء وكتب أيضا سواء سلب عنه المواوض الخارجية كمنال المصنف أو الذهنية كقولنا ليس شريك البارى بممتنع في الخارج ولو مثل مهذا حتى المحدن فيه اشارة إلى افتراق السالبة الحادث الموجبة الذهنية الكان أولى (قال محوليس شريك البارى) المنال الأولى المدولة والمنال الثاني تصدق فيه السالبة الخورة الموجبة والذهنية والمثال الثاني تصدق فيه السالبة الخورة الإجماع في الخارجية كشدق السالبة الخورة الإجماع في الخارجية كشدق الموالية الموضوع وكذا كل من القولين المؤرث على المثال الثاني قالة والمناد المؤرث وله المار في الخارجية المؤلم والمدولة) المحمول (قال فيها أمكن) هذا صادق على المثال الثاني والقول الثاني بعنه والمدولة المؤرث والمارك المؤرث والمارك المؤرث والمارك المؤرث والمؤرث المؤرث والمؤرث المؤرث والمؤرث المؤرث المؤرث والمؤرث المؤرث والمؤرث المؤرث والمؤرث المؤرث والمؤرث المؤرث المؤ

(قال ولم يوجد في الخارج) قد يقال بق من مواد الافتراق ما وجد الموضوع وسلب عنه العوارض الذهنية نحوكل انسان ليس بممتنع في الخارج ف كلامه غير حاصر لمواد الافتراق * أقول سيأتي من المصنف أن قولنا زيد لا ممكن تصدق خارجية والا لزم إرتفاع النقيضين لان الامكان الكونه ممقولا فانيا لايثبت اشئ في الخارج فاذكر من مواد الاجتماع (قال فيما أمكن الموضوع) سواء وجد في الخارج كا في المثال الثاني أو لم يوجد كما في الأول فظهر أن مادة إجتماع السالبة البسيطة والموجبة المعدولة المحمول من الخارجية مادة لاجتماعها من الحقيقية (قال وانفك عنه) فتصدقان باعتبارا نتفاء المحمول (قال أولا كاتب) هذان المثالان يصدقان سالبة خارجية لانتفاء عقد المحمل فيهما وقيد الموضوع في (قال أولا كاتب) هذان المثالان يصدقان سالبة خارجية لانتفاء عقد المحمل فيهما وقيد الموضوع في

الدكور لا دو الاحتماع في المنطقة المن

الخارجية عن المحالات نحو لا شي من الشريك ببصير في الخارج ومن الذهنية الحقيقية الخارجية عن المحالات عن المستود المستود

(۱) قوله فيما وجد الموضّوع بذاته في الذهن إلى آخره) تمماله ماهية حقيقية سواء وجد فيه محققا كما في الاربعة الموجودة في الذهن في أحد الازمنة أو مقدرا كما في كنه الواجب رويخ عبرارين من الذات الماهية تعالى على تقدير القول بامكان حصوله في الذهن وان لم يقع أبدا فالمراد من الذات الماهية

الموارض الذهنية نحو لاشي من الشريك بمتنع في الخارج ولو منه المبداحتي بكون فيه إشارة إلى افتراق السالية من الحقيقية في مادة الموجبة الذهنية لكان أولى (قال فيما وجد الموضوع) أى في كل موجبة محصلة ذهنية حقيقية كأذية لانتفاء المحمول (قل بذاته) أى ما هيته بلا واسطة فرض وجوده موجبة محصلة ذهنية حقيقية كأذية لانتفاء المحمول (قل بذاته) أى ما هيته بلا واسطة فرض وجوده الخارجي (قال نحو الأربعة الح كذا المثال المذكور لمادة اجتماعهما من الخارجية اعنى كل انسان ليس بفرس او لافرس في الذهن أو من الحقيقية اعنى العنقاء او الفرس ليس بكاتب أو لا كاتب في الذهن (قوله مماله) بيان الموضوع لأ للموصول قانه عمارة عن القضية (قوله ماهية) بمنى مامه الشي هو هو و يعدن المدومة المكنة والموضوعية الماهية المعدومة الممكنة وجبل الياقوت و بحرالز عبق وان كانت ماهية اعتبارية (قوله بامكان حصوله) هذا مبني على كالعنقاء وجبل الياقوت و بحرالز عبق وان كانت ماهية اعتبارية (قوله بامكان حصوله) هذا مبني على كالعنقاء وجبل الياقوت و بحرالز عبق وان كانت ماهية اعتبارية (قوله بامكان حصوله) هذا مبني على

أولهما ايضاً (قال الخارجية من المحالات) لو تركه وقال بعد قوله ببصير أو ممتنع لكان أولى للاشارة الى افتراق السالبة الحقيقية فيما كان المحمول من العوارض الذهنية ايضاً (قل وانفك عنه) أى فتصدقات المدم جواز اتصاف الموضوع بالمحمول (قال المحمول فيه) سواء كان من العوارض الخارجية أو الذهنية أو الماهية وكذا المحمول في مادة الافتراق أعم من هذه الثلاثة * وفي ذكر المثال بما يكون المحمول من العارض الماهي هنا ومن الدوارض الخارجية والذهنية في مادة الافتراق احتباك (قوله أو مقدرا) أى تقدير بمكن لامطلقا والا لم يحتج الى قوله على تقدير القول (قوله على تقدير القول) قضيته أن نحو الله تعالى واجب الوجود ليس ذهنية حقيقية على القول بامتناع حصوله في الذهن وهي مع منافاتها لنعريفها الماريستازم بطلان حصر القضية فيهاو في الذهنية الفرضية والخارجية والحقيقية (قوله فالمراد من الذات) همني قوله بذاته باعتبار حقيقته التي الخ و يمكن أن يراد الذات التي هي الموضوع الحقبقي والأنسب حينفذ أن يقول هنا ماله ماهية حقيقية أو فيما سبق مما هو ماهية الح وكانه للتذبيه على أن المفايرة

مي النياد السع

اولا وعلالمان سائرامكن وهديده فعدا واتشع المارين تعالي على فعد في تحرير

والموضوع ب

الغدبا كمان اه ولغد انساعه

م مستوال الم

خاللة الذهنية الحقيقية معه

او عاصبه بدولة وظرو موده الماجرة المحالات ببصير في الذهن أو بموجود في نفسه بذاته بل بواسطة الفرض نحو لاشي من المحالات ببصير في الذهن بواسطة الفرض ومن الذهنية الفرضية مع موجبتها المعدولة فيما وجد الموضوع في الذهن بواسطة الفرض وانفك عنه المحمول فيه كما في هذا المنال وبدونها فيما لم يوجد في الذهن اصلا نحو لاشيء

الحقيقية التي على تقدير حصولها في الاذهان تحصل بلا احتياج إلى فرض وجودها الحارجي بخلاف ماهيات المحالات كا تقدم فالراد من التقدير همنا هو الفرض المتعلق بوجوده الخارجي بخلاف ماهيات وبالفرض في قوله بواسطة الفرض هو الفرض المتعلق بوجوده الذهني الممكن وبالفرض في قوله بواسطة الفرض هو الفرض المتعلق بوجوده الخارجي المحال ولذا كانا متقاباين همنا من المعلق المرابعة المارية المارية

أن المراد بالمقدر الوجود المقدر تقدير امكان «ولو كانٍ أعهمن تقدير امتناع ليشمل كنهه تعالى على القول الممتناعة المحان أولى لأن قولنا الله تعالى واجب الوجود قضية ذهنية حقيقية على كل من النقو لين تأمل (قوله التي على) تفسير للماهية الحقيقية المرادة هنا توجوده اى الموضوع (قوله الممكن) اى بالاه كان الخاص وان كان الموضوع هو الله تعالى فان وجوده الذهني ممكن خاص (قال بذاته) أى لا تحقيقاً ولا تقديراً (قالبالواسطة الفرض) أى فرض وجود الموضوع في الخارج (قال ببصير) المحمول في المثال الأول من العوارض الخارجية وفي النابي من العوارض الذهنية ولذا أورد مثالين وقيد المحمول في المثال الأول من العوارض الخارجية وفي النابي من العوارض الذهنية ولذا أورد مثالين وقيد المحمول في المثاني بقوله في ونسه لأن بعض المحالات كالامور العامة المحمدة الوجود في الخارج حينقذ وجود بالوجود في الثاني بقوله في ونسه لأن بعض المحالات كالامور العامة المحمدة (قال فيما) أى في كل موجبة محصلة ذهنية الرابطي كقولنا شريك الباري ممتنع وزيد ممكن أو حادث (قال فيما) أى في كل موجبة محصلة ذهنية ورضية كاذبة باعتبار المحمول (قال بواسطة الفرض) مر تفسيره (قال في الذهن اصلا) أى لامع عدم متكون فرضية كاذبة باعتبار المحمول (قال بواسطة الفرض) مر تفسيره (قال في الذهن اصلا) أى لامع عدم متحكون فرضية كاذبة باعتبار المحمول (قال بواسطة الفرض) مر تفسيره (قال في الذهن اصلا) أى لامع عدم متحكون

الاعتبارية هنا بين المختص والمحتص به كافية أختار ماذكره (قال أو بموجود في نفسه) أي بالوجود المحمولي (قال وانفك عنه المحمول) أي محمول السالبة لأن محمول الممدولة ثابت لموضوعها وكذا فها من (قال كما في هذا المثال) أي في مادته (قال في الذهن أصلا) أي لا حقيقية ولا فرضا. وقد يقال بوهم أنها لاتفترق عنى الموجبة الممدولة المحمول فها وجد الموضوع في الذهن حقيقة كا في الأربعة ايست بفرد ولو قال بدل قوله أصلا فردا أي سواء وجد حقيقة أو لم بوجد أصلا لكان أشمل وأولى (قال محمول لاشي) يتجه أن عدم وجود المعدوم المطلق في الذهن فرضا ممنوع كيف وهو يقتضي عدم صحة الحكم عليه وتوجبهه بما في الحاشية ونحوه تكلف فلو قال و بدونها فها لم يوجد في الذهن فرضا نحو الأربعة ليست بفرد لكان أولى

اءولاجل ما ذكرم، سالبة لحل نفع اع مطرّ منرموجيت قالراه : من المعدوم المطلق بمعلوم ولذا قالوا السالبة البسيطة والمعدولة المحمول متلازمتان فيما وجد

(١) قوله لاشي من المعدوم المطاق إلى آخره) المعدوم المطلق ماليس له وجود أصلا لافي الخارج ولا في ذهن من الاذهان فلا يكون معاوما بالضرورة لاشتراط العلم بالوجود الذهني * ثُمُّ هذه القضية مشروطة عامة لان الراد أنه ليس بعاوم بالضرورة مادام معدوما مطلقا وهذا الحريج صادق وان كان معلومامتصوراً في هذه القضية بعنوان المعدوم المطلق

مَنْ عَمَرِهِ مُنْ الْمُومِوعِ وَلا مَع فَرضُهِ (قَالَ الْمُمَنَةِ النَّصِيةِ الْعَالَةِ لَيُّ) فَانَهُ يَكُذُب فَيهِ أَن يقالَ كُلُّ فَرضُهِ (قَالَ الْمُمَدُومِ الْمُطَاقِ لَيُّ) فَانَهُ يَكُذُب فَيهِ أَن يقالَ كُلُّ فرد وجد في الذهن بواسطة فرض وجوده الخارجي وصدق عليه الممدوم المطلق لا معلوم لانتفاء قيد الموضوع (قال بمداوم) أي بمنصور (قوله ماليس له إلى أي مالم يقع له شيٌّ من الوجودين سوا. امَّكُنَّ له وجود أولا فالمعـدوم المطلق اعم من الممتنع المطلق * وكتب أيضاً أي في شيُّ من الزمان أو بالنسبة إلى زمان مخصوص بناء عـلى أن ليس الراد بالممدوم المطلق الممدوم الدائمي (قوله وهذا) كَتْنُبُ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ عَلَيْهِ اللَّهِ عَلَيْهِ اللَّهِ عَلَيْهِ اللَّهِ عَلَيْهِ اللَّهِ اللَّهُ اللَّ المطلق (قوله في هذه القضية) السالبة (قوله بعنوان) بيانية (قوله المطلق) أي لا تفصيلا و بخصوصه

(قال عملوم) ولا يصدق أن يقال كل ممدوم مطلق لا معلوم لانتفاء قيــد الموضوع أعنى وجوده في الذهن (قوله ماليس له) مقتضى قوله الآتى فلا يكون معلوما بالضرورة أن المعنى ما امت:م له الوجود الخارجي والذهني فيساوى الممدوم المطلق الممتنع المطلق وليس كذلك (قوله بالضرورة) قيد النفي لا المنفي لئـــلا يتوهم معلومية المعــدوم الطلق بالدوام (قوله بالوجود الذهني) صلة الاشـــتراط لا ااملم (قوله ثم هذه القضية) دفع لما يقال إن مثاله فاســد لان موضوعه إما متصور أولا وعلمهما عتنع سلب المعلوم عنه لان كل متصور معلوم والحسكم على الشي يقتضي تصوره فيلزم من سلبه إجماع النقيضين واتصاف ذات الموضوع بكل من وصغى الموضوع والمحمول و بضده * هذا ولو أجاب بأن الممدوم المطلق قــد يتصور فيمرض له الوجود الذهني فهو من ثلك الحيثية معــلوم وموجود ومن حيث ذاته مجهول وقسيم للموجود والحـكم علميه من الحيثية الأولى وصحته من الثانية لـكان أولى وبجرى نظيره في قولهم كل مجهول مطلق يمتنع الحـكم علميـه فتأمل (قوله مشر وطة عامـة) ايس المراد أنها مشروطة عامة دأيًا لمدم فهمه منها بل المراد أنها مشروطة عامة بالاطلاق العام لما قالوا أن المتبادر من القضاية المهملة الجهة الاطلاق العام الا في قضية موجبة عقد وضعها مستلزم لعقد حملها ككل كاتب متحرك الاصابع وسالبة عقد وضعما مناف له كما في لاشي من القائم بقاعد فالمتبادر العرفية العامة فلا يرد أن

الموضوع وكذا السالبة المعدولة المحمول اعم مطلقا من الموجبة المحصلة ومتلازمة معها فيما وجد الموضوع نحو ليس الانسان لاناطقا والانسان ناطق (تنبيه) قـــ يحكم بثبوت حكم السالبة لموضُّوعها كان يقال اجتماع النقيضين هو ليس بصيرا عني انه متصف

ههنا بأن يقال كلما كان الشيُّ معدوما مطلقاً يلزم ان لايكون معلوماً وان امتنع طرفاً هذه الشرطية في الواقع كما لا يخفي الأيخف

بل بعنوانَ المعدوم الطلق (قوله رمشروطة) صغرى (قوله هي حملية) كبرى (قال والمعدولة المح.ول) أى في كل نوع (قال السالبة الممدولة) أي في كل نوع (قال المحصلة) أي من ذلك (قال ومتلازمة) الأوكى وملازمة لها لأن التفاعل لايسند إلا إلى متعدد (قَالَ فيما وَجد) أي بالوجود المُعتَبر في موضوع ذلك النوع (قال قــد بحكم بثبوت) أى بوقوع (قال حركم السالبة) بمعنى اللاوقوع فاضافنــه إلى السالبة اضافة الجزء إلى الـكل (قال ليس بصيراً) هو

هــــذه القضية مهملة الجهة فلا معنى للحكم بأنها مشروطة عامة لكن يتجه عليـــه أن مقتضى الاستثناء الثاني من قولهم المار تبادر العرفية العامة من قولنا لاشي من المعدوم المطلق عملوم لتنافى عقدى الوضع والحمل فيه (قوله مشروطة وصفية) يتجه بعد تسليم كونها في حكم المشروطة دون العرفية وكونها شرطية في الممنى أن الدليــل إنما يتم لو كان ماهو في حكم اللزومية مثلها في الانعقاد من طرفين كاذبين (قوله يلزم أن لايكون) أقام جهة النسبة الانصاليه مقام المحمول في الثالي للتنصيص عـلى انها في قوة المنصلة االلزومية لان الضرورة في الحمليات بمنزلة اللزوم في الشرطيات (قال ومتلازمة معماً) الاخصر الاولى الاوفق بما مر ومتلازمتان فيما الخ على أن في نسبة اللزوم الى أحدهما صريحا والآخر ضمنا ترجيحا بلا مرجح وكأ نه لذلك عدل عن الملازمة الى التلازم فلم يف بمراده (قال قد يحكم بثمبوت) وكذا بثبوت حكم الموجبة لموضوعها تقوية للحكم (قال حكم السالبة) أي حكم فيها والمراد به اللاوقوع فالظرفية ظرفيــة الكل للجزء ولا منافاة بين كونه حكما ومحكوما به لاختلاف الجهة والاخصر الخالى عن التجوز بثبوت السلب (قال إجتماع النقيضين الخ) معناه على ماقاله الدواني أن إجتماعهماشي سلب عنه البصر فالمحكوم به حقيقة هو ما حكم عليه بالسلب لاحكم السالبة والا لم يصح الحل لعدم اتحاد طرفيه ففي قوله بثبوت حكم الخ تسامح (قال هو ليس بصيرا) أي هو ليس هو فليس بصيرا عمني سلب البصر لا عدم البصر فلايرد أنه لافرق بين الموجبة السالبة المحمول وبين الموجبة الممدولة المحمول لتقديم رابطة الايجاب على

بعدم البصر وسماها المتأخرون موجبة سالبة المحمول وحكموا بأنها مسآوية للسالبة البسيطة واعم من الموجبة المعدولة المحمول حيث تصدق عند عدم الموضوع ايضا دون البسيطة واعم من الموضوع التحقيق موجبة معدولة المحمولة من الذهنية عنومور المرابع المعدولة المحمولة من الذهنية عنومور المرابع المعدولة المحمولة من الذهنية عنومور المرابع المعدولة المحمولة من الذهنية عنومور المرابع ال

(۱) (قوله لكنها في التحقيق الى آخره) لان مجو له احكالسالية وهو من النسب وكل نسبة معقول أن كا عرفت على المستوعد المعتول المستوعد المعتول المستوعد المعتول المع

(قال بعدم) وقوع البصر (قال للسالبة البسيطة) بل لاتفاير بينهما عندهم إلا باعتبار نبوت اللا وقوع الموضوع في الاولى و بعدم اعتبار نبونه له في الثانية (قال واعم) الأولى فتكون اعم الخ للعلم باعميمها من العلم بمساواتها للسالبة البسيطة (قل من الذهنية) أى الحقيقية ان كان الموضوع من الممكنات أو الفرضية ان كان من المحالات * وكتب أيضاً لامن الخارجية ولا من الحقيقية (قوله حكم السالبة) بعنى اللا وقوع فالاضافة إلى الكل (قوله وهولخ) كبركي (قوله من النسب) التامة (قوله وكل نسبة إلى كبرى ثانية وكتب أيضاً نامة أولا. وقوعاً أولا وقوعاً (قوله الممدولة) المحمول (قوله المقرب أعمى) كأنه احتراز عن شربك البارى لابصير أو لا كاتب فانه ذهنية ليس إلا * وكتب أيضاً أولا بصير

اداة السلب فيهما والفرق بذكر ايس في الأولى دون النانية أغلبي (قال بمدم البصر) هذا ملائم للممدولة والأوضح بلا وقوع البصر (قال واعم) عطف اللازم على الملزوم ولم يتل فتكون أعم مع أنه اظهر في الازدم اللاختصار (قال حيث تصدق) لأن الأتصاف بالله إعتبارى لاحقيقي فلا فرق بين انتفاء شيء تو وثبوت ذلك الانتفاء له إلا بالاعتبار فلا بردأن هذا يهدم قولهم ببوت الشيء الشيء فرع وجود المثبت له لانه مخصوص كما قاله عبد الحكيم عما كان الثبوت فيه حقيقيا (قال الكنها في المتحقيق) رد على المتأخر بن ورد المحقق الدواني في حاشية النهذيب قولهم وقال انها موجبة سالبة المحمول كما عليه المتأخر ون ولكنها ذهنية وليست عنزلة السالبة المحصلة المحمول في عدم اقتضائه وجود الموضوع فالمصنف المتأخر ون ولكنها ذهنية وليست عنزلة السالبة المحمول في عدم اقتضائه وجود الموضوع فالمصنف مخالف له وللمقاخر بن (قوله لان محمول) فيه اما أولا فلانه لونم فانما يتم على رأى الدواني اذ المصنف يقول إنهاممدولة المحمول فهو مفهوم عدمي وأما ثانيا فلانه بعد القول بأنها معدولة لامهني المتخصيص بكونها ذهنية اذ يكون خارجية وحقيقية على حسب المحمول لأن المحمول حيند مفهوم عدول هوم عدول هومه المرض خارجي كما يأتي التخصيص على رأى الدواني فتأمل (قوله خارجيه) لم يقل أو ذهنيه لأن العمى عارض خارجي كما يأتي فلا يكون محولها (قوله من المفهوم المدمى) صغرى الشكل الأول و كبراه أعني وكل مفهوم كذلك يقع محول فلا يكون محولها (قوله من المفهوم المدمى) صغرى الشكل الأول و كبراه أعني وكل مفهوم كذلك يقع محول

من غدر اعتبار النسبة فيه ولاجل ان الاداة فيها ليست لسلب النسبة الايابية سميت معدولة للعدول عن حقيقة أداة النبي الموضوعة لسلب النسبة * فَانَ فَلَمْ كَيفُ ثَمْتُ اللّهُ وَمُ لَغَيْرِهُ فَى الْحَارِجِ مُع كُونَ انْفُسَمَ معدوما في الخارج والثابت في الخارج يجب أن يميز من موضعة أن ثبوت الشي الشي في الخارج بمعنى المنبوت الرابطي المدلول عليه به بالحل انما يتوقف على وجود المثبت له فيه لاعلى وجود النابت فيه * ولا يندفع بان يقال قولنا في الخارج بمن المنابق الشي المنبوت الرابطي المدلول عليه في الخارج بمن المنابق ال

(قوله النسبة فيه) وكل مفهوم كذلك يصلح أن يكون محمول الخارجية والحقيقية (قوله للعدول) علة العلية (قوله أداة الذي) وجه التسمية لا يجب اطراده فلا يتجه أنا لا نسلم أن لا وغير مثلا موضوعان لسلمب النسبة حتى اذا لم يستعملافيه كانامعدولين عن معناها الأصلى (قوله فان قلت) منع للعقدمة المطوية لسلمب النسبة حتى اذا لم يستعملافيه كانامعدولين عن معناها الأصلى (قوله فان قلت) منع للعقدمة المطوية بسند أن الثيابت لشي في الخارج بحيب أن يكون ثابتاً فيه مع أن ذلك المفهوم عدمي إلا أنه أورد السند في صورة الدليل إشارة إلى قوته (قوله المفهوم) اللام للمهد أي المفهوم العدمي المذكور (قوله فالخارج) بأن يصلح محمولا للخارجية والحقيقية (قوله محمولا نفسه للح إشارة إلى صفري الشكل الثاني (قوله والثابت) بأن يصلح محمولا للخارجية والحقيقية (قوله محمولا نفسه للح إشارة إلى صفري الشكل الثاني (قوله والثابت) كبرى (قوله قلت) اثبات للمقدمة الممنوعة بإبطال السند بكونه منافيا لما تقرر في محمله (قوله ولا يندفع) ذلك الايراد * وكتب أيضاً أي لا يجاب عن الاعتراض المذكور باثبات المقدمة الممنوعة ببيان يندفع) ذلك الايراد * وكتب أيضاً أي لا يجاب عن الاعتراض المذكور باثبات المقدمة الممنوعة ببيان

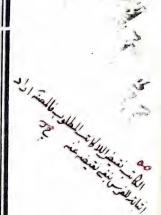
الخارجية والحقيقية مطوية (قوله من غير إعتبار) مشعر بأن المحمول في سالبة المحمول أمر اعتبر فيه النسبة لانفسها وهو كذلك خلافا لظاهر قوله لان محمولها الخ (قوله للمدول) على تقدير تسليمه في نحولا وغير يتجه عليه أنه لا يجرى في زيد أعى إلا أن يؤول بزيد لا بصير والأصل في وجه التسمية الاطراد فاللائق أن يقول سمى معدولة لأن الاصل في طرفي القضية المهنى الثبوتي فلما جعلا وجمل احدها عدميا فقد عدل بها أو فيها فاطلاق المعدولة عليها اطلاق صفة الجزء على الحكل أو حقيقة (قوله كيف ثبت) منع للحكبرى المطوية أو نقض شبهي لها باستلزامها فساداً وهو مخالفة ماتقر ر من أن الثابت في الخارج الخ (قوله مع كون نفسه) إشارة الى صغرى الشكل الأول وكبراه مطوية تقريره مفهوم العمى معدوم في الخارج وكل معدوم في الخارج لايثبت لغيره فيه * فقوله كيف ثبت اشارة الى النتيجة وقوله الثابت كبرى دليلها (قوله بمعنى الثبوت) أى الوجود الرابطي لا المحمول (قوله بالحل) أى حمل الشيء المذكورة من دايلها (قوله بمعنى الثبوت) أى الوجود الرابطي لا المحمول (قوله بالحل) أى حمل الشيء المذكورة من دايلها (قوله بمعنى الثبوت) أى الوجود الرابطي لا المحمول (قوله بالحل) أى حمل الشيء المذكورة من دايلها (قوله بالحمل) أى حمل الشيء

Elita of Selving Selvi

قيد المحمول لأقيد النبوت فيكون الحارح ظرفا لنفسه لألوجوده والموجود الحارجي ما كان الحارج ظرفا لوجوده لالنفسه ولذا لم يقتض قولنا زيد موجود في الحارج كون وجود زيد موجودا فيه كما حققه الشريف في حاشية المطول لانا نقول السكلام في القضية الخارجية الحاكمة بالنبوت الحارجي فلا محالة يكون قيدا للنبوت لاالمحمول فان قلت غاية ذلك جواز ثبوت العدى في الحارج المنابع المن

المراد من قولنا فى الخارج فى بيان معنى قولنا العقرب اعمى أو لا كانت مع تدليم السند المدكور والاعتراف به (قوله قيد المحمول) وهو اعمى أولا كاتب فى المنال المذكور (قوله لاقيد الثبوت) بل قيد الثبوت وهو قولنا فى الذهن مراد (قوله ظرفا لوجوده) فلا يلزم كون مفهوم العدمى موجوداً فى الخارج بل اللازم منه كون نفس الأعمى موجوداً فى الخارج وهو موافق الواقع (قوله الخارجية) أو الحقيقية الخارج بل اللازم منه كون نفس الأعمى موجوداً فى الخارج وهو موافق الواقع (قوله الخارجية) أو الحقيقية (قوله بالثبوت) لافى القضية الذهنية الحاكمة بالثبوت الذهبي وان لم يكن الثبوت مقيداً بالخارج بل كان مقيداً بالذهن يكون نحو العقرب اعمى او لا كاتب ذهنية فقط (قوله غابة ذلك) الجرواب المرضى (قوله فان الفرس) هذا حقيقة مقدمة واضعة * وكتب أيضاً تقريره أن الفرس باعتبار الوجود الخارجي

الأول على الثانى ايجابا فلا يرد أن الوجود المحمولى أيضا مدلول عليه أيضاً بالحمل لأنه يحمل فيه الوجود الشنقاقا على الثابت في نفسه (قوله لا قيد الثبوت) أى والثبوت مطلق الفظاً مقيد بقولنا في الذهن إرادة فتكون القضية ذهنية (قوله فيكون) الاوضح أن يقول بدله فلا يثبت المحمول لفيره في الخارج فلا يقع محول الخارجية والحقيقية أو يزيده بعد قوله لا لنفسه (قوله وجود زيد) أى حتى يلزم التسلس فلا يقع محول الخارجية والحقيقية أو يزيده بعد قوله لا لنفسه (قوله وجود زيد) أى حتى يلزم التسلس في الوجودات بنقل السكلام الى وجود وجوده (قوله الحاكمة بالثبوت) نبه به على أن المراد بالخارجية مقابل الذهنية الحاكمة بالثبوت الذهني لا مقابل الحقيقية فنقدير أو الحقيقية مستفنى عنه (قوله غاية مقابل الذهنية الجواب السابق بقوله قلت قد تقر ر أنه جواز ثبوت الح فلا يتم النقر يب لأن المدعى الضعنى في السكبرى وقوع ثبوت العدمي في الخارج والجواب يثبت جوازه (قوله في نحو زيد) مما الضعنى في السكبرى وقوع ثبوت العدمي في الخارج والجواب يثبت جوازه (قوله في نحو زيد) مما يكون الموضوع موجوداً وقوله الا تني فان الفرس الح أى نحوه مما هو موجود خارجا فارتبط الجوب يكون الموضوع موجود خارجا فارتباط لحل السكلام على الاحتباك (قوله فان الفرس) وكذا المقرب باعتبار بالسؤال * و مكن تحصيل الارتباط لحل السكلام على الاحتباك (قوله فان الفرس) وكذا المقرب باعتبار بالسؤال * و مكن تحصيل الارتباط لحل السكلام على الاحتباك (قوله فان الفرس) وكذا المقرب باعتبار



بهذا الاعتبار لا كاتبا والا لارتفع النقيضان عن أص موجود وأيضا الموضوع ههنا أعنى

لا كاتب لأنه إن لم يمكن كاتباً عبدا الاعتبار كان لا كاتباً لئلا يذم رفع الدقيضين لكنه لم يكن كاتباً بداهة فكان لا كاتباً فالدليل استثنائي مستقيم فقوله فان الفرس الخ إشارة الى المقدمة الواضعة وقوله فيكون عبدا الاعتبار الخورد الخارجي اليس لا اعي والا فيكون عبدا الاعتبار الوجود الخارجي اليس لا اعي والا الى اللا كاتب وأما بالنسبة الى الاعمى فهو ان يقال العقيضان * ويتجه على قياس ما يأتي في جواب لكان بصيراً فيكون عبدا الاعتبار اعبى والا لارتفع النقيضان * ويتجه على قياس ما يأتي في جواب النقض أنا لانسام أنه بهذا الاعتبار العي والا لارتفع النقيضان * ويتجه على قياس ما يأتي في جواب النقض أنا لانسام أنه بهذا الاعتبار ليس لا أعي اذغاية ما يستازيه أن لايكون اعبى في الخارج بمعنى أن لا ينصف بالعمى فيه لا أن لا يتصف به في الواقع في الذهن (قوله باعتبار وجوده الخارجي) وكذا بالمنتبار وجوده الذهني (قوله فيكون) قد يمنع الملازمة بان يقال لانسام أن ويتمان الملازمة الاستمان المناب على تقدير عدم الصافع في المناب المناب على تقدير عدم المناب المناب المناب المناب المناب على تقدير عدم المناب المناب المناب على تقدير عدم المناب المناب على المناب المناب على المناب المناب على المناب على المناب على المناب المناب على على المناب على المناب على المناب على المناب على المناب على المناب

وجوده الخارجي ليس لا أعمى والالكان بصيرا فيكون باعتباره أعمى والا لارتفع النقيضان * وما يقال يتجه عليه أنا لانسلم أنه بهذا الأعتبار ليس لا أعمى اذغاية مايستاره أن لا يكون أعمى في الخارج بمه في الله المعمى فيه لا أن لا يتصف به ذه نما أعا يصح لوكان العمى من عوارض الوجود الذهنى كالامكان وسيصرح المصنف بخلافه (قوله والالارتفع) قد يقال يكفي لدفع رفع التقيضين اتصافه ذه نما اللا كتابة فلا يلزم من عدم اتصافه خارجا بالكتابة اتصافه فيه باللا كتابة * وأقول تقيض الخارجية موافق لها في الخارجية كما سيأتي في التناقض فاذا لم يصح شي من الموجبة والمعدولة خارجية إرتفع النقيضان وإن صدقت المعدولة ذهنية وكل من السؤال والجواب جار في قوله الا تي والا لارتفع النقيضان (قوله النقضيان) أي بمهنى العدول ولذا قيده بقوله عن أمم موجود (قوله وأيضا الموضوع) يعنى (قوله النقضيان) أي بمهنى العدول ولذا قيده بقوله عن أمم موجود (قوله وأيضا الموضوع) يعنى

الفرس موجود فالسالبة البسيطة الخارجية همهنا تستلزم الموجبة المعدولة المحمول الخارجية * فان قلت هذا جار في ثبوت مفهوم الامكان في الحارج مع أنه ليش اذ نقول زيد باعتبار وجوده الحارجي ليس لامكنا والالم يكن ممكنا بل واجبا أو ممتنعاً على بين الإنكار واجبا أو ممتنعاً على بين الإنكار والجبا أو ممتنعاً والالم يكن ممكنا والجبا أو ممتنعاً وهو محال فهو بهذا الاعتبار ممكن والالارتفع النقيضان عن أمر موجود

ن تعرف من الماهية (قوله هذا جار) نقض اجمالي (قوله الامكان) لزيد مثلا (قوله مع انه ايس كذلك) لانه من المعقولات الثانية التي هي من الموارض الذهنية (قوله اذ نقول) مقدمة واضعة حقيقية * وكتب أيضاً عند المعقولات التي التي المعقولات المعقولة المعتمدة والمعتمدة على المعتمدة المعت خلاصته أن زيداً باعتبار وجوده الخارجي متصف بالأمكان لأنه ان لم يكن بهذا الاعتبار مُتَصَّفاً باللَّا امكان كان متصفاً بالامكان لكنــه لم يكن بهذا الاعتبار متصفا باللا امكان فكان متصفا بالامكان أما الملازمة فلئلا يلزم رفع المقيضين . وأما وضم المقدم فلانه لوكان بذلك الاعتبار متصفا باللا امكان لكان متصفا بالوجوب أو الامتناع فقوله زيد باعتبار الخ إشارة الىالمقدمة الواضمة وقوله والالم يكن الخ دليلها. وقوله فهو بهذا الاعتبار الخ اشارة إلى المقدمة الشرطية .وقوله والالارتفع الخ دليلها (قوله باعتبار وجوده) كما باعتبار وجوده الذهني (قوله والا لم يكن) دايل المقدمة الواضمة (قوله بهذا الاعتبار) كما

أن إرتفاع النقيضين عمني العدول هنا يستلزم ارتفاعهما عمني السلب لأن هذه المادة مادة إجماعهما فهو إما من تنمة الدليل أو دليل ثان (قوله هذا جار) أي بلا تغيير فيما قبل * قوله وايضا فيكون نقضا اجماليا و بتغيير فيما بعده فيكون نقضا مكسورا (قوله ثبوت مفهوم) أى لموضوع ممكن موجود فى الخارج كلا يشوبه الدليل والالم يكن إرتفاع النقيضين محالا لانهما بمعنى العدول وارتفاعهما عن المعدوم جائز (قوله وجوده الخارجي) أي والذهني اكن خص الخارجي بالذكر لكون الكلام فيه قوله لانسلم قد يقال هذا الجواب لايجرى فما لونقض الدليــل المذكور بالوجود مع كونه معقولا ثانيا وعارضا ذهنيا بان يقال زيد باعتبار وجوده الخارجي ليس لا موجودا والا لم يكن موجودا بل معدوما فيكون بهــذا الاعتبار موجودا * وكذا اذا نقض بالامكان العام المقيد بجانب الوجود وبالقدم والحدوث والوحــدة والكثرة * وأقول جريان الجواب ظاهر بأن يقال لانسلم أنه باعتبار الوجود الخارجي ليس لاموجودا اذ غايته أن لايتصف بالوجود في الخارج لا أن لايتصف به في الذهن ليلزم كونه ممدوما الي آخر نظير ماذ كره المصنف وكيف يتوهم الفرق بين الامكان والوجود مع أن كلا منهما معقول ثان كمقابلهما من الوجوب والامتناع والعدم وقس عليه الجريان في البواق (قوله ايس لامكنا) أي بل هو لامكن في

وأيضا السالبة المعدولة المحمول مستلزمة للموجبة المحصلة فيما وجد الموضوع (قلت) لانسلم أنه باعتبار وجوده الخارجي ليس لاممكنا إذ عابة ما ستتازمه أن لا يكون ممكنا في المنسلم أنه باعتبار وجوده الخارجي ليس لاممكنا إذ عابة ما ستتازمه أن لا يكون ممكنا في الخارج بعني أن لا يتصف به الخارج بعني أن لا يتصف به في الواقع ولوفي الذهن حتى يلزم كونه واجبا أو ممتنعا كيف والامكان لما كان معقولا ثانيا لم يكن ثابتا لشي بحسب الخارج ولما لم يثبت مفهوم الممكن باعتبار الخارج فقد يثبت لم يكن ثابتا لشي محسب الخارج ولما لم يثبت مفهوم الممكن باعتبار الخارج فقد يثبت بنايا

باعتبار وجوده الذهني (قوله وأيضا) نقض مكدور الدايل الناني باجراء الذبية واسقاط مالا دخل له من البساطة والعدول والتحصيل فافهم (قوله قلت) منع لدهده الواضعة بسند أنه مجوز أن يتصف ريد بحسب الخارج باللا امكان واللازم منه عدم اتصافه بحسب به بالامكان لاعدم اتصافه بالوجوب والامتناع كا لزم اتصافه تعالى بالوجوب من عدم شي من الوجودين به حتى يلزم اتصافه بالوجوب والامتناع كا لزم اتصافه تعالى بالوجوب من عدم أتصافه بحسب أي منهما بالامكان عم إن منعالمقدمة الواضعة بعينه منع لصدق السالمة المعدولة المحمول أتصافه بحسب شي منهما بالامكان عم إن منعالمقدمة الواضعة بعينه منع لصدق السالمة المعدولة المحمول في المديل الثاني أيضاً في وكتب أيضا أقول هدا بالإيمان المعام المدير المعالى المدير المعالى المدير المعالى الما المقد بجانب المعالى المدير المعالى المدير المعالى الما المعالى المعالى

الخارج فلا يكون الامكان ثابتا فيه لزيد ولاتصدق السالبة الممدولة المحمول فلا تصدّق الموجبة المحصلة فقوله لانسلم الخ. جواب عن قوله وايضا السالبة الخ. وعماقبله (قوله أن لا يكون ممكنا) تعبير باللازم لأن هدنا معنى السالبة البسيطة لا المعدولة. فلو قال أن يكون لا ممكنا لكان أوفق (قوله حتى يلزم) فقوله والا لم يكن الخ ممنوع (قوله كيف والامكان) سدند المنع * وفيده إشارة الى جواب المقض

و*حوالمصبط* و

A Company of the Comp

فيقتضى صدقها وجود الموضوع في الذهن الله المرابة المرابق المرابة المراب

مفهوم اللا ممكن مهذا الاعتبار والا لارتفع النقيضان فالمفهومات العدمية قسمان قسم المنفوم اللا ممكن مهذه في المام المنفسة والمعرافية الملام المعمل أو مشترك بين الوجودين كاللا بصير المنابع المام المنابع المنا

(قوله كالاعمى) كأن منيشا جعل العمى من المختص بالوجود الخارجي هو أنه لكون استعداد البصر ما خوذاً في مفهو مهر لا يتصف به الأمور الممتنعة والمعدومة بل أنما يتصف به بعض الموجودات وذلك مأخوذاً في مفهو من لم لجواز اتصاف به باعتمار الحصول الذهني كاتصاف الواجب بالوجوب والقدم والأمور الموجودة بالوجوب والقدم مناه بلوجود والحدوث مع كون ذلك من المعقولات الثانية (قوله كاللا بصير) فأن العقرب والا كمه متصف باللا بصير بحسب الوجودين وان اتصف الرجل البصير به بحسب الوجود الذهني فقط والواجب تعالى متصف باللا ممكن الخاص بحسبهما وان اتصف الانسان مثلا به بحسب الخارج فقط (قال الموضوع) الحقيق

بالممارضة (قوله كالاعمى) أقول وجه جعله مختصا بالوجود الخارجي أن استمداد البصر مأخوذ في مفهومه وذلك الاستمداد لا يتصف به الشي باعتبار الحصول الذهبي و إلا لامكن عروض البصر ذها الذلك الشي لان معني الاستمداد لشي في ظرف إمكان عروضه المستمد في ذلك الظرف وهو محال * وليس نظير إتصاف الواجب بالوجوب لأن الاتصاف الخارجي به محال بخيلاف العمى (قوله فافهم) إشارة الى أنه يتجه عيلى جعل اللا ممكن من المشترك بين الوجودين أنه يستلزم إجماع النقيضين لأن زيدا متصف بالا كان ذهنا أيضا * وبجاب متصف بالا كان ذهنا أيضا * وبجاب بانه مشترك بينهما كان متصفا به ذهنا أيضا * وبجاب بانه مشترك بينهما بالنسبة الى غير ماهو معروض لنقيضه (قال فيقتضي) هذا وقوله الآتي و إن توقف يد لان على أن موضوع الموجبة الذهنية موجود في الذهن بوجودين أصيلي وظلى * وقد يستشكل ذلك يما كان محمولها منافيا لا وجود فيسه نحو كل مجهول مطلق متنع الحسكم عليسه ولذا ذهب التفتازاني الى أنه وإن كان موجبة لا يقتضي إلا تصور الموضوع حال الحسكم كالسالبة * و رد بانه بهدم قولهسم شئ لشئ فرع ثبوت المثبت له فالأولى أن يقال الوجود الظلى الذي هو مناط الحسكم تصوره بعنوان الموضوع والاصيلي وهو مناط الصدق الوجود الفرضي الذي باعتباره يصدق على افراده فعني المثال كل الموضوع والاصيلي وهو مناط الصدق الوجود الفرضي الذي باعتباره يصدق على افراده فعني المثال كل

حال اعتبار الحكم إن آنا فا آن وان ساعة فساعة وان دائمًا فدائم وهكذا بخلاف السالبة الذهنية وان توقف (١) العقاد الكل على جود الموضوع في الذهن حال الحكم

النزاللمربة، ﴿ فصل ﴾ الحلية مطلقاً لابد لنسبتها الايجابيه أو السلبية من كيفية الضرورة واللاضرورة واللاضرورة والدوام واللادوام والفعل والامكان في نفس الامر وتلك الكيفية تسمى مادة القضية

(١) (قوله انعقاد الكل) أى انعقاد جميع القضايا ذهنية كانت أو خارجية أو حقيقية موجبة كانت أو خارجية أو حقيقية موجبة كانت أوسالبة اذ لابد من تصور الموضوع وفى ذكر الانعقاد اشارة الى أن المتوقف الموضوع هو نفس الانعقاد لا الصدق والكلام فى النانى لافى الاول النعقاد لا الصدق والكلام فى النانى لافى الاول النعقاد لا الصدق والكلام فى النانى لافى الاول النعقاد لا الصدق المستولان المستولد المستولد المستولان المستولد المستولد

(قالحال اعتبار الحسم) أمَّ الوقوع (قال السالبة) البسيطة (قال انعقاد الكل) أى كل من الموجبة المعدولة المحمول من الذهنية والسالبة البسيطة منها كسائر الموجبات والسوالب (قال على وجود) أما بالكنه أوبالوجه لصادق (قال الموضوع) الحقيق (قال حال) أى حال مجرد اعتباره (قال الحسم) أى الاذعان (قوله إذ لابد) أى لانعقاد القضية مطلقا كامن أوائل القضايا من قول المصنف ولا تنعقد القضية أو قوله الموضوع) الحقيق في جميع القضايا (قوله المقضية أو الوجه كما من (قوله الموضوع) الحقيق في جميع القضايا (قوله في الثاني) أى في الفرق بين الموجبة والسالبة بحُسَبُ الموجبة (قال الحلمية) في جعل الحلمية مورد القسمة إشارة الى أن الشرطيات لاتكون موجهة (قال مطلقا) موجبة أو سالبة حقيقية أو خارجية أو ذهنية (قال الضرورة) أى الذاتية أو الوصفية أو الوقتية وكذا الدوام أعم من الذاتي والوصفي

ماتصور بعنوان المجهول المطلق وفرض صدقه عليه ممتنع الحسكم عليه فهو كسائر الموجبات في هدنن الوجودين (قال حال اعتبار الحسكم) أى الاذعان هوالمراد بالحسكم في القضايا الثلاث (قال لنسبتها) أى ولذا أتى بالظاهر (قوله من تصور) وهو وجود ظلى ومناط للحكم في القضايا الثلاث (قال لنسبتها) أى السكائنة بحسب نفس الامر ولا ينافي هذا توصيفها بالايجابية والسلبية لانه باعتبار حصولها في المقل (قال والفعل) فيه أن الفعل متحد مع اللا دوام وكذا الأمكان مع اللاضر ورة فينبغي تركهما إلا أن يقال ذكرها تنبيها على الاختلاف في التعبير لأن الغالب في المركبات هو التعبير عن ناني جزئها بالمفهومات العدمية وفي البسائط بالمفاهيم الوجودية (قال وتلك الكيفية) المادة مشتركة بين الطرفين والنسبة وكيفيتها لأن كلا منها جزء وعنصر للقضية قاله عبد الحكيم فلعله خص القسمية بالكيفية هنا إما لأن السكلام فيها أو لان عنصريتها الكونها لبعض القضايا خفية ينبغي بيانها (قال في الحلية) مستدرك

يركافي لولمب بخلاف للوصلات

The state of the s

فان لم يبين في الحلية كيفية النسبة تسمى مطلقة كالامثلة السابقة والا هو جهة ومابه البيان الديان المرد المرد النبية النبية النبية السببة النبية السببة النبية السببة النبية النبية النبية النبية النبية النبية النبية السببة النبية المادة أوغير مطابقين جهة وكذب المنط الدال على السببة النبية النبية النبية النبية الواقع يكون بعدم مطابقة الجهة للمادة فالموجهة الموجهة كا يكون بعدم مطابقة الجهة للمادة فالموجهة النبية النامة الخبرية مادام ذات الموضوع

(قال مادة القضية) وكذا عنصرها وكل من هدن الاسمين ليس مختصاً بالكيفية بل يسمى به كل من الطرفين والنسبة الاصلية الواقعية أيضا (قال من اللفظ) أى في القضية الملفوظة (قال الدال) أى بلا واسطة ان كان المراد على نفسها بلا واسطة ان كان المراد على نفسها المحتودة المحتودة المحتودة الله المحتودة المحتودة المحتودة الله المحتودة المحتودة الله المحتودة الله المحتودة الله المحتودة المحتودة المحتودة المحتودة المحتودة المحتودة المحتودة المحتودة القالم المحتودة المحت

(قال كيفية النسبة) أقام المظهر مقام المضمر تنبيها على أن المبين قد يخالف مافى نفس الأمر (قال على الكيفية النسبة) أى الكيفية الظلية التي هي جزء القضية لا الكيفية بحسب نفس الأمر فلا يرد أن دلالت علمها منافية لتجويز نخالفة الجهة للمادة * وقال عبد الحكيم المراد الكيفية بحسب نفس الأمر * ومعنى الدلالة أنه يقهم منه ثبوتها فيها سواه كانت ثابتة أولا (قال أو حكم العقل) فيه مسامحة لان الجهة هي الكيفية المعقولة التي حكم العقل بقبوتها قاله عصام * ثم إنه إما بالجر عطف على اللفظ لان الجهة هي الكيفية المعقولة التي حكم العقل بقبوتها قاله عصام * ثم إنه إما بالجر عطف على اللفظ وكونها مبنية المكونها كالمرآة لملاحظة المحكيفية الواقعية أو بالرفع عطف على ما * هذا وتوصيف اللفظ بالمطابقة باعتبار المدلول فلا يرد أنه لامعني لمطابقة اللفظ للمادة (قال مطابقين) ظاهر في أن التصور يكون مطابقا للواقع والخطأ إنما يقع في الحسك يكون مطابقا للواقع وغيره وهو مخالف لما تقر ر من أن كل تصور مطابق الواقع والخطأ إنما يقع في الحسك الضمني بان ماني الذهن مطابق للمادة مناف لتعريفه بعدم مطابقة النسبة للواقع * والجواب أن الجهة لكونها قيدا للنسبة يصدق عند عدم مطابقة المنسبة يصدق عند عدم مطابقة المورورة الح بالنسبة النامة المضرورية وكذا القيد (قال إن حكم فيها) أى حكم ضعفيا أو المراد بقوله بضرورة الح بالنسبة النامة النامة الضرورية وكذا القيد (قال إن حكم فيها) أى حكما ضعفيا أو المراد بقوله بضرورة الح بالنسبة النامة المضرورية وكذا

المنام ال

موجودا أو معدوما(١)فى الخارج تحقيقا فى الخارجية أو تقديرا فى الحقيقية أو فى الذهن فى الذهنية تسمى ضرورية مطلقة نحو كل انسان حيوان أو ليس بفرس بالضرورة مادام

(۱) قوله ملطم موجودا أومعد وما) زاد قوله أومعدوما لئلا يرد عليه ماورد على من توكه

العالى موجود لآن الوجود حينه ليس ضروريا في وقت الوجود بالنظر الى ذات الموضوع وإن كان المرورة بالنظر الله والمقابل الضرورة حينه هو الامكان في جانب المخالف بمني ضروريا بشرط الوجود و بالنظر الى العلة والمقابل الضرورة حينه هو الامكان العامى كا الشأتي فيكذب المحالف الفرورة في المسلم الوجود عن الجانب الموافق وهو المسمى بالإمكان العامى كا الشرطية ويعمر من وينه المفرورة في مركز تهما لا ويعمر من وينه المامي وان صدقا ضرورية بشرط المحمول لا الشرطية حتى مركز تهما لا الشرطية حتى مدخل فيه ذائك المثالان ويكون المقابل الامكان في جانب المحالف بمعنى سلب الضرورة بشرط الوجود عن المجانب المناف ويما ضرور وينه صدق نقيضهما المقينة بالاصكان العامى خلافا الوجود عن المجانب الموافق ولا ينافي كومها ضرور ورينين صدق نقيضهما المقينة بالاصكان العامى خلافا الوجود عن المجانب الموافق ولا ينافي كومها ضرور ورينين صدق نقيضهما المقينة بالاصكان العامى خلافا الموافق ولا ينافي كومها ضرور ورينين صدق نقيضهما المقينة بالاصكان العامى خلافا الموافق ولا ينافي كومها ضرور ورينين صدق نقيضهما المقينة بالاصلامي بانه لو كان المطرفة بن المحمول في كل كانب حيوان ضرورى الذات في وقت المكتابة (قال يجب له المحمول في جميع أوقاته فأنه يتجه عليه أن نبوت الذاتيات ولوازمها ضرورى للذات في وقت المكتابة (قال موجوداً) هدا في مطلق الموجهات وفي السوالب التي موضوعاتها موجودة وصدقها لانتفاء المحمول في على كانب حيوان ضرورى الذات في وقت المكتابة (قال موجوداً) هدا في مطلق الموجهات وفي السوالب التي موضوعاتها موجودة وصدقها لانتفاء المحمول في غيره من وقوله أو معدوماً في السوالب التي صدّقها كانتفاء المحمول في غيره من وقوله أو معدوماً في الموالب التي صدّون في المونوع (قوله وها زاد) أي المصنف على غيره من وقوله أو معدوماً في المهنف على غيره من

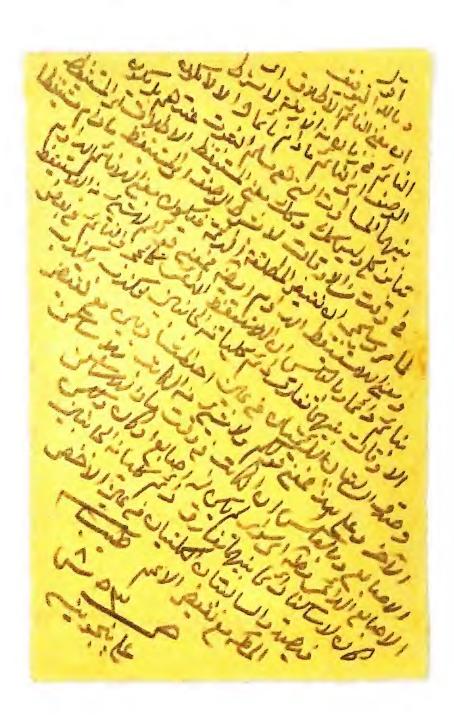
فيما يأتى (قال موجودا) اعترض بان نحو زيد موجود مما محوله الوجود وموضوعه غير الواجب تعالى من مواد الا مكان الخاص و يصدق عليه هذا التعريف فيلزم أن لا يكون ببن الضرورية والممكنة العامة المخالفة لها كيفا تفاقض * واجيب تارة بان المتبادر منه مغايرة المحمول الوجود وأخرى بأن مادام هنا المظرفية فيخرج عن التعريف لان الوجود في المثال ليس ضروريا في جميع أوقات وجود الموضوع وان كان ضروريا بشرطه واختار المحقق الدوائي الشرطية . وأجاب بأن النقيض للضرورة بهذا المعنى الامكان بمهنى سلب الضرورة بشرط الوجود وهو كاذب لا الامكان الذاتي مستدلا بانه لو كان للظرفية لزم انحصار الضرورة الذاتية في الازلية لان مالم بجب وجوده لم يجب له شئ في أوقات وجوده * و رده عبد الحكيم بان ثبوت الذاتيات للذات ضروري في زمان وجودها نحوكل إنسان حيوان بالضرورة مع أنه لا يجب وجودها (قوله ماورد) فيه أما أولا فلان المعتبر إعتبار وجود الموضوع لاوجوده بحسب مع أنه لا يجب وجودها (الما عن عرف الضرورية بذلك قصد الضرورية الواقعة في العلوم الحكية نفس الأمر * وأما ثانيا فلان من عرف الضرورية بذلك قصد الضرورية الواقعة في العلوم الحكية الباحثة عن أحوال الأعيان ولم يعتد بشأن القضايا الحاكمة على المهدومات. و بحث الأمور العامة متطفل الباحثة عن أحوال الأعيان ولم يعتد بشأن القضايا الحاكمة على المهدومات. و بحث الأمور العامة متطفل

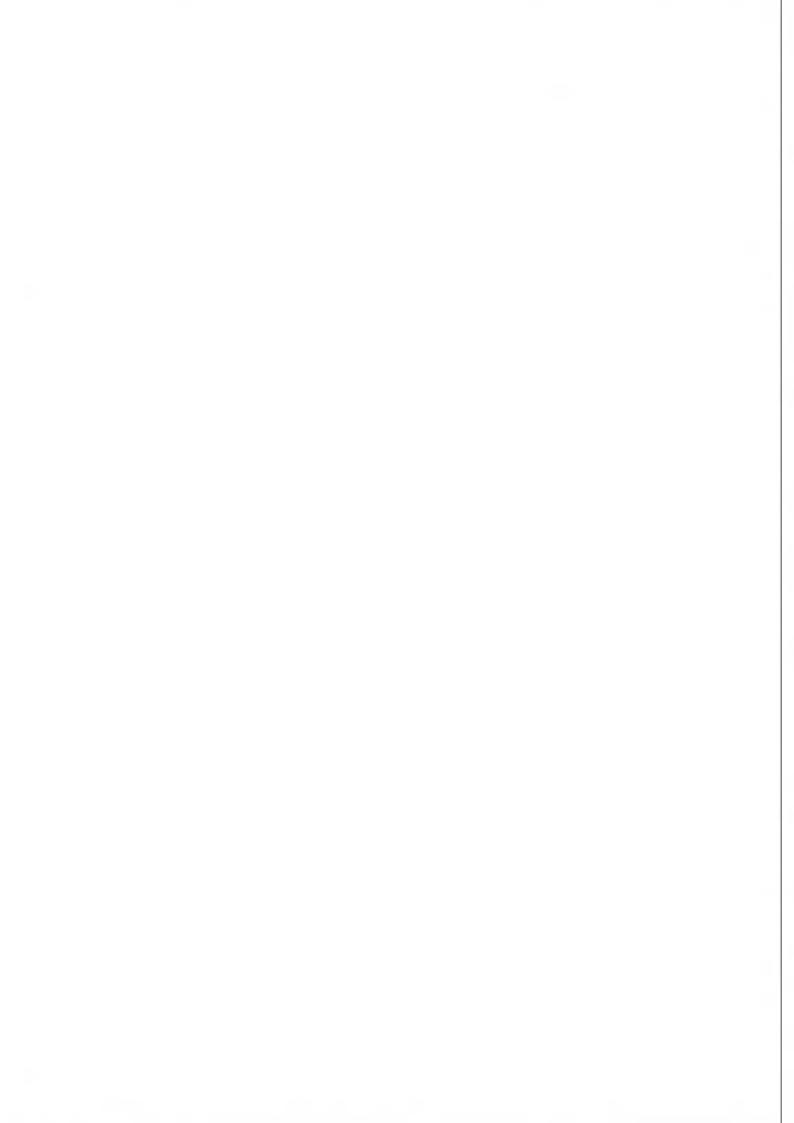
مري المستخد المستعاد ببصير بالفرورة ع لاوقع منوب البعرالديم بدؤم المستعاد فرور راب خير لابلائم فعر المطابق الما المتضافح الما المتضافح المستعاد المراكدة المستعاد ال

أنه لأيصدق على ضرورة السلب عن المعدوم نحو لاشي من المحال ببصير خارجية أو حقيقية لأن قوله مادام موجودا يقتضي وجود الموضوع سواء كان قيدا للنسبة أو لضرورهما أذ لم يقع ذلك القيد بالنسبة الى السالبة في حنر النفي بل السلب على كلا الاجمالين واقع في حنره بالناف القيد بالنسبة الى السالبة في حنر النفي بل السلب على كلا الاجمالين واقع في حنره بالماضية على الناسبة بين بين لما اقتضى ذلك لوقوعه في حير النفي حينتذ لكن كونه فيدا لتلك النسبة باطل كاحققه أبو الفتح في حاشية الهذيب وكذا الكلام في التعريفات لتلك النسبة باطل كاحققه أبو الفتح في حاشية الهذيب وكذا الكلام في التعريفات

المنطقيين (قوله لا يصدق) أى تمريف الضرورية المطلقة (قوله أو حقيقية) ولا شي من الهنقاء المنطقيين (قوله لا يصدق المنطقية) ولا شي من الممدوم المطلق عملوم ذهنية فان كلا من الأمثلة كاذبة مع كذب نقيضها بمصير خارجية ولا شي من الممدوم المطلق عملوم ذهنية فان كلا من الأمثلة كاذبة مع كذب نقيضها (قوله سواء) في عدم الصدق (قوله ذلك القيد) قال ذلك لا نالكلام في السالب واقعا في حنز ذلك القيد على الاحمال الثاني ظاهر لكونه في حنز الضرورة المظروفة لذلك القيد واما على الأول فمبني على أن المظروف كالنسبة في حنز الظرف كُقيدة مادام (قوله النسبة) وكذاالوقوع واما على الأول فمبني على أن المظروف كالنسبة في حنز الظرف كُقيدة مادام (قوله النسبة) وكذاالوقوع في ضمن اللا وقوع تأمل (قوله في حنز الذي) لكونه ظرفا لمدخول الذي (قوله لكن) استدراك لتوهم عدم الاحتياج الى زيادة قوله اوممدوماً تجمل مادام قيدا المنسبة بين بين (قوله كاحقهه الها عاصله انمادام في عند الشبة كل من الضرورية والمداعة لو كان قيدا المشبوت فلا يخواماً أن يكتنى في الممكنة والمطلقة العامتين النقيضية بين لمن الضرورية والمواقة كا وكيفا بالشبوت في الجلة كاهو المهروف فلا يكون بين موجبتهما النقيضية بين لمن وف فلا يكون بين موجبتهما النقيضية بين لمن الفروف فلا يكون بين موجبتهما ومعودة المنقيدة والمطلقة العامتين المنقية على تقدير المخالفة كا وكيفا بالشبوت في الجلة كاهو المهروف فلا يكون بين موجبتهما ومعودة المنقيدة والمطلقة العامتين المنقية المنقية والمطلقة العامة والمنقيدة والمطلقة العامة والمنقيدة والمولة المناوية والمناوية والمنا

أو مؤول بقضايا باحنة عن أحوال الاعيان كما قال المصنف في بعض رسائله * وأما ثالثا فلان تقييد ضرورة السلب بوقت الوجود يثبت ضرورة السلب مع عدم الموضوع بالطريق الاولى (قوله على ضرورة) أى على قضية حكم فيها بضرورة الح (قوله يقتضى) أى ولو حكم بأن السالبة الضرورية تقتضيه كما قاله بعضهم لم يكن بينها و بين الموجبة الممكنة العامة تناقض لكذبهما عند عدم الموضوع (قوله سواه كان) أى في الاقتضاء (قوله قيدا للنسبة) أى اللاوقوع في ضمن اللاوقوع تأمل (قوله اذ لم يقع) علمة لقوله يقتضى (قوله واقع في حيزه) المراد به عدم توجه النفي اليه و إلا لا يجه أن وقوع السلب في حيزه على الاحتمال الاول ممنوع سواء كان مادام ظرفية أو شرطية (قوله للنسبة بين بين) قيل لا يتمشى الا على مذهب المتأخر بن انتهى * وفيه أنه جار على مذهب المتقدمين أيضا لانها وان لم تدكن شطرا لكنها شرط عنده (قوله لوقوعه في حيز النفي) فيكون معنى المثال أن ثبوت البصر للمحال في وقت وجود الموضوع غير وانع بالضرورة (قوله كما حققه أبو الفتح) حاصله أن ما دام في الفرورية ان كان





موجوداً ولا شيُّ من المحالات بيصير في الخارج بالضرورة مادام معدومًا فيه أو بضرورتها

الانمة تأمل (١) (قوله بشرط الوصف) أي يحكم فيها بضرورة النسبة بشرط اتصاف ذات

وسالبى الأولين تنافض لجواز الجناع امكان وقوع النبوت أو اطلاقه في الجملة متم ضرورة لاوقوع النبوت أو دوامه في جميع أوقات الذات صدقا كل قر منخسف بالامكان أو بالاطلاق المام وبعض القمر ايس بمنخسف بالضرورة أو داعًا مادام الذات وكما أن يقيد النبوت فيهما أيضا بذلك القيد فلا القمر ايس بمنخسف بالضرورة أو داعًا مادام الذات وكما أن يقيد النبوت فيهما أيضا بذلك القيد فلا تصديقان في محوكل منخسف مطلم وكل قر منخسف مع صدق المشروطة والعرفية العامتين في المنال الاول والوقتيتين المطلقة بن المنال الثاني وتكون المطلقة مساوية الداعة مع أنه قد تقرر أن أعم الموجودات الممكنة العامة ثم المطلقة العامة (قال في الخارج) متنازع فيه لكل من الشقين وكذا قوله في الجنهات الممكنة العامة ثم المطلقة العامة (قال في الخارج) متنازع فيه لكل من الشقين وكذا قوله في المنال الذهن * وكتب أيضا صلة موجودا أو معدوماً بل وكذا في الذهن (قال تحقيقاً) تفصيل لقوله موجوداً في الخاسب ذكره عقبه (قال او في الذهن) أي تحقيقا أو تقديرا تحقيقا أو فرضاً تأمل (قال في الذهنية) النالانة (قال ولاشيء) مثال للضرورية المطلقة من الأنواع الثلاثة (قال ولاشيء) مثال للضرورية السالية من الخارجية والحقيقية دون الذهنية أحدم صحة قوله الثلاثة (قال ولاشيء) مثال للضرورية السالية من الخارجية والحقيقية دون الذهنية أحدم صحة قوله المنام مد وما في الذهن وأمامنا لها من الذهن وأمامنا لها من الذهن وأمامنا لها من الذهن الموروية بقسميها المنادم مد وما في الذهن وأمامنا لها من الذهن وأمامنا لها من الذهن المنابع من الذهن وأمامنا لها من الذهن المنابع من الموروية المنابع والموروية المنابع والمنابع المنابع والمنابع والمنابع المنابع والمنابع والمنابع المنابع والمنابع والمن

قيدا اللنبوت فاما أن يكتني في الممكنة المامة بالنبوت في الجلة فلا يكون بينهما تناقض لجواز اجتماع امكان النبوت في الجلة مع ضرورة لاوقوعه في جميع أوقات الذات فيا كان المحمول وصفا مفارقا ككل قرمنخسف بالامكان و بعض القمر ليس بمنخسف بالضرورة مادام الذات * و إما أن يقيد فيها النبوت بقيد مادام الذات فلا تسكون أعم من المشروطة والعرفية العامتين والوقتيتين المطلقتين لعدم صدقها في نحو كل منخسف مظلم وكل قر منخسف * أقول إن هذا الدليل جار في كون مادام موجودا قيدا للوقوع في و باطل . ولذا لم يتعرض له مع عدم الحاجة حينفذ الى زيادة قوله أو معدوما على أنه بمنزلة جزء العلم فتقييده به ممتنع وأنه يمكن الجواب على الشق الأول بحمل جميع أوقات الذات على معنى السكل المجموعي الكنه انما يتم اذا كانت كلة ليس بالنسبة الى قيد ماهام لعموم السلب وأما اذا كان لسلب العموم كما هو المتبادر فلا (قوله تأمل) وجهه جواز أن براد بقوله مادام ذات الموضوع موجودا دوام وجودها تحققا أو انتفاء أعنى احد الامرين في السالبة والاول في الموجبة فلا حاجة الى زيادة قوله أومعدوما (قال أو بضرورتها) عطف احد الامرين في السالبة والاول في الموجبة فلا حاجة الى زيادة قوله أومعدوما (قال أو بضرورتها) عطف احلى معممولى عاملين مختلفين من غير شرطه فاو ترك الباء لكان أولى ولا يبعد كون قوله فشروطة مرفوعا على معمولى عاملين مختلفين من غير شرطه فاو ترك الباء لكان أولى ولا يبعد كون قوله فشروطة مرفوعا على معمولى عاملين مختلفين من غير شرطه فاو ترك الباء لكان أولى ولا يبعد كون قوله فشروطة مرفوعا على معمولى عاملين محتلفين من غير شرطه فاو ترك الباء لكان أولى ولا يبعد كون قوله في شروعة مرفوعا

Se picking Warter out to be a served of the served of the

مادام وصف الموضوع فشروطة عامة إما بمعنى أن النسبة ضرورية بشرط الوصف ووقته

الوضوع بوصفه * ومعنى اشتراط الضرورة بالانصاف أن يكون للاتصاف به مدخل في رينه مدخل في رينه مدخل في رينه مينه مينه مينه مينه الضرورة و تتوقف هي عليه سواء كان مستقلا فيها كما في مثال تحرك الاصابع أولا كما في

فكة ولنا لاشي من الممدوم المطلق بمهاوم في الذهن مادام معديما فيه (قال بمهني) تفصيل لقوله أو بضرورها مادام الح لالقوله في المطلق بمهاومة عامة يشعر به كلامه في الحاشية تأمل (قال ووقته) الذي يدل عليه كلامه في الحاشية هنا وقوله الآني أي بشرط الكنابة في ذلك الوقت أن قوله ووقته عطف على مدخول الباء لاعلى الوصف وأن الباء بالنسبة اليه بمهني في (قوله بالاتصاف) الذي هو عقد الوضع في مدخول الباء لاعلى الوصف وأن الباء بالنسبة اليه بمهني في (قوله بالاتصاف) الذي هو عقد الوضع (قوله وتنوقف) أي تكون الضرورة معلولة للاتصاف (قوله تحرك الأصابع) قد يقال لا ممنى للكون تحرك الأصابع على المحرورة المنابة وضرورة اومع ذلك تكون الكينانة المعلولة عله وموقوفا علمها ضرورة التحرك بل ضرورة النحرك معلولة لعلة التحرك الاي تخلاله على معرورة النحرك معلولة لعلة التحرك الاي تخلاله على المنابع ال

(قال عمنى أن النسبة) يمنى أن مادام لتوقيت حكم عدة أبوت خبرها لاسمها وذلك التوقيت إما باعتبار المدخلية أو الظرفية الصرفة لحلم المائه الحكيم فقوله أن النسبة الخبيان الحسم الموقت بهاو تفصيل للمدن الأعتبارين لا لمهنى مادام فلا يتجه أنه فعل ناقص فوضعه لاحد الأمرين المذكورين ممنوع ولوسلم لزم استمال المشترك في النعريف (قال ضرورية بشرط) بان تنسب الضرورة اليجوع الذات والوصف وإن كان الحسم على الذات فقط وهذا مماد السيد قدس سره بان الموضوع في الشرطية بشرط الوصف مجموعهما * وقد يقال قضية قوله بشرط الح كون الضرورة للذات والوصف خارجا لأن الشرط خارج عن المشروط فلا تنسب الى مجموعها * وفيه أن المشروط هو الضرورة لامانسبت هي اليه (قوله ويتوقف) فسر المدخلية به ليصح التعميم الآتي (قوله سواء كان مستقلا) أقول التعميم بلم المدخلية لا يوافق هذا التعميم مع أن الملزوم مجموع الذات والوصف في لا يكون مستقلا فيها نعم المستقلا المجموع * و يمكن الجواب بان المراد باستقلال الوصف المحتمول في كل مادة وهو لا ينافي التعمير بالمد خلية نظرا الى عقد الوضع هذا * ومعنى علية المكتابة لتحرك الأصابع أنها علة للحكم بضرورته فلا بردان أم المدخلية بالعكس لأن تحركها علة فتحركها معلول وأثر لازم له (قوله أولاكم الحكتابة بالمني المصدري تحريك الإصابع على الوجه المخصوص فتحركها معلول وأثر لازم له (قوله أولاكم في لا في الح) مخصوص بالجزئية بخلاف المستقل فتحركها معلول وأثر لازم له (قوله أولاكم في في الح) محصوص بالجزئية بخلاف المستقل فتحركها معلول وأثر لازم له (قوله أولاكم في الح) محصوص بالجزئية بخلاف المستقل

وان لم يكن نفس ذلك الوصف ضروريا للذات في وقته نحو كل كانب متحرك الاصابع أو ليس بساكنها بالضرورة مادام كاتبا أى بشرط الكتابة في ذلك الوقت أو بمعنى

قولنا بعيض الحار ذائب بالضرورة مادام حارا وهو الدهن الحار والمقتضى لضرورة الذوبان المحرع الحرارة والدهنية لأمجرد الحرارة والالكان الحجر الحار ذائبا اليضا * وقوله ووقت المرازة الى أن الضرورة المذكورة في غير وقت الوصف لاتسمى مشروطة عنده كما اذا كان العنوان علة معدة للمحمول نحو كل حي مائت بالضرورة بعد كونه حيا لا مادام حيا وهو

(قوله والمقتضى) في قوة العدلة لصحة المثال (قوله أن الضرورة الله أي الضرورة المشروطة بالوصف ولوله في غير وقت) سواء كانت بعد الوصف كا ذكره المصنف او قبله كا اذا كان المحمول علة معدة المحكس مثال المصنف و كقولنا كل لحية بيضا، سوداء بالضرورة قبل كونه بيضا، (قوله اذا كالسخميس مثال المصنف و كقولنا كل لحية بيضا، سوداء بالضرورة قبل كونه بيضا، (قوله اذا كالسخوان) أي عقد الوضع (قوله علة معدة لحق الحل وظاهر أنه اذا كان علة معدة لعقد الحل كان علة معدة لعقد الحل كان علة معدة لعقد الحل كان علة معدة لفتر وريت والفارة وله كل حراتي وكل نائم مسته فظ بالضرورة بعد كونه نائما (قوله كان علة معدة الفرودة بعد المناه المناه على المناه على المناه المناه في المناه المناه المناه على المناه على المناه المناه على المناه المناه على المناه المناه في المناه المناه في المناه المناه في المناه في المناه المناه في المناه في المناه في المناه المناه في المناه المناه في المناه المناه في المناه في المناه المناه في المناه المناه في المناه المناه في المناه المناه في المناه في المناه المن

(قوله إشارة) أقول المتبادر من قولهم بشرط الوصف وجود الوصف عند الحريم على الموضوع فلاحاجة الى قوله ووقته لاخراج نحو المثال الآتى (قوله في غير وقت) نبه به على أن قوله ووقته في المتن مهطوف على مصب الباء وانها بالنظر اليه بمهنى في (قوله لاتسمى) والا لبطل قولهم المشر وطة بالمهنيين تنهكس مستويا حينية مطلقة لهدم صدق عكس المثال الآتى وهو بعض المائت حى بالفعل حين هو مائت هذا ولو قال ليست مشروطة الكان أولى (قوله معدة) ويلزم منه كونه معدا لضرورة المحمول (قوله نحوكل حى) أى حيوة مستفادة من الغير و إلا لانتقض بالبارى تعالى (قال و إن لم يكن) إشارة الى مادة إفتراق المهنى الأول عن الثاني مدوما ألى الكتابة مشالا لابدلها من علة فتكون ضرورى الشبوت لذات الموضوع في جميع أوقات ثبوتها فيكون أخص مطلقا من المهنى الثاني فمندفع بان النسب بين القضايا معتبرة بمجرد النظر الى مفهومها مع قطع النظر عن الأمور الخارجة (قال أي بشرط الكتابة) قد يقال تحرك الأصابع ربما يكون ضروريا لامر آخر كالارتعاش في لا تكون الكتابة الكتابة) قد يقال تحرك الأصابع ربما يكون ضروريا لامر آخر كالارتعاش في لا تكون الكتابة الكتابة) قد يقال تحرك الأصابع ربما يكون ضروريا لامر آخر كالارتعاش في لا تكون الكتابة المنابة) قد يقال تحرك الأصابع ربما يكون ضروريا لامر آخر كالارتعاش في لا تكون الكتابة المنابة وهوله المنابة والمنابة و المنابة و المنابة و المنابة و الكتابة و المنابة و المنابق و المنابق و المنابق و المنابة و المنابق و ال

العلمة والكرة عوده العوار معروطهم وجود العلمة والكرة عودما عدوجود العرار أنها ضرورية في وقت الوصف وان لم يكن للوصف مدخل في الضرورة نحو كل كاتب حيوان بالضرورة مادام كاتباً فبين المعنيين عموم من وجه إذ يتفارقان في هذين المثالين ويصدقان (١) معا فيما كان العنوان الذي له مدخل في الضرورة ضروريا للذات في وقته نجو كل انسان حيوان كل انسان حيوان

ظاهر (١) (قوله فيما كان العنوان الذي له مدخل الخ) فجميد ع الذاتيات ولو ازمها ولو ازم أحد الوجو دين مما له مدّخُل وَضَرُ ورَى في وَقَتْهُ فَلَمْ يَبْقُ هَمَاكُ

لا للشرطية فستميته مشروطة على سبيل المشاكلة (قال العنوان الذي) احتراز عن مادة افتراق المعنى الثانى (قال ضروريا) احتراز عن مادة افتراق المعنى الاول (قوله مما له مدخل) في مدخلية الناطق مثلا وكونه موقوفا عليه لضررة نحو الجوهر أو الجسم في قولنا كل ناطق جوهر أو جسم مثلا بالضرورة مادام ناطقا خفاء * ثم رايت عبد الحسم صريح بأن الناطق في كل ناطق حيوان لادخل له سندم لا نها ما تا ينها منه بنائه أبنيا رفيل بيم عنه بنائه أبنيا رفيل بيم عنه بنائه المناب على سندم لا ناطق حيوان الدخل له

شرطا لها * ويجاب بان الاشتراط بالنظر الى المثال أو الى أفراد السكاتب من حيث أنه كاتب (قال إنها ضرورية) بانكان المحمول ضروريا في ذاته لذات الموضوع أولم يكن لكن كان العنوان ضروريا لها ومستلزما له (قال فبين المعنيين) قد يقال المعتبر في المشروطة بشرط الوصف مجموع الشرطية والظرفية فهى أخص من المشروطة في وقنه لانه كلا كفت إحداهما في ضرورة النسبة كفتا فيها ولا عكس * وفيه أن مهني كفايتهما كون الوصف المنواني في وقت الاتصاف به علة لها وهو غير لازم من كفاية الظرفية فيها كا كاتب حيوان فالملازمة ممنوعة (قال في هذين المنالين) ولا يصدق في المثال الثاني أن الحيوان ضروري لذات الكاتب في وقت الكتابة بشرطها لعدم كونها شرطا للحوانية (قال و يصدقان) المعنوان أشاريه الى تحقق المهني الأول و بقوله ضروريا الى تحقق الثاني ولا يحفي أن تركيب أحد العنوان أشاريه الى تحقق المهني الأول و بقوله ضروريا الى تحقق الثاني ولا يحفي أن تركيب أحد القيدين مع العنوان تركيبا توصيفيا والا تحر إخباريا تحكم اذ لم يعلم أحدها قبل الا تحر مع وجوب العلم بالقيدة قب الماء للنفصيل أي جميع العنوان المانوان مماله مدخل في الضرورة وضروري للذات في بالقيد قب الماء المناف الماء المدخل للحساس في ضرورة الجسم وقد يقال مقتضي هذا أن المراد بالمدخلية الاستلزام و إلا لا تجه أنه لامدخل للحساس في ضرورة الجسم في قولنا كل حساس جسم والالم يتحقق ضرورة الجسم لشئ بدونه * وكلامه المار صريح في أن المراد في قولنا كل حساس جسم والالم يتحقق ضرورة الجسم لشئ بدونه * وكلامه المار صريح في أن المراد في قولنا كل حساس جسم والالم يتحقق ضرورة الجسم لشئ بدونه * وكلامه المار صريح في أن المراد في القوف وإن لم يستنازمها (قوله مماله مدخل) أي بشرط كون المادة مادة

الا العرض المفارق وهو قسمان . قسم ضرورى في وقته المهوضوع كما اذا لم يكن من افعاله الاختيارية وقسم ليس بضرورى في وقته كما اذا كان من افعاله الاختيارية فاذا كان العنوان من القسم الاول وكان له مدخل في الضرورة صدق هناك المعنيان معافى مثال اظلام كره يلعنه من القسم العوان مورياه بريادن المنابي المني ورياه الفرورة صدق المعنيان معافى مثال اظلام المنابي المني المنابي عالى المنابي كان من القسم الثاني فان كان له مدخل في الضرورة صدق المعنى الاول دون النابي كما في كل كاتب متحرك الاصابع اذ ليس الكتابة ضرورية المات في وقيها فضلا المنابي عن ضرورة التعمول التابي على كل كاتب حيوان المنابي عن ضرورة التحرك التابع لها والا فيصدق المعنى بالثاني دون الاول كما في كل كاتب حيوان المنابع عن ضرورة التحرك التابع لها والا فيصدق المعنى بالثاني دون الاول كما في كل كاتب حيوان المنابع عن ضرورة التحرك التابع لها والا فيصدق المعنى بالثاني دون الاول كما في كل كاتب حيوان المنابع عن ضرورة التحرك التابع لها والا فيصدق المعنى بالثاني حون الاول كما في كل كاتب حيوان

في ضرورة الحيوان بل قال أبو الفتح الظاهر أنه لادخل للانسان في ضرورة الحيوان بل الأمر بالمكس (قوله العرض المفارق) خاصة أو عرضا عاما (قوله الاختيارية) الاختيار المنسوب اليه في الموضعين أعم من اختيار موضوع العرض واختيار من أوجده فيه كالحرارة الحاصلة للما، بتسخين احد إياه ولذا بعل في الحاشية الثانية الانخساف العارض للقمر باختياره تعالى كا هو المذهب الحق أمراً اختياريا (قوله مدخل) أما اذا لم يكن له مدخل فيها كا في قولنا كل منخسف جسم بالضرورة مادام منخسفا فالصادق هناك هو المهني الثاني (قوله في الضرورة) أي ضرورة ثبوت المحمول (قوله فان كان) ويلزم من كون العنوان من القسم الثاني بان لا يكون ضروريا من مدخليته في ضرورة المحمول أن لا يكون ضروريا من مدخليته في ضرورة المحمول أن لا يكون ضروريا المحمول ضروريا في نفسه كا أنه يكزم فيما سسبق من كون العنوان من القسم الاول بان يكون ضروريا مع مدخليته في ضرورة المحمول أن يكون الحمول كالعنوان ضروريا في نفسه (قوله في الضروريا أي ضروريا في نفسه (قوله في الضروريا أي ضروريا في في الفرورة) أي عن كون التحرك التابع لها ضروريا فالاولى عن ضرورية الخ (قوله و إلا فيصدق) أي وان لم يكن للهنوان الذي من القسم الثاني مدخل في ضرورة ضرورية الخ (قوله و إلا فيصدق) أي وان لم يكن للهنوان الذي من القسم الثاني مدخل في ضرورة

الضرورية فلا يرد نحوكل إنسان كاتب (قوله من أفعاله الاختيارية) نسبته الى ضمير الموضوع تدل على أن الاختيار المنسوب اليه إختيار موضوع العرض لامايعمه واختيار من أوجد العرض فيه كافى الحرارة الحاصلة للماء بتسخين أحد إياه خلافا لما يدل عليه الحاشية التالية (قوله كا اذا كان) استقصائية والاخصر الأولى بان كان الخ وكذا فيا ص (قوله متحرك الاصابع) أى لذات الكاتب من حيث الكمتابة فلا يرد منع الليسية مستندا بضرورة ثبوته لبعض أفراده من حيث أنه ص متعش (قوله التابع الما) أى التابع ذلك التحرك لا كتابة في الضرورة فلا يتجه أن الكتابة مشروطة بتحرك الاصابع فيلزم جمل المتبوع تابعا * ولو قال التابعة لها لكان أولى تأمل (قوله و إلا فيصدق) أى و إلا يكن فيلزم جمل المتبوع تابعا * ولو قال التابعة لها لكان أولى تأمل (قوله و إلا فيصدق) أى و إلا يكن

وكل منخسف مظلم وبضر وربقافي وقت معين (١)

بالضروره اذ لامدخل للكتابة في الحيوانية (١) (قوله وكل منخسف مظلم بالضرورة الى آخره) ضرورة الانخساف والاظلام وقت حيلولة الارض بينه وبين الشمس مبنى على مازعمه الحكاء من كون الواجب تعالى موجبا في افعاله واما على ماذهب اليه المتكلمون وهو الحق من أنه تعالى مختار في جميع افعاله فلا ضرورة في شي منها لجواز خلق الاضاءة حينئذ ولجواز ازالة الحيلولة كالاضروة للكتابة في وقتها لكونها فعلا اختياريا يمكن تركه

عقد الحمل بان كان المحمول ضروريا مع قطع النظر عنه فيصدق الخ (قواه مبنى) تذكيره باعتباركون الضرورة عبارة عن الوجوب (قوله موجبا) قد يقال أن كونه ،وجبا عندهم لا يوجب كون الانخساف الضرورة عبارة عن الوجوب (قوله موجبا) قد يقال أن كونه ،وجبا عندهم لا يوجب كون الانخساف والاظلام ضروريين لجواز ترتيبها عن أمر الختياري هو الحركة فان الهلك عندهم مختار في حركته والاظلام ضروريين لجواز ترتيبها عن أمر الختياري هو الحركة فان الهلك عندهم مختار في حركته كاهو معلوم في محله تأمل (قوله فلا ضرورة) أي عقلمة مخلاف العادية (قال في وقت معين) سواء كان ذلك الوقت وقت الوصف العنواني أولا كان يقال كل قر منخسف وقت الانخساف خلافا لمن خص الوقت بالثاني وحكم بمباينة الوقتية للمشروطة (قال أوقات الموضوع) أي وجودا أو عدما تأمل خص الوقت بالثاني وحكم بمباينة الوقتية للمشروطة (قال أوقات الموضوع) أي وجودا أو عدما تأمل

الهنوان في قسمي العرض المهارق مما له مدخل في ضرورة ثبوت المحمول فيصدق الح فالديماف في قوله كا في نحو الح اشارة الى نحو قولنا كل منخسف جسم مما هو مثال القسم الاول والنفي متوجه الى قيد المدخلية لا الضرورة فلا يتجه منع الملازمة مستندا بجواز أن لا يكون المحمول ضروريا كما في كل كاتب ضاحك (قوله مبنى على) يعنى أن القمر في نفسه جرم كمد وكوذته صادرة من الله تعالى بالايجاب بناه على تحقيق مذهبهم ونوره مستفاد من الشمس فعند الحيلولة الحاصلة بحركة الغلك بزول نوره فيرى في ظلمته الاصلية فلا بردان كونه تعالى موجبا في أفعاله لا بوجب كونهما ضرور بين لجواز ترتبهما عن أمن إختياري هو الحركة لائن المترتب منها زوال النور لا الا ظلام والانخساف * نعم لو قبل بانهما زواله لا تجه فتأمل * بقي أنه لو حمل الاختيار فيما الحكتابة ضرورية في وقتها لأن الشي مالم يجب لم بوجد مذهبهم (قوله ليكونها فعلا) جواب عما قبل السكتابة ضرورية في وقتها لأن الشي مالم يجب لم بوجك بان معده عن معلوله * نعم لو كانت واجبة الوجود بالذات أو بالغير لنم وهو ممنوع ومر منا جواب الخرواليه أشار بالتأمل (قوله يمكن تركه) أي عدم فعله أصلا أو في بعض الاوقات ولو قال تركها في كل الموالية النار بالتأمل (قوله يمكن تركه) أي عدم فعله أصلا أو في بعض الاوقات ولو قال تركها في كل الموالية النار بالتأمل (قوله يمكن تركه) أي عدم فعله أصلا أو في بعض الاوقات ولو قال تركها في كل

عينه الحاكم منْ بين أوقات الموضوع فوقتية مطلقة أو فى وقت مالم يعينه وانه كان متعيناً فى نفسه فمنتشرة مطلقة نحو كل قمر منخسف او ليس بمضى الضرورة وقت الحيلولة أو فى وقت مامن أوقائه (١) أو بدوامها مادام الدات فدائمة مطلقة كمثال الضرورية أومادام الدات فدائمة مطلقة كمثال الضرورية أومادام

صه النظائة المن أن من زمانه فالدفع ماقيل إن الضرورة في وقت الوصف اعم مطلقا من الضرورة في وقت الوصف اعم مطلقا من النظامة المن النظرورة بالمن النال المن وردة بالمن النال المن موجودا الضرورة بشرط الوصف فتأمل (١) (قوله أو بدوام ا مادام الذات) أى مادام موجودا النظرورة بشرط الوصف فتأمل (١) (قوله أو بدوام المادام الذات) أى مادام موجودا أن النظر وردة بشرط النظر وردة بالمنال النظر وردة بالمنال

أو معدوما ولذا غير العثوان لئلا يرد عليه دوام السلب عن المعدوم على بحو ماسبق في علم المعدوم على بحو ماسبق في علم المعادم المادم الأرساني المعادم على المعادم المعادم

(قوله ولذا غير) أى ولاراده التعميم المذكور غير المصنف العنوان ولم يقل كغيره مادام الذات موجودا الكن الأوَّلَى أن يقول ولذا غير أسلوبهم تأمل (قوله لئلا برد) عاة للتعميم المذكور لاعلة للعلية ولا علة تغيير الاسلوب أذ عبارتهم أيضاً كذلك (قوله تغيير الاسلوب أذ عبارتهم أيضاً كذلك (قوله فتأمل كان وجهه ان مثل المثال الاول أنما يقيضي وجود الموضوع لولم تكن المشروطة في قوة الشرطية ويحتمل أن يكون اشارة الى أن المثال الثاني لأفرق فيه بين كونه دائمة وكونه مشروطة في المفهوم ويحتمل أن يكون اشارة الى أن المثال الثاني لأفرق فيه بين كونه دائمة وكونه مشروطة في المفهوم ويحتمل أن يكون اشارة الى أن المثال الثاني لأفرق فيه بين كونه دائمة وكونه مشروطة في المفهوم

وقت من أوقاتها الكان أوضح (قوله فاندفع) متفرع عن قوله كالا ضرورة الخ (قال عينه الحاكم) أى تعينا نوعيا وهو مابسبه تدكون أخص من المنتشرة المطلقة * ثم المراد التعين بغير العنوان فلا برد نقض التعريف بان بعض ما هو خارج عن النعريف كالمشروطة العامة بالمعنى الثانى داخل في النعريف فعلى هذا النسبة بينهما هي المباينة * وقد يقال بتعمم التعين وعليه ماسياني في بيان النسب (قال نحوكل قر) كلة كل لا يقتضى النعدد الخارجي كما مر (قال أو بدوامها) لم يذكر الدوام الوقتى والمنتشري احدم اعتبارهما مع أن الدوام في وقت غير معين هو الاطلاق العام حقيقة (قال كمنال الضرورية) فيه مسامحة أي كنظير مثالها (قوله ولذا غير العنوان أي عدل عن عنوان كلام غيره (قوله لئلا) علة العلة لا علة الملية وهو ظاهر (قوله برد عليه) بان يقال تعريف المدائمة غير صادق على نحو لاشي من المحال ببصير عما لا وجود لموضوعه خارجية أو حقيقية لاقتضاء قولهم مادام موجودا وجوده فان صدق دائمة بأن تصدق عند عدم الموضوع كان تعريفها غير جامع والا ارتفع التناقض بينها وبين المطلقة العامة اذ تكذب بعض عند عدم الموضوع كان تعريفها غير جامع والا ارتفع التناقض بينها وبين المطلقة العامة اذ تكذب بعض الحال بصير بالغمل لعدم امكان وجود الموضوع وقس عليه ما في تعريف الضرورية (قوله لكن يشكل) لا نفير الهذوان الدال على النعميم (قوله في مادام الوصف) لا يجابه وجود ذات الموضوع واتصافه لا نفير الفاد الدال على النعميم (قوله في مادام الوصف) لا يجابه وجود ذات الموضوع واتصافه لا نفياته المنافية الناسبة على النعميم (قوله في مادام الوصف) لا يجابه وجود ذات الموضوع واتصافه المنافع المنافعة المنافعة المنافعة المنافعة والمنافعة المنافعة المنافعة المنافعة والمنافعة المنافعة المنافعة المنافعة والمنافعة المنافعة المنافعة والمنافعة والمن

وليكن السالبة المشروطة والعرفية في مثل قولنا لاشي من الكاتب بساكن الاصابع وليكن السالبة المشروطة والعرفية في مثل قولنا لاشي من الكاتب بساكن الاصابع والضرورة أو بالدوام مادام كاتبا موقوفتين على وجود الموضوع كجميع سوالب الركبات ولا ضرو فيه بعد أن صدقتاً عند عدم الموضوع في مثل قولنا لاشي من المعدوم بطائر ولا ضرو في مثل قولنا لاشي من المعدوم بطائر

(قوله في مثّل قولناً) ثمن كل سالمة مشروطة أو عرفية كان وصفها المنواني من الموارض الخارجية (قوله موقوفتين) لان تقييد اللاً وقوع أو كيفيته ثمن الضرورة والدوام مثلا عاتصاف ذات الموضوع بالوصف الخارجي يقتضي وجود ذلك الذات المتصف به في الخارج ضرورة

بالمنوان ولو في السالبة لانه لا يقبل التعميم مثل مادام الذات وان قبلع بالتأوّ يل بان المراد بعدم الوصف عدمه لعدم الذات فلا يرد أنه كما يجوز التعميم فيه يجوز التعميم فيما هنا بان معنى ما دام الوصف ما دام موجودا أو معدوما أي بهــدم الذات فكيف يشكل الامر فيه (قوله فليكن السالبة) أقول خلاصة الاشكال أخذا مما ذكرنا أنه لا يصدق تمريفهما على نحو لاشئ من الممدوم بطائر خارجية أو حقيقية الهدم وجود الموضوع وامكانه فان صدق مشروطة وعرفية بان صدقتا عند عدمه كان تعريفهما غيرجامم والا ارتفع التناقض بينهما وبين الحينية المطلقة والحينية الممكنة لكذب بعض المعدوم طائر بالاطلاق الحيني أو بالامكان الحيني فقوله فلميكن الخ غـير مرتبط بالاشكال ودفعـه نهم لوكان الاشكال مجرد منافات اقتضاء صدقهما وجود الموضوع الهولهم صدق السالبة لايقتضى وجوده لاندفع به هذا وانه لم يدفعه بجعلها شرطية في المعنى كما أشار اليه سابقا لتوقفه عـلى كون العرفية في قوة الاتفاقية العامة دون الخاصة ليصح كون مقدمها كاذبا وهو ممنوع (قوله في مثل قولنا) أي مما كان الوصف العنواني من عوارض الوجود الخارجي (قوله موقوفتين) مناف لما مر من أن المشر وطة العامة متصلة لزومية بحسب المعنى لأنها صدقهما عندالخ لان قوطم السالبة لايقتضى صدقها وجود الموضوع مهملة فيكني اصدقه عدم اقتيضائه له في نحو المثال الاخير، وقد يقال يكني له عدمو في السوالب الغير الموجهة فني تقييد عدم الضرر بقوله بعد ان الخ تأمل وآلاً حسن جعل بعد بالضم وان بكسر الهمزة والمعنى لا ضرر في ما دام الوصف بعد القول بهذا التوقف اذا صدقتا الخ لأنه غير مقنض لوجود الموضوع عند منافات المنوان له هذا والحق أنه يقتضيه مطلقا لان معناه مادام ذات الموضوع متصفا به والاتصاف يقتضي وجود المتصف في الخارج كا في المثال الاول أو في الذهن تحقيقًا كما في لاشي من السكلي عتشخص أو تقديرًا كما في المثال الأخير واليه أشار بقوله فتأمل (قوله في مَثُل قولنا) ممما كان الوصيف العنواني مانعا عن وجود معروضه

الوصف فمرفية عامة كمثال المشروطة أو بفعليتها بمعنى خروجها الى الفعل أزلا وابداً

المنوع وينتاج المعدوما فتأمل (١) (قوله أزلا وابدا الح) اشارة إلى جهة الأحكام الغير الزرائيل مادام معدوما فتأمل (١) (قوله أزلا وابدا الح) اشارة إلى جهة الأحكام الزمانية نحو الله تعالى حى أو عالم بالفعل كما أن قوله أو في أحد الأزمنة إشارة الى جهة الأحكام الزمانية الحادثة في الزمان نحو زيد قائم بالفعل أو قاعد فلا يرد أن في أحد الازمنة مستغن عن قوله أزلا وأبداً فتأمل

(قال عمني خروجها) أي من القوة (قوله الغير الزمانية) أي الغير الحادثة في الزمان (قوله الى جهسة الاحكام) ومن هدد الاحكام بعضاء الله خالق ومحيي ومميت بالفعل (قوله فتأمل) كأن وجه التأمل أن الاحكام ومن هدد الاحكام العربية السبقة المستناء الله خلف المتعام العربية المعام العربية المعام المعام العربية المعام العربية المعام المعام العربية المعام العربية المعام المعام المعام المعام المعام العربية المعام على المعام المعام

(قال فهرفية عامة) لم يعتبر فيها اعتبارى المشروطة لأن الدوام لا يختلف باعتبار المدخلية والظرفية بخيلاف الضرورة (قال أو بفهلينها) فيه مسامحة لأن الجهة هو الفعل لا الفهلية وفى قوله بمهى الحجم المهام الدور فلو قال أو بفهلها بمه في تحققها أزلا الخراكان أولى (هذا) والحق كا قاله الرازى في شرح المطالع أن الفعل ليس كيفية النسبة لأن معناه وقوع النسبة والمسكيفية لابد أن تكون مفارة له وعد المطالع أن الفعل ليس كيفية النسبة لأن معناه وقوع النسبة والمسكيفية لابد أن تكون مفارة له وعد في الماطلةة من الموجهات لكونها في صورة الموجهة لاشنها ها على قيد بالفعل (قال أزلا) الأزل دوام الوجود في الماضي والأبد دواء في المستقبل فيتجه عليه أنه لامهني الخروج من القوة إلى الفعل فيها لاقتضائه سبق المدعم إلا أن يقال إن المسكلام من تقديم العطف على الربط * وقوله خروجها ناظر إلى المعطوف أو يحمل الخروج على مايهم النبوت (قوله نحو الله تعالى) نبه به على أن المراد بالغير الزمانية حكم غير الزمان لأن قدمه ليس وفاقيا وغير أجزائه وهو ظاهر فلا بد من اندر جهما تحت الأمور الحادثة في الزمان بتعميمه من الحقيق والوهمي فالمراد بالأزمنة مايهمه و إلا لانتقض التعريف بنحو الزمان كم متصل وكل يوم من رمضان واجب الصوم (قوله كما أن) المكاف للقران (قوله إشارة إلى جهة) يهني أن الفرض بيان القسمين صريحا لاضمنا وهو لا يحصل بقولنا في أحد الأزمنة فلا يرد مايقال إن ماذكره لا يوجب عدم الاستغناء لجواز أن يحمل الظرفية فيه على المقارنة بناء على أن ظرفية الزمان لشيء ماذكره لا يوجب عدم الاستغناء لجواز أن يحمل الظرفية فيه على المقارنة بناء على أن ظرفية الزمان لشيء

to order to the

أو فى أحد الأزمنة ولو مرة فطلقة عامة نحو كل حيوان متنفس بالفعل أو بامكانها بمعنى سلب الضرورة الذاتية عن جانبها المخالف لها فمكنة عامة نحو كل انسان كاتب بالامكان العاموهذه الثمانية هى البسائط المشهورة واعم الجمات الامكان العام. ثم الاطلاق العام ثم الدوام

(۱) (قوله كل انسان كاتب بالامكان العام إلى آخره) وثما يجب أن يعلم أن قولهم بالامكان في أمثال هـ ذه العبارة ان كان قيدا للنسبة كانت القضية ممكنة وان كان قيداً المحمول النبياء مناه من المعام المناه المعام ا

كذا بالفه ل (قال أو في أحد الازمنة) يخرج عن النهريف نحوهذا اليوم كذا الا أن يواد بالازمنة أعم من الحقيقية والوهمية تأمل (قال عمني سلب الضرورة) هذا على مذهب الجهور من أن امكان الشي من الحقيقية والوهمية تأمل (قال عمني سلب الضرورة) هذا على مذهب الجهور من أن امكان الشي سلب ضرورة خلافه وأماعلى مذهب البعض من أن امكان الشي سلب امتناعه همه ي سلب الامتناع سلب الامتناع الذي عند بالامكان (قال وأعم الجهات) أي عموما مطلقا (قال الدوام) أي الذاتي عن الجانب الموافق الذي قيد بالامكان (قال وأعم الجهات) أي عموما مطلقا (قال الدوام) أي

Miller of the Art of the State of the State

وأخصها الضرورة لكن الضرورة الوصفية بكيل من المعنيين أعم من وجه من الدوام الذاتى وان كان أخص مطلقاً من الدوام الوصفي وكل من الضرورتين الوقتةيين أعم من وجه من الذاتى وان كان أخص مطلقاً من الدوام الوصفي وكل من الضرورتين الوقتةيين أعم من وجه من الدوامين. وأما النسبة بين الضرورتين والدواهين فالضرورة بشرط الوصف أعم من وجه من سائر الضرورات وما في جميع أوقات الذات من الضرورة والدوام أخص

في الجدلة (قال وأخصها) أي مطلقا (قال الضرورة) أي في الجلة (قال الدوام) الذاني ما دة احماع الامور الثلاثة كيفية الحيوان المانسان ومادة افتراق المهنيين كيفية الاظلام المهنخسف ومادة افتراق المهنيين كيفية الاظلام المهنخسف ومادة افتراق الدوام الذائي كيفية الاظلام الدوام الوصني) لاجماع الدوام الذائي كيفية التحرك للملك (قال وان كان) أي كل من المهنيين (قال الدوام الوصني) لاجماع الامور الثلاثة في حمل الحيوان على الانسان وافتراق الثالث في حمل المتحرك على الفلك (قال وكل من الضروريتين) عطف على محل اسم لكن وليست الواو استثنافية لكون هذا الكلام أيضالدفع الوهم الحاصل من قوله واخصها الضرورة (قال من الدوامين) لاجماع الامور الإربعة في حمل الحيوان على الانسان وافتراق الاولين في حمل الانحساف على القمر والاخيرين في حمل المتحرك على الفلك (قال الانسان وافتراق الاولين في حمل الانحساف على القمر والاخيرين في حمل المتحرك على الفلك (قال وأما النسبة) غير الاسلوب بالنسبة الى هذه النسب الهدم سبق التوهم في الدكلام السابق لخلافها (قال وأما النسبة) أي كل نوعبن من أنواع الضرورة تأمل (قال والدوامين) الذاتي والوصني (قال من الضروريتين) أي كل نوعبن من أنواع الضرورة تأمل (قال والدوامين) الذاتي والوصني (قال من الضروريتين) أي كل نوعبن وربة الداتية قرفي وقت الوصف والضروريتين االوقنيتين مادة الاجماع سائر الضرورات) أي الفترورية الداتية قرفي وقت الوصف والضروريتين االوقنيتين مادة الاجماع سائر الضرورات) أي الفترورية الداتية قرفي وقت الوصف والضروريتين االوقنيتين مادة الاجماع

انهائها إلى الواجب بالذات ومع وجودها يجب وجود المهلول فيساويها . ويدفع بأن النسبة بينهما وكذا بين سائر القضايا بمجرد النظر إلى مفهومهما . كيف ولو اعتبرت الأمور الخارجية فيها لانحصرت في الضرورية الموجبة والسالبة لأن الحركم بالنظر إلى العلة إما واجب أو ممتنع . على أن انحصار علته فيها ذكر ممنوع لجواز اشتهالها في بهض المواد على الاختبار (قال وأخصها) لم يقل ثم الضرورة لئلا يفيد أنه بقي جههة تكون أخص من الضرورة (قال لكن الضرورة) دفع لما يتوهم من قوله وأخصها الح من أن الضرورة الوصفية سواء كان بشرط الوصف أو في وقنه أخص مطلقا من الدوام وتنبيه على أن المراد بالضرورة هي الذاتية بخصوصها ويمكن أن يقال مراده أن الضرورة أخص من الدوام الذاتية من الوام الذاتية من الشام ورقين الوقتيتين (قال وكل من الشرورتين) استئماف بياني لانحوى فلابرد أنه بأبي عنه كون هذا المكلام لدفع الوهم الناشئ من أن الضرورة من الضرورة (قال بين الضرورتين) أي النسبة بين كل ضرورة من الضرورات الأربع بل الخس إذا اعتبرت مع أخرى منها وكذا بين الدوامين انفسهما فلا يتوهم الاستدراك (قال من سائر) هدنا شامل للضرورة الذاتية فانها مع البواقي تصدق في نحوكل كاتب حيوان بخلاف الضرورة الشرورة الشارق الضرورة الذاتية فانها مع البواقي تصدق في نحوكل كاتب حيوان بخلاف الضرورة ورة الشارق المورة الذاتية فانها مع البواقي تصدق في نحوكل كاتب حيوان بخلاف الضرورة

State of the state

مطلقا مما فى بعضها كما أن ما فى وقت مخصوص أخص مطلقا مما فى مطلق الوقت. وقد تقيد باللا دوام الذاتى المشروطة والعرفية العامتان فتسميان مشروطة خاصة وعرفية خاصة نحو كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة أو دائما مادام كاتبا لا دائما بحسب خاصة نحو كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة أو دائما مادام كاتبا لا دائما بحسب الذات والوقتيتان المطلقتان والمطلقة العامة فتسمى وقتية ومنتشرة ووجو دية لادائمة نحو كل قر منخسف بالضرورة وقت الحيلولة أو فى وقت ما أو بالفعل لادائما وقد تقيد المطلقة

روموالدين براون الماق الفرورة كوفية التحرك للكاتب وافتراق تلك الضرورة كوفية المامر غير مرة ومادة الفرورة المورورة في وقت الوصف والضروريتين الوقتية بن الحيوان للكاتب (قال مما في بعضها) من الضرورة في وقت الوصف والضروريتين الوقتية بن المناطقة المن

بشرط الوصف * وبهذا يعلم أن قولهم الضرورة الذاتية اخص مطلقا من سائر الجهات ايس على اطلاقه (قال كما أنما الح) بوهم جرِ يان مدخول الكاف في كل من الدوام والضر ورة مع اختصاصه بالنانية فالأولى أن يقول إن الضرورة في وقت الخ (قال أخص مطلقاً) أي فكل من المشروطة في وقت الوصف والوقتية المطلقة أخص مطلقا من المنتشرة المطلقة .و يتجه أنه يمكن تعيين الوقت في الا خــيرة فتنعقد الوقتية المطلقة في كل مادة صدقت منتشرة كأن يقال في تنفس الحيوان كل حيوان متنفس بالضرورة وقت الاسترواح التام بلا مانع . وحمل عموم الأخيرة على ماهو بحسب المفهوم لو صح بعيد * بقي أن كلامه ساكت عن النسبة بين هذه المشروطة والوقتية المطلقة ومع أن النانية أعم مطلقاً من الأولى ففيه قصور (قال في مطلق الوقت) ظاهره أن المنتشرة المطلقة مأخوذة لابشرط التعيين فتصدق فما عين فيه الوقت وغيره وقوله المار أوفي وقت ما الخ مشمر بأخذها بشرط عدم التعيين فيتدافعان * وقد يقال إنها مباينة للوقتية المطلقة مفهوماً وأعم مطلقاً منها صدقافلكل منهما وجهة (قالباللادوام الذاتي) ويشترط في هاتين القضيتين حينتُذ مفارقة وصف الموضوع عنــه بالفمل (قال فتسميان) نشمر على وفق اللف وقضيته أن المشروطة الخاصة مثلا اسم المقيد والقيد خارج وليس كذلك كما يشمر به قوله الآتى وهذه السبيع من كبات الخ فغي كلامه مسامحة وقس علميه البواقي (قال لاداءً ــاً) ان كان مادام لتوقيت ثبوت المحمول كما عليه عبد الحكيم فدائما عطف علميه أو لتوقيت الضرورة فهو ممطوف على بالضرورة لاعلى مادام حتى يكون اللا دوام نفيا لدوام الضرورة ويتجه أنه مناف لقولهم بأنه إشارة إلى مطلقة عامة (قال المطلقةان) لو ترك القيد لالنبس بمركبتهما وهما لايقيــدان لئلا يلزم تحصيل الحاصل. ولو ترك المقيد لالتبس بالضرورية والدائمة ولذا لم يكنف باحدهما (فالبالضرورة) نشر مرتب (قاللادامًا) كلة لاهنا لمب دوام الابجاب الذي هو الجانب الموافق فيلزم منــه إطــلاق الــلمب الذي هو الجانب المخالف

الاول للاولر والمناج للشكف

العامة والممكنة العامة باللاضرورة الذاتية في الجانب الموافق فتسميان وجودية لاضرورية ومكنة خاصة نحو كل حيوان متنفس بالفعل أو بالامكان العام لا بالضرورة الذاتية وكييراً ما يكتفى في الممكنة الخاصة بعبارة أخرى بان بقال كل حيوان متنفس بالامكان الخاص ما يكتفى في الممكن الخاص الفرورة الذاتية عن طرفى النسبة معاً وهذه السبع مركبات من حكمين بسيطين متوافقين (١) في الموضوع الحقيق والمحمول والكمية من الكية والحزئية متخالفين في الكيفية من الانجاب والسلب لأن اللا دوام إشارة الى مطلقة عامة واللا ضرورة الى ممكنة عامة موافقتين للمسيطة المقيدة مهما في الموضوع والمحمول عامة والمحمول والحمول عامة عامة موافقتين المسيطة المقيدة مهما في الموضوع والمحمول

المعنال المعنون الما المعنون المعنون

حة برم ماذكر

والدوام الوصفي (قال لا بالضرورة) كلة لاهنا اسلب ضرورة الابجاب الذي هو الجانب الموافق فتفيد المكان السلب الذي هو الجانب المخالف (قال يكتفى) وقد يكتفى في الوجودية اللا دائمة أيضا لا متناس الذي الموافق الموادين ا

(قال في الجانب الموافق) الراد الطرف المدلول عليه صريحا بالقضية بلا ملاحظة الجهة وتوصيفه بالموافقة مبنى على إعتبار المغايرة الاعتبارية والالزم موافقة الشي الفضه * ثم هذا القيد بالنسبة الى الممكنة العامة مستغنى عنه لان تقييدها بلا ضرورة الجانب المخالف مستحيل عقلا (قال وكشيرا ما) لم يذكر التعبير بلاطلاق الخاص في الوجودية اللادائمة لان الاطلاق العام ليس مدلولا مطابقيا للادوام كا هو الراجح هذا ه وأن ماذكره لايتم على مذهب القائل بان إمكان الشي سلب إمتناعه (قال طرفي النسبة) إن أريد بها نسبة بين بين فالمراد عن متعلقيها بالكسر أو النسبة التامة فالمراد عن نوعها (قال مركبات) أي مشهورة فنيه اكتفاء (قال بسيطين) من توصيف الجزء أو متعلقه بصفة المكل (قال والمكية) أي أن كانت أو المراد بالتوافق عدم التخالف فلا ينتقض بنحو زيد كاتب بالأمكان الخاص (قال الى مكنة عامة) الأولى حذف الى الثلا بمحتاج الى تقدير الخبر أو جعدل اللاضر ورة معطوفا على فاعل عكنة عامة) الأولى حذف الى الثلا بمحتاج الى تقدير الخبر أو جعدل اللاضر ورة معطوفا على المعطوف على معمول عاملين مختلفين على غير شرطه ولا الى جعل الاشارة بالنظر الى المعطوف الدختول اللاشارة بمنى المحلوف بمنى المعلوف بمنى المعلوف بمنى المعلوف بمنى المعلوف المعلوف بمنى المعلوف المعلوف بمنى غيره لانه خلاف الظاهر وكأنه لقصد الاختصار الى المعلوف المعلوف بمنى المعلوف بمنى المعلوف بمنى المعلوف المعلوف بمنى المعلوف بمنى المعلوف المعلوف بمنى المعلوف بعد المعلوف بمنى المعلوف بمناك المعلوف بمنى المعلوف بمنى المعلوف بمنى المعلوف بمنى المعلوف بمناك المعلوف بعد المعلوف بمنى المعلوف بمنى المعلوف بمناك المعلوف بمناك المعلوف المعلوف بمناك المعلوف بمناك المعلوف المع

ريمة بي الموضوع الحقيق والمحمول) قيّمة بهما مع أنهما متروكان في سائر الكتب لَلإشارة إلى أن مجرد اشتمال القضية على حكمين مختلفين بالايجاب والسلب لابكفي في كونها مركبة في عرفهم والالكانت جميع الأحكام الحصرية قضايا مركبات عندهم نحو ماجاءني إلا زيد وليس كذلك بل هي وامثالها بسيطة عنده لديم أتحاد الحكمين المختلفين بالايجاب والسلف في الموضوع

رمد نصرون اللاضرورة اشارة الى ممكنة الخ والاستاذ القر لجي رحمه الله بان قوله اللاضرورة بالرفع عطف على فاعل اشارة لكونها بمعني مشير بناء على ان المصدر المؤول متحمل للضمير. والاعتراض عليه بانه يلزم خلو الخبر بالنظر الى المعطوف عن العائد مدفوع بأنه أذا كان الكلام مبذيا على تقديم العطف على الربط لا يتجه شيُّ (قوله الى ان مجرد) يمني ان ما ذكر في المتن اشارة الى تعريف المركبة اذ حاصله ان المركبة قضية مشتملة على حكمين متوافقين في الطرفين والكمية متخالفين في الكيفية ولو لم يذكر فيه النوافق في الطرفين لدخل فيه محو ماجاء في الازيد وان قيدت القضية في النعريف بالموجهة لجواز تقييدالحكم العربية بالموجهة بالموجهة الموردة بالموردة ب فيحة بالجهامات و تعديد عالم الا ان الاولى التمثيل بنحو ما يفهم هذا الاكل انسان لخروج ما ذكره عن التعريف فنحو ما زيد الاعالم الا ان الاولى التمثيل بنحو ما يفهم هذا الاكل انسان لخروج ما ذكره عن التعريف فنحو ما زيد الاعالم الدين تعديد المنافق المنا إلتوافق في الكمية فاقهم (قوله و ليس كذلك) مقدمة رافعة

لم يقل واللاضرورة معنى الممكنة العامة و إن إندفع به كلا المحذورين * ثم أقول إن الخبر المحذوف قبل قوله الى ممكنة هو يشير لا إشارة كما قيل لان المصدر المحذوف لايعمل على الاصح وأنه عـبر بالاشارة لأن معناها ممنى إفرادي ناقص بخـلاف المطاقة والممكنة العامتين ولعـدم صراحتهما في الاتفاق كمية (قوله والا لـكانت) وكذا يكون جميع البسائط السوالب مركبات عنــدهم لاشتالها على حكمين مختلفين أيجابا وسليا (قوله قضايا مركبات) أى فينتقض النمريف المأخوذ من سائر الكتب للقضية المركبة بتلك القضايا الحصرية ويكون تمريفا بالاعم (قوله وأمثالها) فيــه أن البسيطة قضــية موجهة حقيقتها إيجاب فقط أو سلب فقط وهذه القضية ليست كذلك * و مكن أن يقال أراد بالبسيطة ماليست عركمة ولو مطلقة * ثم إنه يؤخــ ذ من كلامه أنه لوايقيد بالاتحاد فمهما لـكان قولنا ماجا.ني إلا زيد مركة وليس كذلك المدم الموافقة في الكمية لان احدى القضيتين شخصية والاخرى كايـة لان الاستثناء معيار العموم فالقيــدان ليسا بلازمين بالنظر اليها . إلا أن يراد بالموافقة أعم من الحقيقيــة

nic.

Parisabilities Price Price

The state of the s

اذ ما ثبت له المجبئ هو زيد وما سلب عنه ذلك هو غيره فلا يتحدان في الموضوع فيكون القضية المشتملة علمهما بسيطة لامر به بخلاف قولنا كل كاتب متحرك الأصابع بالفعل لادامًا فان معنى لادامًا لاشيء من الكاتب بتحرك الاصابع بالفعل وحيث اتحد الحكان فيه في الموضوع والمحمول والكمية كان قضية مركبة في عرفهم. و تقييلة الموضوع همنا بالحقيق للاحتراز عن الموضوع الذكرى فان اتحادها في الموضوع الذكرى غير كاف في بالحقيق للاحتراز عن الموضوع الذكرى فان اتحادها في الموضوع الذكرى غير كاف في المركبة بل لابد من اتحادها في الموضوع الحقيق والا لصدّقت المركبة الجزئية في قولنا بعض الجسم حيوان لادامًا لأن معنى جزئيما أن بعض الحسم حيوان لادامًا لأن معنى جزئيما أن بعض الحسم حيوان دامًا و بعضّة ليس بعض الحسم عنوان دامًا و بعضّة ليس بعض الحسم عنوان دامًا معنى الحريب بالموضوع الحرادة عنده أذ الحرك في الحزئين فيها على شيء بحيوان دامًا مع أن هذه المركبة الجزئية كأذبة عنده أذ الحرك في الحزئين فيها على شيء في الموضوع المرابعة المرابعة الحرابية الحرابية الحرابية الحرابية الحرابية الحرابية المرابعة المرابعة المرابعة المرابعة الحرابية الحرابية الحرابية الحرابية الحرابية عنده أذ الحرك في الحرابية المرابعة الحرابية الحرابية الحرابية الحرابية الحرابية الحرابية عنده أذ الحرك في الحرابية الحرابة عنده أذ الحركة عندة المرابعة المرابعة الحرابية الحرابية الحرابية الحرابية الحرابية المرابعة المرابعة المرابعة الحرابية الحرابية المرابعة المرابعة

(قوله اذ ما ثبت) بمعنى مَنْ (قوله وحيث) أى لانه (قوله عن الموضوع ع) أى عن الا كتفاء بالاتحاد فى الموضوع الذكرى (قوله فى الموضوع الخ) أى فقط (قوله الحقبق) أى ايضا (قوله لان معنى) علة الملازمة (قوله مع ان هذه ع) مقدمة رافعة

والحكية فيكون ماذ كر مركبة (قوله اذ ما ثبت) كلة ما تستممل في ذوى المقول وغيرها قاله السيوطي ومن الاول قوله تعالى (والسهاء وما بناها) أى والذى بناها فلا حاجة الى تأويلها بمن (قوله بسيطة) أى بلامكان وقس عليه ماسبق (قوله لإداءًا) أى معناها الالنزامي التفصيلي واللشارة الى أطلاق المعنى عليه أختاره على الاشارة كما أن ذكرها فها سبق إشارة الى اطلاقها على المعنى المطابق فلا برد أن الأولى أن يقول فان لاداءًا إشارة الى الخ لانه ليس معناه المطابق (قوله الاحتراز) ولايلزم من الاتحاد في السكية الاتحاد في الموضوع الحقيق كما توهم لما يظهر بالتأمل في قولنا بعض الجسم حيوان لاداءًا عائم المسلب السكية الاتحاد في الموضوع الحقيق كما توهم لما يظهر بالتأمل في قولنا بعض الجسم حيوان لاداءًا عائم السلب لاسور لدوام السلب فلا يرد ان الصواب و بعضه ايس بحيوان بالغمل لان اللادوام هو الدائمة وهو فاصد لاسور لدوام السلب فلا يرد ان الصواب و بعضه ايس بحيوان بالغمل لان اللادوام هو الدائمة وهو فاصد عامة عنه بقي أنه لا وجه لتقييد الجزء الاول بقوله داءًا لاشعاره بان المقيد باللادوام هو الدائمة وهو فاصد عامة عن يقول فان معنى جزأمها حينقذ بعض الجسم حيوان بالغمل و بعضه ليس بحيوان بالفعل و بهذا يشعر قوله الا تى لزم أن الخ (قوله اذ الحكم) قد يقال فيه شائبة المصادرة بالنسبة الى دعوى إتحاد القضية بن الموضوع الحقيق فالاولى والاخصر أن يقول بدل قوله اذ الحكم الخلان نقيضها وهو كل القضية بن الموضوع الحقيق فالاولى والاخصر أن يقول بدل قوله اذ الحكم الخلان نقيضها وهو كل

والكمية ومخالفتين لها في الكيفية هوآعلم أن ههنا موجهات أخر ربما بحتاج البها في الواب التناقض والعكس والاختلاطات فان الجملية ان حكم فيها بفعلية النسبة في وقت معين التناقض والعكس والاختلاطات فان الجملية ان حكم فيها بفعلية النسبة في وقت معين فتسمى مطلقة وقتية أو في توقيت ما فيطلقة منتشرة أو في بعض أوقات وصف الوضوع فتسمى مطلقة وان حكوفها نبيا النوم ورة الوصفية عن الحالف فتسمى حينية ممكنة عينية مطلقة وان حكوفها بسلس الضرورة الوصفية عن الحانب المخالف فتسمى حينية ممكنة

واحد فلو صدقت تلك المركبة لزم أن يوجد جسم يتصف بالحيوانية في وقت ولايتصف العاد فلو صدقت تلك المركبة لزم أن يوجد جسم يتصف العاد فلو تنطب العاد وهو باطل كما سيتضح العاد وهو باطل كما سيتضح

(قال ربما محتاج الح) أى كما محتاج الى الموجهات المارة فى تلك الابواب (قال والعكس) تن تقديم العطف على الربط (قال مصبن) أى حقيق لا وهمى فلا يشما خاليوم كذا سواء كان ذلك الوقت وقت الأستنفية أولا فتجامع العامنين (قال مطلقة) سميت بذلك لانها مطلقة عامة مقيدة بوقت ممين فلايشمل الوصف أولا فتجامع العامنين (قال مطلقة المنتشرة (قال بسلب الح) من اقامة الحد مقام المحدود والتقدير وان حكم فيها بالامكان الوصف وهو سلب الضرورة الح (قال الضرورة على أى الضرورة بشرط الوصف أو في وقت الوصف (قال المحينة بمكنة) وهي الما عمني الممكنة بشرط الوصف أو بمهني الممكنة في وقت الوصف وتسمية الاولى بالحينية الممكنة لمشاكاة المشروطة بالمعنى الاول

جسم أما حيوان أو ايس بحيوان دائما صادق فلو صدقت الك المركبة لزم إجماع النقيضين (قال والسكية) أى حقيقة أو حكما فشمل نحو زيد متنفس بالامكان الخاص لان الشخصية في حكم السكلية والسكية) أى حقيقة أو حكما فشمل نحو زيد متنفس بالامكان الخاص لان الشخصية في حكم السكلية (قال ربمها بحتاج) إشارة الى العلة الحجوجة الى ذكرها (قال في أبواب) كأن الاضافة مبطلة للجمعية أوالبحث عن التناقض مثلا في كتب كثيرة كاف لكونه ذا أبواب أو العطف مقدم على الربط * نم الأوفق بما يأتى في فصول (قال بفعلية النسبة) من إقامة الحد مقام المحدود أى حكم فيها بالاطلاق الوقتي وهو فعلية النسبة الخ وقس عليه البواقي * هذا وأن المراد بالوقت أعم من الحقيقي والوهمي فيشمل نحواليوم كذا و يكفى في عومية المطلقة العامة من المطلقة المنتشرة أفتراقها في نحو الله عالم فتأمل (قال نحواليوم كذا و يكفى في عومية المطلقة الدوامي وهو فعلية النسبة في وقت مالم يعينه الحاكم وأن تعين أن يسعى في نفسه (قال فقسمي حينية) الأ نسب بما يأتي من أن سلب الضرورة الوصفية المكان حيني أن يسعى عمكنة حينية كا أن الانسب تسمية القضية التي حكم فيها بالاطلاق الحينية مطلقة عينية كا أن الانسب تسمية القضية التي حكم فيها بالاطلاق الحيني مطلقة حينية كا أن الانسب تسمية القضية التي حكم فيها بالاطلاق الحيني مطلقة حينية كا أن الانسب تسمية القضية التي حكم فيها بالاطلاق الحيني مطلقة حينية لاحينية مطلقة

الله بسلب الضرورة في وقت معين عنه شكنة وقتية أو في وقت ما شكنة وهذه السبب الضرورة في وقت معين عنه شكنة وقتية أو في وقت ما شكنة داغة وهذه السبت بسائط غير مشهورة وقد تقيد الحينية للطاقة باللا دام الذاتي فتسمى حينية لاداغة وهذه من كبة غير مشهورة وعكن مركبات أخر إذ عكن تقييد ماعدا الضرورية باللاضرورة الذاتية وما عدا الداغتين المناشرين المناسبة ال

(قال أو بسلمباني) أى أو بالإمكان الوقق وهو سلمب الضرورة الخ فهذا أيضا من أقامة الحد مقام المحدود (قال عنه) أى عن الجانب المخالف للنسبة التي قيدت بالامكان الوقتي (قال غير مشهورة) الإنها الاول أقسام ماحكم فيها بفعلية النسبة كالمعكنة أقسام ماحكم فيها بامكان النسبة كالمعكنة العامة (قال الله المناهة (قال الله المناهة (قال العامة في الجانب المخالف (قال مركبات أخر) العامة (قال الله المناهة باعتمار الجزء الثاني (قال ماعدا) وهي مسمع من البسائط السابقة (قال اى غير المركبات السابقة والمعكنة العامتين ماعدا الضرورية) أى مع أنه لم يذكروا ذلك في المركبات السابقة الانتهيد المطلقة والمعكنة العامتين بدلك القيد فتبق خمس مركبات هي صحيحة غير معتبرة (قال باللاضرورة) أى في الجانب الموافق بدلك القيد فتبق خمس مركبات هي صحيحة غير معتبرة (قال باللاضرورة) أى في الجانب الموافق بدلك القيد فتبق خمس مركبات هي صحيحة غير معتبرة (قال باللاضرورة) أى في الجانب الموافق وهي ست من البسائط (قال وماعدا) أى مع أنه لم يعد مماعدا المشهورة وهي ست من البسائط (قال وماعدا) أى مع أنه لم يعد مماعدا المشهورة المناهة المناهة المناهة المناه المناف أو المناهة المناهة المناهة في المركبات المشهورة وهي ست من البسائط (قال وماعدا الدائمة بين) أى مع أنه لم يعد مماعداها في المركبات المشهورة المناهة المناهة

(قال معين عنه) فيه شائبة الاستخدام لأن المراد بالجانب المخالف فيا من المخالف للنسبة التي قيدت بالامكان الوصني وهذا المخالف للنسبة المقيدة بالامكان الوقتي (قال و يمكن) أقول ضابط التقييد في البسائط هو أن كل بسيطة يمكن تقييدها بسلب جهدة هي أخص مطلقا أو من وجه من جهة تلك البسيطة لجواز إجتماع الاعم مع نقيض الاخص كذلك صدقا لمكن يلزم كون التقييد في مادة افتراق الاعم عن الاخص و يمتنع تقييدها بسلب جهم الامتناع جمع النقيضين وكذا بسلب جهة تمكون أعم مطلقا من جهمها لامتناع بمع النقيضين وكذا بسلب جهة تمكون أعم مطلقا من جهمها لامتناع إجماع الاخص مع نقيض الأعم * ومن هذا يعلم حال صور تركها المصنف كنقييد البسائط الفير المشهورة بسلب جهاتها فليحفظ (قال مركبات أخر) أي غير المركبات السابقة إما باعتبار الجزء الأول كالدائمة المقيدة باللاضرورة الوقتية المعينة أو المهيئة الاجماعية كالمشروطة الوصفية أوكل منهما كالمطلقة المنتشرة المقيدة باللاضرورة الفرقية المعينة أو المليئة الاجماعية كالمشروطة المامة المقيدة باللاضرورة والست المامة المقيدة والمكتنة العامتان فتبق احدى عشرة مركبات صحيحة غير معتبرة (قال وماعدا الدائمينين) صبق المطلقة والمكنة العامتان فتبق احدى عشرة مركبات صحيحة غير معتبرة (قال وماعدا الدائمينين)

باللا دوام الذاتي كما امكن تقييد ماعدا المشروطة العامة باللاضرورة الوصفية وماعدا العامتين باللادوام الوصني وما عدا الوقتية (١) أو المنتشرة المطلقة باللاضرورة الوقتيـة

(١) (قوله وماعدا العامتين باللادوام الوصفي الح) أى يمكن تقييد بعض ماعدا العامتين من البسائط باللادوام الوصفي وان لم يمكن تقييد بعض ماعداهما الآخر به كالدائمتين لئلا يرد

الممكنة العامة المقيدة باللادوام الذاتي وإن عد فيها غيرهماقيد بذلك القيد (قال باللادوام) في الجانب المحافق المفيد للاطلاق العام في الجانب المحالف (قال المشروطة) أي والضرورة الذاتية أيضا وما عداها ست (قال باللاضرورة) أي في الجانب الموافق التي هي الامكان الوصفي للجانب المحاف فالجزء الثاني من المركبة حينقذهي الحينية الممكنة * وكتب ايضا أي باللاضرورة بشرط الوصف أوفي وقت الوصف من المركبة حينقذهي أي والدائمتين أيضا (قال باللادوام) المفيد للاطلاق العام في بعض أوقات الوصف للجانب المحافف فيكون الجزء الثاني من المركبة هي الحينية المطلقة (قوله كالدائمتين) الكاف الستقصائية (قوله لئلا يرد) أي وانما فسرنا المتن بذلك لئلا الخ (قال باللاضرورة) التي هي الامكان

وهى ثنتا عشرة نصفها مشهورة ونصفها الآخر غيرها والمذكور فيا من تقييد ماعدا الممكنة العامة بها من البسائط المشهورة فبقيت منها واحدة وتقييد الحينية المطلقة من غير المشهورة فالباقية منها خسة (قال كا أمكن) الاخصر الاولى وماعدا الخ (قال ماعدا المشروطة) أى والضرورة الذاتية والمصنف تركها لان عدم تقييد العام يستلزم عدم تقييد الخاص وكذا البواقي وفيه تأمل فه ولا يسمد أن براد بالمشروطة العامة القضايا التي تتحقق هي فيها فلا يكون في كلامه أكتفاه (هذا) وماعداها ثنتا عشرة (قال الوصفية) أى بشرط الوصف أو في وقنه (هذا) و المشروطة العامة بالمني الاول يمكن تقييدها بجهة المشروطة العامة بالمني الثاني وبالعكس لان كل بسيطنين بين جهتهما عموم وجهي يمكن تقييد كل منهما بسلب جهة الاخرى . ومنه يظهر جواز تقييد الضرورية باللاضرورة بشرط الوصف (قوله العامتين) قد يقال ان كلامه على هذا لايفيد أنضباط التقييد إلا بعد تدقيق النظرلامهام البعض . العامتين القضايا التي تتحققان فيها لشملتا الدائمتين وسهل الانضباط (قوله كالدائمتين) الاولى وهما الدائمتان لشملا الدائمتين القضايا التي تشحققان فيها لشملتا الدائمتين ومهل الانضباط (قوله كالدائمتين) العرف مقدم عليه (قال أو المنتشرة) كلة أو يمني الواو (قال باللاضرورة) في السكلام نشر العطف والربط مقدم عليه (قال أو المنتشرة) كلة أو يمني الواو (قال باللاضرورة) في السكلام نشر مرتب فكانه قال وماعدا الوقتية المطنية وماعدا المنتشرة المطلقة باللاضرورة الوقتية المهينة وماعدا المهينة وماعدا المنتشرة المطلقة باللاضرورة الوقتية المهينة وماعدا المنتشرة المطلقة باللاضرورة الوقتية المهينة وماعدا المنتشرة المطلقة باللاضرورة الوقتية المنصورة المؤلفة باللاضرورة الوقتية المهينة وماعدا المنتشرة المطلقة باللاضرورة الوقية المنابعة المنتسرة المهالمنصورة الوقية المؤلفة المؤلفة المهالمية المؤلفة المؤلفة

المعينة أو غير المعينة وإن لم يعتبروا جميعها ﴿ تنبيه ﴾ الضرورة تطلق عنده على الضرورة المعينة وإن لم يعتبروا جميعها ﴿ تنبيه ﴾ الضرورة تطلق عنده على الضرورة الناشئة عن ذات الموضوع وهي الوجوب الذاتي الذي هو أن يكون ذات الموضوع وماهيته آبية عن انفكاك من المرابع الم

أن الضرورية والدائمة مما عداهما لا يمكن تقييدهما به اذا الضرورة والدوام الذاتيان أخص من الدوام الوصني و نقيض الأعم مباين لعين الاخص فليحمل على هـذا أخوات هذا القول (١) (قوله أو المنتشرة الح) المنع لخلو فلا يردان الوقتية المطلقة مما عـذا المنتشرة المطلقة لا يمكن تقييدها باللاضرورة الوقتية الغير المعينة . ويصح الحمل عـلى منع الجمع المطلقة لا يمكن تقييدها باللاضرورة الوقتية الغير المعينة . ويصح الحمل عـلى منع الجمع والخلو فلا بلزم المحذور أيضا بناء على التوجيه السابق منه السابق المناهمة المنابق ال

الوقتى للجانب المخالف الذى هي جهـة الممكنة الوقتية أو الممكنة الدائمـة (قوله لا يمكن تقييدهما) الكذب قولنا كل قمر منخسف بالضرورة وقت الحيلولة لا بالضرورة في وقت ما بخلاف المنتشرة المطلقة مما عـدا الوقتيـة المطلقة فانه يمكن تقييـدها باللاضرورة في وقت معين كقولنا كل انسان متنفس بالضرورة وقتا ما لا في وقت معين (قال تطلق) أى بالاشتراك المعنوى تأمل (قال الناشئة) أى كا تطلق على الضرورات الاربع السابقة أعنى الضرورة الذاتيـة والوصفية والضروريتين الوقتيتين *

(قال وان لم يمتبروا) إن كان قيدا لقوله كما أمكن فقوله لم يمتبروا الخ سلب كلى أوله ولما قبله فرفع اللابجاب الحكلى (قوله لمنع الخلو) المتحقق فى ضمن إجتماع المتماطنين (قوله فلا يرد) لانه يؤل المهنى الملابحاب الحكلى (قوله فلا يرد) لانه يؤل المهنى الى أن ماعدا هذين يقيد باللاضرورة الح مع لحي هذا النوجيه يستلزم قاصرية الحكلام حيث يكون جواز تقييد المنتشرة المطلقة باللاضرورة الوقتية المهينة متروكا (قوله على منع الجع) أقول لا يتصور منع الجمع لان بعض ماعداها كالمطلقة العامة عكن تقييده بهما ولا وجه لتخصيص الابراد بالوقتية المطلقة الحكون الضرورية والمشروطة كذلك مع أمهامه جواز تقييدهما بهما . على أنه يوجب تشويش الانضباط فلا ولا وله ينا ما التوجيه أولا بالتوجيه السابق بل عامرمنا (قوله بناه على الح) الاولى تقديمه على قوله فلا يلزم الح (قوله على التوجيه السابق) وهو قوله عكن تقييد بعض ماعدا العامتين (قال تنبيه) فى ذكر التنبيه هنا مسامحة بحسب المدى وكأن كثرة البحث عما فيه جملته كالمعلوم (قال الضرورة تطلق) مقتضى أمر يغهم لها بامتناع الانفكاك ثم تقسيمها أنها مشترك معنوى لكن قوله الآتى فلهم ضرورات ست نعريفهم لها بامتناع الانفكاك ثم تقسيمها أنها مشترك معنوى لكن قوله الآتى فلهم ضرورات ست عمل الى أنها مشترك لفطى (قال على (قال على الضرورة) هى على مافى شرح المطالع أخص من الضرورة عمل الحرية المالة أخص من الضرورة

المالية المالي

النسبة بحيث لوفرض الانفكاك انقلبت الى ماهية أخرى فسلب الفردية وأجب الدات الاربعة والا انقلبت الى ماهية واحد من الافراد دون ثبوت الزوجية لها اذلو فرض الاربعة والا انقلبت الى ماهية واحد من الافراد دون ثبوت الزوجية لها اذلو فرض انفكاك الزوجية لم يلزم الانقلاب بل غاية ما لزم أن لا تمكون موجودة في شي من الخارج والذهن ولا امتناع فيه اذ ليس الوجود في أحدها مقتضى ماهيها فالوجوب مهذا الخارج والذهن ولا امتناع فيه اذ ليس الوجود في أحدها مقتضى ماهيها فالوجوب مهذا الخارج والذهن ولا امتناع فيه اذ ليس الوجود في أحدها مقتضى ماهيها فالوجوب مهذا الخارج والذهن ولا امتناع فيه اذ ليس الوجود في أحدها مقتضى ماهيها فالوجوب مهذا الخارج والذهن ولا امتناع فيه اذ ليس الوجود في أحدها مقتضى ماهيها فالوجوب مهذا الخارج والذهن ولا امتناع فيه اذ ليس الوجود في أحدها مقتضى ماهيها فالوجوب مهذا الخارج والذهن ولا امتناع فيه اذ ليس الوجود في أحدها مقتضى ماهيها فالوجوب مهذا الخارج والذهن ولا امتناع فيه اذ ليس الوجود في أحدها مقتضى ماهيها فالوجوب مهذا الخارج والذهن ولا امتناع فيه اذ ليس الوجود في أحدها مقتضى ماهيها فالوجوب مهذا الخارج والذهن ولا امتناع فيه اذ ليس الوجود في أحدها مقتضى ماهيها فالوجود في أحدها مقتضى ماهيها فالوجوب مهذا الخارج والذهن ولا امتناع فيه اذ ليس الوجود في أحدها مقتضى ماهيها فالوجود في أحدها مقتضى ماهيها فالوجود في أحدها مقتضى ما هيه المؤلفة والزور المتناع فيه الوجود في أحدها مقتضى ما هيه الوجود في أحدها مقتضى ما هيه المؤلفة والمؤلفة والوبه والوبه والمؤلفة والوبه والوبه

وكتب أيضا وهي أخص من الضرورة الذاتية المارة في الايجاب ومساولها في السلب كذا في شرح المطالع (قال النسبة) الايجابية أوالسلبية (قال الفردية) أي في قولنا الاربعة ليست بفرد بالضرورة والجب الخوكذا سلب الزوجية لذات الثلاثة مثلا وسلب الفرسية لذات الانسان مثلا (قال الاربعة) وسائر الاعداد المنقسمة بمتساويين (قال من الافراد) وكذا لولم يجب سلب الزوجية لذات الثلاثة القلبت الى ماهية واحد من الازواج (قال من الافراد) ودون ثبوت الفردية للثلاثة مثلا (قال الزوجية) أي عن الاربعة بأن فرض كون أي قولنا الاربعة زوج بالضرورة مشلا (قال أنفكاك الزوجية) أي عن الاربعة بأن فرض كون الاربعة معدومة في الخارج والذهن (قال الانقلاب) أي أنقلاب ذات الاربعة الى ماهية واحد من

الذاتية في الايجاب ومساولها في السلب (قال بحيث لو فرض) أى فرض ممكن * ثم اللازم منه أمكان الانقلاب فلو قال لو أمكن الانفكاك لامكن أنقلابها الى الخ لسكان أولى هـذا * وقد يقال إستحالة الانقلاب منوعة فضلاعن محالية أمكانه كيف والحسكم، قالوا بجواز إنقلاب الما، هوا، وبالمكس إلا أن براد ما هنا أنقلاب مجوع أجزاء الماهية و بقولهم المذكور إنقلاب صورة الماء بان تصير هيولاه محلا لصورة الهوا، أو بالمكس لسكن في عدم كون إنقلاب الاربعة فرداً والانسان فرسا كانقلاب الما، هوا، تأمل (قل فسلب الفردية) ومناه سلب كل ما هو نقيض أو ما ونقيض للازم ماهية أو لذاتي ماهية عنها وكذا ماهو أخص من نقيضهما عنها فيشمل سلب الزوجية أو زوج الزوج عن الثلاثة وسلب اللاحيوان أو اللانسان أو اللاناطق أو الفرس عن الانسان (قال و إلا انقلبت) أى لا نه لو لم يصدق الاربعة لموجود الإربعة فرد بالامكان وهو يستازم وجود الاربعة الوجية عيست بفرد بالفرورة لصدق نقيضه وهو الاربعة فرد بالامكان وهو يستازم وجود الاربعة الزوجية) وكذا ثبوت الناطق والحيوان للانسان والفردية للثلاثة * و بالجلة ثبوت ذاتيات الاعيان الزوجية) وكذا ثبوت الناطق والحيوان للانسان والفردية للثلاثة * و بالجلة ثبوت ذاتيات الاعيان فروج عن أنها ليست بزوج وهولا يستلزم الانقلاب لجواز أن يكون صدق السالبة هنالانتفاه الموضوع في اللازم غير باطل والباطل غير لازم (قال مقتضي ماهيتها) لانها أم ممكن وماهية (قال والذهن) أى اللازم غير باطل والباطل غير لازم (قال مقتضي ماهيتها) لانها أم ممكن وماهية (قال والذهن) أى اللازم غير باطل والباطل غير لازم (قال مقتضي ماهيتها) لانها أم ممكن وماهية

المعنى انما يتحقق في الابجاب المتوقف على وجود الموضوع حيث يكون الموضوع واجب الوجود (١) نحو الله تعالى عالم أوحى بالضرورة بخلاف السلب

(۱) (قوله نحو الله تعالى عالم أوحى الخ) فان هذه الصفات لما كانت لوازم وجوده الحارجي فلو فرض انتفاء ثبوتها له تعالى

الافراد (قال في الابجاب) الخارجي أو الحقيق كمثال المصنف أو الذهني نحو الله تعالى لاجسم بناه على أن اللاجسم لازم لماهية (قال المتوقف) صفة كاشفة كقوله الآني الغير المتوقف عليه (قال يكون الموضوع) ويكون المحمول من اللوازم الخارجية أوالماهية دون الذهنية كالوجوبوالامكان العام له تعالى (قال واجب عنه لايقال إن الضرورة في قولنا شريك البادري ممتنع بالضرورة ناشئة عن ذات الموضوع محيث لو فرض الانفكاك انقلبت الى ماهية أخرى مع أن الموضوع ممتنع الوجود * لا نا نقول لا يلزم من فرض الانفكاك إلا انتفاء الوجود الذهني لأن ثبوت الامتناع يقتضي الوجود الذهني (قوله وجوده الخارجي) قد يقال إن قولنا الله تعالى ممكن عام أو واحب أو قديم أو شي بالضرورة قضايا ذهنية ضرورية الخارجي) قد يقال إن قولنا الله تعالى ممكن عام أو واحب أو قديم أو شي بالضرورة قضايا ذهنية ضرورية

الممكن لا يقتضى الوجود ولا العدم (قال إنما يتحقى) أى لا يتحقى فيه إلا حيث الح (قال فى الا يجاب) أى القضية الموجبة المتوقفة الح سواء كانت خارجية أو حقيقية (قال يكون الموضوع) أى و يكون المحمول أبابتا له في الخارج كما أشار اليه بالمثال (قال الغير المتوقف) هذه الصفة كالتوقف فيما سبق بيان للواقع يعنى أن السلب ليس كالا يجاب فى الانحصار على الموضوع الواجب بل تصدق ضرورة السلب سواء كان الموضوع موجودا واجبا أولا لعدم اقتضائه وجود الموضوع (قال ولذا كان) ان كان إشارة الى قوله فالوجوب الح فالعلمية بالنظر الى المعطوف فقط اذ لم يعلم منه كون سلمب الفرسية عن الانسان ضروريا علمة العلمية وقوله اذ لا الح علة قوله كان الح أو اليه والى ماقبله فالعلمية بالنظر الى المتعاطفين وقوله اذ لا الح علة العلمية (قال أو لم يوجد) اشارة الى أنه لا يلزم من صدق قولنا لاشئ من الانسان بفرس بالضرورة بهذا المهنى صدق كل انسان لافرس بها لجواز كون صدق السالبة لانتفاء الموضوع فلا بردان سلب الفرسية عنه يستلزم ثبوت عدم الفرسية له فيتحقق الوجوب بهذا المهنى فى الايجاب مع أن موضوعه ليس بواجب الوجود (قوله وجوده الخارجي) نبه به على أن كون القضية ضرورية موجبة بهذا المهنى كا يتوقف على كون المحمول من لوازم الوجود الخارجي كا يتوقف على كون المحمول من لوازم الوجود الخارجي كا يتوقف على كون المحمول من لوازم الوجود الخارجي كا يتوقف على كون المحمول فيهامن الموارض الذهيئة قضايا ذهنية ضرورية بهذا المهنى مع أنه لا يجرى فيها هذا الدليل لأن المحمول فيهامن العوارض الذهيئة قضايا ذهنية ضرورية بهذا المهنى مع أنه لا يجرى فيها هذا الدليل لأن المحمول فيهامن العوارض الذهيئة

الغير المتوقف عليه ولذا كان ضرورة سلب الفرسية عن الانسان مثلا أوجوبا ذاتيا اذ لا يكون فرسا بالضرورة سواء وجد في الحارح أو في الذهن أو لم يوجد في شيء مهما ولم يكن ضرورة ثبوت ذاتياته وسائر لوازمه وجوبا ذاتيا وقد تطلق على الضرورة بشرط المحمول من المستراكية المستراكية

يلزم انتفاء الوجود الملزوم فيلزم انقلاب ماهية الواجب تعالى الى ماهية ممكنة لأن كل ماهية يمكنة لأن كل ماهية يمكن انفاك الوجود عنها بوجه من الوجوه فهى ممكنة فاهية الواجب تعالى آبية عن انفكاك كل من هذه الصفات فيكون ثبوتها له تمالى واجبا بالذات بخلاف ثبوت لوازم الممكنات لها كما عرفت في الاصل في المسلومين المناب الممكنات لها كما عرفت في الاصل في المسلومين المناب المهاسمة المناب الماكنات لها كما عرفت في الاصل في المسلومين المناب ا

بهذا المعنى مع أنه لا يجرى فيها هذا الدليل حيث لا يلزم من فرض انتفاء تلك المحمولات التي هي عوارض دهنية الا إنتفاء الوجود الذهني الملزوم ولا تحذور فيه فتأمل (قال الفير المتوقف) لا يقال ان كان سلب الفردية والفرسية واجباً لذات الاربعة والانسان بهذا المعني كان عدم الفردية والفرسية في قولنا الأربعة لا لفردي والفرسية واجباً لذات الاربعة والإنسان بهذا المعني في قولنا الأربعة لا لفرد والانسان لا فرس بالضرورة واجباً كذلك فقد محقق الوجوب بهذا المعنى في الا يجاب مع عدم كون الموضوع واجب الوجود * لانا نقول ان ذات الاربعة والانسان إذا لم يكن موجوداً أصلا لم يتبت لهما اللافردية واللافرسية لا قتضاء ثبوت شي للموضوع وجوده بأحد الوجودين وان سلب عنهما الفردية والفرسية واللافرسية المقتضاء ثبوت شي الموضوع وجوده بأحد الوجودين وان سلب عنهما الفردية والفرسية ، وكاللافردية واللافرسية المتعاونة المناهات والذا تبات الكنه إنما يتم لو لم تدكن ابتدة الماهية من حيث هي بل باغتمار الجديد الوجودين أيا كان (قال ولذا) أي لا تحصاد الوجوب اللهجابي في الموضوع الوجوب السابي (قال كان) نشر على غديروفق الوجوب الله (قال كان) نشر على غديروفق المناف (قال كان) نشر على الحاشية وكذا الف (قال بشرط المحمول) أي بشرط وقوع أولا وقوع للحمول الواقع كا أشار اليه في الحاشة والماشة وكذا في المتن بقوله بشرط كونه الحود الديكون الحواضافة الشرط إلى المحمول بيانية والواقع إماصفة في المتن بقوله بشرط كونه الحود الديكون الحواضافة الشرط إلى المحمول بيانية والواقع إماصفة

(قوله يلزم انتفاء) أى يلزم عـدم وجود الواجب تمالى لأن رفع اللازم يوجب رفع الملزوم (قال على الضرورة بشرط) أى بشرط هو (رقوع المحمول) فى الموجبة وعدم وقوعه فى السالبة ويكون ذلك الوقوع واللا وقوع متحققين فى الماضى أوالحال فالكلام على حذف المضاف أو التمييز كما أشار اليه فى الحاشية بقوله (أى بشرط وجود الح) لأن الوجود بمهنى الوقوع والمدم بمهنى اللا وقوع وقوله الواقع صفة الشرط بمهنى الخارج من القوة إلى الفعل عند الحركم أو قبله فلا يصح قولنا للامى الدائم هـذا كانب بالضرورة بشرط وقوع كتابته وان أمكن تحقق الكتابة له فى الاستقبال (قال المحمول) أى

الواقع (١) نحو زيد قائم بالضرورة بشرط كونه قائما بالفعل أو ليس بقاعد بالضرورة

(١) (قوله بشرط المحمول الواقع الح أى بشرط وجو دالمحمول في الموجبة وعدمه في السالبه والمراد من الوجود والعدم ماهو الواقع في وقته إذ لاضرورة اليوم في قيام زيد غدا لافي وجوده لعدم تحقق وقته الذي هو الغد * وبالجملة وجوده في في المدى الله المدم تحقق وقته الذي هو الغد * وبالجملة في المدى في الله المدى المدى المده في المدى المدى

المضاف أوالمضاف اليــه (قال الواقع) أى الخارج من القوة إلى الحصول حين الحـــكم أو قبله (وكتب أيضاً) أشار بالتوصيف بالواقع الى كذب نحو قولك للامي الدائمي هــذا كاتب بالضرورة بشرط كونه كاتباً وقولك المنقاء موجود بالضرورة بشرط كونه موجوداً بل الى كذب قولك الاول للإمي إلى حين الحبكم وقولك محمد المهدى موجود بالضرورة بشرط كونهموجودا لأن المراد بالواقع الواقع في الحال أو الماضي كما يظهر في الحاشية (قوله وجود المحمول) المراد توجود المحمول الوقوع وبعدمه اللاوقوع وهذا ظاهر (قوله في وقته) الذي هو زمان الحال أو الماضي * ثم المراد بالوقت أعمّ مُن الحقيقي أو التوهمي فيشمل غـير الزمانيات (قوله إذ لاضرورة) من الضرورات الست المذكورة (قوله اليوم) ينتقض بقيامه الماضِوي بان يقال لاضرورة اليوم في قيامه أمس لافي وقوعه لانتفائه اليوم ولا في لاوقوعه لانتفاء به الذي هو أمس هوالفرق بينه و بين الاستقبالي تحييكم المحض و كذا بفعلية قيامه غدًا حيث لافعل وقته الذي هو أمس هوالفرق بينه و بين الاستقبالي تحييكم المحض و كذا بفعلية قيامه غدًا حيث لافعل الندنورة نورتهم عبر الوقوعه فية المدم تحققه بعد ولا للاوقوعه الهدم محقق وقته الذي هو الفدد فيلزم كذب قولنا زيد قائم غدد المالفمل مع كذب زيد ليس بقائم دائما و بالمكس وذلك رفع النقيضين وحكم أنه لايلزم من التفاء ضرورة القيام غداً في الحال انتفاؤها غداً كما لايلزم من انتفاء ضرورة القيام أمس انتفاؤها أمس ولولزم الأول لزم الثاني * ندم لاعلم في الحال بخصوص ضرورة أحد ألطر فين ولا يلزم من انتفاء العلم انتفاء المعلوم (قوله في قيام زيد) أي في نسبة القيام في الفد اليه ايجابا أوسلما (قوله لافي وجوده) أيُّلافي وقوع القيام على تقدير أن يقوم في الفد في نفس الامر (قوله ولا في عدمه) أي ولافي لاوقوعه على تقدير أن لا يقوم فيه في نفس الأمر فعلى ماذكره بلزم على التقدير الأول كذب قولك زيد يقوم في الغد بالضرورة بشرط أن يقوم فيه وصدق قولك زيد للايقوم فيه بالامكان الوقوعي وعلى التقدر الثاني كذب قولك زيد لايقوم غدا بالضرورة بشرط أن لايقوم فيه وصدق قولك زيديقوم فيه بالامكان الوقوعي * وليس كل من قوله لافي وجوده وقوله لافي عدمه مبنيا على تقدير وأحد من التقدير من المذكور من بل الأول مبنى على التقدير الأول والثاني على الثاني فافهم (قوله لمدم تحقق الخ) تفنن حيث لم يقل نفسه أومايستلزمه فيدخل نحو زيد حيوان بشرط الانسانية في الضرورية مهذا المعني (قال الواقع) أي

Standillalis laikeun. The Manual State of the state o The state of the second Francisco de la constante de l Will the land the chole in the selection of the

بشرط أن لا يكون قاعدا بالفعل اذ الممكن بعد تحققه بعلته الموجبة في وقت لا يمكن أن يويرز عند المدر عند من المركز ا

روروجة ويروجة ويروجة ويروجة ويروجة ويروجة ويروجة ويروجة ويروجة والمراح المراح الواقع المراح المراح الواقع والمراح والمراح المراح المرا

المدم تحققه أى العدم فى الفد بعد (قوله الفير الواقع) أحد طرفيه بعد أى فى الحال أوفى الماضى (قوله الشرط النتي المسرط) أى فى الحال أو فى الماضى (قوله ولو كان) تفسير لمطلق فهو فى حيز النبى (قوله قيد) الشرط (قال اذ الممكن) المراد بالممكن ما أمكن بالامكان الخاص وله باعتبار الوجود الرابطى فيشمل القيام فى المثال الأول وله على القول بعدم وجود مقولة الوضع وعدم القعود فى المثال الثانى والعمى فى قولك العقرب أعمى بالضرورة بشرط كونه أعمى والعدم فى قولنا المنقاء أو شريك البارى معدوم بالضرورة بشرط كونه معدوما فان كلامن تلك الأمور ممكن الثبوت فى نفسه وان كان واجباً وقت) حقيق أو وهمى بلا المثال الأخدير أو بعلة أخرى هى انتفاء علم الوجود اولا فافهمه (قال فى وقت) حقيق أو وهمى المثال الأخدير أو بعلة أخرى هى انتفاء على لاستقال الاول فى الابجاب والثانى فى الاختيار (قال الله على الفاعل) كان الاولى عن بدل على لاستقال الاول فى الابجاب والثانى فى الاختيار (قال المشرط المحمول) أى مع انها لاتصدق بالنظر الى الاستقال مشاوية للنعل وأعم من الضرورات كا

في الماضى أو الحال (قال إذ الممكن) أى الممكن الخاص باعتبار الوجود المحمولى أو الرابطى فيندرج فيه القيام وكذا وقوعه ولا وقوعه والمراد بتحققه هو ذلك الوجود وبايقاعه إفادة وجوده (قال أن لايقع) أى لايتحقق فيه فني قوله في ذلك الوقت هنا وكذا فها يأتى اقامة المظهر مقام المضمر (قال فعلاا ختياريا) يعنى أن ذلك الممكن بجب وقوعه حينئذ وان اختير مذهب الأشعرى من كون الواجب تعالى مختاراً في أفعاله خلافاً للفلاسفة وغير واجب عليه تعالى شئ خلافا للهمتزلة فقوله لا يجب خبر بعد خبر إشارة إلى وجوب الوقوع عند المهتزلة بالأولى كا أن قوله اختياريا إيماء اليه عند الفلاسفة فاندفع القول بأن الأولى عن بدل على وان قوله لا يجب صفة كاشفة (قال فهو بشرط) مشعر بأن الشرط هو الايقاع خلافا لةوله بشرط المحمول الحمول الحفيه مسامحة (قال في ذلك الوقت) مشعر بأن ضرورة القيام الماضوى لزيد في الماضى وان كان الحكم بها في الحال (قال بشرط المحمول) أقول هذا مشعر بأنه لا يصح زيد قام غداً بالفعل وهو ظاهر ولا كل قر منخسف بالضرورة وقت الحيلولة الآتية لأنه إذا لم يتحقق العام لم يتحقق العام وهو كذلك لأن التصديق بوقوع قيام زيد غداً يستلزم العالم به لئلا يلزم الحكم لم يتحقق العام لم يتحقق العام وهو كذلك لأن التصديق بوقوع قيام زيد غداً يستلزم العالم به لئلا يلزم الحكم لم يتحقق العام الم يتحقق العام وهو كذلك لأن التصديق بوقوع قيام زيد غداً يستلزم العالم به لئلا يلزم الحكم لم يتحقق الخاص وهو كذلك لأن التصديق بوقوع قيام زيد غداً يستلزم العالم به لئلا يلزم الحكم المرادية بوقوع قيام زيد غداً يستلزم العالم به لئلا يلزم الحكم المحمول المتحديق الماضوي المقالة المناه المنطول المناهد المناهدة المناهد المناهد المناهدة المناهد المناهد المناهد المناهد المناهد المناهد المناهدة المناهد ال

ō, ipst

فلهم ضرورات ست الضرورة الناشئة عن ذات الموضوع والضرورة الذاتية أعنى الضرورة في جميع اوقات الدات والضرورة الوصفية والضرورة الوقتية المعينة والضرورة

بالمجهول ولجواز أن لايتحقق فيه لعدم تحقق زيد أو قيامه فتكذبالقضية . على أنه لوكفي إمكان تحقق الوقوع في الاستقبال لكون القضية مطلقة عامة لم يصح تمثيل مادة افتراق الممكنة العامــة عنها بنحو كل عنقاء طائر لامكان تحققه فيه. لايقال إذا كان الحسكم بالوقوع مستلزماً للعلم به لم تصح ممكنة أصلا لآنا نقول الحـكم فيها يؤل إلى الحـكم بامكان الوقوع وهومهـلوم حال الحـكم بخلاف الحـكم باطلاقه إن لم يتحقق في الماضي والحال. وقس عليه المثال الثاني * بقي أنه حينتُذ يلزم تخصيص أحد الأزمنة والوقت في تماريف الوقتيتين المطلقتين والمطلقة العامة بغير الاستقبال (قوله وعدمه) حقيقة أو حكما فيدخل فيــه القعود في نحو زيد ليس بقائم بالضرورة بشرط قعوده (قوله في وقتــه) الاضافة للعهد والاوضح في الماضي أو الحال (قوله إذلاضرورة) أي لاضرورة معلومة لنا اليوم لافي قيامه غداً وإن وقع فلا يصح قولنا زيد قائم غدا بالضرورة بشرط أن يكون قائمًا فيه لجواز سلبه عنه فيه ولا في عدمه وان تحقق فلايصح النصديق بقولنازيد ليس بقائم غداً لجواز قيامه فيه فلايرد أنه ينتقض بقيامه الماضوي لأن قيامه أو عدمه الضروري أمس معلوم لنا اليوم وان لم يكن ضرورياً فيه بخلافه في الغد (قوله المدم وقوعه) أي ولعدم تحقق وقته . وقوله الا تي لعدم تحقق الخ أي ولعدم تحققه بعد ففيه احتباك (قولههو الغد) نقض بفعلية قيامه غداً حيث لافعل لوجوده فيه لعدم وقوعه بعد الخ فيلزم كذب قولنا زيد قائم غداً بالفمل مع كذب زيد ليس بقائم غدا داءً أفير تفع النقيضان ، وأقول لاضرر فيه بعد حكم المصنف بقساويهما ولا يلزم رفع النقيضين لصدق الدائمة السالبة لأنه وان كان قائمًا غداً لكنه ليس بقائم فيــه مادام الذات موجوداً لأن القيام من الاوصاف المفارقة بالفعل دائمًا ولذلك لم يلزم الحكم بالمجهول (قوله وان شرط) مشمر بأن الشرط هو الوقوع أو اللا وقوع وأن قوله الواقع صفة الشرط (قال ضرو رات ست) بقست ضرورة أخرى هي الأزلية وهي امتناع انفكاك النسبة عن الموضوع أزلا وأبداً كما في ثبوت العلم للمقول المشرة عند الحكاء. وتركها المصنف إما لأن مراده بيان ضرورة ذكرت المناطقة إمكاناً في مقابلتها وهي ليست كذلك أو لميله إلى أنها الوجوب الذاتي كما يشمر به قول المحقق الدواني الامكان الذاني إنما ينافيه الضرورة الأزليـة (قال أوقات الذات) أي حقيقية أو وهمية فلا تنتقض بالضرورة الآنيَّة في قولهم كل كون معقب للفساد بالضرورة بناء على قول الحكما. بأن الكون والفساد

الوقتية الغير المعينة والضرورة بشرط المحمول ومطلق الوجوب كمطلق الضرورة شامل للسكل. والوجوب الذاتى مختص بالاولى والوجوب بالغير بما عداها. فان سلّب عن الطرف المخالف الضرورة بمعنى الوجوب الذاتى فالامكان ذاتى

منخسف منظم غداً بالضرورة مادام منخسفاً (قال لله كل) شمول المقسم للأقسام واله كلى لجزئيانه المخسف منظم غداً بالضرورة وتربيانه المنظم المحمول فانه لإفرق بين الفيرورة بشرط المحمول ومطلق الضرورة الشرط المحمول ومطلق الضرورة المركب المفدة فيما عدا الضرورة بشرط المحمول فانه لإفرق بين الفيرورة بشرط المحمول ومطلق المنزورة بشرط المحمول ومطلق المنزورة بشرط المحمول ومطلق المنزورة بشرط المحمول ومطلق المنزورة بشرط المحمول فانه لا المنزورة بشرط المحمول ومطلق المنزورة بشرط المحمول ومطلق المنزورة بشرط المحمول ومطلق المنزورة بشرط المحمول والمنزورة بشرط المحمول والمنزورة بشرط المحمول والمنزورة بشرط المنزورة بشرط المنزورة بشرط المنزورة بشرط المنزورة بشرط المنزورة بشرط المحمول والمنزورة بشرط المنزورة بشرط المنزور منهما (قال والوجوالة) أي هذا الاسم فظهر الفرق بين المختص والمختص به (قال بما عــداها) لايقال يؤخذ منــه أن الضِرورية المطلقة مباينة للضرورة بممنى الوجوب الذاتي مع أن التعريف المار للأولى يصدق على نحو الله عالم بالضرورة وعلى نحو كل انسان ليس بفرس ولا شيء من المحالات ببصير كما منل علم مناه على مناه على المنطق المنط (قال عن الطرف المخالف) أي للطرف الذي حكم بامكانه (قال فالامكان) أي في الطرف الموافق وكذا في البواقي (قال فالامكان ذا بي) الإمكان الذاتي الحونه سلب الوجوب الذاتي وهم أخص الضرو رات أعم من الامكانات الباقية لافتراقع عنها في لأشي من الانسان بحيوان بناء على أن الأيجاب ليسواجباً بالذات كما من مع اجنماع الحل في كل انسان حيوان والامكان الوقوعي لكونه سلب مطلق الضرورة وهو أعم الضرورات أخصٌ من ثلكِ الامكانات لأفتراقها عنه في كل فلك ساكن مع اجماع الـكلُّ في المثال الثاني والامكان العامي لكونه سلب الضرورة الذائية وهي أعم من الوجوب الذاتي وأخص من المثال الثاني وأخص من ألم والمحالات المرابع المرابع وصف الولم المثال والمان الدوري من من المولم المرابع وصف الولم المرابع ال آنيان (قال والضرورة بشرط) هــذه أعم الضرورات كما أن الأولى أخصها (قال ومطلق) أي المأخوذ لابشرط شيُّ من التقييد بالذاتي وغـيره لا الوجوب المطلق الما خوذ بشرط لاشيء فبينهما فرق (قال بماعداها) متملق بالمختص المحذوف بقرينة السياق كي لايلزم العطف على معمولي عاملين مختلفين على غـ ير شرطه . والمراد بما عـــداها المواد التي لا يمكن تحقق الأولى فيها لا سائر الضرورات مطلقاً . فلابرد أن هذا مشمر بمباينة سائر الضرورات للضرورة الناشئةعن ذات الموضوع وهو مناف للتعاريف المارة لها إذ غاية مالزم عدم اطلاق الوجوب بالغير على مواد الأولى لاعدم تحقق الضرورات فيها. وأما الجواب بأنه لايلزم من اختصاص الوجوب الغير بما عداها اختصاصه بالوجوب بالفير فانما يتم لو كانت الباء داخلة على المقصور عليه (قال فان سلب الخ) أي بتقييد الطرف الموافق بالامكان (قال فالامكان) لم يقل فامكان ذاتى تنبيها على أن محط الفائدة هو الذانى إذ كون الامكان سلب الضرورة عن الطرف

All the state of t

أو مطلق الضرورة فالامكان وقوعي.ويسمى امكانا بحسب نفس الامر. أوالضرورة الذاتية الدريم معادنات الداتية فالامكان عامى أو الضرورة الوصفية فالامكان حيني أو الضرورة الوقتية المعينة فالامكان وقتى أو الضرورة فى وقتما فالامكان دوامى.وكل منها اما امكان عام كما سبق وإما خاص من المامى المكان عام كما سبق وإما خاص إن سلبت الضرورة المأخوذة فى مفهومه عن الطرفين ويسمى الخاص من العامى امكانا خاصيا ومن الوقوعي امكانا استقباليا اذ لايمكن سلب مطلق الضرورة

> مطلق الضرورة أخص من الامكان الذاتي وأعم من الامكان الوقوعي لصدق الامكان الذاتي بدونه في المثال الأول وصدقه بدون الامكان الوقوعي في المثال الأخـير . وقس على ذلك نسَّبَة الامكاناتُ الثلانة الباقية (قال أو مطلق الفرورة) لو قال أو الضرورة بشرط المحمول لكني (قال فالامكان عامي) لاستمال الامكان بهذا المهني عند جهور العامة (قال الوصفية) أي الضرورة بشرط الوصف أو في وقت الوصف (قال وكل منها) أي من الامكامات المديمة (قال امكان عام) مجمَّامع للضرورة في الجانب الموافق ومناف للضرورة في الجانب المخالفُ امكانا خاصياً، لاستعاله بهذا المدنى عند الخاصة من الحـكماء

المخالف معلوم وكذا في البواقي (قل أو مطلق) أقام أحد المنساويين بحسب الصدق مقام الآخر أعني الضرورة بشرط المحمول اظهاراً لما خني واخفاء لما ظهر (قال أو الضرورة الذاتية) مستغنى عنه بما مر وكذا ما بعده إلا أنه ذكره ايفاء بذكر جميعها في محل وتوطئة لقوله الاتني وكل منها الخ لكن قضية مامر اختصاص هـ ذه الاسماء بالبسائط بخلاف ماهنا فني كلامه تدافع . ولا يبعد جـ ل كل منها اسما الدةسم وقسمه البسيط كالتصور (قال عامي)اليا. للمبالغة كاحمري . وقس عليه قوله الآتي خاصي ووجه التسمية لا يجب اطراده ولا انكاسه فلا يتجه أن الابكان الذاتي اعم الابكانات فيلزم أن يسمى هو بالمامي (قال فالامكان) يؤخذ من هذه التعريفات بمعونة ملاحظة النسب المارة ببن الضرو ريات الست وقوله المار أن نقيض الاءم أخص وبالعكس النسبة بين الامكانات الست فأخصها الامكان الوقوعي ثم الدوامي ثم الوقتي ثم الحيني ثم العامي وأعمها الامكان الذاتي (قال وكل منها) أي مما يطلق علميــــه هذه الاسامي الست أما الح فني الضمير استخدام فلا يتجه أن كلامن الامكانات الست المارة امكان عام فيلزم تقسيم الشيء إلى نفسه وغيره (قال ان سلبت) قديقال أنها مسلوبة سابقا عن الطرف المخالف ففيه أيهام تحصيل الحاصل. فلو قال بدل قوله عن الطرفين عن الطرف الموافق أيضا لكان أولى (قال ويسمى الخاص) أي الخاص الذي هو قسم من الامكان العامي الخ هذا. وقضيته اطلاق العامي الخاصي على هذا القسم ولا بعد فيه لاختلاف الجهتين (قال امكانا خاصيا) لانه أخص مطلقا من العامي فالنسبة

الشاملة للضرورة بشرط المحمول عن الطرفين الا بالنسبة الى زمان الاستقبال كـقيام منة لاتنة هجر زيد وعـدم قيامه غدا (١) وهو الامكان الصرف الخالي عن جميدع الضرورات

(١) (قوله وهو الامكان الصرف الحالى الخ) فان قيام زيد غدا منه لا لا نحرورة اليوم في جانبه الا يجاب وهو ظاهر والالكان واقعا بعلته فى اليوم أو فى الماضى ولا فى جانبه السلب لان عدم قيامه فى الغد لم يتحقق اليوم وان تحقق عدم قيامه الا ن وانما يتحقق شى من قيامه وعدم قيامه فيه إذا جاء الغد فقيامه فى المستقبل ممكن صرف لا ضرورة فى شى من طرفيه بخلاف الاميور الواقعة فى الحال أو فى الماضى فانها متحققة فى وقتها بالفعل بعللها الموجبة لها فهى ضرورية وأقلها الغرورة بشرط المحمول. هكذا حققه الشيخ الرئيس و نقله شارح المطالع. وبهذا التقرير ظهر بطلان ما قيل إن الامكان الوقوعى

(قال الشاملة) شمول المساوى المساوى نظراً إلى الصدق. والعام للخاص نظراً إلى المفهوم فتأمل (قال الشاملة) شمول المساوى المساوى نظراً إلى الصدق. والعام للخاص نظراً إلى المفهوم فتأمل (قوله عن جميع) والتحقيق أنه خال عن العداً مخصوص ضرورة الأنجاب أو السلب بشرط المحمول (قوله فا جميع) والتحقيق أنه خال عن العدا بينا المنافرة المنافرة المنافرة المنافرة المنافرة المنافرة والمنافرة وال

الموصوف إلى الصفة أو لانه مستعمل بهذا المعنى عند خاصة الحريجاء فالنسبة للمستعمل بالفتح إلى صفة المستعمل وقس عليه العامى (قال الشّاملة) أى تجسب المفهوم فلا برد أن التعبير بالشمول يفيد كون مطلق الضرورة أعم مطلقا منها وليس كذلك لانهما متساويان لأن النساوى بحسب الصدق فقط (قوله لاضرورة اليوم) أى معلومة لذا كا قلنا أو موجودة بحسب نفس الأمر كا يشعر به مافى الشفاء من أن كل شيء يفرض فوجوده أو عدمه يكون متعينا في الماضى أو الحال وان لم نعلمه بخلاف المستقبل فانه لايتمين فيه أحدها بحسب علمنا وكذا بحسب نفس الأمر لان تعينه في زمان من الازمنة المستقبلة موقوف على حضور ذلك الزمان (قوله وهو ظاهر) الاولى تركه لار دعوى الظهور هذا دون جانب السلب تحكم مع احتياجها إلى جعل قوله والا الخ تنبها أو علة اظهور الحركم (قوله ممكن صرف) مشعر بأنه لا يصح أن يقال زيد قائم غدا أو ليس بقائم غدا بالفمل (قوله وبهذا التقرير) من بيان عدم تحقق الضرورة بشرط المحدول بالقياس الى المستقبل ظهر بطلان اطلاق ماقيل من أن الامكان الوقوعي الذي هو سلب الضرورة بشرط المحمول عن الجانب المخالف للطرف الذي حكم بامكانه يستلزم الوقوع

بخلاف البواقي فان أحد طرفيها قد يشتمل على ضرورة ما. واقلها الضرورة بشرط المحمول وقد يطلق الامكان على سلب الضرورة الذاتية والوصفية والوقتية عن الطرفين وان وجدت

الموضح الطبور المنافرة المناف

نم ماضويا (قوله يستلزم) وجه الاستلزام أن الضرورة بشرط المحمول عند ذلك كم طلق الضرورة تتحقق في الاستقبال كما تتحقق في الماضي والحال والامكان الوقوعي سلمها عن الجانب المحالف فيتوقف صدق الامكان بهذا المهني على عدم تحقق ذلك الجانب فلدفع رفع النقيضين يلزمه تحقق الجانب الموافق فظهر السمكان بهذا المهني على عدم تحقق ذلك المحال الوقوعي إنما يصدق إذا لم بتحقق سلب القيام فيلزم وقوع التيام، وجه البطلان أن الضرورة المذكورة عند للصنف انما تتحقق بالنظر الى الماضي أو آلحال كما القيام. و وجه البطلان أن الضرورة المذكورة عند للصنف انما تتحقق بالنظر الى الماضي أو آلحال كما من والامكان الوقوعي هو سلمها عن الحانب المحالف بالنظر المهمة أفيصدق الإمكان إذا لم يتحقق ذلك من والامكان الوقوعي هو سلمها عن الحانب المحافق المهمة أفيصدق الإمكان إذا لم يتحقق ذلك الجانب في المحافظ الموافق فيه في المعتقبة لا يتحقق الجانب في محافظ الموافق فيه في المحافظ المحافظ الموافق أو محافظ أو محافظ أو المحافظ الموافق أو محافظ أو المحافظ أو المحافظ المحافظ المحافظ المحافظ أو المحافظ أو المحافظ المحافظ المحافظ المحافظ أو المحافظ المحافظ المحافظ المحافظ المحافظ أو المحافظ المحافظ والمحافظ أو المحافظ والمحافظ المحافظ الم

لهـذا الطرف بناء على تحققها فى الاستقبال لان الحسم بذلك الامكان يستلزم عدم وقوع الجانب المخالف والا لسكان ضروريا بشمرط المحمول فلو لم يقع الجانب الموافق لزم ارتفاع النقيضين فعلى هذا لا يمكن سلب الضرورة بشمرط المحمول عن الطرفين بالقياس إلى المستقبل ضرورة تحقق احدها فيه ووجه ظهور بطلانه أن الحسم بقيام زيد منلا غدا صحيح بالامكان الوقوعي مع أنه لايلزم منه قيامه غدا الهسدم تحقق الضرورة بشمرط المحمول فى الاستقبال وان تحقق نظرا إلى الماضي والحال فالامكان الوقوعي انما يستلزمه الخ (قوله يستلزم) فيمتنع الامكان الاستقبالي (قوله كانت أعم) قد عرفت منا الوقوعي انما يستلزمه الخ (قوله يستلزم) فيمتنع الامكان الاستقبالي (قوله كانت أعم) قد عرفت منا توجيه مساواتها للفمل وعمومها من سائر الضرورات (قوله وانما كانت) دفع لتوهم مساواتها للضرورة في وقت ما ولم يبين عمومها من البواقي لوضوحه (قال وقد يطلق) لم لم يذكر اطلاقه على سلب الثلاثة عن الجانب المخالف فقط (قال وان وجدت) اشارة الى أن اخصية هذا المهني بالنسبة إلى الامكان الخاصي

الضرورة بشرط المحمول في أحدها ويسمى امكانا أخص بين ويت مين في

و فصل ا

الشرطية ان حكوفها وجوب اتصال التالي للمقدم أوانفصاله عنه لعلاقة معلومة الشرطية ان حكوفها وجوب اتصال التالي للمقدم أوانفصاله عنه لعلاقة معلومة المدرون عند المنالين المناسخة المنالين المناسخة ا

كما تتحقق في فعدل الفاعل الموجب تتحقق في فعدل الفاعل المختار بخلاف الضرورة في وقت ما فانها لا تتحقق في فعل الفاعل المختار ولذا لم يكن الكتابة وغرها من الافعال الاختيارية ضرورية واجبة الوقوع في وقيها كما لا يخفي

(قال اتصال النالي) مؤجبتين أو سالبتين أو مختلفتين كاسيأني في المتن (قال أو انفصاله) صدقا وكذبا المعتبقية والمنالين مؤجبتين أو سالبتين أو مختلفتين كاسيأني في المتن (قال أو انفصاله) صدقا وكذبا جمعاً وتفريقا (قال كملية المقدم) اذا كان المقدم علة فان كانت الشرطية كاية بجب كونع علمة نامة كقولنا في المنصلة كما كان الشي حيوانا ناطقا كان انسانا وفي المنفصلة دائما إما أن يكون الشي حيوانا ناطقا أولا السانا أوجزا أخيرا كالمنالين باسقاط الحيوان في المقدم وان كانت جزئية جاز كونع ناقصة غير الجزء الأخير المنالين أيضا باسقاط الناطق و بذكر سور الجزئية وأما إذا كان النالي علة ففي المنفصلة لزم كونه كالمقدم مراح المنالين أيضا باسقاط الناطق و بذكر سور الجزئية وأما إذا كان النالي علة ففي المنفصلة لزم كونه كالمقدم مراح المناطق و بذكر سور الجزئية وأما إذا كان النالي علة ففي المنفصلة لزم كونه كالمؤمن المناطق و بذكر سور الجزئية وأما إذا كان النالي علة فني المنفصلة لزم كونه كالمؤمنة المناطق و بذكر سور الجزئية وأما إذا كان النالي علة فني المنفصلة لزم كونه كالمؤمنة المنالين أيضا باسقاط الناطق و بذكر سور الجزئية وأما إذا كان النالي علة فني المنفصلة لزم كونه كالمؤمنة المناطق و بذكر سور الجزئية وأما إذا كان النالي علة فلي المنفصلة لزم كونه كالمؤمنة المنالين أيضا باسقاط الناطق و بذكر سور الجزئية وأما إذا كان النالي علم المناطق و بذكر سور الجزئية وأما إذا كان النالي علم المناطق و بذكر سور الجزئية وأما إذا كان النالي المنالين أيضا بالمناطق و بذكر سور الجزئية وأما إذا كان النالي النالي النالية والمناطق و بذكر سور المنالين النالية والمناطق النالية والمناطق والمناطق المناطق و المناطق والمناطق والمناط

ونحوه لا إلى جميع الاقسام المارة والالانجمه أنه اعم من الاستقبالي والى أن ماقاله القطب الرازى من أنه أعم منه وفهوما ومساوله صدقا مندفع بان نحو قام زيد أو يقوم الآن يصح تقييده بهدا الامكان دون الاستقبالي لتحقق الضرورة بشرط المحمول فيه (قال بوجوب انصال) يؤخذ من جعل الوجوب الذي هو الفرورة صفة للنسبة النامة في الشرطية من وقوع الانصال والانفصال جريان الموجهة فها كالحلية وبه يصرح في فصل الاقترانيات وهو الموافق لما ذهب اليه عصام الدين بخلاف ظاهر قوله الآني أو بسلب ذلك الوجوب وكذا قوله الحسكم بلزوم السلب ايجاب الح لانها لو جرت فيها المكان المناسب أن يقول أو بوجوب لاوقوع ذلك ولكان الحسكم بلزوم السلب سلبا كافي الحلية (قال الملاقة) أي لاعتبار علاقة أو لوجردها وكذا قوله الآتي من غير علاقة فعلي الاول يمكن كون قضية واحدة أي لا ومناقية باعتبارين (قال توجبه) لاحاجة اليه لأن العلاقة هنا أمن بسببه يستصحب المقدم التولي يكون المقدم علة قامة لا تالي كمنال المتن أو جزأ أخيراً منها نحو كا كان زيد ناطقا كان انسانا وعلى الثاني يكون غير جزئها الأخير أيضا نحو قد يكون إذا كان ذيد حيوانا كان انسانا

A CONTROL THE STATE OF THE STAT

en, yeu

في المنفصَّلة أو معلوليته لاحدها أومعلوليتهما لعلة واحدة

(١) (قوله أومعلوليتهما الى آخره) ترك التضايف مع أنه مذكور في كتب أكثرهم لانه

وفي المتصلة جاز كونه مطلق الملة وعلمك بأخذ الأمثلة من المثالين المذكورين (قال في المنفصلة) أي المنفصلة الحقيقية والافعلية المقدم في مانعة ألجع لا خص من نقيض النالي وفي مانعة الخلو لاعم من نقيضه كا أشار البهوا بالكاف. مثال الاول إما أن يكون الشي حيوانا ناهقا أو انسانا. والثاني إما أن يكون لاحيوانا ناهقا أولا انسانا فان المقدم في الأول علة للحمار الاخص من نقيض الانسان وفي الناني علة للاحمار الاعم من نقيض اللا انسان بناء على أن انتفاء العلة علة لانتفاء المعلول. ومثل بعضهم لكون للاحمار الاعم من نقيض اللا انسان بناء على أن انتفاء العلة علة لانتفاء المعلول في وفيه أن الكون في البحر اللاحم من نقيض التالي معلولا علة واحدة كيف ولو كان اليكون في البحر علة الغرق النم أن يحصل الغرق من نقيض التالي معلولا علة واحدة كيف هنا بالكاف المذكور عن ذكر معلولية المعام النالي في المنفصلة . وقس عليه قوله أو معلولية نقيض المقدم أو أخص او أعم من نقيضه العين التالي في المنفصلة . وقس عليه قوله أو معلولية نقيض المقدم أو أخص او أعم من نقيضه العين التالي في المنفصلة . وقس عليه قوله أو معلولية نقيض المقدم أو أخص او أعم من نقيضه العين التالي في المنفصلة . وقس عليه قوله أو معلولية نقيض المقدم أو أخص او أعم من نقيضه العين من التالي في المنفصلة . وقس عليه قوله أو معلولية نقيض المقدم أو أخص الو أعم من نقيضه العين النالي في المنفصلة أو نقيضه في المنفصلة . مثال الاول كاماكان النهار موجودا كان العالم مضيئا. والثاني

(قال في المنفصلة) أى في جميع أنواع المنفصلة فإن المقدم علة لنقيض التالى بالذات في الحقيقية الكلية وبواسطة عليته لاخص من النقيض في مانهة الجمع الكلية وعلة ناقصة لنقيضه في مانهة الخلوكاية أو جزئية وإن كان علة تامة لاعم من النقيض لأن العلة له سوا كانت تامة أو ناقصة علة ناقصة المنقيض ولمل هذا مراد من قال إن مثال كون المقدم علة لنقيض النالى فيها قولنا زيد اما أن يكون في البحر أو لا يغرق . فلا برد عليه أنه لو كان الكون في البحر علة الغرق لزم أن يحصل الغرق من حصوله لأنه لم يرد كونه علة تامة . ثم أقول حمل العلية في كلام المصنف على النامة بوجب أن يحمل المنصلة على بعض أفراد الموجبة الكلية والمنفصلة على الحقيقية الكلية فيكون قاصرا * وحملها على ما يعم التامة والناقصة بالنظر إلى المتصلة وعلى النامة بالنسبة الى المنفصلة وتخصيصها بالحقيقية كا قيل مع استلزامه قصو رالكلام نفيطة والحد الامرين من التالى أو بالنظر إلى المتصلة واحد الامرين من التالى أو نقيضه (قال لعلة واحدة) أى المقدم واحد الامرين من التالى أو نقيضه (قال لعلة واحدة) أى موجبة لارتباط المقدم بالتالى بحيث يمتنع الانفكاك بينهما فلا يتجه أن نقيضه (قال لعلة واحدة) أن معاملة فيها لأن جميم الموجودات معلولة الواجب تعالى

أو بسلب ذلك الوجوب سميت المتصلة لزوميه نحو كلا كانت الشمس طالعة يلزم أن يكون النهار موجودا أولا يلزم أن يكون الليل موجودا . والمنفصلة عنادية نحو لا مالة يكون النهار موجودا أولا يلزم أن يكون فردا وليس إما أن يكون زوجا أو منقسما إما أن يكون زوجا أو منقسما المن يكون هذا العدد زوجا وإما أن يكون فردا وليس إما أن يكون زوجا أو منقسما المن عند العدد زوجا وإما أن يكون أو المنابعة المناب

داخل فيما ذكر لان المتضايفين معلولا علة واحدة وهي اتخاذ الولد من نطفة معينة في الأبوة ينافع في المرابعة والمنوة والمنوة مثلا

إما أن يكو نالنهار موجودا أولا يكو ن العالم مضيمًا (قوله لأن المنضابين) أى الحقيقيين لا المشهورين أن يكو نالنهار موجود الوابطي فقط على القول بعدم وجود الإضافة أو المحمولي أيضا على القول بعدم وجود الإضافة أو المحمولي أيضا على القول بعدم وجود الإضافة أو المحمولي أيضا على القول بوجودها تأمل (قوله المخاذ الولد) أو المخاذ ولدين من نطفتين معينتين في أخوة زيد لهمر و واخوت لزيد فان كلا من الأخوتين معلول لمجموع الاتخاذين لا لأحدها (قال ذلك الوجوب) أى وجوب الانصال في المنصلة سواء لم يكن هناك الوجوب) أى وجوب المناقبال في المنصلة سواء لم يكن هناك أقوال أصلا كما في مادة الانفصال الحقيقي أو الجمي أو الخلوى أو كان لكن لا من نوعة أو لا لعلاقة (قال كما كانت) مثال علمة المقدم لعبن التالي (قال أنفصال أصلا أو كان لكن لا من نوعة أو لا لعلاقة (قال كما كانت) مثال علمة المقدم لعبن التالي (قال ولا يلزم) عطف على يلزم الا أن لا مقدم اعتبارا على كلة كما لأن هذا مثال السالية بمرت اليومومولي والمناف المحتمون ويومولي ومناف المحتمون ويومولي ومناف المحتمون ويومولي ومناف المحتمون ويومولي والمناف المحتمون ويومولي ومناف المحتمون ويومولي ومناف المحتمون ويومولي والمناف المحتمون ويومولي ويوم

(قوله في الابوة) أفاد بذلك أن المتضايفين هنا حقيقيان لامشهوريان والالقال في الاب والابن والدن الما أو بسلب ذلك) النفي متوجه الى كل من المقيد والقيد فيصدق السالبة المتصلة عدم الاتصال وعدم وجوبه بانتفاء العلاقة المذكورة وقس عليه السالبة المنفصلة (قال المتصلة) لم يقل متصلة لزومية إشارة الى أن المقصود بيان اقسام المتصلة والمتفصلة لابيانهما لتقدم ذكرها (قال وان حكم فيها) أي حكما صريحيا ان كان الاتفاق نوع الاتصال والانفصال وضمنيا ان كان جهتها قال مشهور بها) أفاد به و بقوله معلومة فيا مر أن الاتفاقيات لاتحلو بحسب نفس الأمر عن علاقة موجبة للاتصال أو الانفصال لان الممكن مالم بحبب باقتضاء علمته التامة لم يوجد واذا وجد امتناع عدمه لامتناع تخلف المعلول عن علمت المامكن مالم بحبب باقتضاء علمته التامة لم يوجد واذا وجد امتناع عدمه لامتناع تخلف المعلول عن علمت المامكن مالم بحب باقتضاء علمته المامة بم يوجد واذا وجد المتناع وعدمه كافي شرح المطالع علمي أشرنا فيا من الى أن وجود العلة بل اتعادها فيها لايقتضى وجود العداقة لجواز صدورها عنها لكن أشرنا فيا من الى أن وجود العلة بل اتعادها فيها لايقتضى وجود العداقة لجواز صدورها عنها بحبتين بحيث لا يكون بينهما الا المصاحبة في الوجود مع جواز الانفيكاك فالهرق بينهما بوجود العلاقة

لالله البرابا الووكان عرد ابنم ذلك الإنفاق سميتا اتفاقيتين نحوكلا كان الانسان ناطفا فالفرس صاهل. وإما أن يكون

(١) (قوله باتفاق الاتصال الى آخره) أى بكون صدق التإلى متصلا لصدق المقدم اتفاقا بلا عَلَمْقَةُ موجبة لذلك الاتصال . وآلمراد بصددقهما تحقق مضمونهما فى الواقع ولو فى أحد الازمنة فقولنا اذا طلعت الشمس غدا يجىء عمرو اتفاقية خاصة كما لا يخفى

(قوله أى يكون) اشار بالتفسير الى أن الاتصال صفة صدق النالى فيهو مقصل والمنصل به صدق المقدم ولوله أي يكون) اشار بالتفسير الى مدخول الباء ولوله لصدق المقدم كأن اللام بمعنى الباء ولوله اتفاقا) بمبزعن نسبة حكى في المتن إلى مدخول الباء في قوله بكون والنقد بر وان حكم فيها باتفاق كون صدق التالى الخ (قوله تحقق مضمونهما) أى لامطابقة مضمونهما للواقع كما هو معنى الصدق المقابل لاكذب وانما قال ذلك لما المثلية في الحاشئية في بيان النسب بين القضايا ان صدق كل قضية بالمعنى المقابل لاكذب أزلى وأبدى فلو كان الصدق هنا بهذا المهنى لزم ان يكون قولنا كاما كان آدم عليه السلام موجود اكان المهدى موجوداً قضية اتفاقية صادقة كما أن قولنا كما صدق أن آدم عليه السلام موجود صدق أن المهدى موجود اتفاقية صادقة إذا كان الصدق بالمهنى كما صدق أن آدم عليه السلام موجود صدق أن المهدى موجود اتفاقية صادقة إذا كان الصدق بالمهنى المدكور لا بمهنى تحقق المضمون في الواقع (قوله ولو في أحد الازمنة) كأنه أشار به الى أنه ايس المراد المذكور لا بمهنى تحقق المضمون في الواقع (قوله ولو في أحد الازمنة) كأنه أشار به الى أنه ايس المراد بالواقع خصوص الواقع في الماضى أو الحال كافي الضرورة بشرط المحمول حتى يكذب المثال الذي ذكره المؤلك الاتفاق) أى اتفاق الآتصال المذكور في المتصلة سواء لم يكن هناك انصال أصلا أو كان الكن الكن الكن الكن المدل المذلك المذلك الاتفاق) أى اتفاق الآتصال المذكور في المتصلة سواء لم يكن هناك انصال أصلا أو كان الكن الكنال المنال المدلك وقال المناك الاتفاق المتصلة سواء لم يكن هناك انهال أصلا أو كان الكنال المنال المدلك والمنال المدلك المدلك والمنال المدلك والمنال المدلك والمنال المدلك والمنال المدلك والمنال المدلك والمدلك والمدلك والمدلك المدلك والمدلك المدلك المدلك والمدلك والمدلك

وعدمها (قال اتفاقيتين) النسبة هناوفى اللزومية والعنادية للسكل الى نوع الجزء ان قيدل بأن الشرطية والعناد والاتفاق نوع النسبة الاتصالية والانفصالية كا هو رأى عبد الحكيم حيث قال بأن الشرطية لا تكون موجهة (قوله أى بكون) تنبيه لا تكون موجهة (قوله أى بكون) تنبيه على أن صدق النالى متصل بالسكسر وصدق المقدم متصل به فالانصال ان كان مصدرا لمعلوم كا هو المتبادر فصفة صدق النالى والا فصفة صدق الماهم كا هو المتبادر في المختفق الماهم كا موسعليه الانفصال (قوله اتفاقا) كانه اشارة الى أن الاتفاق في الحقيقة جهة القضية (قوله والمراد بصدقهما) دفع لما يتوهم من أن المراد بصدقهما تحققهما معا في الماضى أو الحال كا هو الممتبر في الضرورة بشرط المحمول الواقع كا يدل عليه قوله فقولنا الح لادفع لحل صدقهما على مطابقة مضمومهما للواقع فانه مع دفعه بما مر في بحث النسب الما يناسب لوقال بدل قوله فقولنا الحنف فقولنا كا كان نوح عليه السلام موجودا كان المهدى موجودا ليست قضية اتفاقية (قوله فقولنا) أفي فقولنا كا كان نوح عليه السلام موجودا كان المهدى موجودا ليست قضية اتفاقية (قوله فقولنا) أن المنفريع طانظر الى القيد بحث اذ المعلوم كونها اتفاقية مطلقا لا اتفاقية خاصة . ولعله مبنى على أنه يكفى النفريع كون المفرع عليه علم ناقصة (قوله واتفاقية) أى على تقدير كونه شرطية أو المهنى بمكن أن المنفريع كون المفرع عليه علم ناقصة (قوله واتفاقية) أى على تقدير كونه شرطية أو المهنى بمكن أن

Fatigle O'll air

الانسان موجودا وإما أن يكون العنقاء موجودا فالمتصلة الإتفاقية بهذا المهنى مايحكم فيه باتقاق التالى للمقدم في الصدق المحقق بالفعل أو بسلب ذلك الاتفاق ويسمى اتفاقية خاصة. وقد يطلق على المعنى الاعم وهومايحكم فيه باتفاق صدق التالى تحقيقا لصدق المقدم فرضا وانه لم يصدق في نفسه أو سلب ذلك الإتفاق وتسمى اتفاقية عامة كافي قولنا كلا كان الفرس كاتبا فالانسان ناطق م ثم المنفصلة مطلقا ان كانت حاكمة بالانفصال في الصدق

لا لعلاقة مشمورة أو الا تفصال المذكور سواء لم يكن هناك انفصال أصلا أوكان لـكن لامن نوعه أو من نوعه لومن لامن نوعه أو من نوعه لكن لعلاقة مشمورة (قال العنقاء موجوداً) هـذا في الحقيقية وأما في مانعة الجمع فكقولنا الرومي الامي اما أن يكون هذا كاتبا أو أسود وفي مازمة الخلو فكقولنا له إما أن يكون هذا لا كاتبا أو لاأسودا قال وقد يطلق) أي بالاشتراك اللفظي (قال فرضا) أي فرض ممتنع كمثال المصنف أو ممكن نحو الملاكات العنقاء موجودا كان الانسان ناطقا أو واقع كمثال الاتفاقية الخاصة (قال وان لم يصدق) اشار المنقطة عليه المقدر إلى الاجتماع مع الاتفاقية الخاصة وبالمعطوف المدذكور إلى الافتراق عنها (قال المنقطة مطلقا) لابشرط شي

يكون اتفاقية فلا برد أنه بمكن جمل إذا ظرفية فلا تكون شرطية فضلا عن كونها اتفاقية (قال فالمتصلة) قد يقال المعلوم سابقا كون المتصلة الاتفاقية ماحكم فيها باتصال صدق التالى للمقدم اتفاقا أو بسلبه وهو يعم الاتفاقية العامة والخاصة فلا وجه للتخصيص الا أن يقال اراد بهدندا المعنى المستفاد من التعريف الضمنى والمثال (قال على المهنى الاعم) أى فى الايجاب إذ الاتفاقية العامة السالبة أخص مطلقا من الاتفاقية الخاصة السالبة (قال باتفاق صدق) أى صدقه فى ذاته وان لم يصدق على نقدير صدق المقدم أو بشرط صدقه على ذلك التقدير كاهو المتبادر فقولنا لو لم يكن الحار ناهقا كان ناهقا اتفاقية على الاول دون الثانى (قال فرضا) لو قال ولو فرضا لمكان فى كلامه إشارة إلى مادة اجتماعها مع الاتفاقية الخاصة ومادة افتراقها عنها بلا حاجة إلى قوله وان لم يصدق فى نفسه (قال اتفاقية عامة) ومنها أما بعد فى ديباجات الكتب قاله عصام الدين (قال ثم المنفصلة) أى لا بشرط شى لا بشرط لاشى و إلا لزم تقسيم الشى إلى ماينافيه واجتماع المتنافيين. ولا بشرط شى والا لزم تقسيم الشى إلى نفسه وغيره المستازم لجمل القسيم قسها وقس عليها كل ماوقع مقسها (قال مطلقا) أى عنادية أو اتفاقية (قال حاكة) أى محكوما فيها القسيم قسها وقس عليها كل ماوقع مقسها (قال مطلقا) أى عنادية أو اتفاقية (قال حاكة) أى محكوما فيها ففيه بحوز كافى قوله تعالى (من ماه دافق) (قال في الصدق) ربما يقال ان هذا يستلزم كون المنفصلة المقية الموجبة قضيتين لاشنالها على ادراك وقوع الانفصال فى الصدق ووقوعه فى المكذب * و يدفع المقيقية الموجبة قضيتين لاشنالها على ادراك وقوع الانفصال فى الصدق ووقوعه فى المكذب * و يدفع

The state of the s

والكذب معا أوبسلب ذلك الانفصال سميت منفصلة حقيقية كاسبق أو في الصدق فقط أو بسلبه سميت مانعة الجمع نحو إما ان يكون هذا الشي عجرا أو شجرا أو في الكذب

(١) (قوله فقط) قيد فقط قيد الانفصال في الصدق لا قيد الحكم والا لكان مساويا المعنى الاعم الشامل للمنفصلة الحقيقية اذ لا يلزم من عدم الحكم بالانفصال في الكذب عدم الانفصال في الصدق اذ معنى الانفصال في عدم الانفصال في الصدق اذ معنى الانفصال في الصدق المدن الانفصال في الصدق المدن فقط عدم الانفصال في الدكذب فيصير المعنى وان حكم بالانفصال في الصدق الصدق المعنى وان حكم بالانفصال في الصدق

(قال ذلك الانفصال) سواء لم يكن هناك انفصال أصله كا في مادة الانصال اللزومي أو الاتفاقي أو كان لكرف في الصدق فقط كما في مانعة الجمع أو الكذب فقط كما في مادة مانعة الخلو (قال أو بسلمه) أي بسلب الانفصال في الصدق فقط (قوله قيد الانفصال) أي فيكون النعريف مساويا لمانعة الجمع بالمعنى الاخص (قوله لكان) أي النعريف (قوله الهعني الاعم) أي لمانعة الجمع بالمعنى الاعم (قوله للهنفصلة) لمانعة الجمع بالمهنى الاخص (قوله إذ لايلزم) عدلة الملازمة (قوله وان حكم بالانفصال) أي فيكون كل من الحكم والمحكوم به أمرين كما في الحقيقية الا أن المحكوم به فيها بالانفصال) أي فيكون كل من الحكم والمحكوم به أمرين كما في الحقيقية الا أن المحكوم به فيها الانفصال) أي في الحقيقية الا أن المحكوم به فيها بالانفصال)

بأنه ادراك أمر واحد وهو الانفصال متعلقا بأمرين كا يشعر به صنييع المصنف فتكون قضية واحدة (قال أو بسلب) النفي متوجه إلى كل من التميد والقيدين فتصدق هذه السالبة في مادة المجاب الانصال والمجاب مانعتي الجمع والخلو (قال سميت منفصلة) الأوفق الاولى سميت حقيقية لأن محط الفائدة هو الصمة إلا أنه أشار الى أنها قيدالقسم (قال حقيقية) منسوب إلى الحقيقة المقابلة للمجاز مبالغة أو حقيقة الانفصال بناه على أن ماعداها في حكم العدم أو الحقيق عمني الجدير اما نسبة للخاص إلى العام أو المهافة (قوله الحقيقية) أقول لمانعة الجمع ثلاث معان (الاول) ماحكم فيها بالتنافي في الصدق وعدمه في الكذب بشي من التنافي في الكذب بشي من التنافي في الصدق سواء حكم بالتنافي في الكذب بشي من التنافي وعدمه (والثالث) ماحكم فيه بالتنافي في الصدق سواء حكم بالتنافي في الكذب أو بعدمه أو لم يحكم في المناف في الكذب أو بعدمه أو المعنى بشي منهما فان أراد بالمعني الأعم المهني الثاني فلا نسلم صدقه عليها على مهني محققه في مادتها ، أو المعنى الناف في الكذب أيضا بحلاف المهني الأخص له عند جمل فقط قيداً للحكم ممنوع كيف وهو مشعر بعدم الناك في الكذب والمعتبر في هذا المهني ماهو أعم منه ومن الحكم بالتنافي في الكذب عوقس عليه مانعة الخلو (قوله وان حكم بالانفصال) قد يقال لوكان كذلك لزم أن يكون منع الجمع بالمهني الاخص مانعة الخلو (قوله وان حكم بالانفصال) قد يقال لوكان كذلك لزم أن يكون منع الجمع بالمهني الاخص

فقط أو بسلبة سميت مأنعة الحلو نحو أما أن يكون هذا الشي لا حجرا أولا شجرا وقد يطلق الاخير تان على المعنى الاعم الشامل للمنفصلة الحقيقية بحذف قيد فقط عنهما. وبحرى جميع الاقسام الثلاثة في الحملية المرددة المحمول بل في مطلق الترديد أذ الترديد كما يكون بين القضايا كما في المنفصلات يكون

وَعَدَّمُ الانفصال في الكذب سميت مانعة الجمع وكذا الكلام في الانفصال في الكذب فعدم الانفصال في الكذب فقط كما لا يخلو عن أحدها في الاغلب) وانما قال في الاغلب لا يخلو عن أحدها في الاغلب الماني تقديم المسند لكذا أو لكذا اذ ليس بين

Designation of the state of the

الانفصال في الصدق والانفصال في الكذب و في مانعة الجمع بالمعنى الاخص الانفصال في الصدق وعدم الانفصال في الصدق وعدم الانفصال في الكذب بخلاف مانعة الجمع بالمعنى الاعم فان كلا من الحركم والمحكوم به أمر واحد ومن هذا ظهر أن أعمية مانعة الجمع بالعنى الاعم من كل من قسيمها بحسب الصدق دون المفهوم (قال وقد يطلق) أي بالاشتراك اللفظى (قال قيد فقط) أو بجعله فيداً للحكم (قال عنهما) أي عن تعريفهما وقد يطلق) أي بالاشتراك اللفظى (قال قيد فقط) أو بجعله فيداً للحكم (قال عنهما) أي عن تعريفهما وقال كا في المنفصلات) استقصائية

مشتملا على تصديقين فتكون قضيتين الا أن يقال الحديج الثانى لاستفادته من تقييد الانفصال بقيد فقط لايمد متعلقه قضية (قال سميت مانعة الخلو) مثل بعضهم لها بنحو زيد إما أن يكون فى البحر أو لا يخرق * ويرد عليه أنه يجوز ارتفاع الجزئين بأن يكون فى البر ويغرق في ماء الحوض فلا تصدق موجبة مانعة الخلو الا أن يحمل البحر على الماء المغرق أو براد بالغرق التوغل فى ماء البحر أو براد بالجزء الثانى أن لا يغرق فيه وكأنه لهذا عدل عنه المصنف (قال نحو اما أن يكون) إشارة الى أن كل مادة يصدق فيها منع الجع يصدق بين نقيضى جزئيها منع الخلو (قال الأخيرتان) أى الاسمان الأخيران فالتأنيث من الأخرى وأعم مطلقا من الحقيقية ولذا لم يعتبر هذا المهنى فى النقسيم (قال عنها أعم من وجه من الأخرى وأعم مطلقا من الحقيقية ولذا لم يعتبر هذا المهنى فى النقسيم (قال عنها أعم من وجه توريفهما وأما جدل فقط قيدا للحكم فهو لا يجعل النعريف المهنى الأعم الشامل المنفصلة الحقيقية الشرطية فلا يجرى جيم) أى جنس كل منها فلايتجه أنها أقدام الشرطية فلا يجرى في غيرها (قال بل مطلق النرديد) أى ذى الترديد أو المراد بقوله فى الجلية فى ترديدها الشرطية فلا يجرى في غيرها (قال بل مطلق النرديد) أى ذى الترديد أو المراد بقوله فى الجلية فى ترديدها بل المائم المناف المنفصلة المناف المناف المنفصلة المنفسلة المركة من مقدم حملية ونال مفصلة بناء على أن المراد بالمنفصلة ماهى قضية بالفهل واللام المناف المنتصلة المركة من مقدم حملية ونال مفصلة بناء على أن المراد بالمنفصلة ماهى قضية بالفهل واللام

بين المفردات المحمولة على شي كما في الحمليات المرددة المحمول. وفي التقسيمات وتماير المحمولة كما في سائر الفيود والكل لا يخلو عن احدها في الاغلب * وقد يكون كل من المحمولة كما في سائر الفيود والكل لا يخلو عن احدها في الاغلب * وقد يكون كل من هذه المنفصلات ذات اجزاء ثلاثة فصاعدا

النكتتين منَّع جمع لما قالو الا تزاحم بين النكات فيجوز أن يكون التقديم لكلهما أو لثلاثة ولا منع خلو لانهم لم يقصدوا الانحصار فيما ذكرٍوه بطِريق الترديد (١) (قوله كل (قال وفي النقسيمات) في مقابلة التقسيمات بالحمليات ومقابلتهما بالمنفصـلات إشارة إلى أن المفهومات المشتملة على النقسيات ليست قضايا فالمراد بالمفردات المحمولة بالنسبة الى النقسمات ماهي محمولة صورة (قوله منبع جمع) أي حتى يكون ذلك القول مانمة الجمع (قوله ولا منبع الخلو) أي حتى يكون مانمة الخلو ويعلم من انتفائهما انتفاء الحقيقية فيه (قوله والكذب معاً) أي لكن تجبُّ أن بين كل من الجزئين الانفصال في الصدق والكذب بمناء على أن الحقيقية إذا تركبت من أجراء ثلاثة مثلا لَزْم أن يكون كل والنتيض في الما الما من الأخيرين (هذا) وإن الرد المذكور منع المقدمة الرافعة المطوية بمنع مابنيت هي عليم بَسند انه يجوز تركبها من أجزاء كل جزئين منها مساو لنقيض الأخر (قال ذات أجزا.) والحق أنه لا يتركب شي منها حقيقة إلا من جزئين الكون الأنفصال نسبة واحدة وهي الجزاء) والحق أنه لا يتركب شي منها حقيقة إلا من جزئين الكون الأنفصال نسبة واحدة وهي للمهد الذكري فليست استقصائية (قال بين المفرداَتُ) أي بين المفرد والقضية المحمولين على شي مُحُوِّ زيد اما قائم أو ابنه قاعد (قال في التقسمات) اما معطوف على قوله في الحمليات عطف الخاص على المام أو أحد المتباينين على الاخر بناء على أن المراد بالحمليات المرددة المحمول التي ليست لها اسم مخصوص ولم يكتف باندراجها تحت العام لثلا يتوهم من انفرادها بهذا الاسم انفرادها بعدم تحقق الترديد فمها وإما معطوف على قوله بين المفردات اكن يزيفه لزوم الفصل بين قوله وغير المحمولة وماعطف عليه بالاجنبي فليس في كلامه إشارة الى أن المفهومات المشتملة على التقسمات ليست قضاياحتي يتجه أنه يلزم أن يراد من الحمل الصوري بالنظر إلى المعطوف والحقيقي بالنظر الى المعطوف عليه (قال وغير المحمولة) أي على شيُّ سواء حمل عليها شيُّ محوزيد أو عمرو قائم أولا كما في ضربت زيداً أو عمراً ، و يمكن أن يعمم القيود ،ن الموضوع أو يشار اليه بالكاف في قوله كما (قال والكل) الابكل من هذه الترديدات أو ماهي فيه يتحقق فيه أحد الاقسام الثلاثة غالبًا (قوله أو لنكتة (١) مستفنى عنه فلو قال بعد قوله لكليهما ولا منع خلو لجواز أن يكون لثالثة لكان أخصر وأولى (قوله ولا منه خلو) و يلزم منهما أن لا يكون بينهما انفصال حقبقي (قال المنفصلات) أقول الفرق بين المنفصلة والمتصلة نحكم لأنه ان أراد أن المنفصلة (١) قوله (قوله أو لنكتة) كذا بأصل الحاشبة ولم يوجد المكتوب عليه في النسخ التي بأيدينا

نحو العدد اما زائد أوناقص او مساو بخلاف المتصلات

من هذه المنفصلات الخ) فالتصريح بكل اشارة الى رد ما قبل إن المنفصلة الحقيقية لا بجوز أن تتركب من أكثر من جزئين والالم يكن أبين كل جزئين منها انفصال فى الصدق والمكذب معا * وحاصل الرد أنه لا بجب فيها وجود الانفصال الحقيقي بين كل جزئين

لاتتصور إلا بين جزئين ولذا تعدد أداة الانفصال في المثال المذكور ونحوه فالمثال المذكور وان كان المحسب الظاهر مؤلفا من الحمليات إلا أنه حقيقة منفصلتان كل منهما مؤلفة من حمليتين ان أريد انفصال كل من الجزئين عن الاخر والتقدير اما أن يكون العدد زائداً أو لازائدا واللا زائد إما أن يكون ناقصا أو مساويا * أو منفصلة مؤلفة من حملية هي مقدمها ومنفصلة هي تالهما ان اريد انفصال أحد الجزئين الاخيرين عن الأول. والمهني اما أن يكون العدد زائداً أو يكون ناقصا أو مساويا كما يأتي في قوله وطرفا الاخيرين عن الأول. والمهني اما أن يكون العدد زائداً أو يكون ناقصا أو مساويا كما يأتي في قوله وطرفا الشرطية في الاصل الح * وما أو رده عبد الحكيم على الدليل المذكور بأنه أن اريد بموضوع الكبري كل الشرطية في الاصل الح * وما أو رده عبد الحكيم على الدليل المذكور بأنه أن اريد بموضوع الكبري كل نسبة انفصالية أو ماعداها في مصادرة أو كل نسبة ماعدا الانفصالية فلا ينفع فدفوع بأن ذلك اعتراض مورده الشيخ أبو السعيد أبو الخير على جميع جزئيات الشكل الاول * والجواب عنه مشهور (قال بخلاف أورده الشيخ أبو السعيد أبو الخيرة بأن هيذا أنما يتم لولم يصح يركا كان الشي انسانا فهو حيوان فجسم فانه المتصلات) و بما يطرق بالذهن أن هيذا أنما يتم لولم يصح يركا كان الشي انسانا فهو حيوان فجسم فانه المتصلات) و بما يطرق بالذهن أن هيذا أنما يتم لولم يصح يركا كان الشيء انسانا فهو حيوان فجسم فانه المتصلات) و بما يطرق بالذهن أن هيذا أنما يتم لولم يصح يركا كان الشيء انسانا فهو حيوان فجسم فانه المتصلات)

تتركب بحسب الحقيقة من ثلاثة أجزاه مثلا فيتجه عليه ماقالوا إن الانفصال نسبة واحدة وهي لا تتصور الابين شيئين لتمدده عند زيادة الاجزاء * وقيا اعترض به عبد الحكيم تمن أن فيه مصادرة لأنه ان أريد بموضوع الكبرى كل نسبة اتصانية أو انفصالية أو حملية فهو محل النزاع أو الحملية والانصالية فلاينفع مندفع باختيار الشق الاول ومنع المصادرة وستنداً بأن وضوع الكبرى أعم منها والأعم ليس نفس الاخص وموضوعها مأخوذ لابشرط شئ أو أنها تتركب بحسب الظاهر منها وان كانت بحسب الحقيقة مركبة من منفصلتين مختلفتي النوع فها عدا الحقيقية ومتحدتيه فيها أو مركبة من مقدم حملية ونال منفصلة كا قيل أو بالهكس كا عكن أن يقال ففيه أن المتصلة كذلك حيث يقال كا كانت الشمس طالمة فاللهار موجود فالعالم مضي وان كانت في الحقيقة مركبة من متصلتين أو من مقدم متصلة ونال حملية أو بالعكس موجود فالعالم مضي وان كانت في الحقيقة مركبة من متصلتين أو من مقدم متصلة ونال حملية أو بالعكس مطابقة المنال للهمذل له (قوله في المعدد زائده الخ أو المراد بالمنفصلة مايمم الحكية فلا يتجه عهدم مطابقة المنال للهمذل له (قوله في الشعر بحل الخ) كا أن قوله قد يكون الحرد لما قيل أنه لا يتركب شيء من المنفصلات من أجزاء ثلاثة فا كثر (قوله والا لم يكن) النفي متوجه إلى قوله والكذب ولذا تعرض في الرد انفي الخاد دون الجمع فلو قال بهدد قوله منها انفصال في الكذب لكان أخصر وأوضح تمرض في الرد انفي الخاد دون الجمع فلو قال بهدد قوله منها انفصال في الكذب لكان أخصر وأوضح

Education of the state of the s

مُ الحركِ في الشرطية مطلقا ان كان من ينعن النا المناسبة ا

بل يكفى وجوده بين مجموع أجزائه الثلاثة أوالاربعة كما في المثال المذكور فان العدد الواحد لا يخلو عن مجموع الافسام الثلاثة وإنه خلا عن اثنين منها (٤) (قوله العدد إما الح الابوبين المجتمع من الكسور التسعة إما ناقص كالاربعة فان نصفها اثنان وربعها واحد ومجموعهما ثلاثة وهو ناقص عن الاربعة . أو زائد عليه كاثني عشر فان نصفها ستة و ثلثها أربعة وربعها ثلاثة وسدسها اثنان والمجموع خمسة عشر وهي زائد على اثني عشر . أو مساو لهما كالستة فان نصفها ثلاثة و ثلثها اثنان وسدسها واحد والمجموع ستة أيضا * وليس المراد أن العدد الواحد بالنسبة الى عدد آخر إما زائد عليه أو ناقص عنه أو مساوله كاظن فانه غفلة عن اصطلاح أهل الحساب والمثال مبنى عليه

ان صح فقد تركبت المنصلة ظاهرا من أجزاء ثلاثة وان كان ذلك نظرا إلى الحقيقة من المتصلنين تأملُّ وأما نحو كلا كان طلوع الشمس علة لوجود النهاز كلكان الشمس طالعة كان النهار موجودا فمؤلف ظاهرا وحقيقة من جزئين و ان كان الثاني منهما مؤلفا من آخرين (قال في الشرطية مطلقا) أي متصلة أو

(قوله بن يكنى الخ) بأن يكون نقيض أحد الاجزاء مساويا له ين البواقى فتكون مركبة من الشيء وتقيضه (قوله فان العدد الواحد) منقوض باحدى عشر الا أن يحمل العدد على ماله كسر (قوله لأن المجتمع) إن كان فى النعليل نشر مرتب فانما يتم على المذهب الغير المشهور من أن الناقص ما نقص عن كسوره والزائد مازاد عليها أو نشر مشوش بالنسبة إلى الأولين فهو جار على المذهب المنصور من أن العدد الزائد على كسوره يسمي ناقصا والناقص زائدا تسمية للكل باسم الأجزاء (قوله من الكسور) كلة من ابتدائية فيصدق الهدد على المجوع الكسور التسمة كالفين وخسمائة وعشرين وبما يكون له بعضها كمثال المصنف (قوله وثلثها أربعة) يؤخذ منه أن كل كسرين مفردين إذا أخذا من مخرج وكان عدد أحدها مخرجا لنفس الآخر كان عدد الآخر مخرجا لهين الأول (قوله فانه غفلة) يعني أن هذا مما يستعمله أهل الحساب فحمله على ماأرادوه ليس لأن مساواة العدد المعاد المغاير غير موجودة ولنفسه ممنعة لأنها تقتضى المغايرة بين المتساويين لانه ان أريد المغايرة الاعتبارية بينهما فمسلم وغير مفيد لتحققها هنا أو الذاتية فهمنوع . كيف ولو كانت شرطا لم تتحقق المساواة بين العدد وكسوره المجتمعة بل لئلا يكون المثال مصنوعا فااللام في قوله العدد للعهد أى العدد الصحيح المنطق اما الح فلا يرد أن المدين المناوية إلى المعالي الله وية (قال ثم الحكم) الاخصر عدم كون الكناب من علم الحساب واطلاق العدد يهينان ارادة المعاني الله وية (قال ثم الحكم) الاخصر عدم كون الكناب من علم الحساب واطلاق العدد يهينان ارادة المعاني الله وية (قال ثم الحكم) الاخصر

ة الطبيح من غ ب

على جميع الأزمان والاوضاع المكنة الاجماع مع المقدم وإن كانت ممتنعة في نفسها فكلية. أمّا موجبة وسورها في المتصلات نحو كلما ومهما ومَتَى وفي المنفصلات نحو دائما والبتة. وآما سالبة وسورها فهما محوليس البتة. ودائما ليس* او على بعضها المطلق فجزئية إماموجبة وسورها فهما محوقد يكون. واما سالبة وسورها فهما محوقد لا يكون اوعلى بعضها المعين فشخصية نحو اذا حلت الشمس بنقطة الحمل في السنة الآتية كان كذا والا

منفصلة (قال على جميع) على هذا وفيما عطف عليه بنائية (قال فى نفسها) كوضع ناهقية زيد فى كبا كان زيد حمارا كان حيوانا فان هذا الوضع وإنكان ممتنعا فى نفسه اكن ممكن الاجتماع مع المقدم (قال نحو كبا) مما يفيد عموم الازمان لفة والاوضاع اصطلاحا بخلاف نحو من وما وأبن وحيثما فان القضية المصدرة بها مهملة (قال نحوقد يكون) نحوقد يكون إذا كان الشئ حيوانا كان انسانا وقد يكون اما أن يكون الشئ حيوانا أو انسانا الاتصال فى الاول على وضع الناطقية والانفصال فى الثانى على وضع

الانسب بالجزاء ثم الشرطية ان حكم فيها على الخ ثم الحسكم بمعنى الوقوع واللا وقوع فقوله فى الشرطية من ظرفية الكل للجزء . و يمكن حله على الأ ذعان أو نسبة بين بين (قال والاوضاع) ذكرها لأن عوم الازمان أمر ثابت لفة قوعوم الاوضاع معتبر عند المناطقة فى كلية الشرطية وعوم الاوضاع لايستلزم عوم الازمان لأن الزمان معتبر بالفعل والوضع معتبر بالامكان فيجوز ثبوت حكم الشرطية فى جميع عوم الازمان لأن الزمان معتبر بالفعل والوضع معتبر بالامكان فيجوز ثبوت حكم الشرطية فى جميع الأوضاع الممكنة دون الازمان وعدم تحققها باعتبار بعض الأوضاع الممكنة فيين العمومين عوم من وجه بحسب النحقق ثم المراد بكون الحركم فى جميع الازمنة مقارنته اياها فلا ينتقض التعريف الضمى الموجدة الكلية بما يكون موضوع المقدم فيه غير زماني نحو كلا كان الله موجودا كان عالما أو نفس الزمان لفحة والاوضاع موجودا كان الفائ متحركا (قال نحو كلا) المراد بنحوها كل اداة تفييد عوم الازمان الخمة والاوضاع الطلاحا فان لم تكن كذلك كن وما وأن فالقضية المبدوقة بها مهملة نحو أن تكن أكن (قال ومتى) المحتبار لصح النميل بهما فلو قال نحو البياب الكلى مطابقة والسلب الجزئي التزاما. نعم لو خالفت العبارة الاعتبار لصح النمثيل بهما فلو قال نحو البتة ليس ودائما ليس لكان أحسن (قال أو على بعضها ما الموحد المعتبار لصح المختيل بهما فلو قال نحو البتة ليس ودائما ليس لكان أحسن (قال أو على بعضها) لم يؤخذ البعض لابشرط شيء هو عدم النعين (قال نحو قد لايكون) وكذا تحوذ البعض لابشرط شيء هو عدم النعين (قال نحو قد لايكون) وكذا تحوذ البعض لابشرط شيء هو عدم النعين (قال نحو قد لايكون) وكذا نحو ايس كا وايس

فهملة كالمصدّرة بلفظ ان واذا ولو بدون تعيّين الوضع لانها للاهمال هناك فيجرى فيها المحصورات الاربع وما في حكمها أيضا لكن فيها باعتبار ازمان المحكوم عليه واوضاعه وفي الحمليات باعتبار افراده * وانماز هدق الموجبة الكلية من المتصلة فيها كان التالي مساويا

الناهقية مثلا. ومثال قد لا يكون أيضا هـ ندان المثالان لكن بعكس الوضعين السابقين (قال بلفظ ان واذا) أى في المتصلة (قال بدون الح) حال مَن لفظِ أوَمن ضمير المصـ تَرة (قال فيجرى فيها) أى الشرطية متصلة أو منفصلة (قال وما في حكمها) من الشخصية والمهملة (قال أيضا) أى كا تجرى في الحليات (قال الكن) الجريان فيها أى الشرطية (قال من المقصلة) لزومية أواتفاقية (قال التالي مساويا) أى في

مها مما يكون أداة السلب داخـلة على سور الايجاب الكلي فيـدل على السلب الجزئي بالالتزام ورفع الايجاب الكلى بالمطابقة (قال أو عـلى بعضمالين أقول أنّ كان ضمير بعضها هنا وفيما سـبق راجما إِلَى الازمان انجـه أَن المعتبر في الجزئية بعض الأزمان و بعض الأوضاع معا لا إحداهما إلا أن يقال اكتنى بأحدداها لأن بمضيتها لاعلى التعيين يستلزم بمضية الأخرى وأنويستلزم أن لايكون نجو قولنا إن جنتني را كبًا أكرمتك تم حركم فيها على وضع ممين من غيير تمرض للأزمان شخصيةً وُقُد صرح عبد الحسكم بأنها. شخصية أو البهاو إلى الاوضاع يتجه مع الايراد الثاني أنه مناف لتمثيله-م الشخصية بَمْحو إن جثتني اليوم أكرمتك تميا حكم فيها في زمان ممين بلا تمرض للوضع. أو إلى الأوضاع فقط انجه الابراد الاول والثالث (هــذا) والاخصر أو الممين (قال و إلا فمهملة) قضيته ان ماحكم فيها على جميع الأزمان بلا تمرض للأوضاع أو بالعكس والتي حكم فيها على وضع معين في جميع الازمان أو بالمكس من المهملة وليس كذلك إلا أن يقال التقسيم للشرطية الممكنة الممتبرة والأولان ليسا بمعتبرين لما قاله عبد الحكيم من اصطلاحهم على اعتبار الاوضاع في مفهوم الشرطية مع الازمان المعتبرة فيها بحسب اللغة والأخير ان ممتنعان لأن عموم الاوضاع يستلرم عــدم تمين الزمان والوضع الممين ان بقي بشخصه كان جميع الازمنة زمانا له فيتمين زمانه وان تجدد بحسب الازمنة لم يتمين * بقي أن كلامه صريح في عدم وجود القضية الطبيعية في الشرطيات وهو كذلك عند الجمهور (قال ولو بدون تعيين) أى كون القضية المصدرة باحدى هذه الشلاث مهملة إذا لم تبكن مصاحبة لتعيين الخ (قال لكن فها) تنبيه على أنه ليست كلية الشرطية باعتبار كلية المقدم والتالي والالم يكن قولنا كلاكان زيد انسانا كان حيوانا قضية كلية كما أن كلية الحملية ليست باعتبار كلية المحكوم عليه أو به و إلا اكان قولنا زيد انسان والانسان نوع كايتين (قال من المتصلة) لزومية أو اتفاقية (قال مساويا) أي بحسب التحقق

المقدم أو أعم منه مطلقا . ومن مانعة الجمع فيما كان بينهما تباين كلى . ومن مانعة الخلو فيما كان بين نقيضهما تباين كلى والسالبة الجزئية من كل نوع منها تصدق في مادة لم تصدق فيها موجبته الكلية وانما تصدق السالبة الكلية من المتصلة فيما كان بينهما

التحقق وكذا في البواقي (قال أو أعم منه) منالها في اللزومية ظاهر وأما في الاتفاقية فكقولنا كاما كان المتحقق وكذا في البواقي (قال أن الشي فلكا أعظم كان متحركا وان منع عبد الحكيم كون الانسان ناطقا كان الحمار ناهقاً وكما كان الشي فلكا أعظم كان متحركا وان منع عبد الحكيم كون المي الاتفاقية أعم (قال مطلقا) أي و تكذب فيما كان الذالي أخص مطلقا أو من وجه أو مباينا (قال ومن مانعة الجمع) أي العنادية وكذامانعة الخلو (قال تمان كلي)كالشجر والحجر وكتب أيضا أي بشرط ومن مانعة الجمع المنادية وكذامانعة الخلو (قال تمان كلي)كالشجر والحجر وكتب أيضا أي بشرط أن لا يكون بين نقيضهما تمان كلي إن كان المراد مانعة الجمع بالمهني الأخص أو لا بشرط شي ان كان المراد مانعة الجمع بالمهني الأخص أو لا بشرط شي ان كان المراد مانعة الجمع بالمهني الاعم وقس عليه قوله الآتي بين نقيضهما الخ (قال ومن مانعة الخلو) لم يتعرض المجتملة لا نما لكونها مانعة الجمع والخلو معا يعلم أن موجبتها الكلية لا تصدق إلا فهاكان بين عينهما ونقيضهما تبان كلي كالزوج والفرد (قال تبان كلي)كاللا شجر واللا حجر والحيوان واللا انسان وقد فيها مانوجة السلب فيه إلى الاتصال لاالي الذوم قال السالية الكلية المانوجة السلب فيه إلى الاتصال لاالي الذوم قال السالية الكلية منها مانوجة السلب فيه إلى الاتصال لاالي الذوم

سواء تساوى محمولاها بحسب الحل أولا (قال تباين) أي مطاقا ان كانت مانعة الحم بالمعني الاعم المواء تساوى محمولاها بحسب الحل أولا (قال تباين) أي مطاقا ان كانت مانعة الخلو (قال تصدق في بشرط العموم من وجه بين نقيضهما ان كانت بالمهني الاخص وقس عليه مانعة الخلو (قال تصدق في مايدة) أي لا تصدق إلا فيها ولو ترك قوله تصدق هذا لكان أخصر وأفاد الحصر صريحا واستغنى عن قوله الآتي انما تصدق . وقس عليه قوله والموجبة الجزئية (قال وانما تصدق) أقول هذا الحصر بالنسبة الى قوله ومن مانعة الجع الح تحالف إلى قالوا من أن كل شيئين يصدق بين عينهما منع الجمع يصدق بين نقيضهما مناهة الجمع ما أن المواد الله الله الله الله الله الله الما أن يكون هذا الشي لاحجراً أو لا شجراً عالمة الحلية مانعة الجمع مع أن بين جزئيها عوما من وجه ونحو ايس دائما اما أن يكون هذا الشي حجرا أو شجرا مانعة الخلوم عن أن بين جزئيها عوما من وجه ونحو ايس دائما اما أن يكون هذا الشي حجرا أو شجرا مانعة الخلوم أن بين نقيضهما عوم من وجه إلا أن يخصص قولهم والا فالصادقة الح بما إذا اختلفا في الكم أيضا "بي أن السالبة الكيمة من مانعة الجمع صادقة فها كان المقدم أخص مطلقا فتصدق تن مانعة الخلو بين نقيضهما ما منى كلامه قصور فتأمل (قال ومن مانعة الجمع) أقول لم يقل ومن مانعة الخلو بين نقيضهما المساواة مع أنه أخصر إشارة إلى أن المعتبر في الأولى المساواة بين المقيض الذي ومن مانعة الخلو) قد ينقض بالشي والمكن (قال ومن مانعة الخلو) قد ينقض بالشي والمكن (المام . والجواب أنهما برنفان وفي الثانية بالمكن (قال ومن مانعة الخلو) قد ينقض بالشي والمكن العام . والجواب أنهما برنفان عن اللاشيء من حيث أنه نقيض الشي فتصدق قد عديث أنه نقيض الشي فتصدق

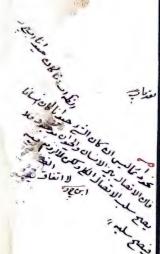
Lating the old the same of the same

And the control of th

تباین کلی. ومن مانعة الجمع فیما کان بینهما مساواة ومن مانعة الحلو فیما کان بین نقیضیهما مساواة والموجبة الجزئیة من کل نوع منها تصدق فی المواد التی کذب فیها سالبته السکلیة وطرفا الشرطیسة فی الاصل قضیتان إما حملیتان کالامثلة المتقدمة أو متصلتان نحو کلا ثبت أنه کلما کانت الشمس طالعة فالنهار موجود یلزم انه کلما نم یکن النهار موجودا لم تکن الشمس طالعة او منفصلتان نحو کلما ثبت انه دائما ان یکون هذا العدد زوجا او فردا بلزم انه دائما اما ان یکون هذا العدد زوجا او فردا بلزم انه دائما اما ان یکون او مختلفتان فهذه ستة اقسام بلزم انه دائما اما ان یکون او مختلفتان فهذه ستة اقسام

والاتفاق والا فتصدق كل من اللزومية والاتفاقية في مادة المساواة كالهموم المطلق لصدق الأولى في المنطقية الانسان وناهقية الحار والثانية في انسانية التي وناطقية في كذا المراد في مانعة الجمع والخلو مانوجه السلب إلى الانفصال لا الى العناد والاتفاق والافتصدقان في غير ماذكره المصنف (قال تبان مانوجه السلب إلى الانفصال لا الى العناد والاتفاق والافتصدقان في غير ماذكره المصنف (قال تبان كلى) كالزوج والفرد والشجر والحجر (قال مساواة) كانسانية شي وناطقيته فتكذب فها كان بينهما عموم مطلق كالانسان والحيوان أو من وجه كالحيوان أو الابيض أو تبان كلى كالشجر والحجر (قال ومن مانعة الخلو) يعلم من حال مانعة الجمع ومانعة الخلو أن السالبة الكلية من الحقيقية لانصدق إلا فها كان بين كل من العينين والنقيضين مساواة . ثم لا يخني أن مساواة العينين يستلزم مساواة النقيضين فلو قال بدل ومن مانعة الجمع الحقومن مانعة الخلو الخومين المنفصلات الثلاث فيا كان بينهما مساواة لكني قال بدل ومن مانعة الجمع الحقومن مانعة الخلو الحق في مانعة الخلو بين النقيضين عدل عن قال مساواة) كاللا انسان واللا ناطق فن كذب فيا كان بين نقيضيهما عموم مطلق أومن وجه ذلك (قال مساواة) كاللا انسان واللا ناطق فن كذب فيا كان بين نقيضيهما عموم مطلق أومن وجه

سالبة مانعة الخلو كلية (قال مساواة) قد يقال هذا مناف لما قالوا إن سالبة كل من مانعتى الجمع والخلو تصدق فى مادة موجبة الأخرى . ولما قالوا إن بين ووجبتهما تباينا كلما لأن التساوى بين شيئين بستازم التساوى بين نقيضهما إلا أن تخصص السالبة بالجزئية والموجبتان بالكيتين (قال وطرفا الشرطية) مشعر بعدم تركبهامن أكثر من جزئين وقد يقال أنه مبنى على الغالب (قال فى الأصل) الأولى تأخيره عن قوله قضيتان (قال إما حمليتان) ينتقض الحصر بنحو ان جاءك زيد فاكره فان التالى هنا من كب إنشائى أبه إلا أن يؤول بنحو مقول فى حقه اكرمه أو اكرامه مطلوب منك (قال كا ثبت) فيه أن المتصلة انشاجز الموضوع فى المقدم والتالى وها حمليتان فنى اطلاق المتصلة عليهما مسامحة وقس عليه مثال المنفصلة ين (قال فهذه ستة أقسام) أى أولية فلا يرد أن كلامن الحملية والمتصلة والمنفصلة يكون مقدما وتاليا فيكون أقسام المختلفين ستة والمجموع تسعة لأنها أقسام ثانوية على أنه يمكن أن يكون معنى كلامه أن هذه



الا أن أدوات الاتصال والانفصال أخرجتهما عن حد القضية بالفعل وهما أيضا أما صادقتان نحو كلما كان زيد أنسانا كان حيوانا أوكاذ بتان نحو كلما كان زيد فرسا كان صاهلا أو مختلفتان بان يكون المقدم كاذباو التالى صادقا نحو كلما كان زيد فرسا كان حيوانا أوبالعكس كعكس الاخير مستويا (١) لكن الموجبة الدكلية من المتصلة اللزومية لاتصدق (٢) في الرابع بل مختصة بالثلاثة

العام العام العام (۱) (قوله لكن الموجبة الكلية من المتصلة اللزمومية النج) أقول هذا ماقالو الكن جريان الاحتمالات الاربعة في الموجبة الجزئية منها واختصاص الموجبة الكلية بالثلاثة الاول والاحتمالات الاربعة في الموجبة الجزئية منها كلية كانت أو جزئية مختصة بالصادقتين كلام ظاهري والتحقيق أن مطلق الموجبة منها كلية كانت أو جزئية مختصة بالصادقتين الربيحة بنافيظاه

أو تباين كلى (قال وهما أيضا) أى طرفا المتصلة اللزومية الموجبة * وقد يقال إن هذا النقسيم بحرد بيان محتملات مطلق الشرطية فالضمير راجع إلى طرفى الشرطية مطلقا (قال اما صادقتان) أى قضيتان صادقتان بينهما علاقة موجبة وكذا فى الاقسام النلائة الآتية (قال كمكس الأخير) الاقتد يكون إذا كان زيد حيوانا كان فرسا (قال السكاية) بخلاف الجزئية (قال من المتصلة) أى بخلاف المنفصلة بأقسامها الثلاثة (قال اللزومية) بخلاف الاتفاقية العامة * وكتب أيضا وكذا الاتفاقية بالمهنيين (قال الرابع) فيازم أن تصدق فيه السالبة الجزئية لئلا يلزم رفع النقيضين . ولما علم من قوله المار كعكس الاخير الخصدة الموجبة الجزئية فيه يعلم أنه لايصدق فيه السالبة البركاية أيضا دفعا لجم النقيضين (قال الازومية في الإدابة البركاية أيضا دفعا لجم النقيضين (قال اللزومية في الأولى بأن الاولى من الامثلة (قوله هذاما الخ) أى الفرق بين السكاية والجزئية من الموجبة المنصلة اللزومية في القول بأن الاولى محتصة بالثلاثة الاول والثانية تجرى في الاحتالات الاربعة (قوله منها) القضية المركبة من المختلفة والمولية المناسسة والمركبة من المحتلفة المركبة من المحتلفة المركبة من المحتلات الاربعة (قوله منها) أى القضية المركبة من المحتلفين ستة أقسام (قال إلا أن) بيأن لفائدة قوله في الأصل (قال وها أيضا) أى

القضية المركبة من المختلفين ستة أقسام (قال إلا أن) بيان لفائدة قوله في الأصل (قال وهما أيضا) أي طرفا مطلق الشرطية منصلة أو منفصلة وحمله على المتصلة الازومية الموجبة بقرينة المثال لايلاعه قوله المار وطرفا الشرطية الح وقوله الا تى وأيضاً طرفا (قال اما صادقتان) أى في الأصل أو بعد التحليل واعتبار الحديم فيهما فلا بود أن هذا التقسيم مناف لقوله إلا أن الح لأن الصدق والكذب انما يكونان للقضية بالفمل (قال أو كاذبتان) أى قضيتان كاذبتان بينهما علاقة ولو قال كاذبان لكان أولى وكذا الكلام في عديله (قال كمكس الأخير) أى كالقضية الحاصلة من عكس الح (قال اكن الموجبة) أى ولذا قيد العكس بالمستوى (قوله لكن جربان) من إقامة الظاهر مقام الضمير فان هذا هو المشار اليه بهذا (قوله والتحقيق) لا يذهب عليك أن هذا التحقيق مأخوذ من الشبهة التى أو ردها الشيخ أبو سعيد قدس سعره والتحقيق) لا يذهب عليك أن هذا التحقيق مأخوذ من الشبهة التى أو ردها الشيخ أبو سعيد قدس سعره والتحقيق) لا يذهب عليك أن هذا التحقيق مأخوذ من الشبهة التى أو ردها الشيخ أبو سعيد قدس سعره والتحقيق)

مللعة الموجب الاتفاجة الخوافية كالستطلع عليه من أن التالي في قولك كلما كان زيد فرسا كان حيوانا مقيد بكونه حيوانا مريوسية ولا مطلق الحيوانية والإلم ينعكس هذه الموجبة الكلية الى الموجبة المحري النابية الله الموجبة المريد المائية الله الموجبة المريد المؤرثية القائلة بأنه قد يكون اذا كان زيد حيوانا كان فرسا لأنه إنما يكون فرسا اذا كان الموجبة المؤرثية القائلة بأنه قد يكون اذا كان زيد حيوانا كان فرسا لأنه إنما يكون فرسا اذا كان الموجبة ا

أى المتصلة (قوله من أن النالى) حاصله أن التالى فى هذا المثال حيوان بشرط شى، هو تحققه فى ضمن الفرسية لاحيوان لا بشرط شى، لا وقوله والا أى وان لم يكن التالى حيوانا بشرط الشى، بل كان حيوانا لا بشرط شى، لم ينهكس الح شم إنهذه الملازمة ممنوعة لجواز الانهكاس إذا كان المراد الحيوان لا بشرط شى، مع أنه لو صح ماذكره لم يكن التالى أعم من المقدم ولا المحمول أعم من الموضوع ولا الموجبة الجزئية من الموجبة المنافذ تلفيظ المنافذ المنافذ المنافذ المنافذ كبرى الشكل من الموجبة المنافذ كبرى الشكل من الموجبة المنافذ كبرى الشكل الاول (قوله فى قولك) وكذلك إذا قلت كلاكان زيد انسانا كان حيوانا بمثل ماذكره (قوله لم ينهكس) أى لم يصدق الهكس * وكتب أيضا أى عكسا مستويا (قوله لا نه) أى زيدا الذى هو حيوان وهدا أى الملازمة (قوله أنما يكون) هذا الحصر ممنوع (قوله اذا كان) أى زيد المذكور * وكتب أيضا أى إذا كان مقيدا بكونه حيوانا الح * وقوله لا اذا كان حيوانا أى لااذا كان مقيدا بكونه حيوانا الح

على جزئيات الشكل الاول * والجواب عنه أن الحيوان في التالى ليس مأخوذاً بشرط شي من النحقق في ضمنه حتى يرد أنه في ضمن الفرس حتى يتجه الاختصاص بالصادقين والكاذبين أو عدم التحقق في ضمنه حتى يرد أنه حينه لا يصح عكمه بقولنا قد يكون إذا كان زيد حيوانا كان فرسا بل هو مأخوذ لا بشرط شي الاعم من المار لكون الماهية المطلقة أعم من المحلوطة فياعتبار تحققه في ضمن الشق الاول يصدق المكس و في ضمن الثاني لا يتجه الاختصاص عما وجهذا ينحل كثير من الشبه (قوله مقيد بكونه) أى مقيد في ضمن الناني لا يتجه الاختصاص عما وجهذا ينحل كثير من الشبه (قوله مقيد بكونه) أى ولا الحيوان في ضمن نفسالا من بكون الحيوانية الثابتة له متحققة في الخ (قوله لا مطلق الحيوانية) أى ولا الحيوان في ضمن الانسانية وقوله لا إذا كان حيواناً في ضمن الانسانية أن المدعى نفي ارادة مطلق الحيوان في كلامه احتباك فلا يرد منع تقريب قوله لا أنه الخ مستنداً بأن المدعى نفي ارادة مطلق الحيوان المأخوذ بشرط احتباك فلا يرد منع تقريب قوله لا أنسانية به بقى أنه ان أريد بمطلق الحيوانية الحيوان المأخوذ بشرط مثبت لعدم كونه حيوانا في ضمن الانسانية به بقى أنه ان أريد بمطلق الحيوان في ضمن الفرس مثبت لعدم كونه حيوانا في ضمن المرس منه من المستعمل له الحيوان المطلق يتجه أنه غير لازم من عدم التقييد بالحيوان في ضمن الفرس المربي في أن المستعمل له الحيوان المطلق يتجه أنه غير لازم من عدم التقييد بالحيوان في ضمن الفرس المربي ألم المناخوذ لا بشرط شي وان اريد به ذلك يتجه منع الملازمة بمنع الحصر في دليلها اعني أوله لا نه إنمايكون الخ كيف و يكون فرسا اذا كان حيوانا لا بشرط شي (قوله والا لم ينعكس) قد يمارض

حيوانا في ضمن الفرسية لا أذا كان حيوانا في ضمن الانسانية وكون زيد حيوانا في ضمن الانسانية وكون زيد حيوانا في ضمن الفرسية من الفرسية لا أذا كان حيوانا في ضمن الانسانية وكون زيد حيوانا في ضمن الفرسية من الاوضاع الممتنعة الاجماع مع كونه حيوانا فاو لم يقيد التالي بل اطلق كان اللزوم على بعض الاوضاع الممتنعة لا الممكنة المعتبرة في الكلية والجز ثية وإن قيد يكون التالي كاذبا كالمقدم كما لا يخفي المتنعة على المكنة المعتبرة في الكلية والجز ثية وإن قيد يكون التالي كاذبا كالمقدم كما لا يخفي المتنافذة المعتبرة المنافذة المعتبرة المنافذة المعتبرة المنافذة المتبرة المنافذة المتبرة المنافذة المتبرة المنافذة المناف

(قوله في ضمن الانسانية) قلنا نعم اكن يكون فرسا إذا كان حيوا نالا بشرط شي فالحصر المه كور بقوله انما يكون فرسا الخيوان بشرط تحققه في ضمن الانسانية لابالنسبة إلى الحيوان لابشرط شي مع أن المطلوب بالنفي في قوله المار لامطلق الحيوانية هو هذا (قوله وكون زيد) أى الذي هو قيد لنالي الاصل ومقدم العكون (مع كونه) أى الذي هو مقدم العكس و تالي الاصل (قوله حيوانا) أى حيوانا مطلقا وهذا مبني على عدم الفرق بين كونه حيوانا مطقا وبين كونه حيوانا بشرط تحقه في ضمن الانسانية كا تقدم (قوله لم يقيد النالي) أى تالي الاصل بقيد كونه حيوانا في ضمن الفرسية ويلزم من عدم تقييده عدم تقييد مقدم العكس (قوله كان اللزوم) أى لزوم النالي المقدم في العكس . وهذا أيضا مبنى على عدم الفرق المذكور (قوله الممتنعة) فيكون العكس في قوة أن يقال إذا كان زيدحيوانا في ضمن الانسانية على وضع كونه حيوانا في ضمن الفرسية كان فرساهذا مراده * واما إذا كان المراد بالحيوان في ضمن الإنسانية على وضع كونه حيوانا في ضمن الفرسية كان فرساهذا مراده * واما إذا كان المراد زيد حيوانا في خون النالي المقدم أى تقيد يكون إذا كان فرساهذا مراده على الذي المراد زيد حيوانا في ضمن الفرسان قوله يكون النالي) الذي هو مقدم ريد حيوانا لابشرط شيء يكون في قوة قد يكون إذا كان في مديرانا لابشرط شيء أى تقلى وضع كونه صاهلا كان فرسا (قوله يكون النالي) الذي هو مقدم ريد حيوانا لابشرط شيء يكون النالي) الذي هو مقدم

بانه لو قيد بكونه في ضمن الفرس لانمكست موجبة كلية لأنها أخص القضايا اللازمة للأصل دون الجزئية (قوله القائلة) فيه مسامحة والاخصر وهي وقد الخ (قوله فلو لم يقيد التالى) يمنى أن لم يجمل قيد التحقق في ضمن الفرسية جزأ من تالى الأصل ومقدم المكس يكذب كل منهما لزومية وأن كان أحد جزئها صادقا والآخر كاذبا لأن الممتبر فيها الازوم على الاوضاع الممكنة لا الممتنعة فلا تصدق مطلقامن المختلفين . وأن جمل كذلك يكون المقدم والتالى فهما كاذبين فلا يكونان مؤلفين من المختلفين (قوله كان اللزوم)أى في المكس على الخ لأن عدم تقييد تالى الاصل موجب لاطلاق مقدم المكس واذا كان اللزوم فيه مبنيا عليه كان كاذبا فتكذب الأصل لان كذب اللازم يستلزم كذب الملزوم (قوله وأن قيد) أى كلا . وهذه مقدمة شرطية لقياس استثنائي وقوله المار من أن التالى الخ إشارة الى الواضعة وقوله والا الخ دليلها (قوله يكون التالى) أي والمتصلة صادقة

الاول كما أن مطلق الموجبة الاتفاقية الكلية أو الجزئية منها مختصة بالصادقتين أو بتال صادق ومطلق الموجبة كلية كانت أو جزئية عنادية كانت أو اتفاقية من المنفصلة الحقيقية مختصة بالمختلفتين ومن مانعة الجمع مختصة

(٢) (قوله لا تصدق) أى لا تصدق فيما كان المقدم صادقا والتالى كاذبا لامتناع أن يستلزم الصادق الكاذب والالزم كذب الصادق وصدق الكاذب. أما كذب الصادق فلان اللازم كذب المادق فلان اللازم كذب الملزوم فيها صادق كاذب وكذب اللازم يستلزم كذب الملزوم فيها صادق وصدق الكاذب فلان الملزوم فيها صادق وصدق الملزوم مستلزم لصدق اللازم (٣) (قوله محتصة بالصادقتين الخ)

المكس (قوله والا لزم) أى يلزم اجتماع الصدق والكذب في المقدم والتالى إلا أن الاول في الاول المنابي في الثاني بحسب نفس الامر والعكس بحسب الجمل تدبر (قال الكلية) تفسير لمطلق (قال النابي بحسب الموادي الالماني المنابي بعسب المعابق (قال الكلية) تفسير لمطلق (قال منها) أى من المنصلة (قال بالصادقة بن المنابي لاعلاقة موجبة بينهما (قوله سواء) ومن هدا التعميم ظهران أو لمنه الحلو (قال كلية) بيان لمطق (قال من المنفصلة) منالها عنادية ظاهر واتفاقية قولنا الزنجي الامي داعا أوقد يكون اما أن يكون هذا أسود أو كاتبا (قال بالمحتلفة بن كون الجزئية الهنادية محتصة عا ذكره في المنفصلات الثلاث بالنظر إلى التحقيق وأليا النظر إلى الظاهر تصدق الحقيقة المنادية محتصة عا ذكره في المنفصلات الثلاث بالنظر إلى التحقيق وأليا النافطر إلى الظاهر تصدق الحقيقية

(قوله السكاذب) قد يقال هذا الدليل جار في الجزئية فان تألفت منهما كما قاله المصنف أنّم نحلفُ الدليل والا زم عدم انهكاس الموجبة السكلية اللزوميه المركبة من مقدم كاذب ونال صادق أو عدم تركبها منهما والجواب أن المراد بالاستلزام هو السكلي لا الجزئي بقرنية قوله والا الح فان كذب اللازم فيسه لجواز كونه أخص لا يوجب كذب الملزوم. وصدقه لجواز كونه أعم لا يستلزم صدق اللازم فلا يجرى فيها (قوله وكذب الملازم) أي لانه مساو للملزوم أو أعم ورفع أحد المتساويين أو العام يستلزم رفع المساوى الاخر والخاص (قال الاتفاقية السكلية) بيان الاطلاق أو المراد به التقميم من الاتفاقية العامة والخاصة (قال مختصة بالصادقتين) فلا تصدق في الثاني والرابع (قال بالمختلفتين) أي بالصادقة والسكاذبة دائما في الاتفاقية مطلقا و في العنادية السكلية وعلى بعض الاوضاع في العنادية الجزئية وان كانتا صادقتين على وضع آخر كأن تألفت من عين الاهم ونقيض الاخص ونقيض الاعم وكذا السكلام في مانعتي الجع والخلو أو كاذبتين عليسه كأن تألفت من عين الاخص ونقيض الاعم وكذا السكلام في مانعتي الجع والخلو (قال ومن مانعة الجع) أقول يؤخذ منه أن كلا من مانعتي الجمع والخلو تصدق في مادة المنفصلة الحقيقية.

A Company of the Control of the Cont

بغير الصادقتين ومن مانعة الحلو بغير الكاذبتين وأيضا طرفاها كطرفي المحصلة

ان كانت اتفاقية خاصة (١) (قوله أو بتال صادق) سواء كان المقدم صادقا أولا ان كانت اتفاقية عامة (٢) (قوله بغير الصادقةين) لان مالا يجتمعان في الصدق عنادا أو انفاقا إما أن تكونا كاذبتين أو تكون إحداها صادقة والآخرى كأذبة كما أن مالا يجتمعان في الكذب عنادا أو اتفاقا إما أن تكونا صادقتين أو تكون إحداها صادقة يجتمعان في الكذب عنادا أو اتفاقا إما أن تكونا صادقتين أو تكون إحداها صادقة والآخرى كاذبة

من صادقيين كانمة الجمع نحو قد يكون إما أن يكون زايد حيوانا أو لافرسا في الحقيقية أو إنسانا في مانمة الجمع لتحقق العناد الحقيق والحصي في المثال الأول على وضع الصاهلية فقط والجمعي في الثانى على وضع الناهقية أيضا وعن كاذبيت أيضاً كانمة الخلونحو قد يكون إماأن يكون زيد لاحيوانا أو فرسافي الحقيقية الناهقية أيضا وعن الثانى على وضع مخصيص الحيوان أو لاانسانا في مانعة الخلولة تحقق العناد الحقيق في الأول والخلوى في الثانى على وضع مخصيص الحيوان بالصاهلية كالخلوى في الثانى على وضع مخصيص الحيوان بالصاهلية كالخلوى في الثانى على وضع التخصيص بالناهقية (قال بغير الصادقين) سواء كاننا كاذبيتين أو إحداها كاذبة والأخرى صادقة ولذا لم يقل بالكاذبيين وعليه فقس قوله الآنى بغير الكاذبيين (قوله في الصدق) كافي مانعة المجمع (قوله أو اتفاقا) إلا أن مالا يجتمعان في الصدق اتفاقا محتص بالساهدة عن الكذبين الكذبين كقولنا للرمى الأمي إما أن يكون هذا أسود أو كاتباً كا أن مالا يجتمعان في المحدف اتفاقا محتص بالصادقيين كقولنا الرومي المذكور إما أن يكون هذا أبيض أو لاكاتباً . وأما الصادقة والكاذبة فاتفاقية بالصادقين كقولنا الرومي المذكور إما أن يكون هذا أبيض أو لاكاتباً . وأما الصادقة والكاذبة فاتفاقية عقيقية ليست إلا (قوله في المحذب) كازمة الخلو (قال طرفاها) أي مطلق الشرطية لزومية أو عنادية

وهذا انما يتم فيهما بالمهنى الاعم والمقصود بيان موادها بالمهنى الاخص * وجعل المعنى مختصة بقسم منه أعنى الكاذبتين في الاولى والصادقتين في الثانية بعيد فلو قال ومن مانعة الجمع بالكاذبتين ومأنعة الخلو بالصادقتين الكان أخصر وأولى (قوله كاذبتين) هذا في كل من العنادية والاتفاقية كقوله الآتى اما أن يكونا صادقتين (قوله والآخرى كاذبة) التركيب من المختلفين هذا وفي مانه الخلوانما يجرى في العنادية (قال وأيضا طرفالخ) تقسيم للشرطية باعتبار النسبة المتامة الخبرية المأخوذة في طرفها بالقوة وما سبق تقسيم لها باعتبار صفة تلك النسبة من المطابقة للواقع وعدمها فالاولى تقديم هذا النقسيم (قال كطرفي الح) فيه اشهار بأن طرفي المحصلة والمهدولة تبكونان موجبتين أو سالبتين أو مختلفتين وفيه تأمل لأن الايجاب والسلب لا يكونان إلا في القضية بل كون طرفي الشرطية للك ممنوع. ولوعم

والمعدولة إما موجبتان كما سبق أو سالبتان نحو كلا لم تكن الشمس طالعة لم يكن النهاد موجودا . ولا عبرة في موجودا * أو مختلفتان نحو كلا كانت الشمس طالعة لم يكن الليل موجودا . ولا عبرة في المجاب الشمر طية وسكمها بايجاب الاطراف وسلمها أيضا بل بوقوع الاتصال والانفصال ولا وقوعها فالحر بلزوم السلب الالالات المناسبة وسلم المناسبة والمناسبة وال

أو اتفاقية موجبة أو سالبة (قاِلـوالممدولة) أي مِن الحملية (قال في ايجاب الخ) يعني أن الايجابوالسلب بمنى أون الشرطية واقعة أو لأواقعة ليسا من الاعراض الأولية لها بل ها من الأعراض اللاحقة لها بما من الأعراض المناه الم بواسطة الجزء الذي هو النُّسبة بين بين لا الجزء الذي هو أُحَد الطرفين عُلَى سَبيل مَنعَ الْحَلُّو و يجو ز أن اعالاتصاد والانتصاد والانتصال والنتصاد والانتصال والنتصاد والانتصال والنتصاد على سَبيل مَنعَ الْحَلُّو و يجو ز بادراك وقوع (قال بلزوم السلب) أى للسلمب أو للايجاب كالحركم بلزوم الايجاب لا حده إ ايجاب وقوله و بسلب اللزوم أى لزوم السلب أو الايجاب لأحدهم السلب * ثم أن كلا من السلبين المضاف اليه والمضاف إلى اللزوم بمعنى اللا وقوع وان الافيد الاوفق بالمفرع عنه أن يقول فالحسكم يوقوع اتصاك السلب أو انفصاله ابجاب و بسلب الاتصال سلب إلا أنه أراد أن يشير إلى أن السالبة اللزومية ماحكم فيها بسلب اللزوم لابلزوم السلب بخلاف السالبة الضرورية فانه ماحكم فيها بضرورة السلب لابسلب الايجاب والسلب من الحالي والأولى أو الحقيق والصوري وعممت الممدولة من الموجبة السالبة المحمول اسكان له وجه ما ، بقي أن كلامه ظاهر في عدم جريان العدول والتحصيل في الشرطية وهو كذلك عند عبد الحكيم خلافا العصام (قال إما موجبتان) قد يقال الحصر بالنسبة إلى المشبه به منقوض بنحو زيد قائم و زيد انسان ولو أريد من الايجاب الصوري (قال ولاعبرة) يعني ايس الوقوع واللا وقوع عارضين للشرطية بواسطة عروضهما المقدم والنالي بل عارضان لها بواسطة العروض للنسبة بين بين فالمراد بالايجاب والسلب الوقوع واللا وقوع (قال فالحركم) هــذا في اللز وميــة والحـكم باتفاق السلمب ايجاب وبسلب الاتفاق سلب. وكذا الحريم بوقوع عناد السلب ايجاب وبسلب العناد سلب * هذا والاخصر الأشمل أن يقول فالحـــكم بوقوعهما ايجاب و بلا وقوعهما ساب (قال بلزوم السلب) أي بوقوع لزومه لمقـــدم ذى أيجاب أو صلب صورى فلا يرد أن قضيته عدم الفرق بين الموجبة اللزومية والموجبة السالبة المحمول الضرورية ولا نقض تمريف ابجامه ما بالحكم بلزوم السلب في السالسة الضرورية لأن الملزوم في الا خريين هو الموضوع على أن إلمراد بالحكم هو الصر يحيى والحسكم بلزوم السلب في الاخــيرة ضمني

ايجاب و بسلب اللزوم سلب وقد اشير الى الفرق اللفظى (١) بتقديم اداة السلب على اداة السلب على اداة السلب على اداة الشرط فى السالبة نحو ابس ان كانت الشدس طالعة فالليل موجود ﴿ تنبيه ﴾ كل حكمين لا يلزم من فرض اجتماعهما فى الواقع محال . فبينهما لزوم جزئى على بعض الاوضاع

(۱) (قوله بتقديم اداة السلب الخ) لم يقل و تأخيرها في الموجبة لان دلالة التقديم على السلب كابية دون دلالة التأخير على الأنجاب فان الشرطية المتصلة قد تدكون سألبة مع التأخير كابية دون دلالة التأخير على الأنجاب فان الشرطية المتصلة قد تدكون سألبة مع التأخير كافي قولنا اذا كانت الشمس طالعة لا يلزم أن الآيكون الليل موجودا فقولنا اذا جاء زيد لم يجيء عمرو يحتمل أن يكون موجبة إن كان بمعنى يلزم أن لا يجيء عمرو. وأن

الضرورة كما مر (قال ايجاب) بمهنى إدراك الوقوع (قال سلب) بمهنى ادراك اللاوقوع (قوله لان دلالة) أى دلالة تقديم أداة السلب على أداة الشرط على كون الشرطية سالبة (قال لايازم) بأن لم يكن أحدها نقيض الآخر أو مساويا لنقيضه أو أخص من نقيضه * والحاصل كل حكمين ليسا مادة الموجبة الحكاية الحقيقية ومانعة الجمع العناديتين (قال من فرض) فرض مكن (قال محال) سواء لزم من فرض انفكاك أحدهما محال كانسانية زيد وناطقيته أولا كمثال المصنف (قال فينهما) سواء كان بينهما لزوم انفكاك أحدهما على جميع الأوضاع كانسانية شي وناطقيته أولا كمثال المصنف المحايتين (قال لو وم جزئي) كلى أيضا على جميع الأوضاع كانسانية شي وناطقيته أولا كمثال المصنف المحايتين (قال لو وم جزئي)

(قوله لم يقل وتأخيرها) أقول فيه ابحاث الاول أنه مناف لما مرفى بحث العدول والتحصيل حيث قال بنقديم رابطة الايجاب على أداة السلب في المعدولة وتأخيرها في البسيطة وجدا يفرق بين موجبة الشرطيات وسالبتها واعتبار غالبا فيا من يأبه سوقه الثاني أن الذي في المثال الاول لتوجهه الى اللزوم الذي هو نوع الاتصال أو جهتها مقدم على أداة الشرط حكما ولا مانع من تعميم النقديم في الفرق الثالث أنه يسقط احمال المثال الثاني المهنى الشائي عن الاعتبار أنه يستفاد منه عرفا وذوقا أنه لا يجئ عرو لا أنه لا يلزم أن يجئ الرابع أنه قضية اتفاقية لا لزومية كما يشعر به (قوله بمهنى يلزم) و إلى هذه أشار بالتأمل (قال كل حكمين لا يلزم) بأن لا يستلزم اجتماعهما اجماع النقيضين فهدا احتراز عن مادة الموجبة الكلية الحقيقية ومانهة الجمع العنادينين (قال من فرض اجتماعهما) أي لم يمتنع اجتماعهما ولا يصدق سالبتهما منها أو غير واجب فحينقذ يصدق الجزئية من الموجبة والسالبة دون الكلية منهما ولا يصدق سالبتهما لزوم جزئي) أقول ان أراد اللزوم الجزئية من الموجبة والسالبة دون الكلية منهما (قال فيينهما لزوم جزئي) أقول ان أراد اللزوم الجزئية مطلقا ولو فرضيا فيسلم لكن يتجهه أنه لاينافي (قال فيينهما لزوم جزئي) أقول ان أراد اللزوم الجزئية مطلقا ولو فرضيا فيسلم لكن يتجهه أنه لاينافي (قال فيينهما لزوم بحزئي) أقول ان أراد اللزوم الجزئية مطلقا ولو فرضيا فيسلم لكن يتجهه أنه لاينافي

order collection of the security of the securi المكنة (١) هو وضع وجوده مع الآخر وان لم يجتمعا في الواقع أصلا كوجود الانسان ووجود العنقاء (٢) فلا تضدق هناك السالبة الكَلَّبة من اللزومية وإن صدقت من الانفاقية

C.N. Silver Strick Strick of a Challe in Co.

العادمة

and the state of t

William William Colored Colore

يكون سالبة انكان هو بمعنى لا يلزم أن بجيئ عمرو فتأمل (١) (قوله هو وضع وجوده مع الآخر) إمَّا بأنَّ تقتضَّيهما علةواحدة أو بان يكون بين علتمهما اقتضاء بوجه لان ذات

فيلزم أن لايكون بينهما عناد كلي حقيقي أو جمعي (قال وضع وجوده) بيانيــة (قال مع الا آخر) أي بطريق اللزوم لا الاتفاق (قالوان لم) إشارة إلى أنهما قد يجتممان في الواقع بطريق اللزوم أو الاتفاق كليا أو جزئياً كانسانية شي وناطقيته وناطقية الانسان وناهقية الحمار (قال يجتمعا) أي بالفعل (قال أصلا) السالبة الحكلية) و إلا لزم جمع النقيضين و يعلم من كلامه أن كل حكمين يلزم من فرض اجتماعهما محال فبينهما سلب اللزوم الكلي فلا يصدق هناك اللزوم الجزئي و إلا لزم جمع النقيضين (قال وان صدقت) إشارة إلى أنه قد لانصدق هناك السالبة الـكلية الاتفاقية كناطقية الانسان وناهقية الجار (قال من الاتفاقية) كالمثال المد كور (قوله بين عليهما) كان يكونا معلولي علتين متضايفتين لكن قال عدد ريدوية النافية المريدية المري

صدق السالبة الكلية من اللزومية إلا بمعنى عدم صدق سلب اللزوم الفرضي كليا وهو خلاف ممناها المتعارف ولا حاجة حينتذ في دفع الابراد الآتي إلى قوله في الحاشية إما بان تقتضهما الخ و يمكن تحققه بين النقيضين بتعميم الفرض من فرض المحال وغيره أو اللزوم الجزئي تحقيقا فيرد أنه يشترط فيه مدخلية المقدم في اقتضاء الةالي كما صر-وابه وهي منتفية في الحكمين المذكورين على اطلاقه ولو جمل قوله بأن يقتضيهما الخ قيداً لم يصح قوله وان لم يجتمعا الخ لأن المراد باقتضاء علة لهما ارتباط أحدهما بالا خر بحيث يمتذع الانفكاك بينهما * نهم لو قال فليس بينهما عناد كلي لجواز الاجتماع على بعض الخ لصح (قال وجوده) أي أحــد الحكمين (قال السالبــة الــكلية) أي لصدق الموجبة الجزئية من اللزومية سواء صدقت الموجبة الكلية منها وحينثذ لاتصدق سالبتها الجزئية لئلا يلزم اجتماع النقيضين أولا (قوله إما بأن تقتضيهما)أي كان فشمل ماكان المقدم والتالي علتي معلول واحد بأن تبكون إحداها نامة والاخرى ناقصة أو علمتي معلولين متضايفين أو الشرط علة مضائف الجزاء أو بالعكس لكن قال عبد الحكم ان في هذه الصور الأربع كالصورة الأخيرة المصورة بأن يكونا معلولي علتين متضايفتين مجرد مصاحبة (قوله علة واحدة) أي بجهة واحدة إذ لو كانت مقتضية بجهتين اكان وضع وجوده مع الاخر بطريق وكل حكمين لا يلزم من فرض انفكاك أحدها عن الآخر محال فليس بينهما لزوم كلى وإن لم ينفك أحدها عن الآخر أبدا كمناطقية الانسان وناهقية الحمار لجواز الانفكاك على بعض الاوضاع المكنة

كل منهما لا يأبي عن مثل هذا الوضع فلا يرد أن غاية هذا الوضع المقارنة بينهما لا اللزوم بناء على أن مطلق اللزوم مفسر عندهم بامتناع الانفكاك (٢) (قوله فلا تصدق هناك

كنى الزوم الجزئى بين الحسمة المذكورين عدم ابا. ذات كل منهما عما ذكره لسكنى لا نتفاء الازوم الكلى بين معلولى علة واحدة كوجود النهار واضائة العالم عدم اباء ذات كل منهما عن وضع وجود عا بعلتين ايس بينهما اقتضاء بوجه فلا يصدق هناك الموجمة السكاية من الازومية مع أنه خلاف ماقرره فافهم ايس بينهما اقتضاء بوجه فلا يصدق هناك الموجمة السكاية من الازومية مع أنه خلاف ماقرره فافهم (قال لا يلزم) بأن لم يكونا معلولى علة واحدة ولا ماجمل مقدم ما معلولا للا يخر ولا علة نامة أو حزه الخيراً منها له فافهم (قال من فرض) فرض ممكن (قال أحدها) أى كل منهما فالاضافة للاستغراق (قال على السواء لزم من فرض اجتماعهما محال كالزوجية والفردية والشجرية والحجرية أولا كمثال المصنف في الله فالم على الله وان لم ينهما لزوم جزئى كمثال المصنف أولا كالزوجية والفردية (قال وان لم ينهك) إشارة إلى أنه قد ينهك كل منهماكالزوج والفرد والشجر والحجر أو احدها كحيوانية الشيء عن انسانيته في قولنا قد يكون إذا كان الشيء حيوانا كان انسانا (قال احدها) أى شيء منهما

الاتفاق (قوله لا يأبى) أى يقنضى مثل الخ فهو من ذكر اللازم و إرادة الملزوم فلا برد ماقيل إنه لوكنى عدم اباء كل منهما عنه للزوم الجزئى لكنى لا نتفاء الازوم السكلى بين معلولى علة واحدة عدم اباء كل منهما عن وضع وجودها بعلمين لا اقتضاء بينهما فلا تصدق هناك الموجدة السكلية من اللزومية مع أنه خلاف المة ر . وما يقال ان عدم إباء كل لا يقتضى الاجتماع فضلاءن الازوم الذي هو المدعى لمين يتحه مئغ اقتضاء كل منهما لهذا الوضع ومنافاته لقوله وان لم يجتمعا الخ (قوله بناء على الخ) قيد النفى لا المنفى (قوله بامتناع الخ) أي ولا امتناع له في هذين الحكمين (قل انف كاك أحدها) عموم السلب في لباس سلب العموم أي شي منهما فلا ينجه أن حيوانية شي وانسانيته مما لا يلزم من فرض انفكاك أحدها عن الا خر محال مع الازوم الدكلي بينهما (هذا) و يعلم من كلامه أن كل حكمين يلزم من فرض انفكاك أحدها أحدها عن الاخر محال فينهما لزوم كلي فلا تصدق هناك السالبة الجزئيسة من اللزومية ولا الموجبة الحقيقية ومانعة الجمع كلية أو جزئية وان صدقت من مانعة الخلو (قال فليس بينهما) وبينهما عناد جزئي على رأى المصنف (قال لزوم كلي) سواء تحقق اللزوم الجزئي أو لا خدافا للسكاتي حيث ادعى اللزوم على واللزوم الجزئي أو لا خدافا للسكاتي حيث ادعى اللزوم على والمواد على والمناهة الخلو (قال فليس بينهما) وبينهما عناد حزئي على وأى المصنف (قال لزوم كلى) سواء تحقق اللزوم الجزئي أو لا خدافا للسكاتي حيث ادعى اللزوم

(١) وهو وضع وجوده بدون الآخر فلا تصدق هناك الموجبة الكلية من اللزومية . وان صدقت من الاتفاقية وكذا الكلام في العنادية الكلية والجزئية

السالبة الكلية الخ) لان مهنى تلك السالبة أن لا يوجد لزوم على شي من الاوضاع الممكنة وقد وجد على شي من الاوضاع الممكنة وقد وجد على بعضها (١) وقوله هو وضع ونجوده بدون الآخر مبنى أيضا على خواذ أن لا يكون بينهما ولا بين علتهما اقتضاء بوجه فان ذات كل مهما لا يأبى عنه أيضا فيمكن اجتماع هذا الوضع مع كل منهما فلا يود مثل ذلك عليه أيضاه (قوله الحلاباء، ومرد الافتصار المتدر الايتاريج وكذا الكلام في العنادية الى اخره)

(قال وضع وجوده) بيانية (قال بدون) أى بطريق الهناد لا الاتفاق (قوله اقتضاء بوجه) أقول مجرد القول بجواز انتفاء الاقتضاء بين الحكمين و بين علمتهما غير كاف لدفع الابراد الا تنى بل لابد من ضميمة وان يكون بين أحدهما ونقيض الا خر أو بين علمتهما أى الاحد والنقيض المذكورين اقتضاء فان حاصل الابرادهو أن غاية هذا الوضع هو المفارقة الصّادقة بالاتفاق مع أن المطلوب سلمب الازوم السكلى المستلزم العناد الجزئي (قال فلا تصدق الح) بل تصدق السالبة الجزئية منها أثلا يلزم رفع النقيضين (قال وكذا المناد الجزئي وقال في الضابطة الأولى فبينهما لزوم جزئى وليس بينهما عناد كلى وفي الضابطة الثانية السكلام) ولو قال في الضابطة الأولى فبينهما لزوم جزئى وليس بينهما عناد كلى وفي الضابطة الثانية فليس بينهما لزوم كاى و بينهما عناد جزئى لاستفنى عن هذا السكلام ولسكان اقرب إلى الضبط (قال السكلية) أى نفيا (قال والجزئية) أى اثباتا (قوله يمكن الانفصال) احتراز عن مادة الاتصال اللزومي السكلية وفيه تفنن مع قوله في المتن كل حكمين لايلزم من فرض انفكاك احدها الخ (قوله بدون الا خر)

الجزئى بين كل شيئين (قوله مبنى أيضا الح) أقول لاحاجة إلى هذا البناء لأن حاصل الابراد هو أن غابة هذا الوضع هو المفارقة الجزئية الصادقة بالاتفاق مع أن المطلوب سلب اللزوم الكلى المستلزم للمناد الجزئى وهو فاسد هنا لأن سلب اللزوم الكلى أعم من أن يكون بينهما مقارنة اتفاقية أو مفارقة عنادية أو اتفاقية كلية أو جزئية أو يكون بينهما لزوم جزئى فكيف بستلزم المناد الجزئى *على أنه لو سلم وروده لم يندفع بهذا البناء إذ غايته عدم وجود مايقتضى الازوم لاوجودما يقتضى العناد من كون المقدم علة لم يندفع بهذا البناء إذ غايته عدم وجود مايقتضى الازوم وجوده بدون الح بكونه بطريق العناد لا الاتفاق لمقيض التالى مثلا ومن هذا ظهر أن تقبيد قوله وضع وجوده بدون الح بكونه بطريق العناد لا الاتفاق قياساً على مافى الكاية الأولى وجريا على مداق المصنف وهم (قوله على جواز) أى عدم امتناعه قياساً على مافى الكاية الأولى وجريا على مداق المصنف وهم (قوله على جواز) أى عدم امتناعه

وما قال الحكانبي من أن بين كل شيئين حتى النقيضين لزوما جزئيا

يوسين كل حكمين عكن انفصال احدها عن الآخر في الصدق فيدهما عناد جزئي على العن كل حكمين عكن انفصال احدها عن الآخر في الصدق فيدهما عناد جزئي على بعض الاوضاع المهكنة هو وضع تحقق احدها بدون الآخر وإن دام عدم الانفصال بيهما كناطقية الانسان وصاهلية الفرس فلا تصدق هناك السالية الكلية المنادية من مائمة الجمع وإن صدقت من الانفاقية وكل حكمين عكن عدم انفصال احدها عن الاخر في الصدق فليس بيهما عناد كلي في الصدق وإن دام الانفصال بنهما كوجود الانسان ووجود العنقاء فلا تصدق هناك المنابعة من المجموع ووجود العنقاء فلا تصدق هناك الموجبة الكلية العنادية من مانعة الجمع وإن صدفت من الانفاقية وكذا الكلام في الانفصال في الكذب في مانعة الحكو و يتضح من المجموع حال المنفصلة الحقيقية العنادية

أى لابطر بق الاتفاق بل بطر بق العناد (قوله وان دام) أى سواء لم يدم الاتصال بينهما كالزوج والفرد والشجر والحجر والأكل والعقود أو دام كمنال المصنف (قوله عدم الانفصال) أى الاتصال (قوله فلا والشجر والحجر والأكل والعقود أو دام كمنال المصنف (قوله عدم الانفصال) أى الاتصال أحدها بالآخر * وكتب أيضاً احتراز عن مادة الانفصال الكلى العنادى الحقيق أوالجمعى وفيه تفنن مع قوله أول التنبيه كل حكمين المراز من فرض اجتماعهما الح (قال لزوما جزئيا) فعلى هذا لاتصدق السالية الكلية الزومية في شيء من المواد كالاتصدق الموجبة الكلية العنادية حقيقية أو مانعة الجمع بخلافهما على ماقر ره المصنف فانهما من المواد كالاتصدق الموجبة الكلية العنادية حقيقية أو مانعة الجمع بخلافهما على ماقر ره المصنف فانهما من المواد كالاتصدق الموجبة الكلية العنادية حقيقية أو مانعة الجمع بخلافهما على ماقر ره المصنف فانهما من المواد كالاتصدق الموجبة الكلية العنادية حقيقية أو مانعة الجمع بخلافهما على ماقر ره المصنف فانهما من المواد كالاتصدق الموجبة الكلية العنادية حقيقية أو مانعة الجمع بخلافهما على ماقر ره المصنف فانهما من المواد كالاتصدق الموجبة المنادية حقيقية أو مانعة الجمع بخلافهما على ماقر ره المصنف فانهما من المواد كالاتصدق الموجبة المقادية حقيقية أو مانعة الجمع بخلافهما على ماقر ره المصنف فانهم المواد كالاتصدق الموجبة المحتران المواد كالاتصدق المواد كالاتصدق المواد كالاتصدق المواد كالاتصدة الموتد ال

فيصدق بالوجوب فلو عبر به لكان أولى بل الأوفق الأخصر أن يقول بأن لا الخ (قوله يمني كل النهاء من الحقيق والفرضى فرض ممكن و إلا لم يصححكمين) لا يخفى أن هذه الضابطة انما تنم إذا عمم العناد من الحقيق والفرضى فرض ممكن و إلا لم يصحقوله وان دام عدم الانفصال بينهما لأن العناد الجزئى فى الصدق لا بد فيه من مدخلية المقدم لأخص من نقيض التالى فى الجلة فلا يدوم الانصال بينهما نظير مابينا فى الضابطة الأولى (قوله من مانعة الجع) وهم صدق السالمية السالمية السالمية المائمة الجع من العنادية وان صدقت مدقت * والأولى أن يقول فلا يصدق هناك السالمية السالمية المائمة الجع من العنادية وان صدقت الخوكذا السكام فى قوله الآتى فلا يصدق الح (قوله وكذا السكام) بقيديل الصدق فى السكلية بالكذب فى مائمة الخلو وذكرها معافى الحقيقية (قوله فى مائمة الخلو) لكن الوضع فيها وضع محتى أحد عما مع عدم تحقق الاخر (قاق وما قاله السكاتي) بيان لوجه مخالفته للكاتبي حيث أثبت اللزوم الجزئي حد كمين لم عدم تحقق الاخر (قاق وما قاله السكاتبي) بيان لوجه مخالفته للكاتبي حيث أثبت اللزوم الجزئي حد كمين لم

A STANDARD OF THE STANDARD OF

المعالاً في الم

ببرهان من الشكل الثالث بان يقال كلا تحقق النقيضان تحقق أحدها (١) وكلا تحقق النقيضان المحقق الراكم المحقق النقيضان المحقق الاسترائية المحقق المتعربة المحقق المحتوين المحقق المحتوين المحقق المحتوين المح

(۱) (قوله وكلما تحقق النقيضان الى آخره) أعلم أن نتيجة هذا الدليل اما لازمة له أولا ان كان الاول يلزم الملازمة الجزئية بين النقيضين وهو يستلزم أن لا تصدق سالبة كلية لزومية اصلاً وهو بأطل وإن كان النابي فأما أن لا ينتج الشكل الثالث وأما أن لا يستلزم الكل الجزء وكلاهم باطلان فلا بد من القدح في هذا الدليل ولهذا قال فسفسطة (۲) (قوله المكل الجزء وكلاهم باطلان فلا بد من القدح في هذا الدليل ولهذا قال فسفسطة (۲) (قوله المكل الجزء وكلاهم باطلان فلا بد من القدح في هذا الدليل ولهذا قال فسفسطة (۲) (قوله المكل الجزء وكلاهم باطلان فلا بد من القدح في هذا الدليل ولهذا قال فسفسطة (۲) (قوله المناسبة الله المناسبة الله المناسبة المن المناسبة ال

تصدقان في نحو النقيضين وأخص منهما (قال ببرهان) ولو تم هـ نيا لامكن أن يقال إن بين كل شيئين على شيئين على المنظر المكن أن يقال كا النفك المتلازمان كل عن الا خو المنظر المكن أنها الفك أحدها وكما أنفك المتلازمان انفك الا خو فقن على من المواد ولا السالبة السكلية العنادية الحقيقية أوالجعية فلا تصدق الموجبة السكلية اللزومية في شيء من المواد ولا السالبة السكلية العنادية الحقيقية أوالجعية (قال تحقق أحدها) لزوما (قال تحقق الآخر) لزوما (قال تحقق النقيض) لزوما (قولة الشكل الثانث) مع كون المقدمتين صادقتين (قوله السكل) فيكون المقدمتان كاذبتين (قوله بما ذكره) أي السكاتبي

بمتنع اجماعهما في الواقع وسلب الازوم الكايم حكين لم يمتنع انفكاك كل منهما عن الا خر واطلق الكانبي الازوم الجزئي بين كل حكين (قال ببرهان) من تبط بمدخول حتى أوقوله بأن بمهني كأن والإلم ينم النازوم الجزئي بينهما أخني وانه لو بدل النقيضين بم النقر المرافعة المعروم والموجمة المعروم المعروم والمعروم المعروم المعروم المعروم والمعروم المعروم المعروم المعروم المعروم والمعروم المعروم المع

الاصغر والأ كبر ان قيدا بقيد وحده فسدت المقدمتان وان قيدا بقيد مع الآخر أو في ويون ويالله ويان قيدا بقيد مع الآخر أو في ويون ويالله ويال

من السبرهان الذي أورده من الشكل الذاك ثبت الح لكن بتبديل النقيضين في المقدمة بن عبلا كها من الدكورين والمنحق في السكلية الذائية بالفريكات كل عن الا حرجة لا يقال الله انما يصدق المقدمة ان كاذكره المصنف إذا قيد تاليهما بالقد الذائي وحينة بنا المستمرة وما ادعاه ثلا بتم التقريب إذ المشترات القياس المستمرة المسترات التقريب التقريب المسترات التقريب المسترات المسترات

مؤلفا من موجبتين كليتين لزوميتين ثبت ما الح بأن يقال في بيان الكلية الأولى كما تحقق حكان الايلزم من فرض اجتاعهما في الواقع محال نحقق أحدها وكا تحققا تحقق الاخر وفي بيان الثانية كما تفارق حكان لايلزم من فرض انفكاك كل منهما عن الاخر محال افترق أحدها وكما تفارقا افترق الا خر و و ما ذكر نا ظهر أنه يمكن الاستدلال بنظير ماذكره على اثبات العناد الجزئي بين كل شيئين حق المنلازمين بأن يقال كما تفارق المتلازمان تفارق أحدها وكما تفارقا افترق الا خر لكن يتجه عليه بمض ماذكره المصنف في بيان استدلال كو نالكاتبي سفسطة (قال ان قيدا) قد يقال القيد هنا وفها يأتي من أجزاء النتيجة فالأصغر والأكبر مجموع المقيد والقيد فني قوله ان قيدا مسامحة (قال فسدت من أجزاء النتيجة فالأصغر والأكبر مجموع المقيدة وان كانت مؤلفة من صادقتين لأن صدق طرفي الشرطية لايستلزم صدقها (قال وان قيدا) أي لفظا لامهني فقط والا لا تحد مع الشق الأخير (قال الشرطية لايستلزم صدقها (قال وان قيدا) أي لفظا لامهني فقط والا لا تحد مع الشق الأخير (قال أو في ضمن المجموع) تخيير في التعبير (قال صحنا الح) وان كانت كل من الثلاثة مركبة من كاذبتين

لكن اللازم حينئذ قد يكون اذا تحقق أحد النقيضين مع الآخر تحقق الآخر معه (١) وهو غير المطاوب عبرية عجر المعاوية عبر المطاوب عبرية عجر المعاوية عبر ال

(۱) (قوله وهو غير المطلوب الى آخره) اذ المطلوب اثبات اللزوم الجزئى بين النقيضين عدى أن أحدهما في بعض اوضاعه الممكنة يستلزم الآخر كا هو مقتضى الاستدلال بالشكل الثالث بين من المنتفقة المستدلال الثالث بين المنتفقة المنتفق

كما محقق أحد النقيضين محققا وكما محققا الحقق الاخرفكاما محقق أحدها أي مع الاخر محقق الاخر أي معه (قال وصحت) عطف على السبب (قال لكن) أى لكن لا يتم النقر يب لأن اللازم من الشكل الثالث حين النقيبيد بالقيد الثاني قد يكون الخ (قال اللازم) أى النتيجة فهو من اقامة المظهر الشكل الثالث حين النقيبية بالقيد الثاني قد يكون الخ (قال اللازم) أى النتيجة فهو من اقامة المظهم مقام المضمر (قال قد يكون) ولا يلزم من صدق هذه الشرطية المؤلفة من البكاذبيين جزئية أوكلية عدم محدق السالبة السكلية اللازم من عو النقيضين كطلوع الشمس ووجود الليل إلا بمعنى ليس المنت المناسبة السكلية اللازم الله المحدور في ذلك (قال اذا محقق) الا أن هذا اللازم بين بنفسه فلا حاجة ألى انباله ببرهان ولا يصلح محلا للنزاع (قال وهو غير) لان المطلوب هو اللازم بين مصاحبة أحد النقيضين للاخر ببرهان ولا المكنة واللازم من القياس هو الازوم الجزئي بين مصاحبة أحد النقيضين للاخر ومصاحبة الاخر له الممتنعة بالمكنة واللازم من القياس هو الازوم الجزئي بين مصاحبة أحد النقيضين للاخر ومصاحبة الاخر له الممتنعة واللازم من القياس هو الازوم الجزئي بين مصاحبة أحد النقيضين للاخر ومصاحبة الاخر له المعتنعة النقوب الكاتبي فسفسطية الدايل على الشق الأوضاع الماتنع الماتني في بعض الأوضاع (قال المطلوب) أى مطلوب الكاتبي فسفسطية (قوله بمهني ان) أى لا بمهني ان أحدها في بعض الأوضاع (قوله المتنع المتنع يستلزم الاخر بل لا بمهني ان تحقق أحدها مع الاخر الذي هو نفس المقدم المتنع يستلزم الاخر بل لا بمهني ان تحقق أحدها مع الاخر الذي هو نفس المقدم المتنع يستلزم الاخر بل لا بمهني ان تحقق أحدها مع الاخر الذي هو نفس المقدم المتنع يستلزم الاخر بل لا بمني الماتنع أيضاً (قوله بقيضي الاستدلال) أى ان لم يقيد الاصفر مع ذلك الأحد الذي هو نفس المقدم المتنع أيضاً (قوله بقيضي الاستدلال) أى ان لم يقيد الاصفر

لأن صدق الشرطية لايستلزم صدق طرفها إلا إذا كانت اتفاقية خاصة (قال مع الاخر) أى أو في ضمن المجموع (قال وهو غير المطلوب) فلا يتم التقريب (قوله إذ المطلوب) أى المطلوب الصريحى في البرهان هو اثبات الخ (قوله بمعنى أن أحدها) أى لا بمعنى أن تحقق أحدها مع الا تخر يستلزم مع الا خر ممه كما هو اللازم من الدليل على الشق الثاني (قوله بالشكل الثالث) يعنى أن الاستدلال المذكور على اللزوم بين كل أمرين يقتضى كون هذا اللزوم نظريا واللازم على الشق الثاني بديهي ليس المذكور على الشق الثاني بديهي ليس بمحل الهذاع ولا محتاج إلى الاستدلال فلا يكون مطلوب الكاتبي بحلاف كون أحدها مستلزما

الفقينة عقية الماجة المتعلق المنت الأمر المادة المعلق المرسود ويقالان بذه السالية معادقة فيلم المعماع العنيفيين معهم

المنعم جلاوم مع وجود اليل لان ليل التي

والمالية المالية المال

ومن البين انه أنما يستلزمه على وضع تجققه مع الآخر وذلك الوضع ليس من اوضاعه ومن البين انه أنما يستان من على وضع بيانية المحكمة الاجتماع معه فلا تصدق هناك موجبة جزئية لزومية أذ الحكم فيها على بعض بلاسم الاستراد المحكمة المحكمة والاجتماع معه فلا تصدق هناك موجبة جزئية لزومية أذ الحكم فيها على بعض بلاسم الاستراد المحكمة والالم يصدق حكم الاوضاع المحكمة والالم يصدق حكم الاوضاع المحكمة والالم يصدق حكم بالوضاع المحكمة والالم يصدق حكم كلى لزومي موجبا كان أو سالبا بخلاف ما أذا قيدا بالقيد الثاني فان تحققه مع الآخر حينية المحكمة ويواد تعتد اصلات المحتمد الاستراد المالي فان تحققه مع الآخر حينية

والأ كبر في المقدمة بن بالقيد الذاني. وإما إذا قيدا به فقتضى الشكل الثالث ان تحقق أحدها مع الاخر يستلزم تحقق الاخر معه و إلى هذا أشار بقوله الاتي بخلاف ما اذا قيدا بالقيد الثاني الخ (قوله ومن البين) إلى قوله بخلاف ما اذا قيدا الخ بيان لكون مطلوب الكاتبي كاذبا وقوله . بخلاف الخ بيات لكون نقيججة الدايل صادقا فيظهر من المجموع انتفاء النقر يب (قوله ليس من أوضاعه) قد يقال انما لم يكن ذلك الوضع من الاوضاع الممكنة اذا انصرف المطلق الى قيد فقط وأما اذا بق على اطلاقه وكونه لابشرط شي فيكون ذلك الوضع مع كونه ممتنعا في نفسه ممكن الاجتماع مع المقدم فتصدق وكونه لابشرط شي مناف الموجبة الجزئية اللزومية هناك ولا يلزم منه عدم صدق السالبة الكلية اللزومية الا بمهني ليس البتة اذا كان المدد زوجا على وضع كونه فردا كان فردا مثلا ولا محذو رفيه فتأمل (قوله والا) بان كان الحكم على بهض الأوضاع الممتنعة (قوله لم يصدق) كا ذكره القطب في شرحه للشمسية (قوله اذا قيدا) اى الحمة و الاكبر في النتيجة بتبعية تقييدهما في المقدمتين (قوله تحققه) أى تحقق احدهما

للا خرفى بعض الأوضاع الممكنة (قوله ومن البين) أقول من هنا إلى قوله فان قلت إنما يحسن ابراده دفعا لما يقال لم فسدت المقدمنان والنقيجة على تقدير تقييد الاصغر والاكبر بقيد وحده وصحناوصحت النقيجة على تقدير تقييدهما بقيد مع الاخر وسوق كلامه لا يوافقه (قوله فلا يصدق) الفاء داخلة على النقيجة. وقوله ومن البين الخدليل المقدمة الواضعة. وقوله الا تى إذ الحركم الخدليل ملازمة الشرطية المطوية (قوله والا لم يصدق) أى لوعهم الأوضاع من الممتنعة لم يصدق الخاذ من الاوضاع حيثند مالا يجتمع عليه المقدم مع التالى كعدم التالى فلا يصدق الموجبة الكلية الازومية ومنها مالا يعاند التالى صدق المقدم عليه كوضع صدق الطرفين فلا تصدق السالبة الكلية الازومية *ومن هذا يعلم أنه لوعمت لم يصدق حكم كلى عنادى موجبا أو سالباً أيضا (قوله بخلاف ما اذا الخ) من تبط بقوله فلا يصدق أى لا يصدق مطاوب الكاتبي وهو موجبة الخيلاف نتيجة الدليل فعا إذا الخ فتكون غير مطاوبة

Action of the state of the stat

وكذا اذا لم يقيدا بقيد لان المقدمتين حينئذ انما تصدقان إذا انصرف المطلق الى القيد

انتفالا سلنيد المؤرد من اوضاع المقدم الممكن بل نفس المقدم المحال و لاشك في استلزامه اللاخر جزئياً لا يكون من اوضاع المقدم الممكن بل نفس المقدم المحال و لاشك في استلزامه اللاخر جزئياً بل كليا هذا * فان قلت لعل صراد الكاتبي ماذكرتم * قلت كل من النقيضين كما انه باعتبار فرضه مع الاخرشي * كذلك بدون ذلك الفرض هو شي والثابت بالشكل الثالث حينئذ هو اللزوم الجزئي بينهما بالاعتبار الاول لا بالاعتبار التاني فلاثبت اللزوم الجزئي بينهما بالاعتبار الاول لا بالاعتبار التاني فلاثبت اللزوم الجزئي بين كل من وجه آخر كما لايخني سعوران بين كل شيئين كما أدعاه فلا يتم التقريب من وجه آخر كما لايخني

(قوله في استلزامه) أي استلزام تحقق أحدها مع الاخر للاخر مع ذلك الاحد استلزام المحال المحال. وهذا الاستلزام هو مقتضى الشكل الثالث على تقدير التقييد المذكور والمدعى غيره فلا تقريب (قوله فان قلت) منع لقوله في المتن وهو غير المطلوب الذي هو مقدمة من مقدمات سفسطية الدليل المذكور بمنع دليله أعنى قوله اذ المطلوب اثبات الازوم الجزئي الخ. والجواب اثبات للمدعى بتغيير الدليل (قوله ماد الكاتبي) ومطلوبه ومدعاه (قوله ماذكرتم) أي اثبات الازوم الجزئي بين النقيضين بمعنى ان تحقق أحدهما مع الاخر الذي هو نفس المقدم المحال مستلزم الاخر مع ذلك الأحد فيتم التقريب (قال لم يقيدا) أي الاصغر والا كبر صراحة (قال بقيد) أي لا بقيد وحده ولا بقيد مع الاخر أو في ضمن المجموع (قال انما تصدقان) قد بمنا الحصر لجواز صدقهما إذا كان المطلق باقيا على اطلاقه وكونه المجموع (قال انما تصدقان) قد بمنع الحصر لجواز صدقهما إذا كان المطلق باقيا على اطلاقه وكونه

ولا يبعد ربطه بقوله كا هو مقتضى أو بقوله إذ المطلوب (قوله من أوضاع الح) أى ليس من الاوضاع الممتنعة لمقدم النتيجة الذى هو ممكن كما هو كذلك عند عدم تقييد الاصغر والاكبر بالقيد الثانى (قوله ماذكرتم) أى فيتم النقريب (قوله قلت كل) قد يقال هذا الجواب إنما يناسب لو كان مراد المكاتبي أن بين كل شيئين بأى اعتبار اخذا لزوما جزئيا وأما إذا كان مراده أن بينهما لزرما جزئيا ولو على بعض الاعتبارات فلا (قوله فلا يثبت) أى ضمنا ولو قال بدل قوله كل شيئين النقيضين الكان أوفق بقوله إذ المطلوب الح (قوله فلا يتم) لان المدعى ذو شقين والدليل يثبت أحدهما فيكون أعم (قال وكذا إذا) أقول بيان سفسطية ماقاله المكاتبي بما ذكر مأخوذ من الشبهة الموردة عدلى جزئيات الشكل الاول نظير ماسبق وهو مندفع بنظير جوابنا هناك من ابقاء الأصغر والاكبر على اطلاقهما وأخذها لابشرط شئ قانه حينفذ لأبرد شيء . فالحق في جواب الكاتبي منع كليدة كبرى دليله مستنداً بجواز أن يكون ثبوت النقيضين محالا فيستلزم محالا آخر وهو عدم المازوم بين المكل دليله مستنداً بجواز أن يكون ثبوت النقيضين محالا فيستلزم محالا آخر وهو عدم المازوم بين المكل والجواب بأن استلزام المجموع للجزء إنما يكون لو كان لكل من اجزائه دخل في اقتضاء والجزء . وإما الجواب بأن استلزام المجموع للجزء إنما يكون لو كان لكل من اجزائه دخل في اقتضاء

الثانى فها مقيدان به معنى والإلبطل العكاس الموجبة الكلية الازومية الى الموجبة الجزئية الازومية الى الموجبة الجزئية اللزومية وسيتضح العربية المرافع المورد الموجبة المحربة المرافع المورد الموجبة المحربة المحربة وسيتضح والمورد الموجبة المحربة المحر

وهو اختلاف القضيتين بالابجاب والسلب بحيث يقترضي لذاته امتناع صدقها معا

لابشرط شي فتأمل (قال فهما) أى الاصفر والا كبر (قال معنى) وحقيقة فليس تالى المقدمتين اعم من مقدمهما بحسب الحقيقة (قال والا) أى وان لم ينحصر صدق المقدمتين في الانصراف إلى القيد النانى والتقييد به معنى بل صدقتا بدون ذلك لكان الاصل اعنى كلا من المقدمتين صادقا مع كذب المكس فيبطل بذلك قاعدة انعكاس الموجبة الكاية اللزومية لظهور التخلف في تينك المقدمتين (قال اختلاف القضيتين) لا المفرد ويرد والقضية (قال بالايجاب) الباء للتحقيق فالظرف مفعول مطلق للاختلاف أى اختلافا متحققا بالايجاب الح أو المحلابسة فصفة أو حال من القضيتين (قال والسلب) لا بالحل والشرط والاتصال والانفصال والمدول والتحصيل وغير ذلك (قال لذاته) أى لا بخصوص المادة كافي كليتين أو جزءا أو جزءا وحزئيتين مختلفتين كيفا إذا كان موضوعهما اخص أو مساويا ؤلا بواسطة الامر المساوى كلا أو جزءا

ذلك الجزء وهذا ليس كذلك فنيه ان استلزام السكل للجزء بديهى وان لم توجد الك المدخلية فتأمل (قال لم يقيدا) بان أخذا لا بشرط شيء (قال والا لبطل) أى وان لم ينحصر صدقهما في انصرافه اليه بأن صدقتا عند عدمه لبطل ضابط انعكاس الخاصدقهما حينقذ وكذب عكسهما (قال وهو اختلاف) قال المصنف في بعض كتبه قولهم اختلاف القضية بن جنس فاختلاف المفردات والمفرد والقضية ليس بداخل في المحدود حتى يحتاج إلى الاخراج وقولهم بالايجاب والسلب ليس للاحتراز بل لتحقيق مفهوم المتناقض فهو مستفني عند بقوله بحيث يقتضى الخ لأنه يخرج الاختدلاف الحل والشرط والمدول والتحصيل انتهى ملخصا . اقول أراد بالجنس ماهو كالجنس أو الجنس باعتبار مفهوم اجمالي يمكن التعمير به عنده والا لاتجه أن الجنس من المفردات والمذكور من كب لكنه يتجه على قوله وقوله موقوله بالايجاب النخ انه لو لم يذكره لزم كون سلب السلب نقيضاً له لصدق التعريف حينفذ عليه فيلزم أن يكون للسلب نقيضان لأنه يصدق عليه مع كل من سلب السلب والايجاب انه اختلاف القضيتين يكون للسلب قائمة اللاحق عن السابق غير يحددور كاغناء قوله بالايجاب والسلب عن قوله القضيتين (قال بحيث يقتضى) أى يكون الاختلاف متلبساً بحالة هي الاتحاد والاختلاف الا تيان يقتضى ذلك الاختلاف بها أو الك الحالة لذاته الخول متلب أبحالة هي الاتحاد والاختلاف الآتيان يقتضى ذلك الاختلاف بها أو الك الحالة لذاته الخول الذاته) احتراز عن محود السان زيد ايس بناطق بما يكون ذلك الاقتضاء فيه بواسطة تساوى متلبساً بحالة هي الاتحاد والاختلاف الا المفات الماق تساوى

وكذبه إمعا. ويشترط التنافض في الكل باتحاد القضيتين في الحكوم عليه الذكرى والحكوم به وقيو دها الملحوظة باسر هاواختلافها في الكيف والجهة وفي المحصورات معها باختلافها في لكيف والجهة وفي المحصورات معها باختلافها في كية الحكوم عليه لكذب الكليتين وصدق الجزئيتين معا فيما كان الموضوع أو المقدم أع نحو كل حيوان انسان ولاشئ من الحيوان بانسان و بعض الحيوان انسان و بعض لبس بانسان ونحو كلما كانت الارض مضيئة فالشمس طالعة و دامًا ليس اذا كانت مضيئة فالشمس طالعة و دامًا ليس اذا كانت مضيئة فالشمس طالعة و قد لا يكون

ولا نحو هذا انسان هذا ليس بناطق أو بمته جب فالتنافى فى الاولين بواسطة السكل ان اعتبر كون الناطق فى قوة الانسان و بواسطة الجزء ان اعتبر كون الانسان فى قوة الناطق بمختلف الامر الاعم فانه لا تنافى بين ايجاب القضية وسلب لازمها الاعم تحو هذا حيوان هذا ليس بجسم لرفعهما فى نحو الحجر أو سلب ماز ومها الاخص خلافا لعصام نحو هذا جسم هذا ليس بحيوان لصدقهما فى نحو المحجر (قال أو سلب ماز ومها الاخص خلافا لعصام نحو هذا جسم هذا ليس بحيوان لصدقهما فى نحو المحجر (قال باتحاد) الظاهر ترك الباء هنا وفها يأتى وادخال فى على التناقض (قال المحكوم عليه) موضوعا أو مقدماً الا ان التقييد بالذكرى يلائم الاول (قال المحكوم به) محولا أو تاليا (قال فى السكيف) مستفى عنه باذكره صريحا فى النعويف (قال في المحكول أو النالى با ذكره صريحا فى النعويف (قال فيما كان) أى فى قضيتين (قال أعم) أى من المحمول أو النالى

محولهما . وعن نحوكل انسان حبوان ولا شيء من الانسان بحيوان مما تمارف عندهم أنه فيه لخصوص المادة وان اندرج حقيقة في الواسطة (قال بامحاد) الباء بمعني في والمهني على القلب أي يشترط في التناقض في السكل اتحاد النج والمنكنة فيه المبالغة في الشرط ببلوغه الدرجة القصوى في اللزوم بحيث صار المشر وط شرطا له (قال الذكري) الاولى تركه ليشمل المحكوم عليه المقدم بسهولة بل لو قال باتحاد القضيتين في نسبة بين بين واختلافهما النج لكان اخصر واولى (قال معهما) أي مع الاتحاد والاختلاف المارين * وقد يقال مخصيص الاختلاف في الكية بالحصورة وعدم تخصيص الاختلاف في الجهة بالموجهة أو اطلاق الاولى مع أنه يوهم جريان الجهة في كل قضية * بل الاستفناء عنه بما في النعريف المجاورة وعدم أنه يوهم جريان الجهة في كل قضية * بل الاستفناء عنه بما في النعريف والجهة اكتفاء بقوله الآتي وإما بحسب الجهة (قال المحكوم عليه) قد المستفناء عنه بما في النعريف الستراط الاتحاد في الموضوع الذكري لانه لا ظ السكل والبعض * ويدفع بان الموضوع في الحقيقة مااضيفااليه وانما ذكرا لبيان كمية افواده. نعم لو كانا جزئيين لكانا موضوعين في المختفة مااضيفااليه وانما ذكرا لبيان كمية افواده. نعم لو كانا جزئيين لكانا موضوعين ذكريين لكن لاكلام فيها (قال الكذب) دايل المقدمة الرافعة وهي والشرطية مطويتان (قال أو المقدم)

المناقض للموجبة المخصوصة هو السالبة المخصوصة وبالمكس وللموجبة الكلية (١) هو السالبة الجزئية والمالبة الحكلية هو الموجبة الجزئية وأما بحسب الجهة فالمناقض للضرورية هو الممكنة العامة المخالفة لها في الكيف وللدائمة هو المطلقة العامة وللمشروطة العامة

(١) (قوله هو السالبة الجزئية) قد أثر نا الى أن مراده من السالبة الجزئية همنا أعم من رفع الايجاب الكلى الذي هو النقيض الحقيق للايجاب الكلى كما لايخفي

(قال فالمناقض) أى الحقيق في الاول والمجازى في الأخيرين (قال المخصوصة) حملية أو شرطية (قوله قد أشرنا) أى في الحاشية في محت ليس كل ونحن قد أشرنا هناك إلى مافيه (قال فالمناقض للضرورية) ويوانفررة الذتية والرضية والتنفرة والدفية الملتنان والمحافقة في الحقيق في عدا الثانية والرابعة والمحافزي في مهما (قال في المسكن والسم أيضاً إن كانت من المحصورات (قال وللمشروطة العامة) سواء كانت مشروطة بشرط الوصف أو في وقت الوصف المحصورات (قال وللمشروطة العامة) سواء كانت مشروطة بشرط الوصف أو في وقت الوصف

أى فيه أو فيهما فلا يازم خلو الصفة أو الصدلة عن الهائمة (قال و بالممكس) فيسه رد على من زعم أن النقيض الحقيقي للسلب سلبه لا الإيجاب لأن نقيض الشيء وفعه * ووجه الرد أنه لو كان كا قال لانتقض تمريف المنتاقض تجما ولما كان التناقض نسبة متكررة لأن نقيض الايجاب السلب ونقيضة سلبة وهلم جرا على أن سلب السلب عين الايجاب وانما التفاير بينهما بالاعتبار فلا مهنى لجمل احدها نقيضا للسلب دون الا خر (قوله أعم من الح) بهنى أنه براد بها مفهوم يشمل رفع الايجاب المكلى اعنى السالبة الجزئية حقيقة أو حكما بأن يكون ملازما لها * وليس المراد أنها أعم منه بحسب المتحقق المنابعة الجزئيا إلا ماهو لازم مساو للحقيقي (قال فالمناقض) أى الحقيقي ققوله الا تني المطلقة العامة أى مساو بها وكذا قوله الحينية المطلقة أومايهم الجفيقي وهو فيما عدا الثانية والرابعة والحجازي وهو فيمها . أو المجازي في المحلقة العامة الحالمة أي المحافظة العامة الحالة العامة المحافظة العامة الحافظة وما يعمل المتناعة لاسلب الضرورة (قال وللدائمة) الانفصال بين الدائمة والمطلقة العامة المحافظة المامة المحافظة المامة المحافظة العامة المحافظة العامة الحافظة أي المحافظة العامة المحافظة المحسب المحافظة المحافظة

(٢) هو الحينية المكنة وللعرفية العامة هو الحينية المطلقة وللوقتية المطلقة هو الممكنة الوقتية وللمنتشرة المطلقة هو الممكنة الدائمة * وأما نقائض المركبات فهو المفهوم المردد بين نقيضي جزئها فنقيض قولك كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة

(٢) (قوله هو الممكنة العامة المخالفة الى آخره) لا يخفى أن قيد المخالفة فى الكيف مستغنى عنه بتمريف التناقض لكنه لدفع توهم أن الممكنة العامة أعم الموجهات فكيف يكون نقيضا مباينا للضرورية * وحاصل الدفع أن الاعم هو الممكنة العامة الموافقة يكون نقيضا مباينا للضرورية * وحاصل الدفع أن الاعم هو الممكنة العامة الموافقة بيكون نقيضا مباينا للضرورية * وحاصل الدفع أن الاعم هو الممكنة العامة الموافقة الموافقة

Sol Mary

فنت الدصف*:*

وقوله الحينية الممكنة أى الممكنة بشرط الوصف أو فى وقت الوصف الأولى الأولى والثانية النائية (قال معد المنطوع ا

مادة ضرورة لا يكون لوصف الموضوع مدخل فيها كما في حل الحيوان على الكاتب وصدقهما فيا لا يكون ضروريا و يكون له مدخل في الضرورة كما في حل تحرك الأصابع عليه وكانه ، بني على عدم سباع الحينية المكنة بشرط الوصف والا فلا يتم دليله فتأمل (قوله ان المكنة أعم) اشارة إلى الصغرى والكبرى مطوية تقرير القياس الممكنة أعم من الضرورية وتقيضها لا تكون أعم منها أو يقال الممكنة تجتمع هم الضرورة وتقيض الضرورية لا يجتمع معها أما الصغرى فلأنها أعم الموجهات والاعم يجامع الاخص * وأما الكبرى فلها من في تعريف المتناقض و يمكن نحريره من الشكل الأول (قوله ان الاعم) منع للصغرى أو الكبرى (قال وأما نقائض) هل نقيض الشخصية المركبة منفصلة مافعة الخلو أو حملية مرددة المحمول كل محتمل ولذا لم يذكروها (قال فهو المفهوم) أى النقيض الدال عليه النقايض دلالة الجمع على الجنس لأعلى فرده لأن التعريف لا يكون للفرد فالمرجع مذكور معنى نظير قول بن الحاجب المرفوعات وهو ما اشتمل على علم الفاعلية . وارجاعه إلى النقائض بتأويل الجمع مسئلزم بن الحاجب المرفوعات وهو ما اشتمل على علم الفاعلية . وارجاعه إلى النقائض بتأويل الجمع مسئلزم لكون التعريف للفرد كارجاعه إلى كل واحد واحد * و يمكن كون اللام والاضافة مبطلين لمعنى الجميمة فينئذ النكتة لا يراد الجمع الاشارة إلى تعدد أنواعه كما أنها على سابقيه الايماء إلى كون النعريف عفريفها (قال جزئهما) غيسم الأفراد (قال بين نقيضي) يمنى تأخذ نقيضي الجزئين بعد التفصيل نم تردد بينهما (قال جزئهما)

مادام كاتبا لا دائما قولك إما بعض الكاتب ليس عتحرك الاصابع بالأمكان الحيني. وإما بعض الكاتب متحرك الاصابع بالدوام الذاتي ويسهل ذلك بعد تحقيق نقائض البسائط على ما سبق لكن الترديد في نقايض المركبات الجزئية بالنسبة الى كل فرد فرد بمعنى أن كافرد لا يخلو أن حكمي نقيضهما على أن يكون حملية كلية مرددة المحمول لا بالنسبة الى نفس النقيضين القضيتين الكايتين على أن يكون منفصلة مانعة الخلو

المنافرة ال

أى أو محمولى جزئيمها أو المهنى جزئيها حقيقة أو حكما فلا ينتقض بالجزئية (قال فى نقائض المركبات) هذا انما يتجه اذا لم يؤخذ الموضوع فى الجزئين متحدا بتقييده فى السالبة مثلا بالثابت له المحمول فى الموجبة والا فطريق الجزئية كالكلية بلا فرق كان يقال إما كل جسم حيوان دائما أو لاشى من الجسم الذى هو حيوان بحيوان دائما فى المثال الآتى (قال بالنسبة) أى الترديد الواقع بين الوقوع واللا وقوع الذين ها حكمان يقتضى الجزئين بالنسبة الح (قال لا يخلو) أى ولا يجتمع فيه الحكمان أيضا للانفصال الحقيق بين الا يجاب لكل فرد وسلب ذلك الا يجاب لكن اعتبر فى نقيض الجزئية منه الحلو فقط المقاله عبد الحكيم من أنه الواجب فى كونه نقيضالها ولا دخل فيه لامتناع اجتماعهما (قال على أن يكون) الأوضح فذكون النح (قال مرددة المحمول) فيراد بالاختلاف فى تمريف التناقض أعم مما بين

(١) كا في نقائض الركبات الكلية

للضرورية في الدكيف والنقيض هو المدكنة العامة المخالفة لها في الكيف فلا منافات بينهما وكدنا السكلام في أن نقيض الدائمة هوالمطلقة العامة الاعم من الدائمة (١) (قوله كما في نقائض المركبات) انما اعتبر في نقائض إن تكون منفصلة ما نعة الحلولا ما نعة الجمع ولا المنفصلة الحقيقية لان صدق المركبة بصدق كل من الجزئين وكذبها بكذب احدها كان أحد جزئي النقيض وكذبها بكذب أحد الجزئين أو كلهما واذا كان كذب احدها كان أحد جزئي النقيض أعنى المنفصلة صادقا والا خر كاذبا لا حالة واذا كان بكذبهما مما كان كلا جزئي النقيض أعنى المنفصلة صادقا والا خر كاذبا لا حالة واذا كان بكذبهما مما كان كلا جزئي النقيض صادقين مما فلا بد أن يكون الحكوفي النقيض على وجية محتمل صدق أحد الجزئين وصدق كامهما ليوجد التمانع الذاتي بين المركبة و نقيضها والحركم على ذلك الوجه لا يكون وصدق كامهما ليوجد التمانع الذاتي بين المركبة و نقيضها والحركم على ذلك الوجه لا يكون الإبان يكون تلك المنفصلة ما نعة الحلو بالمعنى الاعم الشامل للمنفصلة الحقيقية تأمان المنابع المنا

(قال كافى) استقصائية (قال نقائض النح) قال عصام يكفى فى نقائض المركبات السكاية أيضا تلك الحلية الكانية المحلية المحلية المحلية فاعتمارها فى الجيم اقرب إلى الضبط واسهل استعالا فى أخلف حيث لايحتاج الا إلى الطال قضية واحدة تخلاف ما اذا كان النقيض منفصلة فانه يحتاج إلى ابطال قضيتين (قوله فى نقائضها) مع تكوي المحيد الكيمة وجزئية (قوله واذا كان) أى كذب المركبة أى المركبات كلية أو جزئية (قوله واذا كان) أى كذب المركبة (قوله تأمل) كأن وجه الامر بالتأمل ان مانعة الخلو بالمعنى الأخص كما تصدق عن صادقتين كذلك حاصله بيان من عمله بيان من عمله المرابعة المديد المرابعة المديد المرابع المركبة المرابعة المديد المرابعة المدينة المديد المديد المرابعة المديد ا

المتنافضين أو اجزائهما والا انتقض جمعا بنقائض المركبات كلية أو جزئية لأن المتناقضين وان لم يختلفا بالا يجاب والسلب لكن اختلف اجزاؤها بهما وكذا الاختلاف في الجهة والا يحاد في النوع ولك تخصيص التعريف بالتناقض بين القضية ونقيضها الحقيقي (قوله في نقائضها) أي المركبات الكلية لامطلقا اذ يأبي عنه ظاهر قوله أن تكون منفصلة .وحمل المنفصلة على ما يعم الحملية الشبيمة بها وان ايده جريان الدليل في نقائض الجزئية بزيفه تعليق الحاشية على نقائض الكلية ولزوم عموم المجاز (قوله بسدق كل النخ) أي بسببه أو معه والمفايرة الاعتبارية بين صدق الكل والجزء كافية في السببية والاستصحاب (قوله على وجه بحتمل) أي يصح ذلك الحكم مع تيقن صدق الخ فلا تصدق ما نعة الخلو بالمهني الاخص اذ لا يعلم فيها صدق أحدها أو كابهما اذا قطع النظر عن خصوص المادة لتركبها من الشي وأعم من نقيضه (قوله تأمل) وجهه أنه لو كانت المنفصلة مانعة الخلو بالمهني الأخص لم يصح من الشي وأعم من نقيضه (قوله تأمل) وجهه أنه لو كانت المنفصلة مانعة الخلو بالمهني الأخص لم يصح من الشي وأعم من نقيضه (قوله تأمل) وجهه أنه لو كانت المنفصلة مانعة الخلو بالمهني الأخص لم يصح من الشي وأعم من نقيضه (قوله تأمل) وجهه أنه لو كانت المنفصلة مانعة الخلو بالمهني الأخص لم يصح من الشيء وأعم من نقيضه (قوله تأمل) وجهه أنه لو كانت المنفصلة مانعة الخلو بالمهني الأخص لم يصح

دة الحوليال عِور

البغ جَادِ

The state of the s

لان تلك المنفصلة كاذبة مع الجزئية المركبة فيما كان المحمول ثابتا لبعض الافراد دائما مسلوبا عن البعض الاخر دائما كافى بعض الجسم حيوان بالفعل لادائما (١) وهوكاذب مع كذب قولنا إما لاثبي من الجسم بحيوان دائما وإماكل جسم حيوان دائما (٢) بخلاف تلك الحلية المرددة المحمول اذ كل جسم لا يخلو عن دوام الحيوانية أودوام اللاحيوانية فهى صادقة

(١) (قوله وهوكاذب) لما عرفت أن حكمي المركبة متحدان في الموضوع فهذه المركبة تدل على أن بعض الجسم حيوان في وقت دون وقت آخر ، ولايخني كذبه لان بعضه حيوان دائما والبعض الا خر ليس بحيوان دائما وليس هناك فرد يتصف بالحيوانية تارة من المرابع ا

قال بنامة المراب والمراب والمراب والمراب والمراب المراب والمراب والمراب المراب والمراب والمراب والمراب والمراب والمراب والمراب والمراب والمراب المراب المراب والمراب والمراب والمراب والمراب والمراب والمراب والمراب والمراب والمراب المراب الم

فيا اذا كان رفع المركب برفع أحد جزئيه فقط اذهى ماحكم فيها بالانفصال فى الكذب وعدمه فى الصدق كا سبق من المصنف فى الحاشية . فاندفع ماقبل إن الحدكم فيها بالمهنى الاخص على وجه يحتمل صدقهما وصدق أحدها اذ تصدق عن صادقتين وعن صادق وكاذب لأنها لاتصدق عن صادق وكاذب والا لمكانت بالمهنى الاخص مساوية لها بالمهنى الاعم (قال لان تلك) فيه نشر معكوس (قال فيا كان المحمول) بأن يكون خاصة غير شاملة للموضوع ولازما لبعض ماصدته (قال اما لاشىء) منفصلة مانعة الجمع صادقة لتركيها من الذي ومن أخص من نقيضه كا وجهه هذا . ولم يقل بأن نقيض المركبة الجزئية مانعة الجمع مع مع

أو بالضرو رة (قال عن دوام) أو عن ضرورتها (قوله فى الموضوع) أى فى الموضوع الحقيقي (قوله

حيوان دائما) فلا يسلب عنه الحيوانية (قوله ليس بحيوان) فلا تثبت له الحيوانية

كاند كالد المن المعلام بعيد المال الركبة المذكورة ع

وبعدمها أخرى ليصدق الركبة الجزئية والما يتصور ذلك فيما كان المحمول عرضا مفارقا كالقيام والقعود وغيرها. نعم يصدق الجزئية القائلتان بان بعض الجسم حيوان دأعا وبعضه ليس بحيوان داعا لعدم المحادهم في الموضوع الحقيق وان المحديا في الموضوع الحقيق وان المحديا في الموضوع الكن ليس جزء المركبة الجزئية مطلق الجزئيتين بل الجزيئتان المتحديان في الموضوع الحقيق كا هو مقتضي تقييد الحكم عليه باللادوام كا لا يخفي فتأمل (٢) (قوله بخلاف تلك الحلية المرددة المحمول الحن فان الفهوم المردد بين الحيوانية الداغة و بين سيلمها الدائم وإذا الحلية المرددة المحمول الحن فان الفهوم المردد بين الحيوانية الداغة و بين سيلمها الدائم وإذا الحلية المرددة على كل فرد من الجسم بمعني أن كل فرد لا يخلو عن أحدهما كما هو مدلول تلك الحملية المرددة والمساوية

(قوله ذلك) أى الاتصاف بالمحمول نارة وعدمه أخرى (قوله مفارقا) بخلاف ماإذا كان عرضا لازما كالضحك بالقوة (قوله لكن ليس) استدراك لنوهم أنه لم لايجوز أن يكون المراد من جزئي المزكبة أعم من أن يتفقها في الموضوع الحقيقي والذكرى فيصدقان ويكون كذب تلك المنفصلة لذلك والمستمار

استازام صدق كل مهما كذب الاخرى ليتوافق نقيضا الدكلية والجزئية في الاشتال على الترديد الخلوى والجزئية ونقيضها في كونهما حملية وأما القول بأن الحلية الآنية في قوة منفصلات شخصية مائمة الجع فانها في المثال المذكور في قوة إما زيد حيوان دائما أو ليس بحيوان دائما وهي مركبة من الشي ومن أخص من النقيض فجه مله مائمة الجع أولا اولى ففيه أما أولا فلان حكم الشي اجمالا غير حكمه تفصيلا . وأما ثانيا فلان الجهة غير معتبرة في انهقاد مائمتي الجع والخاو والا لم يكن المنفصلة المذكورة ليقيض مثال الدكلية شيئما منهما لأن كلا من جزئهما أعم من وجه من الآخر جهة فالمثال المذكور مركب من النقيضين لما سبق في المخصوصة فتصدق مائمة الخلو بالموني الاعم (قوله و بمدمها المذكور مركب من النقيضين لما سبق في المخصوصة فتصدق مائمة الخلو بالموني الاعم (قوله و بمدمها أخرى الأن الجزء الثاني سالبة لا معدولة لكنه نبه به على تساويهما هنا الموقوط (قوله نقم يصدق) إشارة إلى منشأ زعم القائل المدكور المركبة الجزئية وهو عدم الأوق بين الجزئيةين حال التركيب و بينهما بصدق الأصل في المثال المذكور المركبة الجزئية وهو عدم الأوق بين الجزئيةين حال التركيب و بينهما حال التفصيل * وقوله يصدق إشارة الى المنارة الى الموقولة المركبة الجزئية وهو عدم الأوق بين الجزئيةين حدق المركبة المركبة والمشرطية اعني كما كانتا صادقتين صدقت المركبة الموقولة المنارة الموقولة المائية الموقولة المدت المركبة المراكبة الموقولة المركبة الموقولة الموق

الحوه عالمان ولالاترم الجريون وأنا اوكان مبضرالخ لان مهز تغصيل لحتملات دفع الايجاب للاوج صادقة بالسلب لكل والسد الخرخ وايجابه جميعاج آ

كان ذلك الحكم صادقا سواء كان كل جسم حيوانا دامًا أو لاحيوانا دامًا أو كان بعضه حيوانا دامًا والبعض الآخر لا حيوانا دامًا فيصدق النقيض مهذا المدى الشامل للاحمالات التلاثة مع كذب الأصل وإنما يصدق الاصل المقيد باللادوام فيها كان المحمول عرضاً مفارقا نحو بعض الانسان كاتب بالفعل لادائما وحينمذ يكذب النقيض مهذا المعنى لأخذ الدوام في جزأيه اذ لو صدق لوقع أحد الاحمالات الشلاثة اما كون كل انسان كاتب دائما أو لاشئ من الانسان بكاتب دائما أو كون بعضه كاتبا دائما والبعض الآخر ليس بكاتب دائما والدكل باطل واستفيد مما ذكرنا أن لاخذ نقيض المركبة الجزئية طريقا آخر وهو حمل المنفصلة ذات أجزاء ثلاثة بأن يقال في المثال المذكور إما لاحم أن الجسم بحيوان دائما أو كون بعضه كاتبا دائما والبعض الاحم أن الجسم بحيوان وظهر أيضا أن المراد من الحكمين اللذين وقع الترديد بينهما الحكمان المكيفات بكيفية وظهر أيضا أن المراد من الحكمين اللذين وقع الترديد بينهما الحكمان المكيفات بكيفية وظهر أيضا أن المراد من الحكمين اللذين وقع الترديد بينهما الحكمان المكيفات بكيفية أن تقل فرد لا يخلوعن أحدها (قوله واستفيد) هذا مع قوله وظهر أيضا نشر معكوس (قوله ما ذكرنا) من قولنا السابق سواء كان كل جسم حيوانا الخر (قوله والمند) أى بمنى أن كل فرد لا يخلوعن أحدها (قوله واستفيد) هذا مع قوله وظهر أيضا نشر معكوس (قوله عا ذكرنا) من قولنا السابق سواء كان كل جسم حيوانا الخر (قوله وظهر) أي

وقوله الحن إشارة الى منع الملازمة بسند انه ايس جزء الخ (قوله كان ذلك) فيه مساهلة والاخصر الأولى أن يقول بدل قوله كان ذلك الحبكم صادقاصادق (قوله سواء كان كل جسم) لأن الجزء السلب من تلك الحملية رفع الايجاب الحكى فيصد حق بالسلب الحكى وهو الشق الثانى وبالايجاب والسلب الجزئيين وهو الشق الثالث (قوله فيصدق النقيض) يعنى يصدق النقيض بمعنى أن كل فرد لا يخلو من أحدها لشموله للاحمالات الثلاث بخلاف المنفصلة المرددة فيها بين القضيتين الحكايتين فانه يخرج عنها الشق الثالث ولذا كانت كاذبة (قوله والما يصدق) أى اذ فهو علة لقوله مع كذب الاصل (قوله كاتب بالفمل) قيد المحمول والجهة محدوفة أو بالمكس (قوله أولا شي الخ) لم يقل أولا كاتبا مع اخصريته وانسبيته بقوله المار أو لاحيوانا لأن كلة لاهنا السلب وكل ليس قد يجئ لرفع الايجاب الحكى إذا خالفت العبارة الاعتبار فيتوهم لغوية الشق الثالث ولم يبال به فيما من انسكالا على التصريح بالسلب خالفت العبارة الاعتبار فيتوهم لغوية الشق الثالث ولم يبال به فيما من انسكالا على التصريح بالسلب السكلى في المتن (قوله مما ذكرنا) من أن صدق النقيض لشموله للاحمالات الشكلات الدائمة و بين الحكاي في المتن (قوله من الحكاين) متنازع فيه للوقوع واللا وقوع (قوله وظهر ابضا) من قوله بين الحيوانية الدائمة و بين سلمها الدائم (قوله من الحكاين) صريح في أن الترديد بين الحيكين فني تسمية النقيض حملية مرددة ملها الدائم (قوله من الحكاين) صريح في أن الترديد بين الحيكين فني تسمية النقيض حملية مرددة

مع كذب الأصل ونقيض كل نوع من الخارجية والحقيقية والذهنية موافق له في ذلك النوع ومخالف له في الحنس من النوع ومخالف له في الحيف والسبح كما ان نقيضُ الشرطية موافق لها في الجنس من الاتصال والانفصال وفي النوع من اللزوم والعناد والاتفاق ومخالف له في الكيف والكم جيم ذلك بناء على أن نقيض كل شي في الحقيقة رفعه وان اطلقوم

من تقييد الحيوانية وسلم بالدوام (قال من الخارجية) من للتبعيض بنا على تقديم العطفين على الربط فكأنه قال من هذه الانواع الشلافة وللتبين بناء على العكس (قال نقيض الشرطية) أى كل شرطية (قال وفي النوع) التعرض للموافقة في النوع ، فن عن التعرض للموافقة في الجنس (قال والعناد) بل وفي خصوص العناد او الاتفاق الانفصالي أيضاً (قال له) الاولى لها (قال كل شيء) أى أيجاب بقرينة وفي خصوص العناد او الاتفاق الانفصالي أيضاً (قال له) الاولى لها (قال كل شيء) أى أيجاب بقرينة المقابلة بالرفع (قال رفعه) أى و بالعكس فلا يلزم أن يكون نقيض الرفع رفع الرفع دون الايجاب (قال المقابلة بالرفع (قال رفعه) أى و بالعكس فلا يلزم أن يكون نقيض الرفع رفع الرفع دون الايجاب (قال الملقوه) أى النقيض الرفع (قال بي بي المنفوض الوفع رفع الرفع دون الايجاب (قال الملقوه) أى النقيض المنفوض المنفوض

المحمول مسامحة (قال ونقيض كل) أى نقيض ماصدقه فضمير قوله له عائدا إلى المضاف المح ذوف لا الى النوع فلا يلزم اتحاد الموافق بالهنح والموافق فيه والعموم المستفاد من كابة كل معتبر بعد ارتباط قوله موافق الح بما قبله والا لم يصح قوله فى ذلك النوع (قال ومخالف له) هذا كقوله الا تى ومخالف الح مستفنى عنه بما مرز قال نقيض الشرطية) أى نقيضها الحقيق فلا يرد أن المركبة المكاية نقيض الشرطية المنفصلة كما سبق مع مخالفته فى تلك الامور لا نها نقيض مجازى * و فى قوله جميع ذلك إيماه المنفرطية المنفصلة كما سبق مع مخالفته فى تلك الامور لا نها نقيض بحازى * و فى قوله جميع ذلك إيماه وقيمه أنه لو تركه لتوهم أن موافقة النقيضين الاتفاقيتين فى الانفاقية كافية وان كانت احداهما متصلة وقيمه أنه لو تركه لتوهم أن موافقة النقيضين الاتفاقيتين فى الانفاقية كافية وان كانت احداهما متصلة والاتفاق) بل فى خصوص انواعه اتصاليا أو انفصاليا وكذا فى انواع المناد (قال جميع ذلك) أى والاتفاق) بل فى خصوص انواعه اتصاليا أو انفصاليا وكذا فى انواع المناد (قال جميع ذلك) أى المد كور من قوله ونقيض كل الح (قال كل شى) أى وجودى بمهى مالا يكون فى مفهومه سلب شىء * وليس المراد بالشيء الابجاب لانه لايشمل نقائض المفردات.واله كلام وان كان فى القضايا إلا التناقض نسبة متكررة (قال فى الحقيقة رفعه) لم يقل وبالمكس لان التناقض من النسب المسكر رة فوقه المناه وهو فى المفرد إذا أخذ نقيضه به فى نفسه وهو فى المفرد إذا أخذ نقيضه به فى نفسه وهو فى المفرد إذا أخذ نقيضه به فى ناسم وهو فى المفرد إذا أخذ نقيضه به فى ناسم وهو فى المفرد إذا أخذ نقيضه به فى المه و فى المفرد اذا أخذ نقيضه به فى المه و فى المفرد اذا أخذ نقيضه به فى المه و فى المفرد اذا أخذ نقيضه به فى ناسه و فى المفرد اذا أخذ نقيضه به فى ناسه و فى المفرد إذا أخذ نقيضه به فى ناسه و ورفعه عن شى، وهو فى المفرد اذا أخذ نقيضه به فى ناسه و فى المفرد إذا أخذ نقيضه به فى ناسه و فى المفرد إذا أخذ نقيضه به فى ناسه و فى المفرد إذا أخذ نقيضه به فى ناسه و فى فى المفرد إذا أخذ نقيضه به فى ناسه و فى المفرد إلى المع و فى المؤرد إلى المنابق و فى فى المؤرد إلى المنابق و فى المؤرد إلى المنابق و فى فى المورد إلى المنابق و فى فى المورد و فى المؤرد إلى المنابق و فى فى فى فى فى فى المؤرد إلى المورد و فى المورد و فى المؤرد إلى المنابق و فى مؤرد و فى

Maria de Carallando de Caralla

مجازا على مايساوى النقيض الحقيق ولذا جعلوا الاطلاق العام نقيضا للدوام الذاتى مع أن نقيضه الحقيق رفع الدوام * وقد يطلق التناقض على اختلاف المفهومين المفردين عدولا وتحصيلا بحيث لايصدقان معا على شئ واحد ولاير تفعان معا عن الموجود في ظرف النبوت وآن جاز ارتفاعهما عن المعدوم فيه كالانسآن واللانسان فيسمى كل منهما نقيضا للا خر كا سبق في باب الكيات * وأما النقيضان بالمعنى الأول فلا مجتمعان ولاير تفعان لاعن موضوع موجود ولا عن موضوع معدوم *

وهُو تبديل أحد جزئ القضية بالا خر مع بقاء كيف الأصل

(قال مجازا) اطلاقا لاسم أحد المنلازمين على الا تخر فالعلاقة النلازم وانما لم يكن الاطلاق حقيقيا لاعتبارهم في تعريف التناقض الاقتضاء الذاتي لامتناع الصدق والكذب (قال الاطلاق العام) أو الحيني (قال الذاتي) أو الوصني (قال الداتي) أو الوصني (قال الداتي) الاضافة للاستفراق أي كل واحد من جزئها (قال القضية حملية أو شرطية (قال بقاء كيف) أي مع بقاء كيفه المحقق وصدقه المفروض (قال الاصل) من اقاءة المظهر مقام المضر

السلب وان عموم السكل معتبر بعد قوله رفعه والا لفسد المعنى (قال مجازا) قضيته اطلاق نقيض زيد انسان على زيد ايس بناطق وليس كذلك * الا أن يقال لايطلق عليه لهدم انحاد المحمول * و يتجه عليه أنه شرط النقيض الحقيق * ولا يبعد القول بأن هذا الاطلاق مخصوص بما إذا لم يوجد النقيض الحقيق (قال وقد يطلق) هل هو بالاشتراك اللغطى أو بوضعه لمهنى بعم القسمين (قال عن الموجود) أى عما وجد في ظرف متملق بالوجود والمراد بالثبوت هو أى عا وجد في ظرف متملق بالوجود والمراد بالثبوت هو الرابطى (قال كالانسان) وهما مرتفعان عن العنقاء خارجا لاذهنا (قال ولا عن موضوع) هذا مدار القرق بين النقيض بهذا المهنى و بينه بالمهنى المر (قال في العكس المستوى) بالمهنى المصدري أو بمهنى أخص القضايا الا تيمة * والتنصيص على الاول فقط بقرينة النمريف ضعيف لجواز أن يكون في هو استخدام . وجعل قرينته كون الكلام في احكام القضايا انما يتم على رأى عبد الحكيم من انها المهانى المصدرية التي هي مأخذ محولات المسائل لاعلى رأى عصام من أنها مفهوم النقيض والعكس بمهنى القضية الحاصلة من التباوية وبالعكس فلا يرد تقديم الموضوع في نحو ضرب زيد لعدم بقاء عنوانهما بجعل الاول موصوفا بالثانوية وبالعكس فلا يرد تقديم الموضوع في نحو ضرب زيد لعدم تبديل الصفة ولا تسديل بعض الميشر حيوان ببعض الحيون انسان لعدم بقاء العنوان (قال جزئي القضية) الاضافة تسديل بعض البشر حيوان ببعض الحيون انسان لعدم بقاء العنوان (قال جزئي القضية) الاضافة تسديل بعض البشر حيوان ببعض الحيون انسان لعدم بقاء العنوان (قال جزئي القضية) الاضافة تسديل بعض البشر حيوان بيعض الحيون انسان لعدم بقاء العنوان (قال جزئي القضية) الاضافة تسديل بعض البشر حيوان بيعض الحيون انسان لعدم بقاء العنوان (قال جزئي القضية) الاضافة تسديل بعض الميضوء المينون انسان العدم بقاء العنوان (قال جزئي القضية) الاضافة المينون انسان العدم بقاء العنوان (قال جزئي القضية) الاضافة تسديل بعض المينون المينون انسان العدم بقاء العنوان (قال جزئي القضية) الاضافة المينون المينون المينون انسان المينون المينون

وصدقه في جميع المواد (٤) وقد يطلق على اخص الفضايا اللازمة للاصل الحاصلة

نقيضى الجزئين أن المسالبة الكلية مثلالها من القضايا الحاصلة بالتبديل لو الزم عديدة قال اخص القضايا الخ وإنما قال اخص القضايا لأن السالبة الكلية مثلالها من القضايا الحاصلة بالتبديل لو ازم عديدة هي السالبة المخيف والسالبة الجزئية والمحكسما في عرفهم انما هو السالبة الحكية التي هي أخص من السالبة الجزئية وكذا لكل من القضايا المنعكسة لو إزم عديدة حاصلة الخص من السالبة الجزئية وكذا لكل من القضايا المنعكسة لو إزم عديدة حاصلة بالتبديل أعم من عكوسم المجمس الجهة مثلا قولنا كل إنسان حيوان بالضرورة يستلزم بالتبديل أعم من عكوسم الجهة مثلا قولنا كل إنسان حيوان بالضرورة يستلزم

(قال وقد يطلق) أن كان الضمير ألمكس المستوى فالمراد بالتبديل تبديل أحد الجزئين واطلاق عكس النقيض على أخص القضايا متروك بالمقايسة أو لمطلق المكس فالمراد بالتبديل ماهو أعم من ذلك وقوله بالتبديل لوازم) المراذ المحمدا مافوق الواحد بخلاف الجم الاتن وكتب أيضا باعتبار السم المرفود وكتب أيضا باعتبار السم

للاستغراق والا لانتقض التمريف بتبديل كل انسان حيوان ببعض الحيوان فرس * والقول بأن مراد المصنف أن يوضع أحد الجزئين موضع الاتخر وبالعكس فلا حاجة إلى جعل الاضافة للاستفراق مدفوع بأن المراد لا يدفع الابراد إلا مع قرينة ووجودها هنا ممنوع وجعل المعرف قرينــة لايخلو عن الفساد (قال وصدقه) أي بقاء صــدقه المفروض في الفرع بلا واسطة فرع آخر فلا ينتقض جامعية النعريف بعكس القضية الكاذبة ومانعيته بعكس السالبة الكلية الضرورية بما هو أعم من عكسها لبقاء الصدق المفروض في الاول وكون الصدق في الناني تواسطة المكس فلوقال بدل قوله الا تى على أخص الخ على القضية الحاصلة الخ الحكفي * بقي أن في القول ببقاء الصدق فيما كان الاصل كاذبا دون العكس مسامحة (قال وقــد يطلق) مجازا من قبيل اطلاق اسم السبب على المسبب أو حقيقة بالغلبة لـكثرة استعاله فيــه وعلى كل في الضمير استخدام تأمل (قال على أخص القضايا) أي مالا أخص منــه فلا ينتقض التعريف الضمني للعكس مهذا المعني جمعا بالموجبة الجزئية في عكس الموجبتين (قال الحاصلة) صفة القضايا كا تشور به الحاشية فالمراد بالتبديل أعم مما يحصل المكس أو صفة الاخص (قوله لوازم) مافوق الواحد فالمناسب ترك قوله عديدة (قوله هي أخص) بحسب المكية (قوله وكذا الحل) أفاد مهذا و بقوله المار لأن السالبة النح أن العدول من قولهم العكس المستوى هو القضية اللازمة الاصل الخ إلى ماذكره إنما يلزم في عكس السالبـة الـكلية مطلقا وعكس الموجبة الموجهة واما فيما عداهما فالقولان سيان (قوله لوازم عديدة) أي غير عكسها فلا يرد أن قوله أعم من عكوسها يستلزم كون الشيء أعم من نفسه (قواه من عكوسها) الأوفق بقوله لكل الخ من عكسها أو من عكسه (قوله بحسب الجهة)

Service of the servic

التسديل ولا اعتماد لوكس المنفصلات

بالتبديل ولا اعتبار لعكس المنفصلات لعدم امتياز أحد جزئيها عن الاخر بالطبع ولافائدة في عكس الاتفاقيات فالمعتبر المفيد ايس إلاعكس الحمليات والمقصلات االمزومية

قولنا بعض الحيوان إنسان سواءكان حينية مطلقة أو مطلقة عامة أو ممكنة عامة وعكسه في عرفهم هو الحينية المطلقة لا المطلقة العامة ولا الممكنة العامة اللتان كل منهما أعم مطلقاً من الحينية المطلقة * وقس عليه البواقي

(قال المديم المتياز) أى بحسب المفهوم وذلك لان مفهوم المقدم فيها المعاند ومفهوم التالى المعاندة والمعاندة من الطرفين وعروض المقدمية لاحده إ والتالوية لا خرها الما هو بالوضع بخلاف المنصلات اللزومية فان مفهوم مقدمها الملزوم ومفهوم تالهما اللازم و ربما يكون الشيء ملزوما لالازما (قال ولا فائدة) أقول انتفاء الفائدة هنا ليس الا لانتفاء الامتياز الطبه في ولا فائدة في نفى الفائدة هنا ونفى الامتياز نمية المناز عمد المناز عمد المناز عمد المناز بالطبيع كافى قولنا كما كان زيد موجودا كان الفلك متحركا فان المقدم مستصحب للتالى كايا بخلاف التالى (قال الاتفاقيات) اما الخاصة فلان مفهومها موافقة التالى الصادق للمقدم كذلك وهي من الطرفين * وأما العامة فلمدم جواز موافقة التقدير موافقة التقدير على المالي المامة فلمدم جواز موافقة التقدير على المالية المالية المالية المالية المدم كذلك وهي من الطرفين * وأما العامة فلمدم جواز موافقة التقدير على المالية المالية المالية المالية المدم كذلك وهي من الطرفين * وأما العامة فلمدم جواز موافقة التقديرة على المنازة المالية المدم كذلك وهي من الطرفين * وأما العامة فلمدم جواز موافقة التقديرة على المنازة المالية المالية المالية المالية المالية المالية المنازة المالية المالية المالية المالية المالية المنازة المالية المنازة المالية ا

متنازع فيه المنمكسة وقواه لوازم وقواه أعم (قال ولا اعتبار) أى اولا عكس لها لان المراد بالتبديل ماله تأثير في المهنى لان مباحثهم بالنظر اليه والقول بالتغاير ممنوع ان أريد التغاير مع التأثير وغير مفيد ان أريد التغاير مع عدمه (قال المكس) مستويا أو عكس نقيض (قال المنفصلات) الاولى والاخصر أن يد والا تفاقيات الخاصة و يترك قواه ولا فائدة في عكس الاتفاقيات وقواه المفيد لما قاله عصام من أن وجه عدم الفائدة فيها عدم امتياز الجزئين بالطبيع * تم إن طرق الاتفاقية متوافقان في الصدق وليس بينهوا استصحاب فليس القدم مستصحبا المتالى فضلا عن كليته والا لوجبت المدلاقة بينهها لانها أمر بسببه يستصحب المقدم التالى على ماقاله عبد الحكم فَتكون لزومية * فها قيل إن الاتفاقية قد تمياز بالطبيع كما في قولنا كما كان زيد موجودا كان الفلك مُتكون لزومية مشتصحب المتالى كليا دون المكس وهم (قال ولا فائدة) يتجه عليه أن موافقة التالى للمقدم فيها ليست كمكسها لجواز كون دون المكس وهم (قال ولا فائدة) يتجه عليه أن موافقة التالى للمقدم فيها ليست كمكسها لجواز كون النالى اعم فيفيد عكس الموجبة السكلية فيها * والقول بأن الصادقتين متوافقان من غير تفاوت لأن الأمور الصادقة صادقة على جميع الاوضاع والاحوال المتحققة معها في نفس الأمر إنما يصح إذا كانا المناويين تأمل (قال في عكس الاتفاقيات) فيه إشعار بأن العكس صحيح فلا به أن مخصص بالاتفاقيات المحاصة لتساويين تأمل (قال في عكس الاتفاقيات) فيه إشعار بأن العكس صحيح فلا به أن يخصص بالاتفاقيات الخاصة ليسلا يتجه أن عكس الاتفاقية المامة غرير صحيح لجواز موافقة النالى الصادق تحقيقا لاحقدم

فالموجبة كلية كانت أو جزئية لا تنمكس إلى موجبة كلية لصدق الأصل بدونها فيما كأن المحمول أو التالي أعم نحو كل إنسان حيوان وكلما كانت الشمس طالعة فالمسجد مضى . الوعلمة الله المحمول أو التالي أعم نحو كل إنسان حيوان وكلما كانت الشمس طالعة فالمسجد مضى . ولايصدق عكسهما الكلى بل إلى موجبة جزئية فقط فن الدائمتين والعامتين تنعكسان إلى حينيه مطلقة . فاذا قلت كل إنسان أو بعضه حيوان باحدى الجهات الأربع من الضرورة والدوام مادام الذات أو مادام الوصف ينعكس الكل إلى قولنا بعض الحيوان إنسان بالفعل حين هو حيوان . ومن الخاصتين إلى حينية لإدائمة .

التحقيق حيث لم يصدق وان جاز العكس (قال فالموجبة) حملية أو شرطية (قال فيا كان) أى في أصل التحقيق حيث لم يصدق وان جاز العكس شيء من تلك الأربع إلى نفسها ولا إلى الاخرى لصدق وولنا كل كاتب حيوان بتلك الجهات الاربع وكذب بعض الحيوان كاتب باحداها لكن هذا في المشروطة إذا كاتب بالعني الثاني (قال إلى حينية) جزئية (قال إلى قولنا بعض) فانه لو لم بصدق هذا لصدق كانت بالمعني الثاني (قال إلى حينية) جزئية (قال إلى قولنا بعض) فانه لو لم بصدق هذا لصدق تقيضه اعنى لاشيء من الحيوان بانسان داعا مادام حيوانا فاذا ضم كبرى إلى الاصل صغرى ينتج نقيضه اعنى لاشيء من الحيوان بانسان داعا مادام حيوانا فاذا ضم كبرى إلى الاصل صغرى ينتج بالاتهان أو ليستمالانسان بانسان داعا مادام الذات أو مادام الوصف (قال إلى حينية) جزئية مثلا إذا صدق كل منخسف أو بعضه مظلم بالضرورة أو بالدوام مادام منخسف الاداعا صدق بعض المظلم منخسف بالفعل حين هو مظلم لاداعا * أما الحزء الاول منه فلانه لو لم يصدق اصدق الاستحق العن المناس المناس من المظلم عنخسف دائها مادام الوصف فاذا ضم كبرى إلى الجزء الاول من الاصل صغرى ينتج بعض المظلم عنخسف دائها مادام الوصف فاذا ضم كبرى إلى الجزء الاول من الاصل صغرى ينتج بالنبيء من المظلم عنخسف دائها مادام الوصف فاذا ضم كبرى إلى الجزء الاول من الاصل صغرى ينتج بنتج لاشيء من المظلم عنخسف أو ايس بعضه بمنخسف مادام الوصف وهو محال * وأما الجزء الثاني قالانه لو ينتج لاشيء من المنظم عندسف أو ايس بعضه بمنخسف مادام الوصف وهو محال * وأما الجزء الثاني قالانه لو

200

اولسي معينه بخللم بالغلء

المفروض الصدق بخلاف المكس (قال كاية) ولو حكمية فيدخل الشخصية فيها إذا كان محمولها كايا وكذا الجزئية فتشمل المهملة (قال موجبة جزئية) ولا يرد بعض الانسان زيد لأن عكمه بعض المسمى بزيد انسان لأن التحقيق عدم صحة حمل الجزئي لازيد انسان فلا حاجة إلى جعل فقط للحصر بالنسبة إلى الكلية فقط (قال فمن الدائمتين) أفاد بذلك أن الحملية لاتنمكس مالم تكن موجهة لجواز محققها في ضمن الموجهة الفير المنمكسة كالممكنة مع كذب المكس فيها على ماقاله أبو الفتح (قال تنمكسان) الأخصر الاولى تنمكس (قال إلى حينية) لا الى ماهو أخص لصدق كل كاتب انسان باحدى الجهات الأربع دون عكمه الموجهة بما هو أخص من الاطلاق الحيني (قال ومن الخاصتين) الاولى هنا وفيها يليه ترك من (قال الى حينية لادائمة) مشعر بان لادوام الاصل كاية أو جزئية تنمكس سالبة جزئية مطلقة عامة و تنمكس سالبة جزئية مطلقة عامة و يتجه عليه أن عكس السالبة الكلية سالبة كلية وانها اذا كانت مطلقة عامة لاتنمكس

Cising the Colon of the Colon o

المهابة الموقة بدين والوجوديتين والمطلقة العامة إلى مطلقة عامة ولاعكس الممكنتين (١) على مذهب الشيخ في عقد الوضع ه

رياتنب الشيخ في عقد الوضع الخ) فيه اشارة الى انعكاسهما على مذهب الشيخ في عقد الوضع الخ) فيه اشارة الى انعكاسهما على مذهب الشيخ في عقد الوضع الخ)

لم يصدق الصدق نقيضه أيضا اعنى كل عظلم منخدف دائما فبضع صغرى إلى الجزء الاول من الاصل كبرى ان كان كلية ينتج كل عظلم عظلم دائما وهو باطل لتقييد نبوت الاظلام في الاصل باللادوام و بالتحك النفس المنافس كان جزئيدة ينتج بعض المنخسف منخسف دائما وهو أيضا باطل لان نفي الدوام عن الاظلام يستلزم نقيه عن الانحساف أيضا (هذا) وتأن من لم يكتف بضم نقيض النائي إلى الجزء الاطلام يستلزم نقيه عن الانحساف أيضا (هذا) وتأن من لم يكتف بضم نقيض النائي إلى الجزء الاول من الاصل غير معترف باستحالة النتيجة بل ضمه إلى الجزء الثاني أيضا لمحصل نتيجتان متنافيتان وقال ان الجزء الثاني من العكس إذا كان الاصل جزئيا لا يجرى فيه دليل الخلف بل يديب بعض منافس فلمله أواد بالمحال المأخوذ في تعريف الخلف ماءو محال مع قطع النظر عن الاصل بدليل الافترى فيه دليل الخفر عن الاصل بدليل الافترى أول عن المحل عن الاصل منها لهدي المنافق أواد بالمحال المأخوذ في تعريف الخلف ماءو محال مع قطع النظر عن الاصل منها لهدي المحالة هي أخص منها لهدي المحانين مع كذب بعض المضيء منخسف مضيء باحدى الجهات الخس مع كذب بعض المضيء منخسف حين هو من كوب السلطان بأحد الامكانين مع كذب بعض مضيء (قال الهمكنتين) لصدق قولنا كل حمار مركوب السلطان بأحد الامكانين مع كذب بعض من أن الحمار داخل في مركوب مركوب جمار بالامكان العام كآلجهة الأخص لكن مقتضي ماسيق من أن الحمار داخل في مركوب

كا يأتى إلا أن يخصص بما يكون مستقلا لاقيداً لقضية أخرى (قال ومن الوقنيتين) أى بسيطتين أو مركبتين والأولى ومن الوقتيات ليشمل الاربع بلا مميم (قال الى مطلقة عامة) صريح فى أن الجزء الثانى من مركبات هذه القضايا غير منعكسة وهو كذلك للتخلف. وقد يعلل بأنه سالبة بمكنة عامة أو مطلقة عامة وهما لا تنعكسان. وفيه أن حكم الشئ انفرادا غيير حكمه اجتماعا وعدم انعكاسهما عند الاستقلال والانفراد والا لم ينعكس الجزء الثانى من الخاصتين أيضا (قال الممكنتين) أى الخارجيتين بناه على رأى المصنف (قال على مذهبه الشيخ) انما يتم الفرق بين مذهبي الشيخ والفارابي إذا كان مذهبه في عقد الوضع اتصاف ذات الموضوع بوصفه بالفعل بحسب نفس الأور لأنه حيند لا يتم ما أورد لاثبات عكس الممكنة من العكس والخلف لتوتفه حينقذ على انتاج الصغرى الممكنة في الشكل الاول الممتنع عند الشيخ. وأما إذا كان مذهبه الاتصاف بالفعل بحسب فرض العقل فلا لان الاركان والفعل المولى فلأن المتناء على انتباح السفرى الممكنة المنتج في الشكل الاول عندهما (قوله إلى انعكاسهما) أما الى الدعوى الاولى فلأن المتبادر من القيد كونه احتراز يا وأما الى الثانية والثالثة فلأن الفارابي استدل على انعكاس الاولى فلأن المتبادر من القيد كونه احتراز يا وأما الى الثانية والثالثة فلأن الفارابي استدل على انعكاس الاولى فلأن المتبادر من القيد كونه احتراز يا وأما الى الثانية والثالثة فلأن الفارابي استدل على انعكاس

Sold State of the State of the

والسالبة الكلية تنعكس الى نفسها فن الدائمتين الى دائمة كلية ومن العامتين الى عرفية عامة كلية ومن العامتين الى عرفية عامة كلية مقيدة باللادوام الذاتى

الفارابي في عقد الوضع وان انعكاس المكنة العامة الى نفسها و أنعكاس السالبة الضرورية الفارابي في عقد الوضع وان العكاس المكنة تنتيج في صغرى الشكل الاول عملى مدهب الفارابي الما نفسها متلازمان وأن المكنة تنتيج في صغرى الشكل الاول عملى مدهب الفارابي الما تنتيج مناسك والاصلااد الهاستلازمين لان منيضا عائدتك وبي

السلطان في الحقيقية والذهنية وجوب تقييد المكنتين بالخارجيتين (قوله المكنة العامة) أى الموجبة كلية أو جزئية (قوله ممتلازمان) أى وجوداً على رأى الفاراني وانتفاء على رأى الشيخ فيجوز على رأى الفاراني دون الشيخ اثبات انعكاس كل من المكنة العامة الموجبة والسالمة الضرورية إلى نفسها الفاراني دون الشيخ اثبات انعكاس كل من المكنة العامة الموجبة والسالمة الضرورية إلى نفسها بدايل العكس المنوقف على انتاج المحكنة في صفرى الشكل الاول على رأى الفاراني دون الشيخ المنابعة في المنابعة المنابعة المنابعة المنابعة على انتاب العكسة في صفرى الشكل الاول على رأى الفاراني دون الشيخ (قال إلى داعة كاية) ولا انتاج المحكنة في صفرى الشكل الاول على رأى الفاراني دون الشيخ (قال إلى داعة كاية) ولا تنابعة المنابعة ال

الممكنتين نارة بأنه لو لم بصدق في عكس قولناكل حمار مركوب السلطان بأحد الامكانين بعض مركوبه حمار بالامكان العام لصدق نقيضه وهو ينعكس الى ماينافي الأصل اعنى لاشئ من الحمار بركوبه بالضرورة وأخرى بضم نقيض العكس التي هي سالبة كلية ضرورية بالكبروية الى الاصل لينتج الحمال ومنع الدعوى المدالة راجع الى مقدمة معينة من دليلها ومايقبل المنع من الاول انعكاس النقيض ضرورية والثاني كون الاصل صغرى لان بواقي المقدمات محل الوفاق (قوله متلازمان) أى وجودا فقط أن جعل قوله الا تني على مذهب الح متنازعا فيه لمنظرمان ولننتج ووجودا وعدما ان جعل قيدا للناني فقط (قال والسالبة الكاية) على مذهب الح متنازعا فيه الشخصية فانها تنعكس كلية اذا كان محمولة والا والد فشخصية (قال الى نفسها) أى مثلها كأ وكيفا ولم يقل إلى سالبة كلية لانه أخصر مع ظهور المراد ضرورة امتناع عكس الشي الى نفسها) أى مثلها كأ وكيفا ولم يقل إلى سالبة كلية لانه أخصر مع ظهور المراد ضرورة امتناع عكس الشي الى نفسها) أى مثلها كأ وكيفا ولم يقل إلى سالبة كلية هنا وفها يأتى مستدرك (قال الى عرفية عامة) هل هذه القضية بسيطة أو مركبة أولا ولا الاقرب الذالث

ونتيني فلكس ويوك بجرا الجوارية

فى البعض وهذه هى القضايا الست المنعكسة السوالب ولا عكس للبواقي التسع والسالبة الجزئيـة لاعكس لها الافي الخاصة بن تنعكس فهما الى العرفية الخاصـة الموافقـة لهما

لادائما أى كل منخسف مضى و بالغمل صدق لا يتى من المضى و بمنخسف بالدوام الوصنى لادائما في البعض أى بعض المضى و منخسف بالغمل المفرد أما الجزءالا ول منه فلا نا نضم نقيضة اعنى بعض المنحي و البعض عضى و بالفعل حين هو مضى و صغرى إلى الجزء الاول من الاصل كبرى ينتج بعض المضى ليس بمضى حين هو مضى وهو محال و واما الجزء الثانى فلانا نضم نقيضه أيضا المنى لاشى و من المضى و بمنخسف دائما كبرى إلى الجزء الثانى ون الاصل صغرى ينتج لاشى من المنخسف بمنخسف دائما وهو أيضا عالى البعض لكذب اللادوام في عالى والله في البعض لكذب اللادوام في الكل إذا كان موضوعه أعم كملا دوام العكس في المثال الذي ذكرنا فانه يكذب فيه أن يقال كل مضى منخسف بالقمل لأن بعض الكواكب ليس بمنخسف دائما وان كان الانخساف غير مختص بالقمر تأمل (قال وهذه) أى الدائمتان والعامتان والخاصتان وع قطع النظر عن كونها سالبة تأمل (قال التسم) وهي الوقتيات الأربع والوجوديتان والممكنتان والمطلقة العامة لصدق قوانا لاشي من القمر بمنخسف بمكل من الجهات التسم مع كذب لاشي من المنخسف بقمر بكل منها كالاخص (قل الموافقة لهما) وكل من الجهات التسم مع كذب لاشي من المنخسف بقمر بكل منها كالاخص (قل الموافقة لهما) كروانيا في عكس بعض المنخسف الس بعضى والضرورة أو والدوام الوصفيين لادائما بمض المفي اليس كفي المنفرورة أو والدوام الوصفيين لادائما بمض المفي اليس كفي المنفرورة أو بالدوام الوصفيين لادائما بمض المفي اليس كفي المنفري المند المنفي اليس كفي المنافق المن المنفي المنفس المنفي ال

(هذا) ولم يقل إلى عرفية خاصة كاية لأن الموجود فيها اللا دوام في الكل وهوكاذب فيما كان الموضوع أخص من المحمول كقولنا في عكس الجزء الناني من لاشئ من المنخسف بمضىء بالضرورة أو بالدوام الوصفيين لادائما كل مضى منخسف بالفعل لصدق نقيضه وهو بعض المضىء ليس بمنخسف دائما . ولم يقل إلى عرفية خاصة جزئية لأنه مع منافاته لقوله تنمكس الى نفسها يتجه أنها بالنظر الى الجزء الأول لايكون أخص القضايا اللازمة للاصل لصدق السكلية وهي أخص من الجزئية (قال المنمكسة السوالب) الاولى ترك السوالب لئلا يحتاج إلى الاستخدام في هذه بأن براد بها الدائمتان والعامتان والخاصتان مع عدم ملاحظة كونها سوالب أو يجمل السوالب صفة القضايا بل الاولى وهذه الست هي السوالب المنعكسة (قال للبواقي) لصدق لاشيء من القمر بمنخسف بكل من الجهات التسع وكذب لاشيء من المنخسف بقمر بأى جهة قيدت (قال لاعكس لها) لجواز ساب الخاص عن بعض أفراد العام دون المكس (قال بقم الخاصة بن كل منهما في وقت فكا يجوز سلب الخاصة في وقت فكا يجوز سلب المناف وصف الاضاءة والانخساف الصادقين على ذات الموضوع كل منهما في وقت فكا يجوز سلب أحدها عنه لاداءًا بل عند كون الا خر موجودا يجوز سلب الاخر كذلك (قال تنعكس فيهما)

فى الكيف والكم وانعكاس القضايا الى عكوسها عكسا مستويا أو عكس نقيض ثابت بالخلف وهو أن يضم نقيض العكس الى الاصل لينتظم قياس منتج لمنافى الاصل. وعدم انعكاسها رأسا أو الى ماهو اخص من عكوسها ثابت بالتخلف فى بعض المواد *

بمنخسف بالدوام الوصني لاداعًا (قال القضايا) أى كلها بسيطة أو مركبة (قال إلى عكوسها) أى الى نفسها إن كانت بسيطة والى كل من جزأيهاان كانت مركبة به وكتب أيضا أو إلى اءم من عكوسها (قال ثابت بالخلف) لا يخفى أن ثبوت لادوام عكس الخاصتين الجزئيتين السالبتين وان كان بدلبل الخلف بأن يضم نقيضه بالكبروية إلى لادوام الاصل بالصغروية إلا أن ذلك الدليل لا يحرى في الجزء الخلف بأن يضم نقيضه بالكبرى في الى لادوام الاصل بالصغروية إلا أن ذلك الدليل لا يحرى في الجزء في الجزء الاول منه فينبغي استثناؤه وقس على ذلك نظيره في عكس النقيض وكذا لا يحرى في المعكس السالبة عكس نقيض كما يأتي (قال نقيض الممكس) أى نفسه ان كان بسيطا وكل من جزئيه ان كان مركبا (قال عكس نقيض كما يأتي (قال نقيض الممكس) أى نفسه ان كان بسيطا وكل من جزئيه أيضا على ماذ كوا (قال لمنافى) كأن ذكر منافى الاصل بطريق النمثيل والا فاستحالة اكثر النتائج لادخل لها دان كان مركباء

ابيان الجزء الابجابي من الحصر (قال في الكيف) مستدرك كالابجاب في عكس الموجية فلو قال بدل قوله الموافقة الخ الجزئية لكني (قال أو عكس نقيض) أقول دايل الخلف لابجرى في عكس نقيض القدماء. أما في السالبة فلمدم تكرر الاوسط ان كانت كلية وذلك لمدم صحة جملها صغرى أو كبرى لمقيض العكس ان كانت جزئية فلمدم صلوح نقيض العكس لكونه سالبة جزئية لكبروية الشكل الاول وصغر ويته وكذا لابجرى في بعض افراد عكس نقيض المتاخرين الا أن يقال إن في تمديم العكس تغليبا * والمراد بنقيض العكس في تعريفه أعم من الحكمي فيشمل لازم القيض (قال بالخلف) مهمي به لاستلزامه الباطل على تقدير عدم حقية العكس أو لأنه استدلال على المطلوب من وراثه على قياس دليل الخلف (قال ونو أن يضم) أى الخلف هنا لامطلقا فلا برد أن هذا المطلوب من وراثه على قياس دليل الخلف (قال ونو أن يضم) أى الخلف هنا لامطلقا فلا برد أن هذا تعريف بالاخص لأن الخلف اثبات المطلوب بابطال نقيضه * واعلم أن هاهنا دليلين آخر بن العكس والافتراض . والمصنف لم يذكر الأول لان بيان انعكاس السوالب به يتوقف على معرفة عكس الموجبات والسوالب الموجبات والموالب الموجبات والموالب الموجبات والموالب المورود الموضوع أو لانه مستلزم المدور ولا الثاني لأنه مخصوص بالموجبات والسوالب المركبة لاقتضائه وجود الموضوع أو لانه مستلزم المدور بحسب الظاهر أو لأنه قياس من الشكل الثالث المركبة لاقتضائه وجود الموضوع أو لانه مستلزم الدور بحسب الظاهر أو لأنه قياس من الشكل الثالث المركبة لاقتضائه وجود الموضوع أو لانه مستلزم الدور بحسب الظاهر أو لأنه قياس من الشكل الثالث المركبة الماتين المات الماتين عليات المحلس (قال رأسا) أى بالمكلية وفي جميع المواد كا في السائية ولمي المنات الماتين

المكن ال يعسيكرو و المستدلات المكن المكن

ويكو علام الاحاء

The bold of the state of the st

ويوتونا تذكره الانتخاص الموجبة المتصلة ايضا لصدق الاصل بدون العكس في قو لنا كلما محقق فان قلت فلا عكس في قو لنا كلما محقق المتصان تحقق احدها مع المعتمد المعت

والاصل . فاو قال منتج المحال كما قال غيره ايمم الكل الكان أظهر (قال فان قلت) كانه نقض شبيهي المستلزام الله والمنتج المحال المتعلمات الم

(قال فان قلت) ممارضة تقديرية بقياس استثنائي غير مستقيم. تقريره لو كان عدم الانمكاس ثابتا المالتخلف لزم عدم انمكاس الموجبة المتصلة اللزومية لكن التالى باطل. أما الملازمة فلصدق الاصل الخ. وأما بطلان التالى فلا نه خلاف ماقرره سابقا من انمكاسها. ويمكن جعده منما مجازيا أو نقضا شبهيا باستلزام الفساد (قال كلاتحقق) قد يقال تحقق الرقيضين محال فيجوز أن يستلزم محالا وهو عدم بقاء اللزوم عند فرض وقوعه لجواز استلزام المحال للمحال فيكون القضية اتفاقية وقد من أنه لافائدة في عكسها. لكن انما يتم إذا قيل بعدم صحة انمكاسها. والقول بأن ذلك مخصوص عاكن بينهما علاقة و وجودها هنا ممنوع لا يتمشى عدلي ظاهر كلام المصنف في بحث النسب من عدم الاختصاص به (قال نمم على تقدير) منع ملازمة دليل المعارضة بمنع دليلها اعني قوله لصدق الخوق وقوله الا تني لكن ذلك اثبات المقدمة الممنوعة (قال مع ذلك المقدم) أي مقدم العكس في دليسل عكمنا على تقدير كون تالى الاصل مقيداً بقيد فقط (قال قلت) منع لقوله بدون العكس في دليسل الملازمة المطوية كقوله المارنم ما إلا أنه لايمكن حينئذ اثبات الممنوعة (قال كان ذلك) أي فيكون كل من العكس والاصل صادقا ولا يلزم النخلف في هذه المادة (قال من أجزاء المقدم) أي أي أجزاء مقدم كل من العكس والاصل صادقا ولا يلزم النخلف في هذه المادة (قال من أجزاء المقدم) أي أي أجزاء مقدم

ميكون الاصلود الاصلود العالى المالة المواد المورك المورك

المحال لامن الاوضاع المتنعة الاجتماع مع المقدم الممكّن فلا اشكال (فائدة) لما كان مطلق الوكر مع مدة ما كان امريك مكن الده

(فائدة) لما كان مطلق العكس مستويا كان او عكس نقيض لازما الاصل فني انعكس الأعم من بين هذه القضايا العكس الاخص منها أيضاومهمالم بنعكس الاخص لم العكس الاخص الماء عكس الاعم من الأعم الماء عكس الاعم الله عكس الاعم الله عكس الاعم

فلاوجه لتوقف الكاتبي في هذه الامور كما لايخني (١) (قوله كان ذلك التقدير الخ) المستفاد من قيد مع الآخر هو كون ذلك التحقق مع تحقق النقيض الآخر فلا يتجه عليه أن ذلك التقدير عين المقدم المحال لامن اجزائه

جواب بمنع قوله بدون العكس بعد اشارة الدائل الى توجه المنع عليه والى جوابه بكون ذلك التقدير من الاوضاع الممتنعة الاجماع هحاصله أن ذلك الجواب انما ينفع اذا كان نالى الاصل قيدا بقيد فقط لكن ستاه ابتناء بضير التقرير التقرير المتراج والمترا المتراج والمترا المتراج والمترا المتراج والمترا المتراج والمترا المتراج والمترا المتراج والمتراج وا

المكس الذي هو تالى الاصل. والمراد بتاليه في قوله لما كان تالى الخ تاليه بحسب الظاهر. أو معناه لما كان حزه تالى الاصل مقيدا بجزئه الآخر وهو قيد مع الآخر. فلا برد أن كلامه يقتضى كون القيد مدلولا تضعنها للدال على المقيد وهو مناف لما قالوا من أن دلالة العمى على البصر التزامية (قال لامن الاوضاع) أى ليلزم كذب العكس (قوله فلا يتجه عليه) مبنى الاتجاه حمل التقدير على تحقق أحدهما مع الاتخر لاعلى مهية تحققه لتحقق الاتخر هذا. ولا بخفي أن الكون مع الاخر وصف لأحدد جزئى المقدم وهو تحقق أحدهما ولا بدع في كون احد جزئى الشيء صفة للاتخر (قال فمتى انعكس) في التفريع بحث اذ

Signal And Special State of the State of the

اللكية ولاية كالمعلم النفيع الآق اللكية ولاية الخ ولا عامال على فصل الما المالية الخ ولا عامال على المالية الخ

فى عكرس النقيض وهو عند القدماء جعل نقيض المحكوم به محكوما عليه و نقيض المحكوم عليه محكوما به مع بقاء الصدق والكيف. وحكم الموتجهات من الحليات والشرطيات همنا وسي من الحليات والشرطيات همنا وسي من المحليات والشرطيات همنا وسي المستوى المرابي والمستوى والمرابي والمحكس فالموجبة الكية تفعكس الى نفسها فقواك المنافة والمؤرثة والمنافة والموجبة المحكس المن نفسها فقواك المنان حيوان يفعكس الى قولنا كل انسان ولاعكس الموجبة الجزئية

(١) (قوله وبالعكس) اى وحكم السوالب ههنا كحكم الموجبات فى العكس المستوى

عكس نقيض للشرطية الأولى (قال المحكوم به) محولا أو تاليا (قال المحكوم عليه) موضوعا أو مقدما (قال الصدق) المفروض (قال والكيف) المحقق و كتب أيضا لم يتمرض المقاء السكم لاوجودا ولا عدما المقائه في الموجبات دون السوالب (قال وحكم الخ) أى كيا وجهة وقبول المعكاس (قوله أى وحكم السوالب) إشارة الى أنه ليس المراد بقوله وبالعكس أن حيكم السوالب في العكس المستوى حكم الموجبات هنا كما يتبادر فأنه لافائدة في هذا المهنى (قال فالموجبة) حملية أو شرطية * وكتب أيضا مفرع عن قوله وبالعكس (قال ينمكس عن قوله وجكم الموجبات الخ وقوله الآتي والسالبة كلية كانت الخ مفرع على قوله وبالعكس (قال ينمكس إلى قولنا الخ) والا الصدق نقيضه أعنى ليس بعض اللاحيوان بلا انسان و يلزمة بعض اللاحيوان الله ويوان الله وينان المناز المنان ويلزمة بعض اللاحيوان المناز المنان ويلزمة بعض اللاحيوان المناز المن

لايازم من لزوم العكس الاصل انعكاس الاخص إلى قضيته عند انعكاس الاعم البها لجواز أن لايكون الأعم لازما للاخص إلا أن يقال هاهنا مقدمة مطوية لظهورها وهي أن الأعم لازم الاخص (قال في الأعم لازما للاخص إلى أي بالمعنى المصدري كما هوالظاهر أو بمنى القضية الحاصلة من التبديل فحينتذ يكون في الضمير استخدام * ثم إنه لم يذكر اطلاقه على تلك القضية اما لاندراجها تحت ماص في العكس المستوى أو للعلم به مقايسة (قوله أي وحكم السوالب) فيه مسامحة لان عكسه قولنا حكم السوالب في العكس المستوى حكم الموجبات هنا (قال فالموجبة) في التفريع نشر ص تب (قال كل لاحيوان) والا اصدق نقيضه ويلزمه بعض اللاحيوان حيوان حيوان حيوان انسان ونضم صفري إلى الاصل كبرى ينتج بعض اللاحيوان حيوان حيوان لاحيوان المان ونضم صفري إلى الاصل كبرى ينتج بعض اللاحيوان حيوان المنان كل انسان حيوان لصدق في عكس كل لاحيوان لا انسان كل انسان حيوان لصدق في الشرطية المتصلة فلا نه لو لم يصدق في عكس كلاكانت الشمس طالمة فالنهار موجود كلا لم يكن النهار موجوداً لم تبكن الشمس طالمة لزم انتفاء عكس كلاكانت الشمس طالمة فالنهار موجود كلا لم يكن النهار موجوداً لم تبكن الشمس طالمة لزم انتفاء اللازم مع وجود الملذوم وهو ينافي الازوم (قال الموجبة الجزئية) اصدق بعض اللاانسان حيوان دون دون

المومية الايجابر الايجابر الا في الخاصتين تنعكس فيهما الى عرفية عامة جزئية. والسالبة كلية كانت اوجزئية تنعكس الى سالبة جزئية على التفصيل المذكور

(قوله على التفصيل المذكور)في انعكاسكل موجهة الى موجهة اخرى حيث قلنافن الدائمتين

السان فنجمل هذا اللازم صفرى والاصل كبرى ينتج بعض اللا حيوان ويوان ويو محال أو نمكسة السان فنجمل هذا اللازم صفرى والاصل كبرى ينتج بعض اللا حيوان ويوان ويو محال أو نمكسة عكسا مستويا الى بعض الانسان ليس بحيوان وقد كان الاصل كل انسان حيوان (قال ولا عكس) للموجبة وكذا لاعكس للنسع الفير المنهمة السوالب أعنى الوقتيات الاربع والوجوديات الشلاث والمحتنين لصدق قولنا كل قر لامنخسف باحدى الجهات النسع مع كذب كل منخسف لاقر باحداها كالاختس (قال الحريمة ولنا كل قر لامنخسف باحدى الجهات النسع مع كذب كل منخسف لاقر باحداها كالاختس والموجوديات الشابة) حملية كانت أو شرطية (قال الى سالبة) من الاحجر ليس بلاانسان والا الصدق نقيضه فولنا لاشي من الانسان والا الصدق نقيضه أعنى كل لاحجر لاانسان والمحتمد عكس نقيض إلى كل انسان حجر وهو ينافي الاصدل ولا يجرى أعنى كل لاحجر لاانسان ونعكسه عكس نقيض أيضاً فانه يصدق قولنا لاشي من الموجبة عكسا مستويا فيه دليل الخلف كالايخني (قال على التفهيل) ومنه أن لا تنعكس المكنتان من الموجبة عكسا مستويا بأحد الامكان من السالبة عكس نقيض أيضاً فانه يصدق قولنا لاشي من الحار بلا مركوب السلطان في المناحد ويريم المطان المن بالمحارب ويكذب بعض مركوب السلطان اليس بلا حمار باحدى الجهتين كالأخص (قال المذكور) لاموجبات في عكس المستوى (قوله موجهة أخرى) فيه تغليب أوالمراد ولو بالاعتبار فلايتحه أن انهكاس المطلقة العامة الموجبة إلى نفسها لا الى موجبة أخرى (قوله فن الدائمين) ومن الخاصتين أن انعكاس المطلقة العامة الموجبة إلى نفسها لا الى موجبة أخرى (قوله فن الدائمية ولا عكس المحكنتين عند

عكسه (قال الى سالبة جزئيه) أما فى الحملية فلانه لولم يصدق فى عكس لاشى من الحجر أو ليس بهضه بانسان ليس بهض اللانسان بلا حجر اصدق نقيضه أعنى كل لا انسان لا حجر و ينعكس بعكس النقيض إلى كل حجر انسان وهو ينافى الاصل . وأما فى الشرطية فلانه إذا صدق قد لا يكون أو ليس البتة إذا كان العالم مضيئا فالليل موجود صدق قد لا يكون إذا لم يكن الليل موجودا لم يكن العالم مضيئا والا لصدق نقيضه المنعكس بعكس النقيض إلى ما ينافى الاصل ومنه يعلم أن اثبات عكوس السوالب مطلقا متوقف على اثبات عكوس الموالب مطلقا متوقف على اثبات عكوس الموجبات (قال على التفصيل) مرتبط بقوله تنعكس فى الموضعين (قوله فى انعكاس) وجودا وعدما فيشمل عدم انعكاس الممكنتين السالبتين والتسع الغير المنفكسة سوالبها (قوله إلى موجهة أخرى) أى مفارة اللاولى مفارة حقيقية ولو باعتبار التبديل فلا برد أن انعكاس المطلقة العامة الموجبة

The self of the se

 وعند المتأخرين هو جعل نقيض الحكوم به محكو ماعليه وعين المحكوم عليه محكوما به مع فاللكي من المحكوم به محكوم المحكوم المحكوم عليه محكوما به مع بقاء الصدق دون السكيف من المنطق المعلق المحكوم المحكوم عليه محكوما به مع

الشيخ (قال وعند المناخرين) وجه العدول عن طريقة القدماء ورود المند على ما ذكروه في عكس الحمليات الموضيعة على المناخرين) وجه العدول عن طريقة القدماء ورود المند على المنفذ المنفذ المنفذ المنفز المنافز المنفذ المنفذ

ايس الى تضية أخرى ولا حاجة الى التغليب أو حمل المغايرة على ما يعم الاعتبارية (قل وعند المتأخرين) عدلوا عن طريقة القدماء لمدم تمام اداتهم المارة فى الحمليات الموجبات لو رود المنبعلها مستندا بأن نقيض العكس لكونه سالبة لايستازم الموجبة لاالمحصلة ولاالمعدولة المحمول والنقض بموجبة محولها من المفهومات الشاءلة كلا شيء كل انسان أو شيء بمكن عام وسالبة موضوعها من نقائضها وليس محولها من المفهومات الشاءلة كلا شيء من اللا بمكن الهام بلا انسان أو بلا شيء لأنهما صادقتان مع كذب المكس لاقتضائه وجود الموضوع فى الاول وسلب العام عن الخاص أو أحد المتساويين عن فرد الاخر فى الثانى و فى الشرطيات لان قولهم انتفاء اللازم يستلزم انتفاه الملزوم ممنوع لجواز كونه محالا ومنازما لمحال آخر وهو وجود الملزوم لاانتفاؤه ، وأجيب عن ابراد الحمليات تارة بأخذ النقيض سلميا لاعدوليا

حتى تكون عكس قولك كل انسان حيوان قولك لاشي من اللاحيوان بانسان * وحكم الوجبات هم اللاحيوان بانسان * وحكم الوجبات هم المستوى لكن بدون العكس فالموجبات منعكسة ولام العبر المستوى المانعكسة والموانع المستوى المانعكست اليه بالعكس المستوى المانعكست اليه بالعكس المستوى

أن هدا الجواب يغنى عن الاول فتأمل (قال وحكم الموجبات) كالتوجهة وقبولُ انمكاس أو كتب أيضار حلميات أو شرطيات (قل بدون العكس) أى بالنسبة إلى قبول الانمكاس والا فحدكم الهوالب هاهذا كما وجهة حدكم موجبات العكس المستوى فيما تنهكس (قل فالموجبات) أى من الحلمات وكذا الكلام فى قوله واما السوالب (قل منمكسة) أى بمكس النقيض للمتأخرين (قل الى ماانعكمت الخ)

ليكون المكس موجبة سالبة المحمول وهي لاتقتضي وجود الموضوع عند المنأخرين والنقيض سالبة سالبة المحمول وهي الكون ساب الساب في حكم الايجاب في قوة الموجبة المحصلة . وأخرى بتخصيص الحريج بماعدا المفهومات الشاملة ونقائفها كتخصيص نقيضي المتساويين مها والشرطيات ببداهمة ذلك الاستلزام * أقول يتجه على الثاني مع ديم ملامته للقواء ــ المنطقية أنه إنما يتم لو انحصر أفراد موضوع السالبة في الموجودة والاول انه لايتمشى فها كان الاصال معدرلة الموضوع ككل لاحبوان لاانسان . وعلمهما أنهما لايوافقان مذهب المصنف من اقتضاء الموجمة السالية المحمول وجود الموضوع وعدم تخصيص نقيضي المتساويين بها . وعلى الاخير أن دعوى البداهة في محل النزاع غير مسموعة والظاهر عندي الجواب عن النقيضين بأن المكس في الاول صادق الكفاية التعدد الذهني ولو فرضالام اد كلة كل كما سبق في بحث النسب والاصل في الثاني كاذب اصد ق نقيضه أعنى بهض اللا ممكن الدام لاانسان لكفاية مامر و.عن الراد الشرطيات بأن ذاك مخصوص بما إذا كان بينهما علاقة كناه قية زيد وحماريته ولا علاقة هذا * بقي أن فساد الدايل اكونه ملزوم الدعوى لايستلزم فسادها ونقض الحـــَـكم لا يوجب تغييره لجواز تخصيصه بما عدا مواد النقض فكيف يكون وجها للمدول (قال حتى يكون) . فرع عما هو علمة ناقصة لأن بقاء الـ كم لم يعلم بعد (قل همنا أيضاً) أي في عكس نقيض الأجزاء (قال بدون المكس) أي في قبول الالمكاس لأن القابل له من السوااب الكاية هذا ممانيـة وفي وجدات المكس المستوى المانة عشر (قال فالوجبات) اقام المظهر مقام المضمر لان المراد مها هنا الحليات و في اص ما مم المتصلة الزومية . ولم يعمم هذا مع الاغناء عن قوله الآتي والشرطية الخليكون كلامه صربحا في رد الكاتبي مع أنه غدير صربح في أن الموجبات الكلية المنمكمة ست والجزئيمة المنهكسة انتان فلو قل فهوجبات السوااب المنعكسة منعكسة الخ لكان أوضح (قال الى ما انعكت الح)

went that

واما السوالب فكاية كانت اوجزئية تنعكس الى موجبة جزئية فن الخاصتين الى حينية المستوال والم السوال فكاية كانت اوجزئية تنعكس المستونية المس

والعامتين الى حينية مطلقة الى آخره (قوله والشرطية الموجبة الكالمية الى آخره وتوقف والمراع على المراع المرا

أى آن كانت تلك الموجبات من الست المنعكسة السوالب وغير منعكسة أصلا ان كانت من النسع الباقية لصدق كل قر لامنخسف باحدى الجهات التسع وكذبلاشي من المنخسف بقمر باحداها (قال الوقتيتين) بسيطتين أو مركبتين (قال والشرطية) أى اللزومية إذ من أنه لاعبرة بانعكاس الاتفاقيات ومطلق المنفصلة (قوله منى على زعم) فانه حينئذ لايتم القول باستحالة مايستلزمه دليل المنفوية بعم المنتبر بالمنتبر المنتبر بالمنتبر المنتبر بالمنتبر المنافية والمنافية والمنافية والمنافية والمنافية السانا كان حيوانا ليس البنة إذا المناف من النتيجة مثلا إذا قبل لو لم يصدق في عكس كا كان الشي السانا فاذا ضم صفرى إلى الاصل لم يكن حيوانا كان انسانا فاذا ضم صفرى إلى الاصل كبرى ينتج قد يكون اذا لم يكن حيوانا وهو محال أتجه منع استحالته لنبوت اللزوم الجزئي كبرى ينتج قد يكون اذا لم يكن حيوانا كان حيوانا كان وبواق الشرطيات هي بين النقيض ببرهان من الشكل الثاث (قال ولا عكس) أى على رأى المناخرين في عكس النقيض (قال للبواق) بواق الحمليات هي الدائمتان والمالقة العامة والممكنتان وبواق الشرطيات هي السالية المكلية والموجبة والسالية الجزئيتان الازوميات (قال من الحمايات). قال بعضهم لصدق لاشي السالية المكلية والموجبة والسالية المحلية العامة والموجبة والسالية المحدود الشركيات (قال من الحمايات). قال بعضهم لصدق لاشي

أى انهكست السوالب بالعكس المستوى اليه (قال واما السوالب) تفصيل لقوله بدون الهكس واشارة الى أن ماانهكست اليه السوالب هنا مثل ماانهكست اليه موجبات الهكس المستوى كا وكيفا وجهة فدلك القول بالنظر إلى عدد القضايا المنهكسة (قال ومن الوقتيتين) الاولى الوقتيات (قوله مبنى على زعم الح أى زعم عدم تمام مااستدلوا به على الانهكاس من الخلف وهو أنه لو لم يصدق في عكس نحو قولنا كان هذا الشي انسافا كان حيوافا سالبة كلية لصدق نقيضه وهو قد يكون اذا لم يكن حيوافا كان انسافا فاذا ضم صغرى إلى الاصل انتج المحال وهو الاز وم الجزئى بين النقيضين لأنه يتجه عليه منع استحالته على زعمه المذكور هذا * واقول لو قيل بأن عكسها سالبة جزئية لجرى دليل الخلف فيها ولم يمكن منع استحالة استحالة النقيجة لانها الازوم الحكي بين النقيضين فاللايق تردد الكاتبي في أن عكسها كلية أو جزئية استحالة النقيجة لانها الازوم الحكي بين النقيضين فاللايق تردد الكاتبي في أن عكسها كلية أو جزئية المنه أنها تنهكس أولا (قال ولا عكس البواق) هي في الحليات الدائمتان والهامتان والمطلقة العامة

﴿ الباب الرابع في صور الادلة والحجج ﴾

الدليل قول مؤلف من قضيتين فصاعدا يكتسب من التصديق به التصديق بقضية أخرى

الما لم تنعكس الموجبة الجزئية الشرطية همناالى نفسه الصدق الاصل بدون العكس في فولنا قد يكون اذا كانت الارض مضيئة يازم أن تطلع الشمس فالمصادق مع كذب قولنا

من الخلاء بيعد باحدى الجهات الفعليات ولا شي من الحمار بلا من كوب السلطاب بأحد الامكانين وكذب بعض ماليس بمعدخلاء باحداها و بعض ماهومر كوب السلطان حمار بأحدهما انتهى أقول مثال الخيار ومن نظائر المثال الأول لاشي من شريك البارى بحجر ولا يتم الكلام الخيار ومن نظائر المثال الأول لاشي من شريك البارى بحجر ولا يتم الكلام وين مثال الحمار ومن نظائر المثال الأول لاشي من شريك البارى بحجر ولا يتم الكلام فيه وفي نظيره الا إذا كان كل منهما خارجية أو حقيقية (قوله في قولنا) وكذا في قولنا قد يكون إذا في نظيره الا إذا كان كل منهما خارجية أو حقيقية الدلائل وله يكون اذا كان الشي عبوانا لم يكن انسانا فانه صادق مع كذب قولنا قد لا يكون اذا كان الشي المسانا كان حيوانا في صور) أى في مسائل موضوعاتها الحقيقية الدلائل والحجج من حيث الصور (قال والحجج) تفسير (قال مؤلف) لم يكتف عن القول بالتأليف لئلا يلزم أخذ المعرف في التعريف ولا بالعكس لئلا يتوهم تبعيضية من (قال فصاعدا) لادخال الاستقراء فانه قلما يكون من مقدمتين والقياس المركب يتوهم تبعيضية من (قال فصاعدا) لادخال الاستقراء فانه قلما يكون من مقدمتين والقياس المركب

والمكنتان، وقد يقال الفعليات منها تنعكس مطلقة عامة بدليل العكس لا نه لو لم يصدق في عكس الاشي من الانسان بفرس باحدى الجهات الحس بعض ماليس بفرس انسان بالفعل لصدق نقيضه وهي تفعكس الى لاشي من الانسان بلا فرس داعًا ويلزمه كل انسان فرس داعًا ولذا ذهب بعض إلى أن حكم المسوالب في عكس نقيض الفريقين كحكم موجبات العكس المستوى. والقول بأن السالبة المعدولة لا تستلزم الموجبة المحصلة مدفوع بأخذ النقيض سلبيا لا عدوليا كا من فتأمل (قوله انما لم تنعكس) لم يذكر دليل عدم انعكاس السالبة الكلية والجزئية (قوله الى نفسها) أى نظيرها في الجزئية. ولو قل الى سالبة جزئية لكان أولى (قوله بدون العكس) أى فيا كان المقدم عملقا من نقيض التالى قل صور الأدلة) أى في مسائل موضوعاتها الذكرية الأدلة والحجبج المنطقيتان من حيث الصورة أو موضوعاتها الحقيقية الادلة والحجج الطبيعينان من المثال في عدهذا الباب جزءا من الكتاب الموضوع لبيان المنطق عملية والمدر (قال فصاعدا) زاده لادخال القياس المركب باعتبار مجموع اجزائه في تعريف الدليل (قال المدور (قال فصاعدا) زاده لادخال القياس المركب باعتبار مجموع اجزائه في تعريف الدليل (قال يكتسب) لم يقل بحصل أو يلزم من التصديق الخاللا يحناج الى التقبيد بقيد النظر عم إنه أفاد بنسجة الاكتسب عن العالم الملحوم فالمنطق يبحث عن احوال الاول الاكتسب الى التصديق ان الكاسب والمكتسب من العالم لا المعلوم فالمنطق يبحث عن احوال الاول

A Salice State Sta

وله فى الادعاء ظاهر اسواء كان له استلزام كلى لتلك القضية بالذات أو بو اسطة مقدمة أجنبية أو غريبة أولم يكن وسواء اكتسب مفه اليقين كافى البراهين أو الظن كافى الامارات أوغيرهما كافى السفسطة

وقد لايلزم لطانوع الشمس وجود النهار (قوله ولو فى الادعاء الى آخره) هذا القيد لئلا يخرج الايلزم لطانوع الشمس وجود النهار (قوله ولو فى الادعاء الى آخره) هذا القيد لئلا يخرج الادلة الفاسدة مادة أو صورة مع عدم العلم بفسادها وقوله ظاهر الئلا يخرج المغالطات التي علم الستدل فسادها وقصد بها تغليط الخصم بل ولئلا بخرج القياس الشعرى لان الشاعر كالمغالط يدعى فى الظاهر تحصيل التصديق بما أورده *والحق أنه ليس بدليل حقيقة الشاعر كالمغالط يدعى فى الظاهر تحصيل التصديق بما أورده *والحق أنه ليس بدليل حقيقة

فأنه كما أن كل واحد من الأقيسة التي هي اجزاؤه من افراد الدَّليلُ كَذَلكُ مجوء مإ عند المصنف على مَّا يَأْتِي فِي الحَاشِية فِي الفصل المُنالَث مَن أَن تَهْرِيف القياس كما يُصدق على كل قياس بسيط كذلك يصدق على مجوع القياسين فصاعدا . وفية رُدّ على عبدالح كم حيث قل تبعاً للتَفتازاني انه لا يصدق على المجموع بلى على كل واحد واحد ولا ينافى الأول كون الكبرى الثانية من القياس المركب اجنبية على المجموع بلى على من واحد واحد ولا ينافى الأول كون الكبرى الثانية من القياس المركب اجنبية وخارجة عن الدليل لأن ذلك يس بالنظر الى المجموع بل بالنظر إلى القياس الاول منه بالنسبة الى المتيجة وخارجة عن الدليل لأن ذلك يس بالنظر الى المجموع بل بالنظر إلى القياس الاول منه بالنسبة الى المتيجة ة فافهم (قال في الادعاء) كلة في لاعتبار المدخول أي ولو باعتبار الادعاء محسب الظاهر (قال يُعِيم ذِلاهُ الله و ولاات صاره ونيم مراي بيتاجة لهذالد ليو بولتايان الأن كراه ولا ميان عبر منابع عن منالقياس المنافق بالذات) هـ ذا في القياس ألبسيط بالنسبة الى النَّذَيجة اللازمة في كل مادة سواء كان جزأ مَن القياسُ المركب أولا (قال أو بواسطة) مُحَدًّا فَيُ القِّياس الأول من القياس المركب بالنسبة إلى النتيجة الثانية وقَي قياس المساواة الذي هو اسم للقياس الاول بالنسبة إلى النتيجة الاخيرة كا سيصرح بة المصنف (قل كما في الامارات) الكافهما كالتي قبلها والتي بمدها استقصائية (قوله فتأمل) الهله إشارة الى أن تقسيم وجعل المعرف والحجة واجزائهما موضوعة مبني على اقامة المتعلق بالفنح موضع المتعلق (قال ولو)الفالة متوجهة إلى كل من المقيد والقيد (قال في الادعام) ظرف مجازي . أو كلة في لاعتبار المدخول (قال كما في البراهين) أي أنواع البرهان من اليقنيات الست والنظريات اليقينية المكتسبة منها كما هو الظاهر (قوله وجود النهار) واذا كذب هذا كذب قولنا قد لايكون إذا طلمت الشمس كانت الارض مضيثة (قال كما في السفسطة) أشار بالكاف الى القياس الشعرى فليست استقصائية (قوله السلا يخرج) بناء على أن المنبادر من الا كتساب ماهو في الواقع (قوله مع عدم) قيد الأدلة به لان المتبادر من الادعاء ماهو بحسب الحقيقة لا مايعم الظاهري والا لم يحتج الى قوله ظاهرا (قوله يدعي في الظاهر) انما ينم هذا لو لم يرد الشاعر بقوله الخمر ياقوتة سيالة مثلا التشبيه والمجاز كما في زيد أسد بل اراد الحسكم الخيالي

بنا. على أن النفس أطوع له من الحبكم العقلي والا فهو يدعى التصديق حقيقة (قوله والحق أنه) أي

وتكار العراد الع

وتلك الفضية المكتسبة تسمى مطلوبا ومدعى و نتيجة له • وقد تطلق النتيجة على أخص القضاط اللازمة له • والقضية التي يتوقف • القضاط اللازمة له • والقضية التي يتوقف • الماريدين الماريد

بل عاز فلا بأس في خروجه عن التعريف بل يجب فتأمل (قوله وقد تطلق النتيجة) على أخص القضايا اللازمة له) كما في باب المختلطات حيث قالوا النتيجة تابعة للصغرى أو الكبرى ولم يقتصروا على اطلاقها على أخص القضايا اللازمة كما اقتصر في اطلاق العكس الم المنتقب المنافعة المنازم الاخص مخلاف العكس فتدر المنافعة المنازم الاخص مخلاف العكس فتدر المنافعة المنازم الاخص مخلاف العكس فتدر المنازعة المنازعة المنازعة الاخص مخلاف العكس فتدر المنازعة المنازعة

القوم الدليل بل القياس الى الصناعات الخسرالتي منها القياس الشمرى ظاهر بل صريح في أخذ المقسم بين تعرف النبيب المناسب ا

المذكور من الادلة الفاسدة والمفالطات والقياس الشعرى ليس بدليل فيلم ترك قوله ولو في الادعاء ظاهرا (قوله فنسأ ملى) وجهه أن الخروج انما بجب اذا أريد بالمعرف الدليل الحقيق وأما اذا أريد به ما بعم الصورى كما يؤيده بحثهم عن المفالطات والشعريات فالادخال واجب وكلام المستن مبني عليه (قال المكتسبة) فيه نجوز أوالمراد المكتسب عليها فلا ينافي التعريف المار للدليل (قال النتيجة على الحم مشعر بأن اطلاق النتيجة على أعم القضايا المسكتسبة من الدليل هو السكثير واطلاقها على اخصها قليل وهو مخالف لما قاله عبد الحسم تبعا للسيد والشارح المطالع من انها الانطلق إلا على أخص القضايا اللازمة للدليل وما سيأتي في باب المختلطات مبنى على التجوز . ويؤيده مااصطلحوا عليه في باب العكوس ولعل الفظ الأخص واقع من النساخ والواقع من المصنف الاعم ويؤيده قوله في الحاشية كافي باب الخود صريحا أولى من جعله مثالا الاعلما المستفادين كلة قد الن حجله مثالا الاطلاقها على استقصائية (قوله على اطلاقها) لم الامجوز أن يكون ماقالوا بيانا الاطلاق في باب المخاص برعهم فيكون اقتصاراً عليه (قوله إذ قد يستنتج الح) على أعم القضايا اللازمة قلبل وعلى على المناف النتيجة على أعم القضايا اللازمة قلبل وعلى اقتصر الح على المترف الغاهر الماتن (قوله فتدبر) إشارة الى دفع ماأورده شارح المطالع على مختلطات أخصها كثير خدادا الظاهر الماتن (قوله فتدبر) إشارة الى دفع ماأورده شارح المطالع على مختلطات

35 841210 9 44 Exists 30 5 1 6 1 4 5 1 6 5 1 6 5 1 6 5 1 6 5 1 6 5 1 6 5 1 6 5 1 6 5 1 6 5 1 6 5 1 6 5 1 6 5 1

اروان الم يمني مقدمة له سواء كانت جزأ منه كالصغرى والكبرى أو خارجة على صدقها تسمى مقدمة له سواء كانت جزأ منه كالصغرى في الشكل الاول و كلية كبراه عنه كالقدمة الاجنبية أو الفريبة وكالحركم الضمنى بايجاب الصغرى في الشكل الاول و كلية كبراه بين مناون ما يمني المناول و كلية كبراه بين مناون ما أو يشار الها بالفظ و يحوها وقد تخص المقدمة بالقضايا الاجزاء وقد تطوى بعضها لظرورها أو يشار الها بالفظ و يحوها وقد تخص المقدمة بالقضايا الاجزاء وقد تطوى بعضها وقرير من مناون مناول الها بالفظ و يحوها وقد تخص المقدمة بالقضايا الاجزاء وقد تطوى بعضها وقرير مناون مناون المناولة على المناولة المنا

(قوله أو يشار اليها بلفظ) كالقيو دات المشيرة الهاو كلفظة اذا الدالة على وقوع المقدم ولفظة لو كنوله أو يشار اليها بلفظ) كالقيو دات المشيرة الهاو كلفظة اذا الدالة على ولا المدالة على الدالة على انتفاء التالى ولذا يكتفى في الاقيسة الاستثنائية بشرطية واحدة كما في قوله تعالى (لو كان فيهما آلمهة الا الله لفسدتا) عن الرفع بدلالة أداة الشرط على الانتفاء لانها لا نتفاء الاول

النظام الفير المنعكمة السوالب ينتج أخص مما ذكروه كما سيأتي إلا أن استنتاج الاعم من الدليل السبع الفير المنعكمة السوالب ينتج أخص مما ذكروه كما سيأتي إلا أن استنتاج الاعم من الدليل المستناج ومنيا على زعم عدم استلزام الدليل للأخص و كتب أيضا الاعم لجواز أن يكون ذلك الاستنتاج ومنيا على زعم عدم استلزام الدليل للأخص و كتب أيضا الاعم أن دليل الخلف مثلا في باب العكس وان أفاد انهكاس القضية الى أعم القضايا اللازمة أيضا إلا الهم انحا أو ردوها لا ثبات أخصها (قال صحته) أي الدليل والمراد بها ماسند كرد في قوله وصحة الدليل (قال مقدمة) وهي بهذا المهني مقدمة بالمهني الاعم (قال وكالحكم الحكم الحكم الحكم الخام أي ككون الصغرى و حبة وكون الكبرى كلية المحكوم به كل من الكونين حكما ضمنيا نأمل (قال القضايا) الصريحة (قال الاجزاء) للدليل (قوله وكالفظة اذا) وكذلك الكونين حكما ضمنيا نأمل (قال القضايا) الصريحة (قال الاجزاء) للدليل (قوله وكالفظة اذا) وكذلك الماروع عندالخصم الماروع) أي على وضعه (قوله انتفاء الح) أي رفعه (قوله والإول) الغير المادم عندالخصم الما وقوله عندالخصم الماروع عندالخصم الكرونين حكل وقوله عندالخصم الماروع عندالخصم الماروع عندالخصم الماروع عندالخصم الماروع الماروع عندالخصم الماروع الماروع عندالخصم الماروع الماروع عندالخصم الماروع الماروع الماروع عندالخصم الماروع الماروع الماروع عندالخصم الماروع المارو الماروي الماروع عندالخصم الماروع الماروع عندالحد الماروع الماروي الماروع عندائل الماروع الماروع عندالحد الماروع الماروع عندائل الماروع الماروع الماروع الماروع عندائل الماروع الماروع الماروع عندائل الماروع الماروع الماروع عندائل الماروع المارو المارو الماروك الماروع الماروع عندائل الماروع الماروع عندائل الماروع الماروع الماروع الماروع الماروع الماروع الماروع الماروك الماروك

الشكل الثالث حيث قال ان الصفرى الضرورية والدائمة مع الفعليات الحنس أعنى الوقتيتين والموجودينين والمطاقة العامة ينتج حينية لادائمة في الثلاثة الأول ولا ضرورية في الرابعة وحينية مطلقة في الاخيرة * وهي أخص مما يتبع الكبرى لكنه انما يدفعه إذا كان الاطلاق على الاعم عرفيا وهو منوع عنده حيث قال من تمام البرهان على الانتاج بيان عدم لزوم الزائد لان الدعوي في جهة النتيجة أخص الجهات اللازمة (قال مقدمة له) الاولى ترك له لاشعاره بدخوله في الاسم ولابهامه الدور في أخص الجهات اللازمة وكذا في قوله نتيجة له (قال كالصفرى) إشارة الى المقدمة الشرطية والاستثنائية أو الدكاف استقصائية أوالربط مقدم على العطف (قال وكالحكم) قال الجلبي يكني لابراد الكاف التمثيلية كون مدخوله مما يؤخذ منه المثال انتهى فلا برد أن الحكم الضمني ليس بقضية فلا يصح التمثيل لانه في كون مدخوله مما يؤخذ منه المثال انتهى فلا برد أن الحكم الضمني أيس بقضية فلا يصح التمثيل لانه في موجبة والكبرى كلية المحكوم به كل من الكونين حكما ضمنيا في الم يخرجه عن المسامحة (قال وقيد موجبة والكبرى كلية المحكوم به كل من الكونين حكما ضمنيا في الم يؤلف في تعريف الداييل أعم من الحكمي (قال أو يشار البها بلغظ) عطف على تطوى) فالمراد بالمؤاف في تعريف الداييل أعم من الحكمي (قال أو يشار البها بلغظ) عطف على

وصحة الدايل مشر وطة بصحة مادته وصورته الما صحة الصورة فبأن تكون مستحمعة المرتبع مشروطة بعنوالات المرتبع الالعرة المارة فبان تكون صادقة ومناسبة المطلوب بحيث بنتقل الشر اثط نذكرها بعد وأما صحة المادة فبان تكون صادقة ومناسبة المطلوب بحيث بنتقل من العلم بها مع الصورة الصحيحة الى العلم بالمطلوب فلا يصح

لانتفاء الثاني في مقام الاستدلال فاعلم (١) (قوله كافي الاستدلال باحد المتضايفين الخ) بهنه المنتفيد ال

(قوله الثانى) المعلوم بالضرورة أو النظر (قوله فى مقام الخ) فى شرّح المقائد النسفية لأغفنازانى وحواشيه ان كلة لو بحسب اللفة تستعمل نازة لافادة أن انتفاء الاول فى المإضى المقر تسبب لانتفاء الثانى فيه كذلك ونازة للاستيدلال بانتفاء الثانى على انتفاء الاول من غير تعبين زمان إلا أن الاستعال الأول أشييع وكلامه فى شرح التلخيص ظاهر فى أن الاستعال الثانى منطق ولذا اعترض عليه المحقق الشريف قد سره بان القرآن لم ينزل إلا على اغة العرب دون الاصطلاح بل هذا الاستعال أيضا الشريف قد سره بان القرآن لم ينزل إلا على اغة العرب دون الاصطلاح بل هذا الاستعال أيضا من اللغة إلا أن الاشيع هو الا ول (قال وصحة الدليل) صحة الدليل عبارة عن استيارامه للنقيجة وهو غير صحتى المادة والصورة كا بينه المصنف فلا يتجه أنها ليستا خارجتين عن صحة الدليل فكيف غير صحتى المادة والصورة كا بينه المصنف فلا يتجه أنها ليستا خارجتين عن صحة الدليل في أن التبرط خارج عن المشروط (قال فبأن تكون) الباء هنا وفها يأنى للتحقق يصح جعلهما شرطا لها مع أن الشمرط خارج عن المشروط (قال فبأن تكون) الباء هنا وفها يأنى للتحقق والم صادقة) صدقا قطعيا أو ظنيا أو تسليميا كذا فى شرح المواقف *وقد يقال أو ادعائيا أو زعميا وقال صادقة) صدقا قطعيا أو ظنيا أو تسليميا كذا فى شرح المواقف *وقد يقال أو ادعائيا أو تسليميا كذا فى شرح المواقف ما قبل الحيثية والمعطوفان حتى يشمل الشعر والمفالطة من الصفاعات الحيس (قال فلايصح) هذا مفرع مما قبل الحيثية والمعطوفان

أيا يأنى للتحقق الموصوف للانتيار للم الموصوف للموضوف الموصوف الموصوف

الظهور بتقديران.أو على يطوى فالمراد السكلي بدون الاشارة لئلا يلغو الشق الاخير. ولوقال أو الاشارة اللها لكان أحسن (قوله الاستثنائية) أى التي شرطينه منصلة فلا يتجه منبع التقريب مستندا بأن الدليل لا يجرى فيما إذا كانت منفصلة (قوله عن الرفع الخ) أى للاشارة الى المقدمة الرافعة بلفظ لو (قال فبأن تكون) كلة بأن بمهنى كأن صرح به الجلل المحلى فلا يتجه أن بيان صحتها به قاصر لأن تكرر الاوسط منها لا من أن الشرط النج * وقد يجمل الباء للتحقق أو للسبية فيكون مدخوله علة ناقصة (قال لشرائط نذكرها) أى لانتاج القياس فلا ينافي عدها اجزاء الصورة (قالوأما صحة المادة) هي المقدمتان بلا ملاحظة الترتيب و يحقق الشرائط فيهما (قال فبأن تكون) الباء للتحقق أو السببية كمام والسبب مع المظروف والسبب مع المظروف والسبب مع المظروف والمسبب (قال صادقة) أى صدقا قطعيا أو ظنيا أو تسليميا كذا في شرح المواقف وفيه تنبيه على أن

المادة الغير المرتبطة كروجية الاربعة بالنسبة الى حدوث العالم ولا المادة التي لا يمكن أن تعلم بالعلم المناسب المطلب كالمقدمة الظفية في البرهان اذ لا يكتسب اليقين إلا من اليقين ولا المادة التي لاتعلم قبل المطلب سواء علمت معه كالمادة التي تدور عليهادورا معيد اليقين ولا المادة التي تدور عليهادورا معيد (١) كما في الاستدلال باحد المتضايفين على الا خر أو عامت بعده (٢) كمواد الادلة المشتملة على المصادرة بلا دور باطل أو لم يعلما أصلاكواد الادلة التي تدور عليها دورا باطلا اذ العلم المحادرة بلا دور باطل أو لم يعلما أصلاكواد الادلة التي تدور عليها دورا باطلا اذ العلم الكاسب علة يجب تقدمها على المعلول المكاسب علة يجب تقدمها على المعلول المكاسب

فتأمل (٢) (قوله كواد الادلة المشتملة على المصادرة الخ)

مفرعان منها (قال كالمادة) المحاف هنا وفي النظيرين الآتيين استقصائية (قال أو علمت) أي علم الدليل منها وفي النظيرين الآتيين استقصائية (قال أو علمت) أي علم الدليل المشتمل علمها فافهم (قال كواد) أي كمعض موادها وهو ماكان عبن المدعى دون بعضها الآخر أيضا (قال المشتمل علمها فافهم (قال كواد) أي كمعض موادها وهو ماكان عبن المدعى دون بعضها الآخر أيضا (قال المشتملة) أي الادلة المشتملة على المصادرة بدو رباطل تأمل (قال المشتملة) اشتمال الموصوف على الصفة (قوله فتأمل) مان والمدينة بن الدين الدرية الدرية المنافذة على المنافذة المنافذة على المنافذة المناف

الشعر والمفالطة ليسا من افراد الدليل حقيقة ولذا لم يقل أو ادعائيا أو زعيا فيلا قصور في كلامه (قال كر وجية الخ) أى كالقضية المأخوذة منها المجمولة مقدمة واضعة مثلا لقياس ينتج قولنا العالم حادث ففيه أسامح (قال ولا المادة) همذا كما قبله متفرع عما قبل الحيثية لان المراد بالمناسبة فيه أعم من الذاتي والعلمي وما يأتي منفرع عن الحيثية و يمكن جعل ماهنا وما يأتي متفرعا عنها على النشر المعكوس لنفرع الاول عن قوله إلى العمل بالمطلوب. والشماني عن قوله من العمل الخ لكان الخصر وأولى (قال في العلم بها علما كذلك صحت وان لم يكن بالفهل فلو قال التي لاتصلم الخ لكان الحصر وأولى (قال في البرهان) أى في قياس يكون المطلوب منه انتاج اليقين وهو البرهان (قال سواء علمت معه) اشارة الى البرهان) أى في قياس يكون المطلوب منه انتاج اليقين وهو البرهان (قال سواء علمت معه) اشارة الى والتأنيث باعتبار الدعوى (قال بأحد المتضايفين) أى بدليل يشتمل أوسطه على أحد الخ (قال كواد والتأنيث باعتبار الدعوى (قال بأحد المتضايفين) أى بدليل يشتمل أوسطه على أحد الخ (قال كواد كافي الحاشية ومن هذا ظهر أن الذفي في قوله بلا دور باطل متوجه إلى المقيد والقيد معا فلا يتجه أن كان له دليل آخر يمكن اثباته به عن الشق المار لان الدور منحصر في التقدمي والمعي والاول باطل بخلاف الثائي فاذا لم يشتمل على غيره (قال المشتملة) صفة المواد وفيه اشمار بانه لادخل في المصادرة للصورة وهو الباطل اشتمل على غيره (قال المشتملة) صفة المواد وفيه اشمار بانه لادخل في المصادرة للصورة وهو والكبرى مطوية (قوله وانما يعلمان) إشارة الى أن قوله فلا يعلم أحدهما عموم السلب في لباس سلب والكبرى مطوية (قوله وانما يعلمان) إشارة الى أن قوله فلا يعلم أحدهما عموم السلب في لباس سلب

منع عن تولدالما وسطع كان له بمثلوم كل ا ه ير مام قسم مستلز ماانمتيجة بالذاتوهو القياس و صدق المقدمة الاجنبية هي مقدمة خارجة

هذا مبنى على أن المصادرة توقف الدليل على المدعى في كون العلم بالدليل متأخرا عن العلم الدليل متأخرا عن العلم الانتخرائيل ومرفق الودة اللاء الله المدعى ويوالله المدعى المدادة الإلامة اللاء الشرط لا لاستلزام الدور الباطل كا وهم لان مجر د بالمدعى فيطلان تلك الادلة لفقد هذا الشرط لا لاستلزام الدور الباطل كا وهم لان مجر د المدعى الدور الباطل كا وهم لان مجر د توقف العلم بالدليل على العلم بالمطلوب مبطل له سواء انعكس الوقف من جانب المطلوب كا إذا انحصر دليل المطلوب في ذلك الدليل وهو الدور الباطل أو لم ينه حكس كا إذا كان له

كأن وجهه أن العلم بها عقيبه لامعه فيصح الاستدلال بهذا الشق (قوله توقف الدايل) توقف الكل على الجزء (قوله هذا الشرط) أى تقدم العلم بالدايل على العلم بالمطلوب (قوله توقف العلم) أى في نفس الأصر تأمل قوله انعكس التوقف) أي في نفس الأمر (قوله انحصر) أي في نفس الامرلاباعتبار الجعل (قوله أو لم ينعكس أى بحسب نفس الأمر وان انعكس بحسب الجمل (قال فالدليل) قدَّمْ أن الدليل عند المصنف على مجوع اقيسة القياس المركب كايصدق على كل واحد منها وعلى سائر الاقيسة البسيطة (قال مستلزم النتيجة) من المقدمة بن ويومان المعدمة بن أو احداهما كاذبة كقولنا زيد حمار وكل حمار ناطق أو تحيوان أى كايا وان كانت كل من المقدمة بن أو احداهما كاذبة كقولنا زيد حمار وكل حمار ناطق أو تحيوان (قال القياس) أى القياس البسيط سواء لم يكن جزءًا أو كان جزءًا من القياس المركب كالأقيسة التي جزءًا (قال القياس) منه لـكنباعتبار النتيجة اللازمة لها بالذات (قال المقدمة الاجنية) المشتملة على الأكبر بقرينة مايأتي

العموم وان الغفي فيهمتوجــه إلى قيد القبلية (قوله فتأمل) اشارة إلى دفع مايقال لم لايجوز أن يكون تقدم أحد المتضايفين على الآخر بالذات كافيا للاستدلال به على الآخر بأن اللزوم المعتبر فىالدليـــل استعقابي وهو يقتضي تغاير زماني العلم بالمطلوب والدليل * نعم لو اعتبر الاز وم المعي بأن اعتبر بين المعلومين لكان له وجه فافهم (قولههذا مبني) أي تحقق المصادرة بدون الدور الباطل واستلزامها لفساد الدليل (قوله توقف العملم) أي بحسب نفس الأم فلا يرد أن الاستدلال على قولنا هذا جوهر بأنه ماقام به لاواقعي لجواز تعريفه بما لايقوم بذاته (قوله كما اذا أنحصر) الكاف هنا استقصائية بخلافالا تية(قال فالدليل) الفاء للتفريع عن قوله سواء كان له استلزام الح (قال أر بعة أقسام) قضيته بطلان قولهم بحصر الدليل في القياس والاستقراء والتمثيل لأن المستلزم بواسطة المقدمة الاجنبية أو الغريبة من المقسم دون الاقسام إلا أن يقال باندراجه في القياس بتعميمه من القياس الحسكمي (قال صدق المفدمة) قد يقال كما أن كذب مقدمتي القياس أو احــداهما ليس مانعا عن الالتزام الـكلي وان كذبت النثيجة فلميكن

activities of the second म्पर्वा प्रमे हिन्द्र हिन्द्र मिल्ली है प्रम

منه من المنافع Are Line in the property of the policy of the property of the They of state of the Sold on of the

مد موعده الجبيها عِرْ عن الدليل غير لازمة لاحدى القضايا المأخوذة فيه في كل مادة كما في قياس المساواة كمقولنا الدرة في الحقة والحقة في البيت فالدرَّة فَي البيتُ بواسطة صدق أن ظرف الظرف

دليل آخر صحيح ولادور فيه وهو ظاهر (١) (قوله في الظروف الخارجية متعلق بالصدق وقيد به للاشارة الى أن تلك المقدمة غيرصادقة فما كان بعض الظروف) ذهمًا كما كان

(قال غير لازمة) بطريق الإكتسات (قال لإحدي) أي لشيءٌ منها (قال القضايا) مافوق الواحــــد (قال في كل) رفع اللَّالِجُأَبِ الـكلِّي إِشَارَة الى أن تلك المقدمة غير لازمة إذا كانت كاذبة (قلقياس المساواة) وسيأتي في الفصل الثالث وجه النسمية به عند عبد الحكيم وعصام * وكتب أيضا الذي هو اسم للقياس الاول لكن بالنسبة إلى النتيجة الاخيرة (قال بواسطة الح) سواء انضمت اليه أولا فان مجرد المنضم اليه لايستلزم كايما إلا بواسطة كون نلك المقيد.ة صادقة واما المجموع فلا فرق بين كونها صادقة أو كاذبة في كاية الاستلزام الذا بي وهو ظاهر وهميّاً بي ذلك في الحاشية المنوطة على قوله الا في وقسم غير مستلزم كليما فَكَيْل واحدمن أَقْيَسِية ٱلقياسُ المركبُ بَالنظُّر إلىالنتَّيجةُ بالذات ومجوعها مِن القسم الاول والقيّاشُ الأول منه بالنظر إلى النتيجة الأخيرة منه من القسم الثاني (قال ظرف الظرف) الأوقق للقماس أن يقال العلمة، بوانسطة صدق أن مظر وف المظر وف مظر وف في الظر وف الخاو جية كما أن الاوفق لهذا أن يقال في العالم الله الله المنافق المنافق المنافقة المناف كذب المقدمة الاجنبية غير مانم هنا عنه وان كان مايستلزمه كاذبا فلو ترك لفظ الصدق لكان أولى (قال عن الدليل) أيءن الدليل الذي ثبت له الاستلزام الكلي بالواسطة وهو القياس الاول بالنسبة إلى النتيجة الاخيرة وأما عن مجموع لافيسة بالنسبة المها فلا (قال غير لازمة) السلب المستفاد من الغير عموم السلب بالنسبة إلى قوله لاحدى الخ وسلب العموم بالنسبة إلى قوله فى كل مادة لاعموم السلب بالنسبة اليه أيضا لان المقدمة الاجنبية إذا كانت صادقة كانت لازمةوان لم يكن لزومه لخصوص احداها (قال كما في قياس المساواة) اسم للقياس الاول بالنسبة إلى النتيجة الاخيرة وداخل فما عطف عليه لاستلزامه نتيجة غير موافقة للمطلوب في الاطراف لكن افرده بالذكر لانفراده باسم مخصوص (قال بواسطة) فيه احتماك حيث حذف تواسطة صدق أن مظروف المظروف مظروف بقرينة المثال وقولنا البيت ظرف الحقة والحقمة ظرف الدرة بقرينة قوله أن ظرف الخ (قوله ذهنا) أقول الذهن من الظروف الخارجية أي الموجودة في الخارج فيلزم صدق المقدمــة الاجنبية في المثال المذكوروجعل نسبة الظروف نسبة العام إلى الخاص لاالمظروف الى الظرف يستلزم عدم صدق المقدمة الاجنبية في مثال المتن . نمم لو قال في

وكما في الادلة المنتجة لنتيجة غير موافقة للمطلوب في الأطراف كيقولنا كل انسان جسم لأنه حيوان وكل حيوان حساس فاله إنما يستلزم المدعى واسطة صدق قواننا وكل حساس جسم وقد تكذب تلك المقدمةالمشتملة على الأكبركما اذاكانسيق هذا الدليل لدعوى أن كل انسان رومي كما تـكذب في قياس المساواة في نحو اله يغم كوحسى دوى بدار وكوحس جم

المثال كقواننا البيت ظرف الحقة والحقة ظرف الدرة فالبيت ظرف الدرة (قال وكما في الادلة) المراد بها القياسات الاولى من الأقيسة المركبة وبالنتيجة الغير الموافقة ماهو نتيجتها بالذات وبالمطلوب ماهو نتيجة القياس الاخير (قال انتيجة) لازمة بالذات (قال غير موافقة)رفع للايجاب الكلي (قال المدعى) وهو نتيجة القياس الاخير من القياس المركب (قال وقد تكذب) وذلك إذا كان موضوع تلك المقدمة أعم من الاكبر * وكتب أيضا هذا بيان لفائدة الصدق في قوله المار بواسطة صدق المقدمة الاجنبية كما أن قوله الاكمى كما تكذب الح بيان لفائدة الصدق في قوله بواسطة صدق أن ظرف الظرف الخ (قال تلك المقدمة) أي الاجنبية المشتملة الخ بقرينة مام فني كلامه نوع احتباك (قال على الاكبر) أي

> المظروف الخارجي احكان فيه نظير تلك الاشارة (قال وكما في الادلة) المراد بها ماعدا القياس الاخير من اقيسة القياس المركب وبالنتيجة الغير الموافقة نتيجتها (قال غير موافقة) أي غير موافقة له في جميع الاطراف سواء كانت موافقة له في بعضها أم لا (قال كقولنا كل انسان) مثال للمطلوب والداييل لا للثاني فقط فلا مسامحة فيه (قال جسم) أقول يمكن الاستدلال عليه بأن كل حيوان حساس وكل حساس نام أو جسم فالنتيجة في الصورة الاولى لا يوافق المطلوب في شي من طرفيه والدليل يستلزمه بضم مقدمتين احداهما بالصغروية والأخرىبالكبروية وفي الثانية لايوافقه في الاصغر فقط والدليــل يستازمه بضم قولنا وكل إنسان حيوان صغرى اليه ومن هذا يعلم أن قوله الآتي المشتملة على الاكبر ناظر إلى خصوص المثال وان ادخال الاشتمال علميه في تمريف المقدمة الاجنبية فاسد إذ قد تشتمل على الاصغر وانها تكون واحدة ومتعددة (قال بواسطة صدق) صدق المقدمة الاجنبية في هذا القسم فياتم تقريبه وكذبها فيما لم يتم بان كانت النتيجة أعم مطلقا أو من وجه من المطلوب أو مبايناله لكن إذا كان المدعى موجية كلية (قال وقد تكذب) بيان لفائدة الصدق في قوله بواسطة صدق قولنا وكل حساس الخ كما أن قوله كما تكذب الخ بيان لفائدته في قوله بواسطة صدق أن ظرف الظرف الخ و يظهر منهما فائدته في قوله بواسطة صدق المقدمة الخ (قال أن كل انسان) أو دعوى أن كل انسان ابيض (قال كا تكذب) كان معلوميته في ضمن قوله في الظروف الخارجية ساغ جعله مشبها به فلا حاجة إلى جعل الكاف للقران (قال في قياس المساواة) أقول في شرح المقاصد الموجود في الموجود في الشيُّ أنما يوجد فيه إذا كان الموجودان متأصلين



اجماع النقيضين في الذهن والذهن في الحارج وقسم مستلزم بواسطة المقدمة الغريبة هي المختاج النقيضين في الدليل لازمة في كل مادة لاحدى القضايا المأخوذة فيه غير موافقة الما في الأطراف المنطقة المن

في قولنا اجتماع الفقيضين موجود في الذهن والذهن موجود في الخارج فأنهما صادقتان

على ماهو اكبر في النتيجة الاخيرة (قل اجهاع النقيضين) قد يقال انما تكون تلك المقدمة في نحو هذا المثال كاذبة لو كانت هكذا وكل موجود ظلا في الحارج لأن الوجود في الخارج بواسطة الذهن لابدونها لابجوز أن يكون المحمول هكذا موجود ظلا في الخارج لأن الوجود في الخارج بواسطة الذهن لابدونها مع أن هذا القياس من الغير المتعارف الذي اختلف فيه محمولا المقدمتين فليس بقياس المساواة لان المحادها شرط التسمية به كاسيأتي (قال في الذهن) موجود ظلا (قال في الخارج) موجود أصيلا المحادها ينتج أنه موجود ظلا في الذهن على موجود اصيلا فها في الموجود اصيلا فها أذكر نا أن كلامه فيما إذا أريد باجهاع وكتب أيضا ينتج أنه موجود ظلا في الموجود اصيلا فها ذكر نا أن كلامه فيما إذا أريد باجهاع النقيضين صورته المعلومة وأما إذا أريد به صورته العلمية فالمقدمة الاجنبية كالنتيجة صادقة قطما لأن وجودها في الذهن أصيلي (قال مستلزم) للنتيجة بالذات (قال غير موافقة) رفع للابجاب المحلي ان وجودها في الذهن أصيلي (قال مستلزم) للنتيجة بالذات (قال غير موافقة) رفع للابجاب المحلي ان

ويكون الموجودان هويتين كوجود الماء في الكوز الموجود في البيت بخلاف وجود الممدوم في الذهن الموجود في الخارج لأن الحاصل من المعدوم في الذهن صورة و الوجود غير متأصل ومن الذهن في الخارج هوية والوجود متأصل فظهر من هذا عدم اتحاد محول الصغرى والكبرى في هذا المثال فلا يكون قياس المساواة لان اتحادها شرط فيه على ماسيصرح به المصنف الا أن براد بالاتحاد أعم من الصورى وان المقدمة الاجنبية والنتيجة ليستا صادقتين لانتفاء الشرطين الايقال إنهما صادقتان إذا أريد باجهاع النقيضين صورته العلمية لأن العلم من مقولة الكيف لانا نقول ذكر ابن سينا، في الشفاء أن المستحيل لا يحصل له صورة في العقل بل تصوره انما هو على سبيل التشبيه فكيف يكون من الكيف الذي هو من الموجودات العينية فتأمل (قال المقدمة الغريبة) صادقة أو كاذبة . وقد يقال الغرق بينها و بين المقدمة الاجنبية حيث اعتبر صدقها تحكم الا أن بجاب بأن الغريبة لكونها لازمة لاحدى مقدمات الدليل نزلت منزلها بخلاف الاجنبية (قال لاحدى القضايا) قال عبد الحكيم المقدمة الغريبة مالا تكون لازمة لاحدى مقدمتين انتهى لاحدى مقدمتي القياس أو يكون لازمة و يكون طرفاها مغابرين لطرف كل واحد من المقدمتين انتهى وظاهره وجوب مفابرة كل من طرفها لكل من طرف المقدمةين وليس كذلك لوجوب موافقها بطرف الهير ملزومها والا لم يتألف منهما قياس منتج (قال غدير موافقة) سلب كلى بالنظر إلى قوله لها و رفع الهير ملزومها والا لم يتألف منهما قياس منتج (قال غدير موافقة) سلب كلى بالنظر إلى قوله لها و رفع

الرولا على الله المستلزمة و اسطة عكس النقيض يحو كل انسان جسم لا به حيوان و كل لاجسم هو لا حيوان فانه إنما يستلزمه و اسطة عكس النقيض يحو كل انسان جسم لا به حيوان و كل لاجسم هو لا حيوان فانه إنما يستلزمه و اسطة عكس نقيض الكبرى ليرتد الى الشكل الرولان فانه إنما يستلزم كليا و ان استلزم العلم به الظن بالنتيجة بناء على أن حصول الرول (٢) وقسم غير مستلزم كليا و ان استلزم العلم به الظن بالنتيجة بناء على أن حصول المنافئ بالنتيجة من الشيء لا يتوقف على الاستلزام العلم بديما المنافزة الم

مع كذب النتيجة (١) (قوله هي مقدمة خارجة) اخترز بقيدا لخروج عن الأجزاء مثل الصغرى والسكبرى و بقيد اللزوم في كل مادة عن المقدمة الاجنبية و بقيد عدم موافقتها للقضايا في الاطراف عن العكس المستوى الموافق للاصل في الوضوع والمحمول والمقدم والتالي فان شيئا منها ليس بمقدمة غريبة * نعم قد يطلق المقدمة الغريبة على المقدمة الأجنبية مجازا تأمل (٢) (قوله وقسم غير مستلزم كليا الى آخره)

مهدقدله ربتيب ما النشايا المنظم المن

الابجاب السكلى بالنظر إلى قوله في الاطراف إن كان ضمير لها للقضايا اذ لو كان للاحدى لمكان سلباكليا المستارم بواسطة الى بالنسبة الى قوله في الاطراف (قال وهو الأدلة) أى جنس الادلة الح يخولو قال الدايل المستارم بواسطة المكس المكان أولى (هذا) واعترض عبدالحكيم بأن الفرق بين المستارم بواسطة عكس النقيض وبينه بواسطة المكس المستوى أى حيث اخرجوا الاول عن تعريف القياس دون النابي تحكم يخوقد يجاب بأن اخراجه لهدم تكر والاوسط فيه و بعد الانتقال منه إلى النتيجة بالقياس إلى الثاني (قال عكس النقيض) أى عكس نقيض القدماء كا يشعر به امثلتهم لاأعم منه ومن عكس نقيض المتأخرين به وهل على تقدير ثبوت الاستلزام به في حكم المكس المستوى أو عكس نقيض المقدماء كل محتمل لموافقته الماصل في طرف دون آخر (قال نحوكل انسان) أقول يمكن الاستدلال عليه بأنه حيوان وكل لاحساس لاحيوان فيكون الدليل من المستلزم بواسطة مجوع المقدمة الاجنبية والفريبة لانه بعد ضم عكس نقيض المكبرى الى الصغرى (قوله المهافق للاصل) توصيف في معنى التعليل وفي قوله في الموضوع الخ اقامة المظهر مقام المضمر (قوله ألما أوا أن قوله نعم دفع المنافاة بينماذكره المصنف وما نقلناه عن عبدالحكيم وكذا بينهوبين تأمل) إشارة الى أن قوله نعم دفع المنافاة بينماذكره المصنف وما نقلناه عن عبدالحكيم وكذا بينهوبين ما قالوا من تقسيم الفريبة إلى الاجنبية وغيرالاجنبية لسكن الاصل في كل من التعريف والنقسيم كونه المعمنى المعمى المذورية والنقسيم كونه المعمنى المناه ومن المجازى (قال غيرمستارم) أى لايلزم من تحقق الدليل محقق النتيجة لوماً المعمنى المعمنى المدورة وماً المعمنى المدورة وما المنتقاق الدليل محقق النتيجة لوماً المعمنى المعمنى المعمن ومن المحتمن ومن التعريف والنقسيم الذرية ومن المحارية ومن المحتم الدرية ومن المحتم الدرية ومن المحتم المحتم ومن المحتم المحتم ومن المحاري والمحتم المحتم ومن المحتم ومن التعريف والنقسيم ومن المحتم والمحتم والنقسيم المحتم ومن المحتم والتقسيم المحتم ومن المحتم ومن المحتم ومن المحتم ومن المحتمل ومن المحتم ومن المحت

Sale of the state of the state

القسم الظن المطر عند استقبال السحاب المظلم مع التخلف كثيرا ومن هذا القسم عند الطن المطر عند استقبال السحاب المظلم مع التخلف كثيرا ومن هذا القسم

هذا مبنى على حمل الاستلزام في تدريف القياس على الاستلزام ال كلى لا على مطلق الاستلزام الأعم من الكلى و الجزئى و الإلم يخرج الاستقراء و التمثيل بقيد الاستلزام المبوت الاستلزام الجزئى لهما قطعا مع أنهم أخرجوهما بقيد الاستلزام وأخرجوا قياس المساواة بقيد لذاته المبقيد الاستلزام وجرينا همنا على ماقالوا فعلنا المستلزم بو اسطة المقدمة الأجنبية من قسم المستلزم الكلى مع أنه ليس بمستلزم كليا بل بو اسطة خصوص المادة

من العلم والظن بالشيُّ (قال كما في الظن) كأن الـكاف للة نظير بناء على أن استقبال السحاب المظـلم دليل أصولًا بُشْقِرَاذًا أردت ابراده في صورة الدايل المنطقي تقول كبا استقبل السحاب المظلم يمطر لـكنه استقبل فيمطر • لايقال إن كاية الشرطية كاذبة لحصول التخلف كشيرا لانا نقول إنما تكون كاذبة إذا كانت يقينية وأما إذا كانت ظنية فـــلا كقولهم كل حائط ينتشر منه التراب ينهدم وقولهم كل طائف بالليل سار فكا(قوله بقيد الاستلزام) بل بقيد لذاته كقياس المساواة (قوله مع أنهم)أى مع أنهم فرقواً بينهما وبين قياس المساواة بأن أخرجوهما الخ فقوله واخرجوا قياس المساواة في حيز مع (قوله بقيــد الاستلزام) لا بقيد لذاته (قوله قياس المساواة) أي مثيلًا تقياس الدي هو القياس الأول ميتما الله المانية ال الصادق بقياس المساواة نظراً إلى النتيجة الأخيرة (قوله ايس بمستلزم) أى قبل ضم المقدمة الاجنبية وأما بعد ضمها فاستلزامه الـكلي ايس لخصوص المادة يدل علميه قوله ويعمموا المستازم الخ (قوله بل بواسطة) بأن يكون المقدمة الاجنبية المشتملة على الاكبر في قياسالمساواة والقياس المركب صادقة كليا وان استلزم العلم واليقين به الظن بهااستلزاما كليا فهذا مبنى على أن تقسيم الدايل باعتبار الاستلزام النفسي كما يشعر به قوله المار سواء كانله استلزام الخوايس المعني أنه لايلزم من العلم بالدليل العـلم بالنقيجة لزوما كليا وان استلزم العـلم به الظن بها لزوما جزئيا لابا. قوله بنا. على أن الخ عنه ولاً ن لزوم الظن في الاستقراء والتمثيل من العــلم بمقدماتها كلي لاجزئي (قال كما في الظن) كان الــكاف للتمثيل وتقر بر الدليل هذا سحاب مظلم وكل سحاب مظلم ممطر * ولا يتجه منع كاية الـكبرى مستندا بجواز حصول المتخلف لأنه انما يتم إذا كانت الـكبرى يقينية ونحن ندعى ظنيتها على أنه يمكن أن براد بالممطر ممكن الامطاد لكنه لايناسب دعوى ظنية النتيجة لكونها قطعية حيننذ (قوله هذا مبني) أي جعل هذا القسم الشامل للاستقراء والتمثيل قسيا للقسم الأول الذي هو القياس باعتبار انتفاء كلية الاستلزام مبنى الح إذ لوعمم اكمان قسيما له باءتبار انتفاء الاستلزام الذاتي (قوله واخرجوا قياس الح) أي ومثله

القنآبط غالانتلم اللإكون الدليرع عصبته النبيس والاندرج صادقا اولافالا متغراء والتشيل لابتلزم لهاكليات

فالصواب طبع أن يحملوا الاستلزام على الدكلى المتبادر ويخرجوا به الاستقراء والتمثيل ومثل قياس المساواة وبقيد لذاته المستلزم بواسطة مقدمة غريبة * أوأن يحملوه على مطلق لاستلزام ويخرجوا الريل بقيد لذاته كالايخفي. اللهم الاأن يحملوه على الاستلزام الدكلي ويعمموا المستلزم كليا من المستلزم وحده أومع ضميمة مقدمة أخرى كما أشار اليه أبو الفتح لكن عدم ذلك الاستلزام الركلي في الاستقراء والتمثيل محل فظر ظاهر اذا لاستقراء مع ضميمة انفاق جميع الأفواد والتمثيل مع ضميمة علية الجامع مستلزمان كليا وان لم يستلزما وحدهما كقياس المساواة ولا مخلص الابان بواد بالاستلزام الاستلزام الدكلي القطوع وحده ومضيمة مقدمة ولاء كن القطع محكم الضميمة فيها بخلاف قياس المساواة فليتأمل منطقين منطقين والمنتقرة والمتقرة عليه المناواة فليتأمل منطقين والمنتقرة والمنتقرق والمنتقرة والمنتقرق والمنتقرة والمنتقرة والمنتقرة والمنتقرة والمنتقرة والمنتقرة

(قوله فالصواب) أى فالصواب لهم عدم النفريق بين الاستقراء والنمثيل و بين قياس المساواة بأن يخرجوا الدكل بقيد الاستلزام ان ارادوا به الاستلزام الدكلي و قيدلذاته ان أرادوا به مطلق الاستلزام (قوله ومثل قياس) اشار بالمشل الى القياس الاول من القياس المركب (قوله و بخرجوا الدكل) أى الأمور الأربعة (قوله اللهم) استمناء بالنظر الى قوله مع أنه ليس بمستلزم كايا (قوله على الاستلزام الدكلي) ليخرج الاستقراء والتمثيل (قوله ضميمة) بيانية (قوله محل نظر) حاصله أن الضميمة في الدكلي) ليخرج الاستقراء والتمثيل (قوله ضميمة) بيانية (قوله على نظر) حاصله أن الضميمة في الدكل ان جعلت من أوضاع المقدم يكون الاستلزام في الدكل جزئياً وان جعلت من أجزاء المقدم يكون الاستلزام في الدكل جزئياً وان جعلت من اجزاء المقدم يكون الاستلزام أي تمريف القياس (قوله فيما أمل) كانه يكون الاستلزام أي تمريف القياس (قوله فيما أمل) كانه الشارة الى أنه قد يكون الأستقراء ناما لاناقصا وكذا بضميمة علمة الحامع في التمثيل كا اذا كانت محصورة لكن حينقذ يكون الاستقراء ناما لاناقصا وكذا بضميمة علمة الحامع في التمثيل كا اذا كانت

وقوله الآتى . ومثل قياس المساواة . أى وقياس المساواة فني كلامه احتباك * و يمكن شمول الآتى المياس المساواة بطريق الكناية كما في مثلك لا يبخل وكذا ماهنا بعد حدف المضاف لكن لاقرينة عليه وجعل ما يأتى قرينة خلاف المعهود (قوله قالصواب لهم) أى الصواب عدم الفرق بين هذه الثلاثة فيما يخرجها بأن الح (قوله و يخرجوا السكل) فيه أنه حينفذ يخرجها بأن الح (قوله و يخرجوا السكل) فيه أنه حينفذ لا يخرج شي من الاستقراء والنمثيل به المبوت الاستلزام الجزئي الذاتي فيهما فينتقص ما هية تعريف لا يخرج شي من الاستقراء والنمثيل به المبوت الاستلزام الجزئي الذاتي فيهما فينتقص ما هية تعريف القياس بها (قوله اللهم الا) أى فالصواب أحد الشقين ليكون مخرج الثلاثة الاول واحدا ولا تكون مختلفة في القيد المخرج الا أن الح (قوله ولا يمكن) لجواز مخالفة الافراد الغير المستقراة المستقراة في الاول و حوص الاصل شرطه أو الفرع ما نعافي الثاني (قوله فليتأمل) اشارة الى أن توجهه ليس الاول و كون خصوص الاصل شرطه أو الفرع ما نعافي الثاني (قوله فليتأمل) اشارة الى أن توجهه ليس

100年、プタルデュル 春秋川

ك والتوني والماركية الماركية المركز المجادة المركز المجادة المركز المجادة المركز المجادة المركز المجادة المركز المجادة المركز ا

ر الاستفراء الناقص وهو الاستدلال على الحكم الكلى بتتبع أكثر جزئياته كفواك كل حيوان غير النساح يحرك فكه الأسفل عند المضغ لأن الانسان كذلك والفرس كل حيوان غير النساح يحرك فكه الأسفل عند المضغ لأن الانسان كذلك والفرس وغيرهما مما وأيناه من الحيوانات كذلك من الحيوانات كذلك المنه المنه

العلة منصوصة الا أنه يحتمل ان يكون خصوص المقيس عليه شرطا او خصوص المقيس مانعا (قال ومن العلة منصوصة الا أنه يحتمل ان يكون خصوص المقيس عليه شرطا او خصوص المقيس مانعا (قال ومن هذا)قديقال إن الفسم الرابع منحصر في الاستفراء والنمتيل فالمناسب ان يقول وهجنه القسم إما استفراء أو تمثيل إلا أن يقال إن منه ماهو فاسد الصورة فانه غير داخل في تعريف القياس ولذا أخرجوا الضروب العقيمة غن الأشكال بل مما هو فاسد الصورة فانه غير داخل في تعريف القياس ولذا أخرجوا الضروب العقيمة غن الأشكال بل مما هو داخل فيه من المفالطة مماهو فاسد المادة صرح به عبد الحكم (قال الحيكم) بمعنى النسبة النامة الخبرية (قال جزئياته) أي جزئيات طرفه الذي هو الموضوع ه ثم المراد شا الجزئيات الاضافية (قال غير النمساح) قيد الموضوع بما عدا النهاح لانه بعد ماعلم أن الحكم منخاف عنه يكون الحكم الكل غلطا لاظنيا مستفادا من الدليسل قا ومن لم يقيده به أنظر الى ماقبسل العلم عنه يكون الحكم الكل غلطا لاظنيا مستفادا من الدليسل قا ومن لم يقيده به أنظر الى ماقبسل العلم عنه يكون الحكم الكل غلطا لاظنيا مستفادا من الدليسل قا ومن لم يقيده به أنظر الى ماقبسل العلم

يمخلص أيضا لانه لا بنزم من عدم امكان القطع بحكم الضميمة فيهماعدم الاستلزام السكلي الا برى أن قولنا زيد يطوف بالليل وكل من يطوف بالليل سارق مستلزم استلزاما قطعيا لقوانا ذيد سارق مع كون المقدمة النانية ظنية الا أن براد بقطعية الاستلزام قطعية النابيجة (قال الاستقراء الناقص) المراد به ما الف من قضايا مشنعلة على الحكم على السكلى .وفي قوله وهو استخدام فلا برد أن عده قسما من الدليل ينا في هذا التعريف لان الاستدلال صفة المستدل لادليل (قال وهو الاستدلال) تعريف الشيء وبين الحجة الاستدلال) تعريف الشيء بمنعلقه بالكسر فيكون مجازا أو الاستقراء مشترك لفظي بينه وبين الحجة الموسلة الى الحكم الحكمي الحرف الثيء على السكلي فان كلية الحكم كون المحكوم عليه كليا قاله عبد الحكم فضمير جزئياته راجع الى السكلي وعكن ان براد بالحكم السكلي القضية السكلية اطلاقا لانم الجزء الأخير الذي هو النسبة التامة الخيرية على السكل ويقال السكلي القضية السكلية اطلاقا لانم الجزء الأخير الذي هو النسبة التامة الخيرية على السكل ويقال بحذف المضاف أي جزئيات موضوعه أو براد به معناه الحقيق وبضميره تلك أو الحكم عليه استخداما وفي السكل تسكلف (قل بتنسم أ كثرائخ) أي بزعم المستدل خلاقا لعبد الحكم و لا يقزم من ذلك عدم صحة الحكم السكلي عدل السكلي لأن تقدمها صار سببا الظن بالحكم السكلي هم ان قيد فقط عدم صحة الحكم السكلي عدل الدكلي لأن تقدمها صار سببا الظن بالحكم المنان علم من المنافية وهم إلا أن براد تقدمها بار منالا وأكثرية باعتبار الأنواع الصادف قطها علمها قبل المراد بهاالاضافية وهم إلا أن براد تقبعها بنسبع جزئياتها الحقيقية (قال بما رأيناء) وهو من المنسم طاق المراد بها المراد بها الأضافية وهم إلا أن براد تقبعها بنسبع جزئياتها الحقيقية (قال بما رأيناء) ومشعر مان المنسم طاق على المراد على المراد بها الموافية وهم إلا أن براد تقبعها بنسبع جزئياتها الحقيقية (قال بما رأيناء) والمعروب المنسبة على المنسبة المنافية وهم إلا أن براد تقبعها بنسبع جزئياتها الحقيقية (قال بما رأيناء) والمراد على المنافية وهم إلا أن براد تقبعها بنسبع جزئياتها الحقيقية (قال بما رأيناء) ومنسبة المنسبة المنسبة المنافية وهم إلا أن براد تقبعها بنسبة وأن المنسبة المنافية وهم المنافية وهم المنافية وهم المنافية والمنافية وهم المنافية والمنافية ولمنافية المنافية والمنافية والمنافية والمنافية والمنافية

Limited States of the States o

رحنيونو فالغ عام

ومنة التمثيل المسمى عند الفقهاء قياسا وهوا ثبات حكم في شي لوجوده في مثله بعلية الجامع المنات المنات

هو الجزئيات الحقيقية إلا أن يراد رأينا أفراده (قال ومنه التمثيل) لم يقل والتمثيل لئلا برد أن القسم الرابع منحصر فيه وفي الاستقراء الناقص فلا مهني لهدها بعضا منه ويحتاج اليجمل فاسد الصورة من هـذا القسم كا قبل أو تقديم الربط عـلى العطف كا يقال (قال اقبات حكم) أى الحسكم بمبوت حكم لاجعل الحسم المبتا و إلالم يوافق القول بان القياس منبي، عن الحسكم لامثبت له (قال لوجوده) أى لوجود منه ضرورة أن الواحد الشخصي لايقوم بمحلين والمراد بقوله في مثله في أمن آخر يكون مثله بعدالا ثبات ففيه مجاز الاول (قال بعلية) أى بسبب كون الجامع علة وهـذا مرتبط بالا ثبات أو بقوله مثله (قال العالم كالبيت) أى مايعلم به الصانع مأخوذاً لا بشرط شي ولا يقدح في القياس اندراج البيت فيه لعدم ملاحظته كما لا يقدح اندراج الاصغر في موضوع السكبرى في الشكل الأول (قال وهو ترتب الشيء) ملاحظته كما لا يقدح اندراج الاصغر في موضوع السكبرى في الشكل الأول (قال وهو ترتب الشيء) والثاني في قوة كما انتفى انتفى الحسم الملحك والاول في قوة كما وجد ماله صلوح العلمية وجدد الحسم وجود الوصف و ينعدم عند عدمه لأن مدخول عند مضمون المقدم وماقبله تال (قال صلوح العلمية) وجود الوصف و ينعدم عند عدمه لأن مدخول عند مضمون المقدم وماقبله تال (قال صلوح العلمية) مشعر بان مجرد التلازم وجودا وعدما غيركاف في الاثبات بل لابدمن المناسبة وهومناف لعد الاصوليين

The state of the s

علة الحدوث هو التأليف لأنه يدور عليه وجوداً كما في البيت وعدماً كما في الواجب تعالى وإما بالترديد كأن يقال علة الحدوث هو إما التأليف أو الامكان والثاني باطل بصفات الواجب بريم المناه والمراه المناف المناف

عكس نقيض كما هو عكس مستولفة لما أريد بالطرد (قال علة الحدوث) أي حدوث البيت المقيس عليه (قال يدور) الكبرى هذا مطوية تقرير القياس هكذا التأليف أمريدور علميه الحدوث وجودا وعدما وكل أمر يدور علميه الحدوثوجودا وعدماعلة الحدوث فالتأليفءلة الحدوث(قال علة الحدوث) المقيس عَلَيهُ (قَالُوالِمُانِي بَاطُلُ) بَيْخَافِ الطرد ﴿ وَكَنْبُ أَيْضًا وقد يبطل الأول أيضًا بِتَجْفِقِ الحِدوثِ بدون التّأليف في الجواهر الفردة (قال البرهان) كأين المراد بالبرهان ماعدا الإستقراء والنَّهْيِلُ وَبَالْامَارَاتُ نَفْسَهُمَا (قال الدليل) عمني القياس لا بالمني الاعم تأمل (قال لاخس) بدلُّ له * وكتب أيضا أن كان فيه الاخس و إلا فقد بوافق الشريف في الهم كما في الضربين الاولين من الشكلُ الأول وقد لا بوافقه فيه كما في كلا منها ومن الدوران مسلكامستقلا (قال يقال علة الحدوث) أي علة الحدوث الزماني اشي عند الحكماء هي التأليف ولو لما يتعلق به تعلق التدبير والتصرف فلا برد أن العقول والنفوس الفلكية والانسانية والجواهر الفردة مع عدم تألفها حادثة لأن الاوليين قديمتان بالزمان ومتملق الثالثة مؤلف،على أنحدوثها الزماني ممنوع والرابعة منفية عندهم ولو بني المثال على رأى المتكامين لم يتجه إلا الرابعة وهي تندفع عا ســندكره (قال لانه يدور) صغرى الشكل الأول وكبراه مطوية (قال وأما) هــندا الانفصال ليس جمعياً لجواز اثباتِ العلية بهما ولا خلويا لأن له طرقا أخر لكن خصهما بالذكر لكونها أشهَرَ طرف كا قاله عبد الحكيم (قال علة الحدوث) اشارة الى قياس أستمنائي تقريره لولم يكن علة الحدوث وهوالتأليف ا كمانت هي الأمكان أكن ليست هي الامكان (قال الاول) قيل قد يبطل بتحقق الحدوث بدون التأليف في الجواهر الفردة. وأقول المراد بالتأليف أعممن كون الشيء مؤلفا أومؤلفامنه وقد سبق منا جواب آخر ببناه المنال على مذهب الحريكاء (قال ان الاستلزام النح) إنمايتم النفريع لوحمات الأمارة على الاستقراء والتمثيل والبرهان على ماعداهما وهو مخالف لمامر (قال مقدمات البرهان) أي من الشرائط الضمنية فيه فالراد بالمقدمة الممنى الاعم (قال أن نتيجة الدليل) أي الذي يستلزم النتيجة لذاته لا بالممنى المار الثلا ينتقضي بالاستقراء الناقس لمدم كون النتيجة فيه تابعة لاخس مقدماته فافهم (قال لاخس مقدماته) أى مالااخس منه فلا يردالنقض عُالا أخس فيه كَالمركب من موجبتين كليتين ولا برد الضر بإن الاولان من الشكل النااث لموافقة نتيجتهما للاخس الذي هو العكس المستوى فسقط القول بان المعني ان كان

كيفا و كما وعلما المرد بالملت اختر ينطا و كما وعلما المرينطان الم

ا فصل کرد استان از این استان از ا

15 - 1 Line

القياس دليل

روالم المنظمة المنظمة

الضربين الأولين من الشكل الثالث (قوله منها) أى من الأمور الثلاث أعنى الكيف والعلم والكم وله الإجراء) التي هي مقدمات بالمعنيين (قوله كالعكس المستوى) قد يناقش بان العكس مطلقا ليس مقدمة بشيء من المعينين أما بالمعنى الاخص فظاهر وأما بالمعنى الاعم فلام! كا من قضية توقف صحة الدليل على صدقها والعكس ليس كذلك و إن توقف العلم بصحته بمنى الاستلزام للمطلوب عليه * وفرق بين توقف الصحة وتوقف العلم بالصحة عليه (قوله وكذاعكس) في المستلزم بواسطة المقدمة الغريبة بين توقف الصحة وتوقف العلم بالمعنى الستلزم بواسطة المقدمة الغريبة (قوله قطعيا) قد يقال إن قطعية المنتيجة بقطعية المستلزم أعدى القياس لا بقطعية الاستلزام السكلي فان الإستلزام السكلي قطعي قطعي في مطلق القياس وان كانت أحدى مقدمتيه ظنية أو كاذبة

فيه الاخس والافقد يوافق الشريف في المكم وقد لا يوافقه كما فهما (قال كيفا وكما) الواو الواصلة بمعنى أو الفاصلة لمنع الخلو وكذا قوله وعلما (قوله تابعة للقضايا) قد يقال فلتحمل على ماهي أجزاء حالا أو ما لا فيدخل فيها عكس المستوى ولا يحتاج الى حملها على المعنى الاعم (قوله كالعكس المستوى) هذا مقدمة بالمعنى الاعم لان المراد بتوقف الصحة في تعريفها المار توقفها من حيث الذات أو العلم ويؤيده اطلاق عبد الحكيم المقدمة الغريبة علميه فلا يرد أنه ليس مقدمة بالمهنى الاخص وهو ظاهر ولا بالمهنى الاعم لانه موقوف عليه للهم بالصحة لا لنفسها (قوله وكذا عكس) هذا مشعر بان الدليل في قوله الاعم الدليل بله في الاحم وليس كذلك إلا أن يجمل استطراديا (قوله قطعيا) أقول قطعينه مقدمة ضحنية هي وقد ما به وهي تؤول الى قطعية ضحنية هي وقد ما به وهي تؤول الى قطعية في البراهين فلا يرد ان قطعية النبيجة بقطعية في البراهين فلا يرد ان قطعية النبيجة بقطعية في البراهين فلا يرد ان قطعية النبيجة بقطعية

المينج قطيية تجلاؤالميكم لتر

يستلزم النتيجة لذاته

في البراهِينوَّالاستلزام مقدَّمة خارجة عنها (قوله يستلز مالنتيجة لذاته) ليَسْ مرادهمن قولهم لَذَانَهُ هَهِنَا نَبَى الواسطِة فِي النَّبُونُ فَانَ انتفاءها بين كل قياس و نتيجة غير معلوم بَلَ مر ادهم

نفي خلو اسطة في الاثبات أي لا يكون الدين ا

(قال يستلزم) أي لزوما نفسيًا لا علميا ولذا نرك قول غـيرد متى سلمت (قال لذاته) قالَ عبد الحكم المنفى فى التمريف بقيد لذاته هو الواسد طة فى الثبوت لافى الاثبات فلاً يخرج عنه الأشكال الثلاثة المحتاجة الى مقدمة غربية بثبت ما انتاجها لأن تلك المقدمات واسطة فى الاثبات إلا أن الفرق المحتاجة الى مقدمة غربية بنايتم اللكن المندوعك النتين بمنايتم المنازم بنايتم المنازم بواسطة المحسلة عكس النقيض حيث أخرجوا المستلزم بين الاستلزام بواسطة المحس المستوى و بينه بواسطة عكس النقيض حيث أخرجوا المستلزم بين الاستلزام بواسطة المحس المستوى و بينه بواسطة عكس النقيض حيث أخرجوا المستلزم واسطة الناني عن التعريف دون المستلزم بواسطة الاول نجكم لم يظهر لي ألى الآن وجهه انتهي و إنما يتم ما ذكره لو لم يكن انتيجة شكل من الاشكال الاربعة والشَّطة في الشبوت واللَّصِينف كما يشعر به كلامه هنا في الحاشية منع ذلك لجواز تحققها في بمض النتائج كأفي قولنا زيد انسان وكل انسان ضاحك فزيد ضاحك بناء عـ لى أن ثبوت الضاحك لزيد يواسطة ثبوت المتعجب له فقال المنفى في التعريب هوالواسطة في الاثبات وحكم بكون المقدمة الاجنبية واسطة في اثبات النتيجة الثانية للقياس الاول كا

المستلزم لا الاستلزام الكلي و إلا لم يكن القياس المؤلف من الخطابيات مستلزما استلزاما قطعيا وايس كذلك (قوله والاستلزام) أي الاستلزام القطعي مقدمة ضمنية خارجة عن البراهين (قال دليل يستلزم) ظاهره أن الاستلزام هنا نفسي و يمكن حمله عــلى العلمي وهو حينتُذ أستعقابي لامهني لتغاير زماني العلمين * ثم إنه لا ينتقض التعريف بما عدا الشكل الاول إما لأن أطلاق القياس عليه بالمجاز كما يستفاد من كلام السيد والتعريف القياس الحقيق وإما لأن قيد بعد تفطن كيفية الاندراج أ ونحوه ملحوظ فيه * بَقَى أَنَّهُ لم يقل متى سلمت لانه لاحاجة اليه سـوا. أعتبر في التعريف أستلزام المعلوم للمعلوم أوالعلم للعلم خلافا لعبد الحسكيم في الثاني (قوله ليس مرادهم) ردّ على المحقق عبد الحسكيم حيث حكم بإن المنفي في التعريف هو الأولى لا الثانية فلايخرج عنه الاشكال الثلاثة وكأنَّه مبنى على أن المراد بالاستلزام هو العلمي لا النفسي فلا نزاع بينهما معنى فتأمل (قوله فان انتفائها) لم يقل لوجودها بين بعض الاقيسة ونتيجته لان المعلوم هنا عدم العلم بانتفائها وَّلاً يلزم منه الوجود * ومَاقَيل أنها متحققة في قولنا زيد إنسان وكل انسان ضاحك لأن أستلزامـ لزيد ضاحك مبنى على أن ثبوت الضاحك له بواسـ علة المتعجب فمنوع اذ اللازم منه كون التعجب واسطة في عروض الضحك لزيد وابن هذا من كونه واسطة في لزوم المتيجة للقياس (قوله أي لايكون) يعني ليست الواسطة المنفية الواسطة في الاثبات مطلقاً بل التي هي

والمراد من الاستلزام الذاني أن لا يكون واسطة مقدمة احنية أو غرية وان كان واسطة المراد من الاستلزام الذاني أن لا يكون واسطة والابات الناه المراج المراد المرد المرد المراد المرد المرد المرد المراد المرد المرد المرد المرد المرد المرد المرد ال

المقدمة الاجنبية أوالغريبة واسطة في اثبات ذلك الاستلز امال كلي وأن كان العكس المستوى المائتين المائن ا

أن العكس المستوى واسطة فى اثبات المنتائج للاشكال النلانة وادعى تخصيصها اصطلاحا بالقدمة الاجنبية والغربية حتى لا يخرج الاشكال الثلاثة وهذا أيضا إعايتم لو لم يكن مقدمات دليلي الخلف والاختراض أجنبية فتأمل (قوله وابسطة فى الخ النائة وهذا المحترجة والخاصطة فى الاثبات دون واسطة فى النبوت تأمل (قال والمراد) أى اصطلاحا كما فى تدمة أبى الفتح (قال وصورتها) المراد بصورة النقيجة فى النبوت تأمل (قال والمراد) أى اصطلاحا كما فى تدمة أبى الفتح (قال وصورتها) المراد بصورة النقيجة محرد انضام أحد طرفها بالآخر لا النسبة النامة و إلا فالنسبة فى النتيجة تامة وفيما اشتمل عليه القياس القصة وقس على ذلك صورة النقيض (قال مستقيما) ولا يوجد هذا القسم فى استثنائي اشتمل على مانعة الحم ولا القسم النانى فى ما اشتمل على مانعة الحلو وأما المشتمل على الحقيقية فيوجد فيه كل منهما كما سيعلم الحم ولا القسم النانى فى ما اشتمل على مانعة الخلو وأما المشتمل على الحقيقية فيوجد فيه كل منهما كما سيعلم الحم ولا القسم النانى فى ما اشتمل على مانعة الخلو وأما المشتمل على الحقيقية فيوجد فيه كل منهما كما سيعلم الخله فى الفصل الآتى (قال متفيرا) تغيرا دائميا (قال الكنه متغير) دائما مادام الذات * وكتب أيضا كله فى الفصل الآتى (قال متفيرا) تغيرا دائميا (قال الكنه متغير) دائما مادام الذات * وكتب أيضا منهما كما المشتمل المنتمل الآتى (قال متفير) دائما مادام الذات * وكتب أيضا المنتمل المنت

مقدمة أجنبية أوغربية والمرادبالفريبة عكس النقيض اصطلاحا كا صرح به في الفصل المارفلا برد أنالعكس المستوى ومقدمات الخلف والافتراض وسائط في الاثبات فيخرج الاشكال الثلاثة عن تعريف القياس المستوى ومقدمات الخلف والافتراض وسائط في الاثبات فيخرج الاشكال الشلائة عن تعريف العياس المساواة و في الادلة المنتجة لنثيجة غير موافقة للمطلوب في الاطراف كا هوظاهر ما مرفلا بردأن مقدمات دليلي الخلف والافتراض أجنبية فلا يدخل ماعدا الشكل في التعريف ودفعه بتسلم كونها أجنبية واعتبار قيد فقط بعدها غير حاسم لاستازامه خروج الضرب الرابع من الشكل الثاني والضرب السادس من الشكل الثاني والضرب السادس من الشالث عن التعريف لعدم جريان دليل المكس فيهما (قال على مادة) لوقال ان اشتمل على هيئة النتيجة يسمى قياسا استثنائيا و إلا فاقترانيا لكني لان المادة لاحاجة الى ذكرها للزومها في كل قياس (هذا) والهيئة عمني الترتيب الواقع بين طرفي النتيجة و إن خالفها كيفا فيشمل صورتها وصورة نقيضها (قال وصورتها) أي هينها صورة لاحقيقة و كذا الكلام في قوله وصورة نقيضها فلا يلزم المصادرة في الاستثنائي المستقيم ولا التصديق بالنقيضيان في غير المستقيم (قال على صورتها) عطف على قوله أن الاستثنائي المستقيم ولا التصديق بالنقيضيان في غير المستقيم (قال على صورتها) عطف على قوله أن

الكون و

فهو حادث وهوعلى صورة نقيضها غير مستقيم كقولنا لو لم يكن حادثا لم يكن متغيراً لكنه متغير فيكون حادثاً والمقدمة التي قد تصدر بكامة لكن مقدمة استثنائية مطلقا وواضعة في المستقيم ورافعة في غير المستقيم والمقدمة الاخرى شرطية وأن اشتمل على مادتها فقط يسمى اقترانيا كقولنا لان العالم متغير وكل متغير حادث فالعالم حادث والمحكوم عليه في المطلوب حدا اصغر والمحكوم به حدا اكبر والمقدمة التي فيها الاصغر صغرى والتي فيها الاكبر كبرى والمجرد المشترك بين الصغرى والكبرى حدا الوسط لتوسطه الاكبر كبرى والمجرد المشترك بين الصغرى والكبرى حدا الوسط لتوسطه

(قوله قد تصدر الخ اشار باداة التقليل الى انها كثيرا مالا تصدر بها في المباحث في الكتب اقوله والمقدمة الاخرى شرطية) لانه إلا تكون الاشرطية بخلاف المقدمة الاستثنائية فانها قد تكون حملية وقد تكون شرطية فتسمية تلك المقدمة شرطية من قبيل تخصيص العام بعض افراده كالانخور من المنافقة المنا

لمشاهدة الحركات والاضوا والظلمات (قال لم يكن منفيرا) حدرا من التسلسل (قوله من قبيل) و بعبارة أخرى من قبيل تسمية الشخص باسم السكلى كتسمية زيد بالانسان (قوله العام) وهو الشرطية (قال الخرى من قبيل تسمية الشخص باسم السكلى برينفية المربوس من الأولى ترك لان (قال الصغرى) توصيفا للكل بصفة الجزء لا تسمية للأول باسم النابى و إلا لما غير وا الاسم وكذا السكل مناوسة بهذا المني بالشكل عنوس التوسط مهذا المني بالشكل مناوسة الاسمودة

اشتمل بحسب المهنى والعطف على مهمولى عاملين مختلفين بلا تقديم المجرور وفيه ركاكة و بمكن عطف على نائب فاعل يسمى فالاولى أن يقول مستقيم بالرفع وحينته بحسن المهطف في قوله الآتى وعلى صورة الح أيضا (قال وعلى صورة) الاولى وصورة الح (قال مقدمة أستثنائية) وتسمى صغرى أيضاوالشرطية كبرى كا قاله بعض (قال مطلقا) أى في المستقيم وغييره (قوله باداة النقلبل) منبه به على أن الاصل كون قد الداخلة على المضارع للتقليل فلا ينافيه كونه في قوله تعالى قد يملم الله المعوقين للتحقيق لمانع ويمكن جعل تصدر ماضيا فيخلوعن تلك الاشارة (قوله قد تكون) كا اذا تألفت الشرطية من شرطيتين وحملية وكانت المقدمة الاستنائية هي الشرطية (قال لان العالم الح) أى بعد دعوى أن العالم حادث (قال والمحكوم عليه) موضوعا أو مقدما وكذا المحكوم به أعم من أن يكون محولا أو تاليا حادث (قال حدا أصغر) إما بطريق المجاز المرسل أو الاستعارة (قال حداً أكبر) أى فيه وقوله والحكوم به عطف على نائب فاعل يسمى والعطف مقدم على الربط فلا يلزم عدم إرتباط التالى بالمقدم بالنسبة الى المعلوف ولا العطف على مهمولى عاملين مختلفين على غير شرطه وكذا الكلام في سابقه ولاحقه الى المعلوف ولا العطف على مهمولى عاملين مختلفين على غير شرطه وكذا الكلام في سابقه ولاحقه الى المعلوف ولا العطف على مهمولى عاملين محتلفين على غير شرطه وكذا الكلام في سابقه ولاحقه

بين طرق المطلوب في الشكل الاول المعيار للبواق أو لتوسطه بين العقل والنتيجة ولذا العلاجة والمنتيجة ولذا العلاجة العلام المعياد الاوسط بالآخرين حملا أو وصفها يطرح عند اخذها * والهيئة الحاصلة من اقتران الحد الاوسط بالآخرين حملاً أو وضعاً العلام الملكة المنابقة المنا

(١) (قوله ولذا يطرح عند اخذها الى آخره) كم إلى هو شان الوسائط * وقيه اشارة الى طريق اخذ النتيجة من القياس الاقتراني

الاول بناء على أن المراد توسطه بهامه لافى الجلة و إلا فهو متوسط بينهما فها عدا الشكل الرابع (قال بالاخرين) والاصفر والاكبر (قال حملا) أى لكل من الآخرين كما فى الشكل الثانى أو لاحدها الاسخرين) والاصفر كما فى الشكل الثانى أو الاكبر كما فى الرابع وكذا قوله أو وضعاً أى لكل منهما كما فى الشكل الاالثأو لاحدهما الأكبر كما فى الشكل الاول أو الاصفر كما فى الرابع فار فى كلامه لمنه الخلو (قال أووضعاً) الثالث أو لاحدهما الأكبر كما فى الشكل الاول أو الاصفر كما فى الرابع فار فى كلامه لمنه الخلو (قال أووضاً)

(قال والمقدمة التي)أي في الافتراني فلا يلزم تسمية الشرطية صغرى وكبرى (قال صغرى) لاشماله على الاصغر والتسمية للـكل بصفة الجزء قاله عبد الحكم لاباسم الجزء حتى ينجه أن الاسم لايفير والتعبير بها دون الاصغر للتمييز بين اسمى الـكل والجزء وقس عليها الـكبرى (قال والجزء المتكر ر) أى حقيقة كافي الشكل الثاني والثالث أو حـكما وصورة كافي الشكل الاول والرابع (قال لتوسطه) أو لتوسطه بين الطرفين في الشمول اكونه اعم من الاصغر وأخس من الاكبر في اغلب اشرف المطالب وهو الموجبة الـكلية (قال بين طرفي) تأكيد أوفي قوله نوسطه نجر يد وار قال لوقوعه بين الح لكان اسلم (قال في الشكل الاول) أن أريد التوسط حالا وفي جميع الاشكال أن أريد مطلق التوسط ولو مآلا (قال المعيار للبواقي) إشارة الى وجه اعتبار الشكل الاول في وجه التسمية وحمل البواقي علميه (قال او لتوسطه) فالاوسط مأخوذ على هذا من الوساطة وعلى الاول من الوسط (قال بين العقل) اى القوة المدركة لمن رتب القياس وليس المراد به الجوهر المجرد الغير المتعلق بالبدن تعلق الندبير والنصرف اذ لامعنى لنوسطه هنا (قالوالهيئة) والتحقيق ان القياس باعتبار الهيئة الحاصلة من كيفية وضع الحد الاوسط عند الاصفر والأكبر من جهـة كونه موضـوعا أو محمولا بسمى شكلا وباعتبار كميـة وكيفية مقدمتيه المقترنتين يسمى قرينة وضرباكما قاله المحقق النفتازاني فعلى هذا اطلاق الشكل والضرب على الهيئة المذكورة كاطلاقهما على الاقتران مجاز (قال من اقتران الحد) هذا لا يجرى في غير المتعارف الا بالتجوز في الحمل والوضع (قال حملا ووضما) تمييز عن نسبة الاقتران الى الحم الأوسط أي من جهة المحمولية كافي الشكل الثاني أو الموضوعية كافي الشكل الثالث او من جهتهما كافي الاول والرابع

Te and a distribution of the land of the l

يسمى شكلا ومَن اقتران الصغرى بالكبرى كيفا وكما ضربا * وقد يطلق الصغرى على أليغمام التبكى وقيئة ه المَقِدِمة الأولى والـكبرى على مِابعدها وان لم تشتمِلا (١) على الاصغر والاك

Stand Jai & - which القياب الاستثنائي (٢) مطّلَقًا لا يتركب بي القياب الاستثنائي (٢) مطّلَقًا لا يتركب بي القياب القياب المستثنائي (٢)

(قوله وان لم تشتملا(۱)الى آخره) كَمَا في صغرى الاستقراء وكبراه وكَمَا في كبرى المستلزم إ بواسطة عكس النقيض وفي كبريات الاقيسة المركبة من المنفصلة ذات حليّات بعدد أجزاء الانفصال(٢) (قوله القياس الاستثنائي الي آخره)قدمناه على الاقبر الى على عكس ما في المتون The Contract of the State of th

واليا أو مقدما (قال شكلا)وقد يلف الشكل على القياس باعتمار الهيئة الحاصلة من أقتران الاوسط كما يطلق الضرب عليه باعتبار اقترآن الصغرى بالكبرى بل قال بمضهم لامهني للشكل والضرب الا هذان (قال على مابعدها) لم يقل على المقدمة الثانية ليشمل المقدمة الثالثة ومَا بعدها في الاستقراء مثلاً (قال على الاصغر) ناظرالي المقدمة الاولى (قال والاكبر) ناظر الى ما بعـــد الاولى (قوله كما في صغرى) أي كما في المقدمة الاولى من مقدمات الاستقراء (قوله وكبراه) أي المقدمة النانية والثالثة منهاوسياتي في فصل اللمي والاني أنه يجوز أن يقال في مثال الاستقراء كل أهل هـذه القرية محموم منهاوسياتي في فصل اللمي والاني أنه يجوز الانتراكة المنزائة وَقَرَةُ فَيْنِ رَجِبُ مَنْ عِلَالِصَالِدِ اللهِ الللهِ اللهِ اللهُ اللهِ الل

فكامة أو لمنه الخلو و يمكن جمله حالا من الحد الأوسط وكذا من الأخيرين (قال كيفا وكا ضربا) وكذا نفس الاقتران يسمى شكار وضربا مجازا (قالوقد يطلق الصغرى) هل تطلق الصغرى على شرطية القياس الاستثنائي والكبرى على مقدمته الاستثنائية حينتذ ام لا (قال وان لم تشتملا) سلب كلى او في قوله على الأصفر الخ نشر من تب (قوله كما في صغرى) كأن السكاف بالنظر إلى المعطوف عليه استقصائية (قوله وكبراه) اى كالمقدِمة الثانية والنِّالثة وما بعدها في الاستقراء وقد يقال هـ ذا لا يوافق المثال المار له لاشتمالها على الأكبر فيه الآأن يراد به بعض افراده كايقال كل أهل هذا البلد متعفن الاخلاط لأن زيدا مجوم وعمرا كذلك وغيرهامن اهله كذا (قوله ذات حمليات) الظاهر وحمليات ثم ماذكر ه انما ينم فها كانت التأليفات بين الحمليات واجزاء الانفصال مختلفة النتيجة وأما اذا كانت متحدة فها فلا كما في قولنا الـكلمة لفظ لأ نه اما اسم أو فعـل أو حرف و كل اسم لفظ وكل فعل لفظ وكل حرف

من همليتين بل من هملية وشرطية أو من شرطيتين وهو بجميع أقسامه بين الانتاج وشرط انتاجه كون المحدى مقدمتيه كلية وشرط انتاجه كون المقدمة الشرطية موجبة لزومية أوعنادية وكون احدى مقدمتيه كلية الانتاج باعتبار الازمان والاوضاع (١) ان لم يتحد حكمهما (٢) في الوقت والوضع والآفيذيج بدون كلية الاباعتباد لاناده شمهما كيفون المنجم إذا اقترن السعدان يعد الغراغة وسلام به وسلام وسلام و المنجم إذا اقترن السعدان يعد الغراغة وسلك وسلام وسلام وسلام و المناهم و المناه المناهم و المنا

لانه بجميع أفسامه بين الانتاج بخلاف الاقتراني ولآنه محتاج اليه في اثبات انتاج ماعدا الشكل الاول بآخلف والعكس والافتراض فتأمل (قوله كلية باعتبار الازمان والاوضاع)(١)

لأن زيداً متمفن الاخلاط وعمراً و بكرا و خالدا كذلك (قال من جمليتين) أى صرفيتين والا فقد بتركب المن حليتين أولاهما مرددة المحمول كما سيأتي من منال الاستثنائي من ما نمتي الجمع والخلو (قال أو عنادية) عنادا حقيقيا أو جمعياً أو خلويا (قال احدى) على سبيل منع الخلو (قوله غير كافية) هذا مبنى على أن المراد بالازمان ذوات الازمان لامع فرض كونها زمان أمر مقدر حتى يكون تمدد الازمان بتعدد الاوضاع فيكون الازمان أعم من المحققة والمقدرة (قال بدون كلية) بأن كانت المقدمتان شخصيتين (قال كقول المنجم) وكقوله إما أن يقترن السمدان في هذه السنة مع طلوع نجم كذا أو يكون سلطان (قال كقول المنجم) وكقوله إما أن يقترن السمدان في هذه السنة مع طلوع نجم كذا أو يكون سلطان

لفظ فالكلمة لفظ (قوله لأ نه بجميع) خلافا لابن الحاجب حيث قال في مختصره والتحقيق أنه نظرى الانتاج كالاشكال الثلاثة (قوله فتأمل) وجهه ان التوقف في الاندات بلافتراض ممنوع كيف وقد قالوا ان الافتراض يكون بقياسين *احدها من الشكل المطلوب أنبات تقيجته الكن من ضرب الجلى والآخر من الشكل الاول وكذا في العكس كيف ويقال فيه عند الاثبات تقيجته الكن من ضرب الجلى الصفرى مع عكس الكبرى مثلا ومتى صدقت معه صدقت النقيجة وهذا القدر كاف ولا حاجة فيله المي جعل النقيجة مقدمة شرطية وضم الواضعة اليها إلاأن يقال إن الكلام من تقديم العطف على الربط فيكنى اصحته التوقف في الخلف (قال من حمليتين) لثلا يكون النقيجة أو نقيضها مقدمة من فيكنى المحدرة أو التصديق بالنقيضين * ولا ينافي هذا ما يأتي من نحو هذا الشي إما حجر أو شجر لكنه شجر فيكون لاحجراً لأن المراد بالحلية ،اليس في حكم المنفصلة وهذه الحلية في حكمها بل شجر لكنه شحر فيكون لاحجراً لأن المراد بالحلية ،اليس في حكم المنفصلة وهذه الحلية في حكمها بل قد تؤول بها (قال أو من شرطيتين) أي قبل المحلية (قال موجبة) وإلا لزم سلب اللزوم أو العناد فلا يلزم شرطيات أو شرطيتين وحملية (قال موجبة) وإلا لزم سلب اللزوم أو العناد فلا يلزم شي لامن وجود المقدم أو التالي ولا من عدمه (قال لزومية) إذ لو كانت انفاقية لتوقف العلم بصدقها لدار (قال كاية) على العلم بصدق التالي فلو وقف العلم به كا هو المطاوب في الحملية على العلم بصدقها لدار (قال كاية) على العلم بصدق التالي فلو وقف العلم به كا هو المطاوب في الحملية على العلم بصدقها لدار (قال كاية)

ة الودة المراعة

في هذه السنة مع طلوع نجم كذا يكون سلطان الاسلام غالبا لكنه افترنا في هذه السنة السنة مع طلوع في هذه السنة مع طلوع فيكون غالبا إن شاء الله تعالى فآن كان الشرطية فيه متصلة فاستثناء عين المقدم ينتج

الماقال باعتبار الإزمان والاوضاح مَع أن كلية الشرطية لانكون الا باعتبارهم إلان المقدمة الاستثنائية فد تكون حملية وقد عرفت أن كلية الحملية باعتبار الافراد لا باعتبارهم فأو لم بقيد بذلك لتوهم أن الشرط هو كليتة الشرطية باعتبار الازمان والاوضاع وكلية تلك الحملية باعتبار الازمان والاوضاع وكلية تلك الحملية باعتبار الازمان والاوضاع وعطف باعتبار الازمان فقط غير كافية بل لامن الكوضاع على الازمان الاشارة الى أن الكية باعتبار الازمان فقط غير كافية بل لابد من الكاية باعتبار الازمان فقط غير كافية بل لابد من الكاية باعتبار الازمان والاوضاع المحمدة الاجتماع معهما ايضاره) (فوله إن لم يتحد حكمهما الى آخره) هكذا قالوا و لا يخفي انهم لو عمو السكلية باعتبار الازمان والاوضاع ههنا تما هو كلية حقيقة أوحكم لتشمل الشخصية

الاسلام مفلو با لكنهما اقترنا في هذا الزمان والوضع فلا يكون مفلو با إن شاء الله تمالى (قال في هذه) السنة زمان ممين (قال مع طلوع) وضع ممين (قال لكنه) أي الشأن (قال فيه) أي في القياس الاستثنائي

والا لاحتمل كون النزوم أو الهناد على وضع والاستثناء على آخر فلا يتحقق الانتاج (قوله وليس كذلك) أى لأن الاستثنائية جزء الشرطية أو بمغزلته فتكون تابعة لها في كون كليتها باعتبار الازمان والا وضاع (قوله بل الشرطية) الاولى بل الشرط كون الدكلية لاى منهما باعتبار الخ (قوله باعتبار الازمان) أقول يوهم أنه إذا اعتبر جميع الازمان فقط حصلت الكلية لكن لاتكفي وليس كذلك فلا ولى أن يقول الى أن اعتبار الازمان فقط في الدكلية غير كاف بل لابد فيها من اعتبار الخ ثم إن فلا ولى أن يقول الى أن اعتبار الازمان فقط في الدكلية غير كاف بل لابد فيها من اعتبار الخ ثم إن هذا رداً على القائل باستلزام عوم الازمان لعموم الاوضاع وجه الرد جواز كون اللزوم متحققاً في هذا رداً على القائل باستلزام عوم الاوضاع المكنة * تقم عوم الازمنة يستلزم عوم الاوضاع الحاصلة فيها لامطلقا كاهو المصحح للكلية (قوله لو عموا) وعقدي أن هدا التعميم فاسد لاستلزامه انتاج القياس إذا كانت احدى قدميه شخصية والا خرى مهملة لأنه يصدق عليه حينية أن احداهما كلية القياس إذا كانت احدى قدميه شخصية والا غرى مهملة لأنه يصدق عليه حينية أن احداهما كلية كذا يكون سلطان الاسلام غالبا لسكهما افترنا وأليس كذاك . تمم لو قلوا يشترط كلية احداهما كذا يكون سلطان الاسلام غالبا لسكهما افترنا وأليس كذاك . تمم لو قلوا يشترط كلية احداهما حقيقة أو كليتهما حكما لعسح لكن لافرق بينه و بين ماذكروه في التفصيل (قال و إلا فينتج) ولا بدحينة أن تكون المقدمتان شخصيتين لان المراد بالانحاد كون الحكم على وضع وفي زمان معينين (قال ينتج) من هذه السنة) زمان معين وقوله مع طاوع تعيين للوضع فيكون القضيتان شخصيتين (قال ينتج) من

Signature State of the State of

روه مروداللازم ميدز رصوداللازم دوره اللك من التالى ينتبج نقيض المقدم دون العكس و قد عيض التالى دون العكس و قد تقدم منالهما المؤلف من شرطية وحملية وأما المؤلف من الشرطيتين فكقولنا كلما ثبتأنه كلالم يكن حادثًا لم يكن متغيراً عبت أنه كلاكان متغير اكان حادثًا (١) لكن ثبت الشرطية الواقمة مقدما فثبت الواقعة تاليا ولكن لم يثبت الواقعة تاليا فلا يثبت الواقعة مقدماوان كانت منفصلة حقيقية فاستثناه عين أي الحزئين ينتج نقيض الآخر كما نعة الجمع اضرالتين

كما عموا الحكاية من الشخصية في كبرى الشكل الاول لاستغنوا عن هــذا القيد وما بعده (قوله لكن ثبت الشرطية الواقعة الى آخره) بريانة مي تركيانة

(قال دون المكس) أي إذا كانت لو استدلالية واما إذا لم تكن فيجوز المكس كقول الشاعر وَلُو طَارَ ذُو حَافَرَ قَبِلُهَا لَطَارِتُ وَالْكُنَهُ لِمُ يُطُرُ *ارْنِمُنِكُمُّ*

وكذلك لولا على لهلك عمر (قال ثبت أنه الخ) هذا التالي عكس نقيض للمقدم (قال لكن ثبت) واضعة (قال فنبت) نتيجته (قال اكن لم) الرافعة كاذبة كالنتيجة (قال فلايشبت) نتيجة (قال ينتج نقيض)

اسناد صفة الكل إلى متملق الجزء بالكسر لأن المنتج هو القياس المستشى فيه عين المقدم (قال واستثناء) أي فيتحقق في المتصلة المسيتةيم وغيره (قال ينتج نقيض) نقض بقولنا كما كان هذا انسانا فهو ضاحك بالاطلاق العام لكنه ليس بضاحك لكونه صادقا مع كذب النتيجة ، وأجاب المحقق التفتازاني بأنه يجبف أخذ النقيض رعاية الامور الممتبرة في تناقض القضايا فيكون نقيض التالي ماليس بضاحك داعًا . وأقول هـذا الجواب إنما يصح إذا جمل الدوام جهة والمحمول هو الضاحك بالفمل أو بالامكان وأما إذا جمل قيد المحمول فــلا لصدق الرافعة . و يتجه أيضاً أن قولنا كبا كان هذا انسانا فهو ضاحك بالامكان لكنه ليس بضاحك بالضرورة صادق معكذب النتيجة فالحق الجواب بأن هـذا القياس فاقد لشرط هو كونالشرطية لزومية لانها إنما تكون كذلك لو كان للمقدم مدخل باحدى الطرق المارة في التالي وهذا ليس كذلك (قال كما ثبت أنه) يتجه أن هذه القضية مؤلفة من حمليتين غاية الامر تحقق شرطيتين فهما إلا أن يقال قوله ثبت أنه خارج عن المرام جيئ به لمجرد ربط الـكلام (قوله والشرطية أيضاً) المؤلفة من حمليتين لامطلقا فلا يرد أن التأويل في المقدمة الاستثنائية كاف في التألف من الحلمية والشرطيةفلا حاجة إلى قوله لآنه بمدنى الخ معأن فيه إشارة إلى أن التأويل فيها يستلزم التأويل في الشرطية (قوله هي عكس) عند القدما. (قال ينتج نقيض الخ) لاعينه لامتناع اجتماعهما (قال كانمة الجم) الكاف هذا وفي قوله كالعة الخلو للقران أو للتشبيه بناه على أن استنباط الحكمين المذكورين

انحو هــذا الشيُّ إماحجر أو شجر لـكنه حجر فليس بشجر أو لـكنه شجر فليس بحجر وآستِثناء نقيض أبهما ينتِج عين الآخر كما نعة الخلو نحو هذا الشيء إما لاحجر أولا شجر كنه حجر فيكون لا مجرا أو لكنه شجر فيكون لا حجرا في المنه شجر فيكون لا حجرا في المنه شجر فيكون لا حجرا في في المنه في المنه المنه

الاقتراني إن تركب من حمليات صرفة لسمي اقترانيا حملياً كا تقدم والا فشرطيا سواء تركب من متصلتين نحو كلماكان العالم متغير أكان بمكنا(١)غير لاز ملذات ألو أجب تعالى

المرام عامية مناه من المعالم ا فيه اشارة الى الممن حيث المعنى مؤلف من الحملية والشرطية ايضا لأنه عمني أنه كلا ثبت هذه الشرطية ثبت تلك الشرطيه التي هي عكس نقيضها هم نا لكن ثبت الاولى فيثبت الثانية المسلم و ال

عنه الله عنه عنه مستقيم (قال عين الآخر) فيكون مستقيما (قال فصل) في تقسيم مطلق الاقتراني أولا الله الحلى والشرطي وثانيا إلى المتعارف وغير المتعارف (قال ممكنا غير لازم) لو قال غير قائم بذاته تعالى لم يُتَجه أن صدق الصفرى متوقف على كون الواجب موجوداً بدون العالم أما لكونه مختارا فيه والمرقب المصادرة في النتيجة الموالم المصادرة في النتيجة المسادرة المسادر موالصنور لملاكان

منهما بمهونة ملاحظة المهنى الاضافي اسهل من استنباطهما من الحقيقية لاحتياجه إلى تفسيره مهما (قال لكنه حجر) مقدمة رافعة كايشمر به مامر وعبارة التفتازاني في النهذيب مشمرة بأنها واضعة وهي بحسب (قال كانعة الخلو) فللمنفصلة الحقيقية أربع نتائج ولكل من مانعتي الجمع والخلو نتيجتان ويتألف من الأولى الاستثنائي المستقيم وغيره ومن الثانية غير الستقيم فقط ومن الثالثة المستقيم فقط (قال اكمنه حجر)مقدمـة واضعة(قال كان العالم) قيل يتجه عليه أن صدق الصغرى متوقف على كون الواجب موجوداً بدون العالم إما لـكونه تعالى مختارا فيه أو لكون التغير مستلزما لسبق العــدم فيلزم المصادرة في النتيجة * أقول فيه اما أولا فلان الموقوف عليه لمدم لزومه له تمالي امكان وجوده بدون المالم لا أن المقابل للضرورة هو الامكان وأما ثانيا فلان كونه مختاراً لا يوجب كونه بدون العالم لجوازكون تقدم القصد على الايجاد والايجاد على الوجود ذاتيا . وأما ثالنا فلأن المصادرة غير لازمة لانها إعا تكون

مدوم 15/03/21

July of the property of the pr

وكلما كان ممكنا كذلك كان حادثايتتج أنه كلما كان متغيرا كان حادثا أو من منفصلتين أنحو الشيء الما أن يكون واجبابالذات أو لا يكون والثاني أما أن يكون أم كنا بالذات أو ممتنعا بالذات أو من متصلة وحملية نحو كلما كان العالم متغيرا كان ممكنا غير لازم وكل ممكن غير لازم

عن صفات الله تعالى على مذهب الاشاعرة لان وجود تلك الصفات ايس مقتضى ذواتها داهة بل مقتضى ذات الواجب تعالى فيكون مكنات لازمة لذاته تعالى وهي قديمة (قوله غير لازم)

تأمل (قوله على مذهب الأشاعرة)من أن صفاته تعالى زائدة على الذات لاعينها (قوله ايس مقتضى) حتى بحترز عنها بقوله ممكنا (قوله وهي قديمة) فلو لم يذكر قيد غير لازم لذات الواجب لاقتضى القياس حدوث الصفات وفيه أن مفاد الدكبرى لزوم حدوث العالم لامكانه كا يدل عليه عود ضمير كان في مقدمها وتاليها إلى العالم وصفاته تعالى ليست منه أما اذا عرّف بأنه ما يعلم به الصانع فلانها لايعلم بها الصانع كا لا يخنى وصرّح به في حواشي العقائد النسفية وآما إذا عرّف بأنه ماسوى الله تعدالي فلأنها ليست غير الذات وما سواه على رأى الآشاعرة والدكلام في مذهبه فذلك القيد غير مجتاج اليه هنا وان السي المناش أما القسم الثالث أعنى المركب من المتصلة والحلية (قال إن الشي أما الخ) حملية احتيج اليه في مثال القسم الثالث أعنى المركب من المتصلة والحلية (قال إن الشي أما الخ) حملية

انسان بأنه حيوان ناطق وكل حيوان ناطق انسان صحيح بلا مرية (قواه لازمة لذاته) فلو لم يقيد الممكن بعدم اللزوم لذاة الواجب لا يجه منع الملازمة الكبروية مستنداً بالتخلف في الصفات لأن نسبة الامكان لبه خصوص العالم غير معتبرة في اللزوم وانما المعتبر نسبته إلى مطلق الشي والا لكان قولنا كلا كان زيد حيوانا كان انسانا لزومية كلية صادقة فلا يرد أن مفاد الكبرى لزوم الحدوث للعالم لامكنه وصفاته تمالي ليست منه * نعم نو جعلت اتفاقية لتم لكن تكون النتيجة كذلك وكلام المصنف ناظر الى تحصيل اللزومية التي هي أشرف (قال أو من منفصلتين) أي حقيقة أو حكما كا في هدا المثال فان كلا من الصغرى والكبرى حملية مرددة المحمول في قوة منفصلة حقيقية (قال ممكنا بالذات) ذكر ملا المانوع فيهما على أن الممكن لا يكون إلا ذاتيا و إلا لزم أنقلابه واجبا أو يمتنعا لكن ذكره موافقة للسابق واللاحق (قال أو من متصلة و حملية) أشار بالمتربيب الذكرى هنا وفي القسم الأخير الى أن المطبوع فيهما كون المتصلة صغرى كما أنه أشار بالمثال ههنا الى أن المطبوع اشتراك الحملية مع تالي الصغرى و بالترتيب في الوابع الى أن الفاهوع اشتراك الحملية مع تالي الصغرى و بالترتيب في الوابع الى أن المطبوع المتراك الحملية مع تالي الصغرى و بالترتيب في الوابع الى أن العالم في الوابع الى أن العالم في المناه تقديم المنفصلة لا الى أن كونها صغرى هو الصغرى و بالترتيب في الوابع الى أن العالم في المناه تقديم المنفصلة لا الى أن كونها صغرى هو

فهو حادث ينتج انه كلاكان متغير اكان حادثا أو من منفصلة و هلية نحو الموجود اما واجب بالذات أومالا يقتضى داته شيئامن الوجود والعدم وكل مالا يقة ضيه فهو ممكن ينتج أن الموجود إما واجب بالذات أو ممكن آو من متصله ومنفصلة نحو كلالم يكن الشي واجبابالذات كان ذاته غير مقتض للوجود و ما لا يقتضى ذاته الوجود اما ممكن او ممتع ينتج انه كلا لم يكن الشيء واجبابالذات فهو اما ممكن او ممتع فالاقتراني الشيء واجبابالذات فهو اما ممكن او ممتع فالاقتراني الشرطى خمسة اقسام وكل من الاقتراني الملي والشرطى الخيران الحدالا وسط فيه محكوماً به أو عليه في الصغرى سو اء لنفس الصغرى (١)

مرددة المحمول كسائر ماجعله مثالا للمنفصلة في مايأتي وذلك في قوة أن يقال اما أن يكون الشي واجبا بالذات أو يكون لاواجبا بالذات واما ان يكوناللا واجب بالذات ممكنابالذاتأو ممتنعا بالذات فالشركة في الجزءالناقص الذي هو محمول في تالي الصغرى وموضوع في مقدم الكبرى (قال أو من متصلة وحملية) شار بالغرتيب الذكرى هنا وفى القسمين الآتيين إلى أن المطبوع كون المنصلة هنا وفى القسم الأخـير والمنفصلة في القسم الذي بينهما صغرى (قال وكل ممكن) الاوسط منها جزء ناقص من الصغرى ونام من الكبرى وكذا في مثال القسم الرابع كما يعلم ذلك بمد رجّوع صغراه إلى المنفصلة الصرفة (قوله ايست مقتضى) أى حتى تكون واجب الوجود (قال ينتج أنه كالم الخ) هذه النتيجة متصلة مؤلفة من حملية ومنفصلة حقيقية وان كانت المنفصلة حملية مرددة المحمول (قال وكل من الخ) تقسيم لمطلق الاقتراني المطبوع لمدم فرقهم بين كونها صفرى وكبرى كما سيشير اليه (قال ينتج أنه) هـذه النتيجة متصلة مقدمها مقدم المتصلة وقاليها نتيجة التأليف بين قالى الصغرى ونفس الكبرى (قال نحو الموجود) أي بالوجود المحمولي فلا يتجه منع كلية الـكبري الآتيـة بنحو العمي وعكن تعميمه من الرابطي فيراد بالممكن فيها ما أمكن وجوده المحمولي أو الرابطي (قوله احتراز عن) متضمن لامر من دخولها فيما قبل قوله غير لازم ووجوب اخراجها عنه وقوله لأن وجودها علة الأول وقوله مع أنها علة للثاني وقس عليه مامر (قال الشيئ) يممني ما يمكن أن يعلم و يخبر عنه لا الموجود و إلا لم يصحقوله ومالا الخ (قال فالاقتراني) أى أقسامه الأولية (قال ســوا. لنفس) أقول معنى كون الشي محكوما به أو عليه لا خر كونهما طرفي نسبة واحدة فلا ممني لكون الأوسط محكوما به أوعليه لنفس الصغرى أو لاحد طرفيها وكذا لتأويلها بأن المرادلنسبة نفس الصغرى أو لنسبة احدطرفيها * و يمكن توجيهه بأن المعنى في نفس الصغرى أو في احد

The same of the sa

أو لاحد طرفهما فهو اقتراني متعارف كالامثلة المذكورة وآن لم يكن كذلك بَلَ من متعلقات أحدهما فغير متعارف «أمما الحلي فكقولنا الدرة في الصدف ريني معتمر متعارف «أمما الحلي فكقولنا الدرة في الصدف ريني معتمر متعارف «أمما الحلي فكقولنا الدرة في الصدف ريني معتمر من المعتمر المعتمر من المعتمر من المعتمر من المعتمر من المعتمر المعتمر من المعتمر المع

ناظر الى كون الصغرى والبكبرى مشتركتين فى جزء نام كُمَّ فى الحملى المتعارف وقوله أو لاحدطر فيها ناظر الى كونهم ممشتركتين فى جزء ناقص كَمَ في الاقتراني الشرطى المتعارف اللانسنسائية ابتهم

الى المنعارف وغير المتعارف (قال محكوما به) هذا فى الشكل الاول والثانى (قال وعليه) فى الشكل المنااث والرابع (قال سواه لنفس) أى سواه كان محكوما عليه أو به لنسبة نفس الصغرى أو لنسبة أحد طوفها مثال النابي اما أن يكون هذا المدد فرداً او يكون هذا المدد زوجا وآما أن يكون الزوج زوج الزوج أو زوج الفرد فآن الزوج محكوم به لنسبة أحد طرفى الصغرى اعتى النابي (قوله كافى الحملى) الكاف هنا وفيا يأتى استقصائية (قال بل من الح) أى بل كان الاوسط (قال فغير متعارف) سواء أمحد فيمه محولا الصغرى والكبرى كقولنا الانسان مساو للناطق والناطق مساو للضاحك أو اختيالها كمثال المصنف . لا يقال إن من قبيل الثاني قولنا الانسان مساو للناطق وكل ناطق جسم مع أنه لاينتج ان الانسان مساو للجسم لآنا فقول إنما لاينتج امدم تكرار الحد الاوسط لأن المراد بالناطق فى الصغرى المفهوم من حيث هو وفى الكبرى الما صدق بخلاف مااذا بدلنا الكبرى بالقضية الطبيعية كالصغرى

طرفيها أو لنفس أصغر الصغرى الكن ينجه على الأول أنه لا يحسن النقابل لصدق الشق الأول على النانى إلا أن يحملا على كونه جزأ أوليا أو لمانويا فيها وعلى الثانى أنه لا يجرى فى الشق النابى فلو قال لنفس الاصغر أولا الحكان أخصر وأولى (قال فهو اقترانى) الأخصر الاوفق فتعارف (قوله كا فى الحمل) أشار بالكاف الى يحو قولنا كلا كان هذا إنسانا كان حيوانا وكالكان حيوانا كان جما مماهوشرطى متعاوف والصغرى والكبرى فيه مشتركتان فى جزء تام فليست الكاف هنا أستقصائية وان كانت كذلك فى قوله الاتي كما فى الاقترانى (قال وإن لم يكن) لم يقل وان كان من متعلقات الخ مع أخصريته لافادة الحصر فى القسمين (قال بل من متعلقات) هذا صادق بالشق الثانى أعنى قوله أو لاحد الخ فتختل مافييته تعريف غير المتعارف فلو قال بدل قوله من الخ وهو من الخ الحكان أولى (قال فغير متعارف) مافييته تعريف غير المتعارف فلو قال بدل قوله من الخ وهو من الخ الحكان أولى (قال فغير متعارف) من قبيل الثانى الانسان مساو للجسم لا نافقول من قبيل الثانى الانسان مساو للجسم لا نافقول عدم مع أنه لا ينتج الانسان مساو للجسم لا نافقول وأقول فيه نظر لان تبديل الدكبرى عا ذكره مجملها طبيعية مع أن من شرائط الشكل المرافل المول كلية وأقول فيه نظر لان تبديل الدكبرى عا ذكره مجملها طبيعية مع أن من شرائط الشكل المرول كلية وأقول فيه نظر لان تبديل الدكبرى عا ذكره مجملها طبيعية مع أن من شرائط الشكل الاول كلية



وكل صدف جسم فالدرة في الجسم وأما الشرطي فـكفولهم كلما كانت الأرض ثقيلة مطلقة كانت في مركز العالم ومركز العالم وسط الافلاك ينتج لذانه أنها كلما كانت ثفيلة مطلقة كانت في وسط الافلاك و يَتَأْلِفُ مَن الْأَشْهِ كَالْ الأَرْبِعَةُ بِشَرُوطُهَ كَالْمَتْعَارِفُ مُنْ الْأَرْبِعِ (١) قوله ويتألفَ من الاشكال الاربعة الى آخره) فآن الاوسط أن كان متعلَّق مُحُول الصفري موضوعا في الـكبري فهو الشكل الأول تحو هذا غلام رجل وكلرجل انسان فرنداغلام انسان ويشترط بالجاب الصدرى وكلية الكبرى لتخلف الانتاج في قولنا غلام المرأة بأن نقول والناطق فصل ينتح أن الانسان مساو للفصل (قال وكل صدف) آذًا بدلت الكبرى بقولنا وكل الله الصدف مافى الجسم يرجع الى المتمارف (قل ثقيلة مطلقه) احتراز عن كرتى الهواء والماء فان الاولى ثقيلة بالقياس الى كرة النار وخفيفة بالنسبة الى كرة الماء والارض وآلثنانيــة ثقيلة بالنظر الى كرة النار والهواء وخفيفة باقياس الى الارض (قال ينتج لذانه) رَجَوعه الى المتعارف بنبديـ ل الـكبرى بقولنا وكل مافي مركز العالم في ما في وسط الافلاك (قوله متعلق محمول الخ) أو محمول أحد طرفيها (قوله في قولنا غلام الح) فاظر إلى اشتراط ابجاب الصغرى * وكَتَب أيضاً وفي قولنا ليس إذا كان الشي علام المرئة كان غلام الرجل وكل رجل الخ (قواه محمول الصفر ي) أو محمول أحد طرفهما (قوله نحو هذا) ونحو كما كان هذا غلام رجل كان غلام انسان ولا شيء من الحجر بانسان فليس البنة إذا كان هذا الكبرى ولو كان غير متعارفكما سيصرح به المصنف. ولو سلم صحة كونها كبراه فصدق النتيجة ممنوع كيف وصرجع التساوي صدق موجبتين كايتين مطلقتين من الجانبين وهنا تكذبان لصدق نقيضهما ولان الجوابلايجري فيم اذا بدلنا الكبري بقولنا والناطق جوهر مع تكرر الاوسط *والذي يظهر لي الجواب بالقول باشتراط انتاج القسم الثاني بصدق المقدمتين عند الارجاع الى القسم الاول كافي (قال وكل صدف) ولو بدلنا الكبرى بقولنا والصدف في الجسم لـكاز قياس مساواة منتجا للنتيجة المذكورة الحكن لابلذات (قل مطلقة كانت) مركز العالم نفطة في كرة العالم تتساوى الخطوط الخارجة منهاالى سطحها المستدمر فالممنى على القلب أى كان ص كز العالم فيهاوالوسط بفتح المين لاسكونه بناء على القول بأن الساكن متحرك والمتحرك ساكن (قوله فان الاوسط) قد يقال بجوز المقل كونه محول الصفرى ومتملق وضوع الكبرى وكونه متماقا لهما فلم لم يذكروه إلاأن بجاب بأنه جمل مداراافرق بين المتمارف وغيره

في الصغرى اشرفهاوتخاف الانتاج في الاحنمالين الباقيين وكذا في بق الاشكال (قوله لنخاف الانتاج)

College to a super college spirit

واعلم أن غير المتمارف ان أتحد فيه محولا الصغرى والكبرى

ليس بغلام رجل و كر رجل انسان او منه كر فالحق في الاول السلب وفي الثاني الإنجاب وفي قولنا غلام الرومي غلام انسان و بعض الانسان أبيض و التناس علم الزراطة والمحل الانجاب وفي الثاني السلب و أن كان مستمان و بعض الانسان أبيض و المحري علم المراب المسان و المحري المحر

المقدمة بين في الكيف (قوله وفي قولها) ناظر الى اشتراط كلية الكبرى (قوله وفي قولنا) وكذا في قولنا إذا كان هذا غلام المرأة كان غلام حيوان و بعض الجسم الخ (قوله موضوع الصفرى) أو موضوع أحد طرفيها (قوله فغلام بعض الحيوان) الأوفق لهذه النتيجة جعل الحيوان محمول الصفرى والانسان محمول الكبرى (قال أن غير المتمارف) قسمان أحدهما مااختلف فيه محمولا صفراه وكبراه والنساني ما اتحدا فيه ما في اتحدا الخ (قال ان اتحد) لم يتعرض العديله بأن يقول وان اختلفا والنساني ما اتحدا فيه ما في المحدا الح (قال ان اتحد) لم يتعرض العديله بأن يقول وان اختلفا

نشر مراتب كقوله الآنى للتخلف فى قولنا الح قوله فى السكبرى أيضا أى كما فى المنعارف والاولى تركه (قوله فغلام) أقول يؤخذ منه أن ضابطة أخذ النتيجة فى الشكل الثالث جعل وضوع الصغرى موضوعا وأضافته الى محمول الكبرى بعد ادخال السور الجزئى عليه وجعل محمول الصغرى محموله إذ لو أضيف موضوع الصغرى الى محموله المهد ادخال السور وجعل محمول السكبرى محموله لزم النخلف فى نحو غلام المرأة انسان وكل مرأة مؤنث إذ لا يصدق غلام بعض الانسان مؤنث و فى الشكل الرابع جعل موضوع الصغرى موضوع الصغرى المدخل عليه السور وجعل محمول الكبرى المدخل عليه السور وجعل محمول الكبرى المدخل عليه السور وجعل محمول الكبرى المدخل عليه السور وجعل موضوع الكبرى المدخول للسور وجعل موضوع الكبرى المدخول السور وجعل موضوع الكبرى المدخول الله و روحهل موضوع الكبرى المدخول الله و روحهل موضوع الكبرى المدخول الله و المحمولة بأن المحمولة بأن الرجل حبوان وكل ذكر من بنى آدم رجل قاندفع الاعتراض عليه بأن

Policy Salvery Lines of the hory Land of salvery's

فله نتيجتان احداهما باثبات كلا المحدولين فيها وهي لازمة له لذاته والإخرى باسقاط أحد المحمولين فيها وهي الصادقة في صدقت المقدمة الاجنبية لافيا كذبت فذلك القياس بالنسبة المحمولين فيها وهي الصادقة في صدقت المقدمة الاجنبية لافيا كذبت فذلك القياس بالنسبة الى النتيجة الثانية

غلام انسان حيوان وكل رومى انسان فغلام بعض الرومى حيوان و بَشَتَر ط بايجاب مقدّمتيّه بزينج نهم سزالمبان رديء فله نتيجة واحدة لظهوره (فوله فغلام بعض الرومى) الموافق للقياس فغلام بعض الحيوان رومي

فله نتيجة واحدة لظهوره (فوله ففلام بهض الرومي) الموافق للقياس ففلام بهض الحيوان رومي وألم الموافق القياس ففلام بهض الحيوان رومي (قال فله نتيجتان) قد يقال ان من الغير المتعارف الذي اختلف فيه المحمولان نحو قولنا الانسان مساو للناطق والناطق مباين للفرس وهو له نتيجتان احداهما الانسان مساو لمباين الفرس والآخرى الانسان مباين للفرس بواسطة صدق المقدمة الاجنبية أعنى وكل مساو لمباين الفرس مباين للفرس مم أن كلامه هذا وقوله الاتن كالذي اختلف فيه المحمولان مشهران بأن محوما ذكرنا له نتيجة واحدة * وكتب أيضاً كسائر القياسات الاولى من القياسات المركبة (قال إلى المتيجة الثانية)

الموافق لقيامي الشكلين أن يقول بدل النتيجتين فف الا بعض الانسان حيوان وغلام بعض الحيوان رومي والي هذا اشار بقوله فليتأمل (قوله وكل رومي) أقول اذا بدلناالكبرى بلا شيء من الحجر بحيوان انتج غلام بعض ماليس بحجر حيوان فتكون النتيجة موجبة في جميع ضروب الشكل الرابع وقولهم انها نابعة لأخس مقدمات الدليل كيفا محول على نتيجة القياس المتعارف أو على النبعية باعتبار النسبة النامة أو الناقصة المأخوذة من قيود السكلام وظاهر أنه لو أخذت النتيجة فيها اختلفت المقدمةان كيفاً وفق ترتيب القياس أو جعلت النسبة النامة سلمية لزم العلم في بعض الامثلة * ومما من علم أرف المراد بالكبرى هو المقدمة النانية الالمقدمة الشامة على الاكبر وكداحكم الشكل النائث (قال فله نتيجتان) بالكبرى هو المقدمة النائية الالمقدمة المائية على الاكبر وكداحكم الشكل النائث (قال فله نتيجتان) اعترض بأن من غير المتمارف الذي اختلف فيه الحمولان محو قولنا الانسان مساو للناطق والناطق مباين الفرس وله تتيجتان احدادهما الانسان مساو لمباين الفرس مع أن كلامه مشمر بأن له نتيجه أقول صدق المقدمة الاجنبية وهو كل مساو لمباين الفرس مباين للفرس مع أن كلامه مشمر بأن له نتيجه أقول صدق المقدمة الاجنبية هنا لخصوص المادة الابرى أن قولنا الانسان مباين للنوع المناطق والناطق مباين النوع مباين للنوع ضرورة حمل النوع على الانسان (قال بانبات الح) أى بذكر كامهما مضافا أحدها الى الاكتر وايس المراد بالانبات ادراك وقوع النسبة (قال أحد المحمولين) سواء كان الاول أوالثاني والقول بأن المحذوف هو الاول مما لا وجه له على أنه يتجه عليه أن اللائق حينقد أن يقول المصنف والقول بأن المحذوف هو الاول مما لا وجه له على أنه يتجه عليه أن اللائق حينقد أن يقول المصنف والقول بأن المحذوف هو الاول مما لا وجه له على أنه يتجه عليه أن اللائق حينقد أن يقول المصنف والقول بأن المحذوف هو الاول عما لا وجه له على أنه يتجه عليه أن اللائق حينقد أن يقول المصنف والمول أن المحذوف هو الاول عما لا وجه له على أنه يتجه عليه أن اللائق حينقد أن يقول المصنف

يسمى قياش المساواة وأما بالنسبة الى النتيجة الاولى فندرج فى القياس المستلزم لذاته كالذى اختلف فيه المحمو لان فقولنا الواحد نصف الاثنين والاثنان نصف الاربعة قياس غير

مع كلية الصغرى أو اختلاف باكيفا مع كلية احداه إهذا في الحمليات وقس عليه الشرطيات وعلية الصغري أو المراز المرز الم

أى التي سقط فيها أحد المحمولين وقصية ذلك أنه لا يسمى قياس مساواة بالنظر إلى ماليس فيهاشي من المحمولين كقولنا الانسان مباين للفرس اللازم لقولنا الانسان مساو للضاحك بواسطة صدق المقدمة الاجنبية فى كل مادة أعنى كل مساو لمساوى الضاحك مباين للفرس و بأتى اقتضاء عبارة أخرى لما ذكرناه أيضا (قال يسمى) أى خارج عن القياس المسنزم لذاته (قال قياس المساواة) اضافة السكلي إلى مايوجد في بعض أفراده عند عبد الحريم والى مايتوقف عليه انتاج افراده عند عصام الدبن حيث قال ماحاصله فانه يتوقف انتاجها على مساواة الاصغر والاوسط وعدم تفاوتهما في النسبة بشي إلى غيرهما هما مبدأ محول الكبرى في الشيمل الاول ومتعلقه (بالكسر) كمساواة الماء والكوز وعدم تفاوتهما في النسبة بشي ألى غيرهما هما مبدأ محول الكبرى في الشيمل الاول ومتعلقه (بالكسر) كمساواة الماء والكوز قال فقولنا وعدم تفاوتهما في النسبة بالمظر وفية الى البيت في مثال الماء مظر وف الكوز والكوز مظر وف البيت في مثال الماء مظر وف الذي الخ (قال فقولنا (قال فندرج) أى ولا يسمى قياس المساواة (قال كالذي) أى كغير المتعارف الذي الخ (قال فقولنا الواحد نصف الاثنين

أول المحمولين أو المحمول ألاول (قال إلى الـ تبجة) صادقة أو كاذبة (قال المساواة) قال عصام سمى قياس المساواة لأن انتاجه يتوقف على مساواة ملزوم جوملزوم ملزومه فى النسبة إلى ج بالملزومية أى فى قولنا أملزوم ب وب ملزوم جومن إينتبه قال سمى به باعتبار الفرد المعتبر فيه المساواة انتهى و يؤيدا لاول جريانه فى المحكل والثانى استنباط وجه التسمية من نفس القياس بالنسبة إلى بعض الافراد (قال بالنسبة إلى نتيجة غير مشتملة على محمول كبرى إلى نتيجة الح) قيل قضيته أنه لايسمى قياس مساواة بالنسبة إلى نتيجة غير مشتملة على محمول كبرى القياس الاول كالمقدمية الاجنبية وهى قولنا الواحد ربع الاربعة . أقول هى كذلك حيث يفهم من عدم المقدمات الاجنبية فى قياس المساواة أنها مافيه مقدمة ذكر فيها المحمول المكرر ثلاثا ونسب عدم المقدمات الاجنبية فى قياس المساواة أنها مافيه مقدمة ذكر فيها المحمول المكرر ثلاثا ونسب نالثا إلى مانسب اليه ثانيا ومما أفاده عصام أن انتاج قياس المساواة متوقف على مساواة الاصفر والاوسط فى النسبة بشي هو مبدأ محمول الكبرى فى الشكل الاول الى آخر هو متعلقه بالكسر فنكون النتيجة فى النسبة بشي هو مبدأ محمول الكبرى فى الشكل الاول الى آخر هو متعلقه بالكسر فنكون النتيجة

And the state of t

متعارف مستلزم لذاته أن الواحد نصف نصف الاربعة وقياس مساواة بالنسبة الى نتيجة أن الواحد نصف الاربعة لـكنه غير منتج له لـكذب المقدمة الاجنبية القائلة بان نصف النصف فصف لانه ربع وكذا خروج التمثيل عن حد القياس انما هو بالنسبة الى النتيجة الفير المشتملة على أداة التسبيه لآبالنسبة الى النتيجة المشتملة عليها فقولنا النبيذ كالحمر حرام قياس غير متعارف مستلزم لذاته أن النبيذ كالحرام وتمثيل بالنسبة الى دعوى أن النبيذ حرام (فائدة) للقياس اطلاق آخر عملى غير المستلزم لذاته فقياس المساواة وعلى المستلزم لذاته لا بطريق النظر والاكتساب كافي القياسات الخفية المساواة وعلى المستلزم لذاته لا بطريق النظر والاكتساب كافي القياسات الخفية المساواة وعلى المستلزم لذاته لا بطريق النظر والاكتساب كافي القياسات الخفية

النظر والاكتساب لمأسبق الاشارة اليه مَن أن الاكتساب معتبر في مفهوم مطلق الدليل وقد أُخِذ في مفهوم القياس بخالاف القياسات الخفية في البديهيات

والاندان ربع البانية فهو أيضا قياس غير متمارف منتج لذاته أن الواحد نصف ربع الثمانية وتواسطة صدق قولنا في كل مادة وكل نصف ربع الثمانية عن الثمانية بين الواحد عن الثمانية وهذا نظير ماص من قولنا الانسان مساو للناطق والناطق مباين للفرس (قال إلى نتيجة أن الخ) قضيته أنه لايسمى قياس المساواة بالنظر إلى نتيجة غرير مشتملة على محول كبرى القياس الاول كالمقدمة الاجنبية وهي قولنا الواحد ربع الاربعة بواسطة صدق قولنا من غير خصوص المادة كل نصف نصف الاربعة ربع ولا بهم ربع الاربعة فينمذ تعريف قياس المساواة قياس غير متعارف المحد فيه محولاً الصفرى والكبرى وكان المقدمة الاجنبية كالمتيجة الاخيرة مشتملة على محمول الكبرى الاولى (قال فقولنا النبيد الخ) و رجوعه إلى المتعارف بتبذيل الكبرى بقولنا وكل ماهو كالحر فهو كالحرام (قال الى دعوى) تمنن حيث لم يقل الى نيتجة قانه يقال لهدا النبيدة الاعم (قال ان النبيد) وقياس أول من القياس المركب علينته غير عنونها في المدع في تعانيه غير عنونها في المدع في تعانيه غير عنونها في المدع في المدع في الله من القياس المركب عليه في المدع في تعانيه غير عنونها في المدع في تعانيه غير عنونها في المدع في المدع في تعانيه في ت

وكذا المقدمة الاجنبية مشتملة على محمول كبرى القياس الاول لأن مراده بالكبرى كبرى القياس الاول لا الثانى الحاصل من ضم المقدمة الاجنبية الى نتيجته (قال النظر والاكتساب) فالقياس على هـذا أعم من وجه من الدايل المار وأعم مطلقا من القياس المار إن كان معنى قوله لا بطريق الخ غـير معتبر فيه النظر بأن يكون مأخوذاً لا بشرط شيئ ومباين لهما ان كان معناه معتبراً فيه عدم النظر بانكان مأخوذاً بشرط لاشي (قوله أن الاكتساب) صفرى قياس المساواة وكبراه مشار المها بقوله وقـد أخذ الح وا قدمه الاجنبية مطوية (قوله الخفية) فلا يتصور فيه النظر

Sisteman Single Control of Contro

لآبديهيات كاسيأتي

﴿ فصل ﴾

القياس الاقتراني المتعارف حملياكان أو شرطيا ان كان الحد الأوسط فيه محكوما به في الصغرى ونحكوما عليه في السكبرى فهو الشكل الأول أو بالعكس فهو الشكل الذابع أو محكوما عليه فيهما فهو الشكل الثالث الرابع أو محكوما به فيهما فهو الشكل الثالث والشيكل الأول منها لكونه على نظم طبيعي بين الانتاج والبواقي نظرية ثابتة بالخلف والشيكل الأول منها لكونه على نظم طبيعي بين الانتاج والبواقي نظرية ثابتة بالخلف والعكس أما الخلف فهو ابتطال صدق الشكل النظري بدون نتيجته بمضم نقيض النتيجة الى احدى مقدمتيه لينتظم قياس معلوم الانتاج لما ينافي المقدمة الاخرى وبلزم اجتماع

فان البداهة منافية للاكتساب والفرق بين القياسات الحفية وبين الادلة أن القياسات الحفية وبين الادلة أن القياسات الحفية دفعية دفعية دفعية دفعية دفعية مرتبة والادلة مرتبة بالتدريج (١) قوله محكموما به في الصغرى) سواء كإن لنفس الصغرى كما إذا اشترك المقدمتان في جزء محكموما به في الصغرى) سواء كإن لنفس الصغرى كما إذا اشترك المقدمتان في جزء

بعد انضام وكل ماهو كالحرام فهو حرام إلى المتيجة الاولى بالنسمة الى تلك الدعوى (قال لما ينافى)من النقيض كا في ضروب الشكل النافى وأخص منه كما في الضربين الأواين من الشكل الناك (قال اجماع الح) النقيض كا في ضروب الشكل النافى وأخص منه كما في الضربين المناف فالقر المنافية

(قوله الكونما) استدلال بالاخص على الاعم فلا مصادرة (قال القياس الاقتراني الخ) قيده بالمنمارف الملا يكون التمريف الضمني اتكل من الاشكال الاربعة بالاخص (قوله كما إذا اشتركتا) المتبادر منه كونه ناقصا منهما فالكاف في قوله كما اذا اشتركتا اللخ إشارة إلى ما اشتركتا في جزء نام من احداها ناقص من الأخرى لا استقصائية كما في قوله الماركما اذا الخ (قال على نظم) من نسبة المقتضى بالفتح إلى المقتضى (قال أما الخلف) أى الخلف في هذا الباب لامطلقا و إلا لكان تمريفاً بالاخص نظير مام في المكس وقس عليه قوله الآتى وأما المكس الخ (قال فهو ابطال) أى اثبات ان صدق الشكل النظرى بدون نتيجته باطل بضم الخ (قال لاينافي) نقيضا أو أخص كما في الضربين الاولين من الشكل الثالث ولذا لم يقل لما يناقض والا نسب بهذا أن يقول بدل النقيضين المتنافييين لكن المرشارة إلى لزوم اجماع النقيضين على الثاني ضمرورة ان تحقق الاخص بوجب تحقق الاعم اختار النقيضين عام، ا (قل احدى مقدمتيه) أي ضرورة ان تحقق الاخص بوجب تحقق الاعم اختار النقيضين عام، ا (قل احدى مقدمتيه) أي سوا، كانت صفرى أو كبرى وعلى النقديرين الانضام بالصفر وية أو الكبروية فيشمل الضرب الثاني من الشكل الثاني لأنه إذا عكست المقدمة السالبة في قولنا لاشي من الجسم ببسيط وكل قديم بسيط من الشكل الثاني لائه إذا عكست المقدمة السالبة في قولنا لاشي من الجسم ببسيط وكل قديم بسيط من الشكل الثاني لأنه إذا عكست المقدمة السالبة في قولنا لاشي من الجسم ببسيط وكل قديم بسيط

الموالود المار و المراس من المراس الملور المراس الموالية المراس المراس المراس المراس المراس المراس المراس المرا الموالود المراس المراس

النقيضين وأما العكس فهو اثبات لزوم النتيجة له بضم احدى مقدمتيه الىء كشر الاخرى مشتويا أو أحد العكسين الى الآخر لينتظم قياسِ معلوم الانتأج لتلك النتيجة أو لما ينع مسين الى الآخر لينتظم قياسِ معلوم الانتأج لتلك النتيجة أو لما ينع التربيع التربيع التربيع الصغرى كبرى وبالعكس لينتظم ذلك وآحد العكسين

تامأولا حد طرفيها كا اذا اشتركتاني جزء ناقص على نحو ما سبق المأولا حد طرفيها الالفرو

على التقدير من (قال أو احد) وذَلَكَ في الضرب الرابع والخامس من الشكل الرابع نحو كل انسان أو بمضـه حيوان ولا شيء من الفرس بانسان فبمض الحيوان ليس بفرس فانه اذا عكس كل من مقدمتهما ترجمان الى الشكل الاول هكذا بعض الحيوان انسان ولا شيٌّ من الانسان بفرس (قال العكسين) تثنية العكس بالمعنى المصدري (قال قياس معلوم) أقول القياس المنتظم مما ذكره انما يذبج نفس النتيجة لا ماينعكس إليها كا أن المنتظم بعد عكس الترتيب إنما ينتج ماينعكس اليها لانفسها فالظاهِر نرك أو لما ينمكس المها بالنظر الى الاول وترك لتلك النتيجة بالنظر إلى الثاني تأمل (قال أو بعكمين الترتيب) أي بعد عكس احدى المقدمتين وذلك في الضرب الثاني من الشكل الثاني والخامس من النُّه كل الثالث *أولا وذلك في الضروب الثـ لا نة الاول والثامن من الشكل الرابع نحوكل انسان حيوان وكُلُّ ضاحك أو بعضه انسان فَبَعَض الحيوان ضاحك وَلَا شيٌّ من الانسان بحجر وكل ناطق أو بعضه انسان فلا شي من الحجر أو ليس بعضه بناطق (قال واحد المكيبين) الظَّاهر أن يقول وعكس احدى المقدمة بن أو كانتها أو عكس النرتيب بل الاولى أن يذكر الأنمكان بدل المكس وكأنه أراد بأحد العكسين واحداً من عكس النرتيب والعكس المستوى لمقدمة وأحدة و بكليهما العكس المستوى وضَّمَ لَا الْحَدِي بِالصَّفِرُويَةُ إِلَى المَّكُسُ أَنتَجَ مَا يَنْعَكُسُ إِلَى النَّبَيْحِةُ المطلوبَةُ وكذا الخامس من الشكل الثالث «فاند فع ماقيل القياس المنتظم مما ذكره ينتج نفس المتيجة لا ماينه كس اليها فالظاهر ترك قوله أولما ينمكس المها (قال مستويا) أي أو بضم عكس أحداهما إلى عكس الأخرى *والاخصر الأوضح بضم عكس احــدى المقدم بين إلى الاخرى أو إلى عكسها (قال أو بمكس)انفصال خلوى لاجتماع المكسين في الضرب الثاني من الشكل الثاني (قل لينتظم) أي قياس معلوم الانتاج لامع التقييد بأحد الامرين بناءعلى ارتكاب الاستخدام في اسم الاشارة إذ لفظ الضمير في تعريفه للتصوير لاللتقييد كما قاله بمض نظمير الانسان في تمريف اللفظ بما يتلفظ به الانسان فلا يرد ماقيل المنتظم بعد عكس الترتيب إنما ينتج ما ينعكس الم الانفسها فالظاهر ترك قوله لنلك النتيجه بالنسبة اليه إذ لم يذكر لاصريحا ولا ضمناً حتى يترك (قال أوأحـد المكسين الخ) أي واحد من العكس المستوى لاحدى المفدمتين وعكس النرتيب أو عكس كاتما المقدستين هو النح فالكلام من تثنية المشترك الافظى لان المكس الاول

Chilistines of any see winding

أوكلاهما هو معنى ارتداد شكل الى شكل آخر ولكل من الاشكال الاربعة شروط أما الشكل (١) الأول فشرط انتاجه كيفا ابجإب الصغرى و كما كلية الكبرى لاختلاف النتائج ابجابا وسلبا عند عدم احدهما فضروبه الناتجة للمحصورات الاربع اربعة مرتبة على وفق توتيب شرف النتائج «الضرب الاول مؤلف من موجبتين كليتين ينتج موجبة كلية وقد تقدم مثاله من الحملي والشرطي * التاني من كليتين والكبرى سالبة كلية ينتج سالبة كلية ينتب تعالى المناسبة كلية ينتج سالبة كلية ينتح سالبة كلي

(۱) قوله فشرط انتاجه كيفا انجاب الصغرى الخ) آما انجاب الصغرى فليندرج الاصغر في نفس الاوسط في حكم الاكبر انجابا وسلما أذّ بمجموع هذين الاندراجين يظهر اندراج الاصغر في حكم الاكبر بداهة * كذا وسلما أذّ بمجموع هذين الاندراجين يظهر اندراج الاصغر في حكم الاكبر بداهة * كذا قالوا وهو دليل لمي للاشتراط المذكور * وقولنا لاختلاف النتائج اشارة بهم المرابع المنابع الم

لكل من المقدمة بن بطريق الاستخدام (قوله في حكم الاكبر) لم يقل في نفس الاكبركا قال في نفس الاكبركا قال في نفس الاوسط لأن اندراج أفراد الاوسط في نفس الاكبري بستلزم كون الكبرى ،وجبة كا أن اندراج الاصغر في نفس الاوسط يستلزم كون الصغرى موجبة (قوله اللشتراط) فإن الاشتراط المذكور معلول في نفس الاوسط يستلزم كون الصغرى موجبة (قوله اللشتراط حقيقة هو وجوب اتحاد النتائج وهو الاندراجين (قوله إشارة) كانه قال اشارة لان دايال الاشتراط حقيقة هو وجوب اتحاد النتائج وهو كالاشتراط معلولا عدم الاندراج كان الاختلاف وانتفاء الاشتراط معلولا عدم الاندراج قالاً ستدلال بأحد الاشتراط معلول الاندراج كان الاختلاف وانتفاء الاشتراط معلولا عدم الاندراج قالاً ستدلال بأحد المنابعة

بمه في القضية بقرينة قوله بضم وقوله إلى عكس النح والثانى بالمه في المصدرى بقرينة قوله بأن يجمل النح وحلهما على الممه في الممه المستوى وحملهما على الممه المستوى المستوى المستوي المه في المه في المستوى المستوي المست

A Company of the Comp

بالاختيار ولاشي من الصادر بالاختيار بقديم ينتج أنه لاشي من المخلوق بقديم ونحو كا كان صادرا بالاختيار كان حادثا وليس البتة اذا كان حادثا كان قدعا ينتج أنه ليس البتة اذا كان صادرا بالاختيار كان قديما * التالث من موجبتين والصغرى جزئية ينتج موجبة جزئية كان صادرا بالاختيار كان قديما * التالث من موجبة جزئية * الرابع من مختلفتين في الكيف كمثال الضرب الاول اذا جعل الصغرى موجبة جزئية * الرابع من مختلفتين في الكيف والكم والكبرى سالبة كلية ينتج برين بنايس بالمنابع من المنابع من من من المنابع من من المنابع ا

الى دليله الإنى و لا ينافى ذلك كو مَه بين الانتاج لان بداهة استلزام مثل قولنا لان العالم متفير العرب الموروسي بيرم لا ينتوالوروسي الانتاج لان بداهة اشتراطه بامور فيجوز ان يكون الحكم وكل متغير حادث نتيجته لا يستلزم بداهة اشتراطه بامور فيجوز ان يكون الحكم باشتراطه بضر ومد الله المعالم بالمستلزامة بديهيا والحكم باشتراطه نظريا مع أنه يمكن أن يكون ذلك تنبيها لا دليلا

المعلولين عَلَى الآخر (قوله بكون ذلك) أى كل من الدليلين اللمي والاني (قوله لادليلا) حقيقياً وهورجوب المحدود التفاو التنايج والانتاج والمحاد على الانجاد كنقدم القصد على الانجاد كنقدم الانجاد على الوجود والواجب على القصد في أن الكل بالذات (قال سالمة كلية) مستغنى عنه

وهو والاشتراط معلولا الاندراج (قوله إلى دليه له) أى الى شرطيته قياس استثنائى غير مستقيم هو برهان الى (قوله لا نالهالم) أى بعد قوانا العالم حادث و إلا لزم استدراك قوله لان (قوله ذلك تنبيما) أو دليه لا ليداهة الاستلزام اذ لايلزم من كون الشي بديهيا كون بداهته بديهية كا أن نظرية الشي لا تستلزم كون نظريته نظرية (قال فضروبه الناتجة) مقتضى كلام المختار حيث قال نتجت الناقة على ما لم يسم فاعله تنتج نتاجا ونتجها أهلها من باب ضرب عدم استمال الناتجة وما قاله عصام الدين من أن نتج لا يستعمل إلا مجهولا مبنى عليه لكن كلام شمس العلوم على ما نقله عبد الحكيم ظاهر في استمالها نتج لا يستعمل إلا مجمولا مبنى عليه لكن كلام شمس العلوم على ما نقله عبد الحكيم ظاهر في استمالها بجسميته والقائل بجسميته صادق لصدق المقدمين دون النتيجة هو فيه أن المراد بمحمول النتيجة هو السادق في القول بالجسمية لا فيم يعم الربو بية و إلا لكذبت الكبرى لا تحاد محولها معه فالمتيجة صادقة (قال كلية) مستدرك (قال بالاختيار بقديم) أى ذانا وفاق وزمانا خلافا لمن جوز كون تقدم القصد على الا يجاد كنقدم الا يجاد على الوجود في أنه بحسب الذات لا الزمان أيضاً (قال جزئية) حقيقة أو حكما فتشمل المهملة (قال اذا جعل) إشارة الى أن في قوله كمنال مسامحة وكذا ما يأتي (قال موجبة ورئية) متعلق الجمل باعتبار صفته فلا يلزم تحصيل الحاصل ولو تركه لكان أولى وكذا ما يأتي (قال موجبة عمالية كاية) لم يكنف با قبله لئلا يتوهم أن المراد به عدم الانفاق في مجوع الكيف والكه والكه والكها وال

منال فوال المنظمة والمال المنظمة المنظمة المنظمة المنظمة المنظمة المنظمة والمنظمة المنظمة الم

سالبة جزئية كمنال الضرب الثانى اذا جعل الصغرى موجبة جزئية * وآما الشكل الثانى فشرطانتاجه اختلاف النتائج عند فقد احدهما فشرطانتاجه اختلاف النتائج الكيف وكلية الكبرى لاختلاف النتائج عند فقد احدهما ايضا فضرو به النائجة للسالبتين فقط اربعة مرتبة على وفق ترتبب شرف التنائج والصغرى الآول من كليتين والصغرى موجبة نحو كل جسم مؤلف ولاشي من القدم بمؤلف فلا شيء من الجسم بقديم *الناتى من كليتين والصغرى سالبة نحو لاشيء من الجسم ببسيطوكل فديم بسيط فلا شيء من الجسم بقديم بنتجان سالبة كلية بالخلف أو بعكس المقدمة السالبة وحدها في الاول ومع عكس الترتيب والنتيجة

(قال اختلاف مقدمتيه) فسقط ثمانية أضرب (قال وكاية الكبرى)فسقط أربعة أضرب (قال شرف النتائج) شرف النتائج يقتضى تقديم الاول على الثانى ولا النتائج) شرف النتائج يقتضى تقديم كل على مابعده (قال بالخلف) بأن يضم الثالث على الرابع بمخدلاف شرف الصغرى فاله يقتضى تقديم كل على مابعده (قال بالخلف) بأن يضم نقيض النتيجة بالصغر وية إلى الكبرى لينتج مايناقض الصغرى فيقال في الاول بعض الجسم قديم بسيط ولا شئ من القديم بمؤلف فبعض الجسم ليس بمؤلف ويقال في الثانى بعض الجسم قديم وكل قديم بسيط فبعض الجسم تعديم وكل قديم بسيط فبعض الجسم المسم المقدمة السالبة حتى يصير شكلا رابعاً مع عكس فبعض الجسم بسيط (قال ومع عكس) أى بعكس المقدمة السالبة حتى يصير شكلا رابعاً مع عكس

بالاختلاف في أحدها إذ ليس نصافي الاختلاف في كل منهما فاندفع القول بان قوله أو كبرى سالبة كاية مستفنى عنه * أمم لو قال في الكيفوفي الكم لاتجه (قالسالبة جزئية) اعترض بان قولنا بهض النوع انسان ولا شئ من الانسان بنوع قياس صادق المقدمات مع كذب النتيجة *وأجيب بأن الصغرى ليست من القضايا المتمارفة بان يكون المحمول صادقا على الموضوع صدق السكلى على جزئيات * وأقول يمكن الجواب بأن السكبرى كاذبة لصدق نقيضه أعنى بعض الانسان نوع لا أن الانسان أعم من الذى هو نوع ومن الذى هو شخص فليتأمل (قال أربعة صرتبة) والاحتمالات العقلية سقة عشر تسقط منها أمانية بالشرط الاول وأربعة بالناني فتبقى منها أربعة حاصلة من ضرب الصغريين السالبتين في كبرى ما بحمل المعفري في قديم الاخيرين موجب تقديم كل على ما يليه دون شرف النتيجة لان نتيجة الأولين سالبة كاية والاخيرين السالبة جزئية فاعتبار شرف الصغرى يوخب تقديم كل على ما يليه دون شرف النتيجة لان نتيجة الأولين سالبة كاية والاخيرين وفي الثالث شرف المكبرى الصغرى مع الاول ومشاركة الثالث معه في السكبرى (قال من كايتين) الاخصر منهما (قال بالخلف) بجعل المقرى (قال من كايتين) الاخصر منهما (قال بالخلف) بجعل القيم و في الشابه كي المكبرى (قال من كايتين) الاخصر منهما (قال بالخلف) بجعل المقرى (قال وحدها) أى بلا عكس الشكل الاول و كبرى القياس ليكاينها كبراه لينتج نقيض الصفرى (قال وحدها) أى بلا عكس الشكل الاول و كبرى القياس ليكاينها كبراه لينتج نقيض الصفرى (قال وحدها) أى بلا عكس

في الثاني * القالِث من المختلفة بن كيفا و كاوالصغرى موجبة جزيئة كمنال الغيرب الاول اليضا * الرابع منهما والصغرى سالبة جزئية كمشال الضرب الثاني ينتجان سالبة جزئية الموسور مجتوب الثاني ينتجان سالبة جزئية الموسور مجتوب الثاني ينتجان سالبة جزئية برابع منها والصغرى الثاني بالتجان الصغرى المالية المحتوب ال

الترتيب حتى يصير شكلا أول (قال من المختلفتين كيفا) ذكر اختلاف الدكيف بتبعية اختلاف الدكم والا فقد علم ذلك من اشتراط انتاج هذا الشكل باختلاف المقدمتين كيفاً (قال بالخلف) أى فى الضربين (قال ايجاب الصفرى) فسقط ثمانية اضرب (قل وكاية احدى) فسقط ضربان آخران (قل والكبرى) لما كان موافقة الشكل الثانى للشكل الاول فى الصغرى وموافقة هذا الشكل له فى الكبرى روعي ثمة شرف الصغرى وهنا شرف الكبرى (قال مع شرف) شرف الضروب يقتضى تقديمها عليه (قال الاول من ما يليه إلا النالث والرابع بالنسبة الى الخامس وشرف الكبرى يقتضى تقديمهما عليه (قال الاول من ما يليه الذال والكبرى يقتضى تقديمهما عليه (قال الاول من النابي تقديم كل ما الشاب عليه والكبرى النابية والكبرى النقيعة والكبرى

التر تيب لكفاية عكس الكبرى في الرد إلى انشكل الاول وانتاج النتيجة المذكورة (قال في الثاني) لم يكنف فيه بعكس الصغرى لا نه يكون القياس حينئذ من الشكل الرابع والمعتبر فيه كونه من الاول (قال جزئية في المحتبدة) مستغنى عنه بما صر من اشتراط كاية الكبرى كما أن الاختلاف في الكيف مستغنى عنه بقوله اختلاف مقدمتيه كيفا .ومثلهما الجزئية في قوله الآني سالبة جزئية (قال بالخلف) فيهما (قل في الاول) لافي نانهما لأن عكس كبراه موجبة جزئية لانصلح لكبروية الشكل الاول وصغراه لكونها سالبة لاتصلح لكبروية الشكل الاول وصغراه لكونها سالبة لاتصلح لصغرويته ولا يجرى فيه عكس الصغرى ثم عكس الترتيب والنتيجة وأما برهانه اللمي فهو نظاهر (قل وكاية احدى) ولو في ضمن المجموع كما في الضرب الاول (قال الاختلاف) برهان أبي وأما برهانه اللمي فهو نظاير ماذكره في الحاشية على الشكل الاول (قال ستة مرتبة) حاصلة من ضم صغرى ، وجبة كاية إلى الكبريات الأربع وصغرى موجبة جزئية إلى الكبريين المحليتين الموجبة والسالبة (قال والسكبرى مع الخ) أي جميعها كما في تقديم الخامس على السادس أو بعض منها كا في غيره * هذا والتمبير في المحبرى بالواو وفيا بعده بمع يوهم المتحكم فالاخصر الاولى والكبرى وأنفسها في الدول من الخ بي شرف الضرب يقتضي تقديم على البواقي وان وجد فيه شرف النتيجة والمحبرى وأنفسها في الدول من الخ) شرف الضرب يقتضي تقديمه على البواقي وان وجد فيه شرف النتيجة والمحبرى وأنفسها في الموجدة فيه شرف النتيجة والمحبرى وأنفسها

كلية بن نحو كل و الف جسم وكل مؤلف حادث فبعض الجسم حادث ينتج و وجبة جزئية لاكلية (١) لجواز كون الاصغر فيه اءم من الاكبر * التآنى من كليتين والكبرى سالبة فيحو كل مؤلف جسم ولا شئ من الؤلف بقديم فبعض الجسم ليس بقديم ينتج سالبة جزئية لاكلية (٢) لما تقدم إلى الثالث من موجبة يز والصغرى جزئية ينتج موجبة جزئية الآلآب من المختلفتين كيفا وكما والكبرى سالبة كلية ينتج سالبة جزئية * وآنتاج هذه الاربعة ثابتٍ بالخلف

(١) (قوله لجواز كون الاصغر فيه اعممن الاكبر) كما في قولنا كالنسان حيوان وكل انسان ناطق فلا يصدق فيه كل حيوان ناطق بل بعضه (٢) (قوله لما تقدم) من جواز كون الاصغر اعم كما في قولنا كل انسان جو هر ولاشئ من الانسان بفرس فلا يصدق فيه لاشي من الجوهر

والضرب * وعلى الثالث بالنظر إلى الضرب فقط وعلى الخامس بالنسبة إلى السكبرى أيضا (قال الثانى من الخ) تقديمه على التاليين بالنظر الى الضرب فقط وعلى الاخيرين بالنسبة الى الكبرى أيضاً (قال الثالث من الخ) تقديمه على الرابع والسادس بالنسبة إلى الامور الثلاثة وعلى الخامس بالنسبة الى الكبرى فقط (قال جزئية) كذال الضرب الاول (قل الرابع من الخ) تقديمه على الباقبين بالنسبة إلى الكبرى فقط (قال حزئية) كذال الضرب الذانى (قال بالخلف) بأن يضم نقيض المتبجة فى تلك الضروب بالكبر وبه إلى الصفرى الا أن القياس المنتظم ينتج فى الغير بين الاوالين ماهو أخص من نقيض بالكبر وية إلى الصفرى الا أن القياس المنتظم ينتج فى الغير بين الاوالين ماهو أخص من نقيض

بالنسبة إلى بعضها (قل كايتين) حقيقيتين أو حكميتين فتندرج فيه الشخصيتان كالقياس المشار اليه بقوله تمالى (قل من أنزل الكتاب الذي جاه به موسى نوراً وهدى للناس) النازل في رد قول البهود ماأنزل الله على بشر من شئ إذ تقديره موسى عليه السلام بشر وهو أنزل عليه الكتاب (قوله فلا يصدق) لامتناع المجاب الاخص لكل أفراد الاعم لاقتضائه عدم كون العام عاما (قال الثاني من الخ) أشرف من الاخيرين في السكرى ومما قبامها في الفرب (قوله فلا يصدق فيه) لامتناع سلب الاخص عن فرد الاعم كايا (قال الثالث من الخ) شرف السكرى يقتضى تقديمه على البواقى (قال الرابع من الخ) قدمه على البيه لأن كبراه أشرف (قال والسكبرى سالبة) لوقال والسكبرى كلية لكنى الاستغناء عنه بما من في الشير وط (قل ثابت بالخلف) هو هنا أن مجمل نقيض النقيجة لكاية كبرى الشكل الاول وصغرى القياس لا يجابها صفراه لينتج نقيض الدكبرى فيما عدا الضربين الأولين وأخص الشكل الاول وصغرى القياس لا يجابها صفراه لينتج نقيض الدكبرى فيما عدا الضربين الأولين وأخص

وبعكس الصغرى * الخامس من موجبتين والكبرى جزئية ينتج موجبة جزئيةبالخلف وبعكس الكبرى مع عكس الترتيب والنتيجة * السآدس من المختلفتين كيفا و كما والكبرى سالبة جزئية ينتج سالبة جزئية بالخلف فقط «وآما الشكل الرابع فشرط انتاجه ايجاب مقدمتيه مع كلية الصغرى أو اختلافهما كيفا مع كلية احداهما للاختلاف فضروبه النائجة لما عدا الموجبة الكلية ثمانية #الآول من موجبتين كليتين نحوكل مؤلف حادث وكلجسم مؤلف فبعض الحادث جسم ينتج موجبة جزئية لا كلية لما تقدم (١) النَّاني من موجبتين 3 3 3 3 3 3 2 1.

بفرس وان صدق بعض الجوهر ليس بفرس (١) (قوله لما تقدم) من جو از كون الاصغر اعم

الكبرى وفي الاخيرين منها ماهو نقيضها كالضربين الباقيين (قال الخامس من الخ) تقديمه بالنظر إلى الامور النلاثة (قال والسكبري جزئية) كمنال الضرب الاول إذا جملت السكبري جزئية (قال الكبرى سالبة) جزئية كمثال الضرب الثاني (قال ايجاب مقدمتيه) سقط به اثنا عشر ضربا كل من الصغريين السالبتين مع كل من الكبريات الاربع فهذه عمانية وكل من الكبريين السالبتين مع كل من الصغريين الموجبتين فهذه أربعة (قال مع كاية) سقط بها ضربان الصفري الموجبة الجزئية مع الكبريين الموجبتين فبقى ضربان فقط (قال أو اختلافَهما كيفا) كَالشكل الناني (قال مع كائية) ݣَالشكل الثالت

منه فهما (قال و بعكس الصفرى) ايصير شكلا أول (قال و بعكس الـكبرى) فيصير شكلا رابعاً و بعد عكس الترتيب ينتج من الشكل الاول ماينمكس الى المتيجة ولا يجرى فيه عكس الصفري لأن كبراه جزئية لانصلح لكبروية الشكل الاول (قل والكبرى) الاخصر والكبرى جزئية (قال بالخلف) أي لابعكس الصغرى لأن كبراه لجزئيتها لانقع كبرى الشكل الاول ولا بعكس الكبرى ثم عكس الترتيب لانها سالبة لانقبل الانعكاس ولو قبلها لم تصلح عكسها لصفر وية الشكل الاول (قال فضرو بالناتجة) لم يذكر جهة ترتيم الأنه لا يكفي فيه شرف الصفري والكبري والمتيجة (قال ثمانية) إذ يسقط بقوله ابجاب المقدمتين اثنا عشير ضربا و بقوله مع كاية الصغرى اثنان فلا يبقى من السنة عشر المتصورة إلا اثنان وعاد بقوله أواختلافهما في الكيف ثمانية من السواقط فصارت الضروب عشرة وسقط بقوله مع كلية إحداهما اثنان من النَّانية العائدة فبقي تمانية أضرب فافهم (قال من موجبتين) جمله أولها لاشتمال كل من مقدمتيه على شر في الابجاب والكلية (قوله من جواز كون) فيمتنع حمل الاكبر عليه كايا (قال الثاني من) شرف النتيجة وكذا الضرب يقتضي تأخيره عن الذلث لان شرف الكلية أولى من شرف الابجاب لكن قدم عليه لمشاركنه للأول في ايجاب المقدمنين والكبرى جزئية ينتجموجبة جزئية «الثالث من كليتين والصغرى سالبة كلية ينتج سالبة كلية وانتاج هذه الثلاثة ثابت بعكس الترتيب ليرتد إلى الشكل الاول المنتج لما ينعكس الى النتيجة * الرابع من كليتين والكبرى سالبة ينتج سالبة جزئية بعكس كل من الصغرى والكبرى ليرتد إلى الشكل الاول * الحامس من المختلفة بين كيفا وكا والكبرى سالبة كلية ينتج سالبة جزئية بعكس كل منهما ايضا * السادس منهما والصغرى سالبة جزئية بعكس كل منهما ايضا * السادس منهما والصغرى سالبة جزئية ينتج سالبة جزئية بعكس المحرى ليرتد إلى الشكل الثانى * السابع منهما والصغرى والصغرى والصغرى المرتب ليرتد الى الشكل الثالث * الثامن منهما والصغرى سالبة جزئية بعكس الكبرى ليرتد إلى الشكل الثالث * الثامن منهما والصغرى سالبة كلية ينتج سالبة جزئية بعكس الكبرى ليرتد إلى الشكل الثالث * الثامن منهما والصغرى سالبة كلية ينتج سالبة جزئية بعكس الترتبب ليرتد إلى الشكل الاول المنتج والمنعرى سالبة كلية ينتج سالبة جزئية بعكس الترتبب ليرتد الى الشكل الاول المنتج الما ينعكس الى النتيجة * و عكن بيان الخسة الاول

كافي المثال المذكور لان بعض الحادث عرض لاجسم

(قال ينتج سالبة كاية) نحو لإشيء من المؤلف بقديم وكل جسم مؤلف فلا شيء من الجبيم بقديم (قال سالبة جزئية) نحو كل مؤلف جسم ولا شي من القديم بمؤلف فبعض الجسم ايس بقديم (قال من المختلفتين) كمنال الرابع (قال والصغرى سالبة) جزئية كمنال الثالث (قال ليرتد إلى) أى الى رابع الشكل الخ (قل والصغرى موجبة) كمثالي الرابع (قال ليرتد الى)سائين الشكل الخ (قال الخسية الاول) وفي أحكام الاختلاط (قال النااث) قدمه لمشاركته للاواين في الرد إلى الشكل الاول بعكس النرتيب على أن نتيجته أشرف من نتيجة مابعده (قال كلية) مستدرك (قال الرابع) قدمة على مابعده الكلية مقدمتيه (قال سالبة) لاسالبة كلية لجواز كون الاصغر أعم من الاكبر وامتناع سلب الاخص عن الاعم كارا كما في قولنا كل انسان جسم ولا شيُّ من الحجر بإنسان (قال بمكس) لابعكس الترتيب لان كبراه ليكونها سالبة لاتقع صفرى الشكل الاول وكذا في الخامس (قال الخامس) قدمه على السادس والسابع لارتداده الى الشكل الاول أولا وبالذات بخلافهما وعلى الثامن لان نتيجته عين نتيجة الشكل الاول ونتيجة الثامن عكسه (قال السادس) شرف الشكل المردود اليه يقتضي تقديمه على السابع وشرف الاشتال على الايجاب الـكلي يقتضي تقديمه وتقديم السابع على الثامن (قال بعكس الصغرى) أي إذا كانت احدى الخاصتين ولا يجرى فيه الارتداد الى الشكل الاول بعكس الترتيب أو عكس المقدمتين المدم تحقق شرط انتاجه حينةً وكذا في الضرب السابع (قال الى الشكل الثالث) المفتح للنتيجة المطلوبة (قال الثامن منهما) لا يجرى فيــ ه عكس المقدمتين وهو ظاهر (قال ويمكن بيان) لا الثلاثة الأخيرة أما السابع والثامن فلان كبراهما جزئية وهي لاتقع كبرى الشكل

بالخلف *وقد حصر القدماء ضروبه الناتجة فيها ذهولاعن المكاس السالبة الجزئية الى نفسها في الخاصتين لكن في الاقيسة الاقترانية الشرطية منحصرة فيها وفاقا *

فَصَلَ * فَى الْمُختَلَطَاتَ * الشَّكِلُ الأولُ والثَّإِلَثُ شَرِطُهُمْ إَنْ يُحسبُ الجُهُ فَعِلْمَةُ الصَّهْرى بأن لاتكُونُ ممكنة بلَ مطلقة عامة أو أخص منها وآما نتيجهما

الاول ولو ضم نقيض النتيجة إلى صغراها لم ينعقد الشكل الاول وأما السادس فلان النتيجة الحاصلة من ضم نقيض النتيجة صغرى إلى كبرى القياس موجبة كاية وعكسها موجبة جزئية وهو لايغافى الصغرى التي هي سالبة جزئية لاجتماعهما في حمل الاخص على الاعم المطلق (قال بالخلف) هو ضم نقيض النتيجة إلى احدى المقدمتين لينتظم قياس من الشكل الاول نتج لما ينعكس إلى مايغافى المقدمة الاخرى (قال وقد حصر) وقالوا ان الثلاثة الاخيرة عقيمة لاختلاف النتائج وذكروا أمثلة له مقدمتها السالبة ليست من الخاصتين وقال الاخراء أنها نامجة لكن يشترط في انتاجها كون السالبة المستعملة فيها احدى الخاصتين ومنشأ الخلاف المكاسهماعلى رأى الاخراء دونهم ولذا قال زهولا الخ (قال فعلية الصغرى) الخاصتين ومنشأ الخلاف المكاسهماعلى رأى الاخراء دونهم ولذا قال زهولا الخ (قال فعلية الصغرى) الغاصتين ومنشأ الخلاف المكاسهماعلى رأى الاخراء دونهم ولذا قال زهولا الخ (قال فعلية الصغرى) الغرض كا هو تحقيق مذهب الشيح أو بالامكان كما هو مدنهب الفارابي فيجوز كونها ممكنة (قال بان لاتكون) لم يقل بأن كانت مطلقة الخ لانص عل مايخرج باشتراط الفعلية من الممكنة العامة والخاصة لاتكون) لم يقل بأن كانت مطلقة الخ لانص عل مايخرج باشتراط الفعلية من الممكنة العامة والخاصة (قال بل مطلقة) مستدرك نعم لو لم يذكر قوله بأن لا الخلاف به لو هم وجوب كون الصغرى مطلقة عامة (قال بل مطلقة) مستدرك نعم لو لم يذكر قوله بأن لا الخلافع به لو هم وجوب كون الصغرى مطلقة عامة

فَآنَ لَم يَكُنَ الْكِبرى احدى الوصفِيات الاربع هِي الشروطتان والعرفيتان بل غيرها فالنتيجة فهما كالكبرى في الجهة من غير فرق وآن كانتِ احداها فهبي في الشكل الاول كالصغرى

التي هي ٢٢٥ الحاصلة من ضرب ١٥ في نفسها فبقي ١٩٥ (قال احدى الوصفيات) وذلك ١٤٣ اختلاطا حاصلة من ضرب ١٣ صغرى أعنى ماعدا المكنتين في ١١ كبرى أعنى ماعدا الوصفيات الاربع (قال كالركبرى) أما في الشكل الثالث فبالخلف والعكس المدة وربن في المطلقات، وأما في الشكل الاول فلبداهة اندراج الاصغر في حكم الاكبر بالجهات المعتبرة له فان مفاد الصغرى أن الاصغر ثبت له الاوسط بالفعل فهو محكوم عليه بالاكبر بالجهة المعتبرة فيها فيكون الاصغر محكوماً عليه بالاكبر بتلك الجهة وآعترض بأن كلامن الدائمتين الصغريين للمعتبرة فيها فيكون الاصغر محكوماً عليه بالاكبر بتلك الجهة واعتمرض بأن كلامن الدائمتين الصغريين في الشكل الثالث ينتج مع الوقيتيين والوجودية اللادائمة حينية لادائمة ومع الوجودية اللاضرورية ومع المطلقة العامة والوقيتيين المطلقة بن حينية مطلقة وتاك الحينيات أخص مما يتبع المسبح يصدق بعض الحيوان بالضرورة أو دائما وكل انسان متنفس بالمهل يتمني بالأصغر وان الما والاكبر حيناه ولوقيل بدل الكبرى بالأصغر وأنصافه في الدكرى بالاكبر لا بد من اجماع وصفى الاصغر والاكبر حيناه ولوقيل بدل الكبرى المنتف بالأصغر وأنصافه في الدكرى بالاكبر لا بد من اجماع وصفى الاصغر والاكبر حيناه ولوقيل بدل الكبرى المنتف بالأصغر وأنصافه في الدكرى بالاكبر لا بد من اجماع وصفى الاصغر والاكبر حيناه ولوقيل بدل الكبرى وقد يطلق النتيجة على أخص القضايا اللازمة مع الحاشية عليه كما مر (قال وان كانت احداها) وذلك المنطق النتيجة على أخص القضايا اللازمة مع الحاشية عليه كما مر (قال وان كانت احداها) وذلك عليه المنطق النتيجة على أخص القضايا اللازمة مع الحاشية عليه كما مر (قال وان كانت احداها) وذلك عرب عدم المناسف ال

(قال فان لم يكن) الاخصر فان كانت كبراها غيير المشروطةين والعرفيةين فهي كالكبرى جهة أو احداها فهي الخ (قال كالكبرى) إنما يتم اذا كانت النتيجة بمعنى سايلزم من الدليه مطلقا كما أشار إليه فيا من وأما إذا كانت بمعنى أخص القضايا اللازمة له فلا لأن الصفريين الدائمةين من الشكل الثالث تفتجان مع الوقتيةين والوجودية اللا دائمة حينية لادائمة ومع المطلقة العامة والوقتيةين المطلقةين حينية مطلقه ومع الوجودية اللا ضرورية حينية لاضرورية وكل من هذه النتائج أخص مما يتبع الكبرى (قال من غيير فرق بين ماعدا الوصفيات الاربع أو بين الشكل الاول والنالث أو بين الكبرى والنتيجة (قل كالصغرى) لدلالة الكبرى حينهذ على أن

دوام الاكبر بدوام الاوسط والاوسط ثابت للاصغر فيكون الحركم بالاكبر على الاصغر كايجاب

The state of the s

وقى الشكل الثالث كم من الصغرى معذو فاعنهم الله دوام واللا ضرورة والضرورة المخصوصة

(قوله محدوفا عنهما) أى عن الصغرى وعكسها (قوله المخصوصة) بالصغرى أي عن المسكل غير المشتركة بينها وبين السكبرى ولم يقل والضرورة المخصوصة بالصغرى في الشكل الاول وبعد كسها في الشكل الثالث مع انه الظاهر أذ ليس في شي من عكوس القضايا ضرورة ولا قيد لإضرورة بل فيها قيد اللادوام فقط كما عرفت في باب العكس فقيد اللادوام ناظر الى الصغرى في الشكل الاول والى عكسها في الثالث وقيد اللاضرورة والمضرورة ناظر ان الى الصغرى فقط * مم أن المراد من الضرورة المخصوصة بالصغرى والضرورة المخصوصة بالصغرى

الاوسط له في الجهة (قال و في الشكل الثالث) تبعية نتيجته للكبرى أو لمكس الصغرى مثبتة بالخلف والعكس المذكورين في المطلقات (قال واللاضرورة) وانها بحذف قيد اللادوام واللاضرورة لانهما والعبال الشنراط صغرى الشكاين بالايجاب فَلَو لم بحذفا لكانا مع الكبرى قياسا آخر منهما ولا دخل للسالبة في صغراهما كذاقالوا * وقد يقال إن حال الشي وحده مخالف لحله مع الغير. الآيرى ان السالبة الجزئية المطلقة العامة مع عدم انعكاسها إذا انضم إلى أحدى العامتين تنعكس (قال والضرورة) وجه حذفها أن السكبرى إذا لم تكن ذات ضرورة جاز انفكاك الحسم بالا كبر عن كل ماثبت له الاوسط فلا يكون الحسك به على الاصغر ضروريا لانه مما ثبت له الاوسط (قوله ناظر الى الصغرى) لسكن عبارة المتن يوهم خلافه فلو قال فيه بدل قوله واللا ضرورة الح وعن الصغرى قيد اللا ضرورة

بالصغرى فَالِبَاقى جهة النتيجة الله يوجد في الكبرى (١) قيداللادوام والإفيضم اليه لادوام الكبرى في الكبرى في الكبرى في الكبرى في الشكل الكبرى فالمجموع جهة نتيجهما فنتيجه الوافين المشروطتين مشروطة في الشكل الكبرى فالمجموع جهة نتيجهما الالكبين

مطلق الضرورة فآلا تكون الضرورة مختصة بالصغرى فيها اذا تألف القياس من الصغرى الضرورة ورة فآلا تكون الضرورة مختصة بالصغرى فيها اذا تألف القياس من الصغرى العضرورية والكبرى المشروطة وان كانت الضرورة الذاتية مختصة بها هناك و كذا اذا تألف من العكس وان كانت الضرورة الوصفية مختصة بها هناك) (١) (قوله قيد اللادوام الخي التكري بهذه اللادوام الخي التكري بهذه اللادوام الخيات المناورة من الدي الكان الكبرى

والضرورة المخصوصة بها لـكان أحسن (قال فالباقى) أقول المراد بالباقى مطلق الجهة الحاصلة بتبعية الصغرى أو عكيه سبواء أجرى فيه حذف احدى المذكورات بان كانت. أولا بان لم تكن ففيه مسامحة والالانجه أن مقتضى كلامه أن يكون نتيجة المؤلف من صغرى مطلقة عامة وكبرى مشروطة خاصة مطلقة عامة لانه لعدم اسقاط أحدها عنها لابقى منها حتى يضم اليه لادوام الكبرى فيخالف مافصله بقوله فنتيجة الح (قال ان لم يوجد) الاخصر الاوضح ان كانت الكبرى احدى العامتين والا الح وقال لادوام الكبرى القيحة المؤلف من صغرى الحدى الدائمة في ونتيجة المؤلف من صغرى احدى الدائمة في الشكل الاول. ولا قدح احدى الدائمة في الشكل الاول. ولا قدح المطالع (قال المشروطة في التم كا صرح به شارح المطالع (قال المشروطة في الكبرى عامة المطالع (قال المشروطة في) عامتين أولا (قال مشروطة في الشكل) عامة ان كانت الكبرى عامة

The of the production of the service of the service

لاول وحينية مطلقة في الشكل النالث. ومن الصغرى المشروطة والكبرى العرفية عرفية في الشكل الاول وحينية مطلقة في النالث أيضاو من الصغرى المطلقة العامة والكبرى عرفية في المشروطة الخاصة وجو دية لادائمة فيهما * واعلم أن الباقي بعد حذف الضرورة المخصوصة من الضرورة الذائمة فيهما * وأعلم أن الباقي بعد حذف الضرورة الوقتية من الضرورة الذائمة ومن الضرورة الوقتية اطلاق وقتى ومن الضرورة المنتشرة الحلاق منتشرى * والباقي بعد حذف اللادوام اطلاق وقتى ومن الضرورة المنتشرة الحلاق منتشرى * والباقي بعد حذف اللادوام المنتشرة ا

احدى الوصفيات الاربع وليس فيها قيد اللاصر ورة بل في الخاصة ين منها قيد اللادوام فقط ولا يخفى أنهم لو قالوا في الشكل الاول محذوفا عن الصفرى قيد اللاضر رورة مطلقا

كانت مركبة (قال وحينية مطلقة) ان كانت الكبرى بسيطة والا فحينية لاداءة فالآولى ترك مطلقة وكذا و قول الآتى حينية مطلقة (قال والكبرى المرفية) سواء كانتا عامتين أو خاصتين أو مختلفتين الالادة وتراطعة وقرائدة الم

والا فخاصــة (قل وحينية مطلقة) كان الاطلاق هنا للتعميم لا للتقييد فلا برد أنه يستلزم أن تكون نتيجة الؤلف من المشروطتين الخاصتين حينية مطلقة لان المراد من المشروطتين أعم من العامتين والخاصة بن والمحتلفتين مع أن نتيجتها حينية لادائمة (قال عرفية في الاول) لانها الباقية بعد حذف الضرورة الوصفية من الصغرى وكذا اللا دوام فها كانت مشروطة خاصة (قال وحينية في الثالث) أعم من ان تكون حينية مطاقة بأن كانت الكبرى بسيطة أو حينية لادا عمة بان كانت مركبة (قال وجودية) لان كلا من الصغرى وعكسها مطلقة عامة فاذا ضم اليه لادوام الكبرى صارت وجودية لاداعة (قوله ولا بخني) أُقُولَ لامرية أنهم لو قالوا كذلك لزم أن يكون نتيجة المؤلف من الصغرى المشروطة المامة والكبرى العرفية الخاصة عرفية عامة وايس كذلك لان أخص القضايا اللازمة العرفية الخاصة بَلَ يَلْزُمُ أَنْ يَنْتُجُ الْمُؤْلِفُ مِنَ الْمُشْرُوطَةِ مِنْ الْمُخْتَلِفَةِ مِنْ الْعَلْمَةِ وَمُنَ الصَّفْرِي المُطْلَقَة العامة والكبرى المشروطة الخاصة مطلقة عامة مع أن نتيجة الاول مشروطة خاصة والثاني وجودية لادائمة عَلَى أَن مَقَصُودُهُمُ الأشارة إلى أن لادوام النديجة هو لادوام الكبرى لا الصغرى لأن لادوامها سالبة ولا دخـل لها في صغري الشكل الاول ولو قالوا كما ذكره الكان مشعراً بانه لادوام الصغري (قوله اللا ضرورة ،طلقاً) يوهم امكانوجود اللاضرورة في الـكبرى حينتذ وليسكذلك (قال دوام وصغي)مشمر بان ممنى حذف الضرورة تبد يلهامجهة مخالفة لها في النوع أعم منها بدرجة لامايتبادر من جمل القضية المقيدة بها غير موجهة والممتبر العموم المطلق لاالوجهي ولذا لم يكن الباقي بمد حذف الضرورة الوصفية الدوام الذاتي (قال اطلاق وقتي) ولم يكن الباقي الاطلاق العام لانه أعم من الاطلاق الوقتي إذ هو

Constitution of the state of th

واللاضرورة الذاتية في جيمة البسيطة المقيدة بهما * الشَّكِل الثانى شرطانتاجه بحسب الجهة أمران كل منهما أحد الامرين * الآول صدق الد وام الذاتى على صغراه بان تكون ضرورية او دأئمة مطلقت في أو كون كبراه من القضايا الست المنمكسة السوالب وهي الدأعتان والعامتان والخاصتان * النّاتى ان لاتستعمل الممكنة فيه إلا منع الضرورية المطلقة أو مع الكبرى احدى المشروطتين العامة والخاصة *

وقيدُ الضرَّورة واللَّدوام المخصَّوصَين بَالصَّهْرِي لاستغنوا عن هذا القيدومًا بعدهِ مَن الله العربي العليم والا فيضم اليه لا دوام الكبرى

وقوله عرفية أى عامة ان كانت الرجبرى بسيطة وخاصة ان كانت مركبة (قال على صفراه) أى والكبرى غير الممكنة بن لان حكمها يأتي فيحصل من ضرب الصغر بين الدائمة بن في ١٣ كبرى الوائمة بن في ١٣ كبرى الوائمة بن في ١٣ كبرى الدائمة بن في ١٣ كبرى الدائمة بن في ٢٠ ضرب الصغرى مأعدا الممكنة بن والدائمة بن فيحصل من ضرب ٢٠ كبريات في ١٩ صغرى ٢٦ ضربا والمجموع الحاصل بشرة اط الأمم الأول ٩٠ يكا ان الساقط ٧٧ ضربا حاصلة من ضرب ٧ كبريات أعنى ما عدا الممكنة بن التسع الغير المنمكسة في ١١ صغرى أعنى ماعدا الممكنة بن والدائمة بن والدائمة بن ١١ صغرى أعنى ماعدا الممكنة بن التسع الغير المنمكسة في ١١ صغرى أعنى ماعدا الممكنة بن والدائمة بن والدائمة بن الصغريات أعنى ماعدا الممكنة بن التسع الغير المنمكسة في العدى جهات الممكنة بن التساقطة كان الحق الأيجاب وواذا قلنا بدل الصغريات الساقطة وكل قر مضى باحدى جهات الممكنة المناسبة المواد المناسبة المواد المناسبة المواد المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة والمناسبة المناسبة والمناسبة المناسبة والمناسبة والمناسب

الاطلاق الهام المقيد بوقت ممين وقس عليه الاطلاق المنتشرى (قال جهة البسيطة) فالحدف هنا على ممناه المتبادر والالكان الباقى بهد حذف اللا دوام هو اللا ضرورة نعم لا يتصور المهنى الاول بالنسبة الى اللا ضرورة لانها امكان عام وليس فى الجهات ماهو أعم منه (قال أمران كل منهما) دليل اشتراطهما اختلاف النتائج عند فقد أحدها على ما فصل فى التحرير وغيره (قال الاول صدق) الاخصر كون صفراه ضرورية (قال أو دائمة) وحينئذ لا يكون الكبرى بمكنة لما يأتى (قال أو كون كبراه) انفصال خلوى بخلاف الانفصال فى الشرط الثانى فانه حقيقى قاله والدى قدس سره (قال من القضايا الست) يوهم أنه يشترط حينئذ كون الكبرى وجبة وليس بمراد (هذا) ولم يقل من السوالب المنعكسة الله يشعر باشتراط كونها صالبة (قال لا تستعمل) يعنى اذا كانت الممكة العامة أو الخاصة صفرى كانت كبراها ضرورية أو احدى المشروطيين وانكانت كبرى كانت صفراها ضرورية فالاختلاطات المنتجة

وأما نتيجته

الموالية المراكبة الموالية ال الساقطة بهذا الامر الثاني فهو ٨٤ ضربا حاصلة من ضرب الممكنة بن الصفر بين في ١٧ كُبري أعني ماعد المُنْ وَالْفُرُولُ مِنْ وَالْفُرُولُ مِنْ فُرِنُ صَرِبِ الْمُكُنِّتِينِ الْكَبْرِينِ فَى ١٤٣ صَغْرَى أَعْنَى مَاعِدَا الْمُكُنِّتِينِ اللَّهُ وَمُنْ صَرِبِ الْمُكُنِّتِينِ الْمُكُنِّتِينِ مَا اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مَا اللَّهُ وَمُجُوعَ الضَرُوبِ العقيمَةُ ١٢٥ ﴿ الشَّرِطُ الثَّالَى أَمَا فَى الْصَغُرُ بِينِ الْمُمُكُنِّتِينَ مَعُ ماعِدًا وَالْفُرُ وَرِيَّةً وَمُجُوعَ الضَرُوبِ العقيمَةُ ١٢٥ ﴿ النَّهُ مَا الشَّرِطُ الثَّالَى أَمَا فَى الصَغُرُ بِينِ الْمُمُكُنِّتِينَ مَعُ ماعِدًا برياتِ الساقطة فلأمثال المذكور في الأمر الأول. وَمَع الداعة والعرفية المامة منها فلانا اذا قائنًا كُلُّ رُومي أسود بالامكان ولا شيُّ من الرومي باسود باحدى الجهتين فالحق الايجاب أوَلَا شيُّ من الغركي باسود فالحق السلب وَمَع المرفية الخاصة فلانها عرفية عامة مع قيد اللادوام * وقد قالوا ان انتاج المركبة مع قضية أخرى منوط بانتاج أحد جزئبها معما وعدمَ انتاجها منوط بمدم انتاج شيُّ من جزئبها معها، وَالْعرفية العامة قد عرفت جالها واللادوام موافقة الهمكنه كيفًا وَلَادخل المتفقين كيفًا في الشكل الثاني * وأماً في الكبريين الممكنتين مع ماعدا الدائمة من الصغر يات الساقطة فللمثال المذكور في الأول أبضا وَمَعَ الدَّاعُة فلانا اذا قلمنا كل رومي أبيض دا مَّا ولا شيُّ من الرومي بابيض بالامكان

في الشرط الثاني نمانية (قال وأما نتيجته) استدل على كون النتيجة دائمة أو كالصفري بالخلف والمكس المذكورين في المطلقات. مثلا إذا صدق كل انسان متنفس بالفعل ولا شيَّ من الحجر بمتنفس بالضرورة أو دائها صدق لا شيء من الانسان بحجر دائها و إلا فيصدق نقيضه فنضمه صغري إلى كبري لينتج ما ينافي الصغرى أو بعكس الكبرى إلى لاشيء من المتنفس بحجر لينتج المطلوب من الشكل الاول واعترض بان هـــذه القاعدة وان اقنضت كون ننيجة الدائمنين الصغريين مع السوااب النسع الغــير المنعكمة دائمة إلا أنه قام البرهان على العقم لصــدق قوانا كل لون كسوف سواد بالضرورة أو دائما ولا شيء من لون الكسوف بسواد بالضرورة وقت النربيع لادائها مع كذب النتيجة باي جهــة كانت وأجيب بأن المراد بلون الكسوف اما لون مطلق الشيء مقيداً يوقت الكسوف وان لم يكن منكسفا ولا كاسفا أو لون خصوص المنكسفأو الكاسف مقيداً بذلك الوقت أولا فعلى الاول تكذب الصغرى كلية وعلى الثاني تكذب كلية وجزئية لان لون الشمس ليس بسواد دائما وعلى الثالث تـكذب الوقتية الحبرى لأن لون القدر الكاسف سواد دائما ، أقول في الجواب نظر * أما أولا فلأن كذب الدائمتين الصغريين على الاول كاية لا بحسم مادة الاشكال لعوده فما كانتا جزئيتين * نَعَمَ يمكن الجواب عليه بأن المكبري كاذبة كلية لان لون الحبشي سواد دائما وكايتها شرط في هذا الشكل؛ وأماً ثانيا فلأن لون القمر ليس بسواد لما قالته الحكماء من أنه جرم كمد صيقل؛ وَأَمَا ثالثًا فلحواز أن يراد بلون الكسوف اللون المخيل في المكاسف عند النظر اليه وقت الكسوف فتصدق المقدمةان كلية ولذا خص الانتاج

فدائمة مطلقة أن صدق الدوام الذاتى على احدى مقدمتيه وآلاً فسكالصغرى محذوفًا عنها قيد اللادوام واللا ضرورة

فالحق الابجاب أولا شي من الهندي بابيض فالسلب (قال فدائمة مطلقة) دليل كون النتيجة دائمة أو كالصغرى الخلِّف والعكس المذكوران في المطلقات مثلًا اذا صدق كل انسان مُتنفس بالفعل وَلَا شيُّ من الحجر يمتنفس بالضرورة أو دائمًا فلاً شيٍّ من الانسان بحجر دا مما وآلًا فيصدق بعض الانسان خلف أو تعكس الحكرى الى لاشي من المتنفس بحجر فينتج المطلوب * ثم انه اعترض الميبدي بان هذه القاعدة وان اقتضت كوِنَ نتيجة الداعتين الصفر بين مع السوالب النسع الفير المنمكسة دائمة إلَّا أنه لم يقم برهان على ذلك بل أنما قام البرهانُ على العقم لصدق قول ا كل لون كسوف سدواد باحدى الجهتين ولا شي من لون الكروف بسواد بالضرورة وقت التربيع لاداً عا لأنَّمدام لون الكروف في هذا الوقت وكذا سائر الجهات مع كذب بعض لون الكدوف ايس بلون كدوف بالامكان كالجهات الاخص انتهى، أقول المراد بلون الكسوف إما لون مطلقُ الشَّيُّ مُقيداً يوقت الـكسوف وان لم يكن منكم فا ولا كاسفا أو لون خصوص المنك في أو اله كاسف مقيداً بذلك الوقت أوّلا. فعلى الاول تكذب كل من الدا يمتين الصغر بين كاية وعلى النباني تكذبان مطلقا كاية أو جزئية لان لون الشمس ليس بسواد دا عا . وعمل الثالث تكذب الوقتية الـ كبرى لأن لون القمر الـ كاسف سواد دا عا فتأمل (قال صدق الدوام) وذلك في ٥٧ ضر بابأن كانت الصفري ضرورية والكبرى احدى ١٥ أو دا عة والكبرى احدى ١٣ أعنى ما عدا المكنتين فهذه ٢٨ أو بان كانت الكبرى ضرورية والصفرى احدى ١٣ أعنى ماعدا الدأ يمتين أو دائمة والصغرى احدى ١١ أعنى ماعدا المكنتين والدائمتين فهذه ٧٤ والمجموع ٠٠ (قال و الا فـ كما الصغرى) وَذَلَكُ في ٤٨ ضربا بان كانت الـكِبري احدى المشروطتين اللتين من الست المنعكمة السوالب والصغرى احدى ١٣ أعنى ماعدا الدائمتين فهذه ٢٦ ضربا أو كانت احدى الوقنيتين والصغرى احدى ١١ أعنى ماعدا الدا تمنين والممكنتين فهذه ٢٧ والمجموع ١٨ قال قيداللادوام)

بما كانت الكبرى التي من هذه التسع موجبة والصغرى سالبة وحكم بهقم العكس كا في شرح المطالع (قل فدا عة) ان قبل ان كان بروت الاوسط لاحد الطرفين كسلبه عن الآخر ضروريا كان الطرفان متباينين ضرورة فنتيجة الضروريتين ضرورية لادا عمة قلنا هذا انما يتم ان حصل من ذلك منافاة ضرورية بين ذات الاصغر ووصف الا كبر ولم تحصل والحاصل هنا هو المنافاة بين ذاتي الطرفين (قال قيد اللا دوام) وجه حذف الاولين المسميين بقيدي الوجود أن الصغرى المقيدة بأحدها ان كانت

والضرورة مطلقا () سواء كأنب مخصوصة بالصغرى اومشتركة بينها وبين الكبرى وَسواء كانب وصفية او وقتية او منتشرة * الشكل الرابع شرطه بحسب الجهة امور خمسة * احدها فعلمية المقدمات. وثانيها كون السالبة المستعملة فيه منعكسة

(١) (قوله وسواء كانت وصيفة الى آخره) ترك الضرورة الدائمة لان الكلام فيما اذا لم يصدق الدوام الذاتى على شيء من مقدمتيه فلا يتصور ذلك كما لا يخفى

حذيف القيدين الأولين المسميين بقيدي الوجود كافي التحرير لابنالصغرى المقيدة بأحدهاان كانت مع كبري بسيطة كان قيد الوجود موافقًا لهم في الكيف أومع مركبة فلم ينتج مع أصله إلذلكِ ولا مع قيد وجودها لان قيدى الوجود إمّام طلفتان أو ممكنتان أو ممكنة ومطلقة وَلَّا انتاج منها في هذا الشمكل (قال فعلمية المقدمات) بأنَّ لايستعمل فيه الممكنة لافي الصغرى ولافي الكبرى أمَّافي الصغرى فلان الحق هو السلبُ في كل ناهق من كوب السلطان بالامكان وكلُّ حمار ناهق بالضرورة وَالابجاب في كل صاهل من كو به بالامكان وكل فرس صاهل بالضرورة. وأماً في المكبرى فلان الحق هو السلب أيضاً في كل مركوب السلطان فرس بالضر ورة وكل حمار مركو به بالامكان والايجاب اذا بدلت الكبرى بقولنا وكل صاهل مركو به هذا اذا كانت الممكنة موجبة * وأماً اذا كانت سالبة فلما يأتي فيالشرط الثاني من وجوب المكاسالسالبة في هذا الشكل * وَكَتَبِ أَيضاً فسقط ٢٥ وبقي ١٦٩ حاصلة من ضرب ١٣ صفرى في نفسها كبرى وهَذَا الشرط شامل لحكل الضروب والمَإلى لما عدا الضربين الاولين وان لم يكن فيه فائدة بالنسبة الى الضروب الثلاثة الاخيرة أعنى السادس والسابع والنامن لما سبق من اشتراط كون السالبة المستعملة فيها من الخاصمين فالأولى تخصيص الشرط الثاني بالثالث والرابع والخامس (قال المستعملة فيه) أي مع كبرى بسيطة كان قيد وجودها مُوافِقُها كيفا أو مَعَ مُنْ كِنة لم ينتج مَع أصله لذلك ولا مع قيد وجودها لأن قيدى الوجود في المقدمة بن أما مطلقة أن أو ممكنة أو مطلقة وممكنة ولا انتأج في هذا الشكل منها لعقد الشرطين المارين كَدَا في التّحرير (قال والضرورة مطلقا) وانما تحذف لان الصفرى المشتملة على الضرورة اما مشروطة أو وقتية أو منتشرة وكبرها احدى الوصفيات الاربع لان المفروض عدم صدق الدوام الذاتي على شيء منهما وأخص الاختلاطات منها هو الاختلاط من مشر وطنين أو من وقتية ومشروطة وَالْصَرورة فيهما لاتتعدى إلى النتيجة كابين في المطولات (قال أمور خمسة)أي باعتبار جميع ضروبه لا مطلقاإذ لا تجتمع الخسة في ضرب واحد منها مثلا (قال فعلية المقدمات) بان لاتكون ممكنة عامة أوخاصة إذ لو كانت احداهماممكنة لأختلفت النتائج (قال كون السالبة)مستغنى عنه بالنسبة الى الضروب الثلاثة الاخيرة بما من عن المصنف من اشتراط كون السالبة المستعملة فه إ من الخاصتين

all soft realized in the production

وثالثها صدق الدوام الذاتي على صفرى الضرب الثالث أو العرفي العام على كبراه المانعين المناعية ا * ورا بعها كون كبرى الضرف السادس من القضايا المنعكسة * وخامسها كون صغرى

wind with the state of the stat

estable serial billing والمالية المالية والمعالمة The second was

existing the state of the state

deline of the state of the stat

The state of the s

في سنة ضروب منه سواء كانت صغرى أو كبرى (قال منعكسة) بان كانتِ تلكِ السالبة مَن الست المنعكسة ان كانت كلية وذلك فما عدا الضيرب السادس والسابع من الضروب المشتمله على السالبة ومن الخاصتين أن كانت حزامية وذلك في ذينك الضربين فسقط أي من ١٦٩ حاصَّلة من ضرب ٧ سوالب أعنى ماعدا المكنتين من التسم الغير المنعكسة في ١٣ موجبة أعنى ماعدا الممكنة * و بق ٧٨ حاصلة من ضرب ٦ في ١٠٪ ثم وجه هذا الشرط حقية الايجاب أما اذا كانت تلك السالبة صفرى فكما في من ضرب ٦ في المسالبة صفرى فكما في المنافر من من من من من من القمر عنه خدم بالمنافرين المنافرين المناف اذا كانتِ كبرى فكما في قولنا كلمنخسف فهو ذو محق بالضرورة ولا شي من القمر بمنخسف باحدى جهات تلك السوالب. ويتجه أنه لا يتم هـ ندا الوجه ما لم يظفر بصورة يتبين فيها حقية السلب (قال على صفرى) ألقى عُلِم بالشرط الثاني وجوب كونها من الست المنعكسة (قال الضرب الثالث) وهولاشي ً من ب ج وكل أب (قال أو العرفي العام) فسقط ٢٨ وهي حاصلة من ضرب ٤ صغريات أعني ماعدا الدائمتين من الست المنمكسة في ٧ كبريات أعنى ماعدا الممكنتين من التسع الغير المنمكسة الدوالب س ١٨٠ و بق ٥٠ حاصلة من ضرب الدا تمتين في١٣ كبرى ومن ضرب ٤ صغريات هي الوصفيات الاربع في ٦ كبريات هي تلك الست المنعكسة . ثم وجه هذا الشرط حقية الايجاب في قولنا لاشي من المنخسف عضي الاضاءة القمرية باحدى جهات الصغريات الماقطة وكل قمر منخسف باحدى جهات الكبريات الساقطة . وقيه ماص آنفا * وكتب أيضا تفنن حيث عبر عن الدا تمتين والوصفيات الاربع تارة بالمنمكسة السوالب وتارة بالعرف العام (قال الضرب السادس) قد من انه لارتداده الى الشكل الثاني بعكس الصفرى

لاختلفت النتائج (قالصدق الدوام) استدل عليه بانه إذا انتفى الامران كانت الصغرى من الوصفيات الاربع والكبرى من النسع الغير المنعكسة السوالب وأخيص هـ ذهرهو الصغرى المشروطة الخاصة مع الوقتية عِقبِم فَالْبَوَاقِي كَذَلِكُ* وَآعَتَرَضَ بانه انما يتم لو أورد صورة يمتنع فيها الايجاب وأخرى يمتنع فيها السلب ولم يظفر بالاولى . ومَما قالوا من أن كل ضرب اشتمل على سلب فنتيجته سالبة فيكتني بالثانية ممنوع إذ الشيخ كثيراً ما استنتج الموجبة من السالبة وبالمكس (قال الذاتي) فيمننع كون صغراه من العامتين أو الخاصتين فضلا عما هو أعم منها (قال أو العرفي العام) بأن تكونٍ من القضايا التي تنعكس سوالبها (قال السادس) لان بيان انتاجه بعكس الصغرى الميرجع الى الشكلُ الثاني فتكون صغراه الفررب النامن احدى الحاصتين و كبرام مما يصدق عليه الموف العام * و آما النتيجة فهى في الضرين العام * و آما النتيجة فهى في الضرين المنتيجة المنتيجة

احدى الخاصتين بها مر لتقبل الانعكاس وكبراه موجبة تنعكس سالبنها لما مر أنه يشترط في ذاك الشكل إذا لم يصدق الدوام على صغراه كون كبراه مما تنعكس سالبنها (قال الضرب النامن) لان ظهور انتاجه بعكس الترتيب ايرتد الى الشكل الاول ثم عكس النتيجية فيكرم كون مقدمتيه بحيث إذا عكس الترتيب انتجنا سالبة برخاصة لتنعكس إلى النتيجة . والشكل الاول انما تنتجها إذا كانت صغراه من الست المنعكسة السوالب بان يصدق عليه العرف العام وكبراه احدى الخاصتين، بقى أن كبرى الفرب الشامن من الخاصتين، بقى أن كبرى عنه . على أن التعرض لهدون كون صغرى السادس مهما تحكم فلوجهل الشروط أربعة وقال الرابع كون عنه . على أن التعرض لهدون كون صغرى السادس مهما تحكم فلوجهل الشروط أربعة وقال الرابع كون كبرى الضرب السادس والثامن ممايصدق عليه العرفي العام لكني (قال في الضربين) في شرح المطالع ماحاصله أنه ان لم تكن صغراهما احدى الوصفيات الاربع فالنتيجة كعكسها وان كانت احداها فهي كمكس المكبري محذوفا عنه قيه وجود الكبرى ومضموما اليه لإدوام الصغري ان كانها انتهى . وآلسر فيه أن نتيجهما عكس نتيجة الشكل الاول الحاصل بعد عكس الترتيب فاولم تكن كاذكر لم تكن

صدق الدوام الذاتمي على كبراهما وآلا فكه كرس الصغرى محذوفا عنه بهراس العنبي العنبي العنبي العنبي المراشل الرياض مراينكون

عا ذكره للملم بهذا الاشتراط ممامر قبيل هذا الفصل كالم يتمرض لاشتراط صفري الضرب السادس وكبرى الضرب السابع عمل هذا الشرط لذلك بل لو قال بدل ما ذكره في الشَّرَطينُ الآخيرُ أن ورابعها كون كبرى الضرب السادس والثامن من القضايا المنمكسة وجمل الشرط أولا أموراً أربعة لكان أخصر وأوضح وأولى (قال الأولين) اللذين ضر وبهما بحسب الجمة ١٦٩ كا مر (قال على صفراهما) والمكس حينتُه المطلقة (قال القِياس) عقد متيه (قال من الست) وذلك ٥٠ ضربا حاصلة من ضرب الدائمتين المينة م المينة م المالكندور لوزمها باختراد نعلية المتدات كاراية المالية من الست المنه على السوالب المعالمين من الست المنه السوالب الصغر يبن في ١٠٠ كبرى ومن ضرب ع صغر يات أعنى ما عدا الدائمة بن من الست المنهكسة السوالب في ٦ كبريات هي الست الممكسة (قال النمكسة السوالب) والمكس تحيينة الحينية المطلقة أو اللادائمة (قال فيطلقة عامة) وذلك 119 ضر با حاصلة من ضرب ٧ صفر يات من الغير المنفكسة السوالب أعنى ماعدا المكنتين في سرا كبرى ومن ضرب ع صفريات أعنى ماعدا الداعتين من المنعكسة السوالب باز على من تلك الغير المنفكسة (قال الضرب الثالث) الذي ضرو به بحسب الجمة ٥ كا من (قال على احدى) وذلك ٣٤ ضربا حاصلة من ضرب الصغريين الداعةين في ١٣ كبرى ومن ضرب الكَبْريين الدائمتين في الوصفيات الار بع (قال والافكم كس) وهو إما عرفية عامة أو عرفية لادائمة في البعض . وكَتَبَ أيضا وذلك ١٦ ضربا حاصلة من ضرب الوصفيّات الاربع في نفَّهما (قال الرابع) وكل ب ج ولا شي من اب (قال والخامس) و بعض ب ج ولا شي من ا ب (قال عـلي كبراهما) وذلك ٢٦ ضربا حاصلة من ضرب الدائمتين المكبرين في ١٣ صغري (قال والا) بان كانت المكبري من الرسطة المرادي من الراد الما المرادية المراد المرادية ا الوصفيات الدر بع رف مله المراق المرا في ١٣ صفرى (قال محذوفا عنه الخ) ودَلَيَل ما ذكر في كل من الضروب الحمسة هو الطرق المذكورة

William Man

عكسها (قال وفى الضرب الثالث) لأن بيان نتيجته بالردرالي الشكل الثاني وُقُدَّ مِن أَن نتيجتهِ دائمة المسلمة الدوام على احدى مقد متيه والكن في الصغرى وُصَغرام عكس صغرى هذا الشكل فَتَكُون النتيجة الرصدق الدوام على احدى مقد متيه والكن في الصغرى وُصَغرام عكس صغرى هذا الشكل فَتَكُون النتيجة The state of the s

اللادوام. وفي الضرب ألسادس كنتيجة الشكل الثاني الحاصل بعد عكس الصغرى، وفي السابع كنتيجة الشكل الثانث الحاصل بعد عكس الكبرى. وفي الثامن كعكس نتيجة السابع كنتيجة الشكل الاول الحاصل بعد عكس النرتيب كما عرفت المريم المريم

كاتب انسان بالضرورة وكل ناطق أو بعضه كاتب بالفعل فبعض الانسان ناطق حين هو انسان كهكس الصغرى اذ عكس الترتيب ينتج كل ناطق أو بعضه انسان بالفير ورة و ينعكس الى المطاوب وضع المنتهجة بالسكبرى وية الى الصغرى ينتج لاشى من الناطق بكاتب داعاً و ينعكس الى المطاوب وقتيض النتيجة بالسكبرى وقى الضرب الثالث من الضرورية مع المشروطة العامة إذا صدق لاشى من منحرك الاصابع بفرس بالضرورة وكل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتبا فلاشى من الفرس بكاتب داعًا إذ عكس الترتيب يفتج لاشى من الكاتب منحرك الاصابع مادام كاتبا فلاشى من الفرس بكاتب داعًا إذ عكس من تينك المقدمتين إذا صدق كل كاتب أو بعضه متحرك الاصابع بالضرورة مادام كاتبا لاداعًا ولا من من الفرس بكاتب بفرس داعًا ولا من من الفرس بكاتب بفرس داعًا ينتج شي من الفرس بكاتب بالفرورة فبعض متحرك الاصابع ليس بفرس داعًا إذ عكس المقدمتين بان شي من الفرس بكاتب بفرس داعًا ينتج يقال بعض متحرك الاصابع كاتب حين الوصف لاداعًا ولا شي من السكاتب بفرس داعًا ينتج المطلوب (قال و في السابع كاتب عبن الوصف لاداعًا ولا شي من السكاتب بفرس داعًا ينتج المطلوب (قال و في الشرب الثامن كامر (قال عكس الصفرى) قان كانت السكبرى احدى الداعمتين من الست المنعكسة فالنتيجة داعة أو احدى الوصفيات الاربع منها فعرفية عامة (قال و في السابع) كل جب المنعكسة فالنتيجة داعة أو احدى الوائل في المناف) في اماحينية لاداغة أو وجودية لاداغة (قال و في الثامن) لاشي من ب ج و بعض اب (قال كمكس نتيجة الخ) فهي عرفية خاصة من ضرب الخاصة من أول و في الثامن) لاشي من ب ج و بعض اب (قال كمكس نتيجة الخ) فهي عرفية خاصة

هذا كمكسها وقس عليه الضرب الرابع والخامس (قال اللادوام) لانه اشارة إلى مطلقة عامة سالبة لا يجاب الصفرى وهي لاتنتج في هذا الشكل لوجوب انعكاس السالبة المستعملة فيه ولان القياس منها ومن الكبرى عقيم لتركبه من السالبتين (قال الشكل الثاني) لارتداده اليه بعد عكس الصغرى وقس عليه الا تبين (قال كنتيجة الشكل الخ) فآن كانت كبراه من الست المنعكسة السوالب فالنتيجة حينية لادائمة أو ماعداها فوجودية لادائمة (قال وفي الثامن) عدد اختلاطه كالضرب السادس اثنى عشر حاصلة من ضرب الخاصتين صغرى في الست المنعكسة السوالب كبرى لكن النتيجة في السادس دائمة ان كانت كبراه اخدى الدائمة عامة ان لم تكن وفي الثامن عرفية خاصة مطلقا

المورد ا

(1) € book

فى الافترانيات الشرطية وقدعرفت أنها خمسة أقسام الفسم الاول ما يتركب من متصلتين وهو ثلاثة أنواع لان الحد الاوسط اما أن يكون جزءا ناما من كل منهما اى مقدما بكهاله او تاليا بكهاله فى كل منهما. وإما ان يكون جزءا ناقصامن كل منهما بان يكون محكوما عليه او به فى المقدم او التالى أ. وإما ان يكون جزءا ناما من احداهما وناقصا من الاخرى بان يكون احد طرفى احداهما شرطية متصلة او منفصلة * النوع الاول وهو المطبوع منها ينتج من الاشكال الاربعة متصلة على قياس الحمليات من غير فرق فى شرائط كل شكل وعدد ضروبه إلا الثلاثة الاخيرة من ضروب الشكل الرابع وفى تبعية نتيجة كل ضرب لاخس مقدمتيه فى الكيف والكم والجهة من اللزوم

(قال فصل في الاقترانيات) سيأتي من المصنف أن مسائل العلوم قضليا حمليات موجبات ولا يخفي أن الادلة الكثيرة الوقوع في العلوم من الاقتراني الحملي أو الاستثنائي فذكر المصنف للاقترانيات الشرطية ليسله كثير جدوى (قال الشرطية) تسمية المركب من الشرطية بن بالشرطي حقيقة ومن الحملية والشرطية مجاز من تسمية الكل باسم الجزء الاعظم هذا ولان اطلاق الشرطية على المنفصله كاطلاق الشرطي على المركب من الحملية والشرطية مجاز بخلاف اطلاقها على المتصلة . جمل المركب من المتصلمين أول الاقسام فقال القسم الاول (قال خسة أقسام) أي وتمريفها وترتيب أقسامها أيضاً فظهر أن قوله الاول مايتركب من متصلتين كنظائره الآتية مستغنى عنه ولو قال القسم الاول ثلاثة أنواع لـ كفي الا أنهابهمد ماصبق لم يعتمد عليه (قال من كل منهما) أي المتصلتين فيكون الحد الاوسط قضية (قال أوتاليا) كلة أو لمنه الخلو فيشمل الشكل الاول والرابع. وفي ادخال في هنا ومن فيما من على قوله كل منهما تفنن واشارة إلى أن التعبير بني هنا أحسن وقس عليه ماياً بي (قال واما أن يكون) الاخصر أو ناقصاً منه (قال محكوماً عليه) أي مقدماً أو موضوعا ففيه ايماء الى أنه لايلزم من كونه جزء جزء أن يكون مفردا بان يكون المنشاركان حمليتين لجواز أن يكونا شرطيتين فيكون جزء الجزء قضية (قال أو مه) اشار بالتعميم إلى شموله الاشكال الاربعة (قال في القدم) ظرفية الكل للجزء (قالوهو المطبوع) أي بخلاف الاخيرين من الانواع النلائة (قال في شرائط) متملق إلفرق أو بغير فرق أو بالقياس فتدر (قال الا الثلاثة الاخيرة) لتوقفها على المشروطة الخاصة وهي لاتوجد في الشرطيات (قال لاخس مقدمتيه) أي ان وجد الاخس بأن كان بين المقدمة بن تفاوت أو المراد بالاخس مالا أخس منه (قال من اللزوم)

⁽١) لم يكتب المحشى الاول على هذا الفصل برمته فليعلم

ان تركب من الازوميتين او الاتفاق ان تركب من الانفاقيتين او المختلفتين وفى خصوص الاتفاق وعمومه إلا فى صورتين احداها ان يكون الاتفاقية العامة كبرى فى الشكل الثانى و ثانيتهما ان يكون الاتفاقية العامة صغرى المنتج للسلب من ضروب الشكل الرابع فان النتيجة فيهماسالبة اتفاقية خاصة له كن ان تركب من المختلفتين فيشترط لانتاجه كلية اللزومية مطلقا فان ما له الى القياس الاستثنائى المشروط بها كاياتى فان كان من الضروب الناتجة (١) للسلب فيشترط معها ان يكون الموجبة من المقدمتين لزومية وأن يكون الاوسطاليا فى اللزومية

(١) (قوله فان كان من الضروب النائجة الى آخره) هذا مترتب على ما قبله

بيان الجهة ودفع مايتوهم من أن المراد بالجهة ماسبق من الضرورة والدوام والامكان يمني أن المعتـبر في الموافقة جمة في الحمليات ماسبق وفي المتصلمتين اللزوم والاتفاق . ثم ان هذا موافق لما ذهب اليــه عصام من أن الشرطية كالحملية يكون موجهة مخالف ال قاله عبد الحكم من أن الازوم والعناد والاتفاق أقسام النسبة التامة الشرطية لا قيودها. ولو قال في اللزوم الكان أخصر وامكن حمله على المذهبين (قال ان تركب من اللزوميتين) قد يقال هذا يفيد وجدان الاخس في الصور النلاث مع أنه لانوجد إلا في الاخيرة ولوجعل أن في الموضمين استئنافابيانيا لاندفع لكنه خلاف الظاهر (قال من الاتفاقيتين) و يَكُنِّ فِي الْانْمَقَادُ مَنْهُمَا الْامْتِيارُ الوضَّعِي فَلَا يُتَّجِّهُ أَنِ اجْزَاءُ الْاتْفَاقِيةُ لَا امْتِيارْ بِينْهَا فُـلَّا يَتَّمَّارُ الاشكال الاربعة فلا تنعقد منهما (قال وفي خصوص) يشعر بان الاتفاق المقيد بالعموم أو الخصوص ليس بجهة فينافي ماقبله فالاولى ايراد من بدل في (هذا) وهل نتيجة المركب من الاتفاقية المامةوالخاصة عامة أو خاصة الظاهر الاولى (قال المنتج لاسلب) وهو ماعدا الضربين الاولين (قال من المختلفتين) أى في اللزوم والاتفاق (قال لانتاجه) أي لانتاج ذلك القياس كلية اللزومية سواء انتج الايجاب أو السلب (قال فان ما له) لانه راجع إلى الاستدلال بصدق اللزوم مع الشيُّ على صدق اللازم معه أو يكذب اللازم معه على كذب الملزوم معه الذي يؤدي بالقياس الاستثنائي (قال فان كان) مفرع على قوله فان ماكه (قال من الضروب الناتجة الخ) وهي الضرب الثاني والرابع من الاول وجميع ضروب الثاني والاخيران من الثالث (قال وأن يكون الموجمة) الاخصر كون الازومية موجمة والاوسط ناليا فهما (قال لزومية) والا فلا ينتج لانه حينتُذ تكون الموجبة اتفاقية والسالبة لزومية والاتفاقية حاكمة بموافقة أحد الطرفين الاوسط واللزمية بمدم الملازمة بين الاوسط والطرف الآخر وهي لاتنافي الموافقة بينهما المستلزمة لموافقة الطرفين لأن موافق الموافق موافق فلا يصدق سلب الموافقة (قال تاليا في اللزومية)

وان كان من الضروب الناتجه للايجاب فيشترط معها امران * احدهما ان يكون الاوسط مقدما في اللزومية * وثانيهما احد الامرين هو اما ان يكون الاتفاقية خاصة او عامة

فان موافقة شيء مع الملزوم يستلزم موافقته مع اللازم بخلاف العكس لجواز كون اللازم اعممن اللزوم وعدم موافقة ثيء مع اللازم يوجب عدم موافقته مع الملزوم بخلاف العكس لجواز ان لا يكون موافقا للاخص وموافقا اللاعم فالمؤلف من اللزومية والاتفاقية انما ينتج بشروط آتية و يكون مآله الى قياس استثنائي بان يقال كلما كان شيء من الاصغر والاكبر موافقا للملزوم كان موافقا لللازم الذي هو الاكبر أو الاصغر لكن المقدم حق

إذ يلزم من عدم موافقة اللازم مع شي عدم موافقة الملزوم معه بخلاف ما إذا كان مقدما اذ الاتفاقية حينتذ تبين عدم موافقة الملزوم وهو الاوسط مع شئ وهو لايستلزم عدم موافقة اللازم معه لجواز كونه أعم كما أشار اليه في الحاشية ولجواز استحالة الملزوم وتحقق اللازم في الواقع (قال وان كان) لو قال أو للابجاب الخ اكمني (قال في اللزومية) إذ حينته يكون الاوسط ملزوماً ويلزم من موافقته مع شيء موافقة اللازم ممه بخلاف ما إذا كان تاليا فانه حينشذ يكون لازماً ولا يلزم من موافقته مع شيء موافقة الملزوم معه كما مر (قال ان يكون الاتفاقية خاصة) لان المطلوب إنما بحصل إذا تحققت موافقة الملزوم مع شيُّ وهي متحققة في الاتفاقية الخاصة لانها تدل على تحقق الاوسط في الواقع وهو ملزوم فيتحقق اللازم بخلاف العامة (قال وقعت صغرى) يعني أن الاتفاقية العامــة ان كانت صغرى يجب أن يكون الاوسط تاليا فها لان الاوسط حينتذ يكون متحققا في نفس الامر وهو ملزوم فيتحقق اللازم فيها فيكون موافقاً للاصغر اتفاقية عامة ولا بجوز أن يكون مقدما لجواز كذب الاوسط ولازمه وصدق الاصغر والقضية المنمقدة من الاكبر الفير الواقع والاصغر الصادق ايست اتفاقية ولا لزومية (قال أوكبرى الشكل الخ) يعني إذا كانت كبرى يكون الاوسط مقدما فيها لانه يوجب صدق النالي فيها وهو الاكبر وعدم منافاته للاصغر فانه لوكان منافيا الاصغر وهولازم ومناف اللازم مناف للملزوم كان منافيا للاوسط فلم تنعقد الاتفاقية من الاوسط والا كمر هــذا هف ولا يكون تاليا لانه حينتذ يكون صادقا كالاصفر ويجوز كون الاكمر وهو مقدم الاتفاقية محالا فلا تصدق النتيجة لزومية ولا اتفاقية (قوله فان موافقة) ناظر إلى الضروب الناتجة للايجاب وقوله الا " تى وعدم الموافقة ناظر إلى الضروب الناتجة للسلمب ففيه نشر معكوس (قوله و يكون مآله) عطف السبب (قوله موافقاً للملزوم) الذي هو الاوسط (قوله الذي هو الاكبر) أن كان موافق الاوسط هو الاصغر كانت الازوميــة كبرى والاتفاقية صغرى والقياس من الشكل الاول أوالنااث (قوله أو الاصغر) ان كان موافق الاوسط الاكبر كانت اللزومية صغرى الشكل

وقعت صغرى (١) الشكل الاول او كبرى الشكل الثالث هذا * قيل المؤلف من الاتفاقية بن أوالمختلفة بن لايفيد الفرض من الترتيب وهو العلم بالنتيجة اذ النتيجة فيه معلومة قبل الترتيب فلايكون قياسا * والجواب عنه بان المعتبر في القياسية هو الاستلزام الذاتي لا الافادة فاسد لان الترتيب المذكور ليس بنظر والنظر معتبر في مفهوم مطلق الدليل فضلا عن القياس * والحق اله لاافادة في غير المؤلف من اللزومية بن الا المؤلف من اللزومية بن الا المؤلف من اللزومية بن الا المؤلف من اللزومية بن اللا المؤلف من اللاتفاقية بن المؤلف بن المؤلف من اللاتفاقية بن المؤلف المؤلف من اللاتفاقية بن المؤلف من اللاتفاقية بن المؤلف المؤلف

ومتى لم يكن احدهما موافقا لللازم الذى هو الاوسط لم يكن موافقا للا آخر لكن المقدم حق (١) (قوله وقعت صغرى الشكل الاول الى آخره) ف لا ينتج فيما وقعت كبرى الاول وصفرى الثالث ولم يتعرض للشكل الثانى لانه منتج للسلب والكلام فى منتج الايجاب ولا للشكل الرابع اذ الشرط وقوع الاوسط مقدما فى الكبرى الاتفاقية العامة كما تقرر فى محله فهذا الشرط اسقط احتمال الشكل الرابع ههنا. وعدلنا عما قالوا لتوضيح

الثالث مطلقا أو الشكل الرابع ان كانت الاتفاقية خاصة (قوله عما قالوا) حيث لم يقل أو عامة يكون الاوسط تاليا للاصغر أو مقدما للاكبر فيها إذ يحتمل في بادى الرأى الصغروية الشكل الاول والثانى والمحتروية للاول والثالث ويحتاج في الاخراج إلى التأمل (قال قيل المؤلف) صغرى الشكل الاول وكراه مطوية والفاء في قوله فلا يكون داخلة على محول النتيجة *والجواب الا تني منع كاية الكبرى (قال إذ النتيجة) لان العلم بالقياس يتوقف على العلم بوجود الاكبر في نفسه المستلزم العلم به معكل أمر واقع والمعتبر في الاتفاقية الاوضاع الكائنة بحسب نفس الامر و إلا لم بحصل الجزم في الكلية لعدم العلاقة الموجبة له ففهوم الكبرى أن الاكبر موجود في نفسه على كل تقدير مع سائر الامور الواقعة ومنها الاصغر فيكون وجوده مع الاصغر معلوماً قبل القياس (قال لان الترتيب) ولان العلة الفائية من القياس هي الايصال إلى المجهول التصديق فاذا انتنى انتنى القياس وقد يقال العلة الفائية قد تتخلف (هذا) ولو قال لان الافادة لازم النظر وهو معتبر الخ لكان أولى (قال ليس بنظر) كور النظر هو الترتيب ضميف كا مر فلو قال لانه لانظر فيه المكان أخصر وأولى (قال النائج السلب) بخلاف النائج للايجاب فانه لافائدة فيه لتوقف العلم بالقياس فيه على العلم بوجود الاصغر والاكبر الواقع فهما معلوما الاجتماع بلا التفات إلى الوسط (قال فانه مفيد) لان الاوسط صادق في نفسه لا يجاب احدى

العامتين غير منعقد في الشكل الثاني وعقيم في الرابع كما حقق في موضعه هواما أورده الشيخ من الشك على المؤلف من اللزوميتين من الشكل الاول بان قولنا كلما كان الاثنان فردا كان عددا وكلما كان عددا كان زوجا صادق مع كذب النتيجة فدفوع بمثل ماقدمنا من ان الاوسط مقيد بقيد في ضمن الفردية فينثذ كذبت الكبرى لابما اشاراليه في الشفاء من ان الصغرى كاذبة بحسب نفس الامر صادقة التزاما لام اصادقة (١) تحقيقا والتزاما ولا بما قيل ان حملت الكبرى على اللزومية كذبت كلية لان الفردية من أوضاع والتزاما ولا بما قيل ان حملت الكبرى على اللزومية كذبت كلية لان الفردية من أوضاع العددية فلا يلزم الزوجية على هذا الوضع وان حملت على الاتفاقية انتني شرط الانتاج

(١) (قوله لأنها صادقة التزاما وتحقيقا) لان فرض وقوع شيء يستازم

المقدمتين فلا بد من كذب طرف السالبة وعدم توافق الطرفين (قال نبير منعقد) ائلا يلزم صدق الاوسط وكذبه مما (قال في الشكل الثاني) اما في الشكل الاول فغير مفيد. اما إذا كانت الكبرى موجبة فلما من معلومية المتيجة قبل القياس. واما إذا كانت سالبة فلأن الاكبر الكذبه لانوافق شيئًا أصلا وكذا الشكل الثالث لتوقف العلم بالقياس على العلم يوجود الاصغر والاكبر معاً في الواقع إن كانت الـكبرى موجبةوعلى العلم بكذب الاكبر إن كانت سالبة وهما كافيان في حصول النتيجة (قال وعقم) اما الاكبر فيوافق الاصغر (قال في ضمن الفردية) وان قيد بقيد في ضمن الزوجية فسدت الصفرى وان قيد فيها بالاول وفي المكبرى بالثاني صدقت المقدمتان ولم يتكرر الاوسط أو بالعكس كذبت المقدمتان مع عدم تبكوره وعلى النقادير لااشكال (قال صادقة) فان من يري الاثنين فرداً يلتزم أنه زوج أيضا أقول امل الشييخ أراد انها حين تقييد الاوسط بقيد في ضمن الزوجية كانت كاذبة بحسب نفس الامر أو أن فردية الاثنين لكونها محالا تستلزم عدم كونهما عددا بناء على جواز استلزام المحال للمحال فلا يتجه ماقاله المصنف. لايقال على الاول يلزم المصادرة لاخذ الاكبر في الاوسط. لانا نقول ان لزمت فهي مشتركة الورود لانه على جواب المصنف يلزم أخــ الاصغر في الاوسط بأمل (قال ولا بما قيل) ضعفه شارح المطالع بوجهين ثانهما ماسيذكره المصنف وأولها انا نختار أن الكبرى لزومية فانه كلاكان الاثنان عددا كان موجوداً بالازوم وكلما كان موجودا كان زوجا بالازوم فلو انتج الازوميتان انتج القياس تلك الكبرى لزومية (قال لان الفردية) يعني أنما تصدق الكبرى كلية لو لزم زوجية الاثنين من عدديته على جميع الاوضاع الممكنة الاجماع مع المددية وهو ممنوع لأن الفردية الخ (قال وأن حملت)

من كون الاوسط مقدما في اللزومية كما تقدم لان مقدم الكبرى عددية الاثنين لامطلق العددية ليكون الفردية من أوضاعها الممكنة الاجتماع معها الناوع الثاني ينعقد فيه الأشكال الاربعة باعتبار الاجزاء الناقصة للطرفين فله اصناف اربعة لان انعقاد

فرض لوازمه فاو فرضت الخمسة زوجا في الواقع أى عددا منقسها بمتساويين يلزم أن يكون عددا في صنمن زوجيتها قطعا لاستحالة ثبوت المقيد بدون المطاق بداهة . وما قيل انما تصدق تلك الصغرى لوكانت الخمسة الزوج عددا لكن لاشيء من العدد بخمسة زوج في الواقع ففيه أن بعض العدد على ذلك التقدير المحال خمسة زوج فذلك التقدير يستلزم صدق قولنا كل ماهو زوج ولو فرصنا عدد فعلى ذلك التقدير ينتظم قياس قائل بان الخمسة زوج وكل ماهو زوج ولو فرصنا عدد ينتج من الاول انها عدد . فلا يلتفت الى ماقيل الحكسة زوجا يلزم أن لا تكون عددا في الواقع فليتأمل

مجرد توسيع الدائرة و إلا فلا وجه لذكر هدا الشق لتخصيص الاشكال بالمؤلف من اللزوميتين فلو تركه وقال بدل قوله المار ان حملت النج ان كاية الكبرى فمهنوعة لان النج لكان أولى (قال لان مقدم) حاصل رد الجواب اختيار الشق الاول بأنه ان أراد أن الفردية من الاوضاع الممتنعة فنير مفيد إذ المعتبر الاوضاع الممكنة أو انها من الاوضاع الممكنة فمهنوع كيف والفرد مساو لنقيض الزوج والمنفصلة المركبية منهما حقيقية (قال ليكون) غاية المنفى (قوله فرض لوازمه) سوا، كانت أجزا، كا في المنال الآتى أو خوارج (قوله يلزم أن يكون) فيصدق لو كانت الحسة زوجا كان عددا وكذا صغرى القياس المذكور في المتن (قوله نبوت المقيد) أي بحسب المعنى كما أشار اليه بقوله أي عدداً فالمراد بالمقيد الزوج وبالمطلق العدد. وفو قال ثبوت المازوم بدون اللازم لكان أوفق إلا أنه عدل عنه نبيها على جهة اللزوم (قوله الما تصدق) لو تم هذا لزم أن لايصدق كما كان زيد فرسا كان حيوانا لانبها على جهة اللزوم (قوله الما تصدق) الوتم هذا لزوج بعدد (قوله فعلى ذلك النقدير) الاخصر فاذا ضم بالكبروية إلى قولنا الحسة زوج انتج من الخرة وقوله إلى ماقيل) المدعى هنا لزوم عدديتها فيلا رد أن قوله فلا النج مستفنى عنه بقوله وما قيل النج والى الفرق بينهما أشار بالتأميل (قال النوع الناني) هو مايكون الاوسط جزءا غير نام فيهما (قال باعتبار الفرق بينهما أشار بالتأميل (قال النوع الناني) هو مايكون الاوسط جزءا غير نام فيهما (قال فله الاجزاء) يهنى أن الحد الاوسط حينقذ ليس مقدما ولا ناليا بل جزء منهما أو من أحدها (قال فله الاحزاء)

تلك الاشكال اما بين مقدى مقدمتين او بين التاليين أو بين مقدم الصغرى وتالى الكبرى أو بالمكس ونتيجة الكل متصلة جزئية مقدمها متصلة مؤلفة من الطرف الغير المشارك للصغرى ومن نتيجة التأليف بين المتشاركين وتاليها متصلة مؤلفة من الطرف الغير المشارك للكبرى ومن نتيجة التأليف بشرط ان يكون وضع الطرفين الغير المشارك للكبرى ومن نتيجة التأليف بشرط ان يكون وضع الطرفين الغير المتشاركين في النتيجة كوضعها في القياس من كونهما مقدما أو تاليا كقولنا كلا كان كل انسان حيوانا كان كل جسم متغيرا كان بعض الموجود حادثا ينتج انه قد يكون إذا صدق قولنا كلاكان كل انسان حيوانا كان كل دوى متغيرا يصدق قولنا إذا كان كل روى متغيراً يصدق قولنا المنتقد على شرائط الانتاج بحسب الكمية والكيفية والجهة لكن المشتمل مشروط بكون المتصلة المشاركة للتالى من المقدمتين موجبة فالمشاركة بين التاليين مشروطة بايجاب المقدمتين

أصناف) الاخصر الاحسن واصنافه أربعة لأن انعقادها اما النح (قال تلك الاشكال) إشارة الى الاصناف الحاصلة للنوع الثانى باعتبار ضرب الاشكال في الاصناف سينة عشر لانعقاد كل من الاشكال الاربعة في كل من الاصناف الاربعة (قال متصلة جزئية) مركبة من متصلتين (قال مقدمها متصلة) أى فتكون أصفي قال للصغرى مرتبط بالطرف والاوضح من الصغرى وقس عليه قوله للكبرى وذلك الطرف قولنا كلا كان كل انسان حيوانا في المثال الا تي ونتيجة الثاليف كل رومي متغير إذهي نتيجة التياس المركب من نالي الصغرى ومقدم السكبرى من الشكل الاول والطرف الغير المشارك من السكبرى بعض الموجود حادث (قال وناليها) وهي الاكبر (قال من كونهما مقدما) يعني لوكان الطرف الذير المشارك من الصغرى مقدماً فيها فيوضع في الاصغر مقدماً مثلا (قال وهذه المتيجة) أي الطرف الذير المشارك من المشتمل وغيره (قال بحسب الكية) الاخصر كماً وكيفا وجهة (قال المشتمل) أي الشكل المنعقد من المتشاركين المشتمل على شرائطه مشروط النح (قال بكون المتصلة) أي التي شاركت تاليها مع قالي الاخرى أو مع مقدم الاخرى هوالحاصل أن مشاركة التالي تكون موجبة فقط سواء كانت كانا المقدمة بين المقدم والتالي المجاب احدهما لاعلى المقدمة بين المقدم والتالي المجاب احدهما لاعلى المقدمة بين المقدم والتالي المجاب احدهما لاعلى المقديين وليس كذلك فالاخصر الاحسن أن يقول المشاركة بين المقدم والتالي المجاب احدهما لاعلى المقدمة بين المقدم والتالي بالابجاب ذي النالي المشاركة بين المقدم والتالي بالمجاب احدامها لاعلى المقدمة بين المقدم والتالي بالابجاب ذي النالي المشاركة بين المقدم والتالي بالابجاب احدامها لاعلى المقدمة بين المقدم والتالي بالابجاب ذي النالي المشاركة بين المقدم والتالي بالابجاب ذي النالي المنالكة بين المقدم والتالي بالابجاب ذي المقدم والتالي بالابجاب ذي النالي المهدم والتالي بين التاليين مشر وطة بابجاب المقدمة بين والمقدم والتالي بالابجاب ذي النالي المكان المشاركة بين المقدم والتالي بالابجاب ذي النالي المنالك

وبين المقدم والتالى بايجاب احدهما وبين المقدمتين غير مشر وطة بايجاب شيء وغير المشتمل من الصنف الاول مشر وطة بامرين. احدها كلية احدى المتصلتين. وثانيه ما بعد رعامة القوى الاتية أن يكون احد المتشاركين بنفسه أو بالكلية المفروضة مع نتيجة التأليف أو كلية عكسها المفروضتين منتجا لمقدم تلك المتصلة الكلية * ومن الصنف النانى مشر وطة بكون نتيجة التأليف مع أحد المتشاركين منتجة للمشارك الآخر إذا اتفقت المتصلتان في الكيف ومع أحد طرفى الموجبة مهمامنتجة لتالى السالبة إذا اختلفاو من الصنفين الاخيرين مشروط باحد هذين الاستنتاجين في الصنفين الاولين الاأن الصنف الرابع يذج تلك المتصلة كلية فيما إذا كانت المتصانان موجبتين كليتين وكان نالى الصغرى بنفسه أو بكليته مع نتيجة التأليف أو عكسها الكلى منتجا لمقدم الكبرى كافي المثال المذكور إذا فرض (١)

(۱) (قوله إذا فرض مقدم الكبرى الخ) بان يقال كلما كان كل انسان حيوانا كان كل رومى

و بين المقدمين النخ أورك قوله فالمشاركة الى قوله غيرالمشتمل ه و يمكن الجواب بان الاشتمراط في المشاركة الكائنة في المشتمل راجع إلى الاشتراط فيه وأن المراد بأحدها النالى بقرينة ماقبل التفريم (قال و بين المقدم) الاولى ترك البين في البين (قال وغير المشتمل) أى على شرائط الانتاج (قال القوى الا تية) بعيد هذا بقوله منها ومنها (قال أن يكون) يهنى يشترط فيه كون الحاصل من ضم أحد المتشاركين بنفسه ان كان كايا أو بفرض كليته ان لم يكن إلى نتيجة التأليف بين المتشاركين بعد فرض كونها منتجا الخ (قال مع نتيجة) فرض كونها منتجا الخ (قال مع نتيجة) على من الاحد أى منتظماً مع الخ وفي نسبة الانتاج إلى الاحد يجوز قلوقال ونتيجة الخ لكان أخصر وأولى (قال نتيجة التأليف) أى تأليف المشاركين منتظمة مع الخ على قياس مام (قال مع أحد المشاركين) وهو تالى احدى المتصلمين إذ المشاركين منتجة الخ (قال مشروط بأحد) فل الاشتراط (قال ومع أحد) يهنى يشترط في الصنف الناني إذا اختلفت المقدمتان في الكيف أن باستمتاج مقدم المتصلة السالية من نتيجة التأليف مع أحد طرفي الموجبة كافي شهرح المطالع . ومن هذا يعلم أن المراد باستنتاج الصنف الثاني الناليف مع أحد طرفي الموجبة كافي شهرح المطالع . ومن هذا يعلم أن المراد باستنتاج الصنف الثاني على تقدير صدق المقدمتين كلما صدق الاصغر صدق الا كبر (قال إذا فرض) قيد المثال ولو قال إذا الحق المؤل قال إذا فرض) قيد المثال ولو قال إذا

مقدم الكبرى حملية جزئية (فوائد نافعة فيما قبل وبعد) منها أن جزئية مقدم المقصلة الكايم موجبة كانت أو سالبة في قوة كليته فتى صدقت ومقدمها جزئي صدقت ومقدمها كلى . ومنها أن كلية مقدم المتصلة الجزئية الموجبة أو السالبة في قوة حزئيته . ومنها أن جزئية تالى السالبة الحكاية أو الجزئية في قوة كليته ومنها أن كلية تالى الموجبة الحكاية أو الجزئية في قوة كليته ومنها أن كلية تالى الموجبة الحكاية أو الجزئية في قوة جزئيته (النوع الثالث) له ثمانية أصناف لأن الشرطية التي هي أحدد جزيى إحدى المتصلتين اما متصلة أو منفصلة مقدم الصغرى أو الكبرى أو تالى إحداها . وينعقد بين

جسما وكلما كان بعض الجسم متغيرا كان بعض الموجود حادثا ينتج انه كلما صدق قولنا كلما كان كل انسان حيونا كان كل رومى متغيرا كان بعض الموجود حادثا لان تالى الصغرى اعنى قولنا كل رومى جسم مع نتيجة التا كيف المفروضة اعنى قولنا كل رومى جسم مع نتيجة التا كيف المفروضة اعنى قولنا كل رومى متغير ينتج من الشكل الثالث مقدم الكبرى أعنى قولنا بعض الجسم متغير فيوجد شرط انتاجه على ما سبق

جمل مقدم كبراه حملية الخ الحكان أوضح (قال حملية جزئية) أى لاكلية لأن القياس المؤلف فى المثال المار من نالى الصغرى ونتيجة التأليف الحكونه من الشكل الثالث لاينتج الحكلية (قوله التآكيف المغاروة) قال ذلك لان القياس المؤلف من المتشاركين من الشكل الاول ولم يتحقق فيه كلية الحكبرى (قال نافعة) كما أشار وسيشير اليه (قال إن جزئية) أما فى الموحبة فلأن المقدم الحكى ملزوم للجزئى وإذا لم والمجزئى المزوم للتالى فالمقدم الحكلى ملزوم له . وأما فى السالبة فلأن الجزئى أعم من الحكلى وإذا لم يستلزم الاعمشية أصلا لم يستلزمه الاخص أصلا و إلالزم وجود الاخص بدون الاعم هف (قال فمتى) بيان لمهنى القوة هنا (قل مقدم المتصلة) أما فى الموجبة فلان اللازم بالازوم الجزئى للخاص لازم كذلك لهمام والا لم يستلزمه الخاص . وأما فى السالبة فلأن الخاص إذا لم يستلزم شيئاجزئها لم يستلزمه العام إذ الم استلزمه المام (قال فى قوة كليته) لان العام إذا لم بلزم من شي لم يلزم الخاص منه لو استلزمه المام (قال فى قوة جزئية) لان الجام إذا الم بلزم من شي لم يلزم الخاص منه الاخيرتين من الكلية والجزئية إعام إلى رد من خصصهما بالكلية لتحققهما فى الجزئية (قال لان الشرطية) الاخير تين من المام الشقراك الكونه جزءا تاما من احداها ناقصا من الاخرى جزء أولى من الاولى فتكون عنى أن مابه الاشتراك الكونه وتراء ثاما من احداها ناقصا من الاخرى جزء أولى من الاولى فتكون ما به الاشتراك جزئها وتلك الشرطية الخرى فتكون مؤلفة من شرطيتين أو من حملية وشرطية يكون ما به الاشتراك جزئها وتلك الشرطية الخ (قال مقدم الصغرى) أى كل من المتصلة والمفصلة يكون ها به الاشتراك عربها وتلك الشرطية الخ (قال مقدم الصغرى) أى كل من المتصلة والمفصلة يكون ها به الاشتراك

المتشاركين في كل صنف الاشكال الاربعة بضروبها والنتيجة في الكل متصلة أحد طرفيها متصلة أو منفصلة كقولنا كلما كان العالم ممكنا فكاما تعدد الاله يلزم امكان النهائع ينهدما وكلما امكن النمائع يلزم امكان اجتماع النقيضين ينتج أنه كاما كان العالم ممكنا فكاما تعدد الاله يلزم امكان اجتماع النقيضين وهذا النوع كالقياس المؤلف من الحلية والمتصلة في شرائط الانتاج وعدد الضروب في كل صنف وستعرفها (القسم الثاني) مايتركب من منفصلتين وله أيضا ثلاثة أنواع *النوع الاول مايكون اشتراك مقدمتين في جزء نام من كل منهما وله ستة أصناف لانه مؤلف من حقيقيتين أو من حقيقية مع مانعة الجمع أومع مانعة الحلو أو مانعتي الجمع أو مانعتي الخلو ولايتميز الاشكال الاربعة في المؤلف من المتجانسين منها بالطبع بل بالوضع فقط ويشترط في انتاج الكل ايجاب احدى المقدمتين وكلية

أحد الاحوال الاربعة فيكون تمانية أصناف (قال بضروبها) وهي في الشكل الرابع خسة لاتمانية وفي البواقي كما مروقد من من المصنف ما يفيد أن الاختلاط باعتبار الازوم والعناد والاتفاق (قال أحدطرفها) أي اذا كان احدجز في احدى المنصلة بن متصلة فاحد طرفها متصلة أو منفصلة فمنفصلة (قال ينتج أنه) يعني أن النتيجة في هدندا المنال شرطية متصلة والحملية التي هي مقدم الصغرى مقدمها والمتصلة التي مقدمها والمتصلة التي مقدمها مقدمها مقدمها والمتصلة التي وعدمه أو قدرتهما وعجزها أو وجود أو المجاد أو امكان العالم وعدمه (قال ثلائة أنواع) وجده المصر فيها كامر (قال وله ست) حاصلة من اعتبار كل من الحقيقية ومانعتي الجمع والخلوم منظيرتها واحدى مقابلتها فلو قال بدل قوله لائه الح لانهما اما حقيقيتان أو مانعتي الجمع أو مانمتا الخلو أو مختلفتان لكني مقابلتها فلو قال بدل قوله لائه الح لانهما اما حقيقيتان أو مانعتي الخلو (قال ولا يتميز) ولا الصفرى عن (قال مع مانعة الجمع) الاولى ومانعة الح (قال أو مانعتي الجمع) عطف على مدخول من والمراد المانعة الجمع بالمهني الاخص بقرينة المقابلة وقس عليه قوله أو مانعتي الخلو (قال ولا يتميز) ولا الصفرى عن الكبري كالايتهايز الاصغر عن الاكبر لأن النماز بينهما انمايكون إذا وجد التمايز بين الحدود وهو منتف الكبل المنابز بينهما انمايكون إذا وجد التمايز بين الحدود وهو منتف أقسام وكيف ماكان لايتمايز بعض الاشكال عن بعض انتهي . لكن كلامهم في بيان نتيجة المختلفتين برجح ماذكره المصنف (قال الكل) أي كل من الاصفاف السيتة (قال احدى موجهة أولا فغير المنتبح هنا السالبتان فقط (قال وكلية) لم يقل وكايتها لائه لايلزم أن

احداهما ومنافاة السالبة للموجبة المستعملتين فيه بان لا يصدق نوع تلك السالبة في مادة تلك الموجبة ولذا ينتج سالبة كل نوع من أنواع المنفصلة مع موجبته لامع موجبة نوع آخر الا السالبة المانعة الجع أو الخلو مع الموجبة الحقيقية لامتناع صدقهما في مادتها واماالنتائج فالمؤلف من الموجبة بن الكليتين ينتج في الصنف الاول متصلتين موجبتين كليتين من الطرفين ومنفصلة لمسالبة كلية بانواعها الثلاثة كقولنا دائما اما أن يكون الواجب تعالى فاعلا مختارا أو يكون العالم قديما أو حادثا ينتج أنه كلما كان الواجب تعالى فاعلا مختارا أو يكون العالم حادثا وبالعكس الكلى وانه ليس البتة اما أن يكون فاعلا مختارا أو يكون العالم حادثا وبالعكس الكلى وانه ليس البتة اما أن يكون فاعلا مختارا أو يكون العالم حادثا وبالعكس الكلى وانه ليس البتة اما أن يكون فاعلا مختارا أو يكون العالم حادثا وبالعكس الكلى وانه ليس البتة اما أن يكون فاعلا مختارا أو يكون العالم حادثا وبالعكس الكلى وانه ليس متصلة موجبة كلية

يكون المقدمة الموجبة هي المقدمة الكلية (قال ومنافاة) لو قال وتنافي السابة والموجبة المستعملتين الكان أولى لكن نسب المنافاة إلى السالبة اشرف الايجاب (قال فيه) أي في كل من الاصناف أي في كل قياس منها (قال ينتج سالبة) أي ينتج المختلفتان كيفا إذا انحدتا نوعا لامتناع وقوع الانفصال الحقيقي ولا وقوعه بين أمر بن بمينهما وكذا في مانعتي الجم والخلو (قال لامع موجبة) أما عدم انتاج الحقيقية السالبة مع موجبة مانعة الجمع أو الخلو فلجواز ان يكون بين اصرين منع الجمع أو الخلو ويصدق بينهما سلب الانفصال الحقيقي بخلاف المكس المستثني بقوله الا السالبة الخ لاستحالةالانفصال الحقيقي بينهما مع صلب منع الجع أو الخلو بينهما . واما عـدم انتاج صالبة كل من مانعتي الجم والخلو مع موجبة الاخرى فلان سلب كل لاينافي ايجاب الاخرى فظهر ان الاقسام المنفية الانتاج ستة والمستشني منها اثنان (قال الا السالبة) فان سالبتهما مع الموجبة الحقيقية منتجة (قال لامتناع) أي لوجود التنافي المذكور فيه (قال واما النتائج) أي اللاصناف الستة (قال من الطرفين) أي باعتبار جعل كل مر الطرفين مقدما والآخر تاليا. وفيه تنبيه على عدم التمايز بين الاشكال وبين صفراها وكبراها في الصنف الاول (قال ومنفصلة سالبة) لان كلا من المتصلتين يستلزم سالبتي مانعة الجمع والخلو لجواز الجموالخلو بين اللازم والملزوم وصدقهما مستلزم الصدق السالبة الحقيقية . واعترض بان الملازمـة بين الشيئين لايقتضى جواز الخلوعتهما لجواز ان يكون احدهما شاملا لجميع الموجودات المحققة والمقدرة * ثم ان في قوله ومنفصلة الخ ايماء الى رد من قال ومنفصلتين سالبتين مانعتي الجم ومانعتي الخلو وحقيقيتين لعدم امتياز مقدمها عن تاليها بالطبع. والقول بالتعدد الوضعي بعيد. لا يقال المتصلة كذلك لانا نقول ملزومية أحد الطرفين للآخر مغايرة لملزومية الآخر له بالطبع أيضا (قال وانه ليس البتة) مثال للسالبة الحقيقية ومقابلتها (قال وفي الصنف الثاني الخ) هــذه الثلالثــة هي المؤلفة من غــير المتجانسين ولتمايز

مقدمها من غير الحقيقية في الثاني ومن الحقيقية في الثالث ومن مانعة الجمع في السادس وفي الصنف الرابع والخامس متصلتين موجبتين جزئيتين كل منهما مؤلف من الطرفين في الخامس ومن نقيضي الطرفين في الرابع، والمؤلف من موجبتين احداها جزئية فهو في النتيجة كالرابع ان كانت الجزئية في الرابع حقيقية والسادس ان كانت الجزئية في السادس مانعة الجمع وكالخامس فيها عداها من الاصناف الاربعة والصنف السادس فيها كانت الجزئية مانعة الخلو * والمؤلف

الاشكال لاينتج الا متصلة واحدة (قال من غير الحقيقية) اى وتاليها من الحقيقية الاستلزام طرف مانعة الجمع نقيض الاوسط المستلزم لطرف الحقيقية أو عينه ولا يكون .قدمها من الحقيقية والالم تصدق النتيجة كاية (قال ومن الحقيقية) أي ونالها من مانعة الخلو لاستلزام طرف الحقيقية نقيض الاوسط وهو يستلزم طرف مانعة الخلو ولا ينمكس لما ص (قال في السادس) أي وتاليها من مانعة الخلو لاستلزام طرف مانعــة الجمع نقيض الاوسط واستلزام طرف مانعة الخلو وانتاج هذىن الاستلزامين من الشكل الاول استلزام طرف مانعة الجمع لمانعــة الخلو ولا ينعكس لئلا تكـذب النتميحة كاية (قال الرابـع والخامس) هما من المتجانسين ولا يتمايز الاشكال فيهما (قال جزئيتين) لاكليتين لجواز كونكل من الطرفين أو نقيضهما أعم من وجه من الآخر فلا تصدق الملازمة الكلية كقولنا دائما اما ان يكون هذا شجر واما شجر أو حجر (قال كل منهما) أي من النتيجتين (قال نقيضي الطرفين) أي الاصغر والاكبر (قال احداها) أي فقط لوجوب كلية الاخرى (قال فهو في النتيجة) حاصل مافي شرح المطالع ان نتيجة المؤلف من موجبتين اجداهما جزئية متصلتان موجبتان جزئيتان في جميع الاصناف وهما مؤلفةان من نقيضي الطرفين في الرابع مطلقا وفي الناني ان كانت الجزئية هي الحقيقية وفي السادس ان كانت الجزئية مانعة الخلو ومن نفس الطرفين فيما عداها انتهى. ففي كلام المصنف خال ولو قال كالرابع في الرابع مطلقاً وفي الثاني ان كانت جزئية حقيقية وفي السادس ان كانت مانعــة الخلو وكالخامس فيما عداها لكان اخصر واوضح وصوابا (قال ماندة الجمع) مقتضي مافي شرح المطالع ان يقول هنا مانعة الخلووفي الاتنى مانعة الجع بعكس ماذكره (قال من الاصناف) هذا ومعطوفه بيان لما عداهما اذ الذفي المستفاد من عدا بالنسبة الى السادس متوجه الى القيد كما هو الاصل في الكلام المقيد (قال الاربمة) كان الحسكم هذا بكون النتيجة في الصنف الناني والثالث والسادس متصلمين موجبتين جزئيتين كل منهما مؤلفة من الطرفين يخالف الحسكم بان النتيجة في غير المتجانسين واحدة لتمايز الاشكال فيه فتأمل

من الموجبة والسالبة عقيم في السادس ومنتج في الاول احدى متصلتين سالبتين جزئيتين لا على التعيين مقدم احداها طرف الموجبة وتاليها طرف السالبة والاخرى بالعكس وفي البواقي احداها على التعيين مقدمها من مانعة الجمع في الناني ومن الحقيقية في النالث ومن السالبة في الرابع ومن الموجبة في الخامس (النوع الناني) مايكون اشتراكهما في جزء ناقص من كل منهما وهو المطبوع * ويتألف بين المتشاركين الاشكال الادبعة بضروها

(قال من الموجبة) الكلية كاناهما أو احداهما (قال ومنتج في الاول) وذلك لانه ان كذبت المتصلتان صدق نقيضاهما فيكون كل من الطرفين ملزوما مساويا اللا خر فتكذب السالبة المنفصلة لماندة الاوسط لأحــد الطرفين المستلزمة لمعاندة الآخر له لتساويهما فيلزم العناد بين جزئي السالبة (قال لاعلى النميين) ولم ينتج احدها على النميين لجواز تحقق الملازمة الكلية بين مايعاند الشيُّ وما لايمانده كالانسان المستلزم للفرس كليا مع أنه يعاند اللا ناطق بخلاف اللا فرس (قال مقدم احداهما) أى احمدى النتيجتين المأخوذتين لاعلى النعيين بمعنى ان النتيجة ليست واحدة منهما على التعيين (قال ومن مانعة الجمع) لا يخفي أن انتاج الثاني والثالث مشروط بعدم كون الحقيقية سالبة والالم ينتج كا برهن عليه في شرح المطالع فبيان المصنف قاصر (قال ومن الحقيقية) لثلا يلزم كذب السالبة الغير الحقيقية . ولا مجوز المكس بان يكون مقدمها من الحقيقية في الناني ومن مانعــة الخلو في الثالث لجواز كون نقيض الاوسط الذي هو طرف الحقيقية اخص من طرف مانعة الجمع واعم من طرف مانعة الخلو فيصدق سالبتا منه الجمع والخلو مع الموجبة الحقيقية ولا تصدق السالبة المتصلة (قال ومن السالبة) لتلا يلزم كذب السالبة ولا يكون مقدمها من الموجبة فيه لجواز كون طرف الموجبة اخص من طرف السالية وامتناع سلب ملازمة الاعم للاخص (قال ومن الموجبة) أي لامن السالبة لجواز كون طرف الموجبة أعم من طرفها مع صدق استلزام الاخص للاعم كليا هذا . ثم انه ترك المؤاف من السالبتين لانه عقيم إذ يشترط في انتاج الـكل ايجاب احدى المقدمتين. واستدل عليه في الاول بانه يجوز ان لايماند الشي الواحد كالجسم للمتلازمين كالانسان والناطق ولا للمماندين كالانسان واللا انسان فيصدق السالبتان مع ان الحق التلازم في الاول والنعاند في الثاني (قال في جزء ناقص) بان يكون جزأ الجزء التام سواء كان موضوعا أو محمولا (قال وهو المطبوع) لا الاول والثالث فوجه جمل سابقه نوعا أول لمناسبته للنوع الاول من الصنف الاول (قال بين المتشاركين) أي في كل الاقسام الحسـة ويستفاد منه أن تمنز الصغرى، عن الـكبرى بحسب الجزأين المتشاركين (قال الاربعـة) أي من وربما يجتمع في قياس واحد منه شكلان فصاعدا اما من نوع او من أنواع . ويشترط في انتاجه أمور أربعة ايجاب المقدمتين وكلية احداها وصدق مانعة الخلو بالمعنى الاعم عليهما واشتمال الشكل المنعقد الواحد أو المتعدد على شرائط الانتاح والنتيجة منفصلة موجبة مانعة الخلوبذلك المعنى أيضا مركبة من نتيجة التا ليف والجزء الغير المشارك ان وجد ذلك الجزء والا فن نتائج التأليفات . وله اصناف خمسة لامزيد علمها «الاول مايشارك جزء واحد من احداها جزأ واحدا من الأخرى مشاركة منتجة ينتج منفصلة ذات أجزاء ثلاثة الطرفين الغير المشاركين و نتيجة التأليف كقولنا إما ان يكون كل جسم متغيرا أو لا متغيراً واما أن يكون كل متغير حادثا أو بعض المكن قدعاً ينتج انه اما ان يكون كل جسم متغيرا أو لا متغيراً وبعض المكن قدعاً والما أن يكون كل متغير حادثا أو بعم ما المكن قدعاً والما أن يكون كل متغير المنافي كون كل متغير المنافي كون كل متغيراً وبعض المكن قدعاً والما أن يكون كل متغيراً وبعض المكن قدعاً والنافي ما يشارك جزءاً من احداهما جزئين من

الاقتراني الحملي (قال وربما يجتمع) الاولى تأخيره عن بيان الاصناف الحسة (قال واحـد منه) أى من النوع الثاني في الاقتراني الشرطي الانفصالي (قال شكلان) كما في مثال الصنف الثالث (قال فصاعدا) كما في الرابع في المنال الآتي (قال من نوع الخ) تعميم للشكلين فصاعدا ومراده بالشكل هو الطبيعي و بالنوع الشكل المنطق أي سواء كان القياسان فصاعدا من شكل واحد كما في مثال المصنف للصنف الناني اذ التأليف فيه من تالي الصغرى مع مقدم الكبرى قياس حملي من الشكل الاول وكذا مع تالى الكبرى أو من اشكال كما في المثال الآتي منا للصنف الرابع. أو بالشكل المنطق وبالنوع الضرب أى اما من ضرب واحد من ضروبها أو من أضرب لكنه يتجه عليه مع انه خلاف المصطلح انه بعد اعتبار تفاير الشكلين لاممني لهذا التعميم فقدر (قال الاعم عليهما) أي بان يكونا حقيقيتين أو مانعتي الخلو بالمهني الاخص او مختلفتين احداها حقيقية والاخرى مانعة الخلو (قال واشتال الشكل) الاخصر واشتمال المتشاركين على الخ. لايقال هذا أوضح وانسب بنسبة الاشتمال لانا نقول لما علم ان انعقاد الاشكال باعتبارها و بينهما علم انهما الشكل (قال من نتيجة التا ليف) أي من المشاركين (قال التا آليف) جمع تأليف والاوضح التأليفات (قال مشاركة) مستغنى عنه بما من في الشرائط (قال منفصلة) لأن المقدمتين مانعتا الخلو فيكون احد طرفي كل منهما واقعا فالواقع أن كان احد الطرفين المتشاركين صدق نتيجة الناكيف والا فالواقع أحد الطرفين الغير المتشاركين فالواقع لابخلو عن نتيجة الما ليف وعن احدهما (قال كل جسم متغير) المؤلف من المتشاركين اعنى مقدمي المقدمتين قياس حملي من الشكل الاول من الضرب الاول (قال جزءًا من الخ) أي فقط (قال جزئين) أي لـكل

الاخرى ينتج منفصلة ذات اجزاه ثلاثة الطرف الغير المشارك ونتيجى التألفين كقولنا الما أن يكون كل متغير حادثا أو كل متغير الما أن يكون كل متغير حادثا أو كل متغير قدعا ينتج اما أن يكون كل جسم لامتغيراً أو حادثا أو قديما الثالث مايشارك جزء من الحداها جزأ من الاخرى والجزء الآخر من الاولى جزأ آخر من الثانية ينتج باعتبار للمشاركتين منفصلتين كل مهما ذات اجزاه ثلاثة كا انتج الاول و الرابع مايشارك كل جزء من الحداها كل جزء من الأخرى ينتج منفصلة ذات اجزاه أدبعة هي نتائج التأليفات الاربعة والخامس مايشارك جزء من احداها كل جزء من الاخرى والجزء الآخر من الاربعة والخامس مايشارك جزء من احداها كل جزء من الاخرى والجزء الآخر من الحداها كل جزء من الاخرى والجزء الآخر من الاولى أحد جزئي الأخرى فقط ينتج منفصلتين كل منهما ذات أجزاء ثلاثة كا انتج

منهما من الاخرى ولا يشارك الجزء الاخير من الاولى لثي منهما من الاخرى فالمجتمع فيمه قياسان (قال ونقيح في) لان الواقع ان كان الجزء الغير المشارك فهو أحد أجزا. النتيجة أو الجزء المشارك فالواقع من المنفصلة الاخرى اما هذا الطرف أو ذك فيصدق نتيجاالتأليف ولواقع اما الطرف الدير المشارك أو احدى نقيحتي التأليفين (قال جزء من احداهما) بؤخذ منه ان المجتمع فيه شكلان فقوله الاكن كا انتج الح تشبيه في مجرد كون النفيجة ذات اجزاء ثلاثة (قال كا انتج الاول) مثاله اما كل أنسان ناطق وامأكل حجر حيوان واماكل ناطق ضاحك وأماكل حيوان متحرك بالارادة ينتج اما كل انسان ناطق واما كل ناطق ضاحك وأما كل حجر متحرك بالارادة باعتبار أحد المتشاركين وينتج باعتبار الآخر أماكل أنسان ضاحك واماكل حجر حبوان وأماكل حبوان متحرك بالارادة والمنألف من المتشاركين التعرانيان حمليان من الشكل الاول وذلك لان الواقع ان كان الجزء الفرير المشارك فهو أحد اجزاء النتيجة والا فالواقع من المنفصلة الاخرى اما المقدم أوالنالي وأيا ماكان تصدق احــدى نقيجتي التا لبغين (قال مايشارك) فيكون المجتمع فيه اردع اقيسة (قال ذات اجزا.) مثاله اما كل انسان ناطق واماكل ناطق فرس واماكل فرس انسان واماكل ناطق حيوان ينتج اما بعض الناطق قياسان من الشكل الاول وقياس من الشكل الثالث وآخر من الرابع • ووجه الانتاج أن الواقع من المنفصلة الاولى اما الجزء الثاني أو الاول وعلى كل فالواقع معه من النانية أحد جزئها فيصدق احدى نتائج التأليفات الاربع (قال منفصلتين) مثاله اما كل انسان ناطق واما كل حجر حبوان واما كل حيوان حداس واماكل حيوان انسان ينتج اماكل انسان ناطق واماكل حجر حساس واماكل حجر

الثانى (النوع النالث) ما يكون اشتراكهما فى جزء تام من احداها وناقص من الاخرى بان يكون أحد طرفى احداهماشرطية متصلة أومنفصلة ويشترط انتاج وباشتمال المتشاركين على تأليف منتج من أحد الاشكال الاربعة ويكون المنفصلة الشرطية الجزء موجبة مانعة الخلو بالمعنى الاعم والنتيجة أيضا موجبة مانعة الخلو المؤلف من الجزء الغير المشارك ومن نتيجة التأليف بين تلك الشرطية والمنفصلة البسيطة فان كانت تلك الشرطية منفصلة فيجزء تام فيكمها مع المنفصلة البسيطة كحم القياس المركب من المنفصلتين المتشاركتين في جزء تام من خل منهما في الشرائط والنتائج وقد سبقت فيؤخذ نتيجة التأليف بحسبهما وتجعل أحد جزئى النتيجة كقولنا اما أن يكون العدد زوجا أو فردا واما أن لا يكون العدد كما. واما ان يكون العدد خرا وان كانت متصلة فيكمها معها كم القياس المركب من المنفصلة والمتصلة وسيجي فتؤخذ نتيجة التأليف بحسمها كقولنا دا مما أما كلاكانت

انسان وهي احدى المنفصلتين. والثانية اما بعض الناطق حيوان واما كل حجر انسان واما كل حيوان حساس والمجتمع هذا قياسان من الشكل الاول وقياس من الرابع كما هو مقتضى الاخدد من تمريف الصنف الخامس وذلك لان الجزء المشارك لاحدهما من احدى المنفصلتين ان كان واقماً فهو احد اجزاء النتيجة و إلا فيقع الجزء المشارك للجزئين فيقع معه من الاخرى احدهما فتصدق احدى نتيجتى التأليفين (قال بان يكون احد طرق) أى المقدم والتالى وهذا تصوير لانوع الثالث أى لا يتصور هذا النوع إلا بان الح (قال المتشاركين) أى المقدم أو التالى من احدى المنفصلة بن الاخرى (قال لا المصغرى والكبرى فما به الاشتراك مقدم أو تال من احداهما وجزء من احدهما من الاخرى (قال من أحد الاشكال) فتنعقد تلك الاشكال باعتبار المتشاركين (قال الشرطية) متصلة أو منفصلة (قال والنتيجة ايضا) لانه لما أسترط كون المنفصلة الشرطية الجزء موجبة مائعة الخلوكان الواقع غير خال عن الطرف الفدير المشارك منها وعن القياس المنتج انتيجة التأليف لان الواقع عنهما (قال أحد جزئي المطرف المنافقة المنافقة البسيطة فتصدق تلك النتيجة فلا يخلو الواقع عنهما (قال أحد جزئي المترفية الما كون المدد ذوجا أو منقمها (قال معها) أى المنفصلة التي هي الطرف الاخر والنا والى كقولنا وايس البنة اما أن يكون العدد ذوجا أو منقمها (قال معها) أى المنفصلة التي هي الطرف الاخر من القياس (قال كقولنا داءًا) المشترك فيه وهو النهار موجود جزء الجزء من الصغرى لانه جزء مقدمها من القياس (قال كقولنا داءًا) المشترك فيه وهو النهار موجود جزء الجزء من الصغرى لانه جزء مقدمها من القياس (قال كقولنا داءًا) المشترك فيه وهو النهار موجود جزء الجزء من الصغرى لانه جزء مقدمها

الشمس طالعة فالنهار موجود واما الشمس مظامة ودائما اما أن يكون النهار موجودا أو الليل موجودا واما أن يكون الشمس طالعة أو الليل موجودا واما أن يكون الشمس مظامة (القسم الثالث) ما يتركب من الحلية والمقصلة ولا يمكن المشاركة بين الحلية والشرطية وينعقد الاشكال الاربعة بضروبها والشرطية إلا في جزء تام من الحملية وناقص من الشرطية وينعقد الاشكال الاربعة بضروبها بين المتشاركين وله انواع أربعة لأن المشارك للحملية اما تالي المتصلة والحملية كبرى وهو المطبوع أو صغرى والنتيجة في الكل متصلة تابعة للمتصلة في الكيف فالنوعان الاولان ينتجان متصلة مقدمها مقدم المتصلة وتاليها نتيجة التأليف بين التالي الصغرى والحملية الكبرى في الاول وبالمكس في الثاني كقولنا كما كان العالم متحيزا كان متغير حادث ينتج أنه كلا كان العالم متحيزا كان متغير اوكل متغير حادث ينتج أنه كلا كان العالم متحيزا كان حادثا وشرط انتاجهما أن يكون تأليف هذه الحملية مع ذلك التالي منتجا ولوبالقوة لنتيجة التأليف انكانت المتصلة موجبة ومع نتيجة التأليف منتجا (٢) ولوبالقوة لتالي المتصلة السالبة

(۱) (قوله ينتج أما أن يكون الح) هذه النتيجة منفصلة موجبة مانعة الخلومقدمها منفصلة موجبة مانعة الجلم و تاليها حملية كما هو مقتضى الشروط الآتية (۲) (قوله منتجا ولو بالقوة لتالى السالبة ان كانت الح) كقولنا كل انسان حيوان وقد لا يكون اذا كان كل جسم متحيزا فبعض الحيوان قديم ينتج قد لا يكون إذا كان كل جسم متحيزاً كان كل انسان قديما فان تالى

وجزء الكبرى لانه مقدمها (قال تام من الجلية) لامتناع كون شي من طرق الحملية قضية فالمشاركة اما بالموضوع أو بالمحمول (قال بين المتشاركين) باعتبار الحد الاوسط فيهما وها الجزء التاممن الشرطية المتصلة مقدمها أو تاليها وتمام الحملية (قال للمتصلة في الكيف) لان الاقيسة المنتجة لها صغراها موجبة فتتبع كيفياتها للكبرى (قال والحملية الكبرى) لوقال بين تالي المتصلة صغرى والحملية كبرى الح لكان افيد واحسن (قال أو بالمكس) أى بين الحملية صغرى ونالي المتصلة كبرى هذا هو ثم إن قوله بين الي قوله في الثاني مستفنى عنه بما سبق من وجوب مراعاة حال الحملية في التأليف فتأمل (قال كان العالم) أى الجسماني و يدخل فيه الفلك الأعلى اما لأن التحيز أعم من التمكن أو لكون المسكان بعدا (قال لنتيجة التأليف) مستدرك وكانه ذكره موافقة للشق الثاني في التصريح بالنتيجه (قال ان كانت المتصلة موجبة) لانه كما صدق المقدم صدق التالي مع الحملية وكما صدق في التصريح بالنتيجة التأليف هو أما

ان كانت سالبة والنوعان الاخيران ينتجان متصلة مقدمها نتيجة التأليف بين المقدم الصغرى والحملية الكبرى في الثالث وبالعكس في الرابع وتالبها تالى المتصلة كقولنا العالم متغير وكلما كان كل متغير حادثًا كان الفلك حادثًا ينتج كلما كان العالم حادثًا كان الفلك حادثًا ولا يشترط فيهما اشتمال المتشاركين على تأليف منتج فان اشتملا على تأليف منتج بالفعل أو بالقوة بناء (١) على القوى السابقة ينتجان مطلقا سواء كانت المتصلة موجبة أوسالبة كلية أو جزئية والا فيشترط اصران أحدها كلية المتصلة وثانهما كون الحملية

المتصلة السالبة أعنى قولنا بعض الحيوان قديم وإن كان حملية جزئية إلا أنها فى قوة الحكلية بناء على القوى السابقة فهى كلية مع الحملية الصغرى ينتجمن الشكل الاول ان كل انسان قديم وإذا جعل هذه النتيجة كبرى للحملية الحكلية ينتج من الشكل الثالث ان بعض الحيوان قديم وهو تالى المتصلة السالبة وقس عليه البواقى (١) (قوله بناء على القوى الخ) قيد القوة لا الفعل

الكبرى فظاهرة واما صدق الحلية مع المقدم لانها صادقة في نفس الامم فيكون صادقا على ذلك التقدير . هذا في المتصلة الموجبة . وأما في السالبة فلا نه كا صدقت نتيجة التأليف صدقت نتيجة التأليف صدق في الواقع وكاما صدقت نتيجة التأليف صدق بالى السالبة حين يحقق الشرط فكلما صدقت نتيجة التأليف صدق بالى السالبة فنجملها كبرى المتصلة القائلة بانه ليس البتة أو قد لايكون إذا صدق المقدم صدق التالى ينتج ليس البتة أو قد لايكون إذا صدق المفدم صدقت نتيجة التأليف كذا في شرح المطالع ثم انه اعترض الشيخ بانه لايلزم من صدق الحلية صدقها على تقدير صدق المقدم والا لأ نتيج قواما كان الخلاء موجوداً كان بعض البعد قائما بذاته ولا شئ من القائم بذاته ببعد وهو يستلزم سلب كان الخلاء موجوداً كان بعض المحلام فيا لايكون المقدم منافيا لصدق الحلية . وفيه أن عدم المنافاة لاتقتضى صدقها على تقدير صدقه لجواز عدم المنافاة مع عدم بقاء صدقها معه . وأخرى بهنيع كذب النتيجة إذ وجود الخلاء لما كان محالا جاز استلزامه المحال . وفيه أنه دفع للنقض بقوله والا الحكف المنافاة لا تقتضى صدقها على تقدير صدقه لجواز عدم المنافاة مع عدم بقاء صدقها معه . وأخرى بهنيع كذب النتيجة إذ وجود الخلاء لما كان محالا جاز استلزامه المحال . وفيه أنه دفع للنقض بقوله والا الحقم (قال و بالعكس) أى من الحملية صغرى ومقدم المنصلة كبرى (قال فان اشتملا على تأليف) اقامة المظهر مقام ملضمر فلو قال فان اشتملا عليه ولو بالقوة الخ لكان أولى (قال أو بالقوة) كا اذا بدلنا الشرطية مقام المضمر فلو قال فان اشتملا عليه ولو بالقوة الخ لكان أولى (قال أو بالقوة) كا اذا بدلنا الشرطية مقولنا كال بيض من أنه اذا صدقت المتصلة كلية ومقدمها جزئى صدقت ومقدمها كلى ، وقس عليه منتج بالقوة من قدم المنتج بالقوة من أنه اذا صدقت المقدم المن من أنه أنا صدقت المقدم المنافع كلية ومقدمها جزئى صدقت ومقدمها كلى ، وقس عليه من المفحد في المنافع المنافع كلية ومقدمها جزئى صدقت ومقدمها كلى ، وقس عليه من المفحد كلية ومقدمها جزئى صدقت ومقدمها كلى ، وقس عليه من المفحد كلية ومقدمها جزئى صدقت ومقدمها كلى ، وقس عليه من المفحد كلية ومقدمها حرف المنافع كلية ومقدم المنافع كلية ومقدم المنافع كلية ومقدم المنافع كلية ومقدم المدون المدون المنافع كلية ومقدم المدون المدون

مع نتيجة التأليف أو مع كلية عكسها المفروضتين منتجا لمقدم تلك المتصلة الكلية كقولنا كلما كان كل انسان حيوانا كان كل رومى حساسا وكل فرس حيوانا ينتج كلما كان (١)كل انسان فرساكان كل رومى حساسا (القسم الرابع) مايتركب من الحلية والمنفصلة سواء كانت الحلية كبرى أو صغرى وهو على نوعين * النوع الاول ماينتج حملية واحدة وهو

(١) (قوله ينتج كلا كان كل انسان فرسا الح) هذه النتيجه متصله موجبه كلية مقدمها نتيجة الشكل التانى المنعقد همنا بلا شرط اختلاف المقدمتين بالايجاب والسلب إذ لا يجبهمنا النتيجة المحققه بل المفر وضة من احدى المحصورات الاربع كافية همنا بعد تحقق شرط استنتاج المقدم من الحليه معها كما نحقق في المثال فان قولنا كل انسان فرس مع قولنا وكل فرس حيوان ينتج من الشكل الاول ان كل انسان حيوان وهو مقدم المتصله وكل فرس حيوان ينتج من الشكل الاول ان كل انسان حيوان وهو مقدم المتصله الكلية المذكورة في القياس فنتيجة التأليف يستلزم بواسطة الحملية الصادقة مطلقا مقدم تلك المتصله ومقدمها يستلزم تاليها فنتيجة التأليف يستلزم تالي المتصلة وهذا الاستلزام

(قال نتيجة التأليف) لانه متى صدقت نتيجة التأليف صدقت مع الجلية ومتى صدقتا صدق مقدم المنصلة وكا أو ليس البنة إذا صدق مقدمها يلزم نالبها (قال أومع كلية عكسها) لأنه إذا صدق عكس نتيجة التأليف صدقت وكا أو ليس البنة اذا صدق عكسها صدق نالبها أما الصغرى فلان العكس لازم فصدة مستلزم اصدق الاصل جزئيا. وأما الدكبرى فلانه كما صدق عكس نتيجة التأليف صدق مع الحملية لما مر وكما صدق صدق صدق المنصلة بحكم القوى السابقة وكما أو ليس البنة إذا صدق مقدم المنصلة صدق تالبها (قال كما كان) مثال النوع الثالث لما يكون المتشاركان غير مشتملين على تأليف منتج وقد انتجت الحملية مع المنتيجة المفروض المنتيجة مقدم المنصلة الكلية. ومثال النوع الرابع مما لم تشتمال عليه مع انتاج الحملية والعكس الكلى المفروض المنتيجة مقدم تلك المنصلة قوانما كل فرس حيوان وكما كان كل رومي حساسا المنتج لقوانما كما كل فرس انسانا كان كل رومي حساسا المنتج لقوانما كما كان كل فرس انسانا كان كل رومي حساساً (قوله بل المفروضة) فيه اشعار بان المراد بفرضية النتيجة عدم اشتمال المقدمتين المنتجتين لها على شرائط الانتاج (قوله المقدم) أي كون مقدم المتصلة منتجة بالفنح من الحلية والنتيجة المفروضة فلم المنتاج بعمني الانتاج مصدر مجمول (قوله بواسطة الحملية) أي بواسطة انضام الحملية بالكبروية البها (قوله الصادقة مطلقا) أي من غير اشتراط الصدق بامر فهو قيد الصادقة و مكن جمله قيد يستلزم (قوله وهذا الاستلزام) أي وطرفا هدذا الاستلزام معه عين النتيجة أو المراد أنه عين استلزام نتيجة

المسمى بالقياس المقسم المركب من منفصلة و حمليات بعدد اجزاء الانفصال كل حملية منها مشاركة لجزء آخر من اجزاء تلك المنفصلة نحيث يتألف بين الاجزاء والحمليات أقيسة متغابرة في الاوسط متحدة (١) في النتيجة التي هي تلك الحملية اما من شكل أو من اشكال مختلفة وشرط انتاجه أن يكون المنفصلة فيه موجبة كلية مانعة الخلو بالمعني الاءم واشتمال جميع تلك الاشكال على شرائط الانقاج حتى يشترط في الشكل الاول ايجاب اجزاء الانفصال الصغريات وكلية الحمليات الكبريات وبالعكس كفولنا اما أن يكون العالم جوهرا أو عرضا وكل جوهر حادث وكل عرض حادث فالعالم حادث

﴿ تنبيه ﴾ القياس المقسم وأمثاله فى الحقيقة قياس مركب من اقيسة مفصولة النتائج كما سيأتى بناء على أن المنفصلة مع كل حملية قياس بسيط منتج لمنفصلة مؤلفة من نتيجة التأليف والجزء الغير المشارك كما يأتى * النوع الثانى ماينتج شرطية واحدة أو متمددة وهو القياس الغير المقسم المؤلف من منفصلة وحملية واحدة أو حمليات متعددة مشاركة لجزء

عين نتيجه القياس ههنا (١) (قوله متحدة في النتيجة) وذلك الأتحاد بان يتحــد محمولات الحكبريات الحمليات

النع فلا يتجه منع صحة الحمل مستنداً بأن النتيجة كل فلا يحمل على جزئه الذي هو الاستلزام (قال اجزاء الانفصال) لأنه ان زادت أو نقصت لا يكون قياسا مقسما * اما على الاول فلان الحملية الزائدة ان لم تشارك شيئا من اجزاء الانفصال تكون اجنبية من القياس وتكون النتيجة منفصلة والا فان شاركته فيا يشارك فيه أخرى فاما مع الاتحاد في السكم والسكيف والوضع والجهة فلا فرق بين الحمليتين أو بدونه فيحصل من المتشاركين نتيجتان وان لم تشارك فيه تحصل من المتشاركين نتيجتان فلا تمكون النتيجة حملية واحدة واما على الثاني فلنظير مامر بأن يقال الزائدة من اجزاء الانفصال ان لم تشارك شيئا من الحمليات النح قال متفايرة النح اشارة إلى شرطين لحصول القياس المقسم الاول التفاير في الاوسط لانه لو انحد قياسان فيه وهما متحدان في طرفي النتيجة لزم تعدد النتائج ان لم يتحدا في الوضع والكيف والسكم والحمة وعدم النمايز بين الحمليات ان انحدت فيه * والثاني الاتحاد في النتيجة وهو مستغني عنه بما مر* واعلم ان همنا شرطين آخرين. الاول اشتراك اجزاء الانفصال في أحد طرف النتيجة فانه لو لم يكن أحدها مذكوراً في بعضها فان ذكر ذلك البعض في النتيجة بمين ذلك الدليل التناول التعابي فلك الدليل التنبيعة بمين ذلك الدليل التناول التنابعة بمين ذلك الدليل التنبيعة بمين ذلك الدليل التنابعة بمين ذلك الدليل النابيعة بمين ذلك الدليل النابيا عن القياس. والثاني اشتراك الحليات في الطوف الاخر من النتيجة بمين ذلك الدليل

من اجزائها أو لأجزاء متعددة اما بعدد الاجزاء أو اقل مها أو اكثربان يشارك حمليتان أو اكثر لجزء واحد. وله ثلاثة أصناف لأن المنفصلة فيه اما مانعة الحلو أو مانعة الجمع أو حقيقية * وينعقد الاشكال الاربعة بضروبها في الكل * فالصنف الاول يشترط انتاجه بكون المشاركة منتجة (١) مشتملة على شرائط الانتاج فينثذ ينتج منفصلة موجبة مانعة الحلو مؤلفة من نتيجة التأليف ومن الجزء الغير المشارك اما واحدة ان كانت المشاركة واحدة بان يكون الحملية واحدة مشاركة لجزء واحد كقولنا إما أن يكون هذا العدد عدداً منفسها أو فردا وكل منقسم زوج ينتج اماأن يكون هذا زوجاأو فردا وحينئذ

(قال موجبة) والا جاز كذب اجزامًا فلا يصدق شي منها مع احدى الحليات فتكذب النتيجة (قال كليــة) لاجزئية لانه يجوز حينئذ اختلاف الحلية والمنفصلة زماناً فلا يجتمعان في الصدق فلا ينتج (قال بالمعنى الاعم) الشامل للحقيقية ومانعة الخلو بالمعنى الاخص ولا يجوز أن يكون مانعة الجمع بالمني الاخص لجواز كذب اجزاء الانفصال فيها فلا يلزم اجتاع صدق أحد اجزائه مع احدي الحليات حتى تصدق النتيجة (قال الصغريات) هذا يقتضي كون كل جزء صغرى وهو بعيد كما يقتضي الا تي كون كل حلية كبرى إلا أن يقال المراد الصفريات والكبريات في الاقبسة الحليات الحاصلة فيه أو براد بالصفري والكبرى مله دخل في الصغر وية والكبروية * ولو قال المجاب اجزاه المنفصلة الصغرى الكان أحسن (قال وبالعكس) أي يشترط الجاب الحليات الصغر بات وكلية اجزاء الانفصال الكبريات واعل أن الدليسل على الانتاج حين تحقق الشرائط أن الواقع لا يخلو عن طرف من اجزاء الانفصال فيصدق مهما يشاركه من قلك الحمليات وينتج المطلوب (قال بجزه) الاولى الراد اللام بدل البناء كما يدل علميه قوله أولاجزاه وقوله الا تي لجزء الخ (قال اما بعدد الاجزاء) تفصيل للتعدد الذي هو صفة ا الحليات لا الذي هو صفة الاجزاء والا لقال بمدد الحليات ولا ورد قوله بان يشارك عقب قوله أو أقل منها (قال بان يشارك) تصوير اللا كثرية وتنبيه على أنه لا يمكن ان تتحقق إلا عنــد تلك المشاركة بخلاف المساواة والاقلية (قال بكون المشاركة) أي القياس المؤلف من المتشاركين (قال مشتملة) تفسير المنتجة ولو ترك المفسر بالفتح لحكان أولى (قوله بناء على الخ) قيد المنفي وقوله لان الخ علة النفي (قال مانعة الخلو) لان الكاهم في مانعة الخلو الموجبة (قال من نتيجة التاليف) ونتيجة التأليف في

يكون القياس بسيطا. واما متعددة إن كانت المشاركة متعددة بان يشارك حملية واحدة لجزئين فصاعدا أو حمليات متعددة لجزء واحد أو لمتعدد فينئذ هو باعتبار كل مشاركة قياس بسيط ينتج تلك المنفصلة وباعتبار مجموع المشاركين فصاعدا قياس مركب ينتج منفصلة موجبة أخرى اما مؤلفة من نتائج التأليفات ان لم يوجد الجزء الغير المشارك والا فؤلفة (١) منها ومن ذلك الجزء سواء كان عدد الحمليات مساويا اعدد الاجزاء وهو ظاهر أو أقل منها كقولنا اما أن يكون هذا العدد زوجا أو فردا وكل عدد كم ينتج باعتبار البساطة

(١) قوله والا فؤلفة منها) أى من نتائج التأليفات (قوله ومن ذلك الجزء) الغير المشارك وهذا فيما كانت المنفصلة ذات اجزاء وقد شارك حملية أو حمليتان لجزئين منها . وبقى هناك جزء لم يشاركه حملية كما لا يخفى *

المثال الآتى هذا المدد زوج والجزء الغيرالمشارك فيه هذا المدد فرد وقوله اما واحدة تفصيل للمنفصلة (قال بان يكون) تصوير للمشاركة الواحدة يعني ليس مدار المشاركة الواحدة على كون الحملية واحدة إذ ربما تكون الحمليــة واحدة والمشاركة متعددة ألا برى أن قوله في مثال المتعدد كل عدد كم حملية واحدة مع أن المشاركة متعددة . ثم ان العدد مشترك بين الزوج والفرد فكانه قال وكل زوج كم وكل فرد كم ومن هذا تبين أن الحملية الواحدة المشاركة لجزئين مؤولة بحمليتين (قال حملية واحدة) أى بحسب الظاهر واما بحسب الحقيقة فهي متمددة بقدر الاجزاء (قال أو حمليات) المراد بالجم مافوق الواحد وكلة أو لمنمع الخلو ان أريد بالتمدد أعم من الاعتباري والحقيق لتحققهما فما يشارك حملية لجزئين ولمنم الجم أن أريد به الحقيق (قال مساويا) أقول هذا لايتصور في الشق الاول إلا أن راد بقوله عدد الحليات الحمليات المتمددة ولو بالاعتبار لكن تمثيله بما ذكر للاقل يأبي عنها ويتصور في الثاني كان يكون المنفصلة ذات جزئين والحمليات ثنتين مشاركتين لاحداها فقط وكذا في الثالث وهو ظاهر. وأما الاقلية فيتصور في الثلاثة. أما في الاول فظاهر. وأما في الاخيرين فبأن تكون المنفصلة ذات اجزاء ثلاثة فصاعدا والحمليات ثنتين مشاركتين لاحدها أو لاثنين منها. وأما الاكثرية فيتصور في الاخيرين دون الاول ونجويز كون المنفصلة ذات اجزاء أر بع والحمليات خسا واحدة منها مشاركة لجزئين وكل من الاربع البواقي مشاركة لجزء لايقدح فيه لانه من اجتماع الاول والثالث لا الاول فقط (قال اما أن يكون) مثال لما يشارك حملية واحدة لجزئين كما سبقت الاشارة اليه (قال باعتبار البساطة) النتيجة الاولى مؤلفة من نتيجة تأليف قولنا هذا المدد زوج مع الحلية على هيئة الشكل الثالث

قولنا اما أن يكون بعض الزوج كما أو هذا العدد فردا وقولنا اما أن يكون هذا العدد زوجا أو بعض الفرد كما وباعتبار التركيب قولنا ١،١ أن يكون بعض الزوج كما أو بعض الفرد كما أو اكثر منها ليكن حينئذ ينتج باعتبار التركيب منفصلات عديدة صركبة من نتانج التأليفات كقولنا اما أن يكون هذا العدد منقسها أو لامنقسها وكل منقسم زوج وكل لامنقسم فرد وكل لامنقسم كم ينتج (١) باعتبار التركيب قولنا هذا العدد اما زوج أو فرد وقولنا هذا اما زوج أو كم وقولنا هذا العدد إما زوج أو فرد أو كم . وربما يتحد بعض نتائج التأليفات مع بعض دون بعض آخر فيئئذ تجعل المتحدثان جزءا واحدا من النتيجة المنفصلة التأليفات مع بعض دون بعض آخر فيئئذ تجعل المتحدثان جزءا واحدا من النتيجة المنفصلة

(۱) قوله ينتج باعتبار التركيب الخ) فانه باعتبار ، شاركة الجزء الاول للحملية الاولى والجزء الثانى للتانية ينتج القول الاولى وباعتبار مشاركة الاولى الاولى والثانى للحملية النالثة ينتج القول الثانى . وباعتبار مشاركة الاولى والثانى لكل من الثانية والتالثة ينتج قول الثالث وكل من الاقوال الشلائة منفصلة مانعة الخلو مؤلفة من نتائج التأليفات وعطف الكم على الفرد في القول النالث بالواو الواصلة لاباو الفاصلة بخلاف عطفه على

والجزء الفير المشارك أعنى هذا المدد فرد والثانية ، ؤلفة من نتيجة تأليف النالى ممها ومن المقدم والثالثة من نتيجة التأليفين فقط لعدم وجود الجزء الغير المشارك (قل باعتبار التركيب) وباعتبار البساطة هذا العدد اما زوج أولا منقسم وقولنا هذا العدد اما منقسم أو فرد وقولنا هذا العدد اما منقسم أو كم فلهذا القياس نتائج ست والمثال لما يزيد عدد الحليات على عدد الاجزاء بحملية واحدة واجتمع فيه الشق الثانى والثالث لان الحليتين الاوليين مشاركتان لاجزاء متعددة من الانفصال وانيتهما مشاركة مع الثالثة لجزء واحد ولا يخفى أن هذه المتتاثج انها تدكون إذا كانت الحملية الزائدة مشاركة لجزء من اجزاء الانفصال والابان لم يشارك شيئاً منها يكون حكم الاكتراك علم المتاديد بين التيجنين (قوله ملماة لامدخل لها في الانتاج (قوله ينتج القول الاول) الحاصل بعد الترديد بين المتيجنين (قوله القول الثانى) أي يحصل من اعتبار المتشاركين حمليتان يحصل القول الثانى بالترديد بينهما وقس عليه قوله ينتج القول الثانى (قوله وعطف الـكمرى فهو في قوة الفرد فعطفه على الزوج بكامة أو الفاصلة صحبيح دون في ضمن الفرد كا هو مفاد الكرى فهو في قوة الفرد فعطفه على الزوج والفرد فالنفريق بين المعلفين تحسيح حون عطفه على الفرد فلا يتجه ما يتوهم من ان الـكم أعم من الزوج والفرد فالنفريق بين المعلفين تحسيح حون عطفه على الفرد فلا يتجه ما يتوهم من ان الـكم أعم من الزوج والفرد فالنفريق بين المعلفين تحسيح عطفه على الفرد فلا يتجه ما يتوهم من ان الـكم أعم من الزوج والفرد فالنفريق بين المعلفين تحسيح حون

وغير المتحدة أو الجزء الغير المشارك جزءا آخر منها والصنف الثانى غير مشروط بكون المشاركة منتجة لكن اذا كانت منتجة فيما كانت المشاركة واحدة انتج (١) سالبة جزئية متصلة مقدمها نتيجة التأليف و قاليها الجزء الغير المشارك كقولنا إما أن يكون هذا الجسم متحيرا أو شجرا وكل شجر متحيز ينتج قد لا يكون إذا كان هذا الجسم متحيزا كان حجرا وفيما كانت متعددة ينتج متصلات متعددة كذلك كا إذا بدانا الكبرى في هذا المثال بقوانا وكل جسم متحيز ينتج قد لا يكون إذا كان بعض الحجر متحيزا كان هذا الجسم شجرا وقد لا يكون إذا كان بعض المجر متحيزا كان هذا الجسم حجرا ولا ينتج باعتبار مجموع وقد لا يكون إذا كان بعض الشجر متحيزا كان بعض الشجر متحيزا كان بعض المشاركة ين فصاعدا سالبة واحدة متصلة مؤلفة من نتائج التأليفات حتى لا ينتج المثال قولنا قد لا يكون إذا كان بعض الحجر متحيزا كان بعض الشجر متحيزا المتخلف (٢) في بعض المواد وان لم تكن منتجة فشرط انتاجه أن تكون نتيجة التأليف المفروضة مع الحلية

الزوج في القول الثاني (١) قوله انتج سالبة جزئية الخ) أي وان كانت المنفصلة موجبة كلية فالنتيجة ههنا غير تابعة المنفصلة في الكرولافي الكيف ولافي الجنس فضلاءن النوع (٢) قوله

(قال أو الجزء الفريدالمشارك) أى ان كان . ثم كلة أو لمنع الحلو ان أريدت النتيجة باعتبار التركيب ولمنع الجمع ان أريدت باعتبار البساطة (قال سالبة جزئية) لانه متى صدق القياس صدق قد لا يكون إذا صدق نتيجة التأليف صدق الطرف الفير المشارك والا اصدق نقيضه وهنا مقدمة معلومة الصدق وهى كلا صدق الطرف المشارك صدق نتيجة التأليف نجملها صغرى لنقيض المطلوب لينتج من الشكل الاول استلزام الطرف المشارك للطرف المنير المشارك وكان بينهما منم الجمع هذا خلف (قال نتيجها التأليف) ولا ينتج منصدلة مقدمها الطرف المغير المشارك ونابها نتيجة التأليف لان نتيجها الازمية للطرف المشارك فيجوز كونها أعم وجمعهام الطرف المهر المشارك (قوله غير نابعة المعنفصلة) أى لايلزم أن يكون نابعة أو المزاد غير نابعة في الصورة المذكورة فلا يتجه عليه مخالفة المفرع لمقيض المفرع عليه أن يكون نابعة أو المزاد غير نابعة في الصورة المذكورة فلا يتجه عليه مخالفة المفرع لمقيض المفرع عليه المخدوف بقوينة أن التأكيف ونالها الجزء الفير المشارك وبرهانه يظهر مما ذكرنا (قل بعض الحجر) نتيجة الشكل النائث ولذا كان بعض الحجر متحيزا الانه انما يصدق وجبة كلية اتفاقية والنتيجة حالية والما عليه المفاهر منحيزا الانه انما يصدق وجبة كلية اتفاقية والنتيجة سالبة لزومية (قال في بعض المواد) هذا البعض مخصوص بما يكون النمدد حقيقيا كا هو الظاهر من سالبة لزومية (قال في بعض المواد) هذا البعض مخصوص بما يكون النمدد حقيقيا كا هو الظاهر من

للجزء المشاوك من المنفصلة فينشد ينتج منفصلة موجبة مانصة الجمع مؤلفة من نتيجة التأليف ومن الجزء الغير المشارك اما واحدة ان كانت المشاركة واحدة كيقولك (١) اماأن يكون هذا يكون هذا الثي متحيزا أو جوهرا مجردا وكل جسم متحيز ينتج اما أن بكون هذا الشي جسما أو جوهرا مجردا أو متعددة ان كانت المساركة متعددة وهو حينئذ باعتبار كل مشاركة فياس بسيط ينتج تلك المنفصلة وباعتبار مجموع المشاركة فياس المسلم المناب المنفصلة والعتبار مجموع المشاركة فياس المسلم المناب المنفصلة والعتبار المسلم المناب المناب المنفسلة والعتبار المناب المنا

للتخلف في بعض المواد) كما في قوانا هـذا الجسم اما انسان او فرس وكل انسان حيوان وكل فرس ح. اس فانه يكذب قولنا قـد لا يكون اذا كان هذا الجسم حيوانا كان حساسا وعكسه ولكن بصدق قولنا قد لا يكون اذا كان هذا الجسم حيوانا كان فرسا وقولنا قد لا يكون اذا كان حساسا كان انسانا (١) قوله ينتج اما أن يكون الى آخره) لان المشارك الحملية فيه هو الجزء الاول من المنفصلة اعنى قولك هذا الشيء متحيز وهو مع الحملية القائلة بان كل جسم متحيز شكل نان بلا شرط اختلاف المقدمتين كيفا فلا ينتج لكنا نفرضه منتجا لقولنا هـذا الشيء جسم و نضمه الى تلك الحملية لينتج من الشكل الاول ان هـذا الشيء

المثال المورد في الحاشية . وهل كل مايكون النمه د فيه حقيقيا يكون مادة التخاف أم لا . الظاهر الثانى وكأن في قوله اشارة إلى هذا حيث لم يقل المتخاف فلم كانت متمددة حقيقة (قوله كا في قولنا) أي مما كان مجولا الحليتين متساويين (قوله فانه يكذب) واذا بدلنا مجول الحليسة الاولى بالناطق ومحول الثانية بالصاهل كان كل من المتصلتين السالبنين صادقة (قل فحينفذ ينتج) لان العارف المشارك لازم لنقيجة التأليف لانه كما صدقت تقيجة التأليف لانه كما صدقت المدول مناف له ومناف اللازم مناف المشارك إذ المفروض أنها مع الحلية منتجة إياه والطرف الفير المشارك مناف له ومناف اللازم مناف الملزوم فينافي نتيجة التأليف (قل اما واحدة) تفصيل للمنفصلة (قال واحدة كقولنا الخ) أي بالمهني الماركا أن التعدد في مقابلة أعنى او متمددة أعم من الصور المارة (قوله ونضمه الخ) أي بالمهني وتنافي المؤرف (قال أو متمددة) قال شارح المطالع وان كانت الشاركة مع الجزئين انسج منفصلة مائمة الجمع من نتيجتي التأليفين لان الطرفين لازمان للنقيجتين وتنافي المؤازم يستلزم تنافي الملزومات وهناك نظر وهو أن الهياس على تقدير المشاركة مع الجزئين ينتج منفصلتين اخريين من أحد الطرفين ونتيجة تأليف الطرف الا خرية منه الجع بين أحد الطرفين ونتيجة تأليف الطرف الا خرية منع الجع بين أحد الطرفين ونتيجة تأليف الطرف الا خرية منع الجع بين النتيجتين وتنافي من تتيجتي منانة المختورين النتيجتين المناخ من تتيجتي التأليفين فاله إذا تحقق منع الجع بين أحد الطرفين ونتيجة تأليف الطرف الا خرية حقق منع الجع بين النتيجتين

مركب ينتج منفصلة موجبة أخرى مائمة الجمع مؤلفة من ذلك أو من نتائج التأليفات سواء كانت الحلية واحدة (١) كقولنا اماأن يكون الإله الواحد موجودا أو الاله المتعدد موجودا وكل واجب موجود ينتج باعتبار البساطة قولنا اما أن يكون الاله الواحد واجبا أو المتعدد موجودا وقولنا اما أن يكون الاله الواحد واجبا وباعتبار (٢) التركيب قولنا اماأن يكون الاله الواحد واجبا أو المتعدد واجبا

متحيز وهو الجزء المشارك للحملية من اجزاء المنفصلة فقد تحقق شرط الانقاج (١) قوله كقولنا اما أن يكون الخ) هذه الحملية مشاركة لكل من جزئى المنفصلة على هيئة الشكل الثانى بلا شرط اختلاف المقدمتين كيفا لكنا نفرض كلا منهما فياسامنتجا فباعتبار مشاركتها للجزء الاول ينتح ان الاله الواحد واجب وهو مع تلك الحملية ينتح من الشكل الاول ان الاله الواحد موجود وهو الجزء الاول المشارك للحملية في ذلك الشكل النانى وباعتبار مشاركتها للجزء الثانى ينتج أن المتعدد واجب وهو مع تلك الحملية بنتج من الاول أن المتعدد موجود وهو الجزء الثانى المشارك لها في هذا الشكل الثانى فقد تحقق شرط الانتاج المتعدد موجود وهو الجزء الثانى المشارك لها في هذا الشكل الثانى فقد تحقق شرط الانتاج همها (٢) قوله و باعتبار التركيب الى آخره) و برهان هذا الانتاج أنه قد انتج باعتبار البساطة قولنا اما ان يكون الاله الواحد واجبا أو المتعدد موجودا منفصلة مانعة الجلع كما عرفت

لان منافى اللازم منافى الملزوم بخلاف المكس فكان هاتان المنفصلتان بالاعتبار أولى انتهى . ومن هذا يعلم وجه مخالفة المصنف لغيره فتأمل (قال من ذلك) أى من نتيجة التأليف والجزء الغير المشارك والظاهر أن الشق الاول مبنى على وجود الجزء الغير المشارك والشق الثانى مبنى على عدم وجوده نظير ماسبق (قال واحدة) أى بحسب الظاهر فلا ينافى تمدد المنفصلة المتفرع عن تعدد المشاركة بالصور المارة (قوله كلا منهما) أى من القياسين المنتظمين من ضم الحلية التي هي قولنا وكل واجب الوجود موجود إلى جزئى المنفصلة حال كونهما كبريين (قوله الشكل الثاني) الغير المشتمل على شرائط الانتاج والاولى ترك قوله في ذلك الشكل الثاني بل الانسب أن يقول وهو الجزء الاول المشارك من المنفصلة وقس عليه الآتي (قوله هذا الانتاج) أى انتاج القياس لنتيجة التأليفين (قوله واذا ضم الحملية) أى كل واجب موجود (قوله إلى هذه المنفصلة) أى اذا جعات المنفصلة صفرى والحملية كبرى يعود إلى ماشارك الحملية المنفصلة المنفصلة على نتيجة التأليفين باعتبار البساطة إذ تلاحظ يعود إلى ماشارك الحملية المنفصلة على نتيجة التأليفين باعتبار البساطة إذ تلاحظ يعود إلى ماشارك المحلية المنفصلة على نتيجة التأليفين باعتبار البساطة إذ تلاحظ يعود إلى ماشارك الحملية المنفصلة على نتيجة التأليفين باعتبار البساطة إذ تلاحظ يعود إلى ماشارك الحملية المنفصلة على نتيجة التأليفين باعتبار البساطة إذ تلاحظ يعود إلى ماشارك المحلية المنفصلة على نتيجة التأليفين باعتبار البساطة إذ تلاحظ

أومتعددة (١) كقولنا اما أن بكون الاله الواحد قديما أوالمتعدد موجود اوكل واجب قديم وكل مجرد موجود * جميع ما ذكر في الصنفين إذا كانت المنفصلة موجبة. وأما إذا كانت سالبة في مانعة الخلو السالبة حكم مانعة الجمع الموجبة في الاشتراط باستنتاج الجزء المشارك من نتيجة التأليف مع الحملية وحكم مانعة الجمع السالبة حكم مانعة الخلو الموجبة في الاشتراط بكون المشاركة منتجة لكن النتيجة فيهما سالبة من نوع المنفصلة ، فالضابط في نتيجة الصنفين أنها منفصلة تابعة للمنفصلة في الركم والكيف والجنس أعنى المنفصلة والنوع أعنى مانعة الحلو ومانعة الجمع إلا إذا كانت المشاركة منتجة فيما كانت المنفصلة موجبة أعنى مانعة الجمع كاعرفت * والصنف الثالث ان كانت المنفصلة فيه موجبة بنتج ما أنتجه مانعة الجمع كاعرفت * والصنف الثالث ان كانت المنفصلة فيه موجبة بنتج ما أنتجه

واذا ضم الحملية المذكورة إلى هذه المنفصلة النتيجة ينتج تلك المنفصلة باعتبار البساطة أيضا (١) قوله أو متعددة كقولنا الى آخره) فانه باعتبار البساطة ينتج قولنا اما أن يكون الاله الواحد واجبا أو المتعدد موجودا وقولنا اما ان يكون الاله الواحد واجبا أو المتعدد مجردا لوجود شرط استنتاج الجزء المشارك من نتيجة التأليف مع الحملية و باعتبار التركيب قولنا اما ان يكون الاله الواحد واجبا أو المتعدد مجردا لمثل ماءرفت

النتيجة الاولى من حيث أنه جزء غير مشارك وكذا إذا جمات الحملية صغرى للمنفصلة الثانية (قوله ينتج قولنا) أى بضم الحملية الاولى إلى المفصلة كا أن الثانية حاصلة من ضم الحملية الثانية الما أن المنفصلة (قوله واجبا) الظاهر ذكر القديم بعل الواجب ائلا يتحد بالنتيجة الثالثة (قوله قولنا اما أن يكون) هذه النتيجة مؤلفة من نتيجتي التأليفين (قال الموجبة في الاشتراط) لو تركه إلى قوله لكن وقال بالمكس الحكيفي (قال باستنتاج الجزء) أى يكون نتيجة التأليف مع الحملية منتجة للجزء المشارك (قال لكن النتيجة فيهما) أما في سالبة مائمة الجعفلانه لو لم يصدق النتيجة لصدق منع الجع بين نتيجة التأليف والطرف الفيد المشارك ونتيجة التأليف لازم الطرف المشارك ومنافي اللازم منافي الملزوم فلا تصدق السالبة المائمة الجمهف، وأما في مائمة الخلوفلائه لو لم يصدق سلب منع الخلو بين نتيجة التأليف والطرف الفيد المشارك كان نقيض ذلك الطرف ، لمزوماً لنتيجة التأليف وهي ملزومة المطرف المشارك فيكون بين الطرفين منم الخيلو فتكذب سالبته (قل كانت المشاركة) فان النتيجة الاتكون ثابعة فيكون بين الطرفين منم الخيلو فتكذب سالبته (قل كانت المشاركة) فان النتيجة الاتكون ثابعة المنفصلة في الجنس فضلا عن النوع (قال موجبة ينتج) الأنه أخص منهما ولازم الاعم الازم الاخص المنفصلة في الجنس فضلا عن النوع (قال موجبة ينتج) الأنه أخص منهما ولازم الاعم الازم الاخص

الصنفان الأولان بشروطهما فيما كانت المنفصلة فهما موجبة و إلا فلا ينتج القسم الخامس مايتركب من المنفصلة والمتصلة وله أيضاً ثلاثة أبواع (النوع الاول) مايكون الاوسط جزءاً لما من كل منهما ولا يتميز الاشكال الاربعة فيه بالطبع بل بالوضع فقط فله أربعة أصناف لان المتصلة الما صغرى أو كبرى وعلى التقديرين فالاوسط اما مقدمها أو تاليها وشرط في الكل كلية احدى المقدمتين وايجاب احداها وبعد ذلك فالمتصلة الما موجبة أو سالبة فان كانت موجبة فالمنفصلة أيضا الها موجبة فشرط انتاجه أن يكون الاوسط مقدم المتصلة ان كانت المنفصلة ما الحدة الخلو أو تاليها ان كانت مائمة الجمع أو سالبة فالشرط بالعكس والنتيجة فيهما منفصلة موافقة للمنفصلة في الكيف والنوع سالبة فالشرط بالعكس والنتيجة فيهما منفصلة موافقة للمنفصلة في الكيف والنوع كمقولنا كلياكان العالم حادثا كان موجده فاعلا موجبا مائمة الجمع أو فاعلا موجبا ينتج اما أن يكون العالم حادثا أو يكون موجده فاعلا موجبا مائمة الجمع وان كانت المنفصلة سالبة فالشرط أحد الاص بن الما كلية المتصلة أوكون الاوسط تاليها ان كانت المنفصلة مائمة الخلو أو مقدمها ان كانت مائمة الجمع فان كانت المنفصلة مائمة الخلوا

⁽قال والا فلا ينتج) لان سالبته أعم من سالبتهما ولازم الاخص ليس بلازم اللاعم داعًا كذا قالوا وفيه تأمل لانه إعا يثبت عدم انتاج نتيجهما لاعدم الانتاج مطلقا (قال فله أربمة أصناف) ولا يلاحظ في المشاركة همهذا إلا حال مقدم المتصلة وفاليها لعدم المتياز مقدم المنفصلة وفاليها فلذا قال لان (قال فالاوسط اما الح) قان كانت المنفصلة كبرى لم يتمنز الشكل الثالث عن الرابع ولا تمايز بينهما فيها بالطبع ان كان مقدم المنفصلة فهو على نهج الثالث وان كان قاليا فهو على نهج الرابع ولا تمايز بينهما فيها بالطبع وان كانت صفرى لم يتمنز الاول عن الثالث (قال أو قاليها) فان كانت المتصلة صغرى لم يتمنز الشكل الإول عن الثالي لمدم الامتياز بين مقدم المنفصلة وناليها أو كبرى له يتمنز الثانى عن الرابع لما من الأول عن الثابي المدمس) أي يشترط أن يكون الاوسط مقدم المتصلة ان كانت ماذمة الجمع وتاليها ان النيت مانية الجلو عن الشيء والملازم وأما في موجبة مانية الخلو فلان المتناع الجلو عن الشيء والملازم يوجب موجب لامتناع الخلو عن الشيء والملازم يوجب موجبة مانية الجمع فلان امتناع الجلو عن الشيء والملازم يوجب موجبة مانية الجمع فلان امتناع الجلو عن الشيء والملازم يوجب المتناع الجلو عن الشيء والمازيم وأما في موجبة مانية الجمع فلان امتناع الجلو عن الشيء مع الملزم وأما في سالبها فلان جوازالجم بين الشيء والمازوم يستلزم جواز الجمع بينه المنادم (قال مانية الجمع) لامانية الجمع أواخلو (قال مانية الجمع) لامانية الجمع بينه وبين الملازم (قال في الكرف والدوع) أي في كونها مانية الجمع أواخلو (قال مانية الجمع) لامانية الجمع المانية الجمع كون الشيء والمناء الجمع كون المناء الجمع المانية الجمع المانية الجمع كون المانية الجمع كون المانية الجمع كون المناء الجمع كون المانية المحمد والمانية الجمع أواخلو (قال مانية الجمع) لامانية الجمع كون المنابع المنابع والمانية المحمد والمانية الجمع أواخلو (قال مانية الجمع) لامانية المحمد والمنابع المنابع المحمد والمانية المحمد والمانية المحمد والمحمد والمانية المحمد والمانية المحمد والمحمد و

الكلية فان كانت المتصلة أيضا كلية ينتج القياس البتة إذا كانت الشمس طالعة فالليل موافقتين للمتصلة في الرح والكيف كقولنا ليس البتة إذا كانت الشمس طالعة فالليل موجود ودائما أما أن يكون الليل موجوداً أو الارض مضيئة ينتج لبس البتة اما أن يكون الشمس طالعة أو الارض مضيئة وان كانت المتصلة جزئية انتج مالعة الجمع فقط موافقة للمتصلة كا وكيفا وان كانت غير مالعة الخلو الكلية فسواء كانت مالعة الجمع أو مالعة الخلو الجزئية نتج سالبة جزئية مالعة الخلو ﴿ تنبيه ﴾ اشتراط انتاج الموجبتين بكون الاوسط مقدم المتصلة في مالعة الخلو أو تاليها في مالعة الجمع إذا التزم موافقة المتيجة للقياس في الحدود فان لم يلتزم ذلك فالمؤلف مهماينتج بدون ذلك الشرط (١) موجبة متصلة جزئية مؤلفة من نقيض الاصغر وعين الاكبر فيما يركب من مالعة الخلو من

(۱) قوله بدون ذلك الشرط الخ) يعنى سواء كان الاوسط مقدم المتصلة أو تاليها في كل من ما نعتى الخلو والجمع فالمثال المذكور في المتن ينتح قو لناقد يكون إذا كان العالم حادثًا لم يكن موجده

لجواز أن بكون العالم قديما وموجده فاعلا مختاراً بإن يكون تقدم القصد على الايجاد وتقدم الايجاد على الوجود ذاتيا لازمانيا كما سبق تقله عن الا مدى (قال ينتج القياس الخ) وبرهانه الخلف وهو ضم لازم نقيض النتيجة إلى لازم المنفصلة ليلزم كذب السالبة المتصلة وكذا برهان انتاج المتصلة الجزئية مع مائعة الخلو الحكاية سالبة جزئية مائعة الجوئية وانتاج غير مائمة الخلو الكاية سالبة جزئية مائعة الخلو (قال سواء كانت) إشارة الى نوجه النبي إلى المقيد والقيد ليفصح برفع كل و برفع المجموع كان يكون الاوسط مائمة الجمع الجزئية فالحاصل منه ثلاثة شقوق (قال مائمة الجمع)كاية أو جزئية (قال بكون الاوسط) لو قال بعاص إذا الح الكبني (قل فان لم يلتزم) الاخصر والا فينتج بدونه موجبة الخ (قال بدون ذلك الشرط) يمني لو كانت المنفطة جزئية مائمة الخلو والحد الاوسط تالى المتصلة أنتجت متصلة جزئية من نقيض الاصغر وهومقدم المتصلة وعين الاكبر أعني طرف مائمة الخلو لاستلزام نقيض الاوسط لما وها المتصلة انتجت متصلة جزئية مؤلقة من عين الاصغر وهو تالى المتصلة ونقيض الاكبر أى نقيض طرف مائمة الجمع لاستلزام الاكبر أى نقيض طرف مائمة الجمع لاستلزام الاوسط اياها وانتاجهما من النالث استلزام التالى لنقيض طرفها (قوله يعني سواه) مائمة الجمع لاستلزام الاوسط اياها وانتاجهما من النالث استلزام التالى لنقيض طرفها (قوله يعني سواه) إشارة الى أن قوله بدون ذلك الشرط نفي الاشتراط الذفي فيكون المؤلف من الموجبتين إشارة الى أن قوله بدون ذلك الشرط نفي الاشتراط لا اشتراط الذفي فيكون المؤلف من الموجبتين

عين الاصغر ونقيض الاكبر فيا تركب من مانمة الجمع، وأما اذا كانت المنفصلة حقيقية فان كانت موجبة انتج نتيجى الباقيتين وان كانت سالبة فلا ينتج شيئا (النوع الثانى) مايكون الاوسط جزءا ناقصا من كل منهما وله ستةعشر صنفا لان المنفصلة فيه اما مائعة الخلو أو مانعة الجمع وكل منهما اما موجبة أو سالبة والمتصلة اما صغرى أو كبرى والجزء المشارك من المتصلة اما مقدمها أو تاليها وينعقد الأشكال الاربعة بضروبها في كل منها والسكل ينتج نتيجتين احداها متصلة مركبة من الطرف الغير المشارك من المتصلة ومن منفصلة مؤلفة من نتيجة التأليف بين المتشاركين ومن الطرف الغير المشارك من المنفصلة والاخرى منفصلة مركبة من الطرف الغير المشارك من المنفصلة والاخرى التأليف ومن الطرف الغير المشارك من المنفصلة والاخرى التأليف ومن الطرف الغير المشارك من المنفصلة مؤلفة من نتيجة التأليف ومن الطرف الغير المشارك من المنفصلة كقولنا كلاكان المالم متغيرا كان حادثا ودائما اما أن يكون كل حادث ممكنا أو يكون غير الواجب واجبا ينتج قولنا كلاكان

فاء لا موجبا ان حملت المنقصلة فيه على مانعة الجمع وقولناقد يكون إذا لم يكن العالم حادثا كان موجده فاعلا موجبا ان حملت على مانعة الخلو وكذا الكلام فيما كان الاوسط مقدم المتصلة

مأخوذاً لابشرط شي لامأخوذاً بشرط لاشي (قوله على مانعة الجع) أى بالمنى الاعم ولذا أمكن حلمها على مانعة الخلو فلابرد أنها منفصلة حقيقية فكيف تحمل علمها (قال الباقيتين) لأنه أخص منهما ولازم الاعم لازم الاخص (قال شيئا) لانه ليس كلا يلزم الاخص يلزم الاعم هذا . وقد يقال هذا الدليل يدل على أنها لا تنتج نمية المها لا تنتج نمية الحلول إلى الما مانعة الخلو) لم لم يذكر المنفصلة الحقيقية * فان قلت لم يذكره لان المراد بمانعتي الجمع والخدو ها بالمهني الاعم فتشتملان علمها قلمت هذا الدليل جار فها سبق فلم بينها فيه بخصوصها وقد يقال انها متروك البيان بالمقايسة (قال متصلة عمل كبة) وذلك بان يؤخذ الطرف المشارك من المتصلة منضا إلى المنفصلة حتى يكون قياسا مركبا من حملية ومنفصلة ويستنتج منه نم يضم الطرف الغير المشارك من المتصلة إلى المنفصلة وكا صدقت نتيجة وبيان الانتاج أن يقال كالصدق مقدم المتصلة صدق التالى مع المنفصلة وكا صدقت نتيجة التأليف (قال من المنفصلة ومن متصلة) وذلك بان يؤخذ نتيجة التأليف بينهما ويضم الى الطرف المنصلة منها إلى المتصلة حتى يكون قياسا مؤلفاً من حملية ومتصلة ثم يؤخذ نتيجة التأليف بينهما ويضم الى الطرف المنسرك من المتصلة همناتقوم مقام الفير المشارك من المنفصلة وهو فى حكم القياس المؤلف من الحملية والمنفصلة فان المتصلة همناتقوم مقام الفير المشارك من المنفصلة وهو فى حكم القياس المؤلف من الحملية والمنفصلة فان المتصلة همناتقوم مقام الفير المشارك من المنفصلة وهو فى حكم القياس المؤلف من الحملية والمنفصلة فان المتصلة همناتقوم مقام الفير المشارك من المنفصلة وهو فى حكم القياس المؤلف من الحملية والمنفصلة فان المتصلة همناتقوم مقام

العالم متغيرا فدا محما اما أن يكون العالم ، كنا أو غير الواجب واجبا وقولنا اما أن يكون غير الواجب واجبا واما كلما كان العالم متغيرا كان ممكنا وحكمه باعتبار النتيجة الاولى كم القياس المركب من الحملية والمتصلة في الشرائط والنتائج بناء على أن المنفصلة فيه بمنزلة الحملية وباعتبار النتيجة الثانية كم القياس المركب من الحملية والمنفصلة بناء على ان المتصلة بمنزلة الحملية (النوع الثالث) مايكون الاوسط جزأ ناما من احداها ونافصا من الاخرى فان كان جزءا نامامن المتصلة كان حكمه حكم القياس المؤلف من الحملية والمنفصلة ويكون المتصلة مكان الحملية فالنتيجة فيه منفصلة وقلة من الطرف الغير المشارك من المنفصلة ومن نتيجة التأليف بين الشرطيتين المتشاركة بن وان كان جزأ من المنفصلة كان حكمه حكم القياس المؤلف من الحملية فالنتيجة فيه متصلة والمتصلة والمنفصلة المثان الحملية فالنتيجة فيه متصلة مؤلفة من الطرف الغير المشارك من المتصلة ومن نتيجة التأليف بين المتشاركتين.

القياس مطلقا أن تألف من مقدمتين فقط يسمى قياسا بسيطا كاكثر الامثلة

(فصل القياس مطلقا)

الحلية كما أن المنفصله فيما سبق في حكمها ويقال في بيان الانتاج الواقع اما الطرف الفير المشارك أو الطرف المشارك فان كان الاول فهو أحد جزئي المتيجة أو الثاني والمتصلة صادقة في نفس الاس تصدق نتيجة التأليف منهما وهو الجزء الا تخر فلا يخلو الواقع عنهما ولهذا النفصيل قال المصنف وحكمه باعتبار الخ (قال واما كلما) الظاهر أن يزيد وقولنا اما أن يكون غير الواجب واجباً (قال باعنبار النقيجة) قد يقال الاظهر العكس بان يكون باعتبار الاولى في حكم المركب من الحملية والمنفصلة وباعتبار الاثانية في حكم الحملية والمنفصلة (قال من الاخرى) وآنما يتصور هذا النوع لوكان أحد طرفي احدى مقدمتيه شرطية مشاركة مع المقدمة الاخرى في جزء تام . هذا والحد الاوسط جزء تام اما من المنصلة أو المنفصلة فانكان جزء ناما الخ (قال كان حكمه حكم القياس) فيكون منله في الشرائط والنتائج و براهينهما (قال الشرطيتين) كقولنا كاما كان العالم متغيرا فالواجب محتاراً فغير الواجب موجب ينتج داءًا إما كاما كان العالم متغيرا فغير الواجب موجب (قال ومن نتيجة التأليف) مثاله كاما كان العالم متغيرا فاما الواجب موجب (قال ومن نتيجة التأليف) مثاله كاما كان العالم متغيرا فاما الواجب محتى وأما الواجب موجب ينتج داءًا إما كاما كان العالم متغيرا فاما الواجب محتى وأما الواجب موجب وما القالم كاما كان العالم متغيرا فاما الواجب مكن واما الواجب موجب (قال ومن نتيجة التأليف) مثاله كاما كان العالم متغيرا فاما

المتقدمة في الاقتراني والاستثنائي وآن تألف من أكثر منها فقياسا مر بها وهو امام كب من اقترانيين فصاعدا آو من استثنائيين فصاعدا (١) آو من الاقتراني والاستثنائي

مداوته المرف استثنائيين فصاعدا) لآن تمريف القياس كا يصدق على كل قياس السيط كذلك يصدق على كل قياس بسيط كذلك يصدق على كل قياس بسيط كذلك يصدق على عجموع الفياسين فصاعدا كارأن الانسان كا يصدق على زيد وحمرو وذلك لأن الوحدة والكثرة عارضتان للماهيات باكر منها كنرابع منو ومرعوله الاسرار المرادين ال

(قال من اقترانيين) قياسين (قال من استثنائيين) قياسين (قال الاقتراني) لم يشر بالترتيب روي روي روي والمؤلف من القياسين والآلم يندون التقسيم بخلافه في قوله الآتي والمؤلف من الاقتراني والمولف من القياسين والآلم يندون التقسيم بخلافه في قوله الآتي والمؤلف من الاقتراني والاستثنائي النح حيث أشار به إلى ترتيبهما ان لم يقل أحد بتسمية خلاف بالخلف (قوله لان تعريف القياس) أي التمريف المذكور في المتن وكذا إذا عرف بأنه قول مؤلف من قضايا النح بخلاف ما إذا عرف بأنه قول مؤلف من قضايا النح بخلاف ما إذا عرف بأنه قول مؤلف من قضيتين النح (قوله على مجموع القياسين) أي وان لم يكن لاحدها دخل بالا خر بان لا يكون نتيجة الاول مقدماتين مقدمة الثاني بل سيق كل منهما لمطلوب على حدة كايقتضيه التنظير (قوله على مجموع زيد) هذا نظير مافي الحواشي الخياليه من أن العالم كما يصدق على كل جنس

الواجب مختار واما العقول قديمة ودائما اما العقول قديمة أو الواجب صيد ينتج كاما كان العالم متغيرا فكاما كان الواجب محتارا فالواجب مريد (قال وان تألف) الاخصر والا فقياسا الخ (قال أومن الاقترائي) سواء قدم الاقترائي على الاستثنائي كافي القياس الخلفي والحتى أولا ولو قال أو من مختلفين المكان أخصر وأولى العدم توهم كون الترتيب الذكرى إشارة الى ترتيب القياسين (قوله لان تمريف الخ) أى بأى تمريف كان والقول بان تمريف بقول مؤلف من قضيتين يستلزم الخ لايصدى على القياس المركب مندفع بان ذكر القضيتين بطريق الممثيل والاكتفاء باقل مايكتني به ونظيره تمريف الجوز لكون المنفصلة ذات أجزاء ثلاثة فاكثر بقضية حكم فيها بالتنافي بين قضيتين أو بسلبه (قوله على مجموع) أى المرتبط أحدها بالا خر بان تكون نتيجة الاول مقدمة من مقدمتي الثاني ولا يأبي عنه التنظير لانه باعتبار مجرد الصدق بلا ملاحظة الارتباط وعدمه هوما قبل إن مجموعهما أعم من غير عنه المرتبطين بان سيق كل منهما لمطلوب على حدته ففيه أنه حينقذ لا ينحصر في مفصول النتائج وموصولها الخروج نحو قولنا هذا اندان وكل انسان حيوان فهذا حيوان والعالم متغير وكل متغير حادث عنهما الخروج نحو قولنا هذا اندان وكل انسان حيوان فهذا حيوان والعالم متغير وكل متغير حادث عنهما مع دخوله في المقسم (قوله لان الوحدة) مشعر بانه لو كانت الوحدة لازمة للعاهية لم يصدق على مجموع من عدوله في المقسم (قوله لان الوحدة) مشعر بانه لو كانت الوحدة على الحقيقية لم (قوله عارضتان)

Similar of the second of the s

A STATE OF THE PROPERTY OF THE

وعلى كل تقدير هو اما موصول النتائج ان اوصل الى كل قياس بسيط نتيجته فضَبَمت الى مقدمة أخرى ليحصل بسيط آخر وهكذا الى حصول اصل المطلوب كقولناهذا الشبح جسم

لا لآزمتان لها فينند نقول مجموع الاستثنائيين فرد محقق وقد صدق عليه تعريف القياس كصدقه على مجموع الاقترانيين وعلى مجموع الاقتراني والاستثنائي فلابد وأن يكون من أقسام القياس المركب و آلاً لبطل تعريف القياس منعا فلا مرد أن القوم أهملوا المركب من الستثنائيين فلا يكون من أقسام القياس المركب من أقسام القياس المركب من أقسام القياس المركب من المركب من أقسام القياس المركب من المركب من المركب من المركب من المركب من المركب المرك

يعلم به الصانع كذلك يصدق على مجموع الاجناس (قوله لالازمنان) أى حتى لانصدقا إلا على المحدود واحد على تقدير لزوم الوحدة و إلا على المجموع على تقدير لزوم الكترة (قوله فرد محقق) أى المقياس المعرف (قوله وأن يكون) أى مجموع الاستثنائيين (قوله والا لبطل) أى وان لم يكن من أقسام القياس المبيط وقد انحصر القياس فيهما أو المراد وان لم يكن فردا محققاً للقياس (قال وعلى كل) أى من النقادير الشائمة (قال النتائج) اللام هنا وفي قوله الا تنى وأما مفصول النتائج ا بطل الجمعية فان المراد والنتائج ماعدا النتيجة الاخيرة وذلك قد وله الا تنى وأما مفصول النتائج ا بطل الجمعية فان المراد والنتائج ماعدا النتيجة الاخيرة وذلك قد يكون تقيجة واحدة (قال فضمت الى الخ) بان جعلت المضمومة مقدمة والمضمومة المها مقدمة أخرى ليحصل النح وكتب أيضا أى بالصغروية أو بكونها مقدمة استثنائية فعلى الاول تكون مقدّمة أخرى ليحصل الخ وكتب أيضا أى بالصغروية المضمومة المها (قال كقولنا هذا الشبح الخ) وعلى الثاني مؤخرة (قال ليحصل) بمجموعة المضمومة والمضمومة المها (قال كقولنا هذا الشبح الخ)

الاولى مفارقتان عن الماهية النخ (قوله فحينئذ نقول) توطئة لقوله فلا برد (قوله والا لبطل) لامتناع كونه قياسا بسيطاً (قوله اهملوا) بان لم يبينوا أحكامه واقسامه كما بينوها في المركب من الاقتراني والاستثنائي فلا يتجه أن اهمالهم له يقتضى كونه فرداً مجو زا فينافي ماسبق وأنه لابأس بخر وجه عن القياس لجواز أن لايكون تعريفه حداً ناما فلا ينتقض بالفرد المجوز (قال اما موصول النتائج) المراد بها مافوق الواحد ان أريد بها مايعم النتيجة الاخيرة وكذا في قوله مفصول النتائج ولا ينتقض الحصر فيهما بالمثال الآتي لمفصولها حيث وصلت نتيجة وفصلت أخرى لان المراد بالفصل عدم الوصل والنفي متوجه إلى الفتائج فيكون مفصولها واللام هنا وفيها يأتي مبطل الجمعية ان أريد بها ماعداها كا هو ظاهر كلامه في الحاشية الاآتية (قال ان أوصل الخ) الاخصر المناسب بالموف ان وصل بكل كا هو ظاهر كلامه في الحاشية الاآتية (قال المصنف أو تقديراً كان حذف منه قوله ثم هذا حيوان (قال هذا الشبح جسم) فيه تسامح فلو قال هذا الشبح انسان الخ لكان أولى و يمكن جعله مثالا لمجموع هذا الشبح جسم) فيه تسامح فلو قال هذا الشبح انسان الخ لكان أولى و يمكن جعله مثالا لمجموع

(۱) لانه انسان وكل انسان حيوان فهذا حيوان ثم هذا حيوان وكل حيوان جسم فهذا حسم وهو السائط نتيجته كقولنا لان حسم وهو المطلوب. وآما مفصول النتائج ان فصل عن بعض البسائط نتيجته كقولنا لان هدذا الشبح انسان وكل انسان حيوان حيوان جسم فهذا جسم وكالقياس المقسم وأمثاله كما اشرنا إليه والاستقراء التام قسم من المقسم والمؤلف من الاقترابي والاستثنائي ان تألف من الاقترابي والاستثنائي ان تألف من الاقترابي والاستثنائي الفير المستقم يسمى عندهم من الاقترابي والاستثنائي

(۱) (قوله كقولنا هذا الشبح جسم الح) هذآن منالان الموصول والمفصول المؤلف من الاستثنائيين فالموصول كقولنا هذا جسم لانه كلماكان انسانا كان حيوانا لكنه انسان فهو حيوان ثم كلماكان حيوانا كان جسمالكنه حيوان فهو جسم والمفصول مثل ذلك اذا حذف نتيجة القياس الاول اعنى قولنا فهو حيوان ومنه يظهر الموصول والمفصول فيما تأليف من الاقتراني والاستثنائي والمتال الاتى للخلني والحق مفضولان لفصك الاقتراني الشرطى فهما عن نتيجه ولظهور الكل تركناه في المتنام مفضولان لفصك المخالف المنال مطابق لما حققه الرازى في شرح المطالع من أن

فى اثبات هذا الشبح جسم (قوله من اقترانيين) حمليين (قوله نتيجة القياس) أى وكذا المقدمة الواضعة التي هي النتيجة المضمومة إلى الشرطية النانية ليحصل قياس بسيط آخر أعنى قوله لكنه ميونيد الله المنابع الم

المطلوب والقياس (قال وهو المطلوب) مستدرك (قال ان فصل) لوقال هذا إن تركت نتيجة بعض البسائط وفيا من ان ضم الى كل النح لكان أولى تحاميا عن توهم الذور فيهما وعن نوهم أن المراد بالفصل ذكرها بعد القياس الاخير فيا هذا (قال كقولنالان) أى فى الاستدلال على الدءوى المارة لان النح ولو ترك قوله لان لكان أولى (قوله والمفصول المؤلف) أى كل منهما من افترانيين حمليين (قوله من استثنائيين) مستقيمين (قوله القياس الاول) نبه به على أن حدثها كاف لكون القياس مفصولا ولا حاجة فيه إلى حدف المقدمة الواضعة والا لبطل حصر القياس المركب فى القسمين لخروج المنال المذكور إذا حدفت نتيجة القياس الاول فقط عنهما . فمن قال وكدا يحدف المقدمة الواضعة أعنى قوله لكنه حيوان فقد أخل بكلامه . وكذا تأويل النتيجة بما يعم الواضعة على أنه يأبي عنه ظاهر قوله أعنى قوله الكنه حيوان فقد أخل بكلامه . وكذا تأويل النتيجة بما يعم الواضعة على أنه يأبي عنه ظاهر قوله أقوله الكنه أنه يأبي عنه ظاهر قوله أقوله المناف الاقترائي) الأولى الأولى الائها موصولين (قال ان تألف) الاولى ان كان الاستثنائي فيه ولو ذكرت نتيجة القياس الأول بعده لكانا موصولين (قال ان تألف) الاولى ان كان الاستثنائي فيه

ارمدت الانتاع النافي المحكن صدق الشكل الناني أو النالث بدون صدق نتيجته وتناع الناني أو النالث بدون صدق نتيجته وتناع النتاع النتاع النتيجة مع صدق كل من المقدمة بن منتظماً مع احداها على هيئة ألا لصدق (٢) نقيض النتيجة مع صدق كل من المقدمة بن منتظماً مع احداها على هيئة شكل معلوم الانتاج كما ينافي المقدمة الاخرى وكما صدق النقيض كذلك يلزم صدق المقدمة الاخرى وكما صدق النقيض كذلك يلزم صدق المقدمة الاخرى وكذبها معاهدا خلف أي باطل وآن تألف من الافتراني والاستثنائي

الخلفي قياس مركب من اقتراني مركب

حيوانا كان حساساً لكنه ليس بحساس قياس خلني ولذا صح حصّر المركب من الاقتراني والاستثنائي في الخلني والحقي مع أنه ليس كذلك لوجوب كون المتصلة الاولى من متصلتي الاقتراني منعقدة من المطلوب المهروض بانه ليس بثابت ونقيض المطلوب يشهد به ما نقله في الحاشية من تحقيق الوازى في شرح المطالع وما نقله عنه عبد الحكيم أيضا بإن يقال في ذلك المثال لوهم يكن هذا الشيء ليس بالسان لكان انسانا وكما كان انسانا النح لآيقال كون الدعوى عدم انسانية الشيء يقتضى اعتبار هذه المنصلة صفرى الاقتراني لآنا نقول إذا اعتبر هذه المنصلة صفرى فالمثال المدكور يصير بها فرداً آخر من قياس الحلف مركبا من اقترانيين واستثنائي كما أن قولنا كما كان الشيء انسانا كان حيوانا المكنه ليس بحيوان الحلف مركبا من اقترانيين واستثنائي كما أن قولنا كما كان الشيء بقتضى اعتبار هذه ليس بحيوان خلياس بسيط غير مستقيم واذا اعتبر تلك المتصلة بالصفروية معه يصير بها فياسا خليا (قال قياسا خليا) أن بية المكل الى الجزء لان مفهوم الحكل المتحدة بإصفر وية معه يصير بها فياسا خليا (قال والا لصدق) أي وان امكن صدق أحد الشكاين بدون صدق النتيجة (قال المقدمة الاخرى) الغير المضموم البها النقيض (قال وكذبها معا (قوله مركب من)يكان يقال في انبات المون صدق النتيجة يلزم صدق المقدمة الاخرى وكذبها معا (قوله مركب من)يكان يقال في انبات بدون صدق النتيجة يلزم صدق المقدمة الاخرى وكذبها معا (قوله مركب من)يكان يقال في انبات بدون صدق السان فرسا لو لم يصدق المس كل انسان فرسا الصدق كل انسان فرس وكل فرس صاهل ينتج الأمكاين برماني الشياس الاول فانها لو لم يصدق اليس كل انسان فرسا الصدق كل انسان عامل فالمقدم مثله ثم لا يخفي أنه لا فرق بين مافي الشرحين لافي هذه المادة ولا في مادة أخرى إلا باعتبار كبرى القياس الاول فانها لافرى

غير مستقيم يسمى الخ (قال قياصا خلفيا) نسبة السكل إلى جزء نائب الجزء باعتبار الاستعال الشائع الان قولهم هذا خلف قائم مقام المقدمة الرافعة لاأنه نفسها وهوظاهر وكذا السكلام فى قوله الاتى قياصا حقيا (قال منتظماً مع الخ) فى قوة الدليل للملازمة السكبروية وان كان بحسب الظاهر تتمة الاوسط (قال صدق المقدمة) أماصدقها فلكونها من المقدمات المفروضة الصدق للشكل الثانى أو الثالث. وأما

Seally wanted by

المستقيم فيذبغى ان يسمى قياسا حقيا وان لم يسموه بسم و المستقيم فيذبغى ان يسمى قياسا حقيا وان لم يسموه بسم و المستقيم فيذبغى ان يسمى قياسا حقيا وان لم يسموه بسم و النيتهما قائلة بانه كلا المنافع المستقيات المستقيم المستقيات ال الشرطى وثمن حملية قائلة ببطلان اللازم فلاعبرة بمّا ذكره في شرح الشمسية مّن ان الخلفي قياس مركب من قياسين أحدها اقتراني مؤلف منَ متصلة وحملية وآلاً خر استثنائي بل ذلك القياس الاقتراني دليل المتصلة الثانية الفائلة بابه كلما صدق نقضيه يلزم المحال

على مافى شرح الشمسية كل فرس صهال كما ذكرنا وعلى مافى شرح المطالع كما كان كل انسان فرسا كان صهالا ولا بأس بذلك ولَذَا قال عبد الحكم وهمنا إعتبر الحملية قطعا لطول المسافة (قوله من متصلتين) لز ومينين (قوله احداها) وهي التي لاتكون إلَّا بينة بذأتها (قوله وثانيتهما قائلة) وهي قد تكون بينة وقــد تكون مكتسبة (قوله نتيجة ذلك الخ) فتكون مُكتسبة بالقياس الاول (قوله ومن حليـة) مكتسبة أو بديمية (قوله في شرح الشمسية) أي تبعا لصاحب الشمسية (قوله الاقتراني) بل القياس الحاصل من مقدمتي التأليف من ذلك القياس الاقتراني تأمل (قال أن يسمى قياسا الخ)

بل العياس المراب الفياس المديمي الانتاج (قوله قائلة بآنه الخ) اى قائلة بالله بسبب المانا كان منافاتها النبيجة ذلك القياس البديهي الانتاج (قوله قائلة بآنه الخ) اى قائلة بالسانا كان منافاتها النبي انسانا كان منافاتها أنه الخ فلا يرد أن قضية كلامه هنا أن نحو قولنا كما كان هذا الشي انسانا كان منافلة بالمنافذة المنافذة المناف فيبطل حصر القياس المركب من الاقتراني والاستثنائي في الخلني والحقي لأن المقدمة الاولى في قوة لو لم يكن هذا الشي ليس بانسان لكان انسانا إلا أنه اقام الموجبة مقام السالبة السالبة المحمول في المقدم الـكونها في قوتها واللازم مقام الملزوم في التالي لئــلا يتحد مع المقدم تأمل (قوله وثانيتهما) قضية قوله الا "تى ذلك القياس الاقتراني دليل الخ أن هذه المقدمة نظرية ليست إلا . الا أن يحمل الدليل على مايعم التنبيه وأما المقدمة الاولى فبديهية (قوله فلا عـبرة) أي لأنه وان كان بحسب الظاهر قطماً للمسافة بالاختصار الا أنه في الحقيقة تطويل حيث طويت المقدمة الاولى من المتصلتين المارتين لبداهنها والثانية بقرينة دليلها وهو ذلك الاقتراني والمطوى في حكم المذكور (قوله دليــل المتصلة) أقول إذا توقف اثباتها على ذلك القياس احتيج إلى القول بطي بعض المقدمات في صنيع كل من الشرحين واقامة الدليل مقام الدعوى أقوى فى التمو يلمن ذكرها بلا دليل فما في شرح الشمسية أحرى بالاعتبار مع اشتماله على الاختصار (قال فينبغي) فيه اشعار بأنه لم يسم حقيا .وأما أنه لم يسم باسم أصلا فلا ولذا

Signification of the designation of the second o Maring or Joseph of Angelia to the first of the fir La Maria Mila de Septimos p

A STAN AND THE WAY AND THE STAN AND THE STAN

S. W. W.

الشكل الثاني صادقا صدق معه عكس كل من مقدمتيه منتظا بعض المقدمات مع بعض العكوس على هيئة شكل معلوم الانتاج أنتيجته وكما صدق العكس كذلك بلزم صدق النتيجة أكن صدق الشكل الثاني حق فيصدق النتيجة قطعا (الباب الخامس) بنج كالماس وتنافز المنافز المنافي حق فيصدق النتيجة قطعا (الباب الخامس) في مواد الادلة اعلم أولا أن طرفي النسبة الخبرية من الوقوع اواللا وقوع ان تساويا عند العقل من غير وجعان اصلا فالعلم المتعلق بكل منهما يسمى شكا وآن ترجح احدهما بنوع من الاذعان والقبول يسمى العلم به تصديقا واعتقادا فذلك الاعتقادان كان جازما محيث انقطع الاذعان والقبول يسمى العلم به تصديقا واعتقادا فذلك الاعتقادان كان جازما محيث انقطع المنافز ال

لا بعجرد اشتماله على مفهوم الحق حتى ينجه أن اللائق على ماذكره المصنف تسمية الأستثنائي المستقيم البسيط قياسا حقياً أيضا بل لان الشي إذا قسم إلى قسمين وكان لأحدها اسم مخصوص باعتبار لم العيم العيم المنافسية على الاخر اسم آخر مخصوص كذلك (قال صدق معه عكس) لم يقل محمد في الاخرينبي أن يكون للاخر اسم آخر مخصوص كذلك (قال صدق معه عكس) لم يقل محمد في معه عكس المكبرى منتظام عم الصغرى مع أنه أخصر وأظهر ليشمل الضرب الثاني في أمراد بالشكل الثاني ماعدا الضرب الرابع منه (قال في مواد الادلة) أي في مسائل موضوعاتها الحقيقية الادلة من حبث المواد (قال في النسبة) ثبوتية أو اتصالية أو انفصالية وآلمراد بطرفها قسماها (قال أو اللا وقوع) الظاهر الواو الواصلة (قال من غير رجحان) تفسير تساويا (قال بنوع من الاذعان) أى بتعلق نوع من الانواع الاربعة للاذعان أعنى الظن والتقليد والجهل المركب واليقين (قال واعتقادا) واذعانا وقبولا وحكما (قال جازماً محيث) تفسير جازما (قال انقطع احتمال) أى عند الحاكم وان لم ينقطع في وقبولا وحكما (قال جازماً محيث) تفسير جازما (قال انقطع احتمال) أى عند الحاكم وان لم ينقطع في وقبولا وحكما (قال جازماً محيث) تفسير جازما (قال انقطع احتمال) أى عند الحاكم وان لم ينقطع في وقبولا وحكما (قال جازماً محيث) تفسير جازما (قال انقطع احتمال) أى عند الحاكم وان لم ينقطع في الفرد وحكما (قال جازماً محيث) تفسير جازما (قال انقطع احتمال) أى عند الحاكم وان لم ينقطع في الفرد وحكما (قال جازماً محيث) المنافسة والمحيث (قال جازماً محيث) المحدد ال

قال وان لم يسموه باسم فلا برد أن ذلك مستغنى عنه بذكر فينبغي (قال الشكل النابي) قد شبق أن الضرب الرابع منه لايجرى فيه دلبل العكس بل هو ثابت بالخلف فالمراد بالشكل الثابي ماعداه (قال بعض المقدمات) وهو الصغرى في الضرب الاول والثالث والكبرى في الثابي . والمراد ببعض العكوس عكس الكبرى فيمما والصغرى في الثابي (قال وكالصدق) نظرية أشار إلى دليلها بقوله منتظماً الخ وكذا الصغرى ودليلها أن العكس لازم لللأصل وصدق المازوم موجب لصدق اللازم (قال في مواد الأدلة) أي في مسائل مشتملة على تلك المواد اشتمال البكل على الجزء أو على ماصدقه (قال من الوقوع) بيان لطرفي النسبة فكلمة أو بمعنى الواوكا في قو الشاعر * لنفسي تقاها أو علمها فجورها (قال بنوع من بيان لطرفي النسبة فكلمة أو بمعنى الواوكا في قو الشاعر * لنفسي تقاها أو علمها فجورها (قال جازماً) من الاذعان) أي بقسم من الاقسام الاتبة للأذعان والتصديق بان تعلق به ذلك النوع (قال جازماً) من قبيل من (ماء دافق) أي مجزوماً بمتعلقه (قال احتمال الطرف) أي نجو بزالعقل للطرف الخ

وثابتًا بحيث لا يزول بتشكيك المشكك ومطأبقا للواقع يسمى يقينا اوّغير مطابق فيسمى جهلا مركبا اوٌ غير ثابت فيسمى تقليدا آو غير جازم فيسمى ظنا. والعلم المتعلق بنقيض المظنون يسمي وهما و بنقيض المجزّوم الذي هو ما عدا المظنون تخييلا * فقد ظهر أن الشك والوهم والتخييل تصورات لا تصديقيات

نفس الامر (قال وثابتا بحيث) تفسير ثابتا (قل أو غير مطابق) في المعطوف بأو نشر على غير ترتيب اللف فالآول عطف على الاخرير من المتماطفات بالو او والثاني على الثاني والثالث على الاول (قال أوغير ثابت) مطابقا أولا وكذا قوله أو غير جازم (قال بنقيض المظنون) أو أخصَ من نقيضه بان يكون كل من متعلق الظن والوهم حكما كايا وكذا مساوى نقيضه وقس على ذلك نقيض المجزوم (قال و بنقيض المجزوم) باقسامه الشلائة (قال الذي هو)كاشفة (قال تخييلا) فينقسم إلى أقسام ثلاثة (قال واليقينية) الواو ابتدائية لاعاطفة لهدم تفرع مدخولها مما سبق (قال تكفسب منها) بلا واصطة أومها

(قال بحيث لايزول) أى يمتنع زواله به وايس المهنى يعسر زواله والا انتقض باعتقاد المقلد . ولو قال بالتشكيك لكان أخصر وأولى (قال ومطابقاً) بكسر الباء ويجوز الفتح (قال يسمى يقيناً) قضيته أن اليقين اعتقاد بسيط وهي كذلك عند الاجمال وأما عند التفصيل فلا لائه اعتقاد الشي بأنه كذا مع اعتقاد أنه لايكون إلا كذا (قال أو غيرمطابق) بيان مقابل القيود المأخوذة في تمريف اليقين بالنشر الممكوس * وهل يدخل في الجهل المركب الاعتقادالفير المطابق الفيرالنابت أولا . كلام المصنف مشمر بالنأني كقول الحكم، أنه لا اختلاف بينه و بين العلم بمهني اليقين إلا بالمطابقة (قال أو غيير نابت) مطابقاً أولا (قال الذي هو) صفة المجزوم إشارة إلى شحوله للتقليد وسابقيه * وما يقال إنه حينئذ ينتقض تعريف التخبيل بالظن مندفع بان تعلق الظن بنقيض المجزوم حال الجزم ممتنع والا لكان كل مر الطرفين راجعاً ومرجوحاً . وقد يجعل صفة للنقيض وهو فاسد لاقتضائه كون المتيقن مثلا نقيض المجزوم (قال تصورات الخ) هذا مبنى على أنه لابد في الحكم من الرجحان وهو غير موجود فيها المجزوم (قال تصورات الخ) هذا مبنى على أنه لابد في الحكم من الرجحان وهو غير موجود فيها المجزوم (قال تصورات الخ) هذا مبنى على أنه لابد في الحكم من الرجحان وهو غير موجود فيها المحزوم (قال تصورات الخ) هذا مبنى على أنه لابد في الحكم بجواز كل من النقيضين بدلا عن المحتول حاكم بالعارف المرجوح والشاك حاكم بجواز كل من النقيضين بدلا عن الاحدام بالمحزوم والحديل حاكم بالعارف المرجوح والشاك حاكم بجواز كل من النقيضين بدلا عن الاقيل حاكم بذلك إلا دراك فانه أحد الاقسام الأر بهة للتصديق وكذا في الشك والتخييل

فَالْقَضِية (١) اما يقينية او تقليدية او مظنونة او مجبولة جهلا مركبا واليقينية اما بديهية او نظرية تركم مها * أما البديه بات فست * الآولى الاوليات وهي التي بحكم بها كل عقل سلم قطعا أي جازمانا بتا المسلم المان المسلم المان المان

(۱) فوله (فالقضية الى آخره) الفآء للتفريع لان القضية بالفعل مشروطة بقعلق التصديق بها وقد علم أن التصديق منحصر في الاربعة فيلزم انحصار الفضية في الاربعة ايضا * نعم قد يطلق القضية على مالم يتعلق به التصديق كاطراف الشرطيات آكنه اطلاق مجازى لانه قضية بالقوة لا بالفعل والكلام في الثاني

(قال فست) آن قلت الوهميّات في المحسوسات كقولنا هـذا الجسم أوكل جسم في جهـة وَمتحبزلا من البديهيات مع عـدم اندراجها في شي من الاقسام ولذا جملت في المواقف قسما سابعا قلّت انها مندرجة في المشاهدات و يصدق عليها تعريفها لخريج العقل بها بواسطة القوة الباطنة التي هي الوهم فيكون من الوجدانيات وكأن من جعلها قسما سابعا خص الوجدانيات بما يكون ادراكها محصول انفسها فيكون من الوجدانيات بما يكون ادراكها محصول انفسها والوهميات بما يكون ادراكها بمناهما كا فرق بينهما بعض الفضلاء في تعليقاته على شرح محتصر الاصول على ما نقله عنه عبد الحركيم (قال قطعا) أي حكما قطعيا (قال أي جازماً) لاوجه لترك قيد المطابقة

(قال امايقينية) نسبة الكل إلى متعلق الجزء بالكسر ولو قال بدل قوله أو مظنونة النج أوظنية أو جهلية الكان أخصر وأنسب (قال تكنسب منها) أى ترجع بالاكتساب إلى البديهية بلا واسطة أو بها لئلا يلزم الدور أو التسلسل (قوله فيلزم انحصار) لأن انحصار المتعلق بالكسر في أمور يستلزم انحصار المتعلق بالفتح في متعلقاتها (قوله كا طراف) أشار بالكاف إلى المغالطات والقضايا الشعرية ان أريد بالتصديق ما هو بحسب الحقيقة لا أعم مما بحسب الظاهر (قوله والبكلام في الثاني) قد يقال لوكان البكلام فيه لزم أن يكون بيان الجزء الثاني من القضية المركبة متروكا وكذا المقدمة المطوية من القياس لأن كلا منها قضية بالقوة . و يمكن الجواب عنهما بأن صاده بالقضية بالفعل ماتعلق به التصديق عند التكلم باجزائه في أي وقت كان وهو كذلك بخلاف اطراف الشرطية وعن الناني بأن القضية المطوية قضية بالفعل وما هو بالقوة ذكرها (قال فست) المشهور في أمثاله فسقته وقد يتوهم أنه غلط كذلك لما قاله أبو حيان من أنه إذا لم يذكر المميز اطرد الناه للمؤنث وعدمها للمذكر وجاء العكس (قال عقل سلم) احتراز عن الصبيان والجانين وذي البلادة المتناهية (قال ثابنا) مطابقا للواقع

A STATE OF THE PARTY OF THE PAR

بحجرد (۱) تصورات اطرافها مع النسبة كالحدكم بامتناع اجتماع النقيضين او ارتفاعهما وبان الواحد نصف الاثنين والكل اعظم من الجزء « الثانية المشاهدات وهي التي يحكم بها العقل قطعا بواسطة مشاهدة الحكم امّا بالقوى الظاهرة كالحكم بان هذه النار اوكل (۲) نار حارة وان الشمس مضيئة وتسمى حسيات آو بالقوى الباطنة كالحركم بان لنا جوعا اوعطشا او غضبا وتسمى وجدانيات وهي لا تكون يقينية

(۱) قوله (بمجرد تصورات الخ) أى هي مجردة عن المشاهدة والقياسات الخفية (۲) قوله الدارسة المبالم المبالمبالم المبالم ا

الواقع (قال بها العقل قطعاً) أى بعد تصورات الاطراف مع النسية . وكذا الحكلام فيما يأتى (قال مشاهدة الحكم المحكم المحكم به أو القسبة التامة إلّا أن احساسها باحساس الطرفين تأمل (قال أما بالقوي) أى الحس (قوله الحرارة المشهورة) المشاهدة الحساس الطرفين تأمل (قال أما بالقوي) أى الحس (توله الحرارة المشهورة) المشاهدة المساهدة المناسبة المناسب

(قال أوارتفاعهما) أى ان أخذ النقيضان بمنى السلب لأالعدول والا جاز أرتفاعهما عن المعدوم (قال والكل أعظم) أى الكل المقدارى أعظم من جزئه المقدارى (قوله والقياسات) أى التى فى قضايا قياساتها معها والمتواترات والحدسيات والمجر بات (قال مشاهدة) أى احساس المحكوم به والمراد الاحساس الخالى عن تكرر مشاهدة ترتب الحسكم عن النجر بة و إلا انتقض النعريف بالمجر بات (قال بأن هده) هذان المثالان من الملموسات والأخير من المبصرات (قال بالقوى الباطنة) صيغة الجم المشاكلة فالمراد جنس القوى الباطنة أو واحدة منها وهي الوهم فانه اختلف فى أن هذه القوة ماذا . أهي المشاكلة فالمراد جنس القوى الباطنة أو واحدة منها وهي الوهم فانه اختلف فى أن هذه القوة ماذا . أهي المشاكلة عبد الحكم (قال وجدانيات) قضية مافى شرح المواقف ان النسبة بين الوجدانيات والحسيات عموم من وجه لاجتماعهما فى مدرك الحس الباطن وافتراق الاولى فيا نجده بنفوسنا لا با كرتها كشمو رنا بذواتنا و بأفعالها والثانية فى مدرك الحواس الظاهرة فعلى هذا قوله يسمى فى الموضعين بمعنى يطلق بذواتنا و بأفعالها والثانية أى من حيث أنها من المشاهدات وان كانت يقينية لتواترها لو كان لا يوضع (قال لا تدكون يقينية) أى من حيث أنها من المشاهدات وان كانت يقينية لتواترها لو كان أو قامة البرهان علمها (قوله هذه الذار) فى وقت مخصوص

Signal Control of the Control of the

لمن لم يجدها في وجدانه • الثالثة قضايا قياساتها معها وتسمى فطريات وهي التي يحكم بهما

الحلية يقينيه * والجواب قد تقرر في الحكمة ان النفس اذا شاهدت الحكم في أفراد نوع واحد فاض عليه إ من جانب المبدأ الفياض علم قطعي بوجود الحكم في كل فرد أمن أفراد ذلك النوع كا في حرارة كل نار بخلاف ما اذا شاهدته في أفراد جنس حيث لآيفيض أفراد ذلك النوع كا في حرارة كل نار بخلاف ما اذا شاهدته في أفراد جنس حيث لآيفيض علم العلم القطعي بالكانمية لحو اذا في يكون هناك فصل يغض اليا في فافر ادا خرو يقتضي خلاف علم العلم القطى بكل حيو ان يحرك في كذا الاسفل غير التمساح فتا مل الحكم المشاهد ولذا لم يحصل العلم القطى بكل حيو ان يحرك في كذا الاسفل غير التمساح فتا مل

ظاهرا (قوله والجواب) هذا الجواب يقتضى أن يكون الموضوع الذكرى في القضية المستقرأة جنسا أو مايساويه أو أخص (قوله إذا شاهدت الحريم) مايساويه أو أخص (قوله إذا شاهدت الحريم) أي باحدى القوى الظاهرة أو الباطنة (قوله في أفراد نوع واحد فاض الح) مدار فيضان العلم القطمى بالحريم الناهي بعدم احساس جزئيات كثيرة هو الوقوف على العلة عند السيد قدس سره في شرح المواقف لا كون تلك الجزئيات من أفراد نوع واحد (قوله كافي حرارة الح) وكافي تحرك الفلك الاسفل المواقف لا كون تلك الجزئيات من أفراد نوع واحد (قوله كافي حرارة الح) وكافي تحرك الفلك الاسفل المواقف لا كون تلك الجزئيات من أفراد نوع واحد (قوله كافي حرارة الح) وكافي تحرك الفلك الاسفل المحالم المواقف لا كون تلك المواقف المواقفة المواقف المواقفة المواقفة) ولم يكن تحوكل جسم في جهة ومتحد في الماهدات كما مروايس كذلك (قال أو بالقوى الماطنة) أي باحداهاوهي الواهمة (قال في وجدانه) قد يقال ان الحسيات أيضاً كذلك حيث لافرق بين ماذكروه من أمثلة الوجدانيات وبين أن في أبدًا لناحرارة وخيشومنا رائعة كربهة وذائقتنا مرارة من امثلة الحسيات أي لا توقف بين محو أن هذه الحية عدو الانسان وأن لها لونا كذلك تما لايسبه الحاكم إلى نفسه (قال وسمى فطريات) ولكون تصور الطرفين كافيا لاجزم فيها كافي الاوليات إلا أنه فيها بواسيطة و في

(قوله فاض عليها) فيكون موضوع القضية الدكاية المشاهدة نوعا أو فصله المساوى أو خاصة شاملة أولا وموضوع القضية المستقرأة جنساً أو فصلا بعيداً أو عرضا عاما (قوله في كل فرد) فالحسيات حقيقة وبالذات هي القضايا الشخصية وأما القضايا الدكاية فعقلية. لايقال لو كانت عقلية لما هر بت الحيوانات العجم عن كل فار بعد احساسها انمار مخصوصة لانا نقول ذلك لعدم تمييزها بين الامثال لا لترتب الأحكام الدكلية عن احساسها (قوله فتأمل) وجهه أن هذا انما يتم لو كانت الاصفاف متحدة في الاحكام وهو ممنوع كيف وللرجل خواص يمتنع وجودها في الانثي وبالعكس فالاولى أن يقول كا في شرح المواقف ان الحدكم بأن كل فارحارة مستفاد من الاحساس بجزئيات كشيرة مع افوقوف عدلي العالة (قال الثالثة قضايا) قد يقال هدذا القسم قريب من الاوليات لان تدور مع افوقوف عدلي العالة (قال الثالثة قضايا) قد يقال هدذا القسم قريب من الاوليات لان تدور

Book significant services in the services

And State of the s

العقل قطعاً بواسطة القياس الخنى اللازم لتصورات اطرافها كالحكم بزوجية الاربعة لانقسامها بمتساويين * الرابعة المتواترات وهي التي يحكم بها العقل قطعا بواسطة قياس خنى حاصل دفعة عند امتلاء السامعة بتوارد اخبار المشاهدين للّحكم بحيث يمتنع عنده

الاوليات بلا واسطة كانت قريبة من الاوليات وعدها في المواقف قسما نانيا من السديهيات لانالنا (قال القياس الخ) نوصيف القياس هذا وفع يأتى بالخفاء لحصوله مرتبا لصاحب الحكم مع أنه لا يشعر به قاله عبد الحكيم (قال الخفي اللازم) أى وسطه لزوماً بينا بالمعنى الاخص (قال لانقسام بمتساويين) هذه الصفرى من الاوليات كالكبرى واعترض بأنه لامعنى الزوجية إلا الانقسام بمتساويين. وأجاب عبد الحكيم تارة بأن الانقسام أعم من الزوجية لتحققه في المقادير كالخط والسطح . ويتجه عليه أنه لا يصح حينه كان الانقسام أعم من الزوجية لتحققه في المقادير كالخط والسطح . ويتجه عليه أنه وتارة بأن الزوجية هي كون المدد مشتملا على عددين لاينفصل أحدها عن الا تخر وهو غير الانقسام وتارة بأن الزوجية هي كون المدد مشتملا على عددين لاينفصل أحدها عن الا تخر وهو غير الانقسام (قال وهي التي يحكم) أى القضايا الشخصية التي الخفاء ل (قال بحيث بمتنع عنده) قال القاضي في حاشيته على جمع الجوامع أن الامتناع على ماصرح به جمع من المحققين عادي فاتقول بانه عقلي وهم أو حاشيته على جمع الجوامع أن الامتناع على المامرح به جمع من المحققين عادي فاتقول بانه عقلي وهم أو مؤول بأن العقل يحكم بالامتناع بالنظر إلى العادة وآلا فبالنظر إلى المتجويز العقلي لا يمتنع الكذب وان

الاطراف فيهما كاف في حكم المقل وان توقف هنا على القياس الخني فلو ذكره عقيب الاوليات لكان حسنا (قال بو اسطة القياس الخ) أى الذي بحصل لصاحب الحبكم معهم شعوره به (قال لتصورات اليخ) أى والنسبة أو المراد تصور أطرافها من حيث أنها اطرافها (قال لانقسامها الخ) اعترض عصام بأن الزوجية هي الانقسام بمتساويين فيكون الأوسط عين الاكبر * وأُجَاب عبد الحسكم تارة بأنها كون المعدد مشتملا على عدد بن لا يفضل أحسدها على الآخر وهو غير الانقسام بمتساويين وأخرى بان الانقسام بمتساويين أنه حينت الانقسام بمتساويين أنه حينت لا تصح كاية السكبري لان المراد بالمفارة هي المتحققة بكون الانقسام أعممنها مطلقا ليحصل النوافق لا تصح كاية السكبري لان المراد بالمفارة هي المتحققة بكون الانقسام أعممنها مطلقا ليحصل النوافق بينهما خلافا لمن خصه بالثاني وتقدير الموصوف أي كل عدد منقسم كر على مافرمنه فالاولى الجواب بأنه لا محذور في جمل تفصيل الاكبر أوسط كا في قولنا هذا انسان لانه حيوان ناطق وكل حيوان ناطق المناس خفي) أي استثنائي انسان لسكفاية النفاير الاعتباري هنا كما بين الحد والمحدود (قال بواسطة قياس خفي) أي استثنائي انسان لسكفاية النفاير الاعتباري هنا كما بين الحد والمحدود (قال بواسطة قياس خفي) أي استثنائي كما يأتي أو اقتراني بأن يقال هذا خبر جمع بمتنع توافقهم على الكذب وكل خبر كذلك فمضمونه صادق كما يأتي أو اقتراني بأن يقال هذا خبر جمع بمتنع توافقهم على الكذب وكل خبر كذلك فمضمونه صادق (قال بحيث يمتنع) أي عادة لاعقلا * ثم ضابط كون الخدير متواترا وقوع العلم بعده بحيث لا يحتمل (قال بحيث بمتنع) أي عادة لاعقلا * ثم ضابط كون الخدير متواترا وقوع العلم بعده بحيث لا يحتمل

A CONTROL OF THE PROPERTY OF THE WAY OF THE

See the state of t

تواطؤه على الكذب كحكم من لم يشاهد البغداد بُوجودها المتواتر وحميث اشترط بمشاهدتهم الحكم لم يصح تواتر المقليات الغير لمحسوسة باحدى الحواس * الحامسة المجر بات وهي التي يحكم بها العقل قطعابو اسطة قياس خنى حاصل دفعة عندت كررمشاهدة توتب الحركم على التجر بة كالحركم بان شرب السقمونيا يسهل الصفراء وهي لازكون يقينية عند غير المجرب الا بطريق التواتر * السادسة الحدسيات وهي التي يحكم بها العقل قطعا بواسطة (١) القياس الخني الحاصل دفعة بالحدش الذي هو ملكة الانتقال (١) الدفعي

(١) (قوله بواسطة القياس الخنى الحاصل دفعة بالحدس الخ) وهَذَا القياس الخنى فى الحدسيات وقضايا فياساتها معها يكون على انحاء مختلفة كدّلاثل الاحكام لآن لـكل حكم دليلا مغايرا للدليل الآخر تَخَلاف القياس الخنى فى المجربات والمتواترات فانه فيهما

بلغ العدد ما بلغ (قال باحدى الحواس) مقبقى اطلاق الحواس وننى صَحة مجرد نواتر العقليات صحة التواتر فى الوجدانيات كالحسيات (قل على النجر بة كالحركم الخ) منل فى شرح المواقف بما ذكره المصنف و بالحركم بأن الضرب بالخشبة مؤلم أيضاً وقال عبد الحركيم فى ايراد المثالين من قبيل الفعل إشارة الى أن المجر بات لا تكون إلا من قبيل التأثير والتأثر (قال هو ملكة الانتقال) اضافة السبب (قال إلى المطالب) التي هي من تلك القضايا الحد سيات (قواه لان الكل حكم) علة المتثال (قواه المدليل الاتخر) المطالب) التي هي من تلك القضايا الحد سيات (قواه لان الكل حكم) علة المتثال (قواه المدليل الاتخر)

النقيض واعترض بأن للتواتر مدخلا في افادة الهم فاثبات التواتر بالعلم يستلزم الدور . وأجيب بأن الفس التواتر سبب نفس العلم والعلم بالعلم سبب العلم بالتواتر . ويتجه عليه أنه بمجرد حصول العلم يحكم المعقل والتواتر وان غفلنا عن العلم بالعلم إلا أن يقال لايلزم عن الففلة عنه عدم حصوله للعالم (قال وحيث اشترط) إشارة الى أن القضايا المتواترات شخصيات (قال الفير المحسوسة) مخالف القياس فلوقال الحسية أو المحسة لكان أولى (قال الحواس) المتبادر من اطلاق الحواس هي الظاهرة الكونها متفقا علمها والمراد بالعقليات الغير المحسوسة بها ولو وجدانيات فلا برد أنه يقتضي صحة التواتر في الوجدانيات وهو فاسد (قال المجربات) وهي لاتكون إلا من قبيل التأثير كما سيشير اليه فلا بقال جربنا أن السواد هيئة قارة قاله عبد الحكم (قال مشاهدة) المراد بها مطلق الاحساس ولو بالحواس الباطنة فان الترتيب من المعاني الجزئية المدركة بالوهم أواضافة الترتيب إلى الحساس ولو بالحواس الباطنة فان الترتيب عدل عن قولهم الحدس سرعة الانتقال من ادلمباي الى المطالب لأن فيه مسامحة إذ السرعة من عدل عن قولهم الحدس سرعة الانتقال من ادلمباي الى المطالب لأن فيه مسامحة إذ السرعة من

State of the state

صد النادى الى المطالب و تلك الماكة للنفس اما بحسب الفطرة الاصلية كما في صاحب القوة

على نحو واحد في جميع المواد فانه في الأول لوكان اتفاقيا لمادام ترتب الحدكم على التجربة المستراجية وقي الناني لوكان كاذبا لما اتفقوا على اخباره لكنهم انفقوا وللآشارة اليه نكر القياس الحفي فيهما اذ التنكير يدل على الوحدة النوعية وعرّفه باللام في الحد سيات وقضايا قياساتها معها آذ اللام الما تدخل على النكرات بعد تجريدها عن معنى الوحدة كا تقرر في محله (١) (قوله ملكة الانتقال الدفعي الي آخره) اضافة الملكة الى الانتقال من أضافة السبب الى المسبب دون العكس واطلاق الملكة على تلك الحالة الاستعدادية عمارية المنافق المعتبار أن قسما منها حاصل بممارسة المبادي كالملكة على تلك الحالة الاستعدادية عمارية المبادي كالملكة على تلك الحالة الاستعدادية عمارية المبادي المنافق الملكة على تلك الحالة الاستعدادية عمارية المبادئ المبادئ فتأمل المنافق الملكة على تلك الحالة الاستعدادية عمارية المبادئ كالملكة على تلك الحالة الاستعدادية عمارية المبادئ كالملكة فتأمل المنافقة الملكة المبادئ كالملكة على تلك الحالة الاستعدادية عمارية المبادئ كالملكة على تلك الحالة المبادئ كالملكة على تلك المبادئ كالمبادئ كالملكة على تلك الحالة المبادئ كالملكة على تلك المبادئ كالمبادئ كالكالة كالمبادئ كالم

الاظهر الاضافة لا التوصيف (قوله على نحو واحد) وفي شرح المواقف أن السر في تعدد القياس الخفي الحاصل في الحدسيات واتحاده في المجر بات أن السبب في الاولى معلوم الماهية والسببية وفي الثانية عمول الماهية وان كان معلوم السببية (قوله كالملك)الكاف استقصائية والمعنى ان ذلك القسم هو الملكة عمول الماهية وان كان معلوم السببية (قوله كالملك)الكاف استقصائية والمعنى ان ذلك القسم هو الملكة

لوازم الحركة فيازم وجودها في الحدس وهو ممنوع لجواز سنوح المبادى والمطالب للذهن دفعة بلا تقدم طلب وارتكبوا المسامحة لتحصيل المناسبة بين المهنى اللغوى والاصطلاحى إذ هو لغة بمهنى السرعة في السير (قوله على نحو واحد) أى وحدة شخصية خلافا لما سيصر به المصنف لاتحاد الاوسط في الدير المواد كما أشار اليه بقوله فانه في الاولى الخوا المتعارب بنصف الدليل بالموحد والتعدد لأن حقيقته وسط مستلزم للمطلوب كما صرح به السيد قدس سره فلا برد أنه ان أريد الواحدة بالوحدة الشخصية ينجه أن موضوع المقدم في كل فر دغيره في آخر أو الوحدة النوعية برد أن القياس الخي في الاولين كذلك وقوله اتفاقا) أى أو هذا الحركم مترتب على التجربة داعا وكل مترتب كذلك لا يكون اتفاقيا فعلى هذا القياس الخي في المجربات اقترائي حلى من الشكل الاول وقس عليه المتواثرات (قوله القياس) ان كانت اللام من الحكاية فني قوله دكر تجريد أو من المحكى فني قوله عرفه تجريد أو في ضميره استخدام والا لزم تحصيل الحاصل (قوله دون العكس) لأن الانتقال انما يكون بعد حصول الملكة بمارسة المبادى والعلة لا تكون كذلك (قوله فناه ل) وجهه أن قضية النشبيه أنه بجب حصول الملكة بمارسة المبادى والما القسم الس منها وكل منهما ممنوع كيف والملمكة الخلقية كعصمة الانبياء لا يحصل بها. ولأن هذا القسم الس منها وكل منهما ممنوع كيف والملمكة الخلقية كعصمة الانبياء لا يحصل بها. ولأن هذا القسم أس منها وكل منهما ممنوع كيف والملمكة الخلقية كعصمة الانبياء لا مملكة كانت حالا لحله على المكتسبة كما نقله عبد الحسكيم عن الشفاء في والحق منها مناسبة كما نقله عبد الحسكيم عن الشفاء في والحق من المناسبة كما نقله عبد الحسكيم عن الشفاء في والحق من المها كله على المكتسبة كما نقله عبد الحسكيم عن الشفاء في والمؤلف والمحتول الملكة عن الشفاء في والمحتول الملكة عن الشفاء في المكتب في المكتب في المكتب في المكتب في المكتب في الشفاء في الشفاء في الشفاء في المكتب في الشفاء في المكتب في الشفاء في الشفاء في المكتب في الشفاء في المكتب في المكتب في المكتب في المكتب في المكتب في المكتب في الشفاء في المكتب في المكتب

القدسية بالنسبة الى جميع المطالب وآماً عمارسة مبادى الحكم كافى غيرة بالنسبة الى بعضها كالحكم بان نور القهر مستفاد من الشمس بواسطة القياس الخفى الحاصل دفعة عند تكرر مشاهدة اختلاف تشكلاته النورية عند قر به من الشمس وبعده وهي أيضا لا تكون يقيئية لغير المتحدس الا بواسطة الاستدلال بذلك القياس الخفى أو غيرة وحمينيذ تكون نظرية بالنسبة اليه وان كانت بديهية بالنسبة الى المتحدس * وآما النظريات فهى القضايا التي يحكم بها العقل قطعا بواسطة البراهين وترتيب مقدماتها ندريجا * وآما التقليدية فهى القضايا التي يحكم بها العقل جزما بمجرد تقليد الغير والسماع منه الغير البالغ

(قال كما فى صاحب الخ) كَامَ كما هنا وفيا يأنى استقصائية (قال إلى جميع المطالب) النظرية (قال الخد الخياف) كحصول صورة الشيء أى تشكلاته المختلفة (قال النورية النخ) الحاصلة (قال النظريات) اليقينية (قال فهى القضايا) الصادقة (قال وترتيب) تفسير (قال فهى القضايا) الصادقة أو الكاذبة كما يأتى (قال جُزماً بمجرد) غير ثابت (قال الغير البالغ) كمان المراد بعدم بلوغه حد التواثر

أن القسم الثاني ملكة بخلاف الاول لأن صاحب القوة القدسية مجرد عن المادة وعلم المجرد ليس أكيف بخلاف الملكة فلو قال بدل قوله حاصل الح وهو الحاصل بمارسة المبادى ملكة لكان أولى (قال للنفس) أى للمدرك (قال كما في صاحب) أشار بالكاف إلى غيره بالنسبة إلى بعض المطالب أو إلى صاحب تلك القوة بالنسبة إلى بعضها (قال كافي غيره) الكاف للأفراد الذهنية (قال كالحركم أو إلى صاحب تلك القوة بالنسبة إلى بعضها (قال كافي غيره) الكاف للأفراد الذهنية (قال كالحركم بأن) قد يقال هذا الحركم ظنى لاقطعي إذ لا يلزم من مشاهدة الاختلاف الاتي ذلك كيف و يجوز أن يكون نور القدر من أمر يدور اختلافه مع اختلاف القرب والبعد . و يؤيده ماقاله البهائي من أنه يجوز أن يكون نوم القدر من أمر يدور اختلاف المبائي من أنه يجوز أن يكون نوم المقدر في أنه لابد في القسم الناني من الحدسيات هو بين الشمس لكان له وجه ما شرح الانيرية صريح في لزومه فيها مطلقا وهو الموافق المرح المواقف لكن قال عبد الحركم الحق ان شرح الانيرية صريح في لزومه فيها مطلقا وهو الموافق المرح المواقف لكن قال عبد الحركم الحق ان الحدسيات لا تحتاج إلى المشاهدة فضلا عن تكررها فان المطالب المقلمية قد تكول حدسية ، بقي أن المراد بالمشاهدة اما مطلق الاحساس ولو بالوهم أواضافة الاختلاف الى الموصوف حقيقة و إلا لا يجه أن المراد بالمشاهدة اما مطلق الاحساس ولو بالوهم أواضافة الاختلاف الى الموصوف حقيقة و إلا لا يجه أن المراد بالمشاهدة اما القياس الحنى فقوله غيره معطوف على الاستدلال أو على ذلك (قال وترتيب) أى المقدمات أو غير ذلك القياس الحنى فقوله غيره معطوف على الاستدلال أو على ذلك (قال وترتيب) أى المقدمات

حد التواتر كحـكم من في شاهق الجبل جزما توجو دالواجب تعالى بالااستدلال بالمصنوعات بلا عجر د السماع من شخص أوشخصين وهذه القضية بديسية عند المقلد زعما لأنظرية يستدل عليها بحبر الفير المتنافي (١) بين التقليد والاستدلال عليه ولان الاستدلال بخبر الفير المتنافي (١) بين التقليد والاستدلال عليه ولان الاستدلال بخبر

أعم من أن يكون من جهة قلة العدد أو من جهة كون الخبر أصاً معقولا لا محسوسا كذال المصنف حتى لا يبقى الواسطة إلا أن الاولى على هذا ترك قوله من شخص أو شخصين (قال بوجود الواجب) أو بنبوة النبي صلى الله عليه واله وسلم من غير أن يتواتر عنده حاله. وفي التمثيل بما ذكره إشارة الى أن المقد لد الذي لا يصح ايمانه عند الاشعرى ومناخرى المعتزلة هذا لامن نشأ في دار الاسلام ولو في الصحارى وتنبيه على آثار وجوده وتواتر عنده حاله عليه السلام وان لم يقدر على التعبير ومجادلة الخصوم ورفع الشبهة خلافا لقدما مهم حيث قالوا بانه أيضا مقلد لا يصح إيمانه وأما الجهور فعلى صحة ايمان المقلد ورفع الشبهة خلافا لقدما مهم حيث قالوا بانه أيضا مقلد لا يصح إيمانه وأما الجهور فعلى صحة ايمان المقلد مطلقا وان كان النظر المتكلمي فرض كفاية والعامى فرض عين فيحصل الانم بتركه (قال بلا استدلال) المناز المدين ولا على طريقة المتكلمين ولا على طريقة الموام (قال عند المقلد زعماً) فيكون البديهيات عنده التعلي طريقة المتكلمين ولا على طريقة الموام (قال عند المقلد زعماً) فيكون البديهيات عنده التعلي طريقة المتكلمين ولا على طريقة الموام (قال عند المقلد زعماً) فيكون البديهيات عنده التعلي طريقة المتكلمين ولا على طريقة الموام (قال عند المقلد زعماً) فيكون البديهيات عنده التعليف الموام المو

البقينية المرتبة تدريجا فالعطف تفسيرى حقيقة (قال جزماً بوجود) أى بأنه تمالى موجود أو بأن محمداً عليه السلام نبى من غير أن يتواتر عنده معجزته (قال بلا استدلال) أى لا تفصيلا ولا اجالا (قال من شخص) مقتضى هذا أنه لو سمع من كثيرين لكان الحسكم متواترا فيجرى التواتر في العقليات فلو قال بمجرد السماع من الفير لكان أخصر وأولى . و يمكن أن يقال ان ذكر الشخص والشخصين على سبيل التمثيل لا التقييد (قال وهذه القضية) فتكون هذه سابع البديهيات . والقول بأن هذه نظرية يستدل عليما بخبر المقلد بالفتح بأن يقال هذا خبر شخص معتقد فيه وكل خبر كذلك مجزوم الصدق وهذا الاستدلال لاينافي التقليد مندفع بأن هذا قياس خفي حاصل دفعة فلا يقتضى كون المقدمة فطرية . نهم لو ثبت احتياجه إلى ترتيب المقدمات لانجه (قال بين التقليد) أى تقليد من سمعه منه والاستدلال على الحسم المسموع بخبر ذلك المقلد بالفتح (قال ولأن الاستدلال لان الخ هدذا . ولو التنافي فالنظرية بالمعني المقصود وهو افادة الحسم الجزم لم يحتج إلى ماذكره في الحاشية (قوله المستدلال في قوله والاستدلال عليه على ما يفيد الجزم لم يحتج إلى ماذكره في الحاشية (قوله بغير تقليد) قد يمثل له بأن صلاة بغير تقليد) قد يمثل له بأن صلاة بغير تقليد) الاخصر الاولى أى الاستدلال بذلك التقليد (قوله قد يكون) قد يمثل له بأن صلاة بغير تقليد) الاخصر الاولى أى الاستدلال بذلك التقليد (قوله قد يكون) قد يمثل له بأن صلاة

من المعادر ال

the to the less constitution of the land o

الآحاد لايفيد الجزم أصلا * وآما الظنيات فهي القضايا المأخوذة من القرائن والامارات يحكم بها العقل حكما راحجا مع تجويز نقضيها مرجوحا كالحكم بكون الطواف بالليل

الاستدلال بتقليد آخر أذ قديكون الحريم التقليدي مقدمة من دليل حكم تقليدي فالقابت هذا وبريم المرابع المرابعة المرابعة

سبعاً سابعها التقليديات مع قد يقال لا نسلم أنها بدهمية عنده بل هي نظر ية ستدل عليها بخبر المقلد «بالفتح» بأن يقال هذا خبر شخص مه تقد فيه وكل خبر هذا شأنه مجز وم الصدق كا أن خبر النبي عليه السلام نظرى يستدل عليه بأنه خبر من ثبت صدقه بالمهجزات وكل خبر كذلك صادق . ولا نسلم منافاة هذا الاستدلال للتقليد وانما المنافى له الاستدلال عليه بنحو دليل المقلد «بالفتح» ولأنسلم أن الاستدلال بخبر الآحاد إذا كانوا ممن يعتقد بهم لا يفيد الجزم . كيف لا واذا أفاد مجرد خبر الآحاد الجزم فالاستدلال به أيضاً مفيد مع وكتب أيضا أى ونظرية حقيقة عند المقلد بالفتح (قوله الحكم التقليدي) كولنا ما صلاة زيد فاسدة لانها صلاة من لي الكاب رطبا من غير تسبيع وكل صلاة من هو كذلك فاسدة فان المدعى تقليدي كالكبري (قال فعي القضايا) الصادقة أو الكاذبة كما يأتي (قال والامارات) لا يبعد أن يكون المراد بالامارات الاستقراء والتمثيل والخطابة التي تألف كل منها من قضايا هي أمور ذهنية وبالقرائن الامور بالامارات الاستقراء والتمثيل والخطابة التي تألف كل منها من قضايا هي أمور ذهنية وبالقرائن الامور الخارجية التي هي مواد تلك القضايا وعنصرها كالطواف بالليل وانتشار التراب واستقبال السحاب الرطب الخارجية التي هي مواد تلك القضايا وعنصرها كالطواف بالليل وانتشار التراب واستقبال الديما أي يدركها المقل في الخارج لظن بمرقة أحد والهدام الجدار ونزول المطر (قال يحكم بها العقل) أي يدركها المقل ادواكا راجحاً فذكر الحكم مع التوصيف بالرجحان منهي على التجريد (قال مرجوحا كالحكم) أي

زيد صلاة من لاقى الكلب بلا تسبيع وكل صلاة من هو كذلك فاسدة فان المدعى تقليدي كالكبرى ويتجه عليه أنه أن أريد بالتقليدي ما سمع بخصوصه من المقلد بالفتح فكون المدعى تقليديا ممنوع أو ما سمع ولو ضمنا باعتبار ما يندرج فيه فلا نسلم أن الاستدلال بتقليد آخر الا أن يحمل التفاير على مايهم الاعتباري (قال والأمارات) كانه عطف تفسير واشارة الى أن القرائن أعم من الداخلة والخارجة فيشمل الاستقراء والتمثيل ومواد تلك القضايا الظنية * والمراد بأخذها منها أخذ الحكم بها منها فلو قال فيشمل الاستقراء والتمثيل ومواد تلك القضايا الظنية * والمراد بأخذها منها أخذ الحكم بها المنافو قال في قضايا بحكم بها العقل للقرائن والأمارات حكما الخ الكان أخصر وأظهر (قال حكما) الاخصر فعي قضايا بحكم بها العقل القرائن والأمارات حكما الخ الكان أخصر وأظهر (قال حكما) الاخصر فعي قضايا بحكم بها العقل تكون مستقرئة أو شخصية فتكون نتيجة القياس المنتظم من ضم صفرى سهلة الحصول الى القضية فتكون مستقرئة أعنى وكل طواف بالليل سارق * وأما إذا أخذت جزئه أو مهملة فتكون القضية الدكلية المستقرئة أعنى وكل طواف بالليل سارق * وأما إذا أخذت جزئه أو مهملة فتكون القضية

Control of the printing of the state of the

سارقا وجميع انظريات * وآما الجهلية المركبة فهى القضية الكاذبة التي يحكم بهاالعقل المشوب الوهم (١) قطعا اما نزعم البداهة أو بواسطة الدليل الفاسد مادة أو صورة بزعم البرهان كحكم الحكاء بقدم العالم فبعضها بديهية زعما وبعضها نظرية فألجمليات لاتكون الاكاذبة كا أن اليقينيات لاتكون الاصادقة * وآما التقليديات والظنيات

(١) (قوله العقل المشوب بالوهم) قالوا العقل بدون تسلط الوهم لا يحكم بحكم غير مطابق كالحديم بكون كل طواف بالليل سارق فالتمثيل بالحديم المكتسب بالاستقراء الناقص فان تلك القضية مستقره أو كالحديم بكون أحد سارقا بواسطة كونه طوافا بالليل وكون كل طواف بالليل سارقا فالتمثيل بالحديم المكتسب بقياس كبراه مستقره قافهم (قال وجميعها) أقول انما يتم هذا لو لم يكن الظن مستفاداً من الحيس الفير مستفاداً من الحيس الفير القوى أو التيجر به الفير الواصلة إلى حد يفيد الجزم واليهاع من جمع يجوز العقل اتفاقهم على الكذب أو كأن تحصيل القياس منها مع كون مقدماته ظنية اختيارياً والديكل في حيز المنع قال عبد الحكم في حواشي البخرير ويدخل في المظنونات التجربيات والمتواترات والحدسيات الفير الواصلة إلى حد الجزم وفي حواشي البخرير ويدخل في المظنونات التجربيات والمتواترات والحدسيات الفير الواصلة إلى حد الجزم وفي حواشي شرح المواقف إذا لم يكن الحدس قويا لايكون الحدسيات قطعيات ولذا حكم البعض وفي حواشي شرح المواقف إذا لم يكن الحدس قويا لايكون الحدسيات قطعيات ولذا حكم البعض بأنها قطعيات (قال نظريات) ،كتسبة بالاستقراء أو التمثيل أو الخطابة (قال الما بزعم) صلة المقدر أعني وانما يستدل به

يقينية لاظنية (قال وجميعها نظريات) قد يقال النجر بيات والمتوارات والحدسيات الغير الواصلة الى حد الجزم من المظنونات على ما قاله عبدالحريم وكذا الحسيات الغير الواصلة اليه بسبب البعد أوضعف الحاسة فلا يتم قوله وجميعها نظريات . أقول ادراج هذه الاربعة في البديهيات انما هو على تقدير وصولها على حد الجزم فادراج الغير الواصلة اليه في الظنيات لا يقتضي عدم كونها نظريات لعدم كونها من البديهيات ولا مما صدقات تلك الاربع المعدودة منها والا لركان التماريف المارة لها غير جامعة المدم صدقها علمها (قال وأما الجهلية) مهني كون الجهل مركباً استلزامه لجهل آخر فاعتقاد الحكاه ان العالم قديم جهل مركب لجهل المدرك بما في الواقع وجهله بانه جاهل فليس المهني أن مفهومه مركب حتى برد أن مفهومه بسيط لانه ادراك الشيء على خلاف هيئته (قال اما بزعم) أي وذاك الحريم القطعي اما كونه مفالطة في الواقع (قال وبعضها نظرية) لم يقل زعما لان نظريته محققة لكن التأدية زعية كونه مفالطة في الواقع (قال وبعضها نظرية) لم يقل زعما لان نظر يته محققة لكن التأدية زعية (قوله قالوا العقل) بيان لغائدة قوله المشوب الخرقال الاكاذة) فلذا جملت هي آخر الاقسام واليقينيات

الكوم من كيد كيم المان العواد المان و المان و العاد المان و المان و المان و المان و العاد المان و العاد المان و العاد المان و العاد المان و المان و العاد المان و المان و العاد المان و الم

فبعضها صادقة والبعض كاذبة (ثم القضاياً) باعتبار تركب الادلة منها سبعة أقسام • منها اليقينيات بديهية كانت أو نظرية كا سبق • ومنها المشهورات عند جميع الناس كالحكم بان الظلم قبيح أو عند طائفة كالحكم ببطلان مطلق التسلسل(١) ولو غير مرتبة الاجزاء أو غير مجتمعة في الوجود عند المتكامين * وآما الحكاء فقد اشرطوا في بطلانه الترتيب والاجتماع * ومنها المسلمات بين المستدل وخصمه أو بين أهل علم كتسلم الفقهاء مسائل علم الاصول • ومنها القبولات المأخوذة عمن يُحسنُ فيه الاعتقاد كالمأخوذة عن الانبياء علم الاصول • ومنها القبولات المأخوذة عمن يُحسنُ فيه الاعتقاد كالمأخوذة عن الانبياء

للواقع (١) (قوله كالحكم ببطلان مطلِق التسلسل) فيه اشارة الى أن المشهورات قد تجامع المتية ن لان بطلان ذلكِ متيقن عند المتكلمين

(قال بأن الظلم قبيل) من القبيح بمعنى استحقاق الذم عند العقلاء لأَبَمَعنى استحقاق الذم عند الشارع عاجلا والعقاب آجلا (قال واو غير مرتبة) تفسير المطلق (قال والتربيب) أى الوضعى أو العقلى (قال وعن العلماء) المأخوذ عن الانبياء يقينيات مكتسبة بالسبرهان وعن العلماء تقليديات المناسبة السبرهان وعن العلماء تقليديات المناسبة السبرهان وعن العلماء المناسبة المنا

أولها (قال فبعضها) كانه ترك منال كاذبة الاولى وصادقة الثانية احتباكا. على ان مثال الثانية صادقة اذا أخدت جزئية (قال والبعض) لم يقل والباق كاذب لثلايتوهم كون السكاذب أكثر في كل منها (قال عند جميع الناس) استغراق عرفي لان اعتراف جميع أفراد الانسان في أى قرن وأى أقليم كان بمضمون قضية ممتنع عادة فالمراد افراد الانسان السكائنة في قرن أو أقليم أو بلدة (قال كالحكم) أى اذا كان القبيح من القبيح المقلى الذي هو استحقاق الذم عند العقلاء والا فهو من الشق الثاني (قال أو عند طائفة في أى مثلا فيشمل ما تطابق عليه أكثر الناس كقولنا الله واحد (قال ولو غير الخ) هذا مع المعطوف عليه المقدر تفسير المطلق (قال الترتيب) طبعاً كما في سلسلة العلل والمعلولات اذ بينها ترتيب طبعي أو وضعاً كما في الابعاد فانه لا احتياج بين اجزائها (قوله تجامع المتيقن) نظريا كمثال المصنف وبديهما أوليا كقولنا الواحد نصف الاثنين أو غيرها (قال كتسليم) بناء على أن تلك المسائل مبرهنة في موضعها (قال مسائل علم الأصول) لوقال مسائل أصول الفقه له كان أولى (قال من الانبياء) قال في المواقف المقبولات ما تؤخذ ممن بحسن الظن فيه انه لا يكذب انتهى. وهو ظاهر في أن المأخوذة في المواقف المقادة المستمالان صدقهم قطعي والحق أنها قضايا يقينية نظرية مستفادة من برهان هو انه خبر من ثبت صدقه بالمهجزات وكل خبر كذاك صاهق خلافا لما أفاده المصنف . الا أن يحمل على القضايا خبر من ثبت صدقه بالمهجزات وكل خبر كذاك صاهق خلافا لما أفاده المصنف . الا أن يحمل على القضايا خبر من ثبت صدقه بالمهجزات وكل خبر كذاك صاهق خلافا لما أفاده المصنف . الا أن يحمل على القضايا خبر من ثبت صدقه بالمهجزات وكل خبر كذاك صاهق خلافا لما أفاده المصنف . الا أن يحمل على القضايا

A Control of the Cont

عليهم الصلوات والسلاموءن العاماء * ومنها المظنونات كا تقدم * ومنها المخيلات وهي التي يتخيل بها ليتاثر نفس السامع قبضا أو بسطا مع الجزم بكذبها كالحكم بان الحمر ياقو تة سيالة والعسل مرة مهوعة * ومنها الموهومات وهي القضايا التي يحكم بها الوهم قطعا في غير المحسوسات قياسا على المحسوسات كحسكم البعض بأن كل موجود فله مكان وجهة غير المحسوسات قياسا على المحسوسات كحسكم البعض بأن كل موجود فله مكان وجهة براهم في المحسوسات المحسوسات كم البعض بأن كل موجود فله مكان وجهة براهم في المحسوسات في المحسوسات في المحسوسات المحسوسات المحسوسات المحسوسات المحسوسات المحسوسات قياسا على المحسوسات المحسوسات المحسوسات المحسوسات المحسوسات المحسوسات المحسوسات قياسا على المحسوسات المحسوسات قياسا على المحسوسات قياسا على المحسوسات المحسوسات قياسا على المحسوسات قياسا على المحسوسات قياسا على المحسوسات المحسوسات قياسات قياسات المحسوسات قياسات المحسوسات قياسات قياسات قياسات المحسوسات قياسات قياسات

(قال قبضا) ان افادت هجاء (قال أو بسطاً مع الجزم) ان افادت مدحا (قال بكذبها) أى بعد العد العدار الحريم فيها وآلاً فهى تصورات وان كانت في صورة القضايا ولذا قال وهي التي يتخيل بها ولم يقل يحكم بها فالمناسب أن يقول في المثال كالتخيل بأن الحر الخ * بق أن هذا القيد مخالف لما قاله عبد الحكيم والسيد من أن الحيلات أعم من أن تكون مسلمة أو غير مسلمة صادقة أو كاذبة وملائم لما سبق من أن التخييل متعلق بنقيض ماعداً المطنوبات إلا أنهم لم يتجوا ماسبق ولذا فم يذكروا هنا لما سبق من أن التخييل متعلق بنقيض ماعداً المطنوبات في الا أنهم لم يتجوا ماسبق ولذا فم يذكروا هنا الموهومات بمهني متعلقات الوهم النقيض المظنوبات في الحريد كرو وثولة موقولة باقوتة الح) الحريد كرو وثولة مرة أن كان بكسر الميم كالحسم) فيه نشر معكوس (قال بأن الحز يقوتة الح) الحريد كرو وثولة مرة أن كان بكسر الميم عنى الصفراء ومهوعة اسم مفعول وان كان بضم الميم فهي صفة مشبهة ضد الحلو والتأنيث بتقدر الموصوف أي قدرة مرة ومهوعة اسم فاعل كذا أفاد ذلك الاستاذ رحمالله (قال يحكم بها الوهم) أى المقل الموصوف أي قدرة مرة ومهوعة اسم فاعل كذا أفاد ذلك الاستاذ رحمالله (قال يحكم بها الوهم) أى المقل المدوس بالوهم كا من (قال في غير المحسوسات) أى بأحكام مخصوصة بالمحسوسات كا افاده قياساً على المشوب بالوهم كا من (قال في غير المحسوسات) أى بأحكام مخصوصة بالحسوسات كا افاده قياساً على المشوب بالوهم كا من (قال في غير المحسوسات) أى بأحكام مخصوصة بالحسوسات كا افاده قياساً على المشوب بالوهم كا من (قال في غير المحسوسات) أى بأحكام مخصوصة بالمحسوسات كا افاده قياساً على المؤرد ا

الغير المتعلقة بالاحكام التبليفية بناء على أن كذبهم فيها جائز عقلا وان لم يقع نقلا كما أشار اليه عبد الحكم (قال يتخيل) فيه شائبة الدور والا خصر الأولى التي تتأثر في نفس السامع الخ (قال بكذبها) نسبة الكذب اليها باعتبار كونها قضية صورة أو بعد اعتبار الحركم والا فهي تصورات لا توصف بالصدق والكذب . ثم كلامه هنا مخالف لما قاله في شرح الأثيرية من أن المخيلات أعم من أن تكون صادقة أولا (قال ياقوتة) من قبيل انسانة فتانة (قال منة) المرة بضم الميم ضد الحلو و بالكسر أن تكون صادقة أولا (قال ياقوتة) من قبيل انسانة فتانة (قال منة) المرة بضم الميم ضد الحلو و بالكسر الصفراء والتهويم (ق كردن)(١) قاله عبد الحكم . وعلى كل فالمهوعة اسم مفهول . و يمكن جعلها اسم فاعل التوصيف اسناد مجازى لان المهوع بالكسر حقيقة هو الشخص والمرة سبسي والقول بانه فاعل وعلى النياني اسم مفعول تحكم (قال مجمم بها الخ) أى يحكم الوهم باحكام المحسوسات على ماليس من شأنه الاحساس ولذا تكون كاذبة (قال بأن كل الخ) قد يقال الوهم لا يدرك الا المهاني

(١) قَى كُرُدن فارسي بممنى التقايؤ

Crack Service Service

فياسا على مَاشاهدوه مَن الاجسام وآلمراد من القياس على المحسوسات أعم ثما (١) بالذات أو بالواسطة فالموهومات هي الجهليات *

(١) (قوله اعم مما الذات) كما في قياس نفس الحكم (قوله بالواسطة) كما في قياس دايلم على المحسوس فيكون الحكم بقدم العالم موهوما لآن العقل لا يحكم بحكم غير مطابق الا بمتابعته للوهم بناء على ذلك القياس * وهذا التعميم لئلاً يختل حصر مقدمات الادلة في السبعة بمثل الحكم بقدم العالم من غير قياسه على المحسوسات فتأمل السبعة بمثل الحكم بقدم العالم من غير قياسه على المحسوسات فتأمل

المحدوساب * والمرآد بغير المحسوسات ماايس من شأنها ان تدرك باحدى الحواس الظاهرة والباطنة كالمجردات سواء كان معها أمور محسوسة كمثال المصنف أولا كالحكم بان كل مجرد له مكان (قال قياسا على ماشاهدوه) أى لما كم يشاهدوه من أفراد الموضوع وهى المجردات على ماشاهدوه منها (قال والمراد بالقياس) أى من الحكم فى غير المحسوس بناء على القياس على المحسوس فان التمهم لكل من الحكم والقياس فنى عبارته مسامحة (قال فالموهومات) تفريع من التمهم يعنى إذا كان المراد أعم يكون ذكر الموهومات ذكر الجهليات المركبة فلا حاجة إلى زيادة قسم آخر هى المشبهات المعرفة بانها قضايا كاذبة شبهة باليقينية أو المشهورة أو المسلمة أو المقبولة لاشتباه لفظى أو معنوى (قوله كما فى قياس دليله) شبهة باليقينية أو المشهورة أو المسلمة أو المقبولة لاشتباه لفظى أو معنوى (قوله كما فى قياس دليله) أى مقدمة من مقدمات دليله (قوله غير مطابق) ظناً كان أو جهلا مركبا تأمل (قوله بمثل الحسم من أى مقدمة من مقدمات دليله (قوله غير مطابق) ظناً كان أو جهلا مركبا تأمل (قوله بمثل الحسم من المحيول والصورة وكالحسم بلاحكام الفقهية الاجتهادية اللامطابقة أو كان فى غير محسوس لكن لا بحكم الهيولى والصورة وكالحسم منيا على ذلك القياس كالحكم بقدم المقول (قوله فتأمل) كأن وجهه أن مختص بالمحسوس حتى يكون مبنيا على ذلك القياس كالحكم بقدم المقول (قوله فتأمل) كأن وجهه أن

الجزئية فيمتنع منه الحسم السكلى * والجواب أن المدرك والحاكم هو النفس والوهم آلنه إلا أن الوهم سلطان القوى فتستعمله في غيير المحسوسات أيضاً كذا قالوا (قوله كما في قياس الح) السكاف هنا استقصائية كما يأتى (قوله موهوما لأن) من مقدمات دليله ان أثر القديم قديم وهو مبنى على موافقة الأثر مع المؤثر في القدم قياسا على موافقة بهم الحدوث كما يشاهد في الاجسام (قوله فتأمل) وجهة انه لاحاجة إلى هذا النمويم لجواز أن يكون الحسم بقدم العالم من المشهورات فلا يختل حصر مقدمات الأرلة في السبعة اذ يصدق علمها التهريف المار *لآيقال يندرج فيه الحسم بأن كل موجود فله مكان فلميكن مقدماتها ستة الاسبعة لا نا نقول المراد بالطائفة المأخوذة في المشهورات ما يعتد به ولو باعتبار المكثرة والقائل به ليس معتداً به كما هو معلوم في محله (قال فالموهومات النح) في حصر كل من طرفي القضية في الا خرتنبيه على

Chick of the state of the state

وهذه الاقسام السبعة (١) متصادقة أذ قديكون الحكم الواحدالمتيقن أوالمقلد أوالمظنون أو المجهول مشهورا أو مسلما أو مقبولا. وقد يكون الموهوم بل المتيقن عند طائفة مخيلا عند أخرى الآن المقدمة قد تؤخذ في الدليل من حيث كونها يقينية أو من حيث كونها مشهورة أو مسلمة أو مقبولة الى غير ذلك *

(١) (قوله وهذه الاقسام السبعة متصادقة) فلا بد من اعتبار قيو د الحيثيات في تعريفات الصناعات الدين الدليل الواحد ان اعتبر المقدمات فيه من حيث كُونها يقينية يكون برهانا أؤ من حيث كونها مشهورات أومسلمات فيكون جدلا أؤمن حيث انها مقبولات فتسمى خطابة وهكذا فلا يرد أن إدلة مسائل علم الكلام من المقبولات في الاكثر مع من خطابة وهكذا فلا يرد أن إدلة مسائل علم الكلام من المقبولات في الاكثر مع

القول بينًا، عدم مطابقة كل حكم عَلى ذلك الفياس يشيه الامانة المعروضة على السموات والارض فانا وأن بينًا، عدم مطابقة كل حكم عَلى ذلك الفياس يشيه الامانة المعروضة على السموات والارض فانا وأن فقدمات دليلها حكما على غير المحسوس فضلا عن أن يكون بحكم مختص بالمحسوس، ولا نسلم أن غلط الوجم منحصر على ذلك القياس فانه ربما يقلط في المحسوس صرح به الحجلي وعبد الحريم على بصداقة من لاصداقة له (قال الاقسام السبعة) فيه المحسوس صرح به الحجلي وعبد الحريم على بصداقة من الاصداقة له (قال الاقسام السبعة بقرينة صدر المحسوس صرح به الحجلي وعبد الحريم على المقسام السبعة بقرينة حديد المحسوس صرح به الحجلي و المعروض المحسوس مرح به الحجلي المقسام السبعة بقرينة و المحسوس صرح به الحجلي المحسوس مرح به المحسوس محسوس مرح به المحسوس مرح به و يتجه عليه أنه على هذا يندرج الموهوم والمتيقن عنا المحسوس الواقع أو بحسب الواقع أو بمضائل كا يأتى (قال أو مسلمة) فيكون الدليل خطابة (قوله كونها مقبولات) أو مظنونات (قوله وهكذا فلابرد) أو مظنونات (قوله وهكذا فلابرد)

أن القضايا الـكاذبة الشبهة باليقيني أو المشهور أوغيرهما داخلة في الموهوم وفي الجهل المركب (قال بل المتيقن) كأن المراد بالمتيقن المجزوم به ولو جهلا مركبا مجازاً فلابرد أن كلامه يقتضي أن المطابقة المأخوذة في اليقينيات أعم من الواقعي والزعمي فيلزم اندراج الموهومات في اليقينيات فيكون الاقسام ستة (قال الا أن المقدمة) بيان لطريق امتياز كل من البرهان والجدل والخطابة عن الاخيرين (قوله فلا برد أن أدلة النح) هذا الابراد نقض لجامعية تمريف البرهان بقياس من الشكل الثالث. تقريره أدلة مسائل

A Secretary of the second of t

﴿ فصل ﴾

فى الصناعات الحمس) الدِليل قياسا كان أو غيره ان كان جميع (١) مقدّماتهِ بَالمعنى الاءم يقينية من حيث أنها يقينية يسمى برهانا كقولنا العالم متغير وكل متغير حادث فالعالم حادث والغرض منه تحصيل اليقين الذى هو أكل المعارف

آن مسائله مطالب يقينية فكيف تثبت بها. وحاصل الدفع أن تلك الادلة وان كانت من المقبولات المنقولة عن النبي عليه السلام آلا أن مقدماتها معتبرة فيها من حيث الها متواترات يقينيات فتأمل فيه (١) قوله (ان كان جيع مقدماته بالمعنى الاعم) لآيقال هذا

تغربع من كون الاقسام متصادقة وامتيازها بالحيثيات (قوله إلا أن مقدماتها) أقول التواتر في تغربع من كون المقيد إلا العلم بصدور الفاظها من النبي صلى الله عليه وسلم دون العلم بمدلولاتها . ولو فرض كونها من الأمور المحسوسة مع أنها أمور عقلية لا يجرى فيها التواتر فينبغي أن يقول الا أن مقدماتها معتبرة من حيث انها مثبتة بالبرهان أعني أنها خبر من ثبت صدقه بالمعجزات النج لامن مجرد أنها منقولة ممن يعتقد فيه حتى تكون خطابة تأمل (قال الدليل قياساً) جعل الدليل مقسم الصناعات دون القياس حتى يدخل الامارة التي هو الاستقراء والتمثيل في الخطابة (قال يقينية من حيث) أي بديهية أو نظرية (قال يسمى برهانا) أقول تركي التسمية بما فيه يام النسبة وَذَكر التسمية بما ليسبت فيه فيها عدى وعكش ذلك في الشعرى وعكش ذلك في الشعرى وعكش ذلك في الشعرى وعكش المناه التها و التناه المناه التها المناه التها المناه التها المناه التها التها

السكلام من أفراد البرهان وهي خارجة عن تعريفه فقوله أن أدلة اشارة الى السكبرى وقوله مع ان النح اشارة الى الصغرى ه والجواب منع الكبرى مستنداً بتحرير جزء من التعريف (قوله فتأمل) وجهه ان المراد بتواترها نواترها من حيث أن الفاظها صادرة عن النبي صلى الله عليه وسلم و بيقيفيتها كون صدق معانيها مثبتاً بقياس برهاني هو أن هذا خبر من ثبت صدقه بالمعجزات وكل خبر كذلك صادق فلايتجه أن قوله يقيفيات مما لاحاجة الميه ولا أن المتواتر الفاظ المقدمات لا المدلولات فكيف تكون مقدمات البرهان (قال الدليل قياساً) خالف غيره حيث أخذوا في تعريف الصناعات الحمس القياس (قال جميع مقدماته) قد يقال المقدمة ما يتوقف عليه صحة الدليل فعرفتها متوقفة على معرفة الدليل فلوانعكس دار والجواب أن المتوقف على المقدمة دليل مخصوص وما توقفت هي عليه مطلق الدليل فلا دور (قوله لا يقض لمانعية التعريف الضمني للبرهان بأنه صادق الخ (قال الذي هو) اشارة الى أن البرهان لايقال القياس النوان المناهان المناهان المناهان المناهان المناهدة المناه المناهدة المناهدة

صادق على الاستقراء الناقص المؤلف من قضايا يقينيات كقولنا الانسان يحرك فكه الاسفل والفرس وغيرها غير التمساح كذلك بالمشاهدة وليس الاستلزام الكلى من مقدماته فيلزم ان يكون برهانا وليس كذلك لآنا نقول لـكن اللزوم الجزئي على بعض مقدماته فيلزم ان يكون برهانا وليس كذلك لانا نقول لـكن اللزوم الجزئي على بعض الاوضاع وان هذا الوضع هو ذلك البعض من مقدمات صحته قطعامع أن كون هذا الوضع ذلك البعض مظنون في البرهان أن يكون جميع مقدماته بالمعنى ذلك البعض مظنون للمتيقن وقد شرط في البرهان أن يكون جميع مقدماته بالمعنى الاعم يقينية ولذا خرج هو وامثاله عن تعريف البرهان الرهان من مورد المنافرة المن

أى تمريف البرهان (قوله صادق على الخ) إشارة الى صفرى الشكل الثالث (قوله من مقدماته) حتى يقال ان هذه المقدمة غدير يقينية فيخرج الاستقراء بسببها عن تعريف البرهان (قوله فيلزم أن يكون) تفريع من النفي لاالمنفي (قوله وليس كذلك) إشارة الى كبرى الشكل الثالث (قوله لانا نقول) منع لصغرى دليل صغرى دليل النقض (قوله لكن اللزوم) وان لم يكن الاستلزام الكلى من مقدماته لكن اللزوم الخ (قوله الجزئى على بعض) الحقق على التي وكتب أيضاً الظاهر عندى أن يقول بدل هذا وان هذا البعض من الاوضاع متحقق و بدل لدن * وكتب أيضاً الظاهر عندى أن يقول بدل هذا وان هذا البعض من الاوضاع متحقق و بدل قوله مع أن كون هذا البعض منها متحققا مظنون لامتيقن قانه يقال في المثال المذكور إذا تحقق تجرك الفك الاسفل لتلك الإنواع على وضع اتفاق الباق تحقق لكل حيوان لكنه تحقق الما على ذلك الوضع غنجق لكل حيوان (قوله يقينية) لأن شرط كل من الصناعات الحس أن الديكون فيه ماهو أدون مما اعتبر فيه وان كان فيه أعلى والمظنون أدون من اليقيني (قوله والذا خرجهو) لايكون فيه ماهو أدون مما اعتبر فيه وان كان فيه أعلى والمظنون أدون من اليقيني (قوله والذا خرجهو) المناعات الحس المناعات الحس المناعات المناعات الحس المناعات الحس المناعات الحس المناعات العلم والمناعات المناعات المناعات المناعات الحس المناعات ا

أشرف الصناعات باعتبار الفائدة (قوله المؤلف) أى لانه مؤلف فالتوصيف اشارة الى دليل الصدق لا الاحتراز (قوله من مقدماته) بالمعنى الاعم حتى يقال ان تعريف البرهان لا يصدق عليه (قوله فيلزم) منفرع عن قوله هذا صادق أو من الذفي في قوله وليس الاستلزام النخ (قوله لانا نقول) منع لصغرى دليل صغرى النقض (قوله الجزئي) يمنى أن للاستقراء الناقص مقدمتين أخريين احداهما أن اللزوم الجزئي على بعض الأوضاع وهو وضع اتفاق الجزئيات الفير المستقرأة مع الجزئيات المستقرأة * ونانهما كون هذا الوضع الذي قارنه الحريم الاستقرائي الكلى في نفس الامر ذلك البعض والثاني مظنون الجواز مخالفة ما لم يستقرأ للمستقرأة . هذا والاخصر الاظهر أن يقول لكن اللزوم الجزئي على بعض الاوضاع من مالم يستقرأ للمستقرأة . هذا والاخصر الاظهر أن يقول لكن اللزوم الجزئي على بعض الاوضاع من

النور

وآلا فان كان بعض مقد ماته من المشهورات أو المسلمات من حيث أنها كذلك يسمى جدلا كقولك هذا الفعل قبيح لانه ظلم وكل ظلم قبيح وآلفرض منه الزام الخصم واقناع العاجز عن ادراك البرهان وما للاقناع

ودخل في الخطابة فتأمل فيه

أى الاستقراء الناقص (قوله فتأمل فيه) كأن وجهه أن دخول ماذكره في الخطابة أنما يتم لو لم يكن من مقدماته ماهو جهلي وتخيــ لي وكَذَا لمّ يكن تلامح المقدمة المظنونة مشهورة أو مسلمة أو كانت مقدماته مقدمة أخرى مظنونة غـير مشهورة ولا مسلمة (قال والا فان كان) أى وان لم يكن جميع المقدّمات المذكورة يقينية من تلك الحيثية سواء كان جميمها يقينية اكن لامن تلك الحيثية فهذا يظهر مجامعة الجدل مثلا للبرهان بحسب الصدق أو لم يكن شئ منها يقينية أو كان بمضها يقينية و بعضها لا (قال أو السلمات) أي ولم يكن بعضِها الآخر ادون منهما سواء كان منهما أيضا أو أعلى فقس عليه (قال يسمى جدلا) وجدليا أيضا (قال هذا الفعل قبيح) في ذكر المطلوب تارة على صورة الدعوى كا في هذا المنال وتارة على صورة النتيجة كما في مثال المار تفنن كما في ترك الفاء في يسمى تارة وذكرها أخرى (قال وكل ظلم) الكبرى من المشهورات كامر والصغرى تحتمل أموراً لكن الممثل له يقتضي أن لاتبكون مماهو ادون من المشهورات والمسلمات (قال واقناع العاجز) كأن الواو بمعنى أو (قال وماللاقناع) مقدمات صحته وهو مظنون لامتيةن لجواز عدم تحققه (قوله فتأمل) وجهه أن المراد بأمثاله كلُّ دليل مركب من المظنون والمقطوع فقط و بقوله دخل في الخطابة دخوله فيها من حيث أن مقدماته مأخوذة من جهة كونها مظنونة فلا يتجه أن دخوله في الخطابة انما يتم لولم يكن من مقدماته ماهو جهلي أوتخييلي والا اكمان سفيطة أوشعرا وكذا لولم تبكن ثلك المقدمة المظنونة مشهورة أومسلمة والا اكمان جدلا لان الشق الاول هنا ممتنع والثاني لا يقدح في كونه خطابة (قال مقدماته) سواء كان البعض الا تخر مساويا لها أو أعلى اذ الشرط عدم كون البعض الا آخر أدون منهما (قال أو المسلمات) لمنع الخلو (قال هذا الفمل) الأولى كقولك هذا الفعل ظلم وكل الخ (قال لانه ظلم)هذهااصفرىوان كانت محتملة ا كونها موهومة أو مخيلة ا كن ينبغي أن لاتركون هنا أدون من المسامات والمشهورات والالم يكن الدليل جدلًا (قال الزام الخصم) أي اسكانه سواء كان الخصم معللًا فيكون الفرض الحامه أو سائلًا فيكون الغرض الزامه فلا يتجه أن كلامه يقتضي كون الجدلي مجيبا فقط وهو مناف لما صرحوا به من الشق هو المشار اليه بقوله تعالى وجاد لهم بالتي هي احسن (قال وما للاقناع) وما اللازام يسمى دليلا

July Market Berger

يسمى دليلا اقناعيا أو من المقبولات أو المظنو نات من حيث أنهما كذلك يسمى خطابة كقولك هذا الرجل الطواف ينبغى أن يحترزعنه لانه سارق وكل سارق ينبغى أن يحترز عنه والغرض منه ترغيب الناس (١) فيما ينفعهم وتنفير هم عما يضرهم كما يفعله الخطباء والوعاظ

(۱) قوله (ترغیب الناس الی آخره) فأن قلت قد يَستَدِل شخصٍ بامارة على حكم ظنى من غير اظهاره على أحد فلا يترتب عليه هـذا الغرض قلت الغرض المذكور اكثرى

أى الجدل الذى الفرض منه الاقناع (قال دليلا اقناعياً) أى وما اللازام يسمى دليلا الزاميا والنسبة في كل منهما نسبة المفيا الى الغاية (قال كقولك هـذا) لو قال كقولنا هذا الرجل سارق لا نه طواف بالليل وكل طواف بالليل سارق لكان الكبرى نصافي كونها من المظنونات و نم الصفرى الذى ذكرها المصدنف ان كانت مكتسبة من هـذا القياس فهى أيضا ظنية قطعاً والا فتحتمل أن تدكون من المساهدات أو من المتواترات أو من الجهليات مثلا (قال هذا الرجل الطواف) بالليل (قال والفرض منه) المشاهدات أو من المتواترات أو من الجهليات مثلا (قال هذا الرجل الطواف) بالليل (قال والامارة قسم منها) كون الضمير عائد إلى المسمى بالخطابة (قال وتنفيرهم) كان الواو عمني أو (قال والامارة قسم منها) كون الإمارة قدما من الخطابة مبنى كا عرفت على أن من مقدمات صحبها أمرين اللزوم الجزئي على بعض الاوضاع وكون هذا الوضع هو ذلك المعني والقاني منهما مظنون وقد عرقت منا مافية وكذا كون الاوضاع وكون هذا الوضع هو ذلك المعني والقاني منهما مظنون وقد عرقت منا مافية وكذا كون الدليل النقلي قسمامنها انما يتم إذا لم تعتبر مقدماته من حيث انها منبئة بالبرهان ان توقف بجميع مقدماته على النقل من المقبول والمظنون ان توقف بمعضها على ذلك على النقل من المقبول والمظنون ان توقف بمعضها على ذلك منها ماهو أدون من المقبول والمظنون ان توقف بمعضها على ذلك على النقل من المقبول والمظنون ان توقف بعضها على ذلك منها ماهو أدون من المقبول والمظنون ان توقف بمعضها على ذلك المناس المناس

الزاميا (قال يسمى دليلا) قضية ترتيب المصنف ان الجدل اشرف من الخطابة وهو مذهب بعض والراجح المكس كيف ونفع الجدل خاص بأحد الخصمين غالبا بخلاف الخطابة وما يكون نفعه اعم أشرف فلو قدمها على الجدل لسكان اولى (قال اقناعيا) نسبة الموصوف الى الصفة ان كان الاقناع مصدر المعلوم والمغيا الى الغاية إن كان مصدر المجهول (قال هذا الرجل) الاولى كقولك هذا الرجل الطواف بالليل سارق وكل الخ (قال لانه سارق) الظاهر ان صغرى هذا القياس من المظنوفات وكبراه من المشهورات (قال ترغيب الناس) كلامه في شرح الانيرية مشعر بأنه قد يكون الغرض منها اقناع من المشهورات (قال ترغيب الناس) كلامه في شرح الانيرية مشعر بأنه قد يكون الغرض منها اقناع العاجز عن ادراك البرهان وهو مناف لما هنا واسائر السكتب (قوله عليه) أى على دايله الذي هو فرد من أفراد الخطابة هذا الفرص فلا يصح قوله والغرض الخ (قوله الناس أعم) قد يقال المتبادر من الناص ما يكون أ كثر من شخص واحد فالاولى الاقتصار على الجواب الاول أو يقول المراد بالترغيب من الناص ما يكون أ كثر من شخص واحد فالاولى الاقتصار على الجواب الاول أو يقول المراد بالترغيب

Winds of the state of the state

وكُلُّ مِن الدليل النقلي والامارة قسم منها * أومن المخيلات من حيث أنها مخيلات فيسمى شعريا كقول الشاعر .

لو لم يكن نيَّة الجوزاء خدمَتَه * لما رأيتَ عليها عقدَ منتظَّق أو من الموهومات من حيث(١) أنها موهومات فيسمى سفسطة كـقول الفرقة الضالة الواجب تعالى له مكان وجهة لانه موجود وكل موجود له مكان وجهة فالدَّليلِ

لاكلى. عَلَى أَنَّهُ مِكُنَ انْ يَقَالُ النَّاسِ أَءْمِ مِنَ المُسْتَدِلِ وَمَا مِنْ فَكُرُ بِلْ فَعَلْ يُصْدّر عُنْ العاقل الا أنه لجلب نفعٍ أو دفع ضرِّ وأُمَا آخر اج مثل هذا الإستدلال عن الخطابة فَعَ أنه بوجب اختلال انحصَّار الصناعات في الحمس لا يقتضيُّهُ تَعْرُيفُ الخطابة (١) قوله (من حيث أنها موهو مات) هذه الحيثية لإخراج الشعر لما عرفت أن المقدِمة الموهومة عند طائفة مخيلة عند أخرى الكن الدليل المركب مهامن حيث إنها موهومة سفسطة ومن حيث أنها مخيلة شعرى فَقَيَود الحيثيات المعتبّرة في مفهومات الصناعات للتقِييد لا

(قوله أعم من المستدل) لانه مخصوص بغير المستدل (قوله ومامن فكر) ومَن هذا يظهر أن الترغيب والتنفيركما يترتب عن الخطابة كذلك يترتب عما عداها وإن لم يقصده المستدل (قال عقد منتطق) والغرض منه انفعال النفس بالترغيب والترهيب وكأن المصنف لم يتعرض له لامكان أخذه من تعريف

أعم من أن يكون بالقوة أو بالفعل وكذا التنفير (قوله الا أنه)نعم . لــُكُن لانسلم اتحاد الاول مع الترغيب والثاني مع التنفير .على أنه لو تم لزم ترتب هذا الغرض عماعدا الخطابة فلا يكون للتخصيص وجه وجيه (قوله لايقتضيه) بليقتضي الدخول الثلا يكون تعريفا بالأعم (قال من الدليل) أي اذا كانت مقدماته أو بعضها الادون منقولة عن شخص معتقد فيه وآعتبرت من حيث أنها منقولة عنه وآلًا فلا وآماً كون الامارة منها فقدمنا نحريره (قال فيسمى) والفرض منه انفعال النفس بقبض أو بسط ليصير مبده فعل أوثرك او غيرهما ولاينافيه ماقيل من ان الغرض منه انفعال النفس بالترغيب والترهيب لانهما من لوازم القبض والبسط فيكون الغرض في الجلة (قال شمريا) وشمراً ايضا (قال لولم يكن) قياس استثنائي غير وهميا باعتبار كبراه (قوله لا خراج الشمر) خص الاخراج به لان التغاير الاعتباري بينها وبين الشمر فقط كما هو الظاهر أو اللا كنفاء

E 34 6 2 St. like to J. Jahre C. South of the state of the state

A Society and

is cy

الفاسد مادة أو صورة على اطلاقه سفسطة وأعظم منافع معرفها التوقّ عنها وبشرط علم المستدل بفساده يسمى مفالطة والغرض منها تغليط الخصم واسكاته ومن يستعملها في مقابلة

للتعليل فلآير دأن أخذ المستدل المقدمة الموهومة في السفسطة قد لايكون لاجل أنها موهومة كاذبة بآل أخيا المعتبرة فلا وجه لقيد الحيثية ههذا تأمل فيه

المخيلات (قوله لاجل انها) أى لاجل العلم بانها موهومة كاذبة (قوله بل لزعم انها) مقتضى قوله السابق لاخراج الشعران يقول بل لزعم انها محيلة (قوله تأمل فيه) كان وجهه ان عدم صحة التعليل مبنى على كون التعليل بحسب العلم بان يقال معنى قولهم فى تعريف البرهان من حيث انها يقينية من حيث العلم بان يقال معنى قولهم فى تعريف البرهان من حيث انها يقينية من حيث العلم بان بحسب العلم بان بحسب الواقع فلا فيجوز أن يكون أخذ المستدل المقدمة الموهومة بسبب كونها موهومة فى نفس الاس مع عدم منهوره في وقال لانه موجود) الصغرى يقينية مكتسبة والكبرى وهمية (قال على اطلاقه) أى سواً علم المستدل فساده أولا أو سواء كان قياسا أو غيره (قال سفسطة) فقول عبد الحكيم لا يشمل السفسطة بالمعنى الاول عبد الحكيم لا يشمل السفسطة ما هو فاسد الصورة بخلاف المفالطة محمول على السفسطة بالمعنى الاول و كتب أيضا بالمعنى الاعم (قال معرفتها النوق) أى تصور مفهومها أو اقسامها تأمل (قال بفساده) أى من حيث المادة أو الصورة (قال يسمى مفالطة) وهي أخص مطلقا من السفسطة بالمعنى الثانى ومن وجه منه المادة الول (قال والفرض منها) أى غرض المستدل من الاستمال فى مقابلة الحكيم والجدلى صانع هذه الصفاعة فهو النوق (قال ومن يستعملها) ايس المراد بالاستمال فى مقابلة الحكيم والجدلى صانع هذه الصفاعة فهو النوق (قال ومن يستعملها) ايس المراد بالاستمال فى مقابلة الحكيم والجدلى

(قوله فلا برد) تفريع على النفى أو قوله للتقييد (قوله تأمل فيه) وجهه أن كون الحيثية للنعليل فاسد سواء كان بحسب العلم أو الواقع. أما الاول فلما ذكره المصنف. وأما الثانى فلان تعليل أخدها فى المفااطة بكونها وهمية بحسبه فينافى كونها مأخوذة للفااطة بكونها وهمية بحسبه فينافى كونها مأخوذة لازم أنها يقينية * بقى أن التقييد كذلك الآأن براد به كونه قيداً بحسب نفس الامر، لكن يتجه أنه فلي حمل التعليل على كونه علة بحسبه فلا فساد فى شى منهما (قال أوصورة) منع الخلو (قال على اطلاقه) أى علم المستدل فساده اولا او استعمله فى مقابلة الحركم او الجدلى. واماجمل الاطلاق تعمما من القياس وغيره فمع الاستفناء عنه بقوله فالدايل الخ غير ملائم لما بعده (قال وأعظم منافع) المنفعة النمرة المترة المترة المترة على الشيء وان لم يحصل فبينهما عموم وجهى فلا يرد ان هذا مناف لكون الغرض منها تغليط الخصم فقط (قال ومن يستعملها) بأن كانت المقدمات فلا يرد ان هذا مناف لكون الغرض منها تغليط الخصم فقط (قال ومن يستعملها) بأن كانت المقدمات

ارتسان معمود المتبال ورسي المتبار ورسي المتبار والمتبارة المتبار المت

الحكيم سوفه طائى وفى مقابلة الجدلى مشاغبى * وآما الغرض من السفسطة فى غير صورة المغالطة فزيم تحصيل العلم (تنبية) أقوى انعلوم الجازم الثابت ثم الغير الثابت وأضعفها الغير الجازم وكل منه (١) يفيد مثله ؤما دونه فى القوة ولايفيد مافوقه

(۱) قوله (وكل منها يفيد مثله ومادونه الى آخره) فاليقين يفيد اليقين والتقليد والظن كا اذا كان بعض المقدمات يقينية والبعض الآخر تقليدية أو ظنية والتقليد يفيدالتقليد والظن وأما الظن فلا يفيد الا الظن

المباحثة معهما بالفعل بل المراد بالاستمهال في مقابلة الاول أن يكون المقدمات شبهة باليقينيات وفي مقابلة الثاني أن تكون شبهة بالمشهورات والمسلمات فعلى هذا لاتكون مفالطة واحدة سفسطة ومشاغبة ولا شخص واحدبالقياس الى مفالطة واحدة سوفسطائيا ومشاغبا (قال مشاغبي) المشاغبة «بايك ديكرشور انكيختن» قاله عبد الحسكيم (قال أقوى العلوم) أى النصديقية تأمل (قال الجازم الثابت) الاولى أن يقول الجازم الثابت ثم الغير المطابق ثم الغير الثابت ولم يقل ثم الغير الجازم بدل قوله واضعفها الخ معانه أخصر وأوفق لا قتضاء ذلك بقاء علم آخر قوى * وكتب أيضا وسواء كان يقينيا أو جهليا مركبا (قال أنكسر الثابت) وهو التقليد (قال الغير الجازم) وهو الظن (قال مثله ومادونه) أي ان كان معه مثله منازع مناد فقط في اليقين أو مثله أو مما فوقه فيما عداء * وكتب أيضا ان كان معه مادونه فقط (قال في القوة) متنازع فقط في اليقين أو مثله أو مما فوقه فيما عداء * وكتب أيضا ان كان معه مادونه وكذا يفيد الجهل المركب فيه للمثل وما دونه (قوله يفيد اليقين) أى اذا كان جميع المقدمات يقينية وكذا يفيد الجهل والنقليد فيه للمثل وما دونه (قوله يفيد اليقين) أى اذا كان جميع المقدمات يقينية وكذا يفيد الجهل والنقليد فيه للمثل وما دونه (قوله يفيد اليقين) أى اذا كان جميع المقدمات يقينية وكذا يفيد الجهل والنقليد

شبعة باليقينيات (قال سوفسطائي) والدليل حينقد يسمى سفسطة بمعنى الحكمة المموهة فهى اسم المقسم والقسم كالتصور وعلى الثاني يسمى مشاغبة وهى لغة نهييج الحرب (قال الجدلى) بأن تكون المقدمات شبيعة بالمشهورات او المسلمات (قال الجازم) لوقال الجازم الثابت المطابق ثم غير المطابق ثم الخلالة المتان افيد (قال واضعفها) لم يقل ثم غير الجازم الثلا يفيد وجود علم قوى اضعف من هذا القسم الميقال الشك علم قوى اضعف منه لانا نقول هو تصور والمسكلام في التصديق (قال يفيد مثله) اى بنفسه او مع مافوقه * وقوله مادونه اى بشرط انضام مادونه اليه وهذا لايتصور في القسم الاخير إذ ليس في التصديقات ادون منه كما لا يتصور الانضام مع مافوقه في اليقينيات (قوله كماذا كان) المكاف المتقصائية (قوله يفيد التقليد) إن كان جميع المقدمات تقليدية او بعضها منها و بعضها ما فوقها استقصائية (قوله يفيد التقليد)

﴿ فصل ﴾

الدليل ان كان الجزِ المتوسط (١) بين العقل والنتيجة منه علة لها في الذهن والخارج فلمي كالاستدلال بتعفن الاخلاط على الحمى و بوجود النار على الدخان ليلا أو في الذهن فقط منه المنه الم

(١) قوله (ان كان الجزء المتوسط الى آخره) لم يقل ان كان الاوسط كا قالو الآن الاستدلال بالتعفن مثلا لمي سواء قرر اقترانيا أواستثنائيا كا أشرنا في المتن وتجبارة الاوسط الما تنطبق على الاول * لا يقال مرادم الاوسط على تقدير تقريره اقترانيا فيشمل الكل الما ينطبق على الاول * لا يقال مرادم الاوسط على تقدير تقريره اقترانيا فيشمل الكل

والظن إن كان بعض المقدمات جهلية والا خر جهلية أيضا أو تقليدية أو ظنية (قال الدليل ان كان) قد خالف غيره حيث جعل مقسم اللمي والأني مطلق الدليل دون البرهان * وكتب أيضا مطلقا قياسا أو استقرااً أو تمثيلا (قال كان الجزء) المراد به ماهو حدد أوسط في القياس الاقترائي الحملي أو قياسا أو استقرااً أو تمثيلا (قال كان الجزء) المراد به ماهو حدد أوسط في القياس الاقترائي الحملي أو أسترطي أو مقدمة استثنائية في الاستثنائية في الاستثنائية والاستثنائية في الاستثنائية في الاستثنائية في الاستثنائية المراد الإراد الإراد المراد الم

(قال الدليل) قياسا او استقراء او تمثيلا سواء كان برهانا او غيره من الصناعات الخيس ** وفيه رد على السكاتبي وغيره حيث جملوا المنقسم الى الانى واللمى هو البرهان (قال المتوسط) سواء كان حدا اوسط كا فى الاقترانى او كا فى الاستثنائى (قال فى الذهن) قال عبد الحسكيم اى علة للتصديق بثبوت الا كبر للاصغر انهى وظاهر كلامه ان الانى واللمى انما يتحققان فى قياس اقترانى حملى يكون موجبة المتدمات الا أن يحمل الاصغر والا كبر على المحسكوم عليه و به و براد بالثروت وقوع النبوت اولا وقوعه اعم من الحقيقى والحسكمي ليشمل الانصال والانفصال (قال والخارج) اى علة لتحقق النسبة المعتبرة فى النتيجة باعتبار الخارج (قال فلمى كالاستدلال) الحاله فى إفادة اللهية اى العلية الحونها بحسب فى النتيجة باعتبار الخارج (قوله انما تنطبق) الحصر بالنسبة الى الاطلاق الحقيقى فلا يتجه منع الحصر الخارج والذهن مها (قوله انما تنطبق) الحصر بالنسبة الى الاطلاق الحقيقي فلا يتجه منع الحصر

京を明の後を養をして

بأن يكون علمه علمة (١) لعلمها فقط فاتى سواء كان معلو لامساويا لها (٢) في الخارج كالاستدلال بالحمى على النعفن وبوجود الدخان على النار نهاراً أو كانا معلولى على واحدة كالاستدلال بالحمى على الصداع وبالدخان على الحرارة سواء قرر الجميع اقترانيا الصداع وبالدخان على الحرارة سواء قرر الجميع اقترانيا

لآناً نقول قــد لا يمكن تقرير الدليل اقترانيا كما في الاســتهدلاً ل بوجود النار على الدخان وبعكم الدخان وبعكم سه وللاشارة اليــه مثلنا مهمإ (١) قوله (بان يكون عامه علة الى آخره) فسر العلمية

(قوله بوجود الدار) لآيقال قد يمكن جمل وجود الدار أوسط و وجود الدخان أكبر في الاقتراني الشرطي كان يقال كما وجد الدخان لأيابس الحار وجد الدار وكما وجد الدار وجد الدخان لآيا أقول الاستدلال حينه ليس على وجود الدخان بلا على اتصال وجود الدخان بالاصفر (قال كانا مملولي) الاستدلال حينه ليس على وجود الدخان بلا على اتصال وجود الدخان بالاصفر (قال كانا مملولي) أي الجزء المتوسط والنتيجة (قال قرر الجميع) المراد بالجميع جميع الاقسام أعنى اللهي وقسمي الاني لأجميع الأمدلة المذكورة حتى ينافي مافي الحاشية من أنه قد لا يمكن تقرير الدليل اقترانيا كافي الاستدلال بوجود النار على الدخان وبعكمه فالمهنى سواء قرر مثال جميع الاقسام (قال اقترانيا) أي

مستنداً بجواز ان يعمم الاوسط من الحقيقي والحكي . بقي ان عدم اطلاقه حقيقة على الجزء المتوسط في القياس الاستثنائي اتما يتم اذا لم تطلق الصغرى والكبرى على مقدمتيه والافتمريف الاوسط منطبق عليه (قوله قد لا يمكن تقريره الح) اقول فيه نظر من وجهين . الاول ان الاستدلال في الحقيقة إنما هو بالملازمة بينهما مع تحقق الملزوم وهذا يمكن أداؤه بالقياس الإقتراني بأن يقال الدخان لازم النار الموجودة وكل لازم لها موجود والثاني ان ما ذكره مناف لما قالوا من ان الاستثنائي عائد في الحقيقة المرجودة وكل لازم لها موجود والثاني ان ما ذكره مناف لما قالوا من ان الاستثنائي عائد في الحقيقة الشكل الاول والقياس الاستثنائي بديهي فني إعادة احدها الى الأخر تحكم مندفع بأن المبديهي مراتب الشكل الاول والقياس الاستثنائي بديهي فني إعادة احدها الى الاخر تحكم مندفع بأن المبديهي مراتب منفاوتة و يجوز كون الشكل الاول الجلي منه (قال علمه علة) اى العلم المتعلق به علة التصديق المتعلق بالنتيجة (قال فاني) النسبة هنا الدكل الى صدفة الجزء وفيا سسبق الدكل الى الجزء فان الأن بمعني الثبوت واللم بمدني العلة في نفس الامركما قاله أبو الفتح لكن اذا أريد بالدايل المعقول (قال مساويا لها) متنازع فيه لقوله معلولا وقوله ومساويا (قال على التمنن) انما تتم المساواة لوأريد بالتمفن مرتبة لها) متنازع فيه لقوله معلولا وقوله ومساويا (قال خلى الناه نهاراً) قيل في إفادة الاستدلال لاف صحته و كذا قوله المار ليلا (قال كالاستدلال بالحي) أى بالوجود الرابطي أوالحمولي لاحدها على وجود الاخر كذلك بطريق القياس الاستثنائي او الاقترائي (قال سوا. قرر الجيع) أى جميع الاقسام الاحداث الاستثنائي او الاقترائي (قال سوا. قرر الجيع) أى جميع الاقسام

The second secon

أو استثنائيا أو غيرهما * وأيضا الدليل

روابين نسراؤ، المترطوانية عن الدهن المالمية المتعقلة كلية لآما الدهنية بالعلمية بين العلمين لئلا يلزم الفساد لان مثل قوانا هذه الماهية المتعقلة كلية لآما حاصدة في الذهن بالتعريف وكل ماحصل بالتعريف كلي دليل لمي مع أن علية الحصول المساملة في الذهن بالتعريف الذهن فالمراد بالخارج هو الواقع الشامل للوجو دين المنابع بالتعريب المنابع المنابع بالتعريب التعريب المنابع بالتعريب التعريب المنابع بالتعريب التعريب المنابع بالتعريب التعريب المنابع بالتعريب التعريب المنابع بالتعريب التعريب التعر

حمليا كما في أمثلة الحي أوشرطيا كما في غير ذلك (قلأو استثنائيا) كما في أمثلة الدخان مستقيما كان يقال كما وجدت النار وجد الدخان له كنه وجدت النار أوغير مستقيم كان يقال كما لم يوجد الدخان لم توجد النار له النار له النار له النار له النار له النار له النار المقسم الدليل الشامل الاستقراء والنائيل المنتفيل المنامل الاستقراء والمنتفيل المنتفيل المنامل الاستقراء والمنتفيل المنافر والمنافر ولمنافر والمنافر والمن

المارة من اللمى وقسمى الانى او جميع الامثلة السابقة بناء على ماذ كرنا او على التغليب (قال او غيرها) من الاستقراء والتمثيل ومثالهما كان يقال كل أهل هـ ذا البلد محموم لان زيداً متعفن الاخلاط وعراً كذلك و بكراً كذلك أو يقال زيد كممروفى التعفن وعمر و محموم وقد سبق أنه قد تطلق الصغرى على المقدمة الاولى والسكبرى على مابعدها وان لم تشتملاعلى الاصغر والاكبركافى صغرى الاستقراء وكبراه فلا حاجة الى انضام وكل متعفن الاخلاط محموم الى المقدمات المذكورة فى الاستقراء لعدم لزوم اشتمالها على الاكبر (قوله مثل قولنا) الاخصر الاولى لان مثل قولنا هـ ذه الماهية حاصلة الخرة وله مع أن علمية) اشارة الى كبرى الشكل الثالث وقوله المار « دليل لمى » اشارة الى صغراه (قوله ذهنية) لا خارجية فيدخل فى تعريف الانى و بخرج عن تعريف اللمي لان المعتبر فيه العلمية بحسب الخارج والذهن (قوله هو الواقع) هذا هو الخارج

الالربندة ولم المعلمة المعلمة

لا بمعنى الاعيان المختصة بالوجود الخارجي * والمراد بالعلمين القصديقان لامطلق العلم الشامل للتصور أيضا (٢) قوله (معلولا مساويا الح) قيده بالمساوى لان المعلول اما مساوأ أو أعم والاعم لا يصح الاستدلال به على العلة الاخص كالاستدلال بمطلق الحرارة على وجود النار بخلاف العلة الموجدة فانها اما اخص مطلقا من المعلول أومساوية لها وعلى التقديرين يصح الاستدلال بها ولذا لم محتج الى تقييدها (١) قوله (ان توقف على حكاية التقديرين يصح الاستدلال بها ولذا لم محتج الى تقييدها (١) قوله (ان توقف على حكاية

(قوله الاعيان المحتصة) والخارج بهذا المعنى هو الخارج بالمعنى الاخص (قوله بخلاف العلة الخ) وهي الهدلة التامة أو الجزء الاخير (قال ان توقف) أى بجميع مقدماته كقولنا تارك المأمور به عاص وكل عاص مستحق العقاب أما الاول فلقوله تعالى أفعصيت أمرى وآما الثاني فلقوله تعالى (ومن يمصى الله ورسوله فان له نار جهنم خالدين فيها أبدا) أى ببعضها كقولنا الوضوء عمل وكل عمل يجب فيه النية . أما الاول فظاهر . وأما الثاني فلقوله صلى الله عليه وسلم (انما الاعمال بالنيات) (قال والا فتعلى) يتوقف بشي من مقدماته (قال قد تطلق) كما في قولهم فلان بعلم النحو قال عبد الحكيم ان لم تعتبر يتوقف بشي من مقدماته (قال قد تطلق) كما في قولهم فلان بعلم النحو قال عبد الحكيم ان لم تعتبر

بالمعنى الاعم. وقد يقال عطفه على الذهن مشمر بارادة المهنى الاخص المقابل للذهنى . على أنه ينتقض المريف اللمى بجميع أفراد الانى الا أن براد به تحقق الشئ فى الواقع بذاته لا بصورته (قوله بالمساوى) دون العلة (قوله أو أعم) هذا بحسب الظاهر واما بحسب التحقيق فالمعلول لا يكون أعم كا يشعر به قول الحركم بجب وجود العلة عند وجود المعلول ان لم تسكن علة معدة (قوله لا يصح) أى كليا اذ الاستدلال الجزئى به صحيح (قوله على وجود النار) قد يقال إنه علة للحرارة المحصوصة لالمطلق الحرارة (قوله العلة الموجبة) بأن تسكون تامة أو مستلزمة لها (قوله اما أخص مطلقا) فيه أنه يلزم وجود المدلول بدونها وهو ممتنع (قوله ولذا لم تحتج) بل لو قيدها بالمساوى الكان كاذبا باعتبار مفهومه (قال كلام الذير) أى باعتبار جميع المقدمات قريبة أو بعيدة أو بعضها *لكن قد يقال الشق الاول عمتنع لان من المقدمات البعيدة صدق المخبر وهو لا يثبت الا بالعقل . أمم لوخصت بالقريبة لتحقق العقاب الشقال . ومن يعص الله و رسوله فان له نار جهنم * والثانى قولنا هذا نارك المأمور به وكل تارك له لقوله تعالى (ومن يعص الله و رسوله فان له نار جهنم * والثانى قولنا هذا نارك المأمور به وكل تارك له عاص بستحق العقاب عاص * وبعضهم سمى الثانى مركبا من العقلى والنقلى (قال قد تطلق) قال عبد الحكيم فى حواشى عاص * وبعضهم سمى الثانى مركبا من العقلى والنقلى (قال قد تطلق) قال عبد الحكيم فى حواشى عاص * وبعضهم سمى الثانى مركبا من العقلى والنقلى (قال قد تطلق) قال عبد الحكيم فى حواشى

A STATE OF THE PARTY OF THE PAR

الاتعديقات الما على الما على الأدرا كات مراع عن دليلها وقد تطلق على الملكة الحاصلة من على المسائل وقد تطلق على الما وقد تكرر تلك الادراكات فحقيقة العلم بالمعنيين الاخيرين الادراكات والملكة وبالمعني الاول مجموع المسائل الكثيرة التي تضبطها جهة وحدة

عند المعالم الفير) سواء كان تلك الحكاية جزأ من الدليل كما في قوانما لان الله تعالى قال كذا Sal sie se.

و خارج موس ...

و خارج موس ...

و خارج موس ...

و خارج موس ...

و المسائل على هذا الاطلاق والادرا كات على الاطلاق الثاني باعتبار المحال ع في المرف المرافع المرف المرفع ا الحسكم أن هذا الاطلاق شأتُع بالقياس إلى الاول وان كان الاطلاق الاول أيضا حقيقة عرفية (قال على الادراكات) مجموع (قال وقد نظلق) هذا الاطلاق عند عبد الحكم مجازي (قال فحقيقة الملم) أَشْارُ الْمُعْمَرُ يِعِيهِ عَنِ الاطلاقات المذكورة إلى أنها حقيقة اعتبارية حاصلة باعتبار وضع الاسم بازامها واطلاقه عليها (قال مجموع المسائل) فمعرفة العلوم بحسب حدهما وحقيقتها لاتتصور الآبتصور تلك الادراكات أو الملكة أو المسائل اذ ليس معنى تصور الشي بحده إلاتصورم بجميع أجزَّا ثه محولة أولا

التحرير أن لم يمتبر تمدد المسائل على هذا الاطلاق والادراكات على الاطلاق الثاني باعتبار المحالِّ كما في العرف كان علما شخصيا وان اعتبر ذلك كان علما جنسيا انتهى. وما يقال إن دخول اللام عليه ينافيه مندفع بان دخوله مطرد في الاعلام المنقولة عن الوصف كما قرر في محله (قل وقد تطلق) في اعادته إشارة الى أن الاطلاق بالاشتراك اللفظي (قل مجموع المسائل) بان حصلت تلك المسائل أولا نم وضع اسم العدلم بازامًا كما في التحوير . وآعَتَرض بان مسائل المعلوم نتزايد بتلاحق الافكار فكيف حصات قبل الوضع. وألجواب أن المراد بتحصيلها اللاحظتها اجمالا بعنوان القانون العاصم عن الخطأ في الفكر وان كان بعضها حاصلا بالقوة . بَقَيَ أن جعل المنطق اسما لها يستلزم أن لا يكون علما شخصيا وأن لم يعتبر تعدد المماثل بتعدد المحال لانها معدومة بعدم بعض أجزأتها والتشخص من لوازم الوجود. ولا الوضع خاصا في بنض الاعـلام الشخصية فينبغي القول بوضَّها لمفهوم كلي صادق على اليهض والـكل. ألا أن يقال إنه يكنى وجودذلك في خسة علوم المبادئ العالية وخصوص الوضع

ذاتية هِي المُوتَّوع كَالمُعلُومات للمنطِق وعرضية هي الغاية كالمصمة لهِ وَمَوضوع كل علم ما ببتخث فيه عَن عوارضه الذاتية اللاحقة له لذاته أو لمساويه بان يجعل هو أو عرضه الذاتي

كذا قله القطب. واعترض بأنا لا أسلم أن حقيقة العلم ما وضع الاسم بازائه وأطلق عليه. وتوسلم فلا نسلم أن السامى العلوم موضوعة لما ذكر لجواز أن يكون وضعها لمفهوم الجمالى صادق على ماذكر والتعمر يفات المذكورة العلوم كندريف المنطق بأنه قانون باحث عن أحوال المعلومات الى آخره تفصيلات اللامر الاجمالى وحدود أسمية له (قال التي تضبطهاه) أى تعريف يؤخذ باعتبار الجهة وحدة ذاتية وجهة وحدة عرضية (قال التي اضافة السبب الى المسبب (قال ذاتية) المراد من الذاتي هذا ما كان جزءا من المسئلة (قال عن عوارضه) أى عن خوارجه المحمولة لأعن ذاتياته (قال الذاتية) لا الغريبة وقال اللاحقة) هذا القسم يقال له العرض الاولى وهو ماليس له واسطة في العروض والقسم الذاتي يقال له العرض الغير الاولى وهو ماله ذلك * وكتب أيضا من اللحوق بمنى النسوت وكتب أيضا تعريف للموارض الذاتية (قال أو لمساوية) حزءا أو خارجا غرج اللاحق بهذا المعرب المنافق العرام الموارض الفريسة (قال بأن يجمل هو) أشار بالنفسير الى نفي ما يتبادر من المحمولة المنافقة المعاملة المنافقة العرام الفريشة وقال بأن يجمل هو) أشار بالنفسير الى نفي ما يتبادر من المنافقة ال

فى الاعلام أ تمرى (قال ذاتية) صفة المضاف أو المضاف اليه و تمذا قوله عرضية (قال كالمصمة) اللام هنا وفى المعلومات العهد الذكرى (قال يبحث فيه) الضمير عائد الى العلم والعموم المستفاد من كل معتبر بعد ارجاعه اليه أى ما يبحث فيه أى علم غل برد أن الضمير اما عائد الى كل أو الى علم وعلى كل يفسد المهنى اذ ليس موضوع كل علم مبحونا عنه فى كل علم ولا فى علم مبهم. ولم يقل موضوع العلم تنصيصا على أن التمريف غير مختص بموضوع علم دون آخر . ثم أن البحث بمعنى حل شى على آخر ففيه تجريد ليرتبط بقوله عن عوارضه (قال عن عوارضه) أى جميع خوارجه المحمولة بمهنى أن أى خارج ذاتى له يستخرج الى الفعل يبحث عنه فلا ينتقض تمر يف الموضوع منها بمساويه لان من عوارضه الموضوع ولا يبحث عند بمجمله محولا للمساوى (قال أو لمساويه) جزءا أوخارجا مساواة بحسب التحقق فلا ينجرج عن تمريف العرض الذاتى مثل الملون المحمول على الجسم بتوسط السطح المبان له حملا المساوى له تحققا نفرج اللاحق خارجة أعم أو أخص وهما غريبان اتفاقا واللاحق بواضطة الجزء الاعم جنسا أو فصلا وفى غرابته خلاف (قال بأن يجمل) يهنى ليس المراد من النعريف كون موضوعات المسائل نفس موضوع العلم ومحووع العلم وانه واله وانه وصووع العلم وانه والعلم والعلم وموضوع العلم واله وانه وصووع العلم واله وانه وصووع العلم واله واله واله وصووع العلم واله واله وصووع العلم واله واله واله وصووع العلم واله واله واله واله واله واله واله وصووع العلم واله واله وسلا واله وسلا ولى غرابته العنس عوارضه الذاتية والا لالمجه أن موضوعات كثير منها غير موضوع العلم واله واله وصووع العلم واله واله وسلام وسلام وسلام المحت المنافقة والمحت المحت والمحت المعارضة المعارضة المحت المحت والمحت المعارضة المحت المحت المحت المحت المحت المحت والمحت المحت والمحت المحت والمحت المحت المحت والمحت المحت المحت والمحت المحت والمحت المحت المحت والمحت المحت والمحت المحت المحت المحت المحت والمحت المحت المحت المحت المحت والمحت المحت المحت المحت المحت المحت المحت المحت والمحت المحت المح

Company of the property of the

A Property of the second

أو نوع أحدها موضوعا للمسئلة ويحمل عليه عرضه الذاتي أو نوَّعه وَهَو في بمض العلوم أمر واحد كالكلمة في الصرف وفي البعض الآخر أمور متعددة متناسبة في أمَّر يمتد به عندأ هل ذلك الفن كالمعلومات التصورية والتصديقية المتشاركة في الايصال في المنطق فسيائل(١)

(١) قوله (فسائل كل فن الى آخره) أُشَـار بالفاء الى أنه متفرع على تعريف موضوع العلم بما ذكر أما كونها حمليات موجبات فلما أشار بالتفسير من أن البحث فيه بمعنى الحمل ابجابا كما يدل عليه تقييد الموارض باللاحقة أي الثابقة. وأمّا كونها ضروريات مطلقات فلان العِوارِض الذاتية التي هي محولات المسائل لما كانت لاحقة لاجل ذات الموضوع أو لاجل مساويه المستند إلى الذات كان ذات الموضوع علة له بالذات أو بالواسطة التعريف من أن يكون موضوعات المسائل نفس موضوعات الفنون ومحمولاتُها نفس عوارضها الذاتيــة وان فى نسبة اللحوق واضافة العوارض والذات والمساوى الى ضمير الموضوع مسامحة . والمراد ما يبحث وربية فانخرالون للابنية م منطانخرالون للابنية م منطانخ التغرار التنظيم وفوارض المربعة في المربعة الذاتي اللاحقة لذلك الايمور لذاتها أو في عن عوارض نفسه أو نوع وعرضه الذاتي اللاحقة لذلك الايمور لذاتها أو لمساويها (قال أو نوع أحدهما) أي المُوضُوع وعرضه الذاتي (قال و يحمل عليه) أي على المذكور (قال عرضه الذاتي) نَاظَر الى الموضوع وعرضيه الذاني * وقوله أو نوعــه ناظر الى نوع أحــدهما (قال في الايصال) الذي هو أمر معند به لانه محمول الفن (قوله أشار بالنفسير) وهو ﴿ قوله بأن يجمل الح ﴾ تم الاشارة الى كون البحث بمعنى الحمل ظاهر وأما إلى كونع بمعنى الحمل ايجابا فلان الحمل المسند الى العوارض الذاتية لايتصور أن يكون سلبا (قوله ذات الموضوع) المراد بذات الموضوع في بحث العوارض الذاتية نفسُّ مفهوم الموضوع لانفس الافراد ولا حقيقتها بخلاف ذات الموضوع في قولهم في تعريف الضرورية ما دام ذات الموضوع ،وجوداً فان المراد به نفس الافراد. وذَلِكِ المفهوم قــــــ يكون عرضا مفارقا بالفُعل أوّ مامن علم الا ويبحث فيه عن الاحوال المختصة بانواعه كقول النحاة كل فاعل مرفوع وقول ألمناطقة كل حد نام موصل الى الكنه فيكون بحثا عن الاعراض الغريبة للحوقها تواسطة أمر أخص (قال أو نوع أحدها) أي الموضوع والعرض الذاتي والمراد بالنوع هو الاضافي والاصناف مندرجة فيــه بتعميمه من الاعتباري والفصول مندرجة في ذوات الفصول أو في الموارض الذاتية نجوزا فلا يبطل الحصر على تقدر حمل الترديد على الخلوى (قال و يحمل عليه) أى على أحد الامو ر المذ كورة المفهوم من أو فلا حاجة الى التأويل بالمذكور (قل متناسبة) أي متشاركة في الغاية والا تعدد العلم بتعددها (قوله من أن المحث فيه) حَيْثُ فَسُر اللحوق بالحمل المسند الى العوارض الذاتية (قوله وأماكونها الح) بيان وجه

التفريع واما بيان لمية اختيار الحمليات على الشرطيات فهو أن الغرض الاصلى من تدوين العلوم معرفة

A STATE OF THE PARTY OF THE PAR

كل فن حليات موجبات ضروريات كليات يبرهن عليها في ذلك الفن

فيكون ثبونها له أو لعرضه الذاتي أو لنوع أحدها ضروريا واجبا مادام ذات الموضوع موجودا البتة. وَأَمَا كُونها كليات فلانهم الما مجتوا عن تلك المهائل ودونوها لتكون قوانين يشتنبط منها أحكام جزئيات موضوعاتها بضمها الى صغرى سهلة الحصول لينتظم قوانين يشتنبط منها أحكام جزئيات موضوعاتها بضمها الى صغرى سهلة الحصول لينتظم قياس من الشكل الأول ويُستَنتج منها تلك الاحكام الجزئية كان يقال هذا الدليل قياس من الشكل الاول أوالناني مثلا وكل قياس كذلك منتج فهذا الدليل منتج فلا بدمن أن يقع تلك

بالامكان فاللازم ممآذ كر كون المسائل مشروطة عامة كقولهم كل فاعل مرفوع فان المرفوعية ثابتة لافراد الفاعل مادامت فاعلا لامفعولا أو مضافا اليه . على أنه انما يتم مآذ كره لولم يكن قولهم كل فلك متحرك بالاستدارة وكل قمر منخسف وقت الحيلولة من مسائل الحسكة والهيئة وهو تعالى خالق لافعال العباد ومُرسِلُ الانبياء ومعذّب أهل الغار ومُنْهِم أهل الجنة من مسائل النيكلام (قوله واما كونها) لا يخفى أن كليمة المسائل معلومة من الغرض من تدوينها لامن تعريف الموضوع بالمؤلج فيظهر من الدليل فالتفريع بالنظر الى الامور السابقة فقط (قوله الاول أوالثاني) آنتاج جزئيات الشكل الاول بديهي لاحاجة الى النظر الى الامور السابقة فقط (قوله الاول أوالثاني) آنتاج جزئيات الشكل الاول بديهي لاحاجة الى استنباطه من قولنا كل شكل أول منتج كما لاحاجة الى استنباط حرارة نار مخصوصة محسوسة من قولنا كل نار حارة ولذا لم شكل أول منتج كما لاحاجة الى الاستنتاج من القول الاول فالآولى ترك لفظة كل نار حارة ولذا لم قول الاول فالآولى ترك لفظة

حكم الافراد لا الاوضاع مع أخصرية الحملية وسهولته في الاستنباط (قوله فيكون ثبوتها) أقول بعد تسليم المحاد ذات الموضوع هذا مع مافي تعريف الضرورية انما يتم لو كان اللام في قوله لذاته داخلة على العلة التامة ولم يكن المساوى عرضا مفارقا وكان قولهم لذاته لنفي الواسطة في الثبوت وفي المكل نظر لانهم حملوا قولهم لذاته على معنى لاستعداد مخصوص بذاته لاعلى كون الذات علة تامة له وعلى نفي الواسطة في العروض كما سيصرح به وجدت الواسطة في الاثبات أو في الثبوت أولا ومشاوا للاحق بواسطة المساوى بالضحك العارض للانسان بواسطة التعجب على أنه مثل في حاشية التهذيب لضم الصفرى السهلة الحصول الى المسئلة بقوله زيد مصل بالفعل وكل مصل يحرم عليه العمل الكثير المفسد للصلاة مادام مصليا لادائما وهو صريح في جواز كون المسئلة مشروطة أو عرفية خاصة (قوله موجوداً البتة)كان مادام مصليا لادائما وهو صريح في جواز كون المسئلة مشروطة أو عرفية خاصة (قوله موجوداً البتة)كان هذا بيان لمية كونها كليات لابيان تفرعه عن التعريف (قوله فلانهم) أقول يمكن استنباط الاحكام بضم مقدمة واضعة سهلة الحصول الى مقدمة شرطية كان يقال كلاكان هذا الذليل الأثيام من الشكل الناني (قوله من الشكل الاول) مقتضى هذا أن انتاج الثاني كان منتجا لكنه قياس من الشكل الناني (قوله من الشكل الاول) مقتضى هذا أن انتاج

A STATE OF S

(۱) ان كانت نظرية فيو قول بها ماوقع في كتب الفنون من الشرطيات والسوالب والموجبات المهم ال

كانت نظرية الخ) يشير الى أنها لا بحسأن تكون نظريات بل قد تكون بدمية كانتاج الشكل الاول والاستثنائي في هذا العلم فانهمامن المسائل قطما وليسن في تعريف موضوع الشكل الاول والاستثنائي في هذا العلم فانهمامن المسائل قطما وليسن في تعريف موضوع العلم ما يوجب كونها فظريات أو بدميات لان اللحوق أعم من النظري والبديهي. وقوطم لذاته لنفي الواسطة في الدروض لا انهي الواسطة في الدروض لا انهي الواسطة في الدروض لا انهي الواسطة في الرابع المناسبة و الاثبات حتى يقتضي كون بعضها بديهة المناسبة و المناسبة المناسبة و المناسبة

الاول و كلة أو (قوله نظريات أو الح) أقول نعم الحكن من قال بنظريتها لم يقل إن نظريها معلومة من ذلك التعريف بل قل إن نظريها هذا وقولنا فلك التعريف بل قل إن المسائل هي قوانين يحتاج في العلم بأحكام جزئياتها الى الاستنباط هذا وقولنا كل شكل أول أو كل قياس استثنائي منتج ليس كذلك (قال من العلم) عمني المدركات لا الادراك أو للملك المداكة أو الآكة الحاصلة (قال هي تعريفات) لم بتعرض أو للملككة أو الآكة المعادي أو المداكة الحاصلة (قال هي تعريفات) لم بتعرض لتعريفات المفهومات التي تناف منها تلك التعريفات على تقدير نظريتها كما تعرف فها يأتي لدلائل المعريفات المفهومات التي تناف منها تلك التعريفات على تقدير نظريتها كما تعريف فها يأتي لدلائل

الشكل الاول نظرى فينافي مافي الحاشية الاتية و يتجه عليه أنه يستلزم التسلسل لان القياس المنبت الشكل الاول نظرى فينافي مافي الحاشية الاتية و يتجه عليه أنه يستلزم التسلسل لان القياس المائبت بالحكم والمحكم هنا قياس من الشكل الثاني الحكان أخصر وأظهر (قوله بل قاء تكون بديهية) تورد في العمل اما لازالة خفائها أو لبيان لميتها كاقله السيد قدمس سره أو ابيان أنيتها وسبب تحققها في الخارج وفي هذا رد على ماقله التفتازاني من أن المسئلة لاتكون الانظرية لانها قانون بحتاج الهلم باحكام جزئياتها الى الاستنباط منها (قوله كانتاج الشكل) أي كالقضية المأخوذة منه وهي الشكل الاول منتج والقياس الاستثنائي منتج فلارد أن هذا مركب ناقص فكيف يكون من المسائل التي هي قضايا حمليات (قوله وليس في) نبه به على أن قوله ببرهن جلة ستأنفة ولذا قيده بقولهان كانت نظرية وليس مفرعا عن التمريف لأعربية أن القائل بنظريتها يأخذه ها من التمريف (قوله كونها نظرية) أي مفرعا عن التمريف الذي الواسطة) ولا لذفي الواسطة في الثموت كون جيمها اذ نظرية بعضها معلومة من قوله لمساويه نظرية

The state of the s

C. 4, 46 49 125 19 60

و تعريفات المحمولات التي هي العوارض الذاتية حدّوداً كانت أو رسوما * وأما تصديقية هي الحمولات التي هي العلم وَدَلاً ثل المسائل وَالقضايا التي تتألف هي منها. و تلك منها التي المنائل والقضايا التي تتألف هي منها. و تلك

(٢) قوله (تعريفات الموضوع إن الى آخره) سواء كانتٍ موضوعاتِ المسائل أو موضوع العلم و تعريف جزء الموضوع كتعريف الهيولى فى الحبيم الطبيعية ألتى موضوعها الجسم الطبيعي المؤلف مَن الهيولى والصورة . وأما تعريف الجزئيات ف كتعريف موضوع

المقدمات التى تألف منها دلائل المسائل (قال هى الحريم) أشارة الى أن من عدّ الموضوعات جزءاً من العلم أراد به الحريم بموضوعية الموضوع وآنه لاتنافى بين كونه مقدمة العلم وكونه جزءً من العلم مسامحة لزيادة الاهتمام وآن المراد بالمبادئ المتصديقية مايتركب منها الادلة ومايتوقف عليه الشروع على وجه يتميز به المسائل تميزا ذاتيا معتدا به لأمايتوقف عليه التصديق بالمسائل حتى يندر بج فيه التصديق بوجود الموضوع و يكون هذا مراد من عدّ الموضوع جزءا * ثم أن فى قوله هى الحركم الح مسامحة . والمراد هي موضوعية موضوع العلم المحكوم به كالا يخفى (قال والقضايا التى) أى دلائل القضايا التى الح آن كانت

(قال والسوالب) وهي تؤول بالمهدولات لابالموجبات السالبة المحمول لانها لا تقتضى وجود الموضوع فيكون محولها أعم من موضوع الفن الا أن يبنى على رأى المجوزين الكون العرض الذاتي أعم أو على رأى المصنف من اقتضائها وجود الموضوع (قال والموجبات) عدم التعرض لتأويل الشخصيات مع وقوعها في علم السكلام مشعر بأنها من المسائل حقيقة فالمراد بالسكليات أعم من الحسكية (قال جزءا من العلم) والممادئ تابعة له في المعانى المارة اذ لامانع من حلمها على الادراكات أو المدركات أو الملكة فحمل العلم هنا على المدركات تخصيص بلا مقتض (قال الموضوعات) أى بالذات أو بالواسطة فلا يرد أن كلامه قاصر حيث لم يتعرض انهر يفات المفهومات التي تتألف منها تلك التعريفات عدلى تقدير نظريتها لان تعاريفها تعاريف للموضوعات بالواسطة * وقس علميه قوله الا تني ودلائل المسائل (قوله نظريتها لان تعاريفها تعاريف الموضوعات الواسطة * وقس علميه قوله الا تني ودلائل المسائل (قوله المسلمة في النهذيب (قوله أو موضوع العلم) الاولى موضوعات العام (قال هي الحسم) أى نفس التصديق بها أو القضية المحسكوم فيها بموضوعيته فني كلامه مسامحة (قال بموضوعية الح) وكذا يوجوده التصديق بها أو القضية المحسكوم فيها بموضوعيته فني كلامه مسامحة (قال بموضوعية الح) وكذا يوجوده التصديق ما يتوقف عليه الشروع في المسائل لاما يتألف منها دلائل المسائل فقط والا لم يصح عد التصديقية ما يتوقف عليه الشروع في المسائل لاما يتألف منها دلائل المسائل فقط والا لم يصح عد

Standard Sta

القضايا أمَّا بدَّهِية بذاتها وتسمى علوما متمارفة (١) أَوْ نَظَّرْية يُدُّعِن بِهِ الْمُتعلم ويَقَبُلُها بحُسَن

المُسْئِلَةِ الَّتِي كَانَ مُوضُوعُهَا نُوعَ مُوضُوعِ العلم (١) قوله (أو نظرية يذعن الى آخره) هكذا قالوا وَلَى همِنا بحثان قويان * الآول أن همنا قسيما ثالثا وهو كونها نظرية ثابتــة بالدليل وُلم يسموه باسم * الثّاني أن اذعان المتعلم بها محسن ظن يقتيضي كون تلك القضية ظُنْية. وَلَوَسلم ما يور فران أنوس ميساً المتعلم بها محسن ظن يقتيضي كون تلك القضية ظُنْية. وَلَوَسلم ان الظن همنا عمني مطاق الاعتقاد فعاية الامر أن يكون تقليدنا عند المتعلم اذلا يتيقن النظرى بدون البرهان والمقدمة التقليدية لا تكون مقدمة البرهان وقيد وضع اقليدس اصولاً ووضوعة لتكون مقدمات البراهين . الآن يقال كونها تقليدية بالنسبة الى المتعلم الموسولاً وضوعة لتكون الحاصل المتعلم المنتقلم عن كونها يقينية بالنسبة الى المستدل وغاية الاص أن يكون الحاصل المتعلم من الادلة المركبة منها تقليدا لايقيناولا بأس فيهوا دعاءالمتعلم اليقين زعمي لافي الواقع فتأمل فيهجدًا Salar Salar

نظرية * وكتب أيضا لم يتعرض لدليل الحريم بالموضوعية

التصديق بموضوعية الموضوع منها * لايقال عد الحكم بها وبوجوده منها ينافي عد الموضوع جزءًا على حدة من الفن اذ لا واد به نفس الموضوع لانه من أجزاء المسائل ولاتعريفه لانه من المبادئ التصورية فلا بد أن يراد به أحدهما لاما نقول عكن ارادة أحد الاولين وعده جزءا على حدة لشدة الاعتناء لوكان المد حقيقة (قال أو نظرية) أي يقينية نظرية الحونها مقدمات البراهين (قال ظن للمستدل) أي ظنا قويا قريبًا من الجزم قاله أبو الفتح في حواشي نحمَّة الرئيس وجهــــذا يمكن الجواب عن البحث الناني في الحاشــية (قوله قسما ثالثا) أقول الجواب عن الاول أنه ان أراد بقوله ثابتة بالدايل ثبوته به عند المتعلم فنحقق هذا القسم ممنوع كيف والمتعلم من حيث أنه متعلم ليس من شأنه الاستدلال على ماهو مبادى للعلم الذي يتعلمه أوعنه المعلم فتحققه مسلم الكنه عين الشق الثاني لان المراد النظرية عند المعلم لاالمتعلم والالم يصح انقسامه الى الاصول الموضوعة والمصادرات. وعن الثاني بعد تسليم وضع الاصول الموضوعة لتكون مقدمة البراهين عند المتعلم أن الوضع باعتبار علمه بها عن دلاثلها في علم آخر لانها لابد أن تبين فيــه على وجه كونها مسائل لا باعتبار الاخد من المعلم لـكن هذا الاعتبار يخرجه عن كونه متعلما فتأمل (قوله وادعاء المتعلم الخ) علة قوله ولا بأس أو عطف على قوله كونها فيكون جوابا ثانيا عن البحث الثاني حاصل أو لهما حمل البرهان على ما هو عند المعلم فقط وثانيهما حمله على الزعمي

Listed Strain John Strain Stra So So The State of Resident Standard Sta The of the party of the protection

ظن المستدل و تسمى اصولا موضوعة أو بالشك والانكار الي ان تتبين في محلها و تسمى مصادرات و لا بجب أن تكون الله القضايا من مسأئل ذلك الفن بل يجوز أن يكون من مسائل عام آخر * وَان لا يكون من مسائل علم مدون أصلا و بما ذكر أنا ظهر أن قول من مسائل عام آخر * وَان لا يكون من مسائل علم مدون أصلا و بما ذكر أنا ظهر أن قول الشيدخ الرئيس ابن سينا (مهملات العلوم كليات ومطلقا نها ضروريات) غير مختص بالعلوم الحديد كا و هم * وليكن هدا آخر الكلام بحمد العزيز العلام *

(قال وتلك القضايا) وكَدَا مقدمات دلائل تلك القضايا (قال أو بالشك) عَطَفَ على يَدَعَن بَتَقَدَّىرِ يأخذها وآلاً فعطفها على مجسن ظن يوجيب مجامعة الشك للاذعان والقبول (تم)

(قال أو بمالشك) عَطَفَ على قوله بحسن ظن بهـد حمل الاذعان والقبول على إدراك النسـبة التمامة الخبرية مطلقا بالتجريد أو على الاذعان الفرضى أو تضمينها معنى الاخذ على حد علمتها تبنا وما الماردا فلا يلزم مجامعة الشك للاذعان . وأما المعلف على يذعن بتقدير بأخذها فنيه أن عطف المامل المحذوف الباقى معموله على العامل المذكور من خصائص الواو صرح به ابن مالك فى الفيته (قال الى أن تقبين) قيد المتماطفين (قال و لا بجب أن تكون) لئلا يلزم الدور أو والتسلّسل على القول بوجوب كون مسائل الدلم نظرية (قال و عاذكرنا) من أن مسائل كل علم حمليات موجمات كايات ضروريات (قال مهملات العلوم) هذه القضية مهملة فلا يتجه أن قولنا الكلى الطبيعي موجود فى الخارج من المسائل وفاقا مع أنها مهملة ولا يصح الحملم بكونها كاية * قال المحشى المدقق هذا آخر ما أراد ابراده العبد المحتاج الى اطف مولاء عر الففارى المردوخي الشهير بابن القره داغي من حواشي هذا الكتاب جهد له الله تعالى منتفعا به فى الدنيا ويوم يقوم الحساب بحرمة من أوتى الحركمة وفصل الخطاب * وذلك بتاريخ الف وثلاثان من هجرة سيد المرسلين * صلى الله عليه وعلى آله وجميع النبيين صلاة تنجيفا من عذاب القبر وعذاب يوم الدين آمين والحد لله رب العالمين)

جائما تقاريظ عدة لهذا الكتاب من كبار العلمان منهم العلامة الشيخ عبد المجيد اللبان شيخ معهد الاسكندريه والفاضل الشيخ الحسيني الظواهري والمحقق الشيخ محمد الترجاني المدرس بمكرى من بلاد الاكراد . ومنعنا من نشرها عدم وجدان الفراغ الذي تشفله فنعتذر لحضراتهم

لقداً عطيت جقوق اعادة طبع حافيت اهذه على الرهان المناشرة الشيخ فرج الله ركى الكودى ابرالتوه والحق المناسق الشيع والتحديث الكودي المناسق المنا

The state of the s

﴿ جدول الخطأ والصواب ﴾

خطأً صواب	ة سطر	ويحدن	صواب	خطأ	ا سط	سحنا
من الملاقة من الملاقات	19	75	الجنس له نعالي	الجنسالعالي	1 14	٦
وتمثيلية وتمثيله	٤	77		المحدود		D
كالنداءبين كالندائين	A	D		وشاهد		٩
المستعمل المستعمل	10	**		وزكاء		1.
لذات المبهم للذات المبهم	1.	X.Y	على الموضوع			11
الماضي) الذي الماضي الذي)	44)	وكتب أيضا	_	4	17
الحالخبر الحالجنس	19	44	مرتب اصالة	مرتبأصلا	۲.	14
لالامتناع لالممتنع	\A	hd	الصنف	المصنف	٨	18
المفارق لها المفارقة لها		49	بان المعنى	بان المنع	15	D
في الاصلى في الاصيلي)	مفنءنذكر	تغنى عنه بذكر	۹ مــ	10
بعد كونه بعدم كونه)	طويتا	طو	11	D
لتلزامه الوجود استلزام الوجود		D	صحة	حجة	10)
ديرلاوجودها تقديروجودها		٤٠	أو انتفاء	أواقتضاء	19	D
مقول للاول الممقولالاول		13	الحصول	في الحصول	18	17
يكون ويكون	۱۸	23		ليس بجزئي		17
ذكراللامتناع بعد قول	A	٤٤	وصني الشيء			14
ذكرالامتناع بمدقوله				في المقد		19
التنويه التنوير		,		لها داعًا		D
أمراكليا أمرا ظليا		1	لازما	14.7	٥	4.
مطلقا مطلق		1	أعنى	أعن	14	D
أو بتبديله أو تبديله		٤٦	فوق الفعل	فوق الفصل	14	41
	17	24	ترك الباء		٩	77
وجودهالطبيعي الىوجودالطبيعي	۱۱۸الی		أوالاصطلاحي			D
المجمم المجسمة		ક ૧	من أن المراد			Ð
زيدا زيدا بالمحسوس	14	D		6/47/		D
منوع ممنوعة		D		الدخول	٧	44
روايته تعالى رؤيته تعالى		0.		مطلوبالي		D
جزئيته جزئية		D		عن الحقيقة		D
وعند أوعند	10)	المدخول	الدخول	19)

ه سطر خطأً صواب	صحيفا	ية سطر خطأً صواب	امعما
٢٤ قال للجسم) أى قال للجسم النام) أى	VV	٢١ أقسام الاقسام	
١١ لازميزه لاأن ميزه	٧٨	٧١ عدالنسبة عدا نسبة	
٢٣ السائل السؤال	٧٩	١١ كانالمار كانالمدار	90
٢٣ قال للناطق اليخ أو) أي . قال للناطق (أي	D	١٧ هي النائم ها النائم	cp
۱۱ من باری من الباری		١٩ بناء رطاية هنا رعاية	>
١٥ قوله وكتب أيضا أى طوائف	٨.	۲۰ أمكنه أمكن	94
الى قوله قال عين الحقيقة ليس من حواشى البنجويني وانما هو		١٤ فاطقا ناطق	00
من حواشي البنجويني وانما هو		٢١ والسبب والسلب	
من حواشي الفاضل القزلجي على		١٥ جزئية ومطلقة جزئية مطلقا	70
من حواشي الفاضل القزلجي على التهذيب كتب هنا سهوا ١٧ افرادها افرادها		۱۷ ویری أن وربما يقال أن)
۱۷ افرادها افرادها	٨٠	٢٠ أوعموم وخصوص مطلقا	D
٧٠ بالبسط بابسط	•		
۲۰ تمریف تماریف	۸۱	٢٠ الافتراقالاول افتراق الاول	
١٦ التمريف المذكور تعاريفها المذكورة	AY	٢٢ وخصوص مطلقا وخصوص مطلق	D
١٥ مقول كثيرين مقولءلى كثيرين	•		OA
٢١ قال على ما وقوله على ما	AY	الماواة التساوي	(3 Y
٢٢ ولاالتمريف بالاخص. ولا ات	•	١٤ قال والمرجع وكتب أيضا	
التمريف الأسنى		٣١ ويكون (قال بان لا الح تصوير	11
۲٤ ويمكني ويمكن		ويكون قوله بان لا الح تصويرا	
١٢ لل كيف لل كثيف	9.	۲۲ وافتراق بانها وافتراق ما هذا	75
١٧ الحق الجوازاذ قال الحق الجوازأن	•	١٦ مثلا كلاكانآدم مثلا كلا . مثلا كلا	75
٢٣ المرض عاما المرض عرضا عاما	94	١٦ للرومي الرومي الارومي الأمي	70
١١ السبب الجزئي السلب الجزئي	34	١٣ طرفى غير العناديات طرفى المناديات	77
۱۲ محدود محدّد	9.4	١٧ من الرسوم من المرسوم	1
or KIKOKES KIKONDKES	•	١٠ الـكلي المحمول للـكلي المحمول	٧٠
٨ الفصل السابق الفصل السافل	1.1)
١٦ بفعل سافل بفصل سافل	,	١١ وكتب أيضا ممرف أى	11
١٨ والاصناف والافالاصناف		معرف وكتب أيضاأى	D
٩ لفصولها لفصلها	1	۲۱ کبراه الخ تقریره کبراه تقریره	D
۲۱ أى خاصة الغير أى خاصته الغير		٦ أنه لايحتاج أنه يحتاج	٧٣
المات المات المات		١٠ أى مجموعها فردين أو مجموع فردين	71
۲۳ زمان فی زمان	D	١٦ تقنيطا تقييظا	D
۱۱ رمان فی زمان			

اصحيفة سطر خطأ صواب صواب صحيفة سطر خطأ ١٠٨ ٥ لمدم الفرسية كمدم الفرسية ۲۰ ۱۳۸ نسبته بین نسبة بین » ۲۱ لزوم الشيُّ الآخر لزوم شي لا خر ١٤٩ ه التسممة التسمية ١٥٠ ١٣ بدلمن فى القضية بدل فى القضية ١١٠ ٢٠ لوانحصربه انحصرالتمريف لو انحصر التعريف ١٥٢ ١٢ لاكواهيولاها لاكونهيولاها ٥ ١٤ لوعم لوعم ١٥٢ ٢ كاهو لماهو ١٢ ١١١ في اليقينيات في البين اليقينيات « ۱۲ في الذهنية والذهنية ١٤ اعتبراحيث اعتبرا منحيث بمضية 301 Pl marine ١٥٦ ١٧ في المتباينتين في متباينتين ۱۱۱۲ عجرد لمجرد » ۱۲ وان امتنع وان لم يمتنع ٥ ٢٠ من الجانين من الجانبين ۲۰ ۹ من معنی من ممنی ١٧ ١٠٨ المصنف امامن المصنف أومن الا مثلا مثالا ١٦٦ ٢أوحاضرين على أوحاضرينأومستقبلين على ١٩ ١١٤ تعريف العرف تعريف المعرف ۱۲۷ ٤٤ ماهيته له ماهية له ١١٠ ١٨ أوعمني المكتسب أوالمكتسب ١٦٩ ٢٢ الغرضمنها الغرض فيها ۱۰ ۱۱۲ السادس الثالث ١٧٠ ١٤ وخلوف عقد وظرف عقد ۱۱۷ ۸ من الفرض من المرض المام ۱۲۲ ۶ أو رسما أو رسوما ١٧١ ١٧١ أن المحقق أن في نسبة المحقق ١٥ أوانتفائه وانتفاء ١٠ ١٧ عن مجوعها عن مجموعهما ٧٤ ١٧٣ الانصاف الاتصاف ١٩ ١٧٤ تمريف حقيقي تمريفه حقيقي ١٧٤ ٨ الامن الاأنه من و ۲۴ اجتماعية الاجتماعية ۲۱ مالکونه حال کونه الفردالواحد فردالواحد ٧ ١٧٥ فالمانع ما المانع ١٧ ١٧٥ بالمجموع بالجموع ، ١٠ أوالحمار والحمار ١٦٧ ١٦ اجلى الأأن اجلى لاأن » ۱٤ الفرابي الفارابي ، ١٩ بينهما كم بينهما وبينها ۱۹ ۱۹ واشارالي واشارة الي « ۲۱ المذكورة الذكورة ١١ حقيقية حقيقة ۲۶ یجب نفس بحسب نفس ٨ ١٣٠ منجهة واحد منجانب واحد bount f built to a « ۹ بخلاف وبخلاف ١٥ ١٣٢ الى التفيير الى التفسير ٧٥ ١٧٦ من العوارض من عوارض ٨ ١٧٧ م أىالاجناس أوالاجناس الم الم الم ٢٠ ١٣٥ كونه في الاحكام كون في الاحكام ١٧٩ ١٢ الاولين الاوليين ١٨٠ ٢٤ الاولين الاوليين ١٣٦ ٢٣ يقولوانك يقولانك ٢٥ ١٣٧ أوالمنفصلة والمنفصلة ١٠ ١٨١ طرف السب حرف السلب » ۲۳ مدخلول مدخول ١٣٨ ١١ قيدها قيدها